

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

إدريس، كامل.

السودان ٢٠٢٥م: تقويم المسار وحلم المستقبل/ تأليف كامل إدريس. ط١ - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٥م.

٤٥٦ ص؛ ٢٤ سم.

تدمك ٨ - ٢٧٣ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١ - السودان - تاريخ العصر الحديث - الاستقلال ١٩٥٦م.

٢ - السودان - الأحوال السياسية.

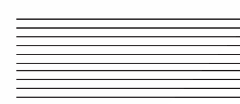
٣ - السودان - الأحوال الاقتصادية.

أ - العنوان.

٩٦٢,٤٤

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية



ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م هي عمْر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة: القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر

هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)

فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فـرع الأزهـر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ (٢٠٢ +)

فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢+)

المكتبة : فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر-الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين

هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريديًّا: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني: info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت: www.dar-alsalam.com

السودان ٢٠٢٥م

تقويم المسار وحلم المستقبل

تأليف

أ. د. كامل إدريس

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مدخل من أقوال المؤلف

❋ سيادة القانون هِي ضمير الدولة الناجحة.

❋ أصغر الدول يمكن أن تكون أقواها بسيادة القانون.

❋ الأحداث الكُبرى كماء النهر يمر دون أن يعود مرةً أُخرى.

❋ الحريةُ هِي الرئةُ النقية التي يتنفس بها المجتمع.

❋ كُلَّمَا تضامن الناس لبناء الدولة كُلَّمَا أسرعت خُطى نهضتها.

❋ الحصن الأخير الَّذِي لا يمكن اختراقُه هُو ثقافة الأمة.

❋ كُلُّ صفحةٍ في تاريخ الأمة لها عنوان.

❋ من المستحيل استخدام القوة ضد طبيعة التغيير.

❋ المشروع الوطني الناجح هُو جِسرٌ كبير، مداخله التي تحتاج إلى تعبيدٍ فوري هِي الثروةُ والسلطة والهُوية والاختلال التنموي.

❋ الحكمُ الراشد يُقاس بالعدالة الاجتماعية.

❋ ضربةُ البداية لإنقاذ الدولةِ الفاشلة، هِي مؤشرات التنميةِ البشرية من الصحة والتعليم والدخل والفقراء الناشطين اقتصاديًّا.. من لهم قدرة على الإنتاج.

❋ من أهم أمراض الدولةِ الفاشلة: الإرث السلطوي والمعالجات السطحية والعرقية، والحوكمة المُعاقة وشلل القيادة، وتسلط الأجهزة الأمنية والفساد البائن وانعكاس مظاهر الفقر في الطُّرُقات، واغتصاب الأطفال وتهميش الشباب والظلم المتراكم، وانهيار المؤسسية وانحطاط الخدمة المدنية وانكسار القضاء، وامتلاء الأمكنة بصافّرات قوافل المسؤولين، وانعكاس مظاهر العطالة والفقر والتسول على الشوارع، ثم وهم الحاكم بالفوز في انتخاباتٍ قادمة.

أ.د. كامل إدريس

فِهرسُ المُحتوياتِ

الباب الثالث

الدروس والعِبَر

الباب الرابع

جذور الأزمة السودانية

الباب الخامس

النزاعات المسلحة: محاولات الحلول والمبادرات المحلية والإقليمية والدولية

الباب السادس

رؤية المستقبل

الباب السابع

السودان من قائمة الدول الأقل نموًّا

إلى مصاف الدول سريعة النمو

الباب التاسع

التراضي وإعادة البناء: نماذج دولية

❋ ❋ ❋

❋ ❋

❋



إهداء

إلى أهل السودان قاطبة

ابنكم المحب

كامل إدريس


دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

رسالة الكتاب

إن الحمد للَّه، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. من يهده اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا اللَّه، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. بَلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في اللَّه حق جهاده، حتى أتاه اليقين.

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب اللَّه تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد: فإن رسالة هذا الكتاب راجعةٌ إلى إثبات عشر مسائل:

- **المسألة الأولى**: ضرورة التوثيق للحادثات التأريخية المهمة في تأريخ السودان المعاصر بهدف استلهام الدروس وتدارس العبر.

- **المسألة الثانية**: يملك السودان أخصب الأراضي وأثمن المعادن وأطول الأنهار وأعظم الثروات وأنسب المواقع الاستراتيجية على خارطة الدنيا وأقدم الحضارات وأكرم البشر. وهو من أول الدول التي استقلت في القارة الأفريقية، غير أن حظه في التنمية قد جاء متواضعًا، نتيجةً لسوء إدارة الدولة وضعف الخطة وغياب الرؤية والحروب والنزاعات والانقسامات. فلم يستطع الأداء السياسي والاقتصادي والنهوض الثقافي الاستجابة الوافية لمطامح أهل السودان المشروعة من أجل التنمية الشاملة العادلة المتوازنة القابلة للاستدامة.

وهُو ما يستوجب بناء خطةٍ استراتيجيةٍ مُتقنة للخروج من النفق والانطلاق بخُطى ثابتة، آمنة وواثقة لتحويل حُلم المستقبل إلى واقع.

- **المسألة الثالثة**: الضرورة العاجلة لوقف الحروب الدائرة والحرائق المشتعلة والنزاعات المستمرة والفتن الظاهرة والباطنة والصراعات السطحية والإثنية غير المبررة والقبلية المدمرة، للتفرغ لبناء الدولة ولحاق قطار التنمية والنهضة المرتقبة من خلال مشروعٍ وطني تؤمّن فيه الحريات العامة ويعكسه دستور توافقي للبلاد. وبإمكانات السودانِ الواعدة وثرواته الضخمة يمكن له أن ينتقل بكل قوة من مصاف الدول الأقل نموًّا إلى مصاف الدول المتقدمة وفي فترةٍ زمنيةٍ غير بعيدة بمقياس عُمر التنمية.

- **المسألة الرابعة**: ضرورة الاتفاق على نظامٍ للحكم يتواءم مع تاريخ الوطن، وتركيبته الاجتماعية والاقتصادية، وأطره السياسية، وأمزجة أهله المتنوعة بتقاليدها وعاداتها وأدبياتها الشعبية.

- **المسألة الخامسة**: أغلى ما يملك الوطن هُو إنسان السودان، بل هو استثماره الحقيقي وليس عبئًا عليه، وبهذا الفهم يكون الإنسان هُو محور التنمية المُستدامة.

- **المسألة السادسة**: العدالة الاجتماعية هِي صمام أمان المجتمع وجسره الواقي وحصنه المانع. ثمّ تأتي القناعة بصيرورة الإصلاح الإيجابي، وأن الاستقرار والاستثمار هما وجهان لعملة واحدة. السودان نقطة التقاء، ويمكن أن يصبح رابطًا عالميًّا متى ما تم التصالح مع النفس ومع الناس ومع العالم، ومتى ما أدركت الأمة أن أدب الاعتذار بلسمٌ يساعد في شفاء الجراح واستنباط الحقيقة والمصارحة والمصالحة.

المسألة السابعة: الضرورة القصوى لإنفاذ أهداف الألفية، والّتي شارك وساهم صاحب هذا المؤلّف في تصميمها وتطويرها وصياغتها ومتابعتها.ففي سبتمبرمن العام (٢٠٠٠م)، التقت (١٨٩) دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في قمة الألفية، واعتمدت إعلان الأمم المتحدة للألفية، والذي تضمن التزامات تهدف إلى القضاء على الفقر، والنهوض بالتنمية، وحماية البيئة. وكان العديد من هذه الالتزامات قد استُمد من الاتفاقيات والقرارات التي انبثقت عن المؤتمرات العالمية والقِمم الدولية التي نظمتهما الأمم المتحدة. هي ثمانية أهداف عامة يساندها (١٨) هدفًا فرعيًّا و (٤٨) مؤشرًا مقررة كميًّا ومحددة المدة الزمنية، والتي صارت تُعرف باسم « الأهداف الإنمائية للألفية ».تعمل هذه الأهداف الإنمائية على تركيز جهود المجتمع الدولي على تحقيق تحسينات مهمة وقابلة للقياس في حياة الناس. وتمّ إرساء القواعد للأهداف الفرعية والمعايير لغرض قياس النتائج - ليس للبلدان النامية فحسب - بل للبلدان الغنية أيضًا التي تساعد في تمويل برامج التنمية، وللمؤسسات المتعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ هذه البرامج.

تسعى الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية إلى توجيه جهود جميع المنظمات العاملة في مجال التنمية.ولقد حظيت بقبول عام باعتبارها إطارعمل لقياس مدى التقدم المحرّز في الجهود المعنية بالتنمية، وهي: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل.

إن تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض – ضمان الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

– **المسألة الثامنة**: هِي أهمية تصميم مشروع وطني يُعنَى بوضع استراتجية تسويقية للسودان Branding، وهي عملية خلق وإنتاج قيمة أو ماركة جديدة للوطن عبر استخدام أساليب وتقنيات ومعالجات لتحسين صورة السودان السالبة وتصحيح المفاهيم الخاطئة الناجمة عن الحروب والاقتتال والصراعات القبلية والإثنية والفساد وغياب الشفافية وسوء الإدارة.هناك ضرورة قصوى لإعادة الثقة وبناء جسور واستراتيجيات جديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وأن الوطن يمكنه تقديم خدمات وسلع فريدة ومتنوعة للعالم.

– **المسألة التاسعة**: هي أن هُوية السودان الوطنية هي الوعاء الشامل الَّذِي يعلو على الهُويات الإثنية والثقافية. وهذا شرطٌ مُسبق لإقامة الدولة الوطنية على أُسسٍ ومبادئ واقعية تعترف بالتنوع كمنهج حياة، قبل تقنينه القانوني والدستوري. التجارب الإنسانية قد أثبتت صحة هذه المقولة داخل دول صغيرة وناجحة اقتصاديًّا وسياسيًّا؛ مثل سنغافورة ودولة عظمى؛ مثل الولايات المتحدة الأميريكية.

– **المسألة العاشرة**: الاستفادة من الدروس والعبر وتجارب الأمم والدول لرسم وتحقيق حُلم المستقبل وضرورة وضع الخطط الإرشادية الكفؤة وهياكل التنسيق الدقيقة، والمتابعة الراشدة. وفي هذا الإطار يأتي الدور المحوري للشباب، عصب المجتمع، وحماية الأطفال، أجيال المستقبل، والدور الحيوي للمرأة في إحداث الطفرة المرتقبة.

ولتحقيق ذلك يجب محاربة الفساد والمخدرات، والقضاء على الأمراض الاجتماعية السالبة، والإصلاح الشامل لكافة الأنظمة القضائية والشرعية والتنفيذية والإدارية والمدنية والشُّرطية والعسكرية.

المقصود بالإصلاح هنا هُو الأداء الديناميكي اليومي، وليس الحادثات العابرة أو المناسبات الاحتفالية المراسمية.

أ.د. كامل إدريس


دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

افتتاحية

يدخل السودان اليوم مرحلة فاصلة في تاريخه. وتزخر الساحة السودانية بزخم فكري غني من تلقاء أهله، ومن تلقاء بعض المهتمين بأمره لأسباب متعددة، وبنوازع شتى. وتقدّم المبادرة تلو المبادرة لحل عَصِيّ المشاكل التي أقعدت انطلاقه وتحقيق تقدمه. فما استطاع أداؤه السياسي والاقتصادي الاستجابة الوافية لمطامح تعزيز الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي ونهوض ثقافي واجتماعي يقوم على التنمية الشاملة العادلة المتوازنة القابلة للاستدامة.

ولقد تمليت في كثير من الأفكار التي تُطرح، والمبادرات التي تُقدّم فألفيت الكثير منها يتولد من جوّ النزاعات المتنوعة والمتعددة التي سادت مرحلة ما بعد الاستقلال، وينطبع بها. ولقد سعى بعض الأفكار والمساعي المطروحة إلى حل بعض المنازعات التي استعصت على الحل طويلًا. والبعض يهدف إلى تعميق النزاعات بسبب عدم الإلمام المدرك بواقع المجتمع السوداني، أو الصدور عن قصد ينطلق من دوافع أخرى سعت إلى تعميق النزاعات وتعقيدها.

إن حظ أنظمة الحكم المتعاقبة على السودان، منذ الاستقلال في النجاح والإخفاق قد جاء متفاوتًا، بمقاييس القدرة المنجزة وبسط الحرية وتحقيق السلام والديمقراطية والتنمية. ولكن كثرة الإخفاقات المبددة للآمال، في إقامة نظام حكم قادر ومستقر دفعت إلى اليأس من الحاكمين فانفجرت الجماهير مرتين لإنهاء النظم التي لم تَرض لها الاستمرار، في أكتوبر عام (١٩٦٤م) وفي أبريل عام (١٩٨٥م). كما أن ترحابها بالنظم العسكرية في أول عهد كل منها قد نهض دليلًا على يأسها من قدرة الأحزاب - خاصة - على البناء؛ إذ رأت أن جُل المنازعات بينها كانت تدور حول اقتسام أدوات السلطة ومواقعها، مما صرفها عن التوجهات الفكرية والبرامج التي تنهض بالواقع وتؤسس لمستقبل زاهر. فالترحيب بالانقلابات العسكرية في أول عهدها، ثم الانتفاض في وجه النظم التي كونتها؛ يدلان على أن السودان ما يزال ينتظر تأسيس نظام حكم يرتضيه، ويشارك الشعب بكل فئاته فيه، ويكون قادرًا على تحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية والتقدم، وحتى لا يدفع أبناؤنا ثمنًا باهظًا لإخفاقاتنا السياسية.

كل هذا أفضى إلى إلحاح الأسئلة والقضايا القديمة التي ما تزال تنتظر الحل الناجع لتستقر أوضاع السودان، وتتمهد سبل انطلاقه وتقدمه. وفي مقدمة هذه الأسئلة والقضايا ما يتعلق بالحرب والسلام، والهُوية، وحسن إدارة التنوع، والشرعية، والتراضي، والوحدة، والديمقراطية، ونظام الحكم، والتنمية وجسر الفجوة العلمية والتقانية.

وحرصًا على أن يبلغ السودان مراسي السلام ومرافئ الأمن والاستقرار ومشارف حُلم المستقبل، وتتداح أمامه فرص التقدم، ليغدو قادرًا على صنع الخير لأهله وللناس من حوله - رأيت أنه من مسؤوليتي، وواجبًا علي، وحقًّا لي، أن أسهم بالرأي بما عساه أن يعين في تقويم المسار برؤية استراتيجية تستشرف مستقبلًا آمنًا مستقرًّا متفتحًا على التقدم، يصنعه كل بنيه ولمصلحتهم على سنن العدل والمساواة والإنصاف؛ ليغدو السودان أقل افتقارًا، وأكثر إنصافًا، وأفضل أمانًا. وليغدو كذلك عضوًا فاعلًا في دوائر انتمائه الحضاري والإقليمي وفي الأسرة الدولية. فأقبلت على إعداد هذه الدراسة التحليلية الاستراتيجية التي حرصت لها أن تكون علمية موضوعية، ما أعان عليه الإمكان، في أمور تتعلق بالوطن ومستقبله، وفاءً لطموحاته واستجابةً لتطلعاته.

ولما علمتني تجاريب الحياة، خاصة ما تعلق منها بالشأن العام، أن كل تصور فكري أو بناء تنظيمي لا ينغرس في التراث الأصيل للأمة، ولا يهدف إلى مصلحتها في تجرد مخلص، ويكون قادرًا على الاستجابة للحاجات والطموحات المتجددة، سينهار ويتبدد هدرًا دون طائل جدوى في حياة الناس؛ لذا توخيت الدقة في تخير بعض الحادثات والتغيرات، والتداخلات الوطنية والخارجية التي حكمت مسار الحركة الوطنية السودانية منذ الاستقلال الذي تحقق في مطلع عام (١٩٥٦م). وسعيت إلى استخلاص دروس هذه المسيرة وعبرها، لتكون عونًا في تصور ما ينبغي أن تكون عليه استراتيجية بناء المستقبل، ومقومات ووسائل تنزيل مقاصد وأهداف هذه الاستراتيجية على أرض الواقع، وآليات تنفيذها في الأطر الزمنية المحددة؛ إذ قصدت إلى تخير وانتقاء ما أحسب أنه قد أثر في مسار العمل الوطني السوداني، وما قد تكون له دلالة في الحاضر والمستقبل المنظور، وذلك حتى نسترشد بمجموع تجاربنا وإخفاقاتنا؛ لذا جاء التركيز على الرؤية الاستراتيجية المستقبلية، ومقصدها صياغة النقلة الجديدة التي تمكن الوطن من الارتقاء به من صفوف الدول الأقل نموًّا إلى مصاف الدول المتقدمة خلال عقد من الزمان.

ولكي يتأتى هذا، كان لزامًا أن تُنشد لأهل السودان الغايات العظمى وتُرسم لتحقيقها الأهداف الكبرى.

وأؤكد بَدءًا أني لا أدّعي لما سأقدم في هذه الدراسة شمولًا أو كمالًا، حسبي أن أكون قد أسهمت في تجلية الغيوم أمام قافلة الوطن، وأن أكون من حُدَاتِها المخلصين.

والكمال من قبلُ ومن بعدُ للّٰه رب العالمين

أ. د. كامل إدريس


دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الْبَابُ ٱلأَوَّلُ

السودان بين الثابت والمتغير

● **الثابت الأول: السودان الجغرافي:**

يقع السودان في الجزء الشمالي الشّرقي من قارّة أفريقيا بين دائرتي (٤ و ٢٢) شمال خط الاستواء، وخطي الطول (٣٨ و ٢٢)، وبحدود بحرية طولها (٦٧) كيلو مترًا على البحر الأحمر. تحده من الشمال جمهورية مصر، ومن الشمال الغربي ليبيا، ومن جهة الغرب تشاد، ومن الجنوب الغربي أفريقيا الوسطى، ومن الشرق كلٌّ من أثيوبيا وأريتريا. أمّا من الجنوب فتحده دولة جنوب السودان.

يحتل السودان مساحة قدرها (١,٨٦٥,٠٠٠) كيلو متر مربع، وهو بهذه المساحة يمثل ثاني أكبر بلد أفريقي بعد الجزائر، والثالث في العالم العربي بعد الجزائر والمملكة العربية السعودية، والسادس عشر على نطاق العالم، علمًا بأنه كان الأكبر مساحةً في العالم العربي وأفريقيا قبل انفصال الجنوب في العام (٢٠١١م)، بمساحة قدرها (٢,٥) مليون كيلو متر مربع تقريبًا.

التضاريس:

أراضي السودان بشكل عام عبارة عن سهل رسوبي منبسط ينحدر قليلًا من الشرق والغرب نحو الوسط، وينحدر السهل بأكمله من الجنوب نحو الشمال مع مرتفعات تغطي أقل من نسبة (٥٪) من مساحته الإجمالية.

تشق أراضي السودان أنهار ووديان وخيرات وروافد مائية عديدة موسمية ودائمة أشهرها نهر النيل الَّذِي يتكون من التقاء نهري النيل الأبيض والأزرق في الخرطوم، ويمتد حوالي (١٧) كيلو مترًا ليبلغ مصبه في البحر الأبيض المتوسط. تغذي النيل روافد عديدة أهمها الرهد، الدندر، القاش، بركة، نهر عطبرة، بالإضافة إلى أودية ذات مردود مائي ضخم في موسم الخريف؛ مثل وادي المقدم. ويغطي حوض النيل وروافده في السودان حوالي (٢,٥) مليون هكتار.

المناخ:

يقع السودان في المنطقة المدارية وتتنوع فيه الأقاليم المناخية التي تشمل المناخ الصحراوي الحار في شماله، ومناخ البحر الأبيض المتوسط على ساحل البحر الأحمر ومنطقة جبل مرة، أمّا المناخ شبه الصحراوي فإنه يسود شمال أواسط البلاد بينما، تغطي السافانا الفقيرة جنوب أواسط وغرب البلاد، كما يحتل مناخ السافانا الغنية تخوم السودان الجنوبية.

تتراوح معدلات الأمطار السنوية بين ما يقارب الصفر في أقصى الشمال وتتدرج لتصل بين (٥٠٠) إلى (١٠٠٠) ملم في مناطق الوسط والجنوب الغربي.

الغطاء النباتي:

تبلغ المساحة الإجمالية للغابات والمراعي في السودان حوالي (١٢١,٨) مليون هكتار، وتمثل الغابات منها حوالي (٢٨٪) من مساحة البلاد الكلية.

الثابت الثاني: أهمية السودان الاستراتيجية والجيوبولتيكية:

لعل أهم ما يميز السودان المساحة الشاسعة والموارد الكبيرة والثروات الطائلة، ولكنها لا تتناسب مع عدد سكانه الَّذِي يبلغ (٣٣) مليون نسمة.

موقع السودان الجغرافي جعله وسط اثنين من جيرانه يعانيان من الانفجار السكاني (مصر وإثيوبيا)، بالإضافة إلى شُح في الموارد والفقر (إثيوبيا، أريتريا، تشاد، وأفريقيا الوسطى) علاوة على ذلك تعاني معظم دول الجوار من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية انعكست سلبًا على الاستقرار في تلك الدول (أفريقيا الوسطى وجنوب السودان). في هذه الظروف ظلّ السودان يتأثر بتلك التطورات السائدة في دول جواره، خاصةً في شكل موجات ضخمة من اللاجئين يعبرون حدود السودان من شرقه وغربه وجنوبه، بما يشكل ضغطًا هائلًا على موارد السودان وأمنه الاقتصادي والاجتماعي.

يُصنَّف السودان بأنه من أكبر الدول التي تؤوي أعدادًا كبيرة من اللاجئين. أمّا حدود السودان مع دول جواره فهي عبارة عن خطوط وهمية لا تحدها معالم طبيعية متصلة وواضحة كالأنهار والجبال، الأمر الذي يسهل الحركة والتسلل، وتنشط مع ذلك حركة القبائل الحدودية وما يتبع ذلك من هجرة غير شرعية، بالإضافة إلى التهريب من وإلى داخل البلاد وتجارة السلاح وتهريب البشر ونشوب النزاعات حول أراضي المرعى

والزراعة ممّا يشكل تهديدًا دائمًا لأمن السودان القومي.

أما موقع السودان الجغرافي في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية، فإنه موقع استراتيجي متميز بحيث إنه يمثل حلقة الوصل بين أفريقيا شمالي وجنوبي الصحراء، وكذلك همزة الوصل في إقليم الحزام السوداني الَّذِي يمتد من الصومال على المحيط الهندي إلى السنغال على المحيط الأطلنطي. يُضاف إلى ذلك سواحله الممتدة على البحر الأحمر، وقرب موقعه في ذلك البحر على أهم ممرين بحريين هُما باب المندب وقناة السويس، وهُما ممران تزداد أهميتهما يومًا بعد يوم خاصةً في عالم الطاقة وتحركات الأساطيل العسكرية وحركة التجارة الدولية.

كما أن البحر الأحمر كميناء للسودان جعله يمثل منفذًا لأربع دول تجاور السودان ولكنها محصورة وهي: إثيوبيا، تشاد، أفريقيا الوسطى، ودولة جنوب السودان ممّا يزيد من الأهمية الاستراتيجية للسودان بالنسبة لهذه الدول.

هذا الموقع المتميز للسودان يجعل منه أيضًا بوابة العالم العربي – وبصفة خاصة دول الخليج – إلى أفريقيا، وبالتالي فهو يشكل جسرًا استراتيجيًّا بين تلك الدول وأفريقيا لأغراض الانتشار الثقافي والاقتصادي إلى داخل القارة، بالإضافة إلى كونه بوتقة الانصهار العربي الأفريقي منذ فجر الحضارات.

السودان بحكم عضويته في منطقة التجارة الحرة لدول جنوب، وسط وشرق أفريقيا (الكوميسا)، والّتي تمثل سوقًا تجارية حرة يسكنها ما يربو على الثلاثمائة مليون نسمة، إضافةً إلى موارده الطبيعية الضخمة وثرواته الهائلة، فإنها تؤهله ليصبح مركزًا لأُنموذجٍ جديد من الاستثمار الدولي خاصةً في مجال إنتاج الغذاء والثروة الحيوانية.

السودان يرقد على موارد مائية ضخمة من الأنهار والمياه الجوفية ومياه الأمطار مع ما يربو على المائتي مليون فدان من الأراضي الزراعية الخصبة غير المستثمرة، والثروة الحيوانية التي تقدّر بمئات الملايين من رؤوس الأبقار والجمال والماشية والماعز، وهي كُلها موارد تحتاج إلى استثماراتٍ مالية عالية لاستغلالها لِكي يسهم السودان بصورةٍ فاعلة في الإنتاجية الاقتصادية العالمية.

- **الثابت الثالث: الهُوية الوطنية هي هُوية أهل السودان**

اصطلاح الهوية يستخدم لتوصيف مفهوم الإنسان لفرديته وعلاقته مع الجماعات،

كالهوية الوطنية أو الهوية الثقافية، ويكثر استخدامُه في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، غير أن مكوناتها ديناميكية متحركة.

أما الهوية الجمعية، وطنية أو قومية، فهي تدل على ميزات مشتركة لمجموعة من البشر، تميزهم عن مجموعات أخرى. أفراد المجموعة يتشابهون بالميزات الأساسية التي كونتهم كمجموعة، وربما يختلفون في عناصر أخرى، لكنها لا تؤثر على كونهم مجموعة.مثلًا ما يجمع الشعب الهندي هو وجودهم في وطن واحد ولهم تاريخ طويل مشترك، و دولة واحدة ومواطنة واحدة، كل هذا يجعل منهم شعبًا هنديًّا بهُويةٍ واحدة رغم اختلافهم في الأديان واللغات والإثنيات والثقافات وتباينهم في الأعراف والعادات والتقاليد. من العناصر المشتركة للمجموعة هِي الأرض واللغة والتاريخ والحضارة والثقافة والقيم الإنسانية.

عدد من الهويات القومية أو الوطنية تطور بشكل طبيعي عبر التاريخ، وعدد منها تكون بسبب أحداث أو صراعات أو تغيرات تاريخية ساهمت في تبلور المجموعة. وقد تبلور قسم من الهويات على أساس النقيض لهويةٍ أخرى.

وهناك تجارب دول عديدة قد حسمت قضية الهُوية لصالح الأمة، ولم تعد قضية الساعة التي تشغل بال المجتمع أو تؤدي إلي صراعات قبليةٍ أو إثنيةٍ أو ثقافية. في السودان يجب الاستفادة من هذه الدروس الناجحة. بل يجب أن يؤدي الإجماع الوطني حول الهُوية السودانية إلى أن تصبح الهُوية الوطنية لأهل السودان قاطبة هِي الهُوية الجامعة، مع الاعتراف الإيجابي القصدي بالتنوع وتقنينه في دستور البلاد، فتصبح الهُوية الوطنية هِي الوعاء الشامل الَّذِي يعلو على الهُوية الثقافية أو الإثنية. وهذا شرطٌ مُسبق لإقامة الدولة الوطنية على أسسٍ منطقية وواقعية كمنهجٍ للحياة قبل تقنينها قانونيًّا ودستوريًّا. وقد أثبتت التجارب الإنسانية نجاح هذا المدلول. وهناك نماذج عديدة لتعايش الهُويات والتنوع الإيجابي والاحترام المتبادل لدول ناجحة اقتصاديًّا وسياسيًّا؛ مثل سنغافورة، سويسرا وكندا وبريطانيا والهند وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية.فلا يجوز أن تكون قضية الهُوية أزمة تُقعد الأمة.ولا يجوز للدولة عبر أجهزتها أن تساهم في تعميق المشكل مثل ما يحدث في السودان عند الحصول على الرقم الوطني (البطاقة الشخصية) والتحقيق الإجرائي الَّذِي يسبق منح البطاقة. فالإجراء نفسه عبارة عن أسئلة

واستفسارات عن القبيلة، والحالة الإثنية من شأنها أن تعمق الشرح الاجتماعي حول موضوع الهُوية.

بهذا الشكل يستطيع السودان أن يستفيد من هُويته الديناميكية المتنوعة في الصناعات الثقافية، والّتي بشرت بها في رؤية سابقة بأنها ذات مضمون اقتصادي فعّال في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن أن يتجاوز مردودها عائدات النفط.

* * *

● **المتغير الأول: السودان والتحولات الدولية:**

تزامن وصول حكومة الإنقاذ إلى سُدة الحكم في السودان في العام (١٩٨٩م)، مع سلسلة أحداث ومتغيرات دولية كانت بمثابة الزلزال الَّذِي غيّر معالم خريطة العالم الجغرافية والسياسية، وبدّل خارطة العلاقات الدولية وموازين القوى العالمية، فضلًا عن تبديل الكثير من المفاهيم التي كانت تسود عالم الحرب الباردة. أفضى ذلك كُلُّه إلى دخول العالم منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي وحتّى يومنا هذا في خارطة علاقات ومفاهيم دولية جديدة.

بدأت هذه الأحداث بانهيار سُور برلين - الَّذِي كان يجسد صورة الحرب الباردة بين الشرق والغرب - في العام (١٩٩٠م). وقد كان ذلك بمثابة ضربة البداية لزوال حقبة الحرب الباردة وانعتاق بعض الشعوب من استبداد وحكم حديدي ضاقت به ذرعًا شعوب تلك البلدان. وتبع انهيار هذا الجدار الَّذِي كان يقسم العالم إلى معسكرين شرقي وغربي انقشاع جو الحرب الباردة مما أثر على مجمل العلاقات الدولية.

البداية كانت بالاتحاد السوڤيتي السابق، والّذي كان يمثل ويرمز إلى الكتلة الشرقية والنظام الاشتراكي الَّذِي تفكك إلى عدة دول، معلنًا بداية انهيار المعسكر الاشتراكي واختفاء حلف وارسو من على خارطة عالم الأحلاف. يتبع ذلك إعادة رسم خارطة منطقة البلقان في وسط أوربا في أعقاب تفكك جمهورية يوغسلافيا الاتحادية السابقة واندلاع الحرب في وسط أوربا، والّتي ظن بعض المحللين أنها ودعت الحروب بانتهاء الحرب العالمية الثانية في العام (١٩٤٤م).

لعل من أبرز ما خلفه انهيار جدار برلين زوال نظام القطبية الثنائية، الَّذِي كان ميزان القوى فيه يقوم على روسيا وحلفائها من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها

من جهةٍ أُخرى، ليحل محله نظام القطبية الأحادية، ولو إلى حين، ذلك بانفراد الولايات المتحدة لتصبح القوة العظمى في العالم من خلال:

١ – التفوق في القوة العسكرية من خلال الترتيبات العسكرية بتطوير ترسانة أسلحتها التقليدية والنووية وبناء الأحلاف العسكرية عبر توسيع وتقوية حلف شمال الأطلنطي ليبلغ حدود روسيا وبناء الدرع الصاروخي.

٢ – الترتيبات غير العسكرية عن طريق الأمم المتحدة كأداة لتحقيق أهداف وسياسات الولايات المتحدة التي تقوم بدفع (٢٥٪) من ميزانية المنظمة، خير مثال على ذلك استخدام الولايات المتحدة للأمم المتحدة لغزو العراق. يضاف إلى ذلك زيادة قوة الإنتاج الاقتصادي لبلوغ مرحلة التفوق والسيطرة الاقتصادية العالمية.

٣ – تفجير ثورة المعلومات والتقانة والمعرفة، والّتي قادت إلى أن يشهد العالم ثورةً في نقل المعلومات والسلع ورؤوس الأموال والأفراد.

٤ – قد قادت هذه السيطرة الأمريكية إلى انحلال تحالفاتٍ قديمة وانعقاد روابط جديدة، **فدولة مثل أوكرانيا** التي وُلدت من رحم الاتحاد السوڤيتي السابق أصبحت الحليف الأول للولايات المتحدة والعدو الَّذِي يقلق مضاجع روسيا التي خرجت معها من ذات الرحم.

تبع هذه المتغيرات أن بعض الدول وعت الدرس واتجهت لبناء مكانة لها في خارطة العلاقات الدولية من خلال القوة الناعمة، أي المجال الاقتصادي وترك التفوق العسكري للولايات المتحدة، وكانت منازلتها في التفوق الاقتصادي لا تقل أهميةً من سابقتها في عالم اليوم.

فدولة مثل الصين اختارت القوة الناعمة لتؤسس لنفسها مكانةً اقتصادية مرموقة جعلت منها منافسًا شرسًا على الساحة الدولية. بذات القدر فإن روسيا، مع احتفاظها بعض الشيء بقوتها العسكرية، إلّا أنها اتّجهت لتزاوج بين الطاقة العلمية مع النمو الاقتصادي لِكي تحافظ على وضعها في خارطة التنافس الدولي.

على صعيد الدول النامية، فإن دولة مثل تركيا قد تمكنت في العقدين المنصرمين من سداد جميع ديونها وأصبحت دولة دائنة لصندوق النقد الدولي، بل وأضحت واحدة من الدول ذات القدرات التنافسية دوليًّا.

خلال ذات الفترة قدمت النمور الآسيوية أنموذجًا ناجحًا؛ حيث تبنت سياسة الليبرالية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والتصنيع بغرض التصدير، فأصبحت من كُبرى الاقتصاديات في العالم على الرغم من التعثر الَّذِي اعترى مسيرتها لبعض الوقت.

المثال الآخر لدولةٍ كانت تشابه السودان في أوضاعها الاقتصادية والسياسية في مطلع التسعينيات، **دولة البرازيل** التي نهضت باقتصادها وتمكنت من سداد كُلِّ ديونها، بالإضافة إلى إخراجها أكثر من (٢٠) مليون من سكان البلاد من دائرة الفقر.

وإضافةً إلى بروز القطبية الأُحادية فقد برزت تحولات أساسية في بعض المفاهيم التي ارتبطت بفترة الحرب الباردة، ومن أهمها مفهوم السيادة الوطنية، بحيث إن سيادة الدولة على أراضيها وحقها في اتخاذ القرارات والسياسات والتشريعات فوق أراضيها، وحقها في الحصانة من أي تدخلٍ خارجي لم يعد كما كان سائدًا أيام الحرب الباردة. بموجب المفهوم الجديد تمّ تدويل مفهوم السيادة، بحيث أصبح أنه يتوجب على الدولة أن تلبي شروط المجتمع الدولي لتتمتع بالسيادة على أراضيها، وإلّا فخيارها هو المواجهة.

هكذا تقلصت حدود السيادة الوطنية وأصبح أمر التدخل الدولي واردًا لأغراض التدخل الإنساني، حماية الأقليات، حقوق الإنسان، تهديد السلم والأمن العالميين وغيرها. أصبح التدخل إمّا عبر الأمم المتحدة كما حدث في العراق أو وضع دولةٍ ذات سيادة تحت الإدارة الدولية على غرار ما حدث في كوسوڤو. قاد هذا التطور إلى طرح السؤال حول إمكانية أن تحل هذه المفاهيم محل مفهوم الدولة الوطنية.

كما أن مفهوم السلم والأمن الدوليين جعل النظر إلى النزاعات الداخلية والتجاوزات الشديدة لحقوق الإنسان يُنظر إليها كمهددات من الدرجة الأولى. بذات القدر أضحى مفهوم حقوق الإنسان شأنًا عالميًّا ومُبررًا للتدخل السياسي والاقتصادي والعسكري، بل صار مطلبًا يدخل في علاقات المؤسسات الاقتصادية العالمية، كما هُو الحال بالنسبة للسودان في اتفاقية كوتونو ووثيقة الاتحاد الأوربي التي ربطت المعونات الاقتصادية بالحكم الراشد، احترام حقوق الإنسان والديمقراطية ومحاربة الفساد. الجدير بالذكر أن مؤشر حرية الإنسان قد ظهر كواحدٍ من أهم المقاييس في تصنيف الدول.

التطور الآخر المهم – والّذي يرتبط نوعًا ما بالتدخل العسكري في دول ذات سيادة أو فرض عقوبات سياسية أو اقتصادية عليها – هُو مفهوم العدالة الدولية الَّذِي مهدت

له المحاكم الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة ورواندا ليبلغ ذروته بدخول نظام روما الأساسي حيّز التنفيذ، والّذي تمّ بموجبه إنشاء محكمة الجنايات الدولية في لاهاي في العام (٢٠٠٤م)، ومعه بدأت سلسلة الملاحقات القضائية الدولية، والّتي كان السودان من أوائل الدول التي يواجهها بسبب الحرب في دارفور.

ويعتقد بعض المحللين أن هذا النظام القضائي العالمي قد أعاد الثقة للمواطن أينما كان في ظل سيطرة الأنظمة الشمولية على السلطات القضائية وجعلها واحدة من أدوات السلطة، بينما يرى البعض الآخر أن هذا النظام ما هو إلا شكلٌ من أشكال التسلط العالمي الجديد، والكيل بمكيالين لملاحقة قادة الدول النامية خاصةً قادة البلدان الأفريقية.

جاء ميلاد الإنقاذ في خضم هذه البيئة الدولية الجديدة التي كانت آخذة في التشكيل. لم يستطع نظام الإنقاذ الوصول إلى عُمق وأهمية هذه التحولات للتعامل مع العالم. كما كان من المُمكن لنظام الإنقاذ أن يستثمر الترحاب الَّذِي قوبل به ابتداءً من بعض الدول التي كانت تمثل أهمية استراتيجية بالنسبة له؛ مثل مصر أو حتّى الولايات المتحدة على الرغم من تطبيق قرار الكونجرس رقم (٥١٣) بحجب العون عن الأنظمة العسكرية التي تأتي على حساب أنظمة ديمقراطية منتخبة، غير أن الولايات المتحدة كحكومة قد بدأت متعاطفة مع النظام الجديد. لم يفلح نظام الإنقاذ في الاستفادة من الصمت الدولي والترحيب المحدود ليطور نفسه على خارطة عالم العلاقات الدولية الجديد، بل دخل في صراعٍ مفتوح مع جيرانه ومع الأسرة الدولية. وكان التفسير الوحيد لعدم إدراك أهمية هذه المتغيرات الدولية هُو ضبابية الرؤية وغياب المشروع السياسي الواضح والدخول في حرب ذات أوجه وجبهاتٍ متعددة دون الإعداد لمُدخلاتها أومُخرجاتها.

- **المتغير الثاني: السودان والتحولات الإقليمية:**

جملة التحولات الدولية على نحو ما ذكرنا، انعكست بصورةٍ أو أُخرى على محيط السودان الإفريقي والعربي لإحداث مجموعة من المتغيرات والتطورات الإقليمية على أرض الواقع وفي المفاهيم المرتبطة بعلاقات دول الجوار والإقليم.

في بدايات عهد الإنقاذ اندلعت حرب الخليج الأولى بتداعي العالم على أسنة الحرب على العراق في أعقاب غزوه الكويت، ومن ثم فرض الحصار عليه، تم ثانيةً في العام (٢٠٠٣م) تحت راية الأمم المتحدة ليسقط نظام البعث الذي ساد العراق

لزمنٍ طويل وأصبح قوة يُحسب لها حسابُها في توازن القوى في المنطقة. كُل ذلك تمّ في إطار المفاهيم الدولية التي وُلدت في أعقاب الحرب الباردة، وتحت ستار الأمن والسلم الدوليين.

تطورات الأوضاع في أعقاب ذلك التدخل قادت إلى ما نراه اليوم من ثورات اجتاحت المنطقة العربية وبصفة خاصة في اثنين من جوار السودان (مصر وليبيا)، وفي اثنين من حلفاء السودان (اليمن وسوريا)، بالإضافة إلى تونس. هذه الثورات يمكن أن تفسر وتندرج في إطار الحُلم بالأفضل، وهي ما اصطلح على تعريفها بثورات الربيع العربي. إن كانت بدايات التغيير قد وقعت في العراق الَّذِي هُوجم وحُوصر وتمّ الانقضاض عليه من قبل الأسرة الدولية بقرار صادر عن مجلس الأمن الدولي، فإن الَّذِي يحدث الآن من تغيير في هذه الدول يمثل إرادة هذه الشعوب في الانعتاق من الأنظمة الديكتاتورية والحكام المستبدين. هذه الثورات أوجدت واقعًا جديدًا يفتح باب التحول الديمقراطي وإطلاق الحريات على مصراعيه في المنطقة رغم أنها ما زالت في مرحلة المخاض من أجل الإجماع والاستقرار واستتباب الأمن.

أمّا على صعيد دول جوار السودان الأفريقي، فإن الخارطة السياسية لتلك الدول قد تغيّرت خلال تلك الفترة بانتصار الثورة الإثيوبية المسلحة على نظام الدرك الإثيوبي، لتنال أريتريا استقلالها لتصبح دولةً مستقلةً ذات سيادة كاملة والعدو الأول للدولة الأم إثيوبيا. وصل الأمر إلى حد الحرب بين الدولتين وقطع كُل وسائل التعاون والتفاهم بينهما، بل انتهى الحال إلى أن تصبح إثيوبيا دولةً محصورةً لا منفذ لها على البحر الأحمر والّذي كانت قد تسيدّت جزءًا مهمًّا منه لسنوات طوال إبّان الحرب الباردة.

التطورالآخر المهم جاء في العام (١٩٩٤م) بزوال نظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا، وقيام أول انتخابات حرة شارك فيها كُل أهل البلاد أفضت إلى صعود حزب المؤتمر الأفريقي إلى سُدة الحكم بزعامة الرئيس نيلسون مانديلا. تحت زعامة مانديلا (والّذي يتشرف صاحب المؤلف بصداقته وأن الزعيم قد قدم لبعض أعماله) برزت جنوب أفريقيا كقوة سياسية واقتصادية على وزنها على المستوى الأفريقي، وبذات الوزن على مستوى العالم، ممّا جعلها تصبح شريكًا فاعلًا في قضايا القارة الأفريقية، والدول النامية بصفةٍ خاصة.

ذات الفترة شهدت ما عُرف بأبشع حروب الإبادة الجماعية والتصفية العرقية في إقليم البحيرات، وهي مجازر راح ضحيتها الملايين، وشهدت تدخل الأمم المتحدة بقوات لحفظ السلام. انتهت المجازر بقيام نظام ديمقراطي مستقر في كُلٍّ من رواندا وبورندي، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ العدالة الدولية الخاصة بمحاكمة قادة تلك المأساة الإنسانية التي هزّت ضمير العالم. كما شهدت منطقة القرن الأفريقي انهيار الدولة المركزية في الصومال وتفتت البلاد إلى دويلات يحكمها أمراء حرب. فشل العالم في تطبيق نموذج التدخل لأسباب إنسانية في الصومال، وترك أهله ليتدبروا أمرهم في أكبر مُهدد للسلم والأمن الدوليين على المحيط الهندي.

دول مثل تشاد وأفريقيا الوسطى شهدت هِي الأُخرى حروب الصراع على السلطة بحيث أفضت هذه الحروب إلى قيام نظامٍ ذي قبضةٍ حديديةٍ في تشاد، وما زالت أفريقيا الوسطى تعاني من مرارات الحرب وعدم الاستقرار.

أمّا التطور الأهمّ بالنسبة للسودان وللإقليمين العربي والأفريقي، بل للعالم بأسره فقد تمثل في انقسام السودان إلى دولتين في أعقاب سلام اتفاقية نيفاشا (٢٠٠٥م)، وذلك عبر ممارسة أهل الجنوب لحق تقرير المصير على نحو ما هُو منصوص عليه في اتفاقية السلام الشامل وقيام دولة جنوب السودان المستقلة في العام (٢٠١١م) لقد كانت – وما زالت – لهذا الانفصال تبعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجيوبولتيكية بالنسبة للبلدين؛ إذ إنه تبدلٌ لحقائق التاريخ قبل أن يكون لحقائق الجغرافيا السياسية في المنطقة.

يبقى أن نُصر على ضرورة الدراسة المُتأنية لسابقة انفصال جنوب السودان بشكلٍ علمي دقيقٍ مباشرٍ، واضحٍ ومستقل عن أي تأثيرٍ أو ضغط، لاستنباط الدروس والعبر، وتبني رؤيةٍ عمليةٍ لإمكانية عودة البلدين إلى شكلٍ من أشكال الوحدة الممكنة حتّى ولو بُنيت على إطارٍ كنفدرالي.

انفصال جنوب السودان أضعف كثيرًا من الموقع الجيوبوليتيكي لكلتا الدولتين؛ حيث قاد الانفصال إلى ذهاب ثلث مساحة وثلث سكان السودان الموحّد لقيام الدولة الوليدة وما يتبع ذلك من اقتسام للثروات، الموارد ودول الجوار، وهي كُلها معطيات مهمة عند الأخذ بأهمية الموقع الجيوبولتيكي والاستراتيجي للدولة، والّتي بموجبها تُرسم وتُخطّط السياسات وتُبنى التحالفات وتُؤسّس العلاقات.

الأهّم من ذلك كله ما بات يُخشى معه أن يقود تردي العلاقات بين الدولتين إلى المزيد من التوتر والعداء، فيتحول الانفصال الجغرافي إلى انفصالٍ وجداني، وهُو أسوأ أنواع الانفصال حيث إنه يغلق الباب أمام أي تطلعات مستقبلية لبناء أي نوعٍ من أنواع الوحدة.

المتأمل في مُجمل هذه التطورات الإقليمية يستطيع أن يبصر مدى أهميتها في تشكيل واقع سودان المستقبل. فسيجد أن كلًّا من الاستفادة من تجارب الإقليم في ثورات الشعوب، التدخل الدولي، الجنوح نحو الأنظمة الديمقراطية، تطبيق العدالة الدولية والدمار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الَّذِي يحدثه عدم الاستقرار، كُلها معطيات مهمة يجب فهمُها وإدراكُها عند رسم الخارطة المستقبلية لسودان (٢٠٢٥م).

● **المتغير الثالث: بناء الدولة السودانية الحديثة عبر الرؤية الصائبة والتخطيط السليم:**

يحتاج بناء الدولة السودانية الحديثة إلى ماعونٍ فكري متنوع يؤسس على نهجٍ ذكي ودستورٍ ثابتٍ للبلاد يقوم على فهمٍ متقدم للواجب الوطني وفهم شامل للواقع الاجتماعي الراهن ويزاوج بينهما. كما يقوم على فهم مستنير للمشترك الإنساني الَّذِي يدفع استحقاقات التعددية كحقٍّ لكل مواطن ما دام ينأى عن العنف ويلتزم بالمساواة في المواطنة. أما نظام الحكم والنظام السياسي فيجب أن يقوم على المشاركة، والمساءلة، والشفافية، وسيادة حكم القانون، ويُراعي توازنًا يفرضه الواقع الاجتماعي يهزم الاستقطاب بالتراضي. ثم يأتي المشروع الاقتصادي التنموي الَّذِي يوائم بين محاربة الفقر وحماية اقتصاد السوق الحر ذي الأهداف العدالية ويعمل بجد على التخلص من أن نكون مجرد أمة مُستوردة للقمح ومُستهلكة للتقنيات الجديدة والمُتجددة، بل مُنتجين ومُصدريين لهما. من الأجدى تدارس الاقتصاد التعاوني وتأهيله كنموذجٍ يمكن الاستعانة به في السودان.

بهذا الفهم يتهيأ المُناخ لفهم الماضي والواقع للتصالح معهما عبر الحقيقة والاعتذار والمصالحة والإنصاف والعدالة الانتقالية. هكذا تبني الأمم بنيانها المتنوع على أرضية التعامل مع الآخر الإنساني و الديني وعلى أساس الاحترام المتبادل و الإخاء في الإيمانية وفي الإنسانية. يؤدي ذلك كُله إلى التسوية الحكيمة والتكامل بين انتماءات وولاءات وعلاقات الأمة الوطنية والقومية والإقليمية والدولية، المُتعايشة وغير المُتنافرة بناءً على

الآية والحكمة القرآنية السامقة: ﴿ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾ [الحجرات: ١٣].

بهذه الخارطة تستفيض الأمة بالاستقرار والثقة، خاصةً في التعامل مع الأسرة الدولية وتحديات العولمة على أساس المصالح المتبادلة والأهداف المشتركة، دون اللجوء للمواجهة أو الاستكانة للتبعية.

الديمقراطية والانتخابات:

العملية الانتخابية الحرة والنزيهة وسيلة ناجعة لممارسة الديمقراطية ومساءلة الحكام على أدائهم، وتمكين الشعب من التداول السلمي للسلطة بشفافية وحرية ووضوح. أجرى نظام الإنقاذ انتخابات رئاسية في العام (١٩٩٦م) وانتخابات رئاسية وتشريعية، بموجب دستور (١٩٩٨م) في ديسمبر (٢٠٠٠م)، في ظل انقسام داخلي حاد.

ثم أقام نظام الإنقاذ، بموجب اتفاقية السلام ودستور (٢٠٠٥م)، حكومة تحت مُسمّى « حكومة الوحدة الوطنية »، حاز فيها المؤتمر الوطني على (٥٢٪) من مقاعد المجلس الوطني ومنح الحركة الشعبية (٢٨٪) وخصص المتبقي للتجمع الوطني الديمقراطي وبقية الأحزاب.وافقت الحركة الشعبية على المشاركة في كل مفاصل السلطة تنفيذًا لاتفاقية السلام. راهن المشاركون في المجلس التشريعي من قادة التجمع الوطني الديمقراطي وقادة الحركة الشعبية على الاتفاقية ونصوصها التي تؤكد على تحقيق الوحدة والديمقراطية، والسلام، وتأملوا تحقيقها عبر هياكل الحكم ومؤسساته. رغم أن الاتفاقية قد أوقفت الحرب في الجنوب، فإن تقسيم البلاد على أساس ديني، ونسبة الثروة المخصصة للجنوب على أساس بترول الجنوب، لا الثروة القومية، هذان سببان مغريان يحضان على الانفصال لا الوحدة الجاذبة، كما أن الإبقاء على عشرين بندًا غير محسوم في الحدود، وفي بروتوكولات أبيي، وجنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق عوامل مرشحة لإشعال الحروب من جديد.

أما انتخابات أبريل (٢٠١٠م)، والّتي كان مؤلف الكتاب أحد المرشحين لرئاسة الجمهورية فيها، فقد كانت غير شفافة وغير نزيهة.

من أمثلة الانتخابات الأفريقية التي تستحق استحقاقات النزاهة، فهي، كما شهدنا، انتخابات تونس في العام (٢٠١٤م) وانتخابات نيجيريا في (٢٠١٥م)، انتخابات امتازت بضوابط النزاهة وتوافر الحريات العامة، وكفالة التنافس.

أرسل الاتحاد الأفريقي لجنة فنية برئاسة السيد إدريس كامارا، تمكنت، بعد الطواف في ولايات السودان، من رفع تقرير فحواه أن المعايير المطلوبة لانتخابات يتوافر فيها تكافؤ الفرص غائبة تمامًا بسبب محاصرة الحكومة للأحزاب السياسية، وتقييد نشاطها، ومنع حراكها السياسي. وأن المجتمع يعيش حالة استقطاب سياسي حاد، والإعلام مكتوم ومنظمات المجتمع المدني مكبلة، والحريات العامة غائبة. وأن أجزاء من البلاد تعيش صراعًا مسلحًا، وأن بالبلاد مصاعب اقتصادية واجتماعية جراء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها؛ لذلك فإن الشروط الضرورية لإجراء انتخابات وفق معايير الاتحاد الأفريقي غير متوافرة.

حاول إعلان باريس المُبرم في أغسطس من العام (٢٠١٤م) أن يقارب بين وجهات النظر الوطنية بالتخلي عن إطاحة النظام بالقوة وعن تقرير المصير والتطلع لنظام جديد عن طريق القوة الناعمة، وفي ذات المنحى اتجه نداء السودان المُوقّع في أديس أبابا في ديسمبر من العام (٢٠١٤م)، ونداء برلين المُبرم في فبراير من العام (٢٠١٥م)، واجتمعت حول مضامينها العامة التفاهمات التي توصل إليها السيد ثابو أمبيكي، مبعوث الآلية الأفريقية رفيعة المستوى، مع القوى السودانية بما فيها مجموعة (٧ + ٧). وفي اجتماعه رقم (٤٥٦) تبنّى مجلس الأمن والسلم الأفريقي فكرة دعوة كافة الجماعات السودانية للقاء تمهيدي في أديس أبابا، على أن يحضره الجميع دون شروط مسبقة لكي يضعوا خريطة طريق تشمل لقاء بين العناصر المقتتلة للاتفاق على وقف إطلاق النار، وتبادل الأسرى، وتسهيل مهمة الإغاثات الإنسانية بما يؤدي عمليًّا لوقف القتال ومراقبة تنفيذه.

وتشمل الخارطة تحديد الإجراءات المطلوبة لبناء الثقة لتلتزم بها كافة الأطراف، ويتفق على إعلان مبادئ على رأسه مبدأ السلام العادل الشامل ومبدأ التحول الديمقراطي. فإذا تمّ الاتفاق على هذه الأسس يلتزم الجميع بحضور لقاء جامع في الخرطوم لإبرام اتفاقية السلام العادل الشامل وخريطة طريق لبناء الوطن الديمقراطي والحكم الانتقالي الذي يسند إليه ذلك. غير أن هذه الأفكار والمقترحات لم تر النور بعد.

ولعل من نواقص هذه الاتفاقات والتفاهمات المهمة عدم إبداء الحلول الذكية والممكنة لأزمة المحكمة الجنائية الدولية وملاحقتها للقيادة السودانية، والعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على السودان منذ عقودٍ قد خلت، وديون السودان

الخارجية، واستئناف الدعم الأوربي التنموي للسودان والمُجمّد منذ فترةٍ طويلة، وما يلحق بكل ذلك من تحسين صورة السودان الخارجية لدعم الاستقرار وجذب الاستثمارات الأجنبية.

تجدر الإشارة إلى المبادرة الألمانية لدعم الحوار الوطني السوداني، ومحاولات التوفيق الجارية بين أطراف المسألة السودانية.غير أن كُل ذلك لن يتسنّى له النجاح ما لم تُبنَ جسور الثقة وسط كافة الفرقاء، ويتم إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، ويتوقف إطلاق النار على كافة أصعدة الاحتراب، وتُكفل الحريات العامة، وتنطلق عمليات الإغاثة الإنسانية دون قيدٍ أو شرط.

خلاصة القول: أن السودان يواجه استقطابًا سياسيًّا حادًّا له جذورٌ تاريخية معقدة، وأنجع، بل وأسرع الطرق للخروج منه هِي الحوار الوطني الَّذِي يُهيئ المُناخ لبناء دولة السودان الحديثة..

ومن حيث المبدأ فإن التيار الشعبي والسياسي الغالب في السودان يقف ضد تحقيق الأهداف السياسية عن طريق العنف. كما أن نفس التيار يعارض مناقشة القضايا الوطنية عن طريق التدخلات الخارجية.

كما أن ذات التيار يعارض تسوية القضايا الوطنية عن طريق التدخلات الدولية.

هنا يتوجب على القوى السياسية السودانية الحاكمة، والمعارضة، والمسلحة، والمدنية الإقبال على حوارٍ شامل لا يُعزل منه أحد ولا يهيمن عليه أحد، **وفقًا للمبادئ الآتية**:

- العمل على وقف الحرب والسعي الجاد لإحلال السلام العادل والشامل.

- يقوم السلام العادل والشامل على توزيع عادل للسلطة والثروة والحكم الاتحادي اللا مركزي بما يضمن تحقيق العدالة واحترام التعددية الثقافية.

- يكون الحكم ديمقراطيًّا بصورة تكفل الفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون والتداول السلمي للسلطة بموجب انتخابات شفافة حرة ونزيهة. تكفل حرية العقيدة الدينية وتكفل الحريات العامة.

- يقوم الاقتصاد الوطني على أساس السوق الحر والعدالة الاجتماعية.

- للمسلمين وسائر الإيمانيين الحق في تطبيق مقاصد شرائعهم وعليهم احترام

المساواة في المواطنة.

– تقوم العدالة الانتقالية على أساس يوفق بين المساءلة والاستقرار المنشود.

– المبادئ العامة وأسس الحكم والنظام الاقتصادي يكفلها الدستور.

– إن للسودان انتماءات واسعة عربية، وأفريقية، وإسلامية، ودولية، انتماءات تتداخل ولا تتناقض، بل تُكفل في احترامٍ وتوازن.

– الالتزام بنبذ العنف في تحقيق الأهداف السياسية لجميع الأطراف سواء الحاكمة أو المعارضة، والالتزام بعدم الاستنصار بالأجنبي لتحقيق الأهداف السياسية، مع الترحيب بأية جهودٍ يقوم بها الأصدقاء والأشقاء لتسهيل الحوار الوطني، والمساعدة على إعفاء الدَّيْن الخارجي، ورفع العقوبات الاقتصادية، وإيجاد معادلة للتوفيق بين المساءلة والاستقرار في قضايا حقوق الإنسان.

إجراءات بناء الثقة:

– إعلان كافة فصائل المعارضة التزامها بنبذ العنف، وحصر الاتصالات بالجهات الأجنبية فيما يعود بمصالح قومية للبلاد.

– إعلان كافة فصائل المعارضة التطلع لحل مشاكل البلاد ضمن وطنٍ واحد، والتطلع لصلاحيات فيدرالية توازن بين المركزية والولائية.

– تقييد صلاحيات جهاز الأمن بما كان عليه الحال في المادة (١٥١) من الدستور الانتقالي للعام (٢٠٠٥م).

– التأكيد على علوية الدستور على كافة القوانين الأُخرى

– استرجاع الصلاحيات الفيدرالية المسحوبة.

* * *
* *
*



الْبَابُ الثَّانِي

تاريخ السودان السياسي المعاصر

مقدمة:

يقدم هذا الباب دراسة نقدية تحليلية لأهم الحادثات والمواقف التي شكلت تاريخ السودان السياسي المعاصر، ويستخلص الدروس والعبر المستفادة من مسيرة الحركة الوطنية ليعين ذلك في الإدراك المستبصر لحقائق واقع السودان اليوم، بكل مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما يعتمل في جوفها من تفاعلات، وما يدخل عليها من عناصر ناتجة عن التعاون الإقليمي والدولي الإيجابي منه، أو السلبي. وإعمال ذلك كله في تشكيل رؤًى مستقبلية لصياغة استِراتيجية للسلام والاستقرار والديمقراطية والوحدة والتنمية والمعرفة والتقدم، وإرساء قواعد الحكم، تأسيسًا على مستخلصات دروس التاريخ وعبره.

وهكذا يأتي هذا الباب انتقاءً للمؤثر من وقائع تاريخ السودان المعاصر واستخلاصًا لدروسه وعبره التي تضيء حقائق الحاضر، وتعين في التأسيس لتوجهات وحُلم المستقبل. ويشكل وقفة صدق ناقدة مع الذات، وسعيًا بصيرًا قائمًا على المستفاد من حصيلة التجربة.

وقد حددنا لهذه الدراسة إطارًا زمنيًّا يبدأ بمطلع عام (١٩٥٦م)، تاريخ الاستقلال، ولكننا في ذات الوقت نتحدث عن نهايات القرن التاسع عشر وفترة الحكم الاستعماري التي أعقبته؛ ذلك أن الحركات السياسية والاجتماعية خاصة، غالبًا ما تكون ذات نسب حضاري وتتأثر بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تنبع منها وتنشأ في كنفها. فأحداث التاريخ والحركات التي تعتمل فيه سببًا ونتيجة لا تكون منقطعة الجذور، أو منبتة الصلة بما يسبقها وما ترتبه من أحداث ووقائع.

إن الأمر في هذا الباب على نحو ما بيَّنَّا في المقدمة يأتي انتقاءً واستخلاصًا للعبر التي تضيء حقائق الحاضر وتعين في التأسيس لتوجهات المستقبل.

● **المبحث الأول: المقاومة والمواءمة:**

ما كاد القرن التاسع عشر يلملم أذياله إيذانًا بالرحيل حتى انتصرت الآلة العسكرية الاستعمارية على الثورة المهدية وبدأ عهد الاستعمار وما عرف بالحكم الثنائي، والسودان الإنجليزي المصري، فكانت تلك علامة تاريخية فارقة في تاريخ السودان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولكنها لم تحل دون استمرارية التاريخ السوداني وإن عدلت في مساراته، وكبـَّلت بعض خُطى تقدمه، وإن رفدته ببعض من مظاهر الحداثة التي سربت عبر نظم التعليم، والإدارة والحكم.

إن حلول الاستعمار لم تكن نزهة وإنما انغرست في دربه مقاومة شرسة بدأت من شمال الوطن وبلغت ذروتها في كرري. وكانت كرري ملحمة جهاد ومقاومة، وإن كانت الغلبة الظاهرة فيها لجيوش الاحتلال، بتفوق السلاح الحديث، البارود والمدفع الناري على السيف والحربة والنبال، فإنها قد جرعتها مرارات وسجلت من البطولات ما أقرَّ به الأعداء.

والمطالع لكتب مثل « حرب النهر » (لونستون تشرشل)، و(السيف والنار) في السودان (لسلاطين باشا)، وكذا كتابات عدد من المؤرخين المعاصرين مثل نعوم شقير ومحمد فوزي ومن قبلهم كاتب الشونة لَيَرى في بعض جوانبها إنصافًا للبطولة السودانية وللمقاومة التي قابل بها السودانيون الغزاة. وهذا إرث قديم سجلته حادثات الحقب في التاريخ القديم والوسيط والحديث. وما حديث المقريزي عن رماة الحدق بالبعيد. وما كان للغزاة أن ينتصروا لولا تفوق السلاح الحديث – على ذلك الزمن – البارود والمدفع الناري، على السيف والحربة والنبل. تلك كانت معادلة لا تستقيم فيها المقاومة والمقابلة.

ولكن بالرغم من غلبة القوة الاستعمارية الغازية، فإنها لم تنعم بالهدوء والاستقرار. وإنما تفجرت الانتفاضات والثورات تحت أقدامها طوال فترة بقائها المقيت بالسودان. فالوطنية السودانية وبسند من عقيدتها وثقافتها ما كان لها أن تنسجم مع قهر عزتها أو تستسلم لمحاولة كسر إرادتها. وكانت الانتفاضات والثورات من ذات نسيج الإرث المهدوي الجهادي أو ذات صلة بالمستحدث من حركات النضال والمقاومة للاستعمار في العالم من حول السودان وإن وجدت هِي الأخرى كذلك زيتًا ووقودًا سعَّر اشتعالها

من تلقاء الدين وإنجازات الحضارة العربية الإسلامية ومعارك مقاومة الاستعمار الأفريقية خاصة. فثورة عبد القادر ود حبوبة بأرض الجزيرة عام (١٩٠٨م) قد كانت فاتحة الانتفاضات ذات الصلة بروح المهدية. وثورة السُّحيني في جبال النوبة، وانتفاضة النوير عام (١٩٢٨م)، ومقاومة دارفور في عام (١٩١٦م)، كلها شارات على درب المقاومة وعدم التصالح الذي أشرنا إليه. ولكن الثورات والانتفاضات الأكثر اكتمالًا وتبلورًا في وجه الاستعمار هِي ثورة (١٩٢٤م) التي سبقها إضراب طلبة المدرسة الحربية عام (١٩١٠م) وإضراب عمال الوابورات عام (١٩١٢م)، ومعركة قيام مؤتمر الخريجين ومقاومة الجمعية التشريعية وما أعقبها وغير ذلك من مظاهر المقاومة والرفض، في تسلسل سنورده فيما بعد حتى تحقق الاستقلال.

ولئن سادت المقاومة طوال فترة بقاء الاستعمار في السودان فإن ثمة ضرورات قد أظهرت درجات من المواءمة تمثلت في احترام القانون والحرص على التعلم فيما عرف بالمجالس الحديثة التي قامت في إطار النظام التربوي الاستعماري. ولكن لا ينبغي لهذه الظاهرات أن تُفهم على أساس أنها قبول بالأمر الواقع، أو خضوع له. وقد عبر عن هذا بصورة جلية السير جيمس روبرتسون في مقابلة إذاعية بهيئة الإذاعة البريطانية عام (١٩٦١م) في (برنامج أفريقيا) حين سئل عن المقارنة بين فترة خدمته في السودان وفترة خدمته في نيجيريا كحاكم عام لها. فتجنب ببراعة الإداري الحصيف الوقوع في شباك المقارنة وقال: « إني قبل عملي بالسودان عملت في فلسطين ثم عملت بعده في نيجيريا، وكانت فترة عملي بالسودان أغنى فترات حياتي بالخبرة والتجربة ومعاشرة أناس أكنُّ لهم احترامًا كبيرًا وعظيمًا، فالسوداني - غنيًّا كان أو فقيرًا، موظفًا أو عاملًا - يتميز بإحساس عالٍ من الكرامة وعزة النفس، ولكنه في ذات الوقت يحترم القانون كضرورة لازمة لسير الحياة لا قبولًا له، بل إن الفقير الذي يرتدي قميصًا ممزق الظهر « محروت » الذي يفلح الأرض ويعرق يرى أنه في عين الخالق أفضل منك رغم أنك الحاكم ويؤمن أنه في يوم القيامة سيدخل الجنة بينما تخلد أنت في النار ». وهكذا يتضح أن المقاومة وعلو النفس والكرامة طبع وإطاعة القانون مواءمة لا تكسر شوكة المقاومة.

• المبحث الثاني: نشأة النخبة السودانية:

لقد التقت روافد عديدة في تشكيل النخبة السودانية التي تولت قيادة الحركة الوطنية

في كل وجوهها السياسية والاقتصادية والنقابية والعسكرية، وإن هذه النخبة المكونة من المثقفين والتجار والعاملين والجنود، وإن نجحت في جعل المقاومة والحركة الوطنية حركة شعب بأسره، فإنه لا يمكن إنكار دورها في قيادة الحركة الوطنية وريادة مسيرتها وتشكيل شُعبها وتفرعاتها؛ لذا كان اهتمامنا بها واهتمامنا بنشأتها.

فالمثقفون جاءوا نتاج التعليم الأهلي الممثل في الخلاوي والمدارس الفقهية التي شهدت ذروتها في إنشاء المعهد العلمي بأم درمان عام (١٩١٢م) كرد فعل مزدوج على نظم التعليم الحديثة الدخيلة وحركة التعليم التي بثتها الإرساليات المسيحية.

مـا بخـش مـدرسـة المبشـر وعنـدي معهـد وطني العـزيـز

ومن رافد جديد هو المدارس التي أنشأتها السلطة الاستعمارية وعلى رأسها كلية غردون التذكارية ومدرسة كتشنر الطبية (١٩٢٤م). وإن كان القصد من إنشاء هذه المدارس ومن إنشاء كلية خاصة تخريج عدد من المتعلمين لملء الدرجات الدنيا في سُلّم وظائف الحكومة وبعض مدرسي المرحلة الأولية والحرفيين. فكان التعليم مفتاحًا للتفتح على مصادر المعرفة والثقافة. وقد أعان على ذلك أول الأمر وجود عدد من المدرسين الذين أتوا من مصر وبلاد الشام، ثم المعلمون السودانيون أنفسهم. فأدخلوا عناصر مؤثرة في نظام التعليم في كلية غردون التي وصفها إدوارد عطية بأنها كانت تشبه الثكنات العسكرية من حيث الصرامة والانضباط والتوجيه. وكذلك ما ورد إلى السودان من كتب وصحف ومجلات عربية فكان طلاب الكلية والخريجون يقرأون العروة الوثقى والمقطم والمقتطف ثم الرسالة والثقافة والهلال إضافة إلى كتب التراث العربي الإسلامي ومؤلفات الأدباء نثرًا وشعرًا وكتب أخرى حبَّبت العربية وآدابها إلى نفوسهم، وصدحت قرائحهم بالشعر والخطبة في المناسبات الدينية بما أذكى النخوة والمروءة والعزة والمقاومة في أنفسهم محاكاة لتراث أجدادهم وتعبيرًا عن دواخل أنفسهم. كما شكل ميل المتعلمين السودانيين إلى منازلة المستعمرين في ميادين تفوقهم وبأسلحتهم التي اعتقدوا أنها سبب تفوقهم وغلبتهم، وفي مقدمتها العلم الدافع لإنشاء الجمعيات الأدبية والأندية الثقافية وحلقات الدرس التي سيأتي ذكرها في سياق التعرض لتشكل الحركة الوطنية.

- **المبحث الثالث: تشكل الحركة الوطنية:**

من انتشار المدارس وافتتاح نادي المدارس وظهور الصحافة الوافدة من خارج السودان

أول الأمر، ثم المنشأة في داخله خاصة ظهور مجلتي النهضة عام (١٩٢٤م) والفجر عام (١٩٣٤م) ونشأة الجمعيتين الأدبيتين في حي « أب روف » وحي « الهاشماب » في أواخر العشرينيات وتوقيع الاتفاقية البريطانية - المصرية عام (١٩٣٦م) - تخلقت حركة الخريجين وتبلورت في شكل تنظيمي خاص بهم هو مؤتمر الخريجين.

ولقد كان لقيام الأندية وتشكيل الجمعيات الأدبية في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات الأثر الواضح على تشكيل الحركة الوطنية السودانية. كما أن سياسة العنف والضغط وتقييد الحريات التي انتهجتها حكومة الاحتلال بعد ثورة (١٩٢٤م) قد عسَّرت انطلاق العمل السياسي العلني في أوساط الخريجين إلى أن تم توقيع اتفاقية (١٩٣٦م) فدفعهم هذا إلى ما سبق أن أشرنا إليه من الحرص على الاستزادة من العلم، فلجأوا إلى تأسيس الجمعيات الأدبية كمجموعات للقراءة والمناقشة والحوار.

تشكلت هذه الجمعيات الأدبية من مجموعات أصدقاء ومتجاورين في السكن في أغلب الأحيان، ركزت على قراءة الكتب والمقالات والتداول في محتوياتها ثم اتسعت دائرة اهتمامها فاتجهت إلى تناول القضايا السياسية المعاصرة والتركيز على دراسة الأدبيات السياسية فيما تستورده من كتب ومجلات حتى بلغ اهتمام جمعيتي « أب روف » و« الهاشماب »، وقد سميت أحيانًا جمعية الموردة أو الفجر، دراسة الكتب الإنجليزية الأدبية والفكرية والسياسية. ولقد كانت لأعضاء جمعية « أب روف » اهتمامات بكتب الفابيين ومجلة « The New Statesman and Nation »، التي كانت تشايع الفابيين، كما اشتركوا في الكتب اليسارية التي تصدر ضمن مجموعة « The Left Book Club » فكانوا أول من تعرف على الفكر الاشتراكي بصورة واسعة.

ولقد انتشرت هذه الجمعيات الأدبية في كثير من عواصم الأقاليم وكان من أبرزها الجمعية الأدبية بود مدني والتي نشط في تأسيسها نفر ممن كانوا أعضاء في جمعية «أب روف» أمثال الأساتذة أحمد خير المحامي وإسماعيل العتباني، الذي أسس جريدة الرأي العام فيما بعد، وعثمان شندي. غير أن جمعيتي « أب روف » والفجر قد تفردتا بالأثر البالغ في مسيرة الحركة الوطنية الثقافية والسياسية.

إن أعضاء هاتين الجمعيتين من شباب الخريجين في ذلك الزمان قد تعاونوا بينهم فى قراءة مجلات ومنشورات لمؤلفين أوربيين ذوي ميول يسارية وتداولوا ما تنشره الجمعية

الفابية ونادي الكتاب اليساري مع مواصلة اهتمامهم بكتب التراث العربي الإسلامي والكتب والمجلات العربية الحديثة في زمانهم. وقد ترادف موقفان حادان لدى هذه الجماعة تجاه القيادات الطائفية الدينية وتجاه قدامي الخريجين المناصرين للزعماء السياسيين والمنقادين لهم في كثير من الأحيان، وذلك نتيجة حاجة الخريجين لسند الزعيمين الدينيين الرئيسيين السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي خاصة، والشريف يوسف الهندي، وحاجة السيدين إلى تكريس نفوذهما بدعم من المثقفين الذين مثّل الخريجون طلائعهم.

إن أعضاء الجمعيتين الأدبيتين كان من الممكن لهم الاندماج في جمعية واحدة لولا تأبي « الأبروفيين » بسبب عضوية إدوارد عطية في جمعية الفجر. لم تكن بين أعضاء الجمعيتين فروق أيديولوجية وإنما كانتا جمعيتين صفويتين وإن مالت جمعية « أب روف » إلى إكثار الحديث عن الاشتراكية وحقوق المساكين المظلومين ودعوتها إلى توسيع قاعدة التعليم وتحديث الإنتاج الصناعي والزراعي. إن الجمعيتين أظهرتا اعتقادًا راسخًا في دور المتعلمين في قيادة حركة الحرية والتغيير، وإيمانًا بأن التخلف والتقليدية السائدين في المجتمع السوداني لا يمكن مقارعتهما وإزالتهما إلا بالتغيير.

من كل هذا الذي أشرنا إليه نشأ مؤتمر الخريجين في عام (١٩٣٨م) ولكن الدافع الذي عجَّل الخطى نحو إنشاء مؤتمر الخريجين هو توقيع اتفاقية عام (١٩٣٦م) الأنجلو - مصرية التي نصت على أن الهدف الرئيس للإدارة البريطانية - المصرية المشتركة للسودان هو رفاهية السودانيين. وُقعت هذه الاتفاقية وجاء بها هذا النص دون أن يُستشار أهل السودان فيها، فاستنكر الخريجون توقيع اتفاقية تتعلق بمستقبل السودان ويتجاهل طرفاها مشاورة من يهمهم أمر هذا المستقبل في الدرجة الأولى. إن مقاومة الخريجين لهذه الاتفاقية بالحديث القادح عنها قصد الخريجون من ورائه تأكيد مكانتهم ودورهم كمدافعين عن مصالح أهلهم ووطنهم. وشكلوا تنظيمهم الجديد مؤتمر الخريجين لكي لا يبرم مستقبلًا أي أمر يخص السودانيين في غيبتهم. والمتتبع لتطور مؤتمر الخريجين، متجاوزًا الاختلافات والمنازعات التى سادت صفوفه في كثير من الأحيان - يرى أن الخريجين قد قصدوا في مؤتمرهم أن يرجع مدافعًا عن مصالحهم ثم يتطور إلى حركة سياسية وطنية شعبية تقود الشعب السوداني إلى بسط مزيد من التأثير

في أحوال وطنهم والسعي إلى تقرير مصيرهم. وقد كان هذا ظاهرًا في المكاتبات التي دارت بين لجان المؤتمر المتتالية وبين الحكومة الاستعمارية، خاصة البرقية التي بعثت بها لجنة المؤتمر إلى الحاكم العام البريطاني في يناير من العام (١٩٤٢م)، والتي تعتبر فاتحة للعمل السياسي والعلني للمؤتمر، والتي عبر فيها عن أمل أعضاء المؤتمر في الاعتراف بحقوق السودانيين وشعوب الأمة العربية بعد النصر النهائي، أي النصر النهائي في الحرب العالمية الثانية التي كانت لقوة دفاع السودان مشاركة بارزة فيها في معركتي « كرن » في وجه الإيطاليين، و« العلمين » في وجه الألمان. وتصاعدت وتيرة المطالب السياسية بالمذكرة الشهيرة التي بعثت بها اللجنة إلى الحاكم العام تطالب بحق تقرير مصير السودانيين. **وكان أهم مطلبين حوتهما المذكرة هما:**

١ - تُصدر الحكومتان البريطانية والمصرية في أقرب فرصة ممكنة إعلانًا يمنح السودان بحدوده الجغرافية الحالية حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة، وأن يُحاط هذا الحق بضمانات لحرية التعبير الكاملة ولحق السودانيين في إبرام اتفاقية خاصة مع مصر.

٢ - تكوين مجلس نيابي للسودانيين يجيز الميزانية ويصدر القوانين.

وبالرغم من أن سلطات الاحتلال كانت تتأمل في وسائل السماح لإتاحة فرصة أوسع للسودانيين لمشاركة أوسع في الحكم تفاديًا لنتائج ما نصت عليه اتفاقية عام (١٩٣٦م) والسماح بعودة وحدات الجيش المصري إلى السودان، والسماح بالهجرة إلى ومن السودان دون قيد أو شرط، وعلى ترشيح أشخاص بريطانيين أو مصريين للمناصب الرسمية حين لا يوجد من السودانيين من هو مؤهل لشغلها، وتفاديًا كذلك لانجذاب الخريجين إلى موالاة مصر وتوثيق علاقتهم معها؛ فإن رد الحكومة على مذكرة الخريجين قد كان عنيفًا، رفضًا لتنصيب مؤتمر الخريجين متحدثًا باسم الشعب السوداني أو السماح له بدور سياسي مباشر. غير أن السكرتير الإداري عاد والتقى ببعض أعضاء لجنة الخمسة عشر وعبر لهم عن شيء من التعاطف مع آمال وتوقعات الخريجين وأكد لهم عزم الحكومة على العمل المتدرج على تحقيق غالبية المطالب التي تقدم بها الخريجون. ولقد تسبب هذا الرد الشخصي غير الموثق من قبل السكرتير الإداري ولبعض أعضاء اللجنة دون سواهم في انقسام حاد في صفوف اللجنة شبيه في ذلك بالانقسام الذي حدث في عام (١٩٣١م) عندما تخير السكرتير الإداري بعضًا من أعضاء لجنة الاثني عشر التي تكونت

للتوسط بين الحكومة وطلاب كلية غردون المضربين بسبب خفض رواتب الخريجين من ثمانية جنيهات إلى خمسة جنيهات ونصف. وكان وراء الانقسام أن بعض أعضاء اللجنة بقيادة السيد إبراهيم أحمد ومن شايعه من جماعة الفجر المدعومين من قبل السيد عبد الرحمن المهدي الذين اختاروا طريق الاعتدال مبدين استعدادهم لمواصلة الاتصال مع الحكومة بأمل تنفيذ وعد السكرتير الإداري لتحقيق غالبية المطالب التي حوتها مذكرة المؤتمر بينما اختار السيد إسماعيل الأزهري خط المواجهة مدعومًا من قبل أعضاء اللجنة من جماعة « أب روف » والسيد عبد اللَّه الفاضل وبجماعة الأشقاء خارج اللجنة، وانعكس ذلك الخلاف في انتخابات مجلس المؤتمر ولجنته التي أجريت في ديسمبر من العام (١٩٤٢م) لتكون نتائجها نافذة في يناير من العام (١٩٤٣م)؛ إذ فازت الجماعة التي اختارت خط المواجهة بقيادة السيد إسماعيل الأزهري ومناصرة الأشقاء من جماعة « أب روف » فاختلطت الأوراق وتبدلت التحالفات فانحاز السيد عبد الرحمن المهدي إلى المعتدلين بقيادة السيد إبراهيم أحمد. وبحث السيد إسماعيل الأزهري والمتحالفون معه عن سند جديد. وعِوض لجوئهم إلى القاعدة الشعبية اختاروا التحالف مع القطب الآخر أي السيد علي الميرغني الذي كان قد بادر إلى تحقيق هذا التقارب بينه وبين هذه الجماعة التي ترسخ نفوذها في المؤتمر بفوزها في الانتخابات بسبب ضيقه من تنامي نفوذ السيد عبد الرحمن المهدي وطموحاته ودعم الحكومة له. وقد كان بطبيعة الحال يخطط لإضعاف مكانةِ منافسهِ الرئيس السيد عبد الرحمن المهدي وتقليص نفوذه في صفوف الخريجين.

من هذا الاستقطاب الحاد تولدت أجنة الأحزاب السياسية التقليدية في رحم المؤتمر وخرجت إلى الوجود في منتصف الأربعينيات وظلت القوى الأساسية في الحركة الوطنية السودانية إلى العام (١٩٦٩م).

إن المتأمل في سيرة مؤتمر الخريجين ومسيرته يرى أن همه لم يكن قاصرًا على مطالب الخريجين وأحوالهم، وإنما تعداه إلى الهم الوطني العام. بل إنه قد تيقظ إلى أمر لم يكن سائدًا في كل الأحوال في زمان نشأة هذا المؤتمر؛ ذلك أنه قد ركز على الإطار الفكري لحركته والذي ينبغي لتلك الحركة أن تنضبط فيه ويكون الموجه لمسارها ومسيرتها؛ لذا كان التركيز على القراءة والدرس والتناول الفكري العميق لحاجات تحرر الوطن ونمائه. ويتجلى هذا في نشاط الجمعيات الأدبية التي مهدت لظهوره على نحو ما أبنا في

موقع سَبَق. بل إن بعض رواده ومؤسسيه من أمثال الأستاذ أحمد خير المحامي، الذي تنسب إليه وبحقها فكرة تأسيس المؤتمر، والأستاذ إسماعيل العتباني، والأستاذ محمد أحمد محجوب، والسيد حمّاد توفيق، قد كانت لهم مساهمات فكرية ظهر بعضها مطبوعًا مستقلًّا أو في مجلة الفجر وغيرها من وسائل النشر والذيوع وقتها. فالأستاذ أحمد خير قدم محاضرته المشهورة التي دعا فيها إلى تأسيس المؤتمر على مثال المؤتمر الهندي ونُشرت في مجلة الفجر عدد مايو (١٩٣٧م). ثم عاد وشرحها مفصلة مع سيرة الحركة الوطنية في الأربعينيات في كتابه « كفاح جيل ». أما الأستاذ محمد أحمد المحجوب فإضافة إلى كتاباته العديدة في مجلة الفجر، ألقى محاضرة في عام (١٩٤٢م) كانت عظيمة الأثر في تصورات المؤتمر للحركة الوطنية بعنوان « الحركة الفكرية في السودان إلى أين يجب أن تتجه؟ » فصورها حركة أدبية تتحول إلى حركة فكرية تجذب الجماهير وتعبئها في حركة وطنية تحقق الاستقلال وتشكل رافدًا في حركة التحرر العربي. والسيد حماد توفيق قد اهتم بالاقتصاد وحاضر فيه وأعد كراسات ثلاث في هذا الشأن احتفظ بها طويلًا ولكنها لم تجد طريقها إلى النشر كاملة. والأستاذ إسماعيل العتباني صاحب جريدة الرأي العام المستقلة ساهم بنشاط في الجمعية الأدبية بـ« أب روف » وفي فرعها الذي تأسس في ود مدني ونبعت فيه فكرة مؤتمر الخريجين. إن ذكر هؤلاء الأعلام نورده على سبيل المثال لا الحصر. فكثرٌ هم الخريجون الذين أطَّـروا لنشاط المؤتمر، وأسهموا في تأسيسه وعملوا مبادرين في صفوفه، حسبنا من ذكر هؤلاء الأعلام أن نوضح نموذجًا لرواد ذلك الجيل نير الفكر والبصيرة الذي جعل فكره هاديًا لعمله، وجاء عمله ترجمةً لفكره النير وموظفًا في خدمة الناس والوطن.

وكما أشرنا فإن الخلافات التي ظهرت في صفوف المؤتمر أحيانًا لم تكن لفروق أيديولوجية بينة ومتباينة وإنما ظهرت ضمن اجتهادات في الطريقة المثلى لخدمة الوطن وتحقيق استقلاله، أو بسبب النزوع الشخصي إلى الزعامة ولكنها لمن يتابع مسيرة هؤلاء الرجال طوال حياتهم يدرك أنهم ما طلبوا تلك الزعامة زهوًا وتأكيدًا للذات، وإنما قصدوا لها أن تكون في خدمة الوطن وأهله؛ لذا لم يكن غريبًا أو مستغربًا أن يتسع نطاق اهتمام مؤتمر الخريجين ليشمل المهرجان الثقافي، ويوم التعليم الذي تمكن المؤتمر عبره من تأسيس عدد من المدارس الوسطى في الأربعينيات فاق ضعف ما أسسه الاستعمار طوال فترة بقائه. كما أن المؤتمر قد وسع نشاطه الاجتماعي وأنشأ فيما أنشأ معهد القرش لرعاية

الأيتام وتعليمهم والمسارح ودعم الحركتين الرياضية والفنية. ولقد كان لمدرسة « أب روف » الفكرية الأثر البالغ في توجهات المؤتمر صوب العمل الاقتصادي والاجتماعي والاهتمام بجموع المواطنين بسبب نزعتها الوطنية ذات الطابع الاشتراكي.

● **المبحث الرابع: الأحزاب السياسية:**

لا يتجه هذا القسم إلى الخوض في تفاصيل نشأة الأحزاب والمسببات المتشعبة التي أفضت إلى قيامها، وإنما يتوجه إلى النظر في طبيعة تكوينها وأساليب عملها وما جناه السودان من تلك الطبيعة البنيوية للأحزاب وأساليب عملها. يكفي أن نبدأ بذكر الاستقطاب الحاد الذي وقع في صفوف مؤتمر الخريجين وتأثير التحالفات التي عقدها كل فريق مع مراكز النفوذ في الزعامة الدينية وعلاقة كل من الفريقين بطرفي الحكم الثنائي دون تفصيل ذلك كله، فلقد تناوله العديد من كتب التاريخ والكتابات السياسية التي أرخت للمؤتمر ولهذه الأحزاب.

لقد كانت نشأة الأحزاب السياسية خاصةً الحزبين الكبيرين غير متسقة مع مألوف ما تقوم الأحزاب عليه حتى في الدول الغربية وفي بعض دول القارة الأفريقية. فالأحزاب تنشأ عادة من منطلقات فكرية، أو خدمة مصالح طبقات أو فئات بعينها وتصوغ برامجها وفق توجهاتها الفكرية وتعد برامجها لخدمة تلك الأفكار التي تؤمن أو تهتدي بها ولتحقيق مصالح تلك الطبقات أو الفئات. وهكذا يقوم الحزب عادة على فكرة وبرنامج وهدف أو أهداف يسعى إلى تحقيقها.

أما الأحزاب السودانية فقد قامت على أخلاط من الأفكار وأمشاج من التركيبات الاجتماعية، فغدت تحالفات بين جماعات من المثقفين والطوائف الدينية والمجموعات القبلية والولاءات الذاتية وكثيرًا ما اصطلحت واختصمت تلك المكونات فطبع ذلك بنية الأحزاب، التي تعرف أحيانًا بالتقليدية، هشاشة ما تزال تلازمها. كما اضطرها السعي إلى تأليف مصالح مكوناتها وأفكارها إلى الدخول في تنازلات متبادلة تزيد البنية التنظيمية هشاشة ويجعل تشابك المصالح وتنافرها مسالك أمامها مبهمة وضبابية. ولعل من أهم مقعدات تلك البنيات السياسية عن تحقيق المصالح والتطلعات التي نادت بها الحركة الوطنية – عشية الاستقلال – أنها قد استعارت من الطريقة أو القبيلة مقتضيات الطاعة والانقياد رغم التنازع الذي ساد بين النفوذ الطائفي والتطلع السياسي للقيادات المثقفة.

والطاعة والانقياد نقيض الحرية التي سعت هذه الأحزاب أول أمرها إلى تحقيقها، وكان من المفترض أن تسعى إلى تعزيزها بنهضة تنموية اقتصادية واجتماعية من بعد تحقيق الاستقلال. إن السياسة السوية تقوم في حقيقة أمرها على إفساح المجال للرأي والرأي الآخر والجدل والموافقة والاعتراض، وهذا ما لم يكن متاحًا، على الأقل بحدٍّ معقول داخل هذه الأحزاب التي نشأت معطوبة، فلم تعرف ديمقراطية حقيقية في صفوفها، وصارت فاقدة الاتجاه والهدف بعد تحقق الاستقلال بإعلانه من داخل البرلمان. فالحزبان الرئيسيان رفعا شعار الاستقلال وشعار وحدة وادي النيل، وتوافقا في عاقبة الأمر على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان. ولكن لم يفكر أي من الحزبين في برامج اقتصادية واجتماعية مبنية على رؤية واضحة وأهداف محددة لمرحلة ما بعد الاستقلال. وليس هذا الذي ذكرنا من باب الاتهام الذي تواجه به الأحزاب التقليدية خصومهم، وإنما أتى على ألسنة وأقلام كثير ممن أسسوا هذه الأحزاب، وها هو الأستاذ محمد أحمد محجوب مثلًا في كتابه « الديمقراطية في الميزان » يفرد قسمًا لما أسماه « السودان: سنوات الاستقلال المضطربة » ويستهله بفصل يسميه « في البحث عن الدستور » جاء فيه: « وبدأت مشاكلنا فور حصولنا على الاستقلال، وكان السبب الأساسي لهذه المشاكل واحدًا: فالأحزاب التي إما عملت من أجل الاستقلال أو عارضته وجدت نفسها فور تحقيق الاستقلال من دون هدف محدد، وتتصارع في محاولة لتلبية احتياجات البلد الحديث العهد ».

كان الشيء الكثير متوقعًا من الأحزاب، فقصرت جميعها عن تحقيق هذه التوقعات؛ إذ لم تكن لديها برامج مفصلة ومحددة لمعالجة النمو الاقتصادي والاجتماعي. وكل قضية طرحت في مرحلة ما بعد الاستقلال كانت تعالج وفقًا لأهواء الحزب، في حين كانت هناك مشاكل ملحة ومستعجلة تتطلب العمل الفوري.

ومن المعيقات التي صاحبت نشأة الأحزاب وتطورها انعدام الديمقراطية الحقيقية في بنائها ومسيرتها. ولئن تحققت أحيانًا، العناصر الشكلية والإجرائية؛ مثل انعقاد المؤتمرات وإجراء الانتخابات الداخلية، فإن هذا لا يعني الوفاء الكامل للمعايير الديمقراطية بسبب النفوذ الطائفي والقبلي الممارس على الحزبين الرئيسيين وفي داخلهما، إضافة إلى القوة الاستثنائية للزعيمين الدينيين الكبيرين وبعض الشخصيات السياسية الأخرى التي أسست في نفسها « كاريزمية » مرموقة، فأتباع القائد الديني لا يعصون له أمرًا، والمنبهرون

بشخصية الزعيم السياسي ومكانته التاريخية قليلًا ما يعترضون على ما يوجه به؛ لذا ظهرت في السياسة السودانية مصطلحات غريبة على الديمقراطية مثل « الإشارة » و « مرشح السيد » و « مرشح الرئيس ». الأمر الذي صادر الإرادة الحرة الطليقة داخل الأحزاب، وفي الانتخابات العامة هذه هِي المقعدات التي نبعت من طبيعة الأحزاب السودانية التي تشكلت من منتصف الأربعينيات. ولقد نشأت عقبات أخرى في سبيل تطور الأحزاب لعل من أفدحها وأكثرها عرقلة لنمو الأحزاب وتطورها في منازلة التحديات التي كان ينبغي عليها أن تتصدى لها، الانقسامات التي طالت الأحزاب جميعًا وبلا استثناء. فالحزب الوطني الاتحادي قد انقسم إلى حزبين: **حزب** يدين بالولاء لشيخ الطريقة الختمية مولانا السيد علي الميرغني، **وآخر** ظل على ولائه القديم لزعيمه ورئيسه السيد إسماعيل الأزهري. وعقد السيد علي الميرغني لواء الرئاسة للشيخ علي عبد الرحمن، وظهرت في صفوف حزب الأمة توترات أدت إلى انقسام الحزب مرتين علي امتداد تاريخه؛ **إحداهما** بسبب النزاع الذي نشأ بين الإمام الهادي المهدي والسيد الصادق المهدي بسبب الخلط بين مقاصد وحدود الإمامة والرئاسة.

تجدر بالأمانة التاريخية الإشارة إلى أن السيد الصادق المهدي كان وما زال يمثل الصحوة والتجديد والريادة الفكرية في إمامة الأنصار والقيادة السياسية؛ إذ إنه أحدث النُّقلة بإخراج حزب الأمة من الكيان الأنصاري المحدود الَّذِي كان يوصم به الحزب إلى مفهوم حزب الأمة القومي الشامل. وأخرى مردها إلى النزاع بين السيد الصادق المهدي والسيد مبارك عبد اللَّه الفاضل المهدي في شأن العلاقة بين حزب الأمة والمؤتمر الوطني؛ إذ بعد ما توصلت اللجنة التي شكلت برئاسة السيد مبارك إلى اتفاق مع قيادة المؤتمر الوطني، رفض الحزب ذلك الاتفاق بسبب ضغوط وخلافات داخلية بين بعض أطرافه المتنازعة، غير أن التفسير الحقيقي لتلك الحادثة مرده إلى رؤية الإمام الصادق المهدي بضرورة أن ترتبط أي مشاركة في الحكم بإيجاد الحلول القومية الشاملة لقضايا الوطن.

وضغوط أخرى غشيت هذه الأحزاب بسبب تحالف السيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي دفاعًا عن مكانتهما ونفوذهما في وجه ما اعتبراه جماعات منفلتة من بين المثقفين الذين تعاونوا معهما، كل في سياقه، لفترات طويلة من الزمن.

هذا من شأن ما يمكن تسميته عوارض النزاع والخلاف الداخلي، ولكن الأمر

لم يقتصر على هذا، وإنما تلاقت معه في التأثير السالب على هذه الأحزاب، من وجهة نظرها؛ عوامل أتت من خارج صفوفها وتمثل ذلك في ثلاثة عوامل هي:

١ - نشوء الأحزاب والتنظيمات العقيدية.

٢ - الحركة النقابية والجماهيرية.

٣ - دخول الجيش إلى الساحة السياسية وانغماسه في حلبة الصراع السياسي.

إن عدم قدرة الأحزاب « التقليدية » على الوفاء بمتطلبات مرحلة ما بعد تحقيق الاستقلال بصورة وافية.. قد أفسح المجال للأحزاب العقيدية، التي نشأت أجنتها في الأربعينيات، والحركة النقابية العمالية وتنظيمات المزارعين ومنظمات الشباب والطلاب والنساء لتطالب بتحقيق نقلات فكرية، ومطالب اقتصادية واجتماعية لم تنل الاهتمام الكافي من قبل الأحزاب التقليدية، التي لم تسع في حقيقة أمرها إلى تغيير النظام الاقتصادي - الاجتماعي الذي أرساه الاستعمار وإنما سعت إلى إدارته لتواصل الفئات المكونة للأحزاب التقليدية جني ثمار الأوضاع المتميزة التي تأملت لها منذ فترة الاستعمار. ويمكن لنا أن نجمل القول في أن ظهور هذه الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية قد نبع من إحساس ما يعرف بالقوى الحديثة بأن الأحزاب التقليدية غير قادرة على تلبية ما تتوق هذه القوى إلى تحقيقه، فافترعت لنفسها تنظيمات جديدة تكون أقدر على الوفاء بطموحاتها ومطالبها من التشكيلات القديمة.

● المبحث الخامس: الأحزاب العقيدية:

لقد نبعت ظاهرة الأحزاب العقيدية متأثرة بما كان يجري في مصر من ناحية وبسبب الصلات التي أسستها قيادات هذه الأحزاب مع بعض العناصر التي جاءت إلى السودان تحمل ذات أفكارها أو أفكار قريبة منها كما أوضحته التجارب في صلات بعض الشباب السوداني مع بعض العناصر الاشتراكية التي عملت في الخدمة السياسية « Sudan Political Service » أو في صفوف الجيش البريطاني. ومن أبرز الحركات والأحزاب العقيدية التي ظهرت في السودان الحركة الشيوعية والحركة الإسلامية والأحزاب ذات النزعة القومية. وقد نشأ كل من هذه الأحزاب على قاعدة فكرية « أيديولوجية » وإطار تنظيمي صارم. وكان تركيزها عند نشأتها على الجوانب الفكرية والسعي إلى تلمُّس طريقها في داخل الساحة السياسية. ولكن التغيرات الداخلية المتسارعة وتأثيرات

المتغيرات الإقليمية والعالمية عليها، خاصة نشأة مثيلات لهذه الأحزاب في الوطن العربي في زمن الاستقطاب بين القوى الاستعمارية والإمبريالية من جانب، وقوى التحرر الوطني والقومي من جانب آخر، دفع هذه الأحزاب إلى إسراع الخُطى صوب النشاط السياسي العملي وترجيح العمل التنظيمي الحركي والدعائي على العمل الفكري لكسب الأنصار، فضمر اهتمامها بالجوانب الفكرية وإن ظلت الشعارات الأيديولوجية مرفوعة.

وقد حققت هاتان الحركتان كسبًا مقدرًا في الساحة السياسية بجهدهما الخاص ولكنهما التقتا في الرغبة الجامحة في اختصار المراحل والمسافات، فلجأتا إلى الاستنصار بالقوات المسلحة مبادرة وتبنيًا، كما فعلت الحركة الشيوعية مع نظام مايو، والحركة الإسلامية مع نظام الإنقاذ. ولكن تجارب هاتين الحقبتين قد أظهرت أن العلاقة بين هاتين الحركتين والقوات المسلحة لم تكن سلسة على الدوام، فالحركة الشيوعية حاولت الانقضاض على نظام مايو بالانقلاب الذي قاده الرائد هاشم العطا، والحركة الإسلامية توترت علاقاتها مع العسكريين وبعض المشايعين الآخرين للإنقاذ، فانقسمت على نفسها مثلما فعلت الحركة الشيوعية غداة انقلاب هاشم العطا.

ولقد يأخذ البعض على الحركة الشيوعية والحركة الإسلامية والتنظيمات القومية التي تكاد تشكل أفرعًا لأحزاب قومية عربية نشأت خارج السودان، أنها جميعًا قد استقطبت إلى صفوفها مجموعات من المثقفين والمتعلمين ذوي الكفاية العالية، فحرمت الأحزاب الكبرى من الانتفاع بقدراتهم، كما أن ظهور هذه الأحزاب العقيدية قد حال دون ظهور حزب وطني يهدف إلى قيام مشروع وطني يصوب كُلَّ إمكاناته وأهدافه وبرامجه نحو اقتلاع مشاكل السودان من جذورها، أو أحزاب وطنية مستقلة استقلالًا حقيقيًّا عن القوى الطائفية والمدارس الأيديولوجية. إضافة إلى التنافر والصراع الذي ساد بين المدارس والأحزاب العقيدية خاصة بين الحركتين اليسارية والإسلامية، فبدد ذلك طاقات كثيرة وأهدر عديدًا من الفرص التي كادت أن تتاح لوفاق وطني حقيقي يتقوَّى به الشعب والوطن في مقارعته للتحديات وحل المشكلات التي استعصت زمانًا قد تطاول منذ الاستقلال. ولعل الخلافات التي سادت أول الأمر في صفوف مؤتمر الخريجين وبين الأحزاب التي انبثقت عنه، والخلافات التي ظلت مستعرة بين الحركتين اليسارية والإسلامية قد عمق من حجم المُشكل الوطني. تُرى أصحيح ذلك أم أن تخلق التنظيمات السياسية واستقرار وجودها سيظل أبدًا بحاجة للتجريب الممتد والنضج عبر

الزمن فتكون مظاهر تسرب اليأس، أو ما يشبهه، إلى النفوس من علامات التعجل في أمر يتطلب بطبيعته، كما أشرنا إليه، من تجريب وامتداد زمني.

ومهما يكن من أمر فإن هاتين الحركتين قد أثرتا إيجابًا في مسيرة الحركة الوطنية. فالحركة اليسارية قد اتجهت إلى الطبقات الكادحة والقوى الحديثة بعامة تعمل على تنظيم صفوفها لتشب حركة مطلبية صلبة ذات ميول وطنية ولها إسهامها المقدر في الحركة الوطنية فمنحتها درجة من الصلابة ولفتت انتباهها إلى البعد الاجتماعي في جهود بناء الوطن. وكان لها سعيها المتميز في الحركة النقابية وفي حركة المزارعين والحركة الطلابية والحركة النسائية، وكذا في المبادرة في إنشاء النقابات والاتحادات المهنية، خاصة بين المعلمين والأطباء والمحامين.

أما الحركة الإسلامية فقد ظلت مهمازًا على ضمير الأمة لردها إلى الاعتماد على عقيدتها في نضالها وفي تكييف حياتها في كل شعابها. وكان لها إسهامها الإيجابي كذلك في صفوف التنظيمات الفئوية والجماهيرية وإن استأثر العمل وسط الطلاب باهتمام كبير منها، ولعل ذلك يشير إلى إدراكها لحقيقتين هامتين: **حقيقة** سير العمل بين الطلاب وإمكانات تحريكهم وتحركهم في سياق ينسجم مع عقيدتهم دون كبير حاجة لنظريات وضعية قد تتطلب مشقة لغرسها في العقول. **والحقيقة الثانية** هِي تخرج الفئات المتعلمة المثقفة والمهنية من المدارس والجامعات. ومن يظفر بعقول هؤلاء في صباهم وشبيبتهم يضمن لنفسه تأثيرًا ممتدًا في صفوفهم بعد دخولهم في ساحات العمل والحياة المنتجة في المجتمع. كما أن تركيبة المجتمع السوداني التي تنبض بروح التدين والإرث التاريخي والدور الحيوي للحركة الصوفية والفطرة .. كُلها عوامل جاذبة في مسيرة الحركة الإسلامية - والّتي كان وما زال للشيخ الدكتور حسن الترابي أكبر الأثر في تنظيمها، وقيادتها، وأثرها العالمي، وتجديد مناهج فكرها وعملها -.

● المبحث السادس: التنظيمات الفئوية والجماهيرية:

أ - الحركة النقابية والعمالية:

سبقت لنا إشارة إلى إضراب عمال الوابورات في مطلع العقد الثاني من القرن العشرين. وفي هذا الجزء نود أن نعرض إلى نشوء وتبلور الحركة العمالية ونشاطها المطلبي وإلى دورها في الحركة الوطنية. لقد ظهر العديد من الإشارات والشواهد إلى

إلى بوادر نشأة الحركة العمالية، التي نعتبرها المدرسة النقابية الأولى في السودان، كحركة مطلبية وسياسية، وإن انتظر بروزها كحركة منظمة ومتماسكة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد حدثت إضرابات عمالية متفرقة في السنوات الأولى من القرن العشرين وسط عمال السكة حديد، وميناء بورتسودان، والمصالح الحكومية، ومحالج القطن. ولقد سعت حركة الوعي والنضال التي سبقت ثورة (١٩٢٠م) ومهدت لها إلى تنظيم العمال، ودفعهم في حركة النضال السياسي ضد الاحتلال البريطاني. فنشأت جمعية عمالية في تلك الفترة تعاونت تعاونًا كاملًا مع جمعية اللواء الأبيض وتمكنت من ضم أعداد كبيرة من الحرفيين والعمال إلى صفوفها. كما سعت إلى حثهم لإنشاء تنظيماتهم الخاصة بهم.

ولقد كان لهذه الجمعية دور فاعل في تنظيم الإضرابات والمظاهرات الشعبية التي تفجرت في العديد من مدن السودان في الفترة من يونيو إلى نوفمبر (١٩٢٤م)[١]. ولكن وهج هذه الحركة قد خبا في الفترة التي تلت عام (١٩٢٤م) ولم تعش طويلًا لعدة أسباب لعل أهمها البطش والاضطهاد الذي قابلت به سلطات الاحتلال كل حركة اتجهت إلى معارضتها ومقاومتها. كما أن ضمور عدد الحرفيين والعمال لم يمكنها من إعادة تكوين تنظيم مستقر طوال ما تبقى من فترة العشرينيات وفترة الثلاثينيات التي أعقبتها. غير أن فترة الثلاثينيات قد شهدت نشأة مؤسسات عمالية اجتماعية وثقافية هِي أندية العمال؛ إذ نشأ أول نادي للعمال في عطبرة عام (١٩٣٤م)، والثاني في الخرطوم في عام (١٩٣٥م) وتلتها أندية أخرى في بعض عواصم المديريات والمدن الكبرى، فجمعت هذه الأندية شمل العمال ووحدتهم للنهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية، فعمرت هذه الأندية نشاطات العمال الثقافية والترفيهية، كما شكلت منبرًا للتعبير عن تطلعات العمال ومصالحهم ودعت إلى تنظيم صفوفهم في تنظيماتهم المستقلة.

ومن العوامل التي أثرت سلبًا على توجهات العمال وتنظيم صفوفهم صدور ما عرف بقانون الجمعيات غير المشروعة في عام (١٩٢٤م) الذي ينص على عقوبات صارمة على كل من يشارك في إنشاء هذه الجمعيات أو يساعد أو يعين في إدارتها أو يساهم في تنظيم اجتماع لأي جمعية غير مشروعة. وكانت العقوبات لمدد تتراوح بين ثلاث وسبع سنوات.

---

(١) محمد عمر بشير، تاريخ السودان السياسي المعاصر.

وفي فترة الحرب العالمية الثانية وما تلاها نشأت في السودان ظروف جديدة فتحت الطريق أمام قيام التنظيمات النقابية. وقد ذكر « تيم نبلوك » في كتابه « صراع السلطة والثروة في السودان » أربعة عوامل:

العامل الأول: هو ارتفاع معدلات التضخم أثناء سنوات الحرب التي أدت إلى تدهور كبير في مستوى معيشة العمال؛ إذ ظلت مرتبات عمال السكة حديد مثلًا كما هِي في الفترة من عام (١٩٣٥م) إلى عام (١٩٤٦م) دون أي تغيير. وتراوحت بين (١٠٥) إلى (٢٠٠) قرش مصري في الشهر. على حين أن تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الأجور الذي ظهر عام (١٩٤٨م) قد أوضح أن الحد الأدنى المطلق المطلوب لمقابلة الحاجات الضرورية لأسرة صغيرة لا يقل عن الأربعة جنيهات في الشهر. وقد ذكر سعد الدين فوزي في هذا السياق في كتابه « الحركة العمالية في السودان » « كان للتدهور في الدخول الحقيقية تأثيره الكبير على قطاعات العاملين، فالأجور لم تشهد أي تعديل منذ عام (١٩٣٥م)، وفي مقابل هذا الارتفاع الكبير في الأسعار لم يجد العاملون سوى علاوة الحرب وعلاوة غلاء المعيشة التي بدأ تطبيقها بعد نهاية الحرب ».

لقد أدت هذه الظروف إلى العديد من الإضرابات العشوائية خلال فترة الحرب وفي مجالات مختلفة ومتنوعة. ولكن هذه الإضرابات لم تدفع الحكومة إلى تعديل مستويات الأجور. ولقد كتب السير جيمس روبرتسون السكرتير الإداري في الفترة (١٩٤٤ - ١٩٥٣م): « كان السخط يزداد، والحكومة ساكنة لا تتحرك في مواجهة الموقف، وربما كان ذلك لعدم رغبتها في محاولة إصلاح الوضع القائم بالتدريج، وتفضيلها الانتظار حتى إكمال أعمال اللجنة الخاصة التي كونتها لدراسة الأوضاع والوصول إلى برنامج إصلاح شامل في نظام الأجور ».

والعامل الثاني: والذي يذكره تيم نبلوك كان يتمثل في تطور حجم القوى العاملة الحضارية خلال فترة الحرب، نتيجة للمساهمات التي قدمها السودان للحلفاء في الشرق الأوسط في مجال التسهيلات ومجال المشاركة المباشرة في العمليات الحربية والتوسع الذي حدث في الصناعات الصغيرة أثناء فترة الحرب. فلقد صنع السودان حاجات السفر وحاجات الجنود؛ مثل ملابس الزي الرسمي « اليونيفورم » والخيام والأثاثات والأدوات المكتبية والسروج والأخراج الخاصة بالخيول والبغال، وكميات كثيرة من المطبوعات

والكتب بلغات متعددة وغيرها. كما نجحت المؤسسات في إجراء تعديلات على طريقة تشغيل وسائل المواصلات الميكانيكية التي استولت عليها قوات الحلفاء أو استوردت من أمريكا. كما تم تركيب عربات الإسعاف وصيانتها، وإطارات البنادق، ونقالات المرضى وخزانات المياه وأجهزة تجديد الهواء وتركيب المباني الجاهزة وصيانة الطائرات. وقد تم كل هذا في ورش المخازن والمهمات والسكك الحديدية والأشغال وبعض المؤسسات التجارية الكبيرة فضاعفت هذه المؤسسات عمالتها وزادت ساعات العمل وأدخلت العمل الإضافي حتى أوقات متأخرة من الليل، وبذلك استطاعت إمداد القوات البريطانية والهندية والفرنسية والأثيوبية بحاجتها من المعدات بالإضافة إلى توفير احتياجاتها الخاصة.

كما أن التوسع الكبير الذي شهدته قوة دفاع السودان في فترة الحرب وتسريح أعداد كبيرة من الجنود بعد انتهائها وسع صفوف القوى العاملة؛ إذ إن هؤلاء الجنود قد تلقوا تدريبًا في قيادة السيارات والحدادة والتلغراف وغير ذلك من المهن الجديدة كما يذكر السير جيمس روبرتسون. كما أن فرصًا قد أتيحت لهؤلاء أثناء الجندية للعمل في الشرق الأوسط وأريتريا وطرابلس الغرب مع القوات البريطانية، كما قام بعضهم بزيارة مصر وتعلُّم مهن وأساليب حياة جديدة لم تكن معروفة لهم من قبل. ولقد تولى بعض هؤلاء الجنود والمسرَّحين والذين نالوا الخبرات التي ذكرناها من بين الذين تقدموا صفوف الحركة العمالية في الأربعينيات، خاصة الذين نالوا تدريبًا فنيًّا ومهنيًّا.

والعامل الثالث: تمثل في ظهور النشاط السياسي وسط المتعلمين السودانيين أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، الأمر الذي أدى إلي توسيع فرص نشوء التنظيمات السياسية والاجتماعية وتحتم على إدارة الحكم الثنائي أن تتهيّأ للتعامل مع هذه التنظيمات الجديدة وفق سياسة واضحة تختلف عن مناهجها وأساليبها السابقة تجاوبًا مع رياح التحرر التي سادت العالم أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ونتيجة لما وعد به الحلفاء الشعوب التي شاركتهم في منازلة النازية والفاشية ببسط الحرية ومنح الشعوب فرص حق تقرير مصيرها.

وعلى أية حال، فقد تغير ذلك النهج وذلك الأسلوب بالرغم من أن التعامل بين الحكومة والنقابات والتنظيمات الجديدة لم يكن سلسًا في كل الأحوال، بل سنت قوانين

جديدة وحدث توسع في تطبيق قانون الجمعيات غير المشروعة والمادة (١٠٥) في القانون الجنائي سيئة الذكر والتي صيغت بطريقة تيسر اعتقال الإنسان حتى لو كان نائمًا في داره.

وقد قوّى من شوكة التنظيمات الوليدة التأييد الذي لقيته من بعض القيادات السياسية الجديدة التي لم تكن تخفي دعمها للنشاط النقابي وسط العمال، وفي فترة لاحقة وسط المزارعين. بل إنها قامت عمليًّا بدور في تشجيع قيام التنظيمات النقابية العمالية وفي الدفاع عنها وعن تنظيماتها الناشئة. ولقد احتل الشيوعيون المقدمة في أداء هذا الدور. ولم يخف الشيوعيون في يوم من الأيام صلتهم بالحركة النقابية العامة، خاصة الحركة العمالية بعامة. ولكنّ الشيوعيين لم يكوّنوا الحركة السياسية الوحيدة التي اهتمت بقضايا العمل النقابي العمالي، فلقد كان للحركة الطلابية دور مؤازر كبير للحركة النقابية العمالية وكثيرًا ما تحرك الطلاب لجمع التبرعات لتعين العمال المضربين على الصمود في مواصلة إضراباتهم. كما أن حزب الأشقاء قد عمل كذلك على تشجيع نشاط العمال ودعمه وساهم مساهمة كبيرة في نشوء وتطور الحركة النقابية، كما كانت لحركة الإخوان المسلمين مساهمة في هذا النشاط في فترات قادمة. وقاد هذا، من بين عوامل أخرى، إلى تعميق الخلافات وحدة المواجهات بين الشيوعيين والإسلاميين.

والعامل الرابع والأخير: الذي ذكره تيم نبلوك في دفع نشوء الحركة النقابية العمالية تمثل في تغير توجهات إدارة الحكم الثنائي وسياساتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في إطار توجهات الحكومة البريطانية الجديدة في تلك الفترة بعد انتصار حزب العمال البريطاني في انتخابات عام (١٩٤٦م) وتعيين الزعيم العمالي البريطاني « إيرنست بيفان » وزيرًا للخارجية في الحكومة البريطانية. فقد أدى ذلك إلى فتح الطريق لنشوء النقابات العمالية في كل أقطار الإمبراطورية البريطانية. وقد اتخذ بيفان إجراءات لازمة لتعيين قنصل عمالي في السفارة البريطانية بالقاهرة لمساعدة حكومة السودان في تطوير التشريعات العمالية. ولئن كان المسؤولون في إدارة الحكم الثنائي غير متحمسين للسياسة الجديدة، وكانوا مترددين في اتخاذ المبادرة اللازمة لظهور النقابات في المسرح السياسي؛ إلا أنه لم يكن في مقدورهم الوقوف في وجه هذا التيار الجديد واتخاذ موقف متشدد ضد ظهور النشاط النقابي العمالي بسبب المتغيرات التي أشرنا إليها.

ولئن بدأ عمال السكك الحديدية في عطبرة في عام (١٩٤٦م) بتنظيم صفوفهم في قيادة العمال المهرة الذين تخرجوا من مدرسة السكة حديد التي أنشئت عام (١٩٢٤م) والمدرسة الصناعية، وبحكم ما نالوه من خبرة ومكانة في ورش مصلحة السكة حديد بمدينة عطبرة مستغلين حالة السخط وعدم الرضا المنتشرة وسط العمال، فكوّن العمال تنظيمهم النقابي الذي أسموه « هيئة شؤون العمال ». ولكن تكوين هذه الهيئة أدى إلى مواجهات بين العمال وإدارة السكة حديد حين سعى العمال إلى الحصول على اعتراف رسمي بهيئتهم ونيل حق التفاوض مع الإدارة حول قضايا العمال فلم تقبل إدارة السكة حديد ذلك فأرسلت الهيئة خطابًا إلى الحاكم العام بتاريخ (١٦) مارس (١٩٤٧م) تطلب منه التدخل لدعم مطلبها في الاعتراف الرسمي بنشاطها. ولكن الهيئة لم تتلق من الحاكم العام ردًّا على خطابها.

ويرى الدكتور محمد عمر بشير أنه لم يكن أمام عمال السكة حديد سوى العمل النضالي في مواجهة معارضة الإدارة، وتجاهل حكومة السودان كسلاح وحيد لانتزاع الاعتراف الرسمي بهيئة شؤون العمال.

وفي (١٢) يوليو (١٩٤٧م)، نظم العمال مظاهرة سلمية واتجهوا بها إلى مباني رئاسة المصلحة ليسجلوا احتجاجهم وليقنعوا الإدارة بأن غالبية العمال تقف خلف الهيئة. ولكن قوات الشرطة اعترضت مسيرة المظاهرة ومنعتها من الاستمرار وسمحت لرئيس هيئة العمال فقط بتقديم مذكرة الاحتجاج إلى الإدارة ولكن العمال أصروا على استمرار مظاهرتهم وتقديم مذكرتهم بحضورهم جميعًا. فتقدمت الشرطة لتفريقهم ووقع اشتباك بين الطرفين، واعتقلت قيادات هيئة شؤون العمال الأمر الذي أفضى إلى الدخول في إضراب عن العمل شمل جميع عمال السكة حديد في كل بقاع السودان. ولم يرفع العمال إضرابهم إلا في (٢٣) يوليو بعد اعتراف الإدارة الرسمي بهيئة شؤون العمال نتيجة موقفهم الصلب وتدخل وساطة ممثلي الأحزاب السياسية والصحافة المحلية في الأمر.

وهكذا نجحت هيئة شؤون العمال، في منتصف عام (١٩٤٧م)، في انتزاع الاعتراف الحكومي الرسمي بشرعية نشاطها. ونتيجة لهذا النجاح الكبير، وللضغوط التي تمثلها سياسات الحكومة العمالية في لندن على إدارة الحكم الثنائي في إجبار حكومة السودان على التراجع والمبادرة إلى إعداد مسودات للتشريعات العمالية تأخذ في الاعتبار هذا

الاعتراف الرسمي والوضعية الجديدة. وكان قانون النقابات لعام (١٩٤٨م)، المرتكز على قانون النقابات البريطاني لعام (١٨٧١م)، أهم هذه التشريعات جميعًا. وقد تضمن مسودات: قانون تنظيم منازعات العمل، وقانون تعويضات العالمين، وقانون منازعات العمل، وقانون المخدم والمستخدم، وقانون المصانع والورش. ولكن هيئة شؤون العمال اعترضت على قانون النقابات؛ لأنه نص على التسجيل الإجباري للنقابات بعكس ما نص عليه القانون البريطاني الذي لم ينص على التسجيل الإجباري. وبعد مناقشات بين ستة ممثلين للحكومة وستة ممثلين لهيئة شؤون العمال وثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية، وافقت الحكومة على إجراء تعديلات طفيفة في القانون، فوافقت الهيئة على الالتزام بالعمل في إطاره. وهذا فتح الطريق أمام النشاط النقابي في البلاد في إطار قانوني.

شرعت مجموعات العمال في إعداد مشروعات دساتير نقاباتها ولوائحها في مختلف مواقع العمل، قبل صدور قانون النقابات لعام (١٩٤٨م). وبدأ تسجيل النقابات في عام (١٩٤٩م) بتسجيل خمس نقابات تزايد عددها بمرور الزمن ليبلغ (١٣٥) نقابة في عام (١٩٥٦م). وهكذا تمهد الطريق أمام النقابات لتتقدم بمطالبها لإداراتها وتدخل في إضرابات عن العمل عند فشل المفاوضات.

إن هيئة شؤون العمال قد حققت انتصارًا جديدًا يضاف إلى انتصارها في انتزاع حق العمل النقابي المشروع؛ إذ إنها بعد دخولها في إضرابين هامين في يناير وأبريل عام (١٩٤٨م) أجبرت الحكومة على تكوين لجنة خاصة للتحقيق في أوضاع الأجور. وقد أوصت تلك اللجنة بعد اكتمال عملها برفع فئات الأجور بذات النسبة التي طالبت بها هيئة شؤون العمال. ولقد رسخ هذا في يقين الحركة العمالية أن خط النضال والمقاومة هو الخط المكسب والمحقق للمطالب.

بعد قيام عدد معتبر من النقابات وتسجيلها في عام (١٩٤٩م)، اتجهت تلك النقابات إلى التعاون والتنسيق بينها وتأسيس مؤتمر العمال في عام (١٩٤٩م)، وضم في بداية أمره خمس عشرة نقابة. وتقديرًا للدور البارز الفاعل الذي أدته نقابة عمال السكة حديد في الحركة النقابية، وفي تأسيس مؤتمر العمال، وافق المؤتمر على جعل مركزه الرئيس في مدينة عطبرة. وكنتيجة حتمية لتزايد عدد النقابات المسجلة وإدراكًا من العمال لأهمية التضامن العمالي في مواجهة الحكومة، وغيرها من المخدمين؛ راجع المؤتمر أوضاعه، فتكوّن اتحاد عام نقابات عمال السودان في عام (١٩٥٠م) وحل محل مؤتمر العمال

وصار محمد السيد سلام أول رئيس للاتحاد والشفيع أحمد الشيخ أول سكرتير عام له. وتحولت هيئة شؤون العمال لتصبح نقابة عمال السكة حديد. وفي أغسطس (١٩٥١م) نظم اتحاد عام نقابات عمال السودان أول إضراب عام لجميع نقابات عمال القطاع العام بالسودان لتعزيز مطلبه بزيادة الأجور بنسبة (٧٥٪). وقد نجح ذلك الإضراب في إجبار الحكومة على التجاوب مع مطالب العمال وزيادة أجورهم بنسبة كبيرة. وهكذا اختطت النقابات لنفسها دورًا جديدًا على يد اتحادها. وهكذا وجدت النقابات نفسها منهمكة في قلب النشاط السياسي.

ومنذ تلك البداية الباكرة للنشاط السياسي للحركة النقابية العمالية، انشطر الرأي حول دور النقابات ومدى صحة اشتغالها بالسياسة. فرأى البعض أن ذلك يشكل انحرافًا عن دورها الرئيس كحركة مطلبية واعتبر ذلك عملًا تخريبيًّا تقوم به بعض العناصر السياسية الراديكالية المتطرفة. ولكن البعض الآخر دافع عن الدور السياسي للحركة النقابية ذاكرًا أنه بالرغم من أن العديد من القيادات العمالية في ذلك الوقت كانت مرتبطة بالحركة السودانية للتحرر الوطني « نواة الحزب الشيوعي السوداني » إلا أن الدور السياسي للنقابات كان يمثل امتدادًا طبيعيًّا لنضال العمل من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. ولا يمكن الفصل بين السياسة والمطالب المتصلة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ولقد برر «تيم نبلوك» ذلك المسلك من قبل الحركة النقابية برده إلى ثلاثة عوامل هي:

أولًا: حقيقة أن صعود الحركة الوطنية والوعي الوطني في تلك الفترة كان لا بد أن يكون له تأثير كبير على العمال وغيرهم من قطاعات السكان، وهذا ما دفع العمال إلى ربط مطالبهم النقابية بالأفق السياسي والمطالب السياسية.

ثانيًا: إن نجاح العمال في انتزاع شرعية العمل النقابي من خلال المواجهة المباشرة مع إدارة السكة حديد والحكومة .. قد أثر كذلك في دفع الحركة النقابية إلى تعاطي العمل السياسي؛ إذ دفعهم هذا النجاح إلى التركيز على التوعية السياسية والصلابة النضالية كطريق وحيد لتحقيق المطالب العمالية.

والعامل الثالث والأخير: هو حقيقة أن القطاع الحكومي كان يستوعب معظم القوى العاملة في البلاد، الأمر الذي دفع العمال إلى عدم التمييز بين إدارة العمل في المصالح المختلفة والحكومة الاستعمارية.

يُضاف إلى ذلك كله إدراك العمال، وتخطيطهم، لتوسيع معاركهم ضد الحكومة تدرجًا بالمطالب الخاصة بالأجور وشروط الخدمة وانتهاءً بالمطالب السياسية الرافضة للحكم الثنائي. وكثيرًا ما عمدت رسائل ومذكرات الحركة النقابية؛ مثل رسالة هيئة شؤون العمال إلى السكرتير الإداري في نوفمبر عام (١٩٤٧م)، إلى الربط بين تدهور أوضاع العاملين وما اعتبرته صرفًا بذخيًّا يأتي في شكل مرتبات للموظفين البريطانيين وفي بناء المنازل الفاخرة لسكنهم. ولقد عدل اتحاد العمال دستوره عدة مرات لتضمين العمل السياسي فيه كركن أساسي من أركان نشاطه. كما عدل الاتحاد دستوره في مؤتمره السنوي في ديسمبر عام (١٩٥١م) ليشمل بعض الأهداف السياسية كرد فعل لرفض الحكومة تسجيل الاتحاد؛ إذ تضمنت تلك التعديلات فقرة تنص على « هزيمة الاستعمار في السودان في كل أشكاله السياسية والاقتصادية والإدارية والعسكرية » وفقرة أخرى هِي « العمل على انتزاع حق السودان في تقرير مصيره بحرية تامة وبعيدًا عن أي نفوذ أجنبي ». ورأى الاتحاد أن مثل هذه الأهداف تتحقق عن طريق « رفض التعاون، بكافة أشكاله، مع النظام الاستعماري » و« توحيد شعب السودان في جبهة متحدة تضم كل القوى السياسية والقوى الأخرى التي تتفق أهدافها مع أهداف الاتحاد »[1].

لقد وجه الاتحاد احتجاجات، ودخل في إضرابات، مؤازرة لنشاطات الفئات الأخرى، كاحتجاجه على فصل (١١٩) طالبًا من مدرسة خورطقت. ولما دخلت قوات الشرطة في إضرابها الشهير عام (١٩٥١م) بهدف معلن هو زيادة الأجور والسماح لها بتكوين نقابة تدافع عن مصالحها وباتهام السلطات لقوات الشرطة بأن لإضرابها أهدافًا سياسية. لقد شارك اتحاد العمال في المظاهرات التي سيرتها قوات الشرطة، وكان المتظاهرون يرددون شعارات راديكالية، وكانت الحكومة تشك في أن اتحاد العمال يقف وراء تحريض الشرطة على الإضراب، فقامت باعتقال محمد السيد سلام رئيس الاتحاد والشفيع أحمد الشيخ سكرتيره العام وحكم على الأول بالسجن سنة واحدة وعلى الثاني بالسجن سنتين وذلك بتهمة تشجيع البوليس على عدم القيام بواجباته. وصعَّد الاتحاد نشاطه السياسي في عام (١٩٥١م) بتكوينه ما عرف بالجبهة المتحدة لتحرير السودان

(١) عبد الرحمن الطيب علي طه، الحركة العمالية في السودان، رسالة دكتوراة، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس (١٩٦٨م).

بالاتفاق مع الحركة السودانية للتحرر الوطني، ومؤتمر الطلبة والاتحاديين الأحرار ومجموعات سياسية صغيرة أخرى. تكونت تلك الجبهة في ذات العام الذي ألغت فيه الحكومة المصرية اتفاقية عام (١٩٣٦م) وكانت الجبهة تدعو للانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من السودان ومنحه حق تقرير المصير. كما كانت تشجب مواقف حزب الأمة متهمة إياه بالتعاون مع الإنجليز، وموقف حزب الأشقاء بسبب ما تعتبره علاقاته مع الطبقات الإقطاعية في مصر.

وهكذا تجلى الطابع اليساري للعمل السياسي للحركة العمالية. وقد انطبع نشاط اتحاد العمال في مقبل أيامه بذات الطابع المطلبي السياسي؛ فمرة يعلى هذا الاعتبار، وثانية يعلى ذاك وفق تطورات الأوضاع وما تتيحه الظروف من إعلاء جانب على الآخر. ولعل مما اعتبره البعض سقطة للاتحاد في نشاطه السياسي معارضته اتفاقية الحكم الذاتي للسودان التي أبرمت بين دولتي الحكم الثنائي في فبراير (١٩٥٣م). ولقد برر الاتحاد موقفه ذاك بأن الاتفاقية تفتقد الضمانات الضرورية لتقرير المصير وأن السلطات التي تمنحها للحاكم العام في الفترة الانتقالية كانت كبيرة وواسعة، وأن الطريقة المحددة لسودنة الوظائف كانت بطيئة وخاصة في القوات المسلحة والشرطة، وأن الاتفاقية لم تغير سلطات المسؤولين البريطانيين خاصة في الجنوب.

ب - حركة المزارعين:

لقد كانت ظروف نشأة حركة المزارعين المستأجرين شبيهة بالظروف التي أفضت إلى نشوء نقابات العمال واتحاده. فلقد كان هؤلاء المزارعون ينتظمون في مجموعات كبيرة في علاقة غير متكافئة مع أصحاب المشاريع الزراعية وخاصة مشروع الجزيرة. وكان لإدارة هذا المشروع ولأصحاب المشروعات الزراعية اليد الطولى في تحديد نصيب المزارعين من عائدات الإنتاج وتحديد نوع العمل المطلوب منهم وحجمه وإخضاعهم لعقوبات صارمة قد تصل إلى حد نزع حواشاتهم وطردهم من المشروع.

و ترجع جذور اتحاد مزارعي الجزيرة إلى الإضراب الذي نفذه المزارعون في أبريل (١٩٢٤م) عندما تشككوا في تلاعب إدارة المشروع في نصيبهم من عائدات الإنتاج؛ إذ لم تكن لهم مشاركة في تحديد ذلك النصيب. وكذا الإضراب الآخر الذي دخلوا فيه في عام (١٩٤٤م)، أي بعد عشرين عامًا من إضرابهم الأول. ولقد شاركت جماعة

الأشقاء في مؤتمر الخريجين في التحريض على الإضراب المذكور والإعداد له. ولكن الدافع الأساس في حقيقة الأمر قد كان الغضب الناتج عن الإحساس بالغبن في صفوف المزارعين أنفسهم. ولقد كان من نتيجة ذلك الإضراب الذي طالبوا فيه بتوزيع كل مال احتياطي المشروع، والذي يساهمون فيه والبالغ (١,٣٠٠,٠٠٠) جنيهًا مصريًّا على المزارعين كاملًا، ونتيجة لوساطة بعض أعضاء المجلس الاستشاري لشمال السودان وموافقة إدارة المشروع على صرف مبلغ (٤٠٠) ألف جنيه للمزارعين رُفع الإضراب. وتواصل التجاذب بين المزارعين والإدارة إلى أن أسسوا تنظيمهم المستقل في عام (١٩٥٢م) وأسموه هيئة مزارعي الجزيرة التي اتخذت في العام التالي اسم اتحاد مزارعي الجزيرة، وفاز في انتخابات الاتحاد الأولى رئيسًا له الشيخ الأمين محمد الأمين. وفي الفترة من (١٩٥٣م) إلى (١٩٥٦م) تمكن الاتحاد من دفع المزارعين إلى سلسلة من الإضرابات والمشاركة في النشاط السياسي العام في البلاد لتحسين شروط عملهم وشراكتهم في المشروع كما تمكن الاتحاد من توشيج علاقاته مع اتحاد النقابات تحت شعار وحدة نضال المزارعين والعمال. وفي ذات الفترة بدأ مزارعي الجزيرة اتصالات نشطة مع تجمعات المزارعين في المديرية الشمالية ومع اتحاد مزارعي جبال النوبة.

ج - الحركات الجماهيرية الأخرى:

لقد كان من نتائج تصاعد وتيرة الحركة الوطنية وقيام منظمات العمال والمزارعين أن نهضت رديفًا لها الحركة الطلابية والحركة النسائية والحركة الشبابية وشارك في تأسيسها قوًى سياسية عديدة. وحقق التضامن بينها وبين الحركة السياسية الحركة النقابية الفئوية، والاعتماد المتبادل والمؤازرة بين كل هذه القوى السياسية والفئوية والجماهيرية التي شكلت نسيج الحركة الوطنية أن تمكن الشعب السوداني من تحقيق استقلاله في فاتح يناير (١٩٥٦م).

مما تقدم يتضح أن النشاط السياسي للمنظمات الفئوية والجماهيرية قد شكل رافدًا سياسيًّا أساسيًّا في الحركة الوطنية السودانية وأضاف إليها عنصرين أساسيين من عناصر نجاعتها هما الصلابة والميل إلى المواجهة مع سلطة الاحتلال من ناحية والتنبيه الحاد أحيانًا، إلى أهمية البعدين الاقتصادي والاجتماعي واعتمادهما كركيزتين أساسيتين في النضال الوطني لاستخلاص الاستقلال من براثن الاستعمار، وكركيزتين أساسيتين كذلك في جهود بناء الوطن وتحقيق العدل لكل بنيه على أساس المشاركة العادلة في

السلطة، والاقتسام المنصف للثروة؛ إذ إن ذلك لا يمكن تحقيقه والوفاء به دون ترجيح موازين العدالة الاجتماعية لمصلحة الطبقات الكادحة والفقيرة والمناطق ضامرة الحظ في التنمية. ولا يتحقق الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة الوطن دون المشاركة الشاملة والعادلة في السلطة عبر نظام حكم كفيء قادر على تحقيق ذلك، مرتكز على نظام اجتماعي اقتصادي يُعظم مشاركة كل الفئات والجهات في العمل المنتج، والارتقاء بالقدرات الإنتاجية للوطن ومراعاة البعد التوزيعي المنصف لثمار ذلك الجهد، وذلك التطور الذي يشارك في صنعه أبناء الوطن وبناته كافة.

- **المبحث السابع: التأهب للاستقلال:**

حدثان في مستهل عام (١٩٥٣م) مهدا الطريق إلى استقلال السودان بعد ملاحم نضال خاضها السودانيون منذ أول يوم وطأ فيه الاحتلال أرض وطنهم. فالأحداث والمواقف التي انتقينا وعرضنا في ما سلف من صفحات تدل على أن أسلحة نضال السودانيين قد تعددت. لم تكن المظاهرات والثورات فحسب، وإنما كانت التعلم والتمرس والحنكة والدهاء. وتداخل عمل العقل الذي راد وقاد مع تصميم النفوس وعلو الأصوات والتوقف عن العمل والتمادي فيه. ولعل ذلك كله قد سيَّر حركة التحرر الوطني السودانية حركة شعب بأسره. رادها المثقفون وشارك فيها العمال والزراع والتجار والجنود وأسهم فيها الطلاب والشباب والنساء.

الحدثان المشار إليهما في مستهل هذا الفصل هما المحادثات التي جرت بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية في (١) يناير من ذلك العام والتي أدت إلى اتفاق حول إطار لتقرير المصير. والحدث الثاني الذي تلي هذا الاتفاق بين السودانيين والمصريين هو الاتفاق البريطاني المصري الموقع في (١٢) فبراير من ذاك العام مؤذنًا ببدء ما عرف بالمرحلة الانتقالية. وأجريت الانتخابات البرلمانية الأولى في شهري نوفمبر وديسمبر من نفس العام. وإن ظلت القوى السياسية الدافعة للحركة الوطنية السودانية وهي تتهيأ لتحقيق الاستقلال على ذات تركيبتها التي بدأت بها في الأربعينيات وإن ظهرت بوادر تباعد بين بعض زعماء العشائر الأساسيين والأحزاب السياسية القائمة آنذاك، وكونوا الحزب الاشتراكي الجمهوري. وكان واضحًا جليًّا أن اسم ذلك الحزب يناقض بصفة أساسية مقصد تكوينه؛ إذ إن الباعث وراء اتخاذ هذه الخطوة من قبل بعض زعماء القبائل

ونفر من المثقفين.. هو أنهم كانوا يرون أن حزب الأمة كان متحمسًا أكثر مما يريدون لحدوث الاستقلال المبكر على حين أن الاتحاديين كانوا حتى ذلك العام والعام الذي تلاه مقيمين على دعوتهم للاتحاد مع مصر. وكان الود مفقودًا بين هذه الجماعة التي أنشأت الحزب الاشتراكي الجمهوري وبين قوى اليسار وطلائع الحركة الإسلامية.

فاز الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية كبيرة وأصبح الأزهري رئيسًا للوزراء في يناير (١٩٥٤م). ولقد بدا واضحًا منذ مطلع عام (١٩٥٥م) أن الأزهري ورفاقه الاتحاديين وسائر القوى السياسية، ستقود السودان نحو الاستقلال مع الاحتفاظ بصلة حميمة مع مصر يتكيف في إطارها طابع العلاقات المستقبلية بين البلدين بإرادة حرة من قبل السودانيين والمصريين بعد جلاء قوات الاحتلال البريطانية من البلدين.

لقد شهد عام (١٩٥٥م) تحركات عديدة وحوارًا متصلًا في صفوف الحركة الوطنية السودانية واتصالات مستمرة مع دولتي الحكم الثنائي أجراها السودانيون بحنكة دلت على جلاء بصيرتهم ومضاء عزمهم لتحقيق الاستقلال دون إراقة دماء. فبعد جلاء قوات دولتي الحكم الثنائي من السودان تقرر مصير السودان في حقيقة الأمر في شهر ديسمبر عام (١٩٥٦)، وتجلت في هذه الظروف التاريخية براعة الرئيس إسماعيل الأزهري، والأستاذ محمد أحمد محجوب ورحابة فكر السيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي وصلابة القوى السياسية والثقافية والاجتماعية. ففي رد على سؤال من أحد أعضاء البرلمان للسيد إسماعيل الأزهري، قال: « سنعلن استقلال السودان من داخل هذا البرلمان في يوم الاثنين إن شاء اللَّه ». وفي ذلك اليوم التاسع عشر من ديسمبر اتفق الجميع على كيفية إعلان الاستقلال من داخل البرلمان.

في يوم الاثنين (١٩) ديسمبر (١٩٥٥م)، عقد مجلس النواب جلسته الثالثة والأربعين في دورته الثالثة وكانت أهم التفاصيل الأساسية لتلك الجلسة على الوجه الآتي: نتيجة لجدال طويل بين القوى السياسية وإصرار الإخوة الجنوبيين على الحصول على حكم اتحادي (فيدرالي) قبل موافقتهم على إعلان استقلال السودان موحدًا من داخل البرلمان، توصل الجميع إلى صيغة توفيقية أعلنها ميرغني أحمد زاكي الدين مقترحًا لها النص التالي:

« نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعًا نرى أن مطالب الجنوبيين بحكومة

فيدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث ستعطى الاعتبار الكافي بواسطة الجمعية التأسيسية ».

وأجيز ذلك الاقتراح بالإجماع ووقف محمد أحمد محجوب بعد أن ثناه النائب الجنوبي بنيامين لوكي قائلًا:

« لقد انطبعت الديمقراطية في أذهان أبناء هذا الشعب. وهم لا يقدمون على عمل أي شيء إلا بالإقناع والاحتكام بعد ذلك إلى مؤسساتهم الديمقراطية التي تنصاع لرأي الأغلبية مع احترامها وتقديرها لرأي الأقلية ».

أما مبارك بابكر زروق زعيم المجلس، وأحد القادة البارزين في الحزب الوطني الاتحادي؛ فإنه قد أفاض في الحديث في وحدة السودان وتنوعه وقال: «وحدة تبدو كالخيال ولكنها صخرة صلدة، وتبدو كالحلم ولكنها حقيقة ماثلة، وتبدو كالخرافة ولكنها فكرة عميقة الجذور... سوف تقوم الجمعية التأسيسية قريبًا لتضع دستور السودان ولا شك أن أعضاءها، وفيهم ممثلو الجنوب سوف يعطون مطالب الجنوب الحقة المشروعة كل عناية وتقدير، ما دام كيان السودان قائمًا ووحدته ثابتة».

وفي ختام هذه المداخلات أجيز بالإجماع اقتراح مراعاة المطالب الجنوبية لدى وضع الدستور على يد الجمعية التأسيسية، ثم وقف العضو عبد الرحمن محمد إبراهيم دبكة مقترحًا:

« نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعًا نعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم (والمقصود هنا الحاكم العام) أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فورًا.

وأجيز الاقتراح بعد تثنيته بالإجماع. ثم نهض السيد حسن جبريل سليمان مقترحًا:

« بما أنه يترتب على الاعتراف باستقلال السودان قيام رأس دولة سوداني فإنه من رأي هذا المجلس أن ينتخب البرلمان لجنة من خمسة سودانيين لتمارس سلطات رأس الدولة بمقتضى أحكام دستور مؤقت يقره البرلمان الحالي حتى يتم انتخاب رأس الدولة بمقتضى أحكام الدستور السوداني النهائي. كما أنه من رأي هذا المجلس أن تكون الرئاسة في اللجنة دورية كل شهر وأن تضع اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها ».
وأجيز الاقتراح بالإجماع. ثم تقدم العضو محيي الدين الحاج حمد مقترحًا قيام جمعية تأسيسية منتخبة تضع الدستور النهائي للسودان وتقره، وكذا قانونًا للانتخابات، وكان

نص الاقتراح كالآتي:

« إنه من رأي هذا المجلس أن تقوم جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائي للسودان، وقانون الانتخابات للبرلمان السوداني المقبل ».

وبنهاية هذه الجلسة التاريخية أعلن عن جلسة أخرى بالرقم (٥٣) في الأول من يناير (١٩٥٦م). وفي تلك الجلسة أعلنت موافقة حكومة مصر وحكومة بريطانيا على استقلال السودان. وبإعلان هذه الموافقة رفعت الجلسة التي عقدت لهذا الغرض فقط لا غيره. وخرج البرلمان كله في موكب تحيطه الجماهير إلى سرايا الحكم الاستعماري، سرايا الحاكم العام البريطاني. فطوي إلى غير رجعة علما الحكم الثنائي. وبإرادة أهل السودان رفع السيد إسماعيل الأزهري، رئيس الوزراء والسيد محمد أحمد محجوب زعيم المعارضة علم السودان المستقل كامل السيادة. فتعالت الهتافات وتحدرت من عيون الرجال دموع الفرح والانتصار لا الخذلان. وعلت كذلك زغاريد بعض النسوة. لقد كانت تلك لحظة اختصرت الكثير الطويل، وحدثت عن الأمل الممتد العريض. كانت لحظة الاندحار والانتصار؛ اندحار التسلط الأجنبي، وانتصار الشعب الأصيل الذي صبر وصابر، وحاور وداور، وصادم، فاستجاب له القدر، فعلت راية عزه ونصره ورمز استقلاله عالية خفاقة في العالمين. ونوقش دستور السودان الانتقالي (قانون الحكم الذاتي الأساسي) وأُقر في (٣١) ديسمبر (١٩٥٥م). وولدت جمهورية السودان. وقُبلت عضويتها في الأمم المتحدة في (١٢) نوفمبر (١٩٥٦م).

- **المبحث الثامن: التطور السياسي بعد الاستقلال:**

وقع جدل أثناء الفترة الانتقالية حول مهام تولي السودانيين السلطة وتحقيق الاستقلال وبعده. فقيادات الأحزاب الكبرى « التقليدية » قد صورت المرحلة بأنها مرحلة التحرير وليست مرحلة التعمير، فأظهرت بذلك ميلًا لاستمرار البنيان الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفه الحكم الثنائي على حاله دون كبير تغيير سوى انتقال السلطة من يد المستعمرين إلى يد السودانيين الذين ناضلوا من أجل استخلاص الحرية، على حين أن القوى الحديثة وبخاصة الحركة النقابية والمهنية كانت ترى ضرورة إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية عميقة والعمل على تحقيق العدل بين الطبقات والتركيز على إصلاح علاقات العمل وإحداث تغييرات جذرية في واقع الحياة الريفية والبدوية. ولقد ترتب على إصرار

القوى السياسية التي استولت على السلطة مواصلة رفعها لشعار التحرير، دون كبير انتباه لمسألة التعمير أي عدم إحداث أيّة تنمية اقتصادية واجتماعية جدية تطال حياة كل القوى والفئات الاجتماعية التي تتشارك الوطن، بحكم مواطنتهم فيه، وشاركت فعلًا وممارسة في معارك تحقيق الاستقلال، وأفضى إلى ظاهرتين تواصلتا، بل تعاظمتا فهددتا استقرار واستمرار نظام الحكم الليبرالي الذي ورث السلطة عن الاستعمار، وهما ظاهرة اتساع الهوة بين النظام الحاكم وبين الحركة النقابية التي تعاظمت قوتها وقدرتها خلال المعارك التي خاضتها لاكتساب حقها المشروع في التنظيم وتأسيس نقاباتها واتحاداتها وكسب المشروعية لها ونتيجة مشاركتها النشطة في الحركة السياسية الوطنية. كما أفضى تفرد المجموعات التي استفادت من المكانة المتميزة التي كسبتها أثناء فترة الحكم الثنائي وبسبب التوزيع المختل للموارد الذي حدث أثناء ذلك الحكم، إلى تواصل اختلال التوازن في التنمية وعدم المساواة الذي خلقه وخلَفه الحكم البريطاني، خاصة في جنوب السودان وبعض مناطق الشمال.

إن هذا الذي نقول لا يقدح في الأفراد أو في إخلاصهم وإنما يشير إلى عجز النظام الموروث والمتواصل عن إحداث التغييرات المطلوبة في هياكل الاقتصاد والمجتمع والسلطة برغم الاعتراف اللفظي بعدم التوازن والوعد بإصلاح الأحوال في خطب السياسيين الحاكمين وفي برامج أحزابهم. ولعل المدقق في برامج الأحزاب التي ظهرت بعد مواصلتها نشاطها نتيجة انتصار ثورة أكتوبر ونهاية الحكم العسكري .. يرى أنها قد تبارت وزايدت على بعضها البعض في إظهار اشتراكيتها مسايرة لروح العصر والأوضاع السائدة حديثة الاستقلال من ناحية، وإرضاء لجموع المواطنين التي علَّقت آمالًا عريضة على نيل الاستقلال الوطني. فمن حزب تحدث عن تبنيه للاشتراكية العلمية، وآخر يعبر عن إيمانه بالاشتراكية الإسلامية، وثالث يتحدث عن ضرورة تبني اشتراكية نابعة من واقعنا ورابع يتحدث عن اشتراكية سودانية أصيلة. الكل صار اشتراكيًّا ما بين ليلة وضحاها. وكثير من تفاصيل ما ورد في تلك البرامج يأتي معارضًا لدلالة العنوان. وإن اتسقت العبارات والدلالات، تقع المفارقة بين القول والعمل.

إضافة إلى مظاهر الصراع التي أشرنا إليها، أدى الضيق بعجز نظام الحكم على إحداث تغييرات جدية في حياة غالبية المواطنين، وإحساس المناطق الريفية خاصة، بأن الوعود التي تبذلها الأحزاب الكبرى لا تجد طريقها إلى التنفيذ إلا في القليل النادر

وأنها إنما تطلقها في سخاء لكسب أصوات الناخبين دون توافر الجدية الكاملة للبر بها بعد انتهاء الانتخابات.

ولكن ينبغي ألا نقلل من أهمية بعض الإنجازات الأساسية التي حققتها التجربتان البرلمانيتان اللتان سبقتا عهد الرئيس نميري، ولعل أهمها هو المحافظة على قدر واسع من الحرية السياسية وحرية التعبير والتنظيم وترسيخ مبادئ الديمقراطية عبر الممارسة، وإن شاب التجربتين في بعض مراحلهما ضيق الليبراليين القائمين على الحكم بنتائج الحريات الليبرالية، فسنوا القوانين التي تحد منها، بل وصل الأمر إلى زيادة عدد الدوائر الانتخابية لتضمن غلبة للأحزاب الحاكمة بزيادة عدد الدوائر خاصة في مناطق نفوذها. كما حدث في قانون الانتخابات لعام (١٩٥٨م) الذي زاد عدد الدوائر الانتخابية من (٩٢) إلى (١٧٣) دائرة.

ومن الإفرازات الفادحة التي ترتبت على عدم التوازن تفاقم مشكلة الجنوب وظهور المزيد من الحركات الإقليمية التي ظهرت أساسًا، في تقديرنا، للمطالبة بمزيد من التنمية وبسط الخدمات الأساسية. ولكنها وقعت فريسة لجنوح بعضها إلى العنف من ناحية، إضافة لمسارعة بعض الحكومات المتعاقبة إلى اتهامها بالعنصرية. وكان من المهددات لنظام الحكم ظهور مجموعات من الضباط الأحرار في الجيش وسعي بعض الأحزاب إلى تأسيس نفوذ لها في صفوف القوات المسلحة، وكذا بعض الحركات الإقليمية. ولعل هذا السعي قد جاء متأثرًا بالانقلابات العسكرية التي ظهرت في بلاد الشام ومصر. وكذا ظهور بعض أجنحة ناقدة لقياداتها ومصادمة لها أحيانًا، بل أسهم بعض نواب الحزب الوطني الاتحادي في إسقاط حكومته داخل الجمعية التأسيسية.

كما أن بعض المجموعات كانت غير راضية عن تعمق التأثير الطائفي داخل الأحزاب وقبول القيادات لسعي الزعامات الدينية للهيمنة على الحزب، بل إن بعض القيادات الشابة قد كانت ضجرة بما أسمته احتضان القيادة لبعض العناصر الفاسدة والرجعية واختيارها للمواقع الوزارية.

كل هذه العوامل قد تضافرت في شل قدرات الأحزاب التقليدية وجعلتها قاصرة عن تحقيق المطالب التي نادت بها هذه الجماعات التي ناصبت هذه الأحزاب والقيادات العداء، وتلك التي ظهرت داخل صفوفها، أو سعت إلى حجب ثقتها فيها من تلقاء

التنظيمات الإقليمية. وتفاعل ذلك كله مع علل النشأة التي أشرنا إليها في موقع متقدم من هذه الدراسة، وهشاشة البنية التنظيمية، وغياب البرامج والقدرات التنظيمية والتربوية القادرة على إحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المبتغاة حتى لو كانت قيادات تلك الأحزاب مؤمنة بها. وقد دلت هذه التجربة على أنه من العسير أن نعتمد في إحداث الجديد على أدوات القديم.

● **المبحث التاسع: الفترة البرلمانية الأولى:**

(الديمقراطية الأولى: ١٩٥٦ - ١٩٥٨):

لقد بدأت بعض بوادر الخلاف تشتد بين الزعامة السياسية والزعامة الدينية داخل الحزب الوطني الاتحادي قبل انتهاء الفترة الانتقالية وبداية الاستقلال في مطلع يناير (١٩٥٦م)؛ إذ أغرى التفوق الكبير للحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات في أواخر عام (١٩٥٣م) السيد إسماعيل الأزهري بالظن، وبتشجيع من بعض العناصر داخل حزبه، بأنه يستطيع أن يتصرف بصورة مستقلة عن راعي الحزب السيد علي الميرغني. ولكن هذه التوجهات الجديدة داخل الحزب قد وجدت معارضة ومقاومة من راعي الحزب، ويبدو أنه قد أضمر في نفسه السعي إلى إبعاد الأزهري عن السلطة خاصة بعد أن فصل الأزهري ثلاثةً من أقرب الشخصيات إلى السيد علي الميرغني من حكومته في آخر عام (١٩٥٤م).

وتواصل عمل الأزهري للتخلص من المقربين من السيد علي الميرغني، ففصل السيد محمد نور الدين من الوزارة. وضاعف من حدة الخلاف بين الرجلين إصرار السيد علي الميرغني على عرض مسألة تقرير المصير في استفتاء شعبي ولكن السيد إسماعيل الأزهري كان يرى أن هذا الأمر من حق البرلمان وحده. وأجرى اتصالات مع قيادات حزب الأمة لكسبها إلى صف إسقاط فكرة الاستفتاء الشعبي. ولما قدَّر السيد علي الميرغني أن تحدي الأزهري له قد تصاعد وطفح الكيل سعي إلى لقاء السيد عبد الرحمن المهدي بعد قطيعة ومناجزة زادت عن العشرين عامًا. وظهر اتجاه إلى تشكيل حكومة قومية لم يستطع الأزهري مقاومته، بعد أن قاومه أول الأمر، واستطاع أن يمسك بأزمة السلطة إلى يوم إعلان الاستقلال من داخل البرلمان في (١٩) ديسمبر (١٩٥٥م)، ورفع علم الاستقلال في الأول من يناير (١٩٥٦م) بمشاركة محمد أحمد محجوب كما أشرنا.

ولكن بتزايد المطالبة بتشكيل الحكومة القومية حتى وسط بعض وزرائهم المقربين من السيد علي الميرغني؛ شكل الأزهري في فبراير (١٩٥٦م) حكومة قومية شاركت فيها كل الأحزاب الرئيسة. غير أن هذا لم يخفف الخلافات المستعرة داخل الحزب الوطني الاتحادي فقاد ذلك إلى ظهور حزب سياسي جديد منسلخ عن حزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي بمباركة السيد علي الميرغني. وبلقاء السيدين. وإزاء إصرارهما على التحكم معًا في السلطة، اضطر الأزهري إلى تقديم استقالته وتشكلت حكومة ائتلاف من حزبي الشعب الديمقراطي والأمة بقيادة عبد اللّٰه خليل عرفت بحكومة السيدين.

وهكذا أُقصي الأزهري وحزبه عن السلطة وظل بعيدًا عنها ولكنه لم يبق صامتًا كما لم يعادِ المؤسسة التقليدية بكاملها أو يتخذ موقفًا مناهضًا لها فالتف حوله عدد من أقوى قيادات القبائل وأبرزها أمثال محمد أحمد أبوسن ناظر الشكرية، ومحمد صديق طلحة ناظر البطاحين، وإبراهيم فرح ناظر الجعليين، ونفر من خلفاء الطريقة الختمية وبعض من قيادات الطرق الصوفية. وقد مكن بقاء الحزب الاتحادي في المعارضة عامين من اتخاذ مواقف أكثر شجاعة ورفضًا لتدخل الطائفية في السياسة، وسعى ذلك الحزب إلى تمتين علاقاته مع النقابات والاتحادات المهنية وقوى اليسار بعامة ورفع الحزب شعار « لا قداسة في السياسة »، بل كوّن جبهة مع الحزب الشيوعي واتحاد نقابات العمال، واتحاد المزارعين والحزب الفيدرالي الجنوبي وعدد من اتحادات الطلاب. وجاء ميثاق تلك الجبهة أكثر تطرفًا من كل المواثيق السابقة التي صدرت عن الأحزاب والجماعات السياسية السودانية؛ إذ تضمن إلغاء القوانين المقيدة للحريات ورفض المعونة الأمريكية والعمل على التزام السودان بالحياد الإيجابي في سياسته الخارجية وصياغة دستور ديمقراطي وتطبيع العلاقات مع مصر.

وفي الجانب المقابل، شرعت الحكومة الائتلافية التي كونها السيدان (حزب الشعب الديمقراطي وحزب الأمة) في اتخاذ العديد من الخطوات التي تضمن لها الاحتفاظ بالسلطة فعدلت قانون الانتخابات قبيل إجراء الانتخابات العامة في عام (١٩٥٨م). ومن أهم ما أُدخل في ذلك القانون الانتخابي من تغييرات:

أ - إلغاء دوائر الخريجين.

ب – إلغاء شرط الإلمام بالقراءة والكتابة للناخبين في دوائر مجلس الشيوخ.

ج – إدخال المرونة في المواد المتعلقة بالحصول على الجنسية السودانية (وتيسير الحصول عليها).

ولعل أخطر قرار تم اتخاذه في تلك الانتخابات هو إعادة رسم الدوائر الانتخابية وزيادتها من (٩٢) إلى (١٧٣) دائرة كما سبقت الإشارة إليه. وكانت الزيادات الكبيرة التي تمت في عدد الدوائر في المديريات التي يتمتع فيها حزبا الائتلاف بنفوذ كبير.

● **المبحث العاشر: نظام الفريق عبود: (١٩٥٨ - ١٩٦٤م):**

لقد صار من المتداول والمشاع أن استلام الجيش السلطة في صبيحة (١٧) نوفمبر عام (١٩٥٨م) كان عملية تسليم وتسلم وتشير بعض الروايات المتداولة إلى أن السيد عبد اللَّه خليل رئيس الوزراء يومذاك وبحكم نشأته العسكرية لما رأى نذر زوال سلطته، عندما علم بأن مفاوضات قد جرت في اجتماع عقد بين الأزهري والشيخ علي عبد الرحمن في القاهرة لتشكيل ائتلاف جديد بين حزبيهما، وجد ضالته في الإيعاز للفريق إبراهيم عبود لاستلام السلطة استباقًا لحدوث ذلك الائتلاف. فعل السيد عبد اللَّه خليل ذلك بالرغم من معرفته أن مفاوضات أخرى كانت تجرى بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي في اتجاه الائتلاف كذلك. ولعله رأى في حدوث أي من الائتلافين فقده لموقعه كرئيس لمجلس الوزراء.

الجدير بالذكر أن شخصية السيد عبد اللَّه خليل ذات التاريخ الوطني الناصع والمواقف القومية الواضحة لا تتناسق تمامًا مع تلك الرواية، صحّت أم أخطأت تلك الرواية، فإن ذلك لا يقدح في مصداقية الرجل وإيمانه بالتداول السلمي للسلطة.

ويشير أصحاب الرواية إلّى أن زهد عبد اللَّه خليل في مواصلة الائتلاف مع حزب الشعب برئاسة الشيخ علي عبد الرحمن، ومفاوضات الأزهري مع الشيخ علي عبد الرحمن جمع بينهما أمر واحد هو الموقف من المعونة الأمريكية. الشيخ علي عبد الرحمن كان يقود حملة معارضة قبول المعونة الأمريكية داخل الحكومة الائتلافية بين حزبه وحزب الأمة، على حين أن عبد اللَّه خليل كان يصر على قبول تلك المعونة. ولما كان الحزب الوطني قد سبق له أن أعلن رفض المعونة الأمريكية في برنامج الجبهة التي شكلها مع قوى اليسار، رأى السيد علي عبد الرحمن في هذا الرفض من قبل حزبه ومن

قبل الحزب الوطني الاتحادي عنصر تقارب بين الحزبين.

ولقد اتضح أنه في عشية (١٦) نوفمبر قد تم اتفاق بالفعل بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة تعلن في جلسة افتتاح البرلمان في صبيحة اليوم التالي. ولكن تلك الجلسة لم تنعقد حتى يومنا هذا؛ إذ إن الجيش كان أسرع في تسلُّم السلطة في الصباح الباكر من ساعة افتتاح البرلمان.

لقد كتب البروفيسور ب. م هولت في مؤلفه « تاريخ السودان الحديث » عن لحظة تسلُّم الجيش للسلطة وقال: « إن السلطة قد انتقلت من يد مجموعة من السياسيين إلى يد حفنة من العسكريين دون أن تجد من يذرف عليها دمعة واحدة ». ولقد تحدث الفريق إبراهيم عبود أمام لجنة التحقيق في أحداث نوفمبر (١٩٥٨م) مؤكدًا الاتصالين اللذين تمَّا بينه وبين عبد اللَّه خليل في شأن إنقاذ الجيش البلاد من التدهور وحالة الفوضى التي تعيشها، والرسالة التي بعث بها إليه السيد زين العابدين صالح وحضور السيد عبد اللَّه خليل للفريق إبراهيم عبود مرة ثانية، وكانت تلك هِي المرة التي ذكر له فيها الفريق عبود أن ساعة الصفر ستكون قبل افتتاح البرلمان فرد عليه السيد عبد اللَّه خليل بقوله: « أعانكم اللَّه». لقد كان من المتوقع أنَّ تدخل الجيش سوف يضمن للسيد عبد اللَّه خليل البقاء في الحكومة، لكن مواقف الجيش وقراراته التاليات جاءت مخالفة لذلك.

وتشير بعض الروايات إلى أن السيد عبد اللَّه خليل من فرط ثقته بأن الجيش سيبقي عليه في السلطة أسرَّ لبعض أصدقائه أن شيئًا لم يتغير وأن السياسات ستكون باقية كما هي، وستسمعون من خلال المذياع غدًا تشكيل حكومة جديدة تضم ثمانية وزراء من حزب الأمة، وأربعة من الحزب الوطني الاتحادي، وواحد أو اثنين من حزب الشعب الديمقراطي. ولعل هذا قد كان اتفاقه مع قيادة الجيش ولكن جنرالات الجيش قد اتخذوا مسارًا آخر، وقرروا أن يكون لهم دور أكبر في السلطة وألا يركنوا إلى المدنيين. ففي (١٧) نوفمبر أعلن عن تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة المكون من ثلاثة عشر من كبار ضباط الجيش كما خصصوا لأنفسهم سبع حقائب وزارية.

ولما حاول الفريق عبود طمأنة القوى التقليدية بتضمين بيانه الأول سياسات تنسجم مع سياسات تلك القوى التقليدية التي ضاقت ذرعًا بمسلك النقابات والأحزاب اليسارية، كافأته زعامات تلك القوى فأصدر السيد عبد الرحمن المهدي بيانًا شابه ما أدلى به الفريق

عبود في كثير من مقاطعه، خاصة فيما يتصل بشجب الأحزاب وعجز النظام الذي أخرجه الانقلاب من السلطة؛ حيث ورد في بيان السيد عبد الرحمن ما يلي:

« يؤسفني أن أقول إن السياسيين الذين قادوا الأحزاب السياسية قد فشلوا جميعًا، ولم تنجح أيٌّ من الحكومات الأربع التي تعاقبت على كراسي الحكم، وأصيب الشعب السوداني بالإحباط، وها هو يوم الخلاص، فقد هب رجال الجيش، وأمسكوا بمقاليد الأمور، ولن يسمحوا بالتردي وبالفوضى والفساد وبالعبث بهذه البلاد، ولقد مَنَّ اللَّه علينا برجل يقود الحكومة بالحق والصرامة، فأبشروا بهذه الثورة المباركة، واذهبوا إلى أعمالكم بهدوء وثقة لتأييد رجال الثورة ».

أما موقف السيد علي الميرغني من تأييد نظام الرئيس عبود فقد كان متحفظًا وحذرًا وإن هدف إلى إظهار التأييد. ومرد هذا في تقديرنا إلى خشية السيد علي الميرغني، وقد علم بالدور الذي أدَّاه السيد عبد اللَّه خليل رئيس الوزراء في مباركة هذا الانقلاب، وأن يكون هذا النظام الجديد ذراعًا عسكريًّا لحزب الأمة، فانعكس ذلك في رسالته التي بُثت بعد استيلاء الجيش على السلطة:

« لقد سمعنا بأن الجيش السوداني قد تولى مقاليد الحكم في البلاد، ونأمل أن تؤدي نوايا وجهودات الجيش إلى نشر الأمن والاستقرار في ربوع البلاد والطمأنينة في أوساط الشعب. ونسأل اللَّه أن يؤدي ما حدث إلى الخير والنجاح، وأن يلهم الذين تحمَّلوا المسؤولية إلى السداد ».

لقد جاء هذا التأييد مطلقًا، وحذرًا من قبل السيدين، رغم أن الرئيس عبود قد حل كل الأحزاب والنقابات وعطَّل الصحف. ويرى البعض أن مواقف حزب الأمة قد نبعت من عوامل عديدة أهمها خشية التقاء الاتحاديين، الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، في حكومة ائتلافية جديدة، تخرج حزب الأمة من السلطة، وتعيين اثنين من قادة حزب الأمة البارزين في مجلس الوزراء الجديد ووجود اللواء أحمد عبد الوهاب، رجل النظام القوي في المجلس الأعلى الذي يقف على قمة النظام، إضافة إلى إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قراره بقبول المعونة الأمريكية التي سبقه حزب الأمة بالدعوة إلى قبولها.

غير أن بعض التحركات داخل القوات المسلحة والتغييرات في بنية المجلس الأعلى

وفي مجلس الوزراء، نتيجة لذلك، قد بدأت في تقطيع حبال الود بين حزب الأمة والنظام الجديد. فلقد تحرك ضابطان هما الأميرلاي عبد الرحيم شنان قائد القيادة الشمالية، المعروف بقربه من الختمية، والأميرلاي محيي الدين أحمد عبد اللَّه قائد القيادة الشرقية، القريب من الحزب الوطني الاتحادي، وحرَّكا قواتهما إلى الخرطوم وطالبًا بإعادة تشكيل المجلس. فنتج عن حركتهما، التي استهدفت اللواء أحمد عبد الوهاب، إخراجه من المجلس الأعلى وانضم إليه شنان ومحيي الدين بعد أن كانا قد فُصلا من المجلس في مايو (١٩٥٩م) حين حاولا إقصاء اللواء حسن بشير نصر من المجلس. دفع كل ذلك السيد الصديق المهدي الذي خلف والده في قيادة الأنصار، إثر وفاته في عام (١٩٥٨م)، إلى أن يتخذ موقف المعارضة، خاصة وأنه كان منذ البداية يرى أن يكون دور العسكريين محدودًا ولفترة زمنية وجيزة.

وتعزيزًا لدوره في الحركة السياسية المعارضة للنظام، شارك السيد الصديق في تأسيس الجبهة الوطنية في عام (١٩٦٠م) وأعلنت تلك الجبهة التزامها باستعادة النظام المدني وجاءت مذكرتها التي رفعتها إلى الحكومة في نوفمبر من ذات العام مجلية لهذا الالتزام؛ إذ طالبت بعودة الجيش إلى ثكناته، وتشكيل حكومة مدنية انتقالية، وإجراء انتخابات عامة للجمعية التأسيسية. ولكن تغييرًا حدث نتيجة رحيل السيد الصديق المهدي المفاجئ في عام (١٩٦١م) أدى إلى أن تتخذ قيادة الأنصار الجديدة ممثلة في الإمام الهادي المهدي موقفًا مهادنًا من النظام تجلي في إعلان إمام الأنصار الجديد هذا الموقف.

إن التغير الذي حدث في موقف الأنصار من نظام الرئيس عبود، من البرود إلى المعارضة، خاصة في أيام قيادة السيد الصديق المهدي إضافة إلى عوامل أخرى، يرجع إلى تغير في موقف الختمية من زعيمهم. وانطلاقًا من التنافس التاريخي بين هاتين الطائفتين وزعيميهما. ومن العوامل الإضافية التي قـرَّبت بين الختمية والنظام، انتهاج نظام الرئيس عبود سياسة خارجية غير منحازة. فاعترف بجمهورية الصين الشعبية، وأنشأ علاقة دبلوماسية معها كما شرع في تقوية العلاقات مع مصر ووقع اتفاقية مياه النيل الجديدة في عام (١٩٥٩م).

إن كلًّا من الطرفين نظام الرئيس عبود والختمية قد صار محتاجًا إلى علاقة متينة متبادلة. فالنظام يرى في سند الختمية له عنصر قوة وأن تأييده له يعين النظام في السلطة وصموده

أمام محاولات اقتلاعه. وظهر ذلك جليًّا حينما رفعت الجبهة الوطنية مذكرتها المطالبة بعودة الحكم المدني في عام (١٩٦٠م) فعارضها الختمية بعريضة تأييد للنظام عرفت بـ: « عريضة كرام المواطنين » التي كان من بين موقعيها قيادات بارزة في حزب الشعب الديمقراطي، وعلى رأسهم الشيخ علي عبد الرحمن الضرير ومحمد نور الدين. ولقد أدى الرجلان، وبعض أنصارهما، دورًا هامًّا في مؤسسات المشاركة المدنية التي أنشأها النظام في عام (١٩٦٣م)، نتيجة توصيات ما عُرف بلجنة أبورنات.

وكان الفريق إبراهيم عبود قد شكل هذه اللجنة في أغسطس (١٩٥٩م) برئاسة رئيس القضاء آنذاك مولانا محمد أحمد أبورنات لإعداد توصيات في « أفضل السبل لمشاركة الشعب في الحكومة ». وبعد ثلاثة أشهر من تشكيلها، رفعت اللجنة توصياتها التي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في عام (١٩٨٣م). ولقد أوصت تلك اللجنة بإقامة نظام يرتكز على ثلاثة مستويات، قاعدته مجالس المديريات والتي تنتخب انتخابًا مباشرًا ويُصعِّد كل مجلس من مجالس المديريات التسع ستة مندوبين إلى المجلس المركزي الجهاز التشريعي، فيكون ممثلو المديريات في المجلس المركزي أربعة وخمسين مندوبًا يضاف إليهم ثمانية عشر عضوًا يختارهم رئيس المجلس العسكري العالي، ويكون الوزراء أعضاء في المجلس بحكم مناصبهم. ولقد خُص المجلس المركزي بمهمتي التشريع وصياغة الدستور. ويعتبر نظام مجالس المديريات الذي ابتدعه السيد محمد أحمد أبورنات خطوة متقدمة في تطوير الحكم المحلي.

ولما كانت الأحزاب قد حُلَّت، جرت الانتخابات على أساس شخصي فلم يتيسر للمرشحين إعلان هويتهم السياسية رغم انتماء بعضهم لتلك الأحزاب المحلولة. ولقد جاءت تركيبة عضوية المجلس المركزي أكثر تقليدية من برلماني (١٩٥٣م) و(١٩٥٨م). وقد شكل زعماء القبائل (٣١٪) من عضوية المجلس، والإداريون (٢٢٪)، والتجار (٢١٪)، والمزارعون (١٤٪) والزعماء الدينيون (١٢٪).

إن من أكبر سلبيات السياسة السودانية – وتحليل المواقف فيها – الإطلاق والتعميم. فإن اتخذ الساسة موقفًا من نظام ما ركزوا على ذكر مثالبه وقد يضيفون إليها من نسج خيالهم، وينكرون كل فضل له، ويسعون إلى دفع الناس إلى تجاهل ذلك الفضل. ولكننا إذا نأينا عن هذه النظرة الموغلة في التعميم والتحيز نستطيع أن نتبين بعض الإيجابيات الهامة في نظام الرئيس عبود وكذلك بعض الأخطاء الجسيمة، وكذلك إيجابيات صورها

التحيز في عداد السلبيات. فإنه يسجَّل لنظام الرئيس عبود أنه قد أدخل الصناعات الوسيطة في الاقتصاد السوداني كصناعة السكر والنسيج وتعليب الفاكهة وتجفيف الألبان والبصل وصناعة الكرتون والتوسع في الصناعات الغذائية بما فيها إنتاج زيوت الطعام ومد الطرق وتوصيل خط السكة حديد إلى نيالا وواو، وإنشاء الخطوط البحرية السودانية بالتعاون مع يوغسلافيا (السابقة). كما أنه قد اجتهد في انتهاج سياسة خارجية غير منحازة، ففي حين أنه قد قبل بالمعونة الأمريكية فإنه قد اعترف بالصين الشعبية، وأعلى كل شعارات مؤتمر باندونق الذي أسس حركة عدم الانحياز. كما أن الأستاذ أحمد خير، صاحب المبادرات الوطنية بدءًا بمؤتمر الخريجين، ووزير الخارجية طوال عهد الرئيس عبود، قد ابتدع دبلوماسية التنمية وعمل على توظيف الدبلوماسية السودانية لحماية مصالح السودان وتحقيق التنمية وجلب الاستثمارات إليها.

ومن الأمور التي كان يمكن لها أن تصور كإيجابيات، وهي كذلك، سودنة الكنيسة السودانية، وتعريب التعليم العام في الجنوب. إن الذي ينظر موضوعيًّا لهذين الإجراءين يرى أنهما يصبان في مصلحة الوطن. وأن تعريب التعليم يُمكِّن المواطنين من أبناء جنوب الوطن من الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بل والوظيفي على امتداد الوطن كله عوض حصرهم في مديرياتهم الثلاث. إن الفهم والتصوير الخاطئين لتعريب التعليم على أساس أنه طمس للهوية الجنوبية فيه تجنٍّ كبير على الحقيقة. ولكن تضافر على طمس هذه الحقيقة سوء الإخراج وعدم التمهيد الكافي من قبل الحكومة من ناحية، وسوء القصد الذي فُسر به الأمر من قبل معارضي الحكومة وبخاصة من بعض القيادات الجنوبية والجهات الأجنبية التي سعت إلى إذكاء نار التمرد من ناحية أخرى.

لكن الخطيئة الكبرى التي أضافها نظام الرئيس عبود إلى بطئه في استعادة الديمقراطية، وظلت عالقة في الوطن إلى زماننا هذا .. هِي اعتماد الحل العسكري كوسيلة مثلى للتعامل مع قضية الجنوب. وهذا أمر سيأتي تفصيله عند تناول قضية الجنوب في باب نخصصه لموضوع السلام في البلاد.

- **المبحث الحادي عشر: الفترة البرلمانية الثانية (الديمقراطية الثانية: ١٩٦٤ - ١٩٦٩م):**

تصاعدت الحركة المعارضة للحكم العسكري وأعان تفاقم الوضع في الجنوب على تمحور معارضة النظام حول قضية الجنوب وانعقدت لها الندوات، بل إن الحكومة ذاتها

قد طلبت آراء المواطنين في حل قضية الجنوب. وقد حضر الندوة التي نُظمت في قاعة الامتحانات بجامعة الخرطوم في الأسبوع الأول من أكتوبر (١٩٦٤م) عددٌ من وزراء الحكومة، غير أن الأساتذة الذين شاركوا فيها (الدكتور حسن الترابي والأستاذ أحمد عبد الحليم) إضافة إلى ممثلي المدارس السياسية المختلفة بين الطلاب والأستاذ عثمان خالد.. لم يقصروا حديثهم على قضية الجنوب ووجهت المناقشات هجومًا صريحًا على سياسات الحكومة العسكرية، وتناولت مسألة الديمقراطية والحريات والأوضاع الدستورية. وكانت قد عُقدت ندوات أخرى قبل ذلك في حرم الجامعة وخارجها. ولكن صدر الحكومة، قد بدأ يضيق فأصدرت وزارة الداخلية أمرًا في العاشر من أكتوبر (١٩٦٤م) يمنع إقامة المزيد من الندوات العلنية حول أوضاع الجنوب داخل الحرم الجامعي. ولكن يبدو أن أوان الإصغاء إلى أوامر الحكومة قد انقضى، فرد اتحاد طلاب جامعة الخرطوم على بيان وزير الداخلية في خطاب وجهه له في (١٤) أكتوبر (١٩٦٤م) منتقدين الحكومة؛ لأنها: «قد سلكت أسلوب البطش والإرهاب في معالجة هذه القضية فعمدت إلى تكوين لجنة من الموظفين لا تملك صلاحيات لمناقشة الأوضاع القائمة، ودعت المواطنين إلى إعانتها بمد آرائهم زاعمة أنه لن يُضار أحد بما يبديه وأن للمواطنين أن يطمئنوا، وقوانين الطوارئ مسلطة على الرقاب؟ وكيف تناقش قضية الجنوب بمعزل عن مناقشة الأوضاع الدستورية وقضية الحريات ».

واحتج خطاب الطلاب على تعدي قوات الشرطة على الحرم الجامعي ومصادرة حريات الطلاب، وأدان ذلك جميعًا وأكدوا أن اتحاد الطلاب يرى « أن كل هذه الأحداث إنما تؤكد حقيقة كبرى هِي ضرورة عودة الحياة الديمقراطية للبلاد. ذلك رأينا الذي ندعو إليه منذ أن أعلناه قبل خمس سنوات، ولم تزدنا الأيام به إلا إيمانًا، ولم يزدنا العنف إلا عنفوانًا ».

وكانت الندوة الفاصلة في مساء (٢١) أكتوبر (١٩٦٤م)؛ إذ إن اعتقال الحكومة لأعضاء لجنة اتحاد طلاب الجامعة لم يزد الطلاب إلا عنفوانًا كما ذكروا فعقدوا في تلك الليلة ندوتهم في داخليات سكنهم، بعد أن مُنعوا من عَقْدها في دار اتحادهم. فاقتحمت الشرطة الحرم الجامعي، ودعت الطلبة إلى التفرق ولم يتفرقوا فأمطرتهم بوابل من الرصاص وسقط القرشي شهيدًا، فكان صعود روحه إلى بارئها إيذانًا بسقوط ذلك النظام.

ومنذ تلك الليلة التي حُول فيها جثمان الشهيد إلى مشرحة مستشفى الخرطوم وحُول إخوته الآخرون إلى العلاج في ذلك المستشفى، رابط الأساتذة والطلاب حول المشرحة لكي لا تخرج الشرطة الجثمان منها. وفي صباح الخميس (٢٢) أكتوبر ملأت الجماهير ساحات المستشفى وكل الشوارع المحيطة به، وحمل أساتذة الجامعة وطلابها جثمان الطالب الشهيد أحمد القرشي لأداء الصلاة عليه في ميدان عبد المنعم تمهيدًا لنقله إلى قرية « القراصة » مسقط رأسه. وبعد أداء الصلاة التي أمّ المصلين فيها السيد الصادق المهدي، عمت الميدان مظاهرات عارمة قذف الشعب فيها سيارات الجيش والشرطة بالحجارة وأشعل النيران في بعضها. وامتدت المظاهرات طوال ذلك اليوم نهاره وليله وتوجه بعضها إلى المراقص الليلية والخمارات وبيوت الدعارة فهشمها وأشعل فيها النيران.

وفي نهار الجمعة التالي (٢٣) أكتوبر تفرق الطلاب داخل مساجد العاصمة ومدنها الثلاث يهتفون بسقوط النظام. وتخرج المظاهرات ويسود العنف وتقذفهم الشرطة بالقنابل المسيلة للدموع. وشهد يوم السبت (٢٤) أكتوبر موكب القضائية الشهير الذي شارك فيه القضاة والمحامون وبعض من أساتذة جامعة الخرطوم واعترضت الشرطة سير الموكب وأرادت تفريقه. ولما كاد الأمر ينفلت وأشهرت الشرطة سلاحها في وجه الموكب، انبرى لفض الموقف المحامي عبد المجيد إمام فأمر قائد الشرطة قرشي فارس بالانصراف بجنوده وإلا ألقي القبض عليه وعلى من معه، فانصاع الضابط لأمره. واتصل مولانا أبورنات بالفريق عبود وتوسط لديه بينه وبين هذا الموكب الذي ضم هذه النخبة وأوضح له فداحة العواقب التي ستترتب على إصرار الشرطة على تفريقه أو منعه من التحرك. فقبل الفريق عبود أن يختار الموكب ممثلين له لرفع العريضة التي أعدها القضاة والمحامون والتي جاء فيها:

« نحن رجال القضاء والمحامون نشعر بأن مسؤوليتنا نحو العدالة وسيادة القانون في هذا البلد تفرض علينا أن نقرر أن حادث الاعتداء الذي وقع على طلبة جامعة الخرطوم العُزل في داخل حرم الجامعة أمر يهتز له ضمير العدالة ويتنافى والقواعد القانونية الواجب احترامها من قبل الحكومة قبل الأفراد. وفوق ذلك فإن تصرف البوليس لم يتم بناء على أمر من قاضٍ في الحوادث المؤسفة التي راح ضحيتها طالب بريء وأصيب آخرون بجراح خطيرة في ظروف قد ترقي إلى جريمة الاتهام بالقتل العمد. كما نطالب بتقديم من تثبت عليه المسؤولية إلى المحاكمة الجنائية سواء كان عضوًا في المجلس الأعلى أو وزيرًا

كبيرًا كان أم صغيرًا، سواء كانت العملية نتيجة عمل سلبي أو إيجابي. وبغير ذلك فإننا لن يهدأ لنا بال ولن نستطيع أن ندوس على ضمائرنا ونسكت على هذا الأمر الخطير.. »

أصر الموكب على التحرك واعترضت السلطة على الموكب وأحاطت بمبنى المحكمة العليا بقواتها، فعقد القضاة والمحامون وأساتذة الجامعة ومن حضر ممثلًا لبعض النقابات المهنية اجتماعًا داخل قاعة المحكمة العليا، وقرروا في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهرًا دعوة الشعب للعصيان المدني والإضراب السياسي العام.

في صبيحة الأحد (٢٥) أكتوبر أبلغ الموظفون والعمال بدعوة الإضراب السياسي العام، وشاع الخبر، وخرجوا من مكاتبهم بشكل جماعي، وتجمعوا في الشوارع فوجدوا أنفسهم وجهًا لوجه أمام دبابات الجيش وفرق المظليين.

وفي يوم الاثنين (٢٦) أكتوبر اجتمع ضباط القيادات العسكرية، وقرروا الانحياز إلى الشعب، وأخطروا الرئيس عبود بحجبهم الولاء عن نظامه فأعلن الفريق إبراهيم عبود في مساء ذات اليوم حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء والمجلس المركزي. وكانت المظاهرات تعم الشوارع والجماهير تحيط بالقصر الذي يضم المنزل الذي يسكن فيه الرئيس عبود. ولما صعد على رأس المنزل وشاهد هذه الجموع الغفيرة أدرك أن قراره بحل المجالس الثلاثة كان صحيحًا فأعلن ذلك على المتظاهرين، فتأكد للجماهير التي نزلت إلى الشارع أن الشعب قد حقق النصر بتلقائيته وإصراره دون أن تتقدم صفوفه الزعامات السياسية القديمة؛ لذا تعالت الهتافات التي تُمجد الشعب ووحدته وصموده. « الشعب الشعب، انتصر الشعب، عاش الشعب، نحن الشعب، نحن القوة.. » وهتف البعض « لا زعامة للقدامى ».

تشكلت جبهة الهيئات من القوى النقابية ومن المثقفين والعمال والمزارعين والطلاب وصارت هذه الجبهة هِي القائد الحقيقي لثورة أكتوبر دون مشاركة لقيادة الأحزاب، ولكن تلك القيادات بدأت بتمهيد طريق عودة القدامى بالتأكيد من عدم غيبتهم الكلية من مائدة قطف ثمار هذه الهبة الشعبية العاتية التي لم تكن لهم مشاركة فيها. وفي مقابل اجتماعات جبهة الهيئات أول الأمر في الجمعية الطبية وفي بعض المنازل، ثم استقرت اجتماعاتهم في جامعة الخرطوم، بدأت الأحزاب تتجمع في قبة الإمام المهدي بأم درمان، وانبرت للتفاوض مع عبود وقيادات الجيش لتسلم السلطة لتكون طرفًا مقابلًا

لجبهة الهيئات أو شريكًا لها وتقديم بعض الضمانات للرئيس عبود وكبار ضباط الجيش والشرطة. ولما أدركت القوى الشعبية والجماهير العريضة طبيعة المساومات التي بدأت بين رجال الأحزاب والعسكريين تجمعت في يوم الأربعاء (٢٨) أكتوبر في نادي أساتذة الجامعة، وقررت محاصرة القصر، وتحركت في موكب صاخب نحوه وهي تهتف « إلى القصر حتى النصر ». وكانت تلك مسيرة حاسمة التقت فيها الجموع المتدفقة من المدن الثلاث ومن الأقاليم، مؤكدة أنها هِي التي صنعت النصر حقًّا، ولتؤمِّن حصاد انتصارها في وجه المساومات الجارية. ولقد انعكس ذلك، حقيقة على تركيبة الحكومة التي تم الاتفاق عليها برئاسة الأستاذ سر الختم الخليفة، فكان تشكيلها من ثمانية وزراء رشحتهم جبهة الهيئات وخمسة وزراء جاؤوا من الأحزاب السياسية الخمسة، أي تمثيل كل حزب بوزير واحد، وثلاثة وزراء من الإخوة الجنوبيين.

وما كان للأحزاب أن تقبل هذه القسمة، ولاعتبرتها قسمة ضيزى، لولا إدراكها لضمور مساهمتها في صنع هذه الانتفاضة الشعبية التي أثبتت للعالم أن شعب السودان الأعزل من السلاح قد تمكن عبر الإضراب العام، والمظاهرات التي حملت أغصان شجر النيم، من اقتلاع السلطة من يد حكومة عسكرية. ولقد استخدمت عبارة « ضمور مساهمتها »؛ لأنه قد يجوز لبعض الأحزاب أن تدعي أن دخولها في الجبهة الوطنية قد مهَّد لاندلاع ثورة أكتوبر، أو إدراكها لغياب دورها في النشاط الأخير الذي شارك فيه الطلاب والأساتذة والقضاة والمحامون ونقابات العمال والمزارعين والنقابات المهنية.

جدير بالملاحظة أنه بالرغم من أن الجماهير قد طرحت شعارات وردَّدت هتافات تنادي بإطلاق الحريات وعودة الديمقراطية فإنها قد أطلقت شعارات أخرى ذات دلالة اجتماعية واقتصادية، غير أن ميثاق ثورة أكتوبر قد جاء ليبراليًّا ومنحازًا لقضايا الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. فلقد نادى ذلك الميثاق بإطلاق الحريات، وإطلاق سراح المعتقلين من مدنيين وعسكريين، واستقلال الجامعة، واستقلال القضاء كمطالب أساسية. ثم فصَّل القضاة والمحامون أمر استقلال القضاء وطالبوا بإنشاء محكمة عليا تكون لها كل السلطات التي كانت لرئيس القضاء منفردًا، وضُمن الميثاق بعد تعديله في الدستور في شكل ملحق له.

أعقب تشكيل الحكومة صراع مرير بين جبهة الهيئات والأحزاب ومُورست ضغوط

عالية على حكومة الأستاذ سر الختم الخليفة، عبر ما عُرف بمظاهرات يوم الأحد الدامي التي سيرها الجنوبيون. وتحركت جموع من الأنصار في يوم (٦) فبراير (١٩٦٥م) بحجة تأمين سلامة الملكة إليزابث التي جاءت في زيارة للسودان وقـدِّر عدد هؤلاء الأنصار بثلاثين ألف مواطن. ولما تزايدت الضغوط على السيد سر الختم الخليفة في ظل حشود الأنصار التي اتجه بعضها إلى داره بالخرطوم على شاطئ النيل الأزرق شرق مباني وزارة التربية، وبروز تحالف بين حزب الأمة والوطن الاتحادي، أعلن السيد سر الختم الخليفة استقالة حكومته في (١٨) فبراير (١٩٦٥م) ثم أعيد تشكيلها من جديد في (٢٣) من الشهر ذاته. وبإصرار من السيد سر الختم الخليفة، وضغوط من قبل الأحزاب التقليدية للتعجيل بإجراء الانتخابات، أجريت الانتخابات في الفترة (٢١) أبريل (١٩٦٥م) إلى (٨) مايو (١٩٦٥م) وقاطع حزب الشعب تلك الانتخابات ونال حزب الأمة (٧٥) مقعدًا والحزب الوطني الاتحادي (٥٤) مقعدًا، ونالت بعض المقاعد مجموعات من أحزاب صغيرة أخرى وبعض الأفراد في الدوائر التقليدية كحزب الشعب في الشمال والشرق وفي مقدمتها مؤتمر البجة الذي فاز بعشرة مقاعد وجبهة الميثاق الإسلامي التي فازت بخمسة مقاعد والمستقلون بخمسة عشر مقعدًا. وقفز عدد الأعضاء الشيوعيين في الجمعية التأسيسية إلى أحد عشر عضوًا ترشحوا في دوائر الخريجين وحزب الشعب. وفاز ثلاثة أعضاء في مقاعد الجمعية التأسيسية باسم حزب الشعب ولكنه رفض الاعتراف بهم.

أشعل الجنوبيون التمرد في الجنوب وأشعل الشماليون الثورة السياسية التي أطاحت بنظام الحكم العسكري باسم الجنوب كذلك.

وكان من ثمار انتصار أكتوبر انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة، في شأن الجنوب، في الفترة (١٦ – ٢٩) مارس (١٩٦٥م) بقاعة البرلمان بمشاركة (١٨) ممثلًا لأحزاب الشمال و (٢٧) ممثلًا للجنوبيين. كما شارك مراقبون من الدول العربية والأفريقية مثلوا مصر ويوغندا والجزائر وتنزانيا وغانا ونيجيريا. ولنا عودة للتأمل في نتائج هذا المؤتمر في الباب المخصص للسلام والمبادرات الوطنية والخارجية التي قُدمت في مسار عملية السلام.

لقد عادت الأوضاع بعد الانتخابات إلى سابق عهدها مع استثناءات طفيفة لم تؤثر

بصورة جذرية في مآلات الأحوال بعد ثورة أكتوبر، ولعل أبرز هذه التغييرات نشأة الأحزاب الإقليمية في شمال السودان في هذه الفترة البرلمانية الثانية، كما ظهرت نزعات إقليمية في غرب السودان. وأظهرت زيادة الأصوات التي حصل عليها المستقلون وبعض المجموعات الإقليمية والنقابيون بوادر تراخي قبضة الأحزاب السياسية القديمة على أزمَّة السلطة. وربما كان أهم حدث سياسي بعد الانتخابات الأولى الانقسام الذي وقع في صفوف حزب الأمة وظهور السيد الصادق المهدي كقائد لجناح مهم من ذلك الحزب.

ولكن الصراع في الجنوب ظل على حاله رغم انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة، وهكذا عاد ذات الإطار والمشهد القديم وتعاقبت حكومات ائتلافية في إطاره، ترأس الأولى منها الأستاذ محمد أحمد محجوب على أساس ائتلاف بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي، وترأس الثانية السيد الصادق المهدي، على أساس ائتلاف بين جناحه والحزب الوطني الاتحادي ثم عاد السيد الصادق المهدي وترأس الحكومة الأخيرة في فترة الديمقراطية الثانية من مايو (١٩٦٧م) إلى مايو (١٩٦٩م) على أساس ائتلاف بين جناح الإمام الهادي من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي.

لقد سادت السنوات التي أعقبت ثورة أكتوبر، والّتي أنهت حكم الرئيس عبود، استقطاب حاد، فالقوى التي شكلت جبهة الهيئات والّتي تمكنت إلى حد بعيد من السيطرة على حكومة السيد سر الختم الخليفة الأولى.. أصرّت على مواصلة دورها ونضالها لاستكمال ما أسمته بالثورة الديمقراطية، ولتحول دون ما أسمته « الردة » عن المسار الديمقراطي نتيجة سيطرة « اليمين ». لقد كان هذا الاستقطاب ظاهرًا وبدأ يتخذ أشكالًا حادة منذ أكتوبر عام (١٩٦٥م). ففي ذلك الشهر كانت مناسبة الذكرى الأولى لثورة أكتوبر وأرادت الحكومة أن تنفرد بتنظيم ذلك الاحتفال بالرغم من تشكيل لجنة قومية للاحتفال بذكرى أكتوبر شاركت فيها كل القوى السياسية أحزاب ونقابات واتحادات طلابية ونسائية وشبابية، وكانت تلك اللجنة تعقد اجتماعاتها في دار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم. ولقد شهدت تلك اللجنة منازعات متصلة بين الشيوعيين والإخوان المسلمين، وكان ممثلو حزب الأمة يساندون الإخوان المسلمين في الاجتماعات الأولى من اللجنة، وينبري لهم ممثلو حزب الشعب الديمقراطي وبعض مناصريهم، وينحازون إلى صف الشيوعيين والنقابات.

ولما تمكنت اللجنة من جمع صفها والتوافق على ترتيبات الاحتفال، أظهرت الحكومة عدم الرضا ودعا رئيس الوزراء السيد محمد أحمد محجوب إلى اجتماع بمقر مجلس الوزراء وخاطب الاجتماع بصورة حادة يؤكد فيها أن الحكومة قد جاءت وليدة انتخابات ديمقراطية، وهذا يمنحها الحق في تنظيم الاحتفال. ولكن ممثلي الحزب الشيوعي وحزب الشعب والحزب الاشتراكي الإسلامي وممثل اتحاد نقابات العمال وممثلًا اتحاد الموظفين والمعلمين قد أصروا على أن ينظموا احتفالًا خاصًّا بالمعارضة. وكاد النقاش في ذلك الاجتماع أن يوصل الأمر إلى مجابهة تنتقل إلى الشارع لولا اقتراح تقدم به ممثل أساتذة جامعة الخرطوم دعا فيه إلى وحدة الاحتفال، وأن تشارك فيه كل القوى السياسية والشعبية على قدم المساواة. ولما أصرت الحكومة على أن تسير في مقدمة موكب الاحتفال بأحزابها ثم تليها المعارضة تجدد الخلاف وتقدم ممثل أساتذة الجامعة باقتراح يقوم على أن تشير كل القوى المشاركة في الموكب بالترتيب الأبجدي لأسماء أحزابها وتنظيماتها بعد إسقاط أداة التعبير، وأن يتقدم الموكب واحد وعشرون من طلاب الجامعة يحملون واحدًا وعشرين علمًا تكريمًا لدورهم في تفجير الثورة في ندوتهم التي قدمت أول شهيد لتلك الثورة. فبادر السيد عبد اللّٰه عبد الرحمن نقد اللّٰه وأيد الاقتراح الذي تقدم به أساتذة الجامعة ودعا إلى نبذ الخلاف؛ ذلك أن هذا الاقتراح يقوم على منطق لا ينحاز إلى أي جهة فاضطر ذلك ممثلي الحكومة لقبوله، ولكن الاتفاق على فكرة الاحتفال الواحد وكيفية تنظيمه لم تذهب أبعد من تجنب الخلاف في تلك المناسبة وظل الاختلاف والاستقطاب يتفاقم.

وبلغ الاستقطاب ذروة عالية فأفضى إلى طرد نواب الحزب الشيوعي من الجمعية التأسيسية وحل ذلك الحزب، و أصدرت المحكمة العليا قرارًا ببطلان ذلك القرار ولكن الحكومة والجمعية التأسيسية التي تسيطر عليها أغلبية نواب أحزاب الحكومة رفضا قرار المحكمة ولم ينصاعا له، فزاد ذلك الأمر توترًا فدعا اتحاد طلاب جامعة الخرطوم إلى عقد مؤتمر بداره « لكافة المنظمات الديمقراطية ينعقد تحت شعار الدفاع عن الديمقراطية ». وانبثق عن ذلك الاجتماع المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية في نوفمبر (١٩٦٥م) وقد انضم اثنان وثلاثون تنظيمًا لهذا المؤتمر كان من بينهم حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي ومنظمات الاشتراكيين العربي والحزب الجمهوري واتحاد عام نقابات السودان. ولقد حرصت وثيقة تأسيس ذلك المؤتمر على

توضيح عدة من المفاهيم والمواقف، **فجاء في البيان:**

١ – إننا لا ندافع عن حزب معين ولكن نود أن نؤكد أن حل الحزب الشيوعي السوداني ليس إلا مقدمة لانتزاع الحريات الديمقراطية عن كافة قوى المعارضة والمنظمات المطلبية.

٢ – إن المؤتمر إذ يدين مسلك الطالب ويقصد به الطالب شوقي الذي اتهم بالإساءة إلى الرسول ﷺ في معهد المعلمين يرى أن القضية هِي قضية الديمقراطية وأن الدين لم يزج فيه إلا للاستغلال.

٣ – ولذا فإن المؤتمر الذي دعا له اتحاد طلاب جامعة الخرطوم والذي يشمل القوى الرئيسة التي فجرت ثورة أكتوبر قد قرر أن يظل في حالة انعقاد دائمة للدفاع عن الحريات الديمقراطية.

لئن دخلت الأحزاب الكبرى في طرفي هذا الاستقطاب الحاد فإن قيادته في حقيقة الأمر قد قامت على العداء العميق بين الحركتين الشيوعية والإسلامية، فالشيوعيون كرروا وصف الحركة الإسلامية بأنها قد تحالفت مع الرجعية لإجهاض مكاسب ثورة أكتوبر. والإسلاميون يردون على ذلك باتهام الحركة الشيوعية بالإلحاد وبأنها نبت غريب على الشعب السوداني المسلم. ولكن الإنصاف يقتضي أن نثبت لكل منهما دوره في التحركات التي أفضت إلى تفجر ثورة أكتوبر، فلقد كان كلاهما معارضًا لنظام عبود وقاد الشيوعيون الحركة النقابية إلى مواجهات حادة مع ذلك النظام، كما أن الإخوان المسلمين قد لعبوا دورًا ناجعًا في استقطاب الطلاب، خاصة في عامي (١٩٦٣م) و(١٩٦٤م) عندما كانت القيادة الفعلية للاتحاد، عند تفجر ثورة أكتوبر، وكان لهم نصيب وافر في تلك الثورة وبرئاسة حافظ الشيخ الزاكي لذلك الاتحاد، وبالدور المحوري والمشهود الذي أداه الدكتور حسن الترابي و بمساعدة محمد صالح عمر في ندوات الجامعة وفي التحرك بين أساتذتها وطلابها، وفي الوصول بالثورة إلى النتائج التي أفضت إليها.

هكذا بدت الساحة السياسية مصابة بداء الانقسامات التي تشابه انفلاقات النواة، فالحزب الوطني الاتحادي تبدى في حزبين؛ هما الاتحادي الديمقراطي وحزب الشعب الديمقراطي وحزب الأمة بجناحين؛ وهما جناح الهادي وجناح الصادق، وإن عاد هذان الحزبان التاريخيان إلى التوحد في فترات متأخرة، وحركتان عقيديتان بينهما

عداء راسخ. ونشأت حركة للضباط الأحرار فأشار ذلك جميعًا إلى عجز الديمقراطية الثانية من أن تخلق صفًّا متحدًا على الأقل في المفاهيم الوطنية العامة والحرص على ديمقراطية ليبرالية، تفسح المجال لكل الأحزاب لتعرض برامجها ورؤاها في تنافس شريف. فولد نظام مايو.

● **المبحث الثاني عشر: حكومة مايو: (١٩٦٩ - ١٩٨٥م):**

وجاءت حكومة مايو وفضت سامر الرهط القديم الذي أرهقه الصراع والاستقطاب وأصاب الحياة السياسية الشلل الناتج عن التوازن السلبي بين القوى، فلا الحكومة - رغم أغلبيتها البرلمانية وإزاحة الكثير من العوائق عن دربها - بقادرة على مواصلة الحكم لفقدانها برنامجًا حقيقيًّا متفقًا عليه لإجراء التغيير الاقتصادي والاجتماعي الذي ظلت الجماهير تتطلع إليه وقوى المعارضة تطالب به.. ولا المعارضة كانت قادرة على إزاحة تلك الحكومة التي تناصبها العداء من السلطة، من دخان الاستقطاب وتداعيات هذا العجز الشامل المتولد من التوازن السلبي انبثقت حركة الضباط الأحرار، واستولت على السلطة صبيحة الخامس والعشرين من مايو عام (١٩٦٩م).

جاء نظام مايو في ظروف إقليمية وعالمية جديدة وسريعة المتغيرات، فحركات التحرر الوطني في الوطن العربي قد استكملت تمامها باستثناء عميق وفادح هو فلسطين. وسبقت في الشام ومصر انقلابات عسكرية على الحرس القديم المتعاون مع الغرب والسادر في إطار النظام الرأسمالي. وحركة التحرر الوطني الأفريقية قد حققت انتصارات عديدة، خاصة منذ فجر الستينيات، الأمر الذي دفع السيد ماكملان، رئيس وزراء المملكة المتحدة، إلى وصف زمان التغيير ذاك بقوله: « إننا نشهد عصف رياح التغيير» لما رأى حركات التحرر الأفريقية والآسيوية تأتي الإمبراطورية البريطانية من أطرافها تنتقصها وتزعزع كيانها، الأمر الذي يكاد يحصر الصراع الاجتماعي والطبقي في صفوف البريطانيين داخل حدود جزيرتهم. إن أفريقيا والانتصارات التي حققتها قد تحررت معظم أجزائها من الاستعمار الأوربي المباشر. وتواصلت حركة النضال لاستكمال حرية أفريقيا في أنجولا وموزمبيق وجنوب أفريقيا وناميبيا. وانتظر التحرر الكامل لجنوب أفريقيا وناميبيا العقد التاسع من القرن العشرين.

جمع الضباط الأحرار إلى صفهم الشيوعيين، والعروبيين والاشتراكيين الديمقراطيين،

وبعض الديمقراطيين المستقلين. واستكثر الأستاذ محمد أبوالقاسم حاج حمد في كتابه، « السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل » على هذا المزيج أن يكسب صفة التحالف بين قوى اليسار أو بين القوى الديمقراطية في السودان؛ حيث قال:

« للأسف كان الوضع خلاف ذلك تمامًا، فهؤلاء قد عبروا في اختيارهم وتركيبتهم عن (الانتساب السطحي) لهذه الاتجاهات وليس عن [الفعالية العميقة] لأي من هذه الاتجاهات على مستوى التكوين والحركة في الواقع السوداني. فالشيوعيون في السلطة لم يكونوا هم الفعالية العميقة للحزب الشيوعي السوداني التي جمَّد موقفها (عبد الخالق محجوب). كذلك لم يكن موسى المبارك وغيره من ذوي السلطة بالقوى الاشتراكية الديمقراطية في جامعة الخرطوم هم الذين يعبرون عن حقيقة تلك القوى في التشكيل الجديد. كذلك لم يكن فاروق حمد اللَّه هو نموذج القوى الديمقراطية داخل الجيش، والتي أخذت في التنامي منذ اندلاع ثورة أكتوبر (١٩٦٤م)؛ حيث قررت موقعها الحاسم إلى جانب الثورة الشعبية.

إن هذه التشكيلة التي تحالفت في إطار نظام مايو تمثلت في مجلس قيادة الثورة بقيادة جعفر محمد نميري، ومجلس الوزراء برئاسة بابكر عوض اللَّه. والمتأمل في مسيرة اندلاع مايو يرى أنها قد مرت بمراحل تكاد تكون متمايزة، خاصة الفترة من (١٩٦٩م) إلى (١٩٧١م) يوم وقع ما عُرف بالانقلاب الشيوعي بقيادة هاشم العطا، والفترة (١٩٧١ – ١٩٧٧م) وهي فترة هيمن عليها الوسط التقدمي واتسمت بالتفتح على القوى السياسية، ممثلة في ذلك الوسط، وعلى مصر وليبيا خاصة، ومن ورائهما على ما كان يعرف بالنظم الثورية والتقدمية العربية في الفترة من (١٩٧٧م) (تاريخ المصالحة الوطنية) إلى (١٩٨٥م) عام انقلاب المصالحين والغرب عليها معًا، عبر انتفاضة أبريل (١٩٨٥م).

اتسمت هذه المرحلة بتنفيذ برنامج اشتراكي الطابع هَدَفَ إلى إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي بعد قطع الطريق أمام سيطرة القوى التقليدية. ولقد كان مجلس الوزراء مؤهلًا لإحداث ذلك التغيير. فأعضاؤه كانوا رغم تباين خلفياتهم نبت تنظيمات راديكالية.

حفلت هذه الفترة بعمل دؤوب لتنفيذ مهام ذلك البرنامج. ولكنها حفلت كذلك بصراع حاد داخل مجلس قيادة الثورة، وبينه وبين بعض أعضاء مجلس الوزراء، وبين

الكيان كله وبين الحزب الشيوعي. وفاقم هذا الصراع ما وقع كذلك من صراع داخل الحزب الشيوعي ذاته أعقبه انقسام طرفيه عبد الخالق محجوب سكرتير عام الحزب، ومعاوية إبراهيم سورج وأحمد سليمان في الطرف الآخر. وكان من ضمن سلبيات ذلك الصراع كله ما تبدَّى من صراع شخصيات بين جعفر نميري وعبد الخالق محجوب. وقد برزت مؤشرات هذا الصراع منذ اليوم الأول للثورة حين تعطل تشكيل مجلس الوزراء لإصرار الحزب الشيوعي على تسمية ممثليه في مجلس الوزراء، وأصر مجلس قيادة الثورة على حقه في اختيار مجلس الوزراء. وبالفعل كان لمجلس قيادة الثورة ما أراد. وظل الحزب الشيوعي رافضًا لذلك أول الأمر وإن أقبل على التعاون مع مجلس قيادة الثورة لكيلا يهدد المكاسب التي تحققت له بحدوث الانقلاب صبيحة الخامس والعشرين من مايو (١٩٦٩م) وإن أدى هذا القبول والتقارب إلى انسلاخ مجموعة من أعضاء الحزب الشيوعي بقيادة يوسف عبد المجيد.

ومن مظاهر الاختلاف بين الحزب الشيوعي ومجلس قيادة الثورة، في حقيقة الأمر، في مرحلة التخطيط للانقلاب؛ إذ عارض الضباط وثيقو الصلة بالحزب الشيوعي استيلاء الضباط الأحرار على السلطة عندما طرحت هذه الفكرة في أكتوبر (١٩٦٨م) لدى اجتماع لجنة قيادة تنظيم الضباط الأحرار لتحديد استراتيجيتهم المستقبلية. ولكن وفي نهاية الاجتماع الذي وجد فيه المنحازون إلى الحزب الشيوعي أنفسهم أقلية، توصلوا مع الأغلبية إلى حل وسط بأن تُوضع خطة للانقلاب، ولكن يؤجل تنفيذه إلى وقت مناسب. وكان أهم ما قرره ذلك الاجتماع كذلك الموافقة على انتهاج خط التجربة المصرية بحيث تكون السيادة من اختصاص مجلس قيادة الثورة، ويُشكل مجلس الوزراء من المدنيين يتولى إدارة شؤون الحكم ويقوم مجلس قيادة الثورة رقيبًا عليه، ليطمئن إلى أن السياسات التي تنتهجها الحكومة ستفضي فعلًا إلى تحقيق التغيير الذي خططت حركة الضباط الأحرار له. كما أن موقف الحزب الشيوعي الحذر من الانقلاب كان منسجمًا مع مناداته بالعمل على كسب التأييد الشعبي إلى الحزب وبرنامجه عبر العمل السياسي الصبور في أوساط الجماهير، وليس عن طريق أي فعل مباشر ضد نظام الرئيس عبود. وقد أشار المنشور الذي أصدره الحزب الشيوعي يوم (١٥) مايو (١٩٦٩م) إلى الطبقة البرجوازية للانقلاب والقائمين به، وإن عاد – كما أشرنا – إلى تأييد مشروط في منشورات لاحقة، أكدت تأييد الحزب لهذا النظام

الجديد ما التزم بالسياسات التقدمية التي أعلنها، والتزم كذلك بحرية الحزب الشيوعي في العمل السياسي، ولم يتعرض لحجب تلك الحرية.

إن أهم الإنجازات التي حققها نظام مايو على سبيل الوفاء بالبرنامج الذي أعلنته في البيانين الأولين لنميري وبابكر عوض اللَّه اللذين أكدا الالتزام بحل قضية الجنوب حلًّا ديمقراطيًّا، كما ركزا على أهمية إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي في السودان، بل إن بابكر عوض اللَّه قد أشار في خطابه إلى أن «الحكومة الثورية تعترف بأن سبب المصائب الاقتصادية والمالية هو أن البلاد كانت تنتهج خط التنمية الرأسمالية وتعتمد على النفوذ الخارجي.وأن زيادة الدخل القومي وحجم الاستثمار يمكن أن تحقق تقوية وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية والاشتراكية عن طريق الاتفاقيات الثنائية وتوسيع قاعدة القطاع العام، لا سيما في مجال الصناعة وتشجيع رأس المال الخاص والوطني غير المرتبط بالاستعمار، وتقليص سياسة الاقتراض بحيث لا تتم الاستدانة إلا لأغراض التنمية وبأدنى أسعار فائدة »؛ لذا توجهت همة الدولة إلى إحكام سيطرتها على الاقتصاد والحد من حرية القطاع الخاص، فأعلنت في (١٦) أكتوبر عن تأسيس شركتين حكوميتين للسيطرة على قطاعات اعتبرتها مفصلية في التجارة الخارجية. **واحدة** تحتكر حقوق استيراد الجوت «زكائب الجوت» والسكر والمواد الكيمائية والمبيدات، **والثانية** تحتكر استيراد كل المشتروات الحكومية من الخارج؛ كالجرارات والسيارات والأدوية وحاجات السكك الحديدية ورافعات المياه. ثم اتجهت الحكومة إلى مصادرة وتأميم عدد من الشركات الخاصة، وهذا ما نعتبره داخلًا في إضعاف القطاع الخاص وهو يمتلك جزءًا من الثروة الوطنية كان من الممكن التعامل معه بصورة مختلفة توجهه إلى زيادة طاقات الإنتاج وأداء دور اجتماعي يعين في تحقيق التغيير المنشود.

وجاءت أهم قرارات التأميم التي وجهت إلى المصارف والشركات الأجنبية خاصة البريطانية، في خطاب جعفر نميري بالذكرى الأولى لاستيلاء الجيش على السلطة في (٢٥) مايو (١٩٧٠م). وقد شملت تلك القرارات جميع المصارف الأجنبية والعربية والسودانية وأربع شركات بريطانية كانت مسيطرة على معظم عمليات التصدير والاستيراد. ولقد أخبرني شاهد عيان كان حاضرًا في ذلك الاحتفال أن الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان ضيف الشرف في تلك الاحتفالات، التي أقيمت في دار الرياضة

بالخرطوم، من كثرة الجماهير التي أمتها بسبب حضوره، أن الرئيس جمال عبد الناصر هو الذي قاد التصفيق عند ما سمع اسم بنك مصر ضمن المصارف المصادرة. أُلحقت تلك القرارات بتأميم شركة إسمنت بورتلاند في عطبرة.

ولكن الأمر لم يتوقف عند مصادرة المصارف والشركات الأجنبية القائمة على الاستيراد والتصدير وقائمة على مواقع مفصلية في الاقتصاد الوطني، وإنما قد شمل عشرات الشركات العاملة في مجال التصنيع والتصدير والاستيراد وكل المؤسسات المالية. بل ذهب أبعد من ذلك فشمل بعض الفنادق والمتاجر والمطاعم، بل إن قرارات كانت قد سبقت بوضع أملاك دائرتي المهدي والميرغني تحت الحراسة بذريعة استعادة متأخرات الضرائب على هاتين الدائرتين، وتم الاستيلاء على محلج ربك المملوك لدائرة المهدي، وعلى بعض الأراضي التي يملكها السيد علي الميرغني في الخرطوم بحري بذات الحجة. واضطرت الحكومة إلى مراجعة كثير من قرارات التأمين ورد المؤسسات المصادرة إلى أهلها في مرحلة لاحقة. وكان الرئيس جعفر نميري يحاول التصدي إلى أي اتهام له بالانحراف عن المبادئ المعلنة للثورة التي يقودها، فجاء في خطابه الذي رد فيه كثيرًا من الشركات والمؤسسات المصادرة، عدا المصارف والشركات الأجنبية؛ إذ ذكر في خطابه ذاك أن ثورة مايو إذ تُقدم على ذلك « فإنها تـُراجع ولا تتـَراجع ».

ومن الإجراءات التي جاءت تنفيذًا لقرارات اتخذتها حكومة ثورة أكتوبر الأولى ولم تُنفذ إجراءات حل الإدارة الأهلية في العاصمة والشمالية وبعض المناطق الأخرى على أن يتجه إلى تصفيتها تدريجًا وإن حُرمت في كل المواقع التي بقيت بها من ممارسة الصلاحيات القضائية إلى جانب السلطة الإدارية. ولعل هذا من القرارات التي لقيت نقدًا كبيرًا من البعض في حينه وبصورة أوسع في مقبل الأيام نتيجة انفراط الأمن في كثير من الأقاليم وبخاصة في المناطق الرعوية. وقد كانت الإدارة الأهلية نمطًا إداريًا زهيد التكاليف قادرًا على توفير الأمن والاستقرار، وكان من الممكن ترشيده لا إلغاؤه؛ لأنه اكتسب شرعية تاريخية وقبلية عاشت قرونًا في كنفه. ولعل الهجوم عليه قد نشأ في أول الأمر من جماعات أرادت إقحام صيغ إدارية جديدة حسبتها منسوبة إلى الحداثة عوض الاجتهاد في تطوير المؤسسات الشعبية الأصيلة. ولعل الالتباس قد نشأ من حقيقة أن الإدارة الاستعمارية البريطانية قد استفادت من الإدارة الأهلية كأداة للحكم غير المباشر

من ناحية وتبنت توقير زعماء القبائل وإحلالهم في مكان الصدارة للحيلولة دون تقدم المثقفين الصفوف وتولي الوظائف الإدارية. وإنا لنحسب أن اجتهادًا تقاعست عنه همم المثقفين والقيادات السياسية كان قادرًا على الجمع بين الأصالة وحداثة أصيلة يبتدرها السودانيون ويصوغونها، ليغدو قادرًا على الاضطلاع بمهام الإدارة بكفاية عالية.

ومن أهم القضايا الاجتماعية التي انتبهت إليها حكومة مايو في هذه الفترة مراجعة قوانين العمل فشرعت في ذلك في يونيو (١٩٦٩م) على يد لجنة برئاسة الشفيع أحمد الشيخ رئيس اتحاد نقابات عمال السودان، وبرعاية الدكتور طه بعشر، الذي نبه اللجنة إلى أهمية أن ينبع التشريع من المفاهيم الاشتراكية التي ترى في العمل شرفًا وتُعلي من شأنه. فأصدر مجلس قيادة الثورة على أساس توصيات تلك اللجنة قانوني العمل الموحد، والثقافة العمالية. ومن قضايا الإطار الاجتماعي التي عُولجت في ذات العام قضية إيجارات المساكن التي صدر قرار بخفضها بنسبة (٢٥٪) بالقرار الذي أصدره مجلس الوزراء في (٧) سبتمبر (١٩٦٩م) واتخاذ قرار آخر بإلغاء ديون الحكومة على مزارعي مشروع الجزيرة، وقرار آخر بتقييد استغلال موظفي الخدمة العامة للعربات والمنازل.

ومن القضايا الاجتماعية التي انتبهت إليها حكومة مايو باكرًا قضية ديمقراطية التعليم فأصدرت قرارًا في (٢١) يونيو (١٩٦٩م) برفع عدد التلاميذ المقبولين في المدارس المتوسطة والمدارس الثانوية. ثم جاءت بعد ذلك الثورة التعليمية التي عدلت السلم التعليمي ومدت المرحلة الابتدائية من أربع إلى ست سنوات، وشجعت حركة للعون الذاتي ضاعفت أعداد تلك المدارس دون أن تتحمل الحكومة كلفة كبيرة، وشكلت مجالس الآباء والمعلمين التي تولت الإسهام في تكاليف تسيير المدارس، إضافة إلى إنشاء المزيد منها فعزز ذلك ديمقراطية التعليم توسيعًا لنطاقه وحفاظًا على مجانيته، كل ذلك انطلق من اعتقاد راسخ بأن التعليم هو حجر الزاوية في حركة التغيير والتنمية والوحدة والارتقاء بنوعية الحياة.

ومن المجالات التي شهدت تغييرًا نوعيًّا السياسة الخارجية، فانتهجت حكومة مايو سياسة خارجية هادفة إلى تحقيق التنمية الموجهة إلى إقامة ركائز الاكتفاء الذاتي والتوزيع العادل للثروة، عبر تمتين علاقات السودان مع الدول العربية، ودول الجوار كافة ودول المعسكر الاشتراكي التي رأت في تقوية العلاقات معها وسيلةً للخروج من أغلال التبعية الاقتصادية للدول الغربية.

في الرابع من يونيو (١٩٦٩م) اعترف السودان بألمانيا الديمقراطية إثر زيارة وفد من ألمانيا الشرقية للخرطوم، وخلال الشهرين التاليين طافت وفود اقتصادية سودانية معظم عواصم الدول الاشتراكية، كما جاءت للسودان وفود عديدة من تلك الدول. وتلقى السودان قروضًا عديدة من الدول الاشتراكية، وكانت طويلة الأجل خفيفة الفائدة ومنحت السودان فترات سماح طويلة قبل بدء السداد، كما أن بعض تلك القروض قد سددت بمحاصيل سودانية. ودفع هذا الحكومة السودانية إلى أن تعلن في التاسع والعشرين من سبتمبر عام (١٩٦٩م) أن أغلب وارداتها ستكون من الدول التي وقَّع معها السودان اتفاقيات تبادل تجاري.

وبالرغم من الهجوم الذي قابل به الغرب توجه السودان إلى الكتلة الاشتراكية والدعاية السالبة الهائلة التي وجهها الإعلام الغربي للسودان.. فإن اهتمام السودان الأكبر قد كان بتعزيز علاقاته مع الدول العربية، وبخاصة مصر وليبيا. فعقب زيارة وفد سوداني للقاهرة في (٣٠) يوليو (١٩٦٩م) أُعلن عن تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة للنظر في تطوير التعاون الاقتصادي بين السودان ومصر. وجاء اتفاقًا في الثامن من سبتمبر من ذات العام نص على التدرج في رفع القيود الجمركية وإطلاق حرية تنقل الأفراد والسلع ورؤوس الأموال. وبعد مجيء ثورة الفاتح من سبتمبر عام (١٩٦٩م) في ليبيا اتسعت دائرة التعاون بين الدول الثلاث. وبعد تقدم العقيد القذافي باقتراح بانضمام ليبيا إلى اتفاق التكامل الاقتصادي بين السودان ومصر، اتخذ التعاون بين الدول الثلاث وجهة سياسية كذلك، ووقع ميثاق طرابلس بين الدول الثلاث في (٢٨) سبتمبر (١٩٦٩م) الذي جاء ضمن نصوصه أهمية أن يشمل التعاون بين تلك الدول الجوانب الاقتصادية والدفاعية والثقافية وكذا توحيد السياسة الخارجية مع التركيز على الوحدة والالتزام بالتدرج نحو تحقيقها. وتطور الأمر فعقدت قمة ثلاثية ضمت نميري والقذافي والسادات في نوفمبر (١٩٧٠م) فجاء ضمن قراراتها الاتفاق على تشكيل قيادة سياسية موحدة لتسريع التعاون بين الدول الثلاث وتطويره على أن يجتمع القادة الثلاثة بانتظام للتخطيط وتنسيق السياسات بما يفضي إلى إقامة نظام اتحادي (فيدرالي) بين الدول الثلاث، وشُكلت لجنة عليا للتخطيط ومجلس للأمن القومي، ولجنة متابعة. ولكن الحوار الذي جرى في تلك المرحلة أبان بعض أوجه الخلاف بين نظرة كل من الدول الثلاث تجاه قضية الوحدة؛ إذ كانت الحكومة السودانية تفضل نهجًا متدرجًا.

وفي أبريل (١٩٧١م)، حين انضم الرئيس حافظ الأسد إلى ثلاثية طرابلس، وقرر الرؤساء الثلاثة السادات والقذافي والأسد إعلان اتحاد الجمهوريات العربية في نظام اتحادي (فيدرالي) رفض السودان الانضمام إلى ذلك الاتحاد مفضلًا الانتظار إلى وقت لاحق اتساقًا مع مبدأ التدرج الذي أخذ به وحرصًا على اكتمال تأسيس أجهزة دولة ديمقراطية بما فيها البرلمانات في كل من دول الاتحاد، لتجيز البرلمانات الصيغ الاتحادية المتفق عليها حتى تنبع الوحدة من القاعدة. ولعل عين النظام السوداني في ذلك الوقت كانت متطلعة إلى مشكلة الجنوب وأهمية حلها قبل الدخول في صيغ اتحادية خارج حدوده، مخافة أن يعرقل ذلك أمر حل مشكلة الجنوب. وكثيرًا ما أعلن الرئيس نميري أن السودان الموحد سيكون عونًا للدول العربية على حين أن السودان المهدد بالانفصال - وكان ذلك شعار حركة التمرد الجنوبية الأولى المعلن على الأقل - سيكون عبئًا على الدول العربية والدول الأفريقية في آن واحد. وربما يكون ذلك هو السبب الحقيقي في تردد نميري في الدخول في اتحاد الجمهوريات العربية.

شهدت هذه الفترة مكان النظر والتدقيق اتخاذ خطوات حاسمة للتأصيل لنظام حكم جديد فلم يكن متصورًا أن الأمر سيستقيم على إنشاء مجلس الثورة والوزراء، ولا بد من التواضع على صيغ تؤمن أوسع مشاركة ممكنة في العمل الوطني بكل وجوهه، وكان لا بد لركائز نظام الحكم الجديد، نظام المشاركة الشعبية الواسعة، وإن بدأ في تشكيل مجالس الآباء والمعلمين ولجان تطوير القرى أن يأتي معه ما يحقق المشاركة في الحكم بدءًا بالقاعدة ورجوعًا للقمة؛ لذا عُقد مؤتمر الحكم الشعبي المحلي في عام (١٩٧٠م) الذي اختير له أحد الإداريين المحنكين علمًا وتجربة واسعة هو السيد كرار أحمد كرار الذي تدرج بالإدارة من موقع مساعد المأمور إلى محافظ المديرية وعمل في الشرق والجنوب والوسط ثم عمل أمينًا عامًّا لمجلس الوزراء، وبعد ذلك وزيرًا للحكم الشعبي المحلي والإسكان. كما اختير الأستاذ أحمد عبد الحليم مقررًا لذلك المؤتمر. وأجرى أول استفتاء لرئاسة الجمهورية في أغسطس (١٩٧١م) واختير فيه الرئيس نميري كأول رئيس للجمهورية. وأعلن الرئيس نميري في خطابه بمناسبة الذكرى الثانية لقيام نظام مايو التي قادها قرار مجلس قيادة الثورة بإنشاء الاتحاد الاشتراكي السوداني. وفي ذات الشهر شُكلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي للاتحاد الاشتراكي وعقدت اجتماعها الأول في (٢٩) مايو وكلفت بصياغة ثلاث وثائق أساسية هي: ميثاق العمل

الوطني، والنظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي السوداني والمبادئ الموجهة للدستور في ضوء حقائق الواقع السوداني وإيجابيات التجربة السودانية وتجارب الدول الأخرى في ذات الظروف المقاربة لظروف السودان. فزارت وفود عدد من الدول العربية والأفريقية والصين ويوغسلافيا وكوريا الشمالية. غير أن التأثير الأكبر على الرؤى والهياكل التي أوصت بها تلك اللجنة جاءت من التجربة المصرية وجهودها لتأسيس الاتحاد العربي الاشتراكي. وجاء قرار إنشاء تنظيم سياسي واحد يتيح الفرصة للجميع، بما فيهم أعضاء الأحزاب التي حُلت، بإصرار عنيد من قبل مجلس قيادة الثورة بعد صراعه مع الحزب الشيوعي السوداني في هذه المسألة بالذات؛ ذلك أن الحزب الشيوعي كان مصرًّا على استمرار كيانه المستقل وممارسة العمل السياسي دون الالتزام بالذوبان في كيان أشمل، وأن يكون مسموحًا له كذلك أن يواصل نقد سياسات الحكومة وممارساتها. ولكن مجلس قيادة الثورة أكد أنه لا ينبغي للعمل الوطني أن يكون حكرًا لأحد أو جهة وأن تفتح أبواب العمل الوطني أمام الكافة في تنظيم لا يتمايز فيه الناس. هذا وستكون لنا عودة إلى شيء من التفصيل في سبب اختيار صيغة التنظيم الواحد عند الحديث عن المؤتمر التأسيسي للاتحاد الاشتراكي السوداني، عند تناولنا للمرحلة القادمة من تاريخ مايو.

● **المبحث الثالث عشر: المفاصلة الدامية: يوليو (١٩٧١م):**

كانت النتيجة الطبيعية لبوادر الخلاف المتأصل في النظرة إلى طبيعة نظام مايو والقوى الاجتماعية التي ينبغي التعامل معها في شراكة في السلطة وأساليب العمل خاصة فيما يتصل بشمولية التنظيم السياسي والوجود المستقل، المشارك للحزب الشيوعي؛ أن تقع المفاصلة. ولكنْ قليل هم الذين توقعوا لها أن تكون مفاصلة دامية، إلا أجهزة الأمن والاستخبارات السودانية والمصرية التي كانت ترقب الأمر وترصده. ولكن حتى تلك الأجهزة، ولا غيرها من الناس، كان يتوقع الانقلاب الذي قاده الرائد هاشم العطا في (١٩) يوليو (١٩٧١م) أن يتم في وضح النهار؛ إذ تعوَّد الانقلابيون على الاستيلاء على السلطة فجرًا والناس نيام. ليستيقظوا من نومهم وقد استقرت المواقع الحيوية في يد خُطَّاب السلطة الجدد. كما أن الناس لم يتعودوا على أن يكون اثنان من قادة الانقلاب الثلاثة تفصلهم ألوف الأميال عن موقع الحدث؛ إذ كان كل من المقدم بابكر النور، الذي أعلن رئيسًا جديدًا لمجلس الثورة والرائد فاروق حمد اللَّه في زيارة خاصة للندن. وهكذا وقعت المفاصلة الدامية التي لم يتم استيلاء السلطة فيها لأكثر من ثلاثة أيام، ليعود نميري أكثر تصميمًا لإنهاء كل العلاقات مع

الحزب الشيوعي جناح عبد الخالق، ويتجه إلى الإجهاز عليه بالصورة التي وصفها بدقة الأستاذ فؤاد مطر في كتابه « الحزب الشيوعي السوداني نحروه أم انتحر ».

وكانت قد سبقت هذه المفاصلة الدامية أحداث ود نوباوي والجزيرة أبا في شهر فبراير من ذات العام (١٩٧١م)؛ حيث كان الإمام الهادي يعلن رفضه لمشاركة الحزب الشيوعي في السلطة والاستقواء بالجيش السوداني، وإن لم يبد معارضة، على الأقل ظاهريًّا، لثورة مايو رغم تحفظه على مشاركة الحزب الشيوعي الذي كان يظهر له وكأنه قد تفرد بالسلطة. وكان يشارك الإمام الهادي في الإقامة بالجزيرة الشريف حسين الهندي وعدد من قيادات الإخوان المسلمين. وشكل ذلك نواة الجبهة التي قادت ما كان يحلو لمايو أن تصفه بـ « الغزو الرجعي الليبي » في عام (١٩٧٦م). لقد كان البعض يرى في المفاصلة بين مجلس قيادة الثورة، بعد طرد ثلاثة من أعضائه هم بابكر النور وفاروق حمد اللَّه وهاشم العطا، سانحة لتشكيل تحالفات جديدة بين الثورة وقوى سياسية واجتماعية أوسع قاعدة على وجه السرعة. ولكن ذلك لم يحدث بالسرعة التي توقعها هذا البعض وانتظر حدوثه الوقع المتدرج الذي بلغ ذروته في المصالحة الوطنية عام (١٩٧٧م).

إن أحداث الجزيرة أبا الدامية والا أخلاقية وغير المبررة، بل والدخيلة على المجتمع والساحة السياسية السودانية، وانقلاب هاشم العطا إضافة إلى بوادر الخلاف داخل مجلس قيادة الثورة ذاته وبين مجلس الثورة والحزب الشيوعي والمنظمات الفئوية والجماهيرية المتحالفة معه، وتعمق الانقسام داخل الحزب الشيوعي ذاته بانضمام ثلاثة من أعضاء الحزب البارزين هم معاوية إبراهيم وأحمد سليمان وفاروق أبوعيسى بصورة كلية إلى مجلس الوزراء زادت الأمور إبهامًا وضبابية من تلقاء تهيؤ الظروف للقاء أوسع من جهة، والجمود الذي أصاب ما كان يتوقع من تحرك قوى سياسية واجتماعية أوسع تجاه بعضها البعض من جهة أخرى؛ لأن تلك القوى قد رأت في وجود الأعضاء الثلاثة البارزين في الحزب الشيوعي استمرارًا للنفوذ الشيوعي في أجهزة الحكم.

إن تفاصيل عديدة حول الدوافع الحقيقية لضرب الجزيرة أبا، وأخرى متعلقة بصلة الحزب الشيوعي ككيان كلي متماسك، وبين انقلاب هاشم العطا وإن أكد كثير من المحللين ومن بينهم بونا ملوال ومحمد أبو القاسم حاج حمد علم عبد الخالق محجوب المسبق بما كان يدبّر، بل ذهب البعض إلى الزعم بأنه قد كان المدبر الفعلي لهذا الانقلاب، ولكن تبقى تلك التفاصيل في حاجة إلى مزيد من البحث والتدقيق. غير

أن هذه المزاعم والأقوال قد لا تتطابق أو تنسجم مع ما عُرف عن شخصيةٍ بقامة وعلم ومعرفة وفكر وأخلاق عبد الخالق محجوب، والّذي يُصنف بأنه أحد العلامات الفارقة في تاريخ السودان السياسي المعاصر.

لذا سنكتفي في هذه المرحلة من الدراسة بما ذكرنا بشأن انقلاب هاشم العطا وأحداث الجزيرة أبا على أضواء المستقبل الكاشفة تُجلي بعضًا مما غَمُض في مقبل الأيام.

● **المبحث الرابع عشر: مرحلة جمع الصف الوطني: (١٩٧٢ - ١٩٧٧م):**

تعتبر المرحلة (١٩٧٢ – ١٩٧٧م) هِي الأخصب في مسيرة نظام مايو؛ حيث حققت أهم إنجازاتها والمتمثلة في حل مشكلة الجنوب عبر اتفاقية أديس أبابا في شهر مارس (١٩٧٢م) وقيام نظامها السياسي (الاتحاد الاشتراكي) وتحقيق المصالحة الوطنية، إضافة إلى إقامة المشروعات التنموية في مجالات البنية الأساسية والصناعة والزراعة واكتشاف النفط.

في الثاني من يناير (١٩٧٢م) انعقد المؤتمر القومي التأسيسي للاتحاد الاشتراكي السوداني وتواصل حتى اليوم العاشر من ذلك الشهر وحضر جلسة افتتاحه الإمبراطور هيلاسلاسي وعديد الوفود من الدول العربية والأفريقية خاصة. استهل الرئيس جعفر محمد نميري جلسات ذلك المؤتمر بخطاب كان مبينًا في تجلية الدوافع لإنشاء الاتحاد الاشتراكي السوداني. وجاء ذلك الخطاب في ثلاثة محاور. **أولها**: الإطار النظري الذي قامت عليه فكرة الاتحاد الاشتراكي السوداني. **الثاني**: كان تقديمًا للوثائق الأساسية الثلاث التي تدارسها المؤتمر، وهي كما أسلفنا ميثاق العمل الوطني، والنظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي السوداني. والمبادئ الموجهة للدستور.

لقد ارتكز الإطار النظري في فكرة الاتحاد الاشتراكي على عدة فرضيات هِي حقيقة أن المجتمع السوداني يتسم بالتسيب الطبقي أكثر من اتسامه بالتبلور الطبقي. ثم اتجه إلى رفض فكرة الحزب ثم فكرة الجبهة. وجاء الرفض لصيغة الحزب من أن الأحزاب تنشأ لتدافع عن مصالح طبقة أو طبقات معينة والطبقات لم تتبلور في السودان بعد، كما أن العلاقات الاجتماعية في السودان أقرب إلى روح المصالحة العائلية منها إلى روح الصراع الطبقي[١].

---

(١) محمدأبو القاسم حاج علي، المجلد الثاني (ص٣٧٦).

وجاء رفض فكرة الجبهة متسقًا مع رفض فكرة الحزب؛ إذ الجبهة تشكل تحالفًا بين عدة أحزاب أو بين عدة أحزاب وتنظيمات فئوية واجتماعية، أو بين حزب ومنظمات. والصيغ الثلاث تفترض مشاركة أحزاب أو حزب فيها، وهذا لا يستقيم مع رفض فكرة الحزب القائم على انتفاء التبلور الطبقي. وإنما ما يمكن وصفه بالطبقات، إذا كان قائمًا، فهو لما يزل في حالة جنينية. أبان الخطاب كذلك في هذا السياق أن القصد من قيام الاتحاد الاشتراكي مؤسس على فكرة تحالف قوى الشعب العاملة، التي نبعت في أمريكا اللاتينية، ووجدت تطبيقها الأوفر في الاتحاد اليوغسلافي على يد جوزيف بروز تيتو الذي تعمق اتهامه بمجانبة الأصول الماركسية من تلقاء أخذه بهذه الفكرة. قُصد من تطبيق هذه الصيغة في السودان أن تكون الأبواب مشرعة لكل أبناء الوطن لدخول الاتحاد دون تمييز بسبب انتماءاتهم الحزبية السابقة؛ لأن افتراض التناقضات العميقة في صفوف الشعب فرية لا تقوم على أساس سند. وقصد البعض من ورائها اصطناع الذرائع لبسط سلطانه على الحركة السياسية توسيعًا لنفوذه وإقصاء لخصومه. وحتى إذا افترضنا حسن النية فإن الدعوة للاستقطاب الطبقي لإنضاج مرحلة الثورة تقوم على محاولة لتنزيل أفكار لا تنطبق على الواقع السوداني عسفًا على هذا الواقع للتدليل على سلامة المنطلقات النظرية الصالحة لكل زمان ومكان. وهذا افتراض لا يصح علمًا ولا يستقيم واقعًا.

وينبغي لنا أن نتذكر أن السودان لم يكن بدعًا بين الدول الأفريقية حديثة الاستقلال في الأخذ بفكرة الحزب الواحد، فقد كان ذلك هو النمط السائد القائم على الاعتقاد في أن الدول حديثة الاستقلال الزاخرة بالتنوع، وتعدد القبائل عامة بحاجة إلى إطار سياسي وطني جامع يُوحد إرادة الشعب ويعين في بناء الدولة القومية؛ إذ كان أكثر ما يخشاه القادة الأفارقة الجدد أن تعمل تداعيات سياسة فَرِّق تَسُدْ، الاستعمارية على تفتيت دولهم وتبديد طاقات شعوبهم في صراعات داخلية دامية تؤكد أن الدول الدول الأفريقية غير مؤهلة للحرية والاستقلال. ولئن كان هذا هو الباعث الموضوعي لخيار صيغة الحزب الواحد فإن الذي لم تتنبه إليه التجربة الأفريقية في أول أمرها عند الاستقلال قد أفضى في حالات كثيرة إلى تمركز السلطة في العاصمة، بل في يد مجموعة أو فرد واحد، وهذا نقيض كحالة التنوع الذي تنبغي مراعاته وتمكينه من التعبير عن ذاته بصورة إيجابية في إطار التوحد.

وهنا لا بد لنا أن نتذكر ونذكر كذلك أن النظم السياسية والتنظيمات السياسية والاجتماعية

والاقتصادية النابعة منها تأتي بِنْتَ ظروفها متأثرة بتلك الظروف، إلا في حالات الخروج أو الابتداع السباق. ولنتذكر كذلك ونذكر أنه لمن علل التحليل السياسي أو التاريخي المتعجل النظر في المسائل مكان التحليل خارج سياقها التاريخي والظروف التي نشأت فيها. أما تقديم الوثائق الأساسية فقد جاء مختصرًا في الخطاب؛ إذ اكتفى بعرض سماتها الأساسية. وكذا الجزء المتعلق بالمبادئ الموجهة للدستور إذ كان في ذاته مختصرًا وقائمًا على أحد عشر مبدأ كانت واضحة وسبقت إشارات إليها في العديد من أدبيات عهد مايو.

حضر ذلك المؤتمر حوالى ثلاثة وخمسين وألف عضو مثَّلوا كل الفئات، وظلال الطيف السياسي وإن لم يأتوا ممثلين لأحزابهم الماضية، كما حرصت تركيبة عضوية ذلك المؤتمر على التمثيل الجهوي لكل أنحاء السودان وبخاصة الجنوب. وجاء الحوار حرًّا ومعمقًا كما أظهر التقرير الختامي التوصيات التي توصل إليها المؤتمر ذلك التقرير الذي أعدته لجنة الصياغة وتلاه الأستاذ أحمد عبد الحليم مقرر المؤتمر.

انتهى المؤتمر في خاتمة أعماله إلى قرارين، بتشكيل لجنة مركزية، وتشكيل مكتب سياسي للاتحاد الاشتراكي. وضم المكتب السياسي عند تشكيله أعضاء مجلس قيادة الثورة وعددًا من المدنيين هم: محيي الدين صابر، موسى المبارك، مهدي مصطفى الهادي، أحمد عبد الحليم، الدكتور عثمان أبو القاسم، الأستاذة نفيسة أحمد الأمين وعبد الرحمن عباس. كما وجه بالإسراع في بناء الاتحاد الاشتراكي بدءًا بالوحدات الأساسية في أحياء المدن وقرى الريف وفرقان الرحل. وأوكل للمكتب السياسي إصدار القواعد المنظمة لذلك في إطار نصوص النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي السوداني.

في العامين (١٩٧٢ - ١٩٧٣م) كان التركيز على توسيع المشاركة الجماهيرية باستكمال بناء الاتحاد الاشتراكي على أساس تحالف قوى الشعب العاملة، واكتمل كذلك بناء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي لتتولى بكل فروعها الإشراف الاستكمالي لبناء الاتحاد الاشتراكي ليس فقط على مستوى الوحدات الأساسية أو مستويات الأقسام والمناطق والمديريات وإنما جاء الشروع كذلك في تأسيس فروع الاتحاد الاشتراكي في مواقع العمل، وقامت أمانات المديريات، فكانت معركة بناء الاتحاد الاشتراكي في كل أنحاء السودان حركة زاخرة بالنشاط وتبارت المديريات في تأسيس وحداتها الأساسية والقاعدية واستكمال كل مستويات البناء داخل تلك المديريات لترسل بعد ذلك كل مديرية بمندوبيها إلى المؤتمر العام.

والحدث الأهم الثاني كان قيام مجلس الشعب الأول، وإعداد دستور السودان الدائم على يده، وإجازة ذلك في الدستور وكان أول دستور غير انتقالي أو معدل في تاريخ حقبة الاستقلال. **وبعد توقيع اتفاقية أديس أبابا تسارع العمل في كل مكوناتها:**

١ - قانون ينظم الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان ولائحة المسائل المالية.

٢ - اتفاقية وقف إطلاق النار.

٣ - بروتوكولات حول ترتيبات انتقالية متعلقة بالإدارة والمسائل العسكرية والقضائية وإعادة التأهيل والتوطين.

وقد حدد قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية سلطات الحكومة الإقليمية في المادة السابعة منه **على النحو التالي**:

١ - الدفاع الوطني. ٢ - الشؤون الخارجية.

٣ - العملـة. ٤ - النقل الجوي والنهري.

٥ - المواصلات السلكية واللاسلكية.

٦ - الجمارك والتجارة الخارجية - ما عدا تجارة الحدود وبعض السلع التي تحددها الحكومة الإقليمية وتوافق عليها الحكومة المركزية.

٧ - الجنسية والهجرة والجوازات.

٨ - التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٩ - التخطيط التربوي. ١٠ - المراجعة العامة.

وحددت المادة (١١) صلاحيات مجلس الشعب الإقليمي، فأقرت بحق مجلس الشعب الإقليمي التشريع في مجالات المحافظة على النظام العام والأمن الداخلي والإدارة الكفؤة وتنمية الإقليم الجنوبي في مجالات الثقافة والاقتصاد والمجتمع.

وحدد ذلك القانون كيفية تكوين المجلس التنفيذي بحيث يُعين رئيس الجمهورية رئيس ذلك المجلس ويعفيه بناء على توصية من مجلس الشعب الإقليمي، وتعيين أعضاء المجلس التنفيذي العالي وإعفائهم من قبل رئيس الجمهورية بناء على توصية من رئيس المجلس التنفيذي العالي. وهكذا صار رئيس المجلس التنفيذي العالي وأعضاؤه مسؤولين أمام رئيس الجمهورية ومجلس الشعب الإقليمي.

أما في شأن مجلس الشعب الإقليمي فكان يتم انتخابه عن طريق الاقتراع السري. ولرئيس الجمهورية حق النقض لأي تشريع يجيزه المجلس ويراه الرئيس مناقضًا للدستور. ولكن تعديلات أُدخلت على نظام الاقتراع شأن المجلس الإقليمي في ذلك شأن مجلس الشعب القومي؛ إذ أضيفت إلى الدائرة الجغرافية التي يأتي نوَّابها عن طريق الاقتراع السري المباشر أعضاء يأتون عن طريق كليات انتخابية لتمثيل الفئات والمنظمات الجماهيرية إضافة إلى حق رئيس الجمهورية في تعيين عشرة في المائة من أعضاء كل من المجلسين لتحقيق التوازن.

أما فيما يتصل بالقوات المسلحة، واستيعاب قوات الأنيانيا فقد اتفق على إنشاء قيادة جنوبية رئاستها في جوبا عاصمة الإقليم، تتكون من اثني عشر ألف ضابط وصف ضابط وجندي، نصفهم من أبناء الجنوب والنصف الآخر من بقية أنحاء السودان، وأن يتدرج الأمر فيبدأ بالاستيعاب المتدرج ونقل القوات الجنوبية أول الأمر داخل الإقليم ثم يصبحون بعد خمس سنوات جزءًا أصيلًا ومنصهرًا في القوات المسلحة السودانية ويمكن توجيههم للعمل في كل أنحاء السودان. كما تقرر أن يكون في كل وحدة جنوبية ضابط شمالي يكون نائبًا لقائدها، وأن تقرر كذلك ببعض الضباط والجنوب الفنيين والإداريين من الشماليين.

ولكن يلاحظ أن هنالك مفارقة بين نظام الحكم الوطني العام والحكم في الإقليم الجنوبي، فبينما كان نظام الحكم السوداني في عمومه نظامًا رئاسيًّا كان نظام الحكم الإقليمي الجنوبي نظامًا برلمانيًّا.

وفي منتصف السبعينيات تأكد عمل الأجهزة الإقليمية بنجاح؛ إذ تم استيعاب الأنانيا في القوات المسلحة وفي مواقع مدنية أخرى كما تم توطين اللاجئين الذين عادوا من الأقطار المجاورة. وجرت دورتان من انتخاب المجلس الشعبي الإقليمي في عامي (١٩٧٣م) و (١٩٧٨م). وأثبت مجلس الشعب الإقليمي دوره في الرقابة على المجلس التنفيذي العالي الذي نجح بدوره في احتواء الخلافات القبلية، وحسن الإدارة وبدء حركة تنموية نشطة، وفي تسيير الخدمات. ويؤكد تيم بنلوك « ولم تكن عودة الحرب الأهلية في الثمانينيات نتيجة لأي خلل في ترتيبات الحكم الذاتي الإقليمي، وإنما تسببت فيها بعض السياسات.. ».

● المبحث الخامس عشر: مشكلة الجنوب:

لعل مما يُحمد لنظام مايو اهتمامه بحل مشكلة الجنوب سلميًّا والنجاح في ذلك عبر جهود واتصالات مع شتى القوى في الداخل ومختلف مواقع التأثير الإقليمية والدولية. لقد جاء التعبير عن هذا الاهتمام في البيان الأول وفي خطابي نميري وبابكر عوض اللَّه صبيحة الخامس والعشرين من مايو. ثم جاء إعلان التاسع من يونيو، بعد انقضاء أسبوعين فقط على بداية عهد مايو. ويعتبر هذا الإعلان بمثابة القاعدة الفكرية التي قامت عليها اتفاقية أديس أبابا كما كانت فيه محاولة لاسترجاع نتائج مؤتمر المائدة المستديرة الذي عُقد في (١٩٦٥م)، وتوصيات لجنة الاثني عشر، والعمل على تطويرهما بصورة جذرية وشاملة؛ إذ يعتبر هذا الإعلان أول اعتراف رسمي بحقيقة التنوع الذي حَبَا اللَّه به السودان، وحقيقة أن حسن إدارة هذا التنوع تكون نعمة على هذا الوطن المتنوع في أعراقه، وفي عقائده الدينية، وفي ثقافاته وعاداته وتقاليده، وبيئاته، والتفاوت في التنمية بين أقاليمه وضمور حظ العديد منها في التنمية وبخاصة الجنوب. وهكذا أصّل هذا الإعلان للحل الديمقراطي لمشكلة الجنوب على أساس احترام هذا التنوع والاعتراف بالتباين الذي نشأ منذ قدوم الاستعمار بين الجنوب وبين الشمال نتيجة سياسات مقصودة واعتبارات أخرى.

ولعل في دعوة الإمبراطور هيلاسلاسي لحضور احتفالات عيد الاستقلال في الأول من يناير عام (١٩٧١م) وحضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومي التأسيسي للاتحاد الاشتراكي السوداني؛ إشارةً إلى الدور المستقبلي الذي كان مقدرًا أن يؤديه جلالة الإمبراطور في حل مشكلة الجنوب باستضافته المفاوضات التي عقدت في أديس أبابا وأفضت إلى الاتفاق على حل سلمي لتلك المشكلة تجسدت نتائجه في اتفاقية أديس أبابا التي تُرجمت قانونًا في قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية والذي اعتبر قانونًا أساسيًّا يشكل جزءًا أصيلًا في دستور السودان الدائم لعام (١٩٧٣م).

سنفرد في هذه الدراسة بابًا للسلام نورد الحديث فيه تفصيلًا لخيارات الحلول ونتائج عملية السلام واتفاقية السلام التي توصلت إليها. يكفي في هذا المقام أن نشير إلى حقيقة أن إبرام اتفاقية أديس أبابا، وصدور قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية وتطبيقه قد حقق للسودان سلامًا واستقرارًا وتنمية تواصلت أحد عشر عامًا. ولو قُدر لذلك السلام

والاستقرار أن يستمر، ولعملية السلام أن تتواصل لكان حال السودان، ومكانته، ودوره غير ما هو عليه اليوم.

● **المبحث السادس عشر: لمحات من التنمية: (١٩٧٧ - ١٩٨٥م):**

لقد جعل نظام مايو قضيتي السلام والتنمية في مقدمة همها واهتمامها. وأما وقد عرضنا لجهودها في حل قضية الجنوب في الفقرات السابقة فإنا في هذا القسم نتجه إلى تقديم نماذج تنموية بصورة مكثفة. قامت المشروعات التنموية التي شهدتها فترة السبعينيات خاصة من عمر مايو في إطار أدوات تصورية ثلاث هي: الخطة الخمسية التي صيغت عام (١٩٧٠م) على يد خبراء سودانيين وأربعة عشر من المستشارين السوفيت، ثم الخطة المعدلة لبرامج العمل المرحلية التي مدت أجل الخطة الخمسية لعامين إضافيين ثم الخطة الستية.

وعزز ذلك السعي التنموي المحموم بصدور قانون تشجيع الاستثمار في وبتفتح على كل الجهات خاصة الدول العربية، وتمدد إلى أن شمل دول الغرب بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تسريع تدفق المعونات والاستثمارات الخارجية؛ إذ اتضح أن الاعتماد على الموارد الذاتية للسودان ما كان له أن يكون قادرًا على الوفاء بكل حاجات التمويل للمشروعات الطموحة التي شملت كل أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد ركزت هذه الأدوات التصورية على بث الحيوية عبر التدفقات المالية الهائلة والخبرات البشرية في الأوعية القديمة التي كان بعضها قبل عام (١٩٦٩م).

ويؤخذ على الخطة الخمسية رغم أنها قد صيغت فيما يمكن تسميته بالمناخ الاشتراكي أربعة أمور هِي **أولًا**: تركيزها الأساسي على إعادة تأهيل المشروعات القائمة لرفع كفايتها، **وثانيًا**: إهمال إقامة مشروعات جديدة إلا القليل منها، **وثالثًا**: عدم توجيهها كبير اهتمام بالبنية الأساسية خاصة الطرق؛ إذ إنها أهملت بناء أي طريق جديد يربط بين المدن أو بين مناطق الإنتاج وميناء السودان البحري الوحيد، **ورابعًا**: أنها في ذلك الجو الاشتراكي قد ركزت على استثمارات القطاع العام وتهميش دور القطاع الخاص، خاصة وأن التأميم قد وجه إلى الكثير من مؤسسات القطاع الخاص فقلت قدراته على المساهمة في أي عمل تنموي. كما طال التأميم كل مؤسسات القطاع الخاص الأجنبي تقريبًا فغاب دوره كلية في مشروعات تلك الخطة. وجاء البرنامج المرحلي (١٩٧٣ - ١٩٧٤م) إلى

(١٩٧٦ - ١٩٧٧م) يخطط لجهد تنموي أكثر طموحًا وموارد، ووجه عناية خاصة إلى إنتاج القمح والسكر والنسيج بأمل تحقيق الاكتفاء الذاتي أولًا في المدى القريب ثم التصدير إلى الخارج على المدى البعيد. وكان الاعتماد فيه على التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المختلط، وتطوير قطاع التعاون. وقد وجه البرنامج المرحلي جهود القطاع العام إلى مجالات النقل والمواصلات وبناء الطرق والموانئ.

في عام (١٩٧٢م) وبعد مناقشات طويلة بين حكومة السودان وصندوق النقد الدولي تم قبول برنامج الصندوق الداعي إلى التركيز الاقتصادي وفي المقابل قدم الصندوق قرضًا للسودان بلغ أربعة وعشرين مليون دولار فانعكس الجمع بين الأخذ بالبرامج التنموية الطموحة في الخطط السودانية، على أساس أن التناقض الأساسي في السودان ليس بين صفوف الشعب، وإنما هو تناقض مصالح مجموع الشعب مع حالة التخلف الموروثة وبين الأخذ ببرنامج صندوق النقد الدولي الداعي إلى التركيز الاقتصادي الذي قد يعني التخلي عن بعض المشروعات وتركيز المشروعات المختارة على مناطق بعينها، أدى ذلك إلى بعض المصاعب في سبيل التنمية رغم ما حققته من نشاط تنموي كثيف في السبعينيات ومطلع الثمانينيات. وحيث ارتفع حجم الإنفاق على التنمية إلى (٢٧٨) مليون جنيه في ميزانية عام (١٩٧٢ - ١٩٧٣م) إلى أكثر من بليون جنيه في ميزانية عام (١٩٧٦ - ١٩٧٧م). كما أفضى الأخذ بالمزج بين مشروعات الخطط الطموحة وبرنامج صندوق النقد الدولي إلى تصميم الخطة الستية (١٩٧٧ - ١٩٨٣م) على مثال البرنامج المرحلي والعمل على الملاءمة مع سياسات صندوق النقد الدولي. ونتيجة كل ذلك شهدت حقبة السبعينيات ومطالع الثمانينيات توسعًا كبيرًا في الزراعة والتصنيع الزراعي والبنيات الأساسية، وكانت مشاريع الرهد والسليت والدمازين ومصانع سكر كنانة وعسلاية وشمال غرب سنار، ويعتبر مشروع سكر كنانة مثالًا يحتذى في الاستثمار القومي المشترك فهو قائم على شراكة سودانية سعودية كويتية. بل يعتبره البعض أنجح مشروعات التنمية السودانية، وكذلك أنجح مشروعات التعاون العربي المشترك. وكانت الأرباح التي درَّها على الشركاء نتيجة حسن التخطيط والإدارة المتميزة عاملًا أساسيًّا في جلب المزيد من الاستثمارات العربية.

وفي مجال البنيات الأساسية تم تأهيل السكة حديد، وتحسين ميناء بورتسودان، وبناء طريق الخرطوم بورتسودان، وكبري كوستي، وكبري القوات المسلحة (كبري بري)

وكبري حنتوب، وأضيفت محطات توليد كهرباء جديدة وبدأ الحفر في مشروع قناة جونقلي. كل ذلك إضافة إلى المشروعات التي نفذت في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٧م). كما تم إنجاز كبير لم يكن واردًا في البرنامج المرحلي والذي سيكون له أثر كبير في مستقبل السودان من حيث الموارد التي سيتيحها من ناحية وتأجيج الحرب في الجنوب من ناحية أخرى؛ ألا وهو اكتشاف النفط نتيجة جهد بدأته شركة شيفرون في عام (١٩٧٤م) وتبعتها شركات غربية أخرى. ثم استؤنف بعد توقفه وخروج شركة شيفرون من السودان لأسباب سياسية اتخذ الأمن ذريعة لها بسبب مهاجمة الحركة الشعبية لبعض منشآت شيفرون. ويعتقد البعض أن ذلك قد تم بتخطيط مشترك بين الحركة وبعض الدوائر في الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت.

وجاء استئناف هذا الجهد كما سيرد في موقع قادم من هذه الدراسة على يد شركات صينية وماليزية وكندية وأوربية.

ومن الصعاب الإضافية التي حدَّت من تسارع وقع التنمية الاقتصادية في السودان الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط الذي بدأ عام (١٩٧٣م) نتيجة انتصار أكتوبر من ذلك العام الذي تحقق على يد الجيش المصري والجيش السوري في مقابل حاجات مشروعات التنمية السودانية المتعاظمة. وجاء متزامنًا مع ذلك عاملان سلبيان إضافيان هما تراكم المديونية وضمور القدرة على السداد الذي كان متوقعًا من حصيلة المشروعات الجديدة التي تباطأ تنفيذها وزيادة الطلب الهائل على العمالة المهنية والفنية والماهرة في الدول العربية البترولية نتيجة تعاظم برامجها ونتيجة ارتفاع أسعار البترول وهجرة أعداد كبيرة من القوى البشرية السودانية المؤهلة إلى تلك الدول. ورغم هذا فإن حصاد التنمية التي تحققت في عهد مايو قد ترك أثرًا ملحوظًا في تاريخ السودان المعاصر.

- **المبحث السابع عشر: محاولات التصالح بين الفرقاء: (١٩٧٧ - ١٩٨٥م):**

لقد كانت هذه الفترة من أغنى وأعقد فترات الوطنية السودانية تعارضًا، وتفاعلًا داخليًّا وكذلك تقاربًا وتباعدًا إقليميًّا ودوليًّا تغيرت فيها التحالفات عدة مرات، وانقلبت بعض الإنجازات المهمة إلى مشكلات متجددة ليس فقط في تاريخ نظام مايو، بل وفي تاريخ السودان كله، وكتفجر قضية الجنوب من جديد بعد الاستقرار الذي حققته اتفاقية أديس أبابا. فلئن جاء عهد مايو قصد إقصاء القوى التقليدية فقد أعانت القوى الثورية

التي حققت لمايو انتصارها الأول على دحر مايو وإعادة السلطة إلى يد القوى التقليدية التي عملت على إزاحتها في مايو عام (١٩٦٩م)، ويسأل سائل: هل أهدر السودان ثلاثين عامًا من عمره بعد الاستقلال لتعود السلطة ثانية إلى يد القوى التقليدية فما يعرف بقوى التقدم والحداثة ما يزال عاجزًا عن أداء دوره إلا في معارضة منع التقليديين من أن يحكموا، وأن يستقر لهم الأمر عبر تحريك النقابات والمنظمات الجماهيرية، ويعجز عن امتلاك السلطة وإعمالها لتحقيق التعبير الاجتماعي والاقتصادي الذي نذر نفسه له وإن أمسك بأزمة السلطة غالى وأفرط ثم فرط ففقد تلك السيطرة.

ولقد فاقمت موجة الجفاف والتصحر التي ضربت غرب البلاد خاصة، وعدم التمكن من درء مخاطرها وتداعياتها، مصاعب حكم الرئيس نميري لتصاعد النقد الحاد لذلك النظام داخليًّا وخارجيًّا. وقد يسأل سائل ذات الأسئلة بالنسبة للحركة الإسلامية التي متنت علاقاتها منذ نشأتها مع بعض القوى التقليدية خاصة حزب الأمة جناح الصادق في الستينيات ومع بعض القوى الإقليمية الدولية في مواجهة الشيوعية والاتحاد السوفيتي، ثم في فترة لاحقة تحالفها مع القوى التقليدية « الجبهة الوطنية » مع الشريف حسين والصادق المهدي في مواجهة نميري واليسار الذي استقوى به لتعود إلى التحالف معه ثم انقلابهما على بعضهما البعض. إن كل هذه الأسئلة لم تجد الإجابة الوافية عنها بعد لغياب الكثير من الحقائق نتيجة التفاعلات الداخلية ثم نتيجة تفاعل المتغيرات الإقليمية والدولية التي ترى في السودان ركيزة هامة للاستقرار في المنطقتين اللتين تتداخلان في كيانه، المنطقة العربية والقارة الأفريقية. ولكن كل هذه القوى الإقليمية والدولية لا ترى نفعًا يُرتَجَى من وراء استقرار السودان إلا إذا كان منحازًا إلى صفها وميسرًا لاستراتيجيتها في المنطقتين. ونتيجة لهذا تعمل تارة على استقراره، وتجنح تارة إلى زعزعة ذلك الاستقرار طمعًا في تحقيق توازن جديد يكون في مصلحتها.

وكان من نتيجة ذلك كله أن حاولت حكومة مايو مواصلة بقائها في هذه المرحلة بتقوية علاقاتها مع مصر، وبناء علاقات جديدة مع دول الغرب خاصة أوربا والولايات المتحدة وباجتذاب المزيد من الاستثمارات العربية والغربية لضمان استمرار مشروعاتها التنموية وداخليًّا لتعميم تجربة النجاح التي أتت بها اتفاقية أديس أبابا في الجنوب على كل أنحاء السودان لتطبيق الحكم الإقليمي بصورة شاملة بدءًا بعام (١٩٨١م) وبتطويره نمط

خاص من الشريعة الإسلامية بدءًا بإصدار منشور القيادة الرشيدة وانتهاءً بإصدار القانون الجنائي الجديد والتشريعات الإسلامية التي صدرت في سبتمبر (١٩٨٣م)، وكان أكبر نجاح سياسي تحقق في هذه الفترة هو المصالحة الوطنية وإن ظل الشريف حسين خارج هذه المصالحة برغم جولات المفاوضات العديدة التي أجريت معه، وتشكيله للجبهة الوطنية الديمقراطية في أواخر (١٩٧٩م) متحالفًا فيها مع اليسار. ثم تحول الصادق المهدي بعد استقالته من المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي من المصالحة المشاركة إلى المصالحة غير المشاركة عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد. وكانت المسيرة المليونية في عام (١٩٨٤م) بمرور عام على تطبيق الشريعة الإسلامية صك تعاقد جديد بين مايو والحركة الإسلامية. تجدر الإشارة إلى أن إعلان تطبيق القوانين الإسلامية في عام (١٩٨٣م)، قد جُوبِهَ ببعض الانتقادات الداخلية وبعض المواقف السالبة الصادرة عن المعسكر الغربي والتي بلغت ذروتها في إيقاف العون التنموي.

وفي الخط المعاكس بدأ تحرك النقابات الذي قاده اتحاد المعلمين ثم تحرك الاتحاد النسائي، ثم دخول قوات الجبهة الوطنية بقيادة محمد نور سعد إلى الخرطوم في (١٩٧٦م)، فيما عرفته مايو بـ « الغزو الرجعي الليبي »، وكانت الضربة الكبرى لمايو هي نسف أهم منجزاتها بتجدد التمرد في الجنوب بيد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الدكتور جون قرنق في عام (١٩٨٣م). كما أتاح إعدام الأستاذ محمود محمد طه في (١٥) يناير (١٩٨٥م) فرصة سانحة لليسار ليتخذها ذريعة لتجديد نشاطه بتصويرها إعدام الأستاذ محمود محمد طه إعدامًا لحرية الفكر والتعبير، خاصةً أن دعوته قد كانت فكرية وسلمية ولم تجنح إلى العنف.

ولقد كان من نتائج تطبيق الشريعة الإسلامية تصلب حركة قرنق من ناحية واتخاذ الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية موقفًا معارضًا نهائيًّا لنظام الرئيس جعفر محمد نميري. وفي السادس والعشرين من شهر مارس وبعد أن وقعت المفاصلة بين نميري والحركة الإسلامية، التقت كل قوى المعارضة في تلك الانتفاضة. وقال قائل أن زيارة بوش الأب الذي كان نائبًا للرئيس الأمريكي ريجان في ذلك الوقت قد وضعت بعضًا من اللمسات الأخيرة لتمهيد الطريق الى الانتفاضة عبر الاجتماعات التي عقدها في الخرطوم مع بعض قيادات المعارضة.

وهكذا انطوى سجل عهد مايو بإنجازاته وإخفاقاته الحقيقية والمتصورة.

● **المبحث الثامن عشر: الانتفاضة الشعبية: أبريل (١٩٨٥م):**

كما جاءت مايو من منطلق الانحياز إلى الشعب والقول باستخلاص السلطة من قوى القديم ووضعها في يد القوى ذات المصلحة الحقيقية، جاء كذلك انقلاب سوار الذهب بعد « قرار القوات المسلحة الانحياز إلى جانب الشعب »؛ إذ استولى المشير عبد الرحمن حسن سوار الذهب وزير دفاع الرئيس نميري على السلطة في أبريل (١٩٨٥م) أثناء غيابه في الولايات المتحدة معلنًا أن الجيش قد قرر الاستيلاء على السلطة من موقع الانحياز إلى الشعب كذلك؛ إذ جاء في خطاب المشير سوار الذهب في (٦) أبريل (١٩٨٥م) إن «قوات الشعب المسلحة حقنًا للدماء، وحفاظًا على استقلال الوطن ووحدة أراضيه قد قررت بالإجماع أن تقف إلى جانب الشعب واختياره وأن تستجيب لرغبته في الاستيلاء على السلطة ونقلها للشعب عبر فترة انتقالية محددة ».

جاء هذا الاستيلاء على السلطة بعد أن عمت المظاهرات شوارع العاصمة في (٢٦) مارس (١٩٨٥م)، بسبب الزيادات التي أُعلنت في أسعار الخبز والسكر والبترول الذي بلغت الزيادة في أسعاره بنسبة (٧٥٪)، ثم تصاعدت المظاهرات وانضمت إليها قطاعات واسعة من المواطنين، وتحولت شعارات المتظاهرين من رفض الزيادات في الأسعار إلى المطالبة بذهاب الحكم المايوي. وقد أدت القوى الاجتماعية الحديثة دورًا أساسيًّا في هذا التحول. وقد تكرر ذات ما حدث في ثورة أكتوبر (١٩٦٤م)، فقد تم التنسيق بين قيادات الأحزاب التقليدية والمجلس العسكري الانتقالي، ولكن القوى الحديثة لم تستسلم كلية للتنسيق بين القيادات العسكرية والقيادات التقليدية؛ لأنها تعتبر نفسها خاصة النقابات بأنها هِي التي قد هندست الانتفاضة.

ومكث الجيش في السلطة عامًا واحدًا فقط ومعه حكومة مدنية برئاسة الدكتور الجزولي دفع اللَّه، والذي عُرف بوطنيته وإخلاصه وصدقه وكفاءته وتفانيه في حب الوطن. عُقدت أثناءه محاكمات لقيادات مايو تحت مسمى « محاكمة مدبري انقلاب مايو » ومحاكمات لعدد من وزراء ذلك العهد وزُج بعدد من الوزراء الآخرين وبعض قيادات الاتحاد الاشتراكي وبعض قيادات جهاز الأمن القومي وبعض ضباطه ومعهم عدد من رجال الأعمال الذين اتهموا بالثراء غير المبرر أثناء فترة حكم الرئيس نميري، في

سجن كوبر. ثم أُطلق بعد ذلك سراح بقية المعتقلين، والحقيقة التي اندهش لها كثير من الناس أن تلك المحاكمات لم تتمكن من إثبات ذلك الفساد المايوي الذي شاع الحديث عنه. ودون طويل توقف عند هذه الحقيقة نقول إن الحديث عن فساد الأنظمة السودانية منذ السنوات الأولى للاستقلال لم يصمد أمام التمحيص والمحاكمات. وهذه محمدة للحركة الوطنية السودانية.

كما حاولت حكومة سوار الذهب والجزولي كسابقاتها حل مشكلة الجنوب، وسعت إلى التفاوض مع جون قرنق ولكنه أوصد الباب في وجهها واصفًا إياها بمايو (٢) بل إنه عند استيلاء سوار الذهب على السلطة، وصفت إذاعة الحركة الشعبية بأن « الذئب قد غير جلده ».

لم تتمكن الحكومة الانتقالية من النظر المتأني لقضايا ومشكلات الوطن، كما لم تؤسس لرؤية كلية صائبة تهتدي بها الحكومات الّتي تعقبها. وإحقاقًا للأمانة التاريخية فإن قِصر الفترة الانتقالية، وتركيبة الحكومة نفسها بشقيها العسكري والمدني، قد أسهم في الأداء العام لتلك الفترة.

لقد حاولت بعض الأحزاب مد فترة بقاء العسكريين في الحكم عامين آخرين حتى تتهيأ للانتخابات، ولكن الحكومة الانتقالية قد أصرت على إنهاء فترة حكم المجلس العسكري الانتقالي بانتهاء فترة العام التي أُعلنت عند استيلائه على السلطة. وقد كانت هذه ظاهرة غريبة غير مسبوقة من الانقلابيين. عقب ذلك أُجريت الانتخابات العامة في الفترة (١ – ١٢) أبريل (١٩٨٦م) وحصل حزب الأمة فيها على الأكثرية (١٠١مقعدًا) وجاء الحزب الاتحادي ثانيًا (٧٦ مقعدًا) وحازت فيها الجبهة القومية الإسلامية على عدد من المقاعد أذهل المراقبين، فقد حصلت على (٥٠ مقعدًا) وكادت أن تستأثر بكل مقاعد المثقفين. وهكذا دُشنت الحقبة الديمقراطية الثالثة.

- **المبحث التاسع عشر: الديمقراطية الثالثة: (١٩٨٦ - ١٩٨٩م):**

تأسيسًا على نتائج الانتخابات، شكل حزبا الأمة والوطني الاتحادي الحكومة وتولت الجبهة القومية الإسلامية المعارضة واختير الأستاذ علي عثمان محمد طه زعيمًا للمعارضة، ولكن السيد الصادق المهدي قد حصل على تأييد كل الأحزاب بما فيها الجبهة القومية الإسلامية عندما اختارته الجمعية التأسيسية رئيسًا لمجلس الوزراء. واختير السيد

أحمد الميرغني رئيسًا لمجلس رأس الدولة وأدى القسم أمام الجمعية التأسيسية.

وهكذا عادت الأحزاب التقليدية إلى الهيمنة على السلطة وتحقق لقاء جديد للسيدين غير أن القوى الحديثة خاصة النقابات لم تستسلم لعودة الأحزاب التقليدية لتولي السلطة، فتقدم التجمع النقابي بمذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء في (١٧) أغسطس (١٩٨٧م) **تضمنت البنود التالية:**

١ - إلغاء قوانين الطوارئ فورًا.

٢ - وقف الحرب والشروع في تنفيذ إعلان كوكادام وعقد المؤتمر الدستوري.

٣ - إلغاء قوانين سبتمبر والرجوع إلى قوانين (١٩٧٤م) بعد تنقيتها من الشوائب كما فعلت نقابة المحامين.

٤ - تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الاقتصادي والبدء فورًا في تخفيف العبء الحياتي عن المواطنين.

٥ - إسقاط كل أشكال الدكتاتورية المدنية والعسكرية وتصفية سدنة ورموز مايو وخاصة في الخدمة المدنية.

٦ - إلغاء القوانين النقابية المايوية وصياغة قوانين نقابية بديلة في ضوء المشروع الذي قدمه التجمع النقابي.

٧ - تصفية الأساس الاقتصادي للطفيليين والسماسرة وتجار السوق السوداء.

٨ - استمرار التحقيق في المواقع كافة وتقديم القضايا التي اكتمل فيها التحقيق للقضاء فورًا.

٩ - عدم تسليح القبائل والمليشيات وأي فئة عبر القنوات الرسمية.

١٠ - انتهاج سياسة خارجية متوازنة تأخذ في المقام الأول بالمصالح الحيوية للشعب السوداني ودوره في الوطن العربي وأفريقيا والعالم الثالث.

١١ - تمثيل القوى الحديثة بالكيفية التي عبر عنها التجمع النقابي عن هذا المطلب في مذكراته ومواثيقه ووفق ما جاء في الميثاق الوطني.

يضاف إلى ذلك بروز جيل جديد كامل ترعرع في ظل مايو، ليس له أدنى ارتباط بالأحزاب التقليدية. كما ظهرت إلى الوجود (٣٦) حزبًا وأصدرت وزارة الإعلام

تصديقات لصدور (٩٠) صحيفة صدر منها بالفعل (٣٩) صحيفة وسمّى أحد هذه الأحزاب نفسه « حزب البهجة ». ولئن ظن البعض في ظهور هذه الأحزاب والصحف دلالة على شيوع حرية التنظيم والتعبير فإنها تعكس كذلك حالة من التمزق والضياع، وهذه حقيقة. وربما كان من الممكن أن يكون هذا إيجابيًّا لو تمكن المثقفون السودانيون من الوصول إلى مستوًى من النضج الفكري والتنظيمي الذي يمكن من توحيد هذا الشتات؛ إذ جاء بعض هذه الأحزاب تفلتًا وانشقاقًا من الأحزاب القديمة، كما جاء بعضها تعبيرًا عن المطالب الإقليمية.

ولو تمكن المثقفون من صياغة برامج جديدة وصيغًا تنظيمية ديمقراطية فعالة تعبر عن تطلعات القوى الحديثة والجيل الجديد والمطالب الإقليمية ولو استطاعت الأحزاب التقليدية أن تخرج من تجربة الست عشرة سنة جديدة وأعادت تكوين ذاتها على أسس ديمقراطية حقًّا؛ لاستطاع ذلك كله أن يؤسس لحركة سياسية ديمقراطية جديدة تقوى على منازلة المشكلات الجمة التي تفاقمت داخل الوطن وإقليميًّا ودوليًّا، ولاختط السودان طريقًا جديدًا حقًّا.

ولكن الملاحظ للحكومات الثلاث التي شُكلت خلال هذه الفترة يخلص إلى أنها قد أظهرت عدم القدرة على إحداث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة تعبر عن الواقع الجديد الذي تطلعت إليه تلك الجموع التي خرجت في المسيرات والمظاهرات. ويُحمد لظاهرة التعدد والتنوع التي عكستها أعداد الأحزاب والصحف قدرتها على التعبير عن المخاض الجديد المعافى. ولكن من أسف لم تتمكن الديمقراطية الثالثة من تحقيق ذلك التطلع؛ حيث ركزت على ما أسمته إزالة آثار مايو دون أن تُحدث كبير تأثير في حياة الشعب أو الواقع السوداني.

ولكن ليس من الإنصاف أن ننكر على الأحزاب أنها قد حاولت أن تتجاوب مع الواقع الجديد بصياغة برامج جديدة. كما أنها حاولت أن تجعل بنياتها أكثر ديمقراطية، واهتمت بالقوى الحديثة والشباب. فضمنت في هياكلها التنظيمية أمانات ولجانًا متخصصة؛ مثل أمانات العمال والمرأة والشباب والاقتصاد والخدمات والثقافة والإعلام. وسعت إلى ضم قيادات من المنظمات الفئوية والجماهيرية إلى تلك الأمانات واللجان، بل أوكلت لها نصيبًا من قيادتها. ولكن يلاحظ أنه مع الحرص على جعل الأحزاب أكثر ديمقراطية

كان هنالك إصرار على أن تظل قيادة الحزب ممسكة بكل الخيوط لكيلا تتفلت من يدها، وكأنها قد أرادت ديمقراطية شريطة ألا تطال مواقعها أو تقلل من نفوذها، وهكذا جعلت لتلك الديمقراطية سقفًا وخطوطًا حمراء ينبغي لها ألا تتجاوزها. ارتأى بعض الشباب أن تلك القيادات أرادت من الديمقراطية الحزبية شكلها لا جوهرها. كما أن الأحزاب لم تراع الطبائع الخاصة وخصائص المنظمات الفئوية والجماهيرية واستقلالها فكان سعيها في علاقاتها بتلك المنظمات السيطرة عليها وتوجيهها إلى خدمتها ولكن المنظمات الفئوية خاصة الحركة النقابية، قد حرصت دائمًا على وحدتها واستقلاليتها، فرأت في اهتمام الأحزاب بها أمرًا مرحبًا به، ولكنها خشيت أن يقود تدخل الأحزاب في شؤونها إلى الانتقاص من تلك الوحدة وتلك الاستقلالية فتعاملت معها بحذر شديد.

ولا ينكر عاقل أو منصف كذلك اهتمام الأحزاب الرئيسة بمنظمات المجتمع المدني النقابية والمهنية وقضية الجنوب وإن اختلفت مناهجها وطرائقها وأساليب اقترابها من تلك المشكلة. فالكل سعى إلى لقاء قيادات الحركة الشعبية. ولا ينكر كذلك أن الحركة الشعبية قد تحركت في اتجاه تلك الأحزاب والمنظمات، وإن اشترط قائد الحركة على السيد الصادق المهدي أن يستقبله كرئيس لحزب الأمة وليس كرئيس لمجلس الوزراء. فقبل السيد الصادق المهدي ذلك فرأي بعض خصومه في ذلك انكسارًا أمام الحركة، على حين أن العقلاء قد رأوا فيه درجة عالية من المرونة والحكمة والدراية السياسية تدل على الحرص على حل تلك المشكلة الوطنية التي استعصت على الحل طويلًا. فكانت لقاءات متعددة؛ مثل لقاء كوكادام ولقاء الصادق – قرنق، واتفاقية الميرغني – قرنق في نوفمبر (١٩٨٨م). ولكن يبدو كذلك أن الكل وإن أراد الخير والسلم وجنح إليهما فإن المنافسة التقليدية بين الأحزاب جعلت كلًّا منها لا يرى الخير خيرًا إلا إذا جاء على يده، فأضاع ذلك وقتًا ثمينًا وفرصًا غالية، ولم تتمكن كل تلك الجهود أن تتوصل إلى حل سلمي عادل ومنصف لتلك القضية. ومن الأسباب التي عرقلت الوصول إلى الحل السلمي تعنت الحركة التي جعلت لجلوسها مع أي من تلك الأحزاب شروطًا أهمها إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وإلغاء بروتوكول التعاون العسكري مع ليبيا وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية. وكان الكثير من تلك الاتفاقات في حقيقة أمره، شروطًا مسبقة للجلوس للتفاوض ولم يكن أي منها حلًّا.

ولعل ما جاء في اتفاقية الميرغني – قرنق في شأن تجميد قوانين سبتمبر قد كان من

العوامل الأساسية في ميلاد نظام الإنقاذ. وحق للأستاذ محمد أبو القاسم حاج على أن يصف فترة الديمقراطية الثالثة بأنها فترة تكرار الأخطاء. وحق كذلك وصف حالة الأحزاب السودانية بأنها قد أقبلت على الديمقراطية الثالثة دون أن تنسى شيئًا « من سيرتها القديمة » ودون أن تتعلم شيئًا من تجاربها وتجارب الوطن. فما أكثر العبر وما أقل الاعتبار!!

● المبحث العشرون: حُكم الإنقاذ:

كاد العقد ينفرط وتتناثر حباته في كل وجوه الحياة وشعابها، في الدولة والمجتمع. وكان أخطر مظاهر هذا الانفراط الانفلات الأمني الذي غابت مظاهره وممسكاته جماعيًّا وفرديًّا. الحرب في الجنوب تزداد التهابًا، والنهب المسلح في الأطراف القصية من دارفور أضحى المتحكم في حياة الناس ورقابهم. فصار السطو على المنازل هاجسًا في العاصمة وكبريات المدن، بل روى لي بعض شهود العيان أن بوادر النهب قد تبدت في شوارع العاصمة وأنهم رأوا بعض الشباب يعتدون على أفراد الشرطة، خاصة الباعة المتجولين الذين عرضوا سلعهم أمام المتاجر في البرندات وفي كل الطرق، ولما حاول أفراد الشرطة منعهم انتزعوا منهم بنادقهم واعتدوا عليهم بالضرب.

صار بعض الناس خاصة النساء وكبار السن يخشون السير في الطرقات منفردين نهارًا. صارت الحرية بلا ضابط أو قانون أو وازع للمسؤولية. وضباط الجيش يتحدون الحكومة وينذرونها بمذكراتهم المشهورة ومظاهرات النقابات تقتحم مجلس الوزراء وتسرب رئيسه عبر سور خلفي بعد أن طلب من رئيس هيئة الأركان أن يتدخل الجيش لتأمين الموقف، ولكنه يرد بحزم أن هذا شأن مدني والأمر متروك للشرطة ولا يتدخل الجيش في حفظ الأمن إلا بعد أن يستحيل ضبط الأمن على الشرطة. والأحزاب في نزاعها القديم تتشكل من الحزبين أو الثلاثة لتعود لتفصم عراها ليعاد تشكيلها على نحو جديد.

صار التنبؤ بالانقلاب العسكري والحديث عنه جهرة ونهارًا والكل يترقب. والصحافة زادت الحال توترًا وتحفزًا، بل إن بعضها قد طال كل المقامات بسخرية وسباب وما صار عنده من حدود حتى في الأمور المتعلقة بالأمن القومي وبسلامة الوطن. وامتد النشر إلى استعداد القوات المسلحة وتحركاتها وصار كل أمر متصل بالقوات المسلحة والمعلومات المتعلقة به متاحًا لحركة التمرد والمتعاونين معها والمتآمرين على سلامة الوطن ووحدته.

مجلس الوزراء يشكل لكل أمر لجنة ولكل قضية لجنة عمل، حتى بلغت هذه التشكيلات العشرات دون حسم لأي أمر من الأمور، ولعل مما ضاعف المخاطر على أمن الوطن ارتكاب جريرة حل الأمن القومي الذي صارت ملفاته ومعلوماته الداخلية، وتلك المتصلة ببعض دول الجوار التي تؤوي حركة التمرد وتعينها مستباحة، وكان من نتائج ذلك أن تعرفت بعض دول الجوار على الذين تعاونوا مع جهاز الأمن وتم إعدامهم.

صحيح أن لقاءات عديدة قد تمت بين قيادة الحركة الشعبية وبعض الأحزاب السياسية وبمشاركة بعض منظمات المجتمع المدني. ولقد أغْرَت هذه الفوضى العارمة قائد حركة التمرد آنذاك، وشريك السلام لاحقًا، لإملاء شروطه حتى أنه رفض لقاء رئيس الوزراء آنذاك إلا بصفته الحزبية. وقَبِل الأخير ذلك إما حرصًا على السلام أو خشية أن يسجل غرماؤه في السياسة انتصارًا على حزبه بعقد اتفاق سلام مع الحركة الشعبية. وكان من بين موضوعات المساومة بين الحركة والأحزاب والجماعات التي حظيت ودها قوانين الشريعة واتفاقية الدفاع المشترك مع مصر والبروتوكول العسكري مع ليبيا. ولقد رأى بعض ضباط القوات المسلحة في ذلك كله إهانة للوطن، وتعديًا على هويته، وتجريدًا لقواته المسلحة من النصير.

وهكذا تصاعدت التنبؤات بالانقلاب العسكري، بل والدعوة له من بعض الصحف فتهيَّأ الجو والوضع لقفزة عسكرية جديدة على السلطة، مبررة بالفوضى التي عمت، وبمساومة بعض القوى السياسية على الشريعة.

وفي صبيحة الثلاثين من يونيو (١٩٨٩م) تم الاستيلاء على السلطة باسم القوات المسلحة. وكسائر البيانات الأولى، في أعقاب الانقلابات العسكرية، جاء البيان الذي ألقاه العميد عمر حسن أحمد البشير عبر التلفاز والمذياع وكذا البيان الثاني يوضحان جملة من الأهداف ويعلنان بعض الإجراءات. جاءت الأهداف الأساسية، بعد تحميل الأحزاب مسؤولية التدهور وضياع مصالح الوطن وأمنه واستقراره بسبب النزاع على السلطة، مؤكدة أن التغيير جاء لإنقاذ الوطن من المهاوي التي تردى إليها، جاء لإعادة الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة الوطن ورد السلطة للشعب. أما الإجراءات فقد شملت تعطيل العمل بالدستور الانتقالي وحل الأحزاب والمؤسسات السياسية (الجمعية التأسيسية ومجلس أمن الدولة ومجلس الوزراء وحكومات الأقاليم) وإلغاء

تراخيص الصحف. وفي تصريحات صحفية ذكر العميد البشير رئيس مجلس قيادة الثورة أن ثورة الإنقاذ الوطني جاءت لإنهاء الأحزاب والحزبية والطائفية في السودان ولبناء سودان جديد موحد بعيد عن الصراعات الحزبية والإقليمية وصهر الشعب في بوتقة واحدة. كما جعلت الإنقاذ في مقدمة أهدافها إيقاف الحرب وتحقيق السلام، وكان أول مؤتمر تشاوري عقدته هو مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان في شهر سبتمبر (١٩٨٩م) ولم تكمل بعد ثلاثة أشهر من عمرها.

وتكرر ما حدث من صمت وعدم احتجاج أو مواجهة بين انقلاب الإنقاذ وأعضاء الأحزاب السياسية، كما كان الحال عندما تولى كل من الرئيسين إبراهيم عبود وجعفر محمد نميري السلطة. وذكر الصحفي الأستاذ محمد سعيد محمد الحسن في كتابه « سنوات الإنقاذ في السودان: محطات وتحولات ١٩٨٩ - ٢٠٠٣م » أن صحفيًّا غربيًّا قد كتب تقريرًا إلى بلده بعد قيام السفراء بزيارة المعتقلين السياسيين في سجن كوبر وهم كل رؤساء الأحزاب السياسية في البلاد في أغسطس عام (١٩٨٩م) « عندما تمت الزيارة المثيرة، وقد كانت الأولى من نوعها لدخول السفراء الأجانب للوقوف على أحوال حكام الأمس والزعماء السودانيين في سجن كوبر، سارع دبلوماسي غربي، كان قد تحدث معنا حينه حول تحليل الوضع القائم، ولدى عودته إلى مكتبه أرسل تقريرًا مطولًا إلى رئاسته، حول ما جرى تبادله من أحاديث مع بعضهم، ولكن التقرير حوى أكثر من ملاحظة لافتة.. » إنها المرة الأولى التي يتم فيها إيداع الزعماء السياسيين إلى جانب القيادات البارزة في أحزابهم دفعة واحدة في سجن كوبر، ومع ذلك فإنه لم يحدث أي رد فعل غاضب أو حانق أو احتجاج من جماهير تلك الأحزاب ».

كما أن « أي نظام، خاصة النظم العسكرية، لأسباب أمنية، يحرص على عدم وجود أو إبقاء معارضيه في مكان واحد خشية تخطيطهم أو تآمرهم عليه ». وجاء التعليق على هاتين الملاحظتين: « إما أن هذا الانقلاب العسكري في أقوى حالاته وليس هناك ما يحذر منه أو يخشاه، أو أن الأحزاب السياسية في أضعف حالاتها بدليل الصمت والهدوء.. إن هذا النظام سيستمر ».

ولم تكن تقارير كل السفراء دائرة في فلك تأكيد استمرار النظام في تلك الفترة الباكرة من عمره، بل إن بعضها، وبعض الأحاديث التي كانت تتناقلها المدينة كانت تتحدث عن

تضاؤل فرص بقاء النظام واستمراره، وكانت تؤكد نسبته إلى الجبهة القومية الإسلامية. ولكن تلك النبوءة هِي التي صدقت بالرغم مما واجه نظام الإنقاذ من تحديات وتآمر وعداء وصدامات عسكرية، وحصار اقتصادي ودبلوماسي وفرض العقوبات الجماعية والفردية عليه من قبل مجلس الأمن والولايات المتحدة. بل إن إدارة الرئيس بيل كلنتون قد ناصبت هذا النظام العداء ووضعته في قائمة الدول الراعية للإرهاب ودعمت حركة التمرد والتجمع الوطني الديمقراطي المعارض، وحرضت دول الجوار عليه ومدتها بمقومات مواجهته ومنازلته العسكرية، بل إن أُلبرايت وزيرة خارجية تلك الإدارة، في ذاك الوقت، قد جابت أفريقيا في ديسمبر (١٩٩٧م) مبشرة بعداء الولايات المتحدة لحكومة الإنقاذ والتقت بقيادات المعارضة السودانية في كمبالا، وأعلنت دعم الولايات المتحدة لها للتخلص من حكومة الإنقاذ.

لقد بدأت علاقات الإنقاذ بدول الجوار حسنة أول أمرها خاصة مع مصر، ولكن توجهاتها الإسلامية وحرصها على تطبيق الشريعة وجعلها من ثوابتها وإلغاء تأشيرات دخول السودان بالنسبة للعرب والمسلمين وتدفق الكثير من قيادات التنظيمات الإسلامية على السودان، وإنشاء المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي بقيادة الدكتور حسن عبد اللَّه الترابي، الأمين العام للجبهة القومية الإسلامية والسياسي المحنك النافذ والموجه حينها لنظام الإنقاذ، ثم حادثة محاولة اغتيال الرئيس محمد حسني مبارك في يونيو (١٩٩٥م) والتي اتهم السودان بالضلوع في تدبيرها؛ كلها من العوامل التي جرَّت على السودان ويلات المقاطعة الإقليمية والدولية والحصار وما وجه إليه من عداوات وقيام معارضة سودانية لها نشاطها السياسي والدبلوماسي والعسكري، حتى أن يوغندا تجرأت على دعم حركة التمرد ومحاولة غزو مدينة جوبا، وأن الجارة أثيوبيا قد استضافت حركة التمرد وقدمت لها كل صنوف الدعم. أما الرئيس الأريتري أسياس أفورقي فقد صادر السفارة السودانية وسلمها للمعارضة مقرًّا لها في أسمرا، وأعلن أن دعمه لكل من يعمل على إسقاط النظام الإسلامي في السودان دعمًا لا حدود له، بل قال مرة أن سقف هذا الدعم هو السماء. وانعكس كل ذلك على تصعيد الحرب في الجنوب، بل امتدت إلى جبال النوبة والأنقسنا وشرق السودان. وهذا يؤكد أن أي نظام في السودان وفي غيره من الدول لو ووجه بمثل ما ووجه به نظام الإنقاذ لتداعى وهوى.

إن المتأمل الحصيف في المقدمات والظروف التي أعانت حكم الإنقاذ على الصمود في وجه كل هذه التحديات والعداوات التي أشرنا إليها.. لا يخطئ الحقائق والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي أعانت على هذا الصمود. ولعل من أبرزها بعض المشروعات التي وسعت قاعدة الاقتصاد السوداني؛ مثل الاستثمار في مجال استخراج النفط وتصديره، والتركيز على تطوير البنية الارتكازية، والاهتمام بالتنمية البشرية خاصة ما اتصل منها ببسط فرص في التعليم والتوسع في التعليم العالي والبحث العلمي والتقانة. كما جاء رديف ذلك محاولات إعادة تأهيل المشروعات الزراعية الكبرى وبعض القطاعات الصناعية؛ مثل قطاعات السكر والنسيج والصناعات الغذائية وإضافة مشروعات جديدة في مجال التصنيع الزراعي. ولقد تم تنفيذ أغلب هذا الذي أشرنا إليه في إطار جهد لتحرير الاقتصاد الوطني وحرية التجارة والاعتماد على الذات تعميقًا لهذا المبدأ - من ناحية - واضطرارًا إلى اللجوء إليه - من ناحية أخرى - بسبب الحصار الذي فرضته الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وسايرتها فيه مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية بحكم نفوذها وبسط هيمنتها على هذه المؤسسات.

التحرك نحو التعددية والتحول الديمقراطي كان ولم يزل واقفًا عند نقطة البداية، ومترددًا على الرغم من صدور قانون التوالي ودستورعام (١٩٩٨م) وقانون الأحزاب.

تمّ إبرام العديد من الاتفاقيات مع بعض أطراف الطيف السياسي بما فيها بعض القوى السياسية والعسكرية الجنوبية، فكانت اتفاقية الخرطوم للسلام، واتفاقية فشودة، والاتفاق مع الحزب الوطني الاتحادي جناح الشريف زين العابدين الهندي، واتفاقية جبال النوبة ونداء الوطن، وإعلان لقاء البشير - الميرغني بأسمرا وعديد اللقاءات التي تمت بين الحكومة والمعارضة في مصر القاهرة ونيروبي وكمبالا وأبوجا وأسمرا، ولعل من أهم تلك اللقاءات لقاء جنيف بين الدكتور حسن الترابي والسيد الصادق المهدي، والذي كان بتنظيم ورعاية المؤلف، والّذي نجح في كسر حاجز الصمت واللاحوار والعدائيات بين حكم الإنقاذ من ناحية والمعارضة بكافة أشكالها وألوانها من ناحية أخرى.

أما الأثر الأكبر في عملية السلام فقد نبع من كره السودانيين للحرب والمزاج الوطني الذي تنامى لتحقيق السلام وتجسد ذلك في توقيع بروتوكول مشاكوس في (٢٠ يوليو ٢٠٠٢م) واتفاقية وقف العدائيات في عام (٢٠٠٢م) وعديد الاتفاقات التي تمت بين الحكومة والحركة الشعبية في شأن تدفق العون الإنساني للمحتاجين في كل المواقع،

واتفاقية جبال النوبة واتفاق أبشي في سبتمبر (٢٠٠٣م). ثم تـُوج ذلك باتفاق السلام الشامل في يناير (٢٠٠٥م).

شهد العام الأخير من إدارة الرئيس بيل كلنتون في الولايات المتحدة الأمريكية تغيرًا في الأفكار الحاكمة للنظرة للسودان والتعامل معه؛ ذلك أن مجموعة العمل التي كلفها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن للنظر في السياسة الأمريكية تجاه السودان و التي جمعت لها نخبة من الخبراء في الشأن السوداني، وممثلين لمواقع صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية؛ مثل الكونجرس ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية وأجهزة الاستخبارات ومراكز صنع الرأي وشحذ الأفكار، خلصت إلى أن سياسة العزل والاحتواء والمواجهة التي انتهجتها الإدارة الأمريكية لم تفلح في تحقيق أهدافها، أي التخلص من نظام الإنقاذ، وأوصت بانتهاج سياسة تقوم على التعاطي الإيجابي مع الشأن السوداني والعمل على التأثير في توجهات ومواقف النظام الحاكم في السودان. كما اقترحت وَصْفَةً لحل النزاع المسلح الذي طال أمده في السودان على أساس إقامة نظامين في بلد واحد. ولكن تلك الإدارة ما عاد لها من وقت ما يمكنها من النظر المدقق في مقترحات مجموعة العمل تلك والأخذ بها بالرغم من تعيين الرئيس كلنتون مبعوثًا رئاسيًّا للسلام في السودان وهو السيد هاري جونستون.

ولما جاءت إدارة الرئيس بوش انتفعت بتلك الدراسة واتخذت موقفًا مغايرًا لموقف الإدارة السابقة من السودان فجعلت إيقاف الحرب وتحقيق السلام في السودان من أولويات سياستها الخارجية المتقدمة، واختار الرئيس بوش مبعوثًا رئاسيًّا خاصًّا للسلام في السودان هو السناتور السابق جون دانفورث الذي ينتمي إلى اليمين المسيحي الجديد. ولقد تجلت نزاهته فيما اختار من بداية لعملية السلام في السودان فأوصى بإحلال السلام في منطقة جبال النوبة أولًا واتخاذ ما يتحقق من نتائج إيجابية نموذجًا يعمم في بقية مناطق النزاع، خاصة في الجنوب. ثم ثابر مع آخرين على إنجاز اتفاقية السلام في جبال النوبة فأعادت الحياة الطبيعية إلى أهلها بعد أن حققت فصل القوات العسكرية للحكومة والحركة وأتاحت الحركة الطليقة للمواطنين دون خوف أو رهبة؛ فازدهرت الحياة من جديد، وتآلفت النفوس، وبدأ استرجاع حركة التنمية بعون ومساعدة من العديد من الجهات الرسمية والجمعيات الطوعية وغير الحكومية.

وجاء التقرير الذي رفعه السناتور دانفورث للرئيس جورج بوش في شأن تحقيق السلام الشامل في السودان، وبخاصة في جنوب الوطن متوازنًا ومشيرًا إلى إمكان تحقيق مطامح ومطالب أهل الجنوب في إطار السودان الموحد على أساس حل عادل ومنصف يمنح كل ذي حق حقه ويتيح له الفرص العادلة للمشاركة في السلطة والثروة على ركيزة المواطنة المتساوية. إن هذا الموقف من قبل الإدارة الأمريكية – بما لها من مكانة وتأثير – قد كان مؤثرًا في دفع عملية السلام في السودان مع جهود الآخرين، وبخاصة دول الإيقاد والدور الفاعل لدول الجوار. سوف نخصص فيما بعد بابًا منفردًا للحديث عن السلام بالتفصيل.

جاءت فكرة عقد مؤتمرات الحوار التشاورية حول قضايا بناء الوطن وقضايا الحكم من المعينات الأساسية التي فتحت بصائر أهل السودان على كنه مشكلات البناء والقضايا الجوهرية في استقامة الحكم ونجاعته. بدأت تلك المؤتمرات بمؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام بحسبان وقف الحرب وتأسيس السلام والتقدم بخيارات لنظام الحكم تتكافأ مع حقائق الواقع السوداني التي كثيرًا ما غاب عنها تفكير النخب الحاكمة. ولكم فرح الناس لما قررت الحركة الشعبية أن توصيات ذلك المؤتمر يمكن اعتبارها أساسًا صالحًا للنظر في إيجاد الحل المنشود لقضية الحرب والسلام في السودان. كما رأى كثير من أهل الرشد حكمة في التوصية بالأخذ بنظام الحكم الاتحادي مع تبيان الأسس التي يقوم عليها اقتسام السلطات بين المركز والولايات. هذا الخيار الذي طالب به الإخوة الجنوبيون يوم صوت ممثلوهم داخل البرلمان لصالح الاستقلال على أن يمنح مطلبهم هذا، الاعتبار الكافي عند صياغة الدستور الدائم. ولكن النخب الحاكمة التي توالت على حكم البلاد منذ الاستقلال قد أشاحت بوجهها بعيدًا عن الوفاء به بشتى الذرائع التي عمق الأخذ بها الأزمة، إلا في سانحة للاقتراب من هذا الخيار، ومضت أثناء حكم الرئيس نميري بتوقيع اتفاقية أديس أبابا التي منحت البلاد قدرًا من الاستقرار والتنمية، ثم خبت تلك الومضة باتخاذ قرارات لم تلتزم بالأشراط الواردة في قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية لعام (١٩٧٣م) المضمّن في القانون الأساسي لدستور (١٩٨٣م) بسبب رضوخ وإفرازات بعض الصراعات القبلية والنوازع الفردية التي استعرت في الجنوب، فجاء التقسيم بكيفية مجافية لما ورد في ذلك القانون وإن اعتمدت على تعديلات أدخلت في صلاحيات

رئيس الجمهورية الواردة في الدستور في وقت لاحق عام (١٩٧٦م) فتفجر التمرد من جديد على يد الحركة الشعبية عام (١٩٨٣م).

أما القضايا الأخرى التي خاضت فيها المؤتمرات المتتالية فقد شملت النازحين والتنمية الاجتماعية والاقتصاد، وقضايا الإعلام والدبلوماسية، والنظام السياسي، والاستثمار، والنظام الأهلي، والذكر والذاكرين، ولعل أهمها المؤتمر القومي للاستراتيجية القومية الشاملة الذي تنادى له عددٌ مُقدَّر من المتخصصين وممثلي القوى الاجتماعية وسعى للاستفادة من نتائج كل المؤتمرات السابقة وتجارب الدول والشعوب التي سبقت في مجال التخطيط الاستراتيجي.

- **المبحث الحادي والعشرون: نظام الإنقاذ الطموحات والإخفاقات:**

لا بد من التسليم بأن ربع قرن من الزمان في تاريخ الأمم والدول والشعوب ليس بالزمن القصير لينهض بأيٍّ منها من مراقد الفشل إلى مراقي النجاح.تاريخ العالم يحدثنا عن دولٍ نهضت في زمنٍ مماثل أو أقل لتساهم في قيادة العالم سياسيًّا واقتصاديًّا. بذات القدر، فإن ربع قرنٍ من الزمان كفيلٌ بمعالجة الكثير من المشاكل الأساسية التي يعاني منها السودان والتي تَحُول دون تحقيق النهضة المرجوة؛ مثل إيقاف نزيف الحروب ولمّ شمل الأمة وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

خلال الربع قرن المنصرم خرجت الصين كعملاق اقتصادي يزحف نحو أن يكون الاقتصاد الأول عالميًّا خلال سنوات، كما سطعت النمور الآسيوية في دنيا. الاقتصاد العالمي، وبرزت تركيا كنموذجٍ اقتصاديٍّ رائد، وضربت البرازيل المثال الرائع لدولةٍ خرجت من دائرة الفقر لتصبح قوة اقتصادية عبر المشاريع الزراعية والتصنيع.

كما أن الهند تبوأت مكانًا مرموقًا في حضورها الدولي، ومنافستها اقتصاديًّا في الأسواق العالمية. وبذات القدر فإن العديد من الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأميريكا اللاتينية ودول الكاريبي قد استطاعت ترتيب أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية لتهب شعوبها مستقبلًا أفضل. ولعل دولة صغيرة مثل سنغافورة (والّتي تشرف صاحب المؤلف بإجراء مباحثات رسمية مع رئيس وزرائها وكبار المسؤولين فيها) لا تتوافر على أي موارد طبيعية، قد نجحت في خلق أنموذج يحتذى به في بناء الدولة القوية اقتصاديًّا والمستقرة سياسيًّا واجتماعيًّا، واحترام العالم لها.

في الحالة السودانية أكثر من ربع قرنٍ قد انقضى منذ الانقلاب العسكري في يونيو (١٩٨٩م) فيما عُرف بثورة الإنقاذ الوطني. جاء الانقلاب على نظامٍ ديمقراطي منتخب من قبل الشعب، الَّذِي أطاح في العام (١٩٨٥م) بنظامٍ أمسك على البلاد لمدة ستة عشر عامًا، وأوصلها إلى حالة الإفلاس اقتصاديًّا والاحتراب سياسيًّا واجتماعيًّا.

الصفحات التالية استعراض لمسيرة حكومة الإنقاذ في تحقيق الطموحات التي من أجلها جاءت، كما أوضحت في بيانها الأول، وعبر ممارستها السياسية والاقتصادية، وذلك بغرض الوقوف على الطموحات التي بها بشّرت والإنجازات التي تحققت، والإخفاقات التي أصابت.

أهمية هذا الاستعراض تكمن في أنه ليس بمحاكمة تاريخية، وإنّما هُو في إطار أن من يريد أن يستشرف المستقبل، عليه قراءة الماضي و الحاضر وما بينهما؛ لأن ذلك يُعين على تبين مواقع الإخفاق وتبصر المسار لاستشراف الحُلم القادم.

في الجانب الاقتصادي:

لقد جاء في بيان الإنقاذ الأول أنها جاءت لإيقاف التدهور الاقتصادي، والذي تمثل في تدنِّي الإنتاج، الاعتماد على الواردات، تدنِّي سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الحرة، العجز المتنامي في ميزانية الدولة والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوداني.

اليوم وبقراءة ما هدفت إليه حكومة الإنقاذ عبر ممارستها الاقتصادية خلال هذ الفترة، نقرأ **المؤشرات التالية:**

- التدني المستمر للاقتصاد السوداني وانحداره المتسارع.كما يعاني الاقتصاد من صدمات اقتصادية من فقدان عائدات النفط.

- حالة الغلاء الكبيرة التي جنحت بالسوق وبالتالي الدفع بأعداد كبيرة إلى دائرة الفقر المدقع. اعترفت الحكومة رسميًّا بأن (٤٦٪) من سكان البلاد يعيشون تحت مستوى خط الفقر.

- التدني المتلاحق في سعر صرف العملة الوطنية، فعند قيام سلطة الإنقاذ كان سعر الجنيه السوداني مقابل الدولار الأميريكي هُو ثلاثة عشر جنيهًا للدولار الواحد، ووصل

اليوم إلى عشرة جنيهات بقيمة الجنيه السوداني الجديد، أي ما يساوي عشرة آلاف جنيه مقابل الدولار الواحد.

– تضاعف الإنفاق الحكومي إلى مئات المرات مقارنةً بما كان عليه قبل العام (١٩٨٩م)، وبالتالي تزايد عجز الموازنة حتى بلغ في العام (٢٠١٤م) سبعة مليارات جنيه.

– ظهور الاختلالات الهيكلية في الأداء الكلي للاقتصاد خلال هذه الفترة وإخفاق الحكومة في معالجتها عن طريق برامج الإصلاح الاقتصادي واللجوء إلى زيادة الإيرادات عن طريق فرض المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والجبايات التي أرهقت المواطن ولم تغنِ الدولة.

– عجز المصارف التجارية عن القيام بمهامها التقليدية والمعاناة من عدم توفر السيولة وافتقارها لتوفر العملات الأجنبية.

– الاختلال الواضح في الميزان التجاري. ففي العام (٢٠١٤م) بلغت صادرات السودان ثلاثة مليارات دولار، ووارداته ثمانية مليارات دولار.

– عدم القدرة على تحقيق معدلات نمو سنوية عالية، وأن السنوات التي شهدت نموًّا نسبيًّا فهي الحقبة التي دخل فيها النفط السوداني دائرة الصادرات، وبتقلصه مع انفصال الجنوب فقد السودان حوالى (٧٠٪). من عائدات الاقتصاد القومي.

يُعدّ استخراج النفط السوداني في العام (١٩٩٩م) من أهم الإنجازات الاقتصادية لنظام الإنقاذ. ولقد انعكست عائداته جليةً في مشاريع البنى التحتية مثل السدود والطرق. قُدّرت عائدات النفط على الخزينة العامة بحوالى (٥٥) مليار دولار.

اكتنف مسألة عائدات النفط الكثير من اللغط، وذلك بسبب غياب الشفافية. ويذهب البعض إلى أن قيمة المشروعات التي تمّ تنفيذُها لا ترقى إلى قيمة عائدات النفط آخذين في الاعتبار أن الكثير من القطاعات الحيوية في الاقتصاد السوداني؛ مثل الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية لم تنعكس عليها تلك العائدات إيجابًا.

– لم تفلح حكومة الإنقاذ في معالجة مشكلة ديون السودان الخارجية، والّتي قُدّرت في العام (١٩٨٩م) بثلاثة عشر مليار دولار، لتصل هذا العام إلى ثمانية وأربعين مليار دولار.

- تظل مسألة إعفاء ديون السودان الخارجية مرتبطة بالحل السياسي الشامل لقضايا الحرب والسلام. هذا هُو الأمر الأهم الَّذِي لم تتم معالجتُه، مما يترتب عليه ديون إضافية بحوالي (٤٧٥) مليون دولار كخدمة ديون.

ليس بعيدًا عن مسألة ديون السودان الخارجية تبرز مشكلة حرمان السودان من حقوقه في اتفاقية كوتونو، والتي تبلغ حوالي (٣٥٠) مليون دولار سنويًّا بسبب ما يفرضه الاتحاد الأوروبي من عقوبات منذ العام (١٩٨٩م)، جُمد بموجبها تقديم أي عون تنموي للسودان. أدّى انتشار الفساد وغياب الشفافية في الأداء الاقتصادي أن يُصنَّف السودان من قبل المؤسسات الدولية بأنه من أكثر ثلاث دول في العالم موصومة بهذا الأداء السالب. أدّى ذلك التصنيف إلى ضعف الاستثمار الخارجي عن خارطة الاقتصاد. معظم الاستثمارات التي دخلت البلاد كانت مرتبطة بعملية استخراج النفط، أما في المجالات الأُخرّى فلم تكن بمستوى ما يزخر به السودان من ثروات هائلة وأراضٍ زراعية شاسعة. أما معدن الذهب، والذي أصبح إنتاج البلاد منه يصل إلى عشرات الأطنان سنويًّا فلم يُحدث أثرًا إيجابيًّا في الأداء الاقتصادي أو مصدرًا مدرًّا للعملات الحرة.السبب في ذلك يعود لغياب السياسات والتخطيط الناضج.

يشكل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني واحدًا من أهم قطاعات الإنتاج في الناتج القومي السنوي، وهو القطاع الذي سجل في العام (١٩٨٨م) نسبة نمو نقلت الناتج القومي من سالب (١٢,٨) إلى موجب (١٢,٣) هذا النمو الإيجابي يحمد لحكومة الديمقراطية الثالثة بقيادة الإمام الصادق المهدي.

ظلّ الإنتاج الزراعي في تدنٍّ مستمر بسبب إخفاق السياسات الزراعية وإهمال المشاريع الحيوية القومية الكُبرى؛ مثل مشاريع الجزيرة والرهد والقربة والسوكي ومشاريع الشمالية، يضاف إلى ذلك إثقال كاهل المزارع بالضرائب والجبايات التي دفعت به إلى هجر ذلك القطاع كُليًّا، علمًا بأن هذه المشاريع كانت تساهم بأكثر من (٢٩٪) من الناتج الزراعي، وتستوعب أكثر من ربع القوى العاملة في السودان.

كان مشروع الجزيرة بمثابة العمود الفقري لصادرات السودان من خلال عملية زراعة وتصدير القطن، وتبلغ مساحته (٢,٢) مليون فدان وقد اعتُبر أُنموذجًا للإدارة الزراعية الناجحة، بالإضافة إلى النقلة الاجتماعية الكُبرى التي أحدثها في المنطقة التي يتربع

عليها، من خلال برنامج الخدمات الاجتماعية التي نهضت بالمنطقة، مما جعل المشروع مثالًا يُحتذى في قيام المشروعات التي أعقبته؛ مثل الرهد والسوكي وحلفا الجديدة، بل كان يُشار إليه كأكبر مشروع زراعي في العالم تحت إدارة واحدة.

شهد المشروع تدهورًا مريعًا بسبب السياسات الخاطئة التي اتُّبعت في إدارته وتغيير دورته الزراعية وتبديل علاقات الإنتاج، مما أدخل هذا المشروع العملاق في دوامة الفشل وانهيار بنياته الأساسية.

الأرقام التالية تعكس مدى التدهور الَّذِي أصاب الزراعة والقطاع المطري التقليدي:

- نسبة نمو الزراعة في العقدين الماضيين وحتّى اليوم تراوحت ما بين (١٪)، إلى (٧٪) بل إنها سجلت في العام (٢٠٠٢م) سالب (٤٪) بينما كانت خُطط الإنقاذ حسب خطتها العشرية الأولى تهدف إلى تحقيق نسبة نمو (٣٧٪) في القطاع الزراعي.

- في مجال إنتاج الذرة هدفت خطة الإنقاذ العشرية إلى إنتاج (٢٠) مليون طن، والمسجل فعليًّا هُو حوالي (٢,٨٢٥,٠٠٠) (اثنين مليون وثمانمائة وخمسة وعشرين ألف طن)، بينما كان في آخر العهد الديمقراطي قد وصل إلى (٤,٤٢٥,٠٠٠) (أربعة ملايين وأربعمائة وخمسة وعشرين ألف طن).

- إنتاج الدخن قبل الإنقاذ كان (٤٩٥) ألف طن، وهدفت خطة الإنقاذ العشرية للوصول بالإنتاج إلى (٢) مليون وتسعة وأربعين ألف طن، والذي تحقق فعليًّا هُو (٥٨١) ألف طن، أي بنسبة (٢٨٪) مما هدفت إليه الخطة.

- هدفت خطة الانقاذ العشرية الأولى إلى إنتاج (٢) مليون و(٢٩٧) ألف طن من القمح، والذي تحقق هُو (٣٣٠) ألف طن.

- أما القطن الَّذِي كان المحصول النقدي الأول للاقتصاد السوداني، فبينما كان إنتاج القطن قبل العام (١٩٨٩م) (٥١٤) ألف طن، فلقد وصل في عهد الإنقاذ إلى (١٤٨) ألف طن.

- في مجال إنتاج الفول السوداني، فإن المنتج فعليًّا قبل العام (١٩٨٩م) كان (٥٥٠) ألف طن، وهدفت خطة الإنقاذ إلى إنتاج (٢) مليون و (١٠٨) ألف طن بنهاية العشرية الأولى من خطتها. الذي تحقق فعليًّا هُو إنتاج (٢٦٪) مما هدفت إليه الخطة.

- بالنسبة لإنتاج السمسم، فإن خطة الإنقاذ العشرية هدفت إلى إنتاج مليون و(٣٥٠) ألف طن من هذا المنتج المهم. الإنتاج الفعلي بنهاية الخطة سجل (١٢٢) ألف طن، أي (٩٪) من المستهدف، علمًا بأن إنتاجه قد وصل إلى (١٩٤) ألف طن قبل العام (١٩٨٩م).

كُل هذه الأرقام تعكس التدهور الّذي لحق بالقطاع الزراعي في السودان خلال العقدين ونيف الماضية.

تشير آخر الإحصائيات إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الزراعي في السودان تدنّى إلى (٣٣٠) ألف جنيه، وهو ما يعني أن دخل العامل بالزراعة تردّى بمقدار ما كان عليه في مطلع ما بعد الاستقلال.

كما أن السودان بعد أن كان وحتّى وقت قريب قادرًا على تغطية احتياجاته الغذائية من الإنتاج المحلي، فإن العقدين الأخيرين شهدا اعتمادًا بصورةٍ أكبر على استيراد الغذاء من الخارج خاصةً سلعة القمح والحبوب الغذائية.

أما الشق الآخر من الإنتاج في القطاع الزراعي وهو الثروة الحيوانية، فعلى الرغم من الثروة الحيوانية الهائلة واعتمادها على مراعٍ طبيعية بحوالي (٢٧٩) مليون فدان، فإن الإهمال الذي واجهه هذا القطاع قد أفقر وأضعف إسهامه في الاقتصاد الوطني.

لم تسجل صادرات السودان من الثروة الحيوانية خلال الفترة الممتدة من (١٩٩٠م) وحتى (٢٠١٤م) أي نسبة نمو عالية. أهم المعوقات التي حالت دون فتح أسواق صادراتٍ معتبرة للثروة الحيوانية هِي:

- عدم الاهتمام بمكافحة أمراض الثروة الحيوانية مما جعل السودان يتعرض إلى مقاطعة وحرمان من أهم أسواقه.

- الأوضاع الأمنية المتردية السائدة في مناطق دارفور وجنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان، والتي كانت تمثل واحدة من أهم مناطق إنتاج الثروة الحيوانية.

- الإهمال التام للمشروعات القومية التي كانت تهدف إلى تحسين صحة القطيع الحيواني بالتحصين وتقديم الخدمات مثل مشروع الطريق القومي للماشية.

البنيات التحتية:

ظلّ السودان يعاني لفترةٍ طويلةٍ، ومنذ الاستقلال من انعدام البنيات التحتية ومحدودية

التوسع فيها خلال الفترات التي أعقبت الاستقلال، بل بداية التدهور لما كان منها قائمًا مثل السكك الحديدية.

الذي لا شك فيه أن الإنقاذ نجحت في إنفاذ العديد من مشروعات البُنى التحتية؛ مثل الطرق، الجسور، السدود، والمطارات والموانئ. وهناك تطور ملحوظ في شبكة الطرق القومية التي غطّت أجزاء كبيرة من البلاد، وربطت كثير من أجزائها ببعضها البعض. أما في مجال السدود، فإن إنشاء سد مروي وتعلية خزان الروصيرص وسد أعالي نهر عطبرة.. هِي مشروعات أضافت رقعة زراعية كبيرة لمقدرات السودان في مجال الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى الطاقة الكهربائية الهائلة المولَّدة من هذه المشروعات. كما أن إنشاء العديد من الجسور أسهم في ربط أجزاء كبيرة من المدن الواقعة على الضفتين الشرقية والغربية للأنهار.

خلال هذه الفترة تمكنت حكومة الإنقاذ من تشييد عدد من المطارات الصالحة للاستعمال طوال العام مع إمكانية استخدامها كمطارات بديلة لمطار الخرطوم كما هُو الحال في مطاري مروي والجنينة.

الطفرة الهائلة التي شهدها السودان خلال هذه الفترة في مجال شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية جعلته يتوافر على خدمات في هذا المجال تعتبر من الأفضل في المنطقة.

على الرغم من كُلِّ هذا الَّذِي تحقق إيجابًا، فإن هناك العديد من المشروعات التي تدخل تحت هذا النطاق قد شهدت تدهورًا واضحًا، ففي مجال السكك الحديدية لم تحدث أي طفرة تعيدها إلى سيرتها الأولى كأفضل وسيلة نقل بالبلاد بحيث انخفضت نسبة الطن المنقول بالسكة حديد إلى أدنى مستوى له مع توقف تام لخدمات قطارات الركاب إلى معظم أنحاء البلاد.

الناقل الآخر الَّذِي تضرر كثيرًا هِي الخطوط الجوية السودانية التي قاد سوء الإدارة فيها وعملية الخصخصة الفاشلة التي خضعت لها إلى مرحلة الإفلاس وشبه التوقف التام، وعدم حيازتها على أسطولٍ يمكنها من تغطية الطلب على النقل الجوي داخليًّا ناهيك عن إقليميًّا ودوليًّا.

ليس بعيدًا عن نموذج الخطوط الجوية السودانية رصيفها الخطوط البحرية السودانية والتي كان أسطولُها قبل العام (١٩٨٩م) يجوب أعالي البحار واصلًا السودان بموانئ

العالم المهمة في أفريقيا، آسيا وأوربا. اليوم لا تمتلك هذه الشركة سِوى اسمها وباخرة واحدة مستأجرة لنقل الركاب.

والضلع الثالث في المؤسسات التي كانت نشطة وعاملة في مجال النقل هُو هيئة النقل النهري، والتي كانت لها إمكانيات هائلة مكنتها من ربط شمال السودان بجنوبه، والسودان بمصر.

أدّت سياسات الإهمال وسوء الإدارة والخصخصة الخاطئة إلى اختفاء هيئة النقل النهري بأسطولها الضخم وأحواضها وورشها من خارطة وسائل النقل الاقتصادية بالبلاد.

التعليم العام والعالي:

شهدت الفترة التي نحن بصدد الوقوف عندها توسعًا هائلًا في التعليم بشقيه العام والعالي، فتضاعفت أعداد المدارس حتى المرحلة الثانوية وأصبح عدد التلاميذ الذين يجدون فرصة للتعليم العام أكبر بكثير من سابقتها في أي عهدٍ مضى.

أمّا في مجال التعليم العالي فإن ما أقدمت عليه حكومة الإنقاذ من توسع يُعدّ واحدًا من أهم إنجازاتها.

بيد أن هذا التوسع في المستويين العام والعالي لم يأتِ بلا سلبيات، وعلى رأسها التدني في مُخرجات التعليم العام والعالي. مرد ذلك يعود إلى التوسع الكبير مع الافتقار إلى الدراسة والتخطيط، بالإضافة إلى قلة الإمكانات المادية والبشرية، فالمدارس تفتقر إلى المعلم المدرَّب والبيئة المدرسية الصالحة بما في ذلك الإجلاس والكتاب.

كما أَن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأُخرى من معاهد وكليات في حاجةٍ إلى الأستاذ الجامعي المؤهَّل والمدرّب، توفر إمكانيات البحث العلمي، قاعات الدراسة، المعامل والحقول الإيضاحية، المراجع والمناهج المواكبة للتطور في كافة مجالات العلوم النظرية والتطبيقية، وهي كُلُّها مقومات أساسية ورئيسية، وبدونها يعتري الضعف مخرجات هذه المؤسسات مما يُضعِفُ أداءها في إنفاذ الدور الَّذِي من أجله أُنشئت لإمداد البلاد بالخريج القادر المقتدر المسلح بالمعرفة والثقة بالنفس لإحداث التغيير والإسهام في عمليات التنمية والبناء والنهضة المرتقبة.

نظام الحكم الاتحادي:

بادر نظام الإنقاذ بتطبيق نظام الحكم الاتحادي. اتفق جميع الخبراء بأن هذا النظام هُو أنسب النظم السياسية لإدارة شؤون السودان؛ لأنه الوحيد القادر على استيعاب التباين العرقي، الثقافي، الاقتصادي والاجتماعي للبلاد؛ حيث إنه يحافظ على مسألة وحدة البلاد في ظل تلبية رغبة كُلِّ إقليم في الاحتفاظ بقدر من الاستقلالية وتفويض السلطات من المركز لإدارة شؤون الإقليم.

الممارسة الفعلية لتطبيق هذا النمط من الحكم قد شابها كثيرمن الإخفاق، ولعل ذلك مرده إلى:

- عدم إدراك القيادات السياسية عُمق إدارة وتفهم أبعاده ومتطلباته.

- الترهل الواضح في هياكل الحكم الاتحادي والتبعات المالية العالية المترتبة على ذلك، بحيث أصبح الصرف عليه يأتي خصمًا على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الأقاليم.

- عدم التخلص من قبضة المركز بحيث ما تزال معظم أمور تلك الأقاليم تخضع للتخطيط والتمويل والتوجيه من الحكومة المركزية، وعدم مقدرة المركز على تفويض السلطات.

- دخول الحكم الاتحادي دائرة الاسترضاء السياسي، بحيث أصبح إنشاء الولايات والمحليات يخضع للمزايدة السياسية واعتبار مناصب القيادة والإدارة في الحكم الاتحادي كواحدة من المغانم السياسية التي توزّع استنادًا إلى الولاء القبلي والتحالف مع نظام الحكم.

الخدمة المدنية:

بدأ إضعاف الخدمة المدنية منذ بداية سلطة الإنقاذ، وذلك من خلال عمليات الإحالة للصالح العام. فقد شهدت العشرية الأولى إحالة عشرات الآلاف من الكفاءات في كافة المجالات؛ حيث فاق عدد الذين تمت إحالتهم للصالح العام عدد كُلِّ الذين تقاعدوا بالخدمة المعاشية الإجبارية منذ استقلال السودان. عمدت سلطة الإنقاذ إلى عملية الإحلال القائمة على الولاء للنظام، دون مراعاة للكفاءة والمعرفة، فانتهى الأمر بالبلاد إلى خدمة مدنية ضعيفة متدنية وفاسدة.

العلاقات الخارجية:

قصور النظام في إدراك جملة التحولات الإقليمية والدولية التي صاحبت مجيئه إلى السلطة مع اتباع الأساليب التي عفا عليها الدهر في التعاطي مع محيط العلاقات الدولية؛ قاد النظام إلى مصادمة جيرانه ودخوله في عزلةٍ دولية غير مسبوقة في تأريخ علاقات السودان منذ الاستقلال.

كما أن مجمل التطورات الداخلية انعكست بصورة سلبية على علاقات السودان الخارجية؛ حيث قادت الحروب في جنوب وغرب وشرق ووسط البلاد أن يجد السودان نفسه تحت مطرقة العدالة الدولية ومنضدة مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع بتهمة الإبادة الجماعية وتهديد الأمن والسلم الدوليين، علاوةً على ذلك فإن عمليات الفصل التعسفي للكادر الدبلوماسي المؤهل وإحلاله بالكوادر ذات الولاء والضعف في الأداء، أدّت إلى تدني أداء الجهاز الدبلوماسي مما قاد إلى أن تصبح الدبلوماسية السودانية غير قادرة على الحفاظ على ما ورثته، ناهيك عن المبادرة أو الدفاع. تجدر الإشارة إلى صدور عددٍ غير مسبوق من قرارات مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

أدّى التدهور الَّذِي أصاب الجهاز الدبلوماسي إلى ظهور أجهزة موازية؛ مثل مجلس الصداقة الشعبية وجهاز الأمن والمخابرات لتعمل في مجال علاقات السودان الخارجية، مما أدّى إلى المزيد من التدهور في أداء السودان الخارجي وعلاقاته الدولية.

فشلت سياسة السودان الخارجية في بناء علاقات خارجية متوازنة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة مما أعاق دور دبلوماسية التنمية التي نشطت في حقبةٍ سابقة، بالإضافة إلى خضوع السودان للمقاطعة الاقتصادية وحرمانه من إعفاء الديون ونيل نصيبه من اتفاقية كوتونو.

وصمة السودان بالإرهاب هُو الآخر نتاج للممارسات والعلاقات التي سادت بين النظام والعديد من الدول والمنظمات التي تصنفها الأسرة الدولية بأنها إرهابية. أدّى ذلك إلى وضع السودان على قائمة الإرهاب من طرف الولايات المتحدة، حتى أصبح جواز السفر السوداني عبئًا في المطارات الدولية.

كما أن سياسة السودان الخارجية في ظل الإنقاذ قد أهملت مبدأً أساسيًّا، وهو ضرورة

التركيز على المصالح الوطنية، والابتعاد عن سياسة المحاور، الّتي ساهمت في عزلة السودان وفرض العقوبات الاقتصادية عليه.

السلم والأمن الاجتماعي:

صباح استلام السلطة، أعلنت الإنقاذ بأنها جاءت لتجمع شمل أهل السودان وتحقيق السلم والأمن الاجتماعي للسودان الواحد الموحد بالإضافة إلى إعادة صياغة المواطن السوداني. بعد انقضاء ربع قرن من الزمان، الناظر إلى خارطة السودان لقراءة سلمه وأمنه الاجتماعي، **يمكنه قراءة الآتي:**

- ذهاب ثلث السودان الجغرافي والسكاني بانفصال جنوب السودان بسبب الإخفاق في جعل الوحدة جاذبة وفقًا لما نصت عليه اتفاقية السلام الشامل للعام (٢٠٠٥م).

- حربٌ ضروس تغطي دارفور الكُبرى كان ضحاياها مئات الآلاف من القتلى دون ذنب، ومئات الآلاف من النازحين والمشردين عن ديارهم، والإخفاق حتى اليوم ومنذ اندلاع الحرب في العام (٢٠٠٣م) في إيجاد تسوية تضع حدًّا لمأساة أهل دارفور، والتي صُنفت من أكبر الكوارث الإنسانية التي تواجهها البشرية.

- حرب مأساوية في جنوب كردفان تحصد الأخضر واليابس، ويفنى فيها الزرع والضرع.

- تكرار لنموذج جنوب كردفان المأساوي في منطقة النيل الأزرق.

- حرب شهدها شرق السودان أعقبها اتفاق سلام ما زال هشًّا وينذر بعودة الصراع إلى ذلك الإقليم.

خلاصة القول أن فشل السياسات في استيعاب وإدارة نظام التعدد العرقي والثقافي والديني في البلاد؛ قادت إلى تصعيدٍ أكبر في الصدام الإثني والعرقي والقبلي في السودان بحيث أصبح الاقتتال يحدث داخل مكونات القبيلة الواحدة، بل حتى داخل العشيرة ذاتها كما نراه يحدث في دارفور.

لم يستفد النظام من تجربة جنوب السودان التي دارت فيها الحرب إلى أن أفضت إلى سلامٍ قاد إلى الانفصال في ظل سودان لا زال يضم طيفًا عريضًا من الكيانات العرقية المتنوعة ذات الثقافات والمعتقدات الدينية المتعددة ذات المظالم والمطالب المتشابهة لتقف بقوة السلاح في وجه النظام.

الآن يقف السودان عند مفترق الطرق مع غياب تام لرؤية قومية حول مشروعٍ وطني تتوقف معه السياسات والمعالجات التي جعلت أرضه ساحة معارك متصلة ومسارح لقوات دولية قوامها عشرات الآلاف، وشعب قذفت بأكثر من نصفه السياسات الاقتصادية والاجتماعية تحت خط الفقر، وجزء آخر في مخيمات النزوح واللجوء، وما تبقّى يعيش حياة اقتصادية تتوسع فيها الفجوة الاجتماعية عند صباح كُلِّ يومٍ جديد.

الجدير بالذكر أن مثل هذه السياسات في قطاع الصحة أدّت إلى الإهمال الواضح لهذا القطاع المهم؛ حيث ازدهرت مؤسسات العلاج الخاص على حساب مؤسسات الدولة العلاجية، وبروز نظام العلاج الاقتصادي كمبدأ أساسي لتلقي العلاج.

تدهورت صحة البيئة وتراجعت مكافحة الأمراض المستوطنة والوبائية، وتراجعت معها سياسات الصحة العلاجية لكل أفراد المجتمع، ومجانية العلاج للفقراء ودعمه لمتوسطي الدخل التي كانت قائمة في زمنٍ قد مضى.

الممارسة السياسية:

إن شكل الممارسة السياسية اليوم **يبدو كما يلي:**

– إدارة البلاد بلا دستورٍ دائمٍ يحكمها، وخضوع الدستور المؤقت الَّذِي يحكم البلاد بموجب اتفاقية السلام الشامل للعام (٢٠٠٥م) لتعديلاتٍ لا يبدو أنها ضرورية أو عادلة أو حتى منطقية.

– حزب سياسي واحد (المؤتمر الوطني) يتمدد على الساحة السياسية مستغلًّا إمكانات الدولة للسيطرة على العمل السياسي وسن القوانين والتشريعات التي تحرم الآخرين من الممارسة الحزبية الحرة والصحيحة.

– العمل على شق الأحزاب وإنشاء أحزاب صغيرة فاقدة للسند الجماهيري والسياسي لتعمل تحت مظلة حزب المؤتمر الوطني بما يؤدي إلى ضبابية الحلول لقضايا السودان المصيرية.

– ظهور أحزاب سياسية قائمة على أُسس إثنية بحتة، وهي ظاهرةٌ خطيرة.

– تخوين وتحريم كُلِّ جهدٍ وطني يهدف إلى لم شمل أهل السودان وتوحيد كلمتهم في وجهة التحديات التي تواجه البلاد. خير مثال ما قوبل به نداء السودان وإعلان باريس من حرب من قبل المؤتمر الوطني.

- إخضاع عملية الممارسة السياسية للرقابة الأمنية بحيث أصبح جهاز الأمن هُو الجهة المنوط بها إدارة العملية السياسية في البلاد.

- الفشل في تحقيق التحول الديمقراطي المنشود.

- غياب دور البرلمان كجهةٍ تشريعيةٍ ورقابية، ولعل ذلك مرده إلى طبيعة تكوين البرلمان نفسه الذي يفتقر إلى الصوت والرأى الآخر.

- حرمان الشعب من التعبير عن رأيه عبر التظاهر السلمي أو منابر الخطابة. فكل التظاهرات التي خرجت لتعبر عن رأى الشعب في أي قضية قد وُجهت بالقمع.

- عدم احترام حقوق الإنسان الأساسية مما جعل السودان منذ العام (١٩٩٠م) وحتى اليوم يخضع للإدانة السنوية داخل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى تعيين مقرر خاص لمتابعة حالة حقوق الإنسان في السودان.

* * *
* *
*


دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الْبَابُ الثَّالِثُ

الـدروس والعبـر

مقدمة:

لما أهلَّ فجر الاستقلال كانت أبصار السودانيين معلَّقة بالثريا، لكن الهمم قد تقاصرت عن بلوغها. وكثيرًا ما حلَّ عاقل الآمال موقع التفكير والتبصر والتدبير المفضي إلى تحقيق المقاصد والغايات التي عمرت بها النفوس. كنا نتطلع بالأمل كله إلى مستقبل مشرق تأسيسًا على ما تحقق من مطامح بفضل توحُّد عزم السودانيين والتئام صفهم للتخلص من الاستعمار وتحقيق الاستقرار، توحُّد استلهم التراث، وغذته ملامح النضال التي بدأت متفرقة وجاءت ملجمة طورًا عن التراخي وأحيانًا في عجلة مسعفة، وكانت ذروة ذلك في قيام مؤتمر الخريجين الذي جمع في رحابه نخب المثقفين المستنيرة التي استهلت نشاطها الموحد في نادي المدارس، وفي الجمعيات الأدبية التي بدأت على يد جماعة « بو روف » وجماعة « الهاشماب » وفي مدني وفي بعض المدن كعطبرة وغيرها من الحواضر.

وكان لظهور الصحف والدوريات عميق الأثر في توحيد الرؤى المشدودة للتخلص من الاستعمار وتحقيق حرية الوطن والمواطنين، ومن الروافد التي عززت تدفق الحركة الوطنية ومضاءها نشأة الحركة النقابية وحركة المزارعين وتأسيس الاتحادات والجمعيات المهنية، وتنظيمات النساء والشباب وبعض منظمات المجتمع المدني الأخرى. وكان لهذه الروافد قدرة على الرؤى المتخصصة والبصائر النافذة إلى أبعاد في الحياة لم تمنحها الحركة السياسية ما يتكافأ معها من اهتمام وبخاصة البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي. ومع هذا كله ظل الشاغل الأساسي هو التحرير، ولم تشمل برامج المؤتمر ولا برامج الأحزاب في الحقبة الاستعمارية رؤًى للاقتراب الشامل لبناء الوطن بعد تحقيق الاستقلال.

ولما كانت الأحزاب الجامعة أو المتعددة هي أدوات صنع الأفكار والبرامج ومناهج تنزيلها على أرض الواقع فإن المتأمل لمسيرة الوطن بعد الاستقلال يرى أن التشكيلات

السياسية التي قامت لم تكن أحزابًا بالمعنى الكامل مثل تلك التي نشأت في أوربا وأمريكا الشمالية وأفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية. فتلك الأحزاب قد قامت على أسس فكرية جامعة في عضويتها وبسند القوى الاجتماعية التي اتجهت إلى خدمة مصالحها وبرامج عملية تعبِّر بها عن أفكارها ومعتقداتها، وتوجِّهها إلى خدمة المصالح التي انبرت إلى تحقيقها أو الدفاع عنها.

فأحزابنا التقليدية – أقال اللَّه عثرتها – نشأت على تحالفات قبلية وطائفية في الأساس مع انضواء بعض المثقفين في صفوفها، وكان صوت القبيلة والطائفة هو الأعلى ووزنها هو الأرجح في الصراع على السلطة؛ لذا نجحت في كثير من الأحيان في تدجين المثقفين وتوظيفهم في خدمتها عوض أن تكون لهم الريادة والقيادة الحقيقية؛ لأنهم جاؤوا إلى المواقع التي تسلموها بسند القبائل أو مباركة شيوخ الطوائف.

ولما اتجهت القوى الحديثة التي لم تسع أفكارها وطموحاتها صفوف الأحزاب التقليدية؛ إسلامية، أم عروبية أم أفريقية فإنها قد نشأت متأثرة بالأحزاب التقليدية في كثير من أوجه طرحها حتى لا تستفز الجمهور العريض الذي تتطلع إلى العمل في صفوفه واجتذابه إليها. بل إنها وإن نشأت متدثرة بأيديولوجيات معينة وعلى أسس فكرية وتنظيمية مختلفة عن تلك التي نشأت عليها الأحزاب التقليدية، جاءت هذه الأحزاب الحديثة ذاتها متباينة فيما بينها، بل متصادقة في كثير من الأوجه والأحيان. ولما كانت القواعد التي اتجهت إلى مخاطبتها واحدة تمثلت في الطلاب والشباب والنقابات فإن الصراع بينها في حلبة كسب تأييد تلك القواعد قد صرفها عن العمل الفكري وتجويد تصميم البرامج المتبينة بأفكارها والمتجهة إلى تحقيق أهدافها؛ فساد في الساحة السياسية شغب فكري عظيم واستنساخ بعض البرامج العامة ذات الجذور والأصول الأجنبية أو ذات الانتماء الحضاري والثقافي الأوسع. فعجت تلك الساحة بشعارات اعتبرتها جمهرة السودانيين في أول أمرها غريبة ووافدة؛ مثل نضال الطبقة العاملة العالمية وحتى الشعارات التي انتسبت إلى الإسلام والعروبة ورؤى الوحدة الأفريقية كانت أصولها الخارجية واضحة وبينة، فلم ينفعل بها السودانيون بالدرجة التي كان يؤملها هؤلاء أو أولئك.

بل قاد التشوف إلى الخارج والتطلع إليه إلى حرمان الأحزاب التقليدية من جهود كثير من المثقفين الذين فضلوا الانتماء إلى هذه الأحزاب الحديثة كما صرفت الانتماءات العريضة التي تتجاوز حدود الوطن اهتمامات كثير من المثقفين عن النظر المتعمق في

حقيقة هذا الوطن القارة ومشكلاته وقضاياه وواقعه المتنوع فلم يجد هذا التنوع الدرس العميق ولا الإدراك الحصيف، بل أهملت إدارته وتركت وليدة الصدفة والمزاجية وفريسة للنظرة الذاتية كل مجموعة بما لديها فرحة وعن غيرها مشغولة أو منصرفة، حتى داهمتنا حقائق الواقع وواقع التنوع بالمشاكل والنزاعات التي عصفت بوحدة الوطن وما زالت تهدد حاضره وتعمل على تبديد مستقبله ما لم يُقوّم المسار ويتحقق الحُلم بمنطق الخُطة السليمة الناضجة والحكمة الناجعة.

ومن الدروس التي لم نتعلمها بصورة كافية طوال أكثر من نصف قرن توالت أعوامه منذ الاستقلال؛ أن هذا التنوع حقيقة وأن الحقائق لا يمكن تجاوزها بالأماني والمحسنات اللفظية دون منحها حقها ومستحقها. وإن حقائق الواقع لها قدرة أصيلة في فرض وجودها والتعبير عن ذاتها بالتي هي أخشن إن لم تعامل بالتي هي أحسن.

إن الذي جعلنا نتخبط في دوامة الحزبية المتراخية والعسكرية الطاغية هُو تقلب الحال من نظم أسميناها ديمقراطية إلى انقلابات رأى بعض أربابها أحيانًا أن الحرية هي أساس البلاء فعمدوا أول أمرهم إلى مصادرة الحريات والحقوق بوعد الأمن والاستقرار والنماء. ولكن لا بد لنا أن نسارع إنصافًا لبعض القيادات التاريخية إلى القول بأنها قد كانت صادقة في توجهاتها الديمقراطية، ولكن لم تتخذ للأمر عدته، كما أن عشق السودانيين للحرية قد طوّع كل النظم التي بدأت عسكرية فيه إلى درجات من التحول الديمقراطي وإن تَطَاول العهد على ذلك. فنظام الرئيس عبود قد شكل المجلس المركزي (البرلمان) في أخريات أيامه، ونظام مايو أقام مجالس الشعب وخطّ دستورًا نيرًا ومدركًا لحقيقة التنوع فأصدر إعلان التاسع من يونيو، كما سبقت الإشارة، وكانت درة إنجازاته اتفاقية أديس أبابا التي عاد فطمسها كما فتح صدره لرياح الحرية بعد أن حقق المصالحة الوطنية عام (١٩٧٧م).

من العلل التي قعدت بالأداء الوطني الحروب الأهلية والتآمر الأجنبي والخدر السياسي في وجه المشكلات والتحديات؛ لذا لم نأمن من غاشيات المداهمات التي تصدمنا بغير استعداد، والإدراك المطول لحقائق المشكلات وجذورها، والمخططات التآمرية ووقعها الفادح على الوطن وبنيه مما قاد بكثير من أهل السياسة على أن يترك للزمن مهمة علاج المشكلات ودرء مخاطر المؤامرات.

ومن مسببات هذا الخدر السياسي في رأينا المجانبة بين القول والعمل وكأن القول وحده يكفي علاجًا للمشكلات، والغفلة تكون كفاء التحديات والمؤامرات. وإن لم نكن من المؤمنين تمامًا بنظرية المؤامرة، إلا أنه لا يحسن بنا ولا يجوز لنا أن نسمي المؤامرة إذا ما ظهرت بغير اسمها، ولا أن نصفها بغير حقيقتها. لقد صاغ العديد من أحزابنا من البرامج بديعة الديباجة رنانة الألفاظ ما ظنه خطأ يكفي لتحقيق الشجاعة السياسية. بل إن العديد من أحزابنا لما فوجئ غير متوقع لهبة الشعب في أكتوبر (١٩٦٤م) حاول تدارك الأمر والأوضاع بصياغة برامج عَجِلة ادعى كل منها الامتثال إلى الاشتراكية التي كانت معبودة الجماهير مثل التنمية على ذلك الزمان ومنها من نسب نفسه إلى الاشتراكية العلمية، والاشتراكية الإسلامية، والاشتراكية العربية وإلى اشتراكية ادعى لها أنها نابعة من واقعنا، لا مغير له كما ينبغي أن يكون الحال، وأتت برامج أخرى في صياغات بعض جوانبها هلامية غير دقيقة وغير واضحة المعالم كالمشروع الحضاري الذي لم يشبع توضيحًا وإنفاذًا في زمان الناس هذا.

إن بعض هذه البرامج قد كتبت ونسيت؛ لأنها لم تكن نابعة عن إيمان حقيقي بالشعارات التي اتخذت عناوين لها. كما أن المتأمل في تفاصيل ما جاء في إطار تلك البرامج يرى فيه، في أحيان كثيرة، تناقضًا بين التفاصيل بينها وبين المضمون الحقيقي للعنوان الذي أدرجت تحته بعكس ما عهد الناس من اتساق في برامج الأحزاب التي رفعت تلك الشعارات في الدول الأخرى. وهذه قمة المجانبة بين القول والعمل.

ودرس آخر ينبغي فهمه على حقيقته من منطلقات بديهية: أن فاقد الشيء لا يعطيه فكثير من أحزابنا إن لم يكن كلها قد افتقد الديمقراطية في صفوفه وفي تسيير أعماله وإقامة بنياته التنظيمية خاصة مؤسساته القيادية، فكيف يمكن لهذه الأحزاب غير الديمقراطية في فكرها وفي بنيتها أن تؤسس مجتمعًا ديمقراطيًّا، ودولة تقوم على الديمقراطية ورعاية الحقوق وترتيب المسؤوليات. إن مثل هذا الظن الخاطئ أقرب ما يكون إلى الملهاة منه إلى الجدية.

ولعل علة العلل فيما حاولنا استخلاصه من دروس وعبر هي أن السياسة في وطننا لم يعاملها كثير من القادة السياسيين بالجدية الواجبة، مما جعل منها سياسة أشخاص وليست سياسة قضايا. فالبعض يتخذها شاغلًا لبعض الوقت، والبعض يسعى إلى تخليص ضميره

أو تخديره بالحديث اليومي في السياسة، وهي أمر عظيم الأهمية جليل الخطر في حياة الناس ومآلات أوطانهم. فالسياسة هي التي توجه الحياة وتؤمن الوصول إلى السلطة، بل إن جوهر السياسة هو السلطة وإعمال تلك السلطة في تحقيق المقاصد والغايات، وهذا أمر لا تغيب أهميته القصوى عن بصيرة حصيف، ولا ينبغي أن يؤخذ إلا بالجدية الصارمة، وأن ينفق في سبيل تجويده من الفكر والجهد والعمل ما يتكافأ مع تلك الأهمية.

إن السياسة ليست ملهاة، بل هي فكر وتدبير ورشد ومناهج راشدة وتنزيل البرامج على أرض الواقع تغيِّره وتطوِّره، وترتقي بنوعيته، وعبرها يُمكن إحداثُ العدالة الاجتماعية.

إن وقتًا طويلًا قد أضعناه دون جدوى أو طائل بالارتكان إلى الأحكام المسبقة والأبدية فالنظم التي أسميناها ديمقراطية مبرأة عند البعض من كل العيوب مهما تجلّى ضعفها وعدم فاعليتها وعجزها في وجه المشاكل والتحديات، والنظام الذي يغترفه انقلاب عسكري فإنه عند البعض شمولي بالرغم مما يقع فيه من تحول. فالزمن يتغير من حولنا وتتغير وقائعه فلا يتغير رأينا ولا تتبدل أحكامنا. والبعض منا يجعل مَهْر خِطْبته لكل نظام جديد أو مؤمل الإساءة لكل نظام قد مضى، فلنسوق عليه من المثالب ما كان حقيقيًّا وما نصطنعه اصطناعًا ولا نذكر له من مناقب كأن اللَّه - سبحانه وتعالى - لم يفتح عليه بفكرة صائبة إو إنجاز مهما صغُر وضؤُل حجمه. إن هذا التعميم الذي غالبًا ما يكون جائرًا من علامات التفكير المعوج والإصرار على عدم الاقتراب من التفكير المستقيم، وهذه منقصة ما كان ينبغي لنا الوقوع في شِرَاكها.

إن من أوجه النقص الفاضح القعود عن ابتداع نظام حكم كفء يرتكز على قاعدة نظام اقتصادي واجتماعي عادل وقادر، بل إننا أحيانًا في مجال الصدور من مواقع الفجور في الخصومة نخلط بين معارضة حكومة لا نرتضيها ومعارضة مصالح الوطن. ومن آيات ذلك ما تسارع البعض في التوجه إليه من الاستنصار بالأجانب في صراعهم مع خصومهم السياسيين والأجانب هؤلاء الشغوفون في التدخل في شؤون الغير لا يأتون لنصر معارض على حاكم أو إزاحة حاكم لمصلحة معارض من أجل سواد عيونه، وإنما يأتون خدمة لمصالحهم التي غالبًا ما تتعارض مع مصالح الوطن. ساد ذلك في أيام الحرب الباردة وتسارعت وتائره في زمان العولمة الذي نعيشه ويحدثنا به أربابه أصحاب المصلحة فيه؛ لأنه زاخر بالفرص وإن اعترته بعض التحديات.

وحقيقة الأمر أننا نشهد التحديات ماثلة وفاعلة والفرص متفلتة ومتوالية. كما أن إدمان رؤية بعض الشماليين لأنفسهم ومكانتهم في مرآة ماضٍ تليد قد سلف، وتَصَوُّرَ بعض الساسة الجنوبيين أن الشمال شر محض لا يأتي من تلقائه خير، ولا يُرجَى منه إلا الوعود الكاذبة قد جاء لخطأ النظرة للذات وتعظيمها وتفخيمها ومعاداة الغير، وهذا شعور عمَّقه في البعض تخليط مقصود من تلقاء جهات تود له أن يعيش في وهم مناصرتها المطلقة له. إنه من الخير لنا أن نعي خطأ النظرتين وأن نغوص في حقائق ذاتنا، وندرأ مخاطر الحرب عن أهلنا ووطننا، وأن ننصب ميزان العدل والمساواة ورعاية الحقوق في كل ربوع وطننا.

هذه بعض الدروس والعبر المستفادة من حصيلة تجاربنا وسنسعى إلى تمثلها ونحن نرسم الرؤى ونُقوِّم المسار لإدراك حُلم المستقبل للسودان (٢٠٢٥م):

● **الدرس الأول: الوحدة قوة وبها تتحقق الإنجازات الكبرى:**

لما أهل فجر الاستقلال كانت أبصار السودانيين ونفوسهم معلقة بالثريا، لكن الهمم قد تقاصرت عن نيلها. وكثيرًا ما حل عاطل الآمال في موقع التفكير والتبصر والتدبير المفضي إلى تحقيق المقاصد والغايات التي عمرت بها قرائح أهل السودان ونفوسهم. كان الكل يتطلع - وبالأمل كله - إلى مستقبل مشرق، تأسيسًا على ما تحقق بفضل توحد عزم السودانيين والتئام صفهم لمقارعة الاستعمار، فصرعوه في أرضهم، واستخلصوا منه استقلال وطنهم. فكان الدرس الأكبر في مسيرة الحركة الوطنية هو أن الوحدة قوة، وأنها سبيل الإنجاز المحقق للآمال والتطلعات. إن هذا الدرس لم يكن ماثلًا دائمًا أمام أبصار السياسيين وغلبة من المثقفين. فعوض الاعتصام به كثيرًا ما شتت الطرق بالأحزاب والتنظيمات فتوالت العثرات والكبوات.

● **الدرس الثاني: الرؤية الشاملة لبناء الوطن مسألة حتمية:**

ودرس ثان، يتمثل في أن نشأة الحركة النقابية، وحركة المزارعين وتأسيس الاتحادات والجمعيات المهنية، وتنظيمات النساء والشباب، وظهور بعض منظمات المجتمع المدني الأخرى، قد كان من الروافد التي عززت اندفاع الحركة الوطنية ومضاءها؛ إذ كان، وما يزال، لهذه الروافد قدرة على الرؤى المتخصصة، والنفاذ إلى أبعاد في الحياة لم تمنحها الحركة السياسية ما يتكافأ معها من الاهتمام، وبخاصة البعد الاجتماعي

والبعد الاقتصادي، فظل الشاغل الأساسي للحركة السياسية هو التحرر الوطني؛ ولذا لم تشمل برامج مؤتمر الخريجين، ولا برامج الأحزاب في الحقبة الاستعمارية رؤًى وافية، للاقتراب الشامل من بناء الوطن، بعد تحقيق الاستقلال. وهذا أمر ينبغي تلافيه، تداركًا لما فات، وتأسيسًا لاستراتيجية شاملة لبناء الوطن من كل وجوهه، تشارك كل القوى الفكرية والسياسية والأهلية في تصميمها، وتنخرط كل القوى الاجتماعية والعناصر الفاعلة في تنفيذها.

● الدرس الثالث: الاتفاق على نظام الحكم ضرورة وجود وتقدم:

ولعل المشكل الأساس الذي اكتنف تاريخ السودان السياسي المعاصر، هو القعود عن ابتداع نظام حكم كفيء، قاعدته نظام اقتصادي واجتماعي عادل وقادر على الإنجاز، ومواجهة التحديات والمخاطر بكفاية، وحل مشكلات الحاضر تمهيدًا لبناء صروح المستقبل. والحكم الراشد، الذي يؤسس للمواطنة الصالحة، يقوم على الانتخابات الحرة، والسلطة القضائية المستقلة، وحرية التعبير والصحافة، ومحاربة الفساد، والتنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية. وينضوي تحت راية الحكم الراشد سيادة حكم القانون، والمساواة في الحقوق والواجبات، واحترام حقوق الإنسان، وتوسيع قاعدة المشاركة، وفعالية مؤسسات الدولة، والإنصاف والشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

والطفرة التنموية المرتقبة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل حكم رشيد، وقيادة سياسية واعية، وترتيبات سياسية تمثل فيها كافة أطراف العملية السياسية. فلا بد إذًا أن تتحد إرادة الأمة، ويتم التوافق على نظام حكم ديمقراطي يستمد شرعيته من تطلعات مواطنيه في الديمقراطية والتنمية، ومن استناده وتطبيقه للقوانين الأساسية كالدستور، والتي ارتضاها وأجازها ممثلو الشعب الذين اختارهم، وبذلك يحظى نظام الحكم بقبول الشعب، والشعب هو مصدر السيادة. هذه هي مقومات الاستقرار السياسي، سنفرد لها بابًا منفصلًا في صدر هذه الرؤية.

● الدرس الرابع: التنوع واقع السودان والتراضي منهج أهله وحسن إدارتهما صمام أمانه واستقراره:

والعبرة التي لم نعتبر بها بصورة كافية طوالَ نصف قرن من الزمان هي أن هذا التنوع حقيقة. وأن الحقائق لا يمكن تجاوزها بالأماني والمحسنات اللفظية دون منحها حقها

ومستحقها. وأن لحقائق الواقع قدرة متأصلة في فرض وجودها، والتعبير عن ذاتها. وأن التراضي الحقيقي، وبمفهومه الشامل، سمة وسنة حسنة في الخلق السوداني. وأن التعايش والوفاق واحترام الآخر يقوي لحمة المجتمع السوداني ويعزز تماسكه، ويرتقي بأدائه لتحقيق الخير لكل أهله.

- **الدرس الخامس: الديمقراطية قناعة ونفاذها بالممارسة:**

للسياسة منذ أن خرج أرسطو للناس بكتابه عنها جانبان، جانب نظري (theoria) وجانب أهم هو الممارسة والمعالجة (paraxis).

إن بعض القيادات التاريخية قد كانت صادقة في توجهاتها الديمقراطية ولكنها لم تتخذ للأمر عدته. وهذا يفيد أن الاقتناع بالديمقراطية وحده لا يفضي إلى التحول الديمقراطي، ما لم يُبنَ الأمر على خطة وتدبير ورضا من كل القوى السياسية والمجتمعية، وبمشاركتها. ولا بد للخطة والتدبير من إدراك أن ليست هنالك صيغة واحدة للديمقراطية، وإنما ينبغي الالتزام بقيمها الحضارية ومبادئها ومؤسساتها القائمة على الإرادة الشعبية. وبعد هذا لا بد من تخير المناهج الصحيحة لتنزيل الديمقراطية على الواقع السوداني، بحيث تُراعى قيم أهل السودان وعقائدهم وعاداتهم وتقاليدهم وموروثاتهم ومنافعهم، والحرص على أن يجد التنوع الزاخر تجلياته، ممثلة في مؤسسات الدولة، وبخاصة أجهزتها التشريعية والتنفيذية، المركزية منها والولائية.

إن التحول الديمقراطي لن يكون ممكنًا حتى تتمكن الحركة السياسية من ترتيب أوضاعها لتصبح مؤسسات ديمقراطية حقيقية ومؤهلة للتحول الديمقراطي السليم، وتحمل مسؤوليات الحكم على نحو يكفل الاستقرار والتنمية المستدامة.

- **الدرس السادس: الدين والسياسة:**

احتل موضوع الدين والسياسة، أو علاقة الدين بالدولة، حيزًا كبيرًا في الساحة السياسية السودانية منذ الاستقلال. وقد أرست دساتير السودان وأعرافه مبادئ هامة أهمها الاعتراف بالتنوع الديني في السودان واحترام حرية المعتقدات الروحية. إن المفهوم الحقيقي للإسلام يقوم على الوسطية والاعتدال. ونظامنا السياسي يجب أن يتأسس على الديمقراطية والتنمية والعدل والمساواة، ويقوم على التعددية والتعايش بين الأعراق والديانات والثقافات المختلفة دون تمييز أو إقصاء. إن الرؤية التي ندعو لها تقوم

وتستند على معايير تنغرس في واقع مجتمعنا السوداني لبناء دولة الرفاه الحديثة، التي تأخذ مكانها بالعلم والمعرفة، لينعم أهلنا بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي وسبل العيش الكريم في مجتمع متجانس ومتسامح، يكون انتماء أفراده للأمة وولاؤه للسودان.

ودوننا تجارب الأمم التي خلَت، والمعاصر منها في حسم علاقة الدين بالدولة ودرجة التوافق والتصالح والتراضي التي انطبعت بها مجتمعاتهم، فلم يعد للأمر مكانًا للتنازع والصراع، فكان هَمّ بناء الدولة الوطنية بألوانها وأطيافها وثقافاتها ومعتقداتها هو أولوية الأولويات.

- **الدرس السابع: ترهُّل الحكم الاتحادي أضر بتطبيقه:**

من العلل التي تؤخذ على نظام الحكم الاتحادي المطبق في السودان ترهله والتوسع في وحداته على المستويين الاتحادي والولائي. وهذا يتطلب إعادة النظر في هذا الهيكل، بصورة جذرية، تهدف إلى مزيد من التقليص في عدد الوزارات والأجهزة التنفيذية، بخاصة أنه على الرغم من اقتسام السلطات بين المستويين الاتحادي والولائي، فإن الجهاز المركزي قد بقي على حاله، من حيث الهيكل، في حين أن عدد العاملين به قد تنامى. كما أن عدد الوزارات والمستشاريات على المستوى الولائي قد توسع، الأمر الذي ضخَّم الصرف على هذه الأجهزة، وحجب موارد طائلة عن قطاعي الخدمات والتنمية. فصارت الدولة تستنفد الكثير من الموارد على ذاتها. فأدى ذلك كله إلى زيادة العبء الضريبي على المواطنين بعامة وعلى المنتجين بخاصة، كما انعكس في أسعار المنتجات الوطنية، فتدهورت مستويات المعيشة من ناحية، وقزمت القدرة التنافسية للصادرات، في حين تحقق قدر من الاكتفاء الذاتي في بعض الصناعات الوطنية.

أمر آخر يرتبط برؤية الحكم الاتحادي المستقبلية، وهو ضرورة إدخال منهج الحكومة الإلكترونية ووسائطها ومعيناتها، لتيسير الربط بين المركز والإقليم، وداخل الإقليم نفسه، فضلًا عن استخدام التقنيات المتقدمة في رفع الكفاية والأداء وضوابط صنع القرار وإنفاذه وتقويمه ومراجعته.

- **الدرس الثامن: الأحزاب السياسية أداة العمل الوطني والتغيير:**

ثمة درس ينبع من حقيقة أن الأحزاب الجامعة أو المتعددة هي أدوات صنع الأفكار السياسية والبرامج، ومناهج تنزيلها إلى أرض الواقع. والمتأمل في مسيرة السودان بعد

الاستقلال يرى أن التجربة قد أبانت في جلاء أن التشكيلات السياسية التي قامت في السودان لم تكن أحزابًا بالمعنى المعهود كتلك التي نشأت في أوربا وأمريكا الشمالية وبعض دول أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية. فتلك أحزاب قد قامت على أسس فكرية جامعة لعضويتها، وبسند القوى الاجتماعية التي اتجهت إلى خدمة مصالحها، وبرامج عملية تعبر بها عن أفكارها ومعتقداتها، وتوجهها إلى خدمة المصالح التي انبرت إلى تحقيقها والدفاع عنها. أحزابنا نشأت على تحالفات تقليدية، تأثرًا بالبيئة القبلية والطائفية التي نشأت فيها، والعصر الذي شهد مولدها في الأساس. واستطاعت في كثير من الأحيان استمالة كثير من المثقفين وتوظيفهم في خدمتها، بدلًا من أن تكون جماعات المثقفين التي انتمت إلى الأحزاب فاعلة في الريادة والقيادة الحقيقية لها؛ لأنهم برزوا في الساحة السياسية وتبوؤوا مواقعهم فيها بسند القبائل أو الطوائف. ولما اتجهت القوى الحديثة التي لم تسع أفكارها وطموحاتها صفوف الأحزاب التقليدية، اشتراكية كانت أو إسلامية أوعروبية أو أفريقية، فإنها نشأت في جانب من تكوينها وسلوكها متأثرة بالأحزاب التقليدية، في كثير من أوجه طرحها حتى لا تستفز الجمهور العريض الذي تسعى إلى العمل في صفوفه واجتذابه إليها.

ثم إنها كثيرًا ما تخلت عن جوانب هامة في الأسس الفكرية والقواعد التنظيمية التي قامت عليها أو أنشئت من التنظيمات الحليفة أو التابعة؛ مثل الجبهات ومنظمات النساء والطلاب والشباب، فطغى نشاط تلك الفروع والتوابع على نشاط الأحزاب الأصيل. فصرفها ذلك عن العمل الفكري، وتجويد تصميم البرامج المتبنية لأفكارها، والمتجهة إلى تحقيق الأهداف التي عرضتها على الناس. فساد في الساحة السياسية شغب فكري، واستنساخ لبعض البرامج العامة ذات الجذور والأصول الأجنبية، أو ذات الانتماء الحضاري والثقافي الأوسع. فعجت تلك الساحة بشعارات اعتبرتها جمهرة السودانيين غريبةً ووافدةً على المجتمع السوداني.

وهكذا أدى التشوف إلى الخارج والتطلع إليه إلى حرمان الأحزاب التقليدية من جهود كثير من المثقفين الذين انصرفوا عنها إلى هذه الأحزاب الحديثة، كما أن الغلو في التعلق بانتماءات أوسع من الوطن، قد صرف كثيرًا من أهل السياسة عن النظر المتعمق في حقائق هذا الوطن القارة، ومشكلاته وقضاياه، وواقعه المتنوع. فلم يحظ هذا التنوع بالدرس العميق، ولا الإدراك الحصيف، لدى الكثير من الأحزاب، بل أهملت إدارته

وتركتها وليدة الصدفة والمزاجية والنظرة الذاتية. كل مجموعة بما لديها فرحة وعن غيرها منصرفة، حتى داهمت الوطن حقائق الواقع، وواقع التنوع بالمشكلات والنزاعات والحروب التي كادت أن تعصف بوحدة الوطن في حاضره، وتبدد مستقبله.

- **الدرس التاسع: ديمقراطية الأحزاب مرتكز ديمقراطية الدولة:**

ودرس آخر ينبغي فهمه هو حقيقة أن بعضًا من أحزابنا، قد افتقدت الديمقراطية بين صفوفها، وفي تسيير أعمالها، وإقامة بنياتها التنظيمية، خاصة مؤسساتها القيادية. فكيف يمكن لها أن تؤسس مجتمعًا ديمقراطيًّا، ودولة تقوم على الديمقراطية ورعاية الحقوق، وترتيب المسؤوليات والواجبات على المواطنة المتساوية. هذا أمر يمكن تقويمه بتعديلات جذرية في بنيات الأحزاب القائمة أو القادمة، وتغيير مفهوم السلطة داخلها، وأن تمارس هذه الأحزاب الديمقراطية في داخلها وتطور نظم الرقابة الداخلية ومساءلة ممثليها وزعمائها، وأن ترتكز على الديمقراطية عند وضع سياسات الحزب وبرامجه أو اختيار قيادته أو المرشحين في الدوائر الانتخابية. ولا بد أن يتحول الصراع داخل الأحزاب وفيما بينها إلى تنافس منظم. وأن تتحول الأحزاب تدريجيًّا من أحزاب نخبة إلى أحزاب مجتمع، ويرتبط الحزب بقاعدته ببرامج سياسية لا بروابط طائفية أو قبلية، وترتقي إلى نبذ الخلافات الهامشية، وتركز على البرنامج الوطني التنموي.

- **الدرس العاشر: تسييس الخدمة المدنية أضعف أداء الدولة:**

لقد كان من فادح الأخطاء تسييس الخدمة العامة، الأمر الذي أفقدها حيدتها وكثيرًا من عناصرها القادرة المدربة، وأفضى إلى هجرة العقول التي شكلت نزيفًا في القدرات الفكرية والفنية والمهنية، مما أدى إلى تدني الأداء في معظم قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمية، وأضعف مهارات التدريب والتأهيل للكوادر البشرية. وهذا أمر ينبغي تداركه إن أردنا لمسيرة المستقبل أن تفيد من الذخيرة العقلية والفكرية والمهنية للوطن، وإن أردنا كذلك للكفاءات أن تعود للوطن لتسهم في بنائه، ولتكن الكفاءة والحيدة وحدهما المعايير للانخراط في خدمة مدنية مهنية، علمًا بأن الإصلاح الإداري، بمفاهيمه القديمة، لم يعد مواكبًا لعالم تطورت فيه ممارسات الحكومة الإلكترونية.

- **الدرس الحادي عشر: القول لا يقوم مقام العمل:**

ومن العلل التي قعدت بالأداء الوطني الخدر السياسي في وجه المشكلات والتحديات

وعدم مواجهتها، الأمر الذي كثيرًا ما عرض المسيرة إلى غاشيات ومداهمات صدمتها من غير استعداد. إن الإدراك المطول لحقائق المشكلات وأسبابها وجذورها، والتحديات الخارجية ووقعها الفادح على الوطن وبنيه؛ قاد لدى الكثير من أهل السياسة إلى أن يترك للزمن مهمة علاج المشكلات ودرء المخاطر. يضاف إلى مسببات الخدر السياسي، المجانبة بين القول والعمل. وكأنما القول مثل الزمن، يكفي وحده علاجًا للمشكلات.

وإدارة الوقت ذاتها ظلت مهملة، وساد التعامل مع الزمن بإباحية. الزمن ثروة، بل ثروة غير متجددة، وحسن تدبيره ورشد استثماره ينهض بالفرد والأمة. ومن أمثلة النجاح في إدارة الوقت وحسن استثماره، الواردة في الباب الأخير من هذا الكتاب، تجربة اليابان التي اعتمدت على التماسك الوطني، وتسخير العلم والمعرفة، وحسن تدبير الوقت، في تجربتها المتميزة، التي صارت مثالًا يحتذى به، رغم ندرة الموارد الطبيعية في ذلك البلد.

- **الدرس الثاني عشر: التعامل مع السياسة بجدية دفع لنهضة الأمة:**

وعلة العلل من بين ما تم استخلاصه من دروس وعبر هي أن السياسة في وطننا ينبغي أن تؤخذ بالجدية التي تتكافأ مع أهميتها. فالسياسة، وهي أمر عظيم الأهمية في حياة الناس ومآل أوطانهم، فكر وتدبير ورشد، ومناهج صائبة وتصميم لبرامج وتنزيلها إلى أرض الواقع، تغيره وتطوره وترتقي بنوعيته.

- **الدرس الثالث عشر: المثقفون حداة الركب وضمير الأمة:**

قاد المثقف السوداني معركة الانعتاق من الاستعمار، عبر دوائر الخريجين، ثم قاد معارك التعمير والبناء، وأسهم في كل ساحات العلم والعمل، وَجْدًا وضميرًا لشعبه وأمته وحاديًا لركبه، في سعي دؤوب لإزالة التخلف والجهل والفقر. إن نهضة الأمة التي ننشدها لا يمكن أن تتحقق إلا إذا وظف المثقفون السودانيون، من علماء وأطباء ومهندسين ومعلمين وإداريين ومهنيين، كل إمكاناتهم التي اكتسبوها في خدمة بلادهم، دراسةً وتخطيطًا وإرشادًا وتقويمًا وتنفيذًا. ونهضة الأمة تحتاج إلى تكامل جهود هذه النخبة، لتشحذ العقول وتوجِّه الطاقات وتدفع بالعزائم والإرادة من أجل تحقيق غاياتنا، وبالعلم والمعرفة والدراسة الفاحصة والتخطيط العلمي السليم، والإعداد الجيد للاستراتيجيات، حتى تضع أمام صناع القرار التشريعي والتنفيذي الخطط والمؤشرات،

في قضايا الوطن والسياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع. وهذا من أهم مقومات الانتقال إلى رحاب سودان المستقبل القائم على الوفاق والسلام المستدام والعدل والديمقراطية الرشيدة والوحدة الوطنية القائمة على التنوع والتوحد. ولأن العصر هو عصر العلم والمعرفة، فحريٌّ بأصحاب الفكر والعلم والمعرفة أن ينهضوا بدورهم وأن يكونوا حداة للركب وضميرًا للأمة.

● الدرس الرابع عشر: المنظمات الأهلية أداة فاعلة في تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية:

لقد غدا واضحًا الدور الأساسي الذي تضطلع به المنظمات الأهلية في بناء الديمقراطية، وتحقيق التنمية، وتعبئة المجتمع للإسهام في هذين الأمرين الحيويين. ولئن حققت بعض المنظمات الأهلية الوطنية درجات متفاوتة من النجاح، فإن غياب سياسة واضحة لتشجيع المنظمات الأهلية، ودعم دورها، والارتقاء بقدراتها لأداء ذلك الدور، قد أدى إلى نقص كبير في عمليات البناء، وفتور في عاطفة الانتماء الوطني.

ومن أوجه النقص التي أثرت تأثيرًا سلبيًّا بليغًا في البناء الديمقراطي عدم وجود المنابر الحرة للحوار، بالرغم من نشأة العديد من الأحزاب عبر مسيرة السودان في تاريخه المعاصر. إن لهذه المنابر الحرة تأثيرها الكبير في بلورة الأفكار وتحديد الرؤى الصائبة في حقائق الواقع، وتبيان متطلبات المستقبل، وحشد حركات عريضة القاعدة، لإخضاع القادة والحكومات للمساءلة حول الالتزامات التي تعهَّدوا بها. إن الإفادة من الإمكان الهائل لقدرات المنظمات الأهلية ومضاء الفكر الذي تتيحه منابر الحوار الحرة، من مستلزمات الحرية والديمقراطية والتنمية.

● الدرس الخامس عشر: القطاع الخاص قوة دفع وبناء:

إن السياسات التحكمية التي أدارت شؤون البلاد، في كثير من الأحايين قد أفضت إلى الإفراط في مركزية التخطيط، وإنشاء الوزارات له، وعدم استقرار سياسات الاستثمار وأجهزته؛ مما تسبب في الكثير من الارتباك والمشاق التي عانى منها المستثمرون، وطنيون وأجانب، وأفقدت شركات القطاع الخاص السودانية قدرتها على المنافسة دوليًّا. كما أن مركزية التخطيط قد أضعفت الدور الحيوي للقطاع الخاص في الاقتصاد والتشغيل والديمقراطية والتنمية، والذي يمكن أن يقوم به قطاع خاص ديناميكي، يتسم

بالكفاءة وينجح في استقطاب رأس المال الأجنبي عن طريق الشراكة الدولية. والمبتغى إعادة النظر في دور القطاع الخاص، وإتاحة الفرصة أمام المبادرات الخاصة التي يقع على عاتقها الكثير من المسؤوليات، بما في ذلك تقويم تجربة اقتصاد السوق الحرة الرامية إلى إزالة السياسات التحكمية.

إن مداهمات التأميم والمصادرة قد أضعفت الثقة في التعامل مع السودان، وحجبت استثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية. فحدث تراجع ملحوظ في الميزان التجاري للبلاد وما ترتب على ذلك من تداعيات وعواقب سياسية واقتصادية سالبة.

العولمة:

رغم الاختلاف والتباين حول تعريف العولمة، وتقييم آثارها بين سلبية وإيجابية، إلا أن مرتكزها الأساسي هو اندماج الدول النامية في الاقتصاد الدولي للسلع والخدمات، وإزالة العوائق أمام التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي. وهنالك اتجاهان في أدبيات العولمة، اتجاه رافض لها تمامًا وآخر يقبل بها على علاتها باعتبارها أمرًا واقعًا، لا سبيل لمقاومته. وذلك يفرض علينا دراسة الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة، وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعداد المحكم لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، والتوعية بإيجابيات وسلبيات سياسات التحرير الاقتصادي، وخاصة فيما يتصل بقدراتنا التنافسية، والتركيز على دعم قدرات القطاع الخاص والقطاع المصرفي، حتى لا نصبح مجرد سوق للسلع والثقافات المستوردة.

- **الدرس السادس عشر: للتعاون دور هام في التنمية:**

أصبح النشاط التعاوني في عالم اليوم من أهم مكونات الاقتصاد وقوة دفع هامة في عجلة التنمية. وفي السودان يمكن أن تسهم النظم التعاونية في التنمية الريفية، التي تعتمد أساسا على القطاع الزراعي، وترفع من مستويات معيشتهم وتحد من البطالة وتسهم في الحد من موجات الهجرة إلى المدن. ولأن الزراعة مصدر الرزق الأساسي لغالبية الشعب السوداني، فإن انتظام المواطنين في الجمعيات التعاونية الزراعية من شأنه أن يدعم من قدراتهم في الإنتاج والتسويق والتوزيع.

ولتطوير جمعياتنا التعاونية لا بد للدولة من دعمها وتوفير التدريب والمشورة الفنية والقروض وتمكينها من الاستفادة من الدعم الخارجي لاكتساب الخبرات، وأن يُسن

من التشريعات ما يشجع قيام الجمعيات التعاونية ويوفر لها الدعم اللازم والحماية والتشجيع من خلال الإعفاءات الضريبية.

● **الدرس السابع عشر: تنشئةُ الأجيال القادمة استثمار في المستقبل:**

إن تنشئة الأجيال القادمة ورعايتها روحيًا ونفسيًّا وجسديًّا وثقافيًّا، يعتبر مكونًا أساسيًّا في التنمية الاجتماعية، بل هي العنصر الديناميكي للتنمية الشاملة، واستمرارية النهضة الحضارية، بمشاركة فعالة للدولة والمجتمع والأسرة. هذه الشراكة الثلاثية الفاعلة هي ما لم نتمكن من بنائها عبر تاريخنا المعاصر. إنه درس يستدعي التأمل والتفكر في الصياغة الجديدة للوطن، من منطلق أن الشباب شريك الحاضر والمستقبل. وعلى الدولة والمجتمع واجب رعايته وإعمال كامل طاقاته وقدراته في بناء الوطن. والرؤية الجديدة لبنائه تستلزم تكثيف وتعميم برامج التربية الوطنية و إفراد صندوق قومي، هدفه توفير الموارد الاحتياطية لمنفعة الأجيال القادمة.

● **الدرس الثامن عشر: تنمية الموارد البشرية شرط لرفع الكفاية وترقية الأداء**

إن تنمية الموارد البشرية «رأس المال الفكري» أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومفتاح لإنفاذ الأهداف الاستراتيجية للمجتمع، من خلال ترقية مهارات القوى العاملة، وترفيعها بغرض رفع الكفاية وتحسين الأداء، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي. ولما كان الإنسان أغلى مقومات المجتمع السوداني وثرواته، فينبغي أن يكون الاستثمار في تنمية قدراته ومهاراته أولوية قصوى، وشرطًا أساسيًّا في تأمين إنجاح التنمية الشاملة بكافة معطياتها الطبيعية والبشرية والتقانية.

● **الدرس التاسع عشر: تعزيز مكانة المرأة إعلاء لواقع الأمة:**

إن في تعزيز مكانة المرأة وتمكينها والنهوض بها في الفكر والعمل، وإدخالها بفاعلية في دورة الحياة المنتجة، تمكينًا للمجتمع من تحقيق النهضة الحضارية؛ لذا كان لزامًا أن توضع السياسات العامة، وتسن التشريعات المساندة التي تمنح أولوية متقدمة لتنمية المرأة وتلبية حاجاتها، وإنفاذ حقوقها، بحسبانها المحور الأساسي في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، ارتكازًا على المساواة بين الجنسين، والقائمة على ضمان حقوق المواطنة الكاملة للمرأة، من حقوق سياسية ومدنية واقتصادية واجتماعية.

إن إنجاز ذلك يدعو إلى محاربة العادات والتقاليد الضارة بالمرأة، والمطففة لحقوقها،

ومنحها حقها المستحق في الكرامة، ودون تمييز.كما يستوجب تضافر جهود الدولة والمجتمع والأسرة وتنظيمات النساء، وتسخير التعليم ووسائل الإعلام ووسائل التنشئة، وصياغة مشروعات لهذه التنظيمات تضع على رأس أولوياتها محو أمية المرأة الأبجدية والحضارية، وتزويدها بالمعارف والقدرات والمهارات التي تمكِّنها من المشاركة الكاملة في الإنتاج وفي الشأن العام، وتعميق وعي المرأة بقضاياها وحقوقها. ولا بد من تعزيز تطبيق الدعم التفضيلي الإيجابي للنساء لتوسيع قاعدة مشاركة المرأة في مختلف النشاطات، وحتى تتفكك بنى التمييز التي دامت طويلًا. إن ارتقاء المرأة في السودان هو جزء لا يتجزأ من تقدمنا نحو مجتمع الحرية والحكم الديمقراطي الذي يدعم حقوق المواطنة المتساوية للجميع. فالنهوض بالمرأة السودانية ليس - في تقديرنا - مجرد إحقاق الحق وإنصاف المرأة، ولكنه يتجاوز ذلك كله إلى النهوض بالمجتمع والأمة.

- **الدرس العشرون: التعليم حجر الأساس في التنميـة المستدامـة والسـلام والاستقـرار:**

التعليم حق وواجب يسعى الإنسان في طلبه، وتلتزم الدولة بتحقيق فرصه وتعميمه وتحقيق مجانيته. والتعليم هو المدخل الصحيح لصياغة الإنسان والمجتمع، وتحديد أهدافه للتمكن من المعرفة النظرية والوظيفية.والتعليم هو مفتاح الاقتصاد العالمي الجديد، وهو أساسي للتنمية، وللتقدم الاجتماعي، ولحرية الإنسان. ولما كانت المعرفة مُمكنًا ومعيارًا للرقي الإنساني، واكتسابها وتوظيفها لازمًا لتحقيق التنمية الإنسانية، أصبح جسر فجوة المعرفة من الأولويات المقدمة للدول النامية لتتمكن من تحقيق الطفرة التنموية التي تنشدها؛ لذا احتل التعليم مركز الصدارة في برامج معظم دول العالم، سعيًا منها للإسراع بخطى التنمية والتقدم عبر النهضة الاقتصادية، كما أن كفاية نظم التعليم لازمة لبناء مجتمع المعرفة، وتمكين الأفراد والمجتمع من الإسهام بفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد حددنا ركائز النهضة التي ننشدها للسودان في السلام والوحدة والديمقراطية ونظام الحكم الكفيئ والتنمية القابلة للاستدامة. ولكن كل هذه الركائز لا تتحقق إلا على أساس نهضة تعليمية. فالتعليم شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات الدخل وخفض عدد الفقراء. وفي بلد متنوع كالسودان، فإن تسليح الأفراد

بالعلم والمعرفة يُسهم في ترقية قيم التفاهم والتعايش بين المجموعات العرقية المختلفة، ويُعمق من أواصر الوحدة الوطنية وإعلاء قيمة الوطن.

إن التعليم يتطلب هدفًا استراتيجيًّا شاملًا، ولا بد من الاعتراف بالفجوة بين ما يحققه نظام التعليم في السودان وبين ما تحتاجه البلاد لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية. إن الخطط التعليمية التي طرحت منذ الاستقلال لم يتم تطويرها بالقدر الذي يُنمي الروح الوطنية والقناعة بالمقومات الحضارية السودانية، ويزود الفرد والمجتمع بالتوجهات الصحيحة والمهارات التي ترتقي بفاعلية المجتمع والدولة في سعيهما لإقامة ركائز النهضة وترسيخ العلم فكرًا ومحتوًى وسلوكًا وأداءً.

كما لم يُمنح التعليم في السودان ما يستحقه من أسبقية مقدمة، ولم تُوفر حاجاته من البنى الارتكازية والموارد البشرية والمادية. وتضاءل تاريخيًّا حجم الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم، خاصة بعد تطبيق الحكم الاتحادي، وإحالة مسؤولية الخدمات التعليمية إلى الولايات. ترافق ذلك مع نقص في أعداد المعلمين المؤهلين، نتيجة لضمور فرص التدريب، وهجرة الكفايات للخارج، كما دمرت الحرب في جنوب البلاد، ما كان قائمًا من البنى الأساسية للتعليم من مدارس ومعاهد، وهجر الطلاب فصول الدراسة إلى صفوف الاحتراب أو معسكرات اللاجئين والنازحين.

إن التوسع والطفرة الكمية التي شهدها قطاع التعليم في مستوياته المختلفة، وبخاصة في مراحله الجامعية، لم يصاحبه ما يتطلبه من مقومات نجاحه وفاعليته، وخاصة فيما يتصل بتحسين نوعية التعليم وتطويره لمواكبة احتياجات البلاد التنموية.

إن مرحلة السلام والتنمية القادمة تتطلب صياغة رؤية متكاملة للنظام التعليمي وسياساته وأهدافه ومتطلباته، تتكافأ مع ما حددناه في الرؤية الاستراتيجية من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، بما يحقق المصالح القومية المستقبلية. ويتطلب النظام التعليمي المنشود التدقيق في المناهج الدراسية وتطويرها بحيث تستوعب قضايا الوطن وثقافة السلام والوحدة الوطنية، وربط البرامج التعليمية بالبرنامج التنموي الوطني، واحتياجاته من التخصصات المختلفة لتنشئة جيل قادر على الإسهام الفاعل في تحقيق هذا البرنامج وصياغة المستقبل المرتجَى للوطن، على ألا يؤثر التوسع الكمي سلبًا على الناتج الكيفي في التعليم. كما يتعين تشجيع الابتكار والاختراع برعاية النوابغ

من الدارسين والباحثين، هذا بالإضافة إلى جسر الهوة بين الجنسين في جميع المراحل التعليمية، وتعليم وتدريب الطلاب للاستفادة من شبكة المعرفة الإلكترونية (Global Information Network).

- **الدرس الحادي والعشرون: التعليم الفني واسطة العقد التنموي:**

إن النقد الذاتي يتطلب مصارحة النفس، بأن موقف الدولة والمجتمع معًا من التعليم الفني كان سلبيًّا. وبرغم الحديث المكرر عن مزايا التعليم الفني، ودوره في بناء المهارات، والربط بين المستويات المهنية والقاعدية في العمل، فإن هذا النوع من التعليم البالغ الأهمية، قد شهد إهمالًا بل تدهورًا. فالمدارس الفنية حُولت إلى مدارس أكاديمية لضغوط غير مستبصرة. و المعاهد الفنية التي كانت قائمة والتي أدّت دورًا مقدرًا في تقدم السودان، قد حُولت إلى كليات أو جامعات. والتوسع الذي حدث في التعليم العالي قد ركز على الجامعات ونشر الكليات، دون كبير اهتمام بمؤسسات التعليم العالي الأخرى، خاصة المعاهد الفنية. صحيح أنه قد قيل إن من مهام الجامعات تخريج الفنيين، ولكن حظ هذا القول في أرض الواقع إهمال متصل. هذه ثغرة لا بد من سدها.

- **الدرس الثاني والعشرون: الاهتمام بأصحاب الاحتياجات الخاصة دليل وعي وتحضُّر:**

إن الاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع دليل وعي وتحضُّر، ويكون ذلك بدعم فرصهم في التعليم والتدريب والعمل، وفق احتياجاتهم، وبسط شبكات الأمان الاجتماعي، حتى يصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع، ويسهموا في نهضته الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الدولة ومنظمات المجتمع المدني أن ترعاهم وتهتم بتوفير احتياجاتهم وتشجِّعهم وتحفِّزهم وتوفِّر لهم سبل العيش الكريم، واستيفاء كل حقوقهم، وعلى قدم المساواة مع فئات المجتمع الأخرى.

- **الدرس الثالث والعشرون: اقتصاد العصر قائم على العلم والبحث العلمي و التقانة:**

البحث العلمي من أساسيات النهضة التنموية والتطور الاقتصادي. وقد تجاهلت الحكومات المتعاقبة أهمية تطوير البحث العلمي واستثمار نتائجه لتحقيق النهضة الاقتصادية والصناعية. فنجد أن نسبة التمويل أو الميزانية المخصصة للبحث العلمي في

السودان لا تتجاوز (٢٠٪) من الميزانية القومية، بينما تصل هذه النسبة إلى ما لا يقل عن (١٠٪) في البلدان التي تعي أهمية البحث العلمي، وعلى سبيل المثال تبلغ ميزانية وكالة الفضاء الأمريكية « ناسا » (١٧٪) من جملة الميزانية القومية الأمريكية.

والبحث العلمي في السودان قديم وراسخ بدأ بإنشاء هيئة البحوث البيطرية بسوبا في عام (١٩٠٠م) والمعمل الصحي القومي في عام (١٩٠٢م) وهيئة البحوث الزراعية بودمدني في عام (١٩٠٤م) ثم هيئة البحوث والاستشارات الصناعية في عام (١٩٦٥م) والمجلس القومي للبحوث في عام (١٩٧١م). وقد دفع الإدراك بأهمية تطوير البحث العلمي إلى إنشاء وزارة مختصة للعلوم والتقانة عهد إليها وضع وتنفيذ الخطط والسياسات والاستراتيجيات في مجال البحث العلمي والتقانة والتنسيق بين الأجهزة البحثية المختلفة وتوجيه جهودها لخدمة الاقتصاد القومي والتنمية. وهذا بلا شك توجه مستبصر، لكنه ما زال يفتقر إلي التفعيل اللازم بتخصيص الموارد المادية، والاستغلال الأمثل للبحث العلمي التطبيقي. فلا بد أن تدعم الدولة مجالات البحث والتطوير (R&D) وتركز الجامعات ومراكز الأبحاث على البحوث التطبيقية حتى تسهم في توظيف المعرفة في البرامج التنموية. كما يتعين زيادة استثمارات القطاع الخاص في أنشطة البحوث والتطوير والاستفادة من عمليات نقل التقنية. فتمويل البحوث في الدول المتقدمة لا يأتـي من الحكومات فقط، بل إن كبريات الشركات تتسابق لتمويل البحوث للاستفادة من نتائجها في الارتقاء بمنتوجاتها.

وعلى الرغم من إنشاء الكثير من الهياكل التي أُريد لها أن تتخصص في مجالات البحث العلمي والتقانة، من مجالس ومراكز ووزارات؛ فإن ما ظل يُخصص لمجال البحث العلمي قد كان شحيحًا وما يزال. وبما أن التقدم في المعلومات والتقانة استنباتًا وإعمالًا لتطوير كل مجالات السعي، بخاصة الإنتاج وتقدم المعرفة، والإنتاج في مجالاته الزراعية والصناعية والخدمية، فإنه لا بد أن يخصص له نسبة مقدرة من الناتج المحلي الإجمالي، لنتمكن من اللحاق بركب العلم والتقانة الذي بدونه نظل في دائرة الدول الفقيرة والأقل نموًّا، برغم القدرات الهائلة للسودان، البشرية منها والطبيعية. هذه حقيقة أصبحت بديهية، وجل الأخطاء في الحياة لا يقع بسبب غياب العبقرية، وإنما يحدث بسبب تجاهل البديهيات.

● الدرس الرابع والعشرون: النُّقلة من الثقافة الورقية إلى الثقافة الإلكترونية من لوازم الطفرة المرتقبة:

يشهد عالم التقانة والمعلومات والمعلوماتية والثقافة الرقمية، طفرة متصاعدة في كافة المجالات الحيوية للإنسان. وبخاصة ما تعلق منها بوسائط الإنتاج والاتصال والبث الانتقائي للمعلومات، ووسائط الأقمار الصناعية، والبرامج السلكية واللاسلكية وبرامج التلفاز، ووسائل التخطيط والإنتاج، وأساليب الإدارة، والتعلم من البعد. بل يشهد عصرنا هذا مشاريع ملموسة لرفع الكفاية الإنتاجية، وتبسيط الإجراءات، وتنشيط أدوات القطاع الخاص والقطاع العام، بل وصياغة الأجهزة التنفيذية والحكومات صياغة إلكترونية جديدة تعين في اتخاذ القرار وتعميمه وصياغة القوانين واللوائح وإنفاذها. كما أن الخطط الاستراتيجية في جميع مكونات التنمية تستند على المعلومات التي تساعد في تحديد اتجاهات ومسارات التقدم في كافة القطاعات والمناشط.

العبرة في هذا المجال هي ضرورة مواكبة هذا التطور الحياتي الحتمي وإنزاله في أرض الواقع وتعميمه، من خلال صياغة السياسات العامة والتشريعات، وتشجيع التوسع والاستثمار في هذا المجال. بل يستوجب للطفرة المرتقبة، إن أردنا لها أن تكون واقعًا، أن نتعامل مع هذه الثقافة المتجددة برؤية ثاقبة وكوادر بشرية مؤهلة، والإفادة من الإمكانات الهائلة التي توفرها التقانات الحديثة ووسائط المعلومات والاتصالات، عبر « الإنترنت »، خاصة وأن حجم التجارة الإلكترونية على الانترنت قد بلغ اليوم ثمانين بالمائة تقريبًا من المبادلات التجارية المباشرة، واقتران تكنولوجيا المعلومات وشبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية من شأنه أن يطور الهياكل التنظيمية والاقتصادية، ويساعد على القفز واجتياز الحواجز الحالية التي تعترض سبيل التنمية في بلادنا.

الحكومة الإلكترونية: بدايات وإخفاقات:

مشروع الحكومة الإلكترونية فرضه التطور التقني العالمي المتسارع، وأهمية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الإدارية والمصرفية والتعليمية والصحية... إلخ.

لقد شهد السودان ومنذ بضع سنوات بدايات متواضعة للدخول إلى دائرة الحكومة الإلكترونية. لكن نجاحات التجربة ما زالت محدودة بسبب شح الموارد المادية

والبشرية والمؤسسية. إن التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنموي يقتضي تعميم إتاحة الخدمات الإلكترونية. والانتصار في معركة التقدم أو التخلف التي نخوضها، يقتضي شيوع المؤسسات الذكية، بدلًا من الإجراءات الجامدة، والاعتماد على المؤسسات الشبكية والتقانة المعلوماتية والرقمية. ولا بد من تهيئة البنية التحتية اللازمة لتشغيل الخدمات الإلكترونية والإنجاز السريع للمعاملات، وتحسين إجراءاتها، ثم الانتقال في المرحلة التالية إلى توفير الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت، وعبر قنوات جديدة كالهواتف والأجهزة النقالة؛ مثل الدفع والخصم الإلكتروني من الحساب المصرفي، وخدمات إصدار التراخيص وتجديدها، والحجز الإلكتروني، وخدمات الجوازات والهجرة، والعقارات والاستئجار والتمليك وتسجيل العقارات، والبطاقات الصحية، وملكية السيارات... إلخ.

إن من أهم خصائص الإدارة الإلكترونية التقليل من استعمال الورق والاعتماد على الأرشيف الإلكتروني، والبريد الإلكتروني، والمفكرات الإلكترونية، والرسائل الصوتية. وإلى جانب تخطي المكان، بإنجاز المعاملات عن بعد، فإن الخدمات الإلكترونية تتيح تخطي الزمان، فالعاملون في وسائط الإعلام واقتصاد المعرفة يعتبرون يوم العمل (٢٤) ساعة. وبذلك يمكن إجراء كل المعاملات من أي موقع جغرافي أو زماني، فيوفر ذلك مصاريف الانتقال، ويقلل من الاختناقات في المدينة، ويوقف الهجرة من الريف إلى المدينة، ويسهم بذلك في تنمية المناطق الريفية وتحسين نوعية الحياة والخدمات فيها.

إن الوصول في الاقتصاد والخدمات إلى مستوى بسط الحكومة الإلكترونية أصبح هدفًا للحكومات في العالم ومعيارًا لتقدمها. ولا بد من معالجة إخفاقاتنا والدفع بتجربتنا التي ما زالت محدودة بسبب شح الموارد المادية والبشرية والمؤسسية. ومن الضروري تعميم التجربة وتخصيص موارد التمويل اللازمة، وحشد الدعم المعنوي والتنفيذي، وبث الوعي بدءًا بالمدارس حول منهجية التغيير، ونشر ثقافة المعلومات والاتصالات والتعامل الإلكتروني. وتأطير كل ذلك في قانون خاص بالمعاملات والسجلات الإلكترونية يشارك في وضعه كل الجهات القانونية والفنية والاقتصادية والاجتماعية المختصة.

- **الدرس الخامس والعشرون: مكافحة الفقر واقتلاعه أول الأولويات:**

الفقر المدقع سبة في جبين الإنسانية. وينبغي أن يكون القضاء على الفقر هو هدفنا

الذي لا يعلو عليه هدف. فإن لم نكثف جهودنا للقضاء على الفقر، فإن الفاقة والعوز سيسهمان مع البطالة، وعدم المساواة، والتفاوت التنموي، في تأجيج الصراعات الداخلية وإطالة أمدها. وفي السودان، وكما في بلدان أخرى، هنالك تفاعل فتاك بين الفاقة والنزاع العنفي. ولا زالت نسبة كبيرة من مجتمعاتنا تعيش في فقر طاحن وتحت مستوى خط الفقر، نتيجة محدودية الموارد، وعجز السياسات، والتفاوت التنموي بين المركز والأقاليم، ونتيجة ما تخلِّفه الصراعات والنزاعات من دمار.

من أخطاء التخطيط التنموي الذي اتبع طوال العقود الماضية، أنه لم يضع مكافحة الفقر واقتلاعه في مقدمة أولوياته، في حين أن الأسرة الدولية ممثلة في منظومة الأمم المتحدة، والعديد من وكالاتها المتخصصة، ومؤتمرات القمة، وبخاصة تلك المتصلة بالتنمية الاجتماعية، والسكان والتنمية والغذاء؛ قد ظلت تنبه لهذه الأولوية، وأجرت مؤسسات عديدة أبحاثًا معمقة في ظاهرة الفقر. فما كان ينبغي أن تهمل هذه الأولوية، لاعتبارات متصلة بحق الإنسان في البقاء والعيش الكريم، حتى جاء حصاد هذا الإهمال حروبًا ونزاعات. وقد صحب ذلك ترد في أحوال معيشة المواطن وتفشي الكثير من الأمراض المستوطنة والوبائية. صحيح أن الحرب الأهلية قد أدت إلى تبديد الكثير من الموارد، وحالت دون توجيهها إلى أولويات ظلت ملحة، ولكن هذا لا يبرر عدم الاهتمام بمسألة الفقر بالصورة التي تستحقها، لتأثيرها البالغ في حياة شرائح واسعة من الناس في الريف والحضر؛ لذا يجب أن تكون مسألة مكافحة الفقر واجتثاثه، من أولويات استراتيجية التنمية المستقبلية في البلاد. فالسبيل المستدام لتحقيق السلام هو مكافحة الجوع والفقر وتعزيز التنمية؛ إذ لا سلام من دون تنمية، ولا سلام ولا تنمية من دون عدالة اجتماعية ورخاء ومساواة في فرص التعليم والغذاء والعمل، فأفضل برنامج لمكافحة الفقر هو العمل.

● **الدرس السادس والعشرون: القطاع الزراعي دعامة اقتصاد الوطن:**

ما زالت الزراعة، في القرن الحادي والعشرين، أداة جوهرية من أجل التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي وتوسيع سبل الخلاص من براثن الفقر. إن الزراعة بشقيها النباتي والحيواني قد ظلت القطاع الرائد في الاقتصاد السوداني ومرتكز حياة الغالبية العظمى من أهل السودان. وتحتل الزراعة أهمية كبرى في الناتج الإجمالي المحلي والصادرات، بل إن الصناعة في السودان القائمة على التصنيع الزراعي، تعتمد على الزراعة إنتاجًا

وتصديرًا؛ لذا توجبت حماية البنيات الأساسية للري، والموارد المائية والزراعة المروية والزراعة المطرية بشقيها الآلي والتقليدي، والثروة الحيوانية والسمكية والموارد الطبيعية وتطويرها؛ إذ إنها المصدر الرئيس للثروة وما توفره من موارد مالية لازمة للتنمية.

ويتطلب نجاح التنمية الاهتمام بصغار المنتجين وحيازاتهم ومؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة، وحمايتها، وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ برامج الزراعة من أجل التنمية. كما تلح الحاجة إلى التركيز على تنويع المحاصيل الزراعية والترويج لها وتوفير المدخلات الزراعية ومراجعة السياسات المالية، وبخاصة ما اتصل منها بالتمويل والضرائب، تشجيعًا للاستثمار. إن الاهتمام بالقطاع الزراعي يتطلب الحفاظ على البيئة وتوازنها بترشيد استعمالاتها، ومراعاة هذا الرشد بتخصيص مساحات متوازنة للمراعي والغابات والزراعة، والاهتمام بتنمية موارد المياه وحسن استخداماتها. إن النهوض بهذا القطاع بالغ الأهمية يتطلب أيضًا زيادة الإنتاجية من خلال إدخال أدوات التقانة الملائمة في أساليب الري، وصيانة التربة، والإنتاج وتطوير السلالات النباتية والحيوانية والسمكية، وأن نتخير لكل إقليم أنواع الزراعة التي تناسبه. والحاجة ملحة لتحسين تقنيات إدارة التربة والمياه والمواشي، وزيادة ومرونة أنظمة الزراعة، بما في ذلك اعتماد أصناف أكثر تحملًا ومقاومة للآفات والأمراض والجفاف، واستغلال التقنيات الإحيائية والبيئية لتقليل استخدام الكيماويات الزراعية، وذلك بالتوسع في الفلاحة من أجل حماية التربة وإراحة الأرض والتسميد الطبيعي وحفظ التربة ومكافحة الآفات بالاعتماد على التنوع البيولوجي. ولا بد كذلك من التحسب للأضرار التي يمكن أن يحدثها تغير المناخ على المساحات المزروعة.

والمقصد المنشود من تنمية القطاع الزراعي هو تحقيق الأمن الغذائي للسودان، وتخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع، و الاستثمار في فرص الإنتاج، ومضاعفة صادراته وتنويعها، والارتقاء بقدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، خاصة وأن السودان عضو في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، وعضو في السوق العربية المشتركة، كما أنه يعد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

● الدرس السابع والعشرون: الصناعة والطاقة والتعدين من ضرورات التنمية الشاملة:

إن موارد السودان وتركيبته الاجتماعية ونموه الاقتصادي، تجعل من قطاع الزراعة

والمراعي والثروة الحيوانية والسمكية والموارد المتجددة والصناعات والحرف وصناعة الثقافة، المكوّن الرائد للتنمية الشاملة. فالتكثيف الزراعي غير ممكن بدون بنيات صناعية متقدّمة، والمنتجات الزراعية لا تكون أساسًا استثماريًّا واعدًا بغير قاعدة صناعية عريضة. كما أن الأنشطة الصناعية، هي التي تحوّل الخامات والمخلّفات الزراعية إلى منتجات متنوعة، متميزة الخصائص، عالية القيمة، فضلًا عن صناعة مدخلات الزراعة من أسمدة ومبيدات وكيماويات وأدوات وآلات زراعية ومعدات تجهيز ومعدات تجهيز التربة.

وبغير هذا الدور المركزي للصناعة المرتبطة بالقطاع الزراعي، وهذه هي العبرة التي نعتبر بها، ترتد الزراعة إلى اقتصاد الكفاف وانحصار الرقعة المزروعة وضآلة الإنتاجية، وتلف المحصول بالآفات، وغياب المعرفة التقنية والمعلومة العلمية المدروسة.

وللصناعة أهمية مشابهة في تنمية قطاع الثروة المعدنية، بتحويل الخامات المعدنية إلى منتجات صناعية استراتيجية، وبصناعة مواد البناء من المعادن الصناعية والحجارة والحصى ومواد العمران الملازمة الأخرى. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت إلى أكثر من (١٠٪) في العام المنصرم.

وبهذا الفهم، فإن الاستغلال التجاري للنفط يستدعي النهوض بالزراعة والثروة المعدنية وإلى تكثيف الصناعة في إطار خطة متكاملة لتنمية الموارد الأوّلية الزراعية والثروة المعدنية في اتجاه واحد متناسق. وبالتالي تصبح التنمية الصناعية جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية الإصلاح الاقتصادي المتكامل القائم على تحرير الاقتصاد الوطني وإطلاق طاقاته الكامنة وتعزيز اقتصاديات السوق.

إن في تنمية قطاع الطاقة، تقوية للقطاعات الإنتاجية الأخرى وضمان للتنمية القابلة للاستدامة. ومن هنا تأتي ضرورة التوسع الكمي والنوعي في المساحات المعنية باستكشاف النفط والغاز الطبيعي، وتنمية المكتشف وترشيده وتطويره واستغلاله، وتطوير الأوعية الهيكلية والتنظيمية والتشريعية المرتبطة بذلك بما يؤدي إلى تكثيف عمليات التنقيب والتصدير.

ينبغي كذلك وضع الخطط الواقعية للإنتاج الكهربائي والتي ترتكز على إعادة تأهيل ورفع كفاية المحطات الحالية، وإنشاء محطات التوليد المائي واستغلال الغاز الطبيعي

وإنشاء محطات حرارية مكملة، بل ويجب التنبه إلى ما غاب عنّا سابقًا من ضرورة إنشاء محطات صغيرة في المناطق البعيدة من مواقع الخدمات، بكلفة زهيدة، مستفيدين من إمكانات وفرص الطاقات الجديدة والمتجدّدة، بل والاستفادة من الكهرباء المائية قليلة الكلفة، بالتنسيق مع بعض دول الجوار التي تتوافر فيها هذه النوعية من الكهرباء.

وبشأن الطاقات الجديدة (الطاقة البديلة)، يتعين التركيز على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية، باستخدام الطاقة المجربة ذات الجدوى الاقتصادية وبتوطينها بواسطة الخبرات السودانية، والاستثمار في البحوث العلمية التطبيقية في هذا المجال.

درس آخر يستدعي التيقظ له بشكل استراتيجي: هو صناعة التعدين التي غابت عن خطط السودان التنموية طويلًا، رغم الخامات المعدنية التي تزخر بها البلاد، الأمر الذي يقتضي إنفاذ حالة التقنية الصناعية لتحديث ووضع الخرائط الجيولوجية والتعدينية المبنية على أسس البحث العلمي الدقيق، لاستثمار خامات المعادن المكتشفة في الصناعات المحلية، بما يحقق الطفرة في صناعة الأسمنت والزجاج والأسمدة والخزف والكيماويات والبويات، وتنمية مواقع الكروم والمايك الجبس والرخام والجرانيت والحديد والذهب والزنك والنحاس والنيكل والمنجنيز واليورانيوم. هذا قطاع استراتيجي يجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في تنميته، وتوسيع قاعدته بما يحقق الاكتفاء الذاتي، ويفتح أبوابًا وفرصًا للتصدير.

ولا بد من التوسع في إنشاء مراكز التدريب الصناعي ومراكز تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وبصورة عامة ينبغي العمل على توزيع الأنشطة الصناعية وتوطينها في ولايات السودان المختلفة، وذلك لتحقيق الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة بالولايات وتحقيق التنمية المتوازنة. وبالإضافة إلى البعد التنموي والاقتصادي، فإن توطين الصناعات في الأقاليم والأرياف يسهم في توطيد الاستقرار الاجتماعي ورفع مستوى معيشة المواطنين.

وكذلك يتعين تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه لتطوير مساهمته في توسيع القاعدة الصناعية. وإيلاء أهمية خاصة للمعلومات، وهي حيوية لتطوير الصناعة، والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات، وترقية صون حقوق الملكية الفكرية، والإفادة من دعم المنظمات الدولية كاليونيدو. ومن المعلوم أن تخفيف الأعباء الضريبية على القطاع الخاص

يشجع على الاستثمارات في هذا القطاع الهام ويخفف بالتالي العبء على المواطن.

● **الدرس الثامن والعشرون: معلومات الأرض ترجمة للواقع:**

يشهد عالم التقانة اليوم نقلة كبرى في الأنظمة الإلكترونية للتخزين والبرمجة للبيانات والخرائط والمعلومات الأرضية والمعالجات الرقمية والحاسبات الآلية والأقمار الصناعية للخرائط ولجمع المعلومات الحسابية. ولن تقتصر هذه النقلة على الجوانب الحياتية العامة، بل شملت الأرض بحسبانها المصدر الرئيس للثروات الزراعية والحيوانية والبترولية والمعدنية.

العبرة التي لم نعتبر بها طويلًا هي ضرورة مواكبة هذه التطورات التقانية والإلكترونية واستغلالها وتنميتها وتسخيرها لاستثمار ثروات الأرض. ولن يتأتى ذلك إلا بالتحول من الثقافة الورقية لمعلومات الأرض، إلى الثقافة الإلكترونية التي تساعد على استقاء المعلومات واستقرائها واستخدامها الاستراتيجي وتخزينها ومعالجتها وبثها، بل وتعين في المعرفة الدقيقة بثروات الأرض، وتحديد أنواعها ومواقعها، وما بظاهرها من معالم طبيعية وصناعية وما بباطنها من معادن ونفط وغيرها من الثروات. إن التخطيط التقني للمساحة وإعداد الخرائط الدقيقة وتجميع معلومات الأرض إلكترونيًّا، ضرورة قصوى لعمليات الاستكشاف والاستثمار والاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة، بما يسهم في تحقيق النهضة التنموية المنشودة.

● **الدرس التاسع والعشرون: شبكات المواصلات والاتصال شرايين التنمية والبناء:**

إن بناء وتأهيل شبكات الطرق والجسور والاتصالات والكباري وموانئ النقل البري والنهري والبحري، والمطارات، وتأهيل القائم منها.. مرتكز أساس للتنمية الشاملة والنهضة الاقتصادية والاجتماعية المرتقبة، وعامل هام في التواصل مع دول الجوار، وتبادل المنافع مع الدول والأقاليم والمجموعات الاقتصادية والسياسية المحيطة بالسودان. إن توافر هذه الشبكات ضرورة لازمة للتفاعلات الحضارية والثقافية الميسرة لتحقيق الوحدة الوطنية والبعث الحضاري.

إن إهمال بناء الشبكات الواصلة بين أقاليم السودان ومع دول الجوار قد أعان في تعميق أسباب الفرقة والنزاعات والاحتراب، وحجب فرص وإمكانات التواصل العرقي والثقافي بين الأفراد والمجموعات والأقاليم والدول.

هذا درس جوهري يستوجب التفطن له، إن أراد السودان أن يخلق من التنوع والتراضي أسباب قوة وتماسك وتنمية وبعث حضاري جديد.

وثمة أمر مرتبط بالبنى الأساسية، وهو تأصيل العمران والتنوع في أنماطه، والربط بينها عبر قنوات النقل والمواصلات والاتصالات، قوميًّا وإقليميًّا ودوليًّا. ولا بد من تطوير الهياكل الأساسية التي تمكننا من الاستفادة من ثورة الاتصالات التي تتيح لنا تخطي حواجز الحدود والانفتاح على الشعوب والثقافات والاقتصاديات، والإفادة من الأبعاد الإيجابية للعولمة.

- **الدرس الثلاثون: التنميةُ الريفية الشاملة مفتاح التقدم والاستقرار:**

من العلل التي كلفت الوطن كثيرًا إهمال التنمية الريفية، وإن ما حدث منها جاء متقطعًا وغير شامل، فالتنمية الريفية تعني الاهتمام بإنسان الريف تعليمًا وصحة ومعاشًا، وبالإنتاج الريفي زراعة وثروة حيوانية، وصناعات زراعية، وإصحاحًا للبيئة واجتهادًا في الحفاظ على توازنها. وبغير هذا يتفشى الفقر وتداعياته، من مرض وجوع وأمية، ويحل عدم الاستقرار والمنازعات بسبب الماء والمرعى. لقد فاقم من هذا الوضع حل الإدارة الأهلية، التي كانت وسيلة مباشرة في الإدارة، وهي قليلة التكلفة، إضافة إلى وشائج القربى التي قامت عليها. وإن حلها قد كان خطأً كبيرًا؛ إذ كان من الممكن إصلاحها وتطويرها، وما يزال لها دور مقدم في تحقيق الأمن والاستقرار، ومنع المنازعات وفضها، لمعرفة رجالاتها بأهلهم ومناطق وجودهم وعاداتهم وتقاليدهم، وبسبب مزية « الأجاويد »، والتي هي من أقدر أجهزة حل المنازعات القبلية والمحلية.

إن النمو الاقتصادي يجب أن يترجم إلى تراجع مضطرد في مستويات الفقر، وخاصة في المناطق الريفية. ولا بد من زيادة الاستثمار العام والخاص في المناطق الريفية، وخاصة في مجال الخدمات العامة، بزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، وتوفير المياه، ومد شبكات الطرق والاتصالات ودعم الإنتاج الزراعي.

إن نهج التنمية اللا متكافئة هو الذي قاد إلى تهميش الأطراف وتركيز الثروة في المركز النيلي، وأسفر عن تفاوت اقتصادي واجتماعي، تراكم وانفجر في شكل صراعات ونزاعات، ولعل التركيز على التنمية الريفية هو السبيل الأمثل للقضاء على جذور التهميش والإقصاء.

- **الدرس الحادي والثلاثون: التنميةُ الصحية لازمة لاستقامة التنمية الشاملة:**

لا تشكل الخدمات الصحية قطاعًا خدميًّا فحسب، بل هي مقصد اجتماعي رئيس، تتضافر وتتناسق أهداف كل القطاعات الأخرى لتحقيقه وتفعيله؛ ولذلك كان على الدولة والمجتمع نشر العناية الصحية الأساسية، وقاية وعلاجًا وتأهيلًا، على كافة أهل السودان وأقاليمه المختلفة، وبصورة متساوية، ومحاربة أسباب وفيات الأطفال، وتنشيط برامج رعاية الأمومة، واستئصال الأمراض المستوطنة والوبائية الناجمة عن سوء التغذية، والمحافظة على البيئة، وتعميم التطعيم ضد أمراض الطفولة الفتاكة، وتأهيل المستشفيات، ورفع كفايتها، وتوفير الدواء الاستراتيجي، واستئصال الأمراض المستعصية كالملاريا والسل والعوز المناعي. ولا يكون تمام ذلك إلا بزيادة الإنفاق في الميزانية العامة لتمويل الخدمات الصحية، وبتنمية الأطر الطبية البشرية من أطباء وفنيين وممرضين، وتحسين شروط خدمتهم للحد من هجرة العقول والخبرات في المجال الطبي، وتحديث نظم المعلومات الصحية، وتعميم العمل بنظام التأمين الصحي الشامل.

الدرس الذي يهمنا: هو ضرورة تعزيز التنمية الصحية بتشجيع الصناعات الطبية والدوائية والعلاجية، واستنفار القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال الاستراتيجي الهام، وتعزيز القدرة التخطيطية في القطاع الصحي، وضبط وتنسيق دور القطاع الخاص في خدمات الرعاية الصحية، وتخصيص موارد أكبر في ميزانية الدولة، واستقطاب العون الخارجي، وبصفة خاصة من المنظمات المتخصصة، حتى تتمكن الدولة من بلوغ مجانية العلاج في مرافق الدولة الصحية تدريجيًّا.

- **الدرس الثاني والثلاثون: الحفاظ على البيئة وترشيد استخدام المياه من مقومات حياة الإنسان:**

إن التعامل الأخلاقي مع البيئة والاحترام القانوني لها، طبيعية كانت أم اجتماعية، مطلب ضروري في الاستجابة لمبدأ تكريم الإنسان - العنصر الأول في التنمية الشاملة - وبما أن بعض المشكلات البيئية تتجاوز الحدود السياسية والجغرافية للدول، فإن ذلك يستدعي التعاون الإقليمي والدولي في الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية. الهدف المنشود من وراء الحفاظ على البيئة، ورعاية توازنها، هو الارتقاء بها كمًّا ونوعًا لمصلحة أهل السودان، خاصة في الريف. ويساهم استئصال الفقر، باعتباره عاملًا في تدمير البيئة، عبر الإيفاء بالحاجات الماسة للفقراء، في الحفاظ على البيئة وترقيتها. ولعل هذا الارتباط الوثيق بين

محاربة الفقر والمحافظة على البيئة هو ما غاب عن السياسات العامة في الماضي، ويجب التنبه له وتداركه في المستقبل؛ لذلك فإن ترقية الحس البيئي لدى الساسة والمشرعين والتنفيذيين، والطرح العلمي لقضايا البيئة؛ أمران يجب أن يحتلَّا الأولوية في هذا المضمار. ثم تأتي المشاريع الرسمية والشعبية لتعمير القطاع الشجري والنباتي، وإعادة غرس الغابات، وحسن التحكم في مياه الأمطار، ورشد استخدامها، وحماية مساقط المياه، والحد من التلوث، وصون التربة من التعرية، ووقاية المناطق الزراعية والسكنية من الزحف الصحراوي، مما ينجم عنه توازن واستقرار المقومات البيئية التي تدعم العطاء المستمر للأرض والموارد الطبيعية المتجددة.

إن موارد السودان الطبيعية أكثر أهمية من البترول. والحفاظ على النظام البيئي يجب أن يكون الأساس لإدارة الموارد الطبيعية. والممارسات البترولية والتنقيبية تنتهك قوانين البيئة السارية، وكذلك عمليات إزالة الغابات وعمليات الحفريات ومياه الصرف والفضلات كلها تتم دون كبير اهتمام بآثارها البيئية.

كما أن ترشيد استخدام المياه حسب طاقة المصادر المتوافرة عاملٌ مساعد في تركيز مكونات التنمية القابلة للاستدامة، الأمر الذي يستدعي إدخال التقانة المناسبة، وتشجيع التصنيع المحلي للمعدات والأجهزة ودعمه، والتوسع في الاستفادة من الطاقات البديلة في مد خدمات المياه، وحفر الآبار وتشييد الحفائر والخزانات التي تفي بهدف القضاء على العطش، الذي يهدد حياة قطاعات واسعة من إنسان السودان واستقراره وتنميته.

كل هذا يستلزم تشجيع بيوت الخبرة السودانية، والارتقاء بالكفايات السودانية، وتدريب العاملين في هذا المضمار، فضلًا عن تطوير الأبحاث الموجهة لتقويم موارد المياه ورشد استخدامها وحسن إدارتها وإدارة مرافقها.

وتحقيقًا لكل ذلك، يلزم أن يقترن الاهتمام بالبيئة بإجراء إصلاحات واسعة في السياسات وربطها بالاستراتيجيات القطاعية الأخرى، بما فيها استراتيجيات الزراعة ومصائد الأسماك والطاقة والنقل، وجميعها تتطلب ضمانات بيئية. والتنمية المستدامة التي ننشدها تتطلب وجود سياسة بيئية قومية مسؤولة وتشريعات شاملة وموحدة وإدارة متكاملة.

تغير المناخ : التكيف مع المحتوم:

من أكبر التحديات البيئية والإنمائية، في القرن الحادي والعشرين، التحدي المتمثل

في الحد من تغير المناخ والتعامل معه. ويكاد يجمع العلماء على أن للنشاط الإنساني تأثيرًا كبيرًا على المناخ، فقد ازدادت بؤر تركيز غازات الدفيئة زيادة ملموسة في الغلاف الجوي، وارتفعت حرارة الأرض، وارتفع منسوب البحر، وانحسرت الأنهار الجليدية والغطاء الجليدي في منطقة القطب الشمالي. وما زالت تتصاعد معدلات تركيز غازات الدفيئة ودرجات الحرارة السطحية. ومن المتوقع أن يعصف تغير المناخ بقدرة العديد من الأنظمة البيئية على التكيف معها.

ولتغير المناخ تداعيات وخيمة على الصحة الإنسانية والأنظمة البيئية والإحيائية والإنتاجية الزراعية وتحول أنماط الاستيطان البشري، وبالتالي تخفيض الدخل وتراجع فرص التعليم والعناية الصحية، وبالتالي زيادة الفقر والتأثير سلبيًّا ومجملًا على التنمية البشرية.

تتضرر جميع دول العالم، الصناعية والفقيرة، من التغيرات المناخية. وقد مثل بدء نفاذ بروتوكول كيوتو لعام (١٩٩٧م)، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في فبراير (٢٠٠٥م)، خطوة هامة للتعامل الدولي مع الاحترار الحراري. وما زال المجتمع الدولي يسعى لوضع إطار دولي أكثر شمولًا لما بعد (٢٠١٢م) وبمشاركة أوسع، وعلى أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة، وذلك لكفالة التضافر للحد من تغير المناخ.

إن تغير المناخ قضية مختلفة وأكثر صعوبة من تحديات السياسة الأخرى؛ لأنها لا تؤثر على حياتنا نحن فقط، وإنما ستؤثر بشكل أكبر على حياة أطفالنا وأحفادنا. وتغير المناخ سيقود إلى إبطاء التطور البشري، وسيؤثر بصورة كارثية على الدول الأفقر، وخاصة في أفريقيا؛ ولذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر المناخ بنيروبي في عام (٢٠٠٦م)، والتزمت بتوفير المساعدة للحد من هشاشة وضع الدول النامية وبناء قدراتها على جني فوائد آلية التنمية النظيفة.

وفي السودان، يتعين على علمائنا البدء في اتخاذ الخطوات اللازمة لمجابهة آثار تغير المناخ. وليبدأ ذلك بالتوعية على نطاق شعبي واسع، والتوعية أولًا بمسببات التغير المناخي والتي ترتبط في مجملها بالتوسع الاقتصادي؛ مثل النمو الصناعي وزيادة استهلاك الطاقة والري الكثيف والقطع التجاري للأشجار وغيرها من الأنشطة التي

ترتبط بالتوسع الاقتصادي. وليتزامن ذلك مع إجراء الدراسات حول آثار تغير المناخ على السودان، وتطوير البنيات التحتية اللازمة، وتطوير مصادر طاقة بديلة متجددة وأكثر نظافة، والحد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، وحماية المناخ والبيئة، وتعميم السياسات الكفيلة باتباع سياسات مناخية وبيئية جديدة، وخاصة في قطاعات الزراعة والغابات، ودمج تلك السياسات في كل جوانب التخطيط القومي، وإشراك القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج بأساليب جديدة، وتطوير مزيد من المحاصيل المقاومة لتقلبات المناخ. ويتطلب كل ذلك استقطاب الدعم الخارجي والخبرات الدولية لتحسين وتطوير قدراتنا للتكيف مع تغير المناخ ودرء آثاره والتعايش معه، والمواءمة وتطوير البنى التحتية الإرصادية، وتوفير فرص التعليم والتدريب وإجراء البحاث ذات الصلة، وقيام وسائل الإعلام بدورها في تنوير الرأي العام، وعلى نحو مستمر، على الحقائق والمعلومات وإقناع المواطن بحتمية التغيير المطلوب. والأهم من ذلك كله، ألا يؤثر تغير المناخ وآثاره السلبية في جهودنا التنموية الاقتصادية وجهودنا الرامية لاستئصال الفقر.

● الدرس الثالث والثلاثون: تنمية السياحة

ارتباط بالوطن وتراثه ودعم لاقتصاده:

تاريخ السودان الضارب في القدم، وحضاراته العريقة، ومعالم الحقب الفرعونية والمروية والمسيحية والإسلامية.. خلفت آثارًا غنية جاذبة للسياحة. هناك درس غاب عنا كثيرًا هو دعم القطاع السياحي، للتعرف على وطنٍ كالسودان، متعدد البيئات واللغات، متنوع الثقافات، عميق في جذوره التاريخية والحضارية. ولعل التفكر المبكر في تنوعه، كمصدر قوة قد كان جديرًا بأن يصد مخاطر اتخاذه مرتكزًا للنزاعات والحروب. وإن تطوير السياحة يتطلب تحديث البنيات السياحية الأساسية، والأطر التشريعية التي تنظمها، بما يسهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذا القطاع الحيوي.ولا بد من دعم البنيات التحتية لوسائل النقل والمؤسسات والتجهيزات الفندقية وفتح المزيد منها في المدن الكبرى، وتنظيم الدورات التخصصية المهنية للعاملين في القطاع السياحي، ودعم الترويج الخارجي عبر السفارات وفتح مكاتب للسياحة في عواصم بعينها. فالسياحة الداخلية تعرف أهل السودان بوطنهم المترامي الأطراف، وبثقافاته وأعراقه وأعرافه وتقاليده وبيئاته المتفردة، الأمر الذي يدعم قاعدة الإجماع على الوحدة الوطنية، وأثرها الموجب في حكم السودان مستقبلًا. أما جذب السياحة الخارجية إلى السودان، فتشجعه

طبيعة السودان وإمكاناته السياحية التي تشكل أداة إضافية للاستثمار في صناعة السياحة وتحسين الأداء المالي والاقتصادي للبلاد. فضلًا عن أنها جسر فاعل للتعرف عن كثب على السودان وأهله وتاريخه وحضارته وبنيته الاجتماعية؛ ولذلك ينبغي الاهتمام بقطاع السياحة وإنشاء إدارة فعالة للسياحة ومحافظة على البيئة وقادرة على اجتذاب السياحة الدولية التي صارت تعرف بأنها « الصناعة الواعدة للقرن الواحد والعشرين ».

● **الدرس الرابع والثلاثون: قومية الإعلام وحيدته تعزيز للحرية والحوار:**

لقد أُعمل الإعلام أداة في الصراع السياسي، وسُيِّس، مما أدى إلى ضمور منابر الحوار الحرة وتضاؤل حرية التعبير. فعوضًا عن توظيف قدرات الإعلام في بث الوعي بقضايا الوطن وقضايا العصر وتأكيد حق التعبير والاتصال والثقافة لكل ضروب التنوع السياسي والثقافي، صارت تُحتكر للأنظمة الحاكمة وأشياعها وتُسد في وجه الآخر. فكان ذلك من معوقات الإجماع السياسي والتلاقح الفكري والثقافي والعرقي، ففقد الإعلام – في كثير من الأحيان – دوره كرقيب على أداء الدولة.

إن للإعلام وتقنية الاتصال قوةً هائلة، لا يجوز إهدارها، ناهيك عن توظيفها في تأجيج الخصومات، بل يَحسُن استثمار هذه القدرات في المناخ الملائم للحوار الموضوعي وإتاحة الفرصة للتعبير الحر، وتجلية قضايا الوطن، وتعميق الوعي بها وتعبئة كل قوى المجتمع للإسهام الإيجابي في إيجاد الحلول لتلك القضايا ومعالجة أسباب الخلل وسد الثغرات. وهذا ما يتوجب العمل به في إنجاز الأهداف، التي بها تتحقق إعادة بناء السودان.

● **الدرس الخامس والثلاثون: السياسةُ الخارجية المتوازنة معبر السودان إلى التعاون القويم مع العالم:**

لقد اتسمت سياسة السودان الخارجية في كثير من مراحل مسيرتها بعدم التوازن؛ إذ إن التركيز على حقيقة الانتماء العربي لم يواكبه، في أحايين كثيرة، ذات القدر من الاهتمام بحقيقة انتماء السودان الأفريقي، مما أدى إلى إهمال المكون الأفريقي من هوية السودان. كما أن الدبلوماسية الاقتصادية، وبرغم الحديث عن دبلوماسية التنمية، لم تجد التعبير الوافي عنها في السياسات والممارسة إلا مؤخرًا وبدرجات متفاوتة، بينما ينبغي أن يكون التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة القابلة للاستدامة، وتحقيق مصالح الوطن كافة؛ إذ إن هذه المصالح لا يمكن تحقيقها بصورة

كاملة ومتوازنة، إذا لم تجد الدبلوماسية الاقتصادية الاهتمام الذي يتكافأ مع أهميتها. كما أن سياسة السودان الخارجية اتسمت بالتذبذب، وبعدم الاتساق في المواقف في مرحلة الحرب الباردة، مرات بسبب سوء التقدير الذاتي، ومرات أخرى بسبب التأثر بالتوجهات الدولية والإقليمية، الأمر الذي جر عليه ضربًا من العزلة السياسية والاقتصادية. وهذا يحتم بناء جسور التواصل السياسي والثقافي مع المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية، وتسخير تلك العلاقات لمنفعة الوطن.

لقد شهدت سياسة السودان الخارجية فترات اتسمت بالنهج المؤسسي القويم والدرس المتأني عبر مؤسسات كفوءة ومستقرة، لترجيح مصلحة السودان وخدمتها. ولكن في بعض الأحيان غشيتها فترات من الارتجال. واستباح الكثير من المؤسسات والأفراد اختصاص العلاقات الخارجية، فصارت مشاعة تتحدث فيها جهات غير مختصة. ثم إن ألسنة متفلتة لم تكترث كثيرًا برعاية مصالح السودان، وعلاقاته الأساسية فسلقت القريب والقاصي بألسنة حداد، فطغى الخطاب السياسي الداخلي على الشأن الخارجي. كما أن السودان قد أقحم نفسه في مجالات عمَّقت اتهامه وحصاره؛ إذ ادّعى لنفسه الحق والقدرة على قيادة حركات عالمية وإقليمية، في حين أن المواقف التي تميز بها هي تلك التي قامت على الوسطية والاعتدال والتوفيق، وليته استقر على تلك المواقف.

تمكنت للدبلوماسية السودانية في حاضر أيامنا من الاستئناس بالشورى والتناصح، فحققت بعض النجاحات، ولعل من أهمها رفع العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على السودان، والتحسن الملحوظ في علاقات السودان مع دول الجوار، والتطبيع لعلاقاته مع الدول العربية.

وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى عمق علائق السودان مع رصفائه من الدول الأفريقية وروابطها التاريخية الوثيقة عبر التجارة والثقافة والوشائج الروحية والعرقية كواقع إنساني وسياسي، الأمر الذي يتطلب تعزيز الاهتمام بالمشروعات المشتركة وشبكات الاتصال والمواصلات البرية والجوية، وبخاصة مع دول الجوار أثيوبيا وكينيا وأوغندا وتشاد، بما يدعم الاستقرار والتنمية والشراكة المنتجة مع هذه الدول.

ولعل من أشرق الصفحات في علاقات السودان مع جيرانه، التغير النوعي في علاقاته مع مصر؛ إذ تقررت عودة التكامل بين البلدين. وهذا ما ينبغي أن تكون عليه هذه العلاقة

ذات الطبيعة الخاصة والمتميزة بين البلدين لعديد الأسباب، خاصة الارتباط الوثيق بين أمنهما القومي في كل صوره. إن علاقة السودان بمصر هي أهم علاقاته الاستراتيجية، والحفاظ عليها واجب البلدين معًا.

وفي عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى، والتنسيق بين الدول ذات المصالح المشتركة، والتعاون المتعاظم بينها، فإنه لا بد للشعوب والدول ذات الانتماء الحضاري المشترك، أن تطور تعاونها إلى تكامل مؤسسي. وما من بلدين ربط بينهما التاريخ والحضارة والثقافة ومصادر الحياة والصهر والنسب ووحدة المصير بأكثر مما ربط بين شعب وادي النيل في السودان ومصر.

إن تقوية تجربة التكامل بين السودان ومصر، وبخاصة في جوانبها الاقتصادية والأمنية بصورة تكاملية حقيقية، وبصورة تستثمر الإمكانات المشتركة، والزراعة بصفة خاصة، وتستفيد من السوق التي تضم أكثر من مائة مليون نسمة، وتوسيع حلقات التعاون مع الدول الأفريقية والعربية، سيعود بالنفع على شعوب هذه الدول.

إن توحُّد جهود السودان ومصر يشكل مرتكزًا لاستقرار أفريقيا وتنميتها، والارتقاء بالتعاون العربي الأفريقي، بل ويسهم إيجابًا في تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، ويفتح آفاق النمو الاقتصادي والتقدم المشترك لكل شعوبها. وهكذا ينعكس كل ذلك إيجابًا في تعزيز الأمن والسلم الدوليين وازدهار التعاون الدولي.

هذه بعض الدروس والعبر المستفادة من حصيلة تجاربنا. وسنسعى إلى تمثلها، ونحن نسهم بما سنخط في تشكيل رؤية استراتيجية لرسم مستقبل أفضل للسودان.

* * *
* *
*

الْبَابُ الرَّابِعُ

جذور الأزمة السودانية

مقدمة:

تتفاوت مناهج البحث في موضوع النزاعات ما بين مناهج سياسية واقتصادية واجتماعية، وتنشأ النزاعات عادة عندما تتهدد قيم ومصالح المجموعات العرقية والسياسية والثقافية من جماعة أخرى، وتتنافس أو تتناقض المصالح والأيديولوجيات داخل المجتمع. ويحدث الانفعال والشعور بالامتعاض الاجتماعي فيتحول التناقض إلى نزاع. وتختلف درجات النزاع ما بين نزاعات سلمية، تحل بواسطة الضوابط والآليات السلمية والمؤسسية المتوفرة كالدستور والقوانين والسلطات الأسرية، والعشائرية والقبلية والحوار والمؤتمرات. ونزاعات عنيفة، يتخلى أطرافها عن الوسائل السلمية وتركن إلى استخدام العنف وطرق الإكراه كالسلاح والإرهاب والانقلابات العسكرية والإبادة الجماعية وانتهاك حقوق الإنسان والتطهير العرقي. ويحدث الصدام والمواجهة والاضطهاد والإيذاء الجسماني والنفسي والتشريد والتقتيل ووقف عجلة التنمية. ويمكن أن تتطور المواجهات إلى حرب أهلية أو انهيار عام للقانون ونظام الحكم.

والنزاعات في السودان تتراوح ما بين نزاعات سلمية ونزاعات عنيفة تتركز جل أسبابها في صراعات الهوية والعقائد الدينية وموروثات الحقبة الاستعمارية والمسببات الاقتصادية والبيئية والتنافس حول الموارد الطبيعية. إذًا النزاع والسلام يتشكلان من تفاعلات مجموعة من العناصر المختلفة والمركبة، وبذلك فإن حل أي نزاع أو احتواء نزاع كامن يعتمد في المقام الأول على مدى إدراك العوامل والأسباب والظروف المتعلقة بذلك النزاع.

ويكاد يجمع المؤرخون والمهتمون، والدارسون للأزمة السودانية على أسباب رئيسة باعتبارها جذور الأزمة السودانية الراهنة والتي ظلت تؤثر سلبًا على استقرار السودان منذ نيله استقلاله في عام (١٩٥٦م)، **ولعل من أهمها أربعة أسباب:**

١ – السياسات الاستعمارية.

٢ – أخطاء الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وفشل النخبة وغياب الرؤية السياسية النافذة والمتكاملة.

٣ – صراع الهويات والتنوع العرقي والثقافي والديني.

٤ – التفاوت التنموي.

● **القضيةُ الأولى: الحقبة الاستعمارية:**

لعل أول من أطلق اسم السودان على هذه الرقعة هم الرحالة الذين أرادوا القول إنهم اكتشفوا واقعًا إنسانيًّا مميزًا بسواد البشرة، وهي سمة عامة لسكان هذه المنطقة من أفريقيا. إن الانتماء التاريخي لسودان اليوم إلى بلاد السودان لم يكن بحدوده الحالية، إنما اتسع لعدد من الممالك والسلطنات. فازدهرت السلطنة الزرقاء التي امتدت شرقي النيل وعاصمتها سنار، وازدهرت سلطنة دارفور غربي النيل وعاصمتها الفاشر. وبين السلطنتين العريقتين حققت كل من سلطنة المسبعات ومملكة تقلي وجودًا معتبرًا في كردفان اليوم. ليس ذلك فحسب، ولكن مشيخات أخرى ازدهرت في الإطار الجغرافي لسودان اليوم وكانت تمثل امتدادًا طبيعيًّا لبلاد السودان، كمشيخة العبد لاب المتحالفة سياسيًّا والخاضعة إداريًّا لسلطنة سنار.

لقد كانت تلك السلطنات كدول مستقلة وعلى خلفية عريقة من الثقافة الإسلامية، والتي بدورها ربطت بين هذه الدول والعالم الإسلامي، خاصة الحجاز ومصر وتركيا وكل الشمال والغرب الأفريقي، الأمر الذي أدى إلى تداخل المصالح الاقتصادية والتجارية والإنسانية. وسلكت طرق التجارة بين السلطنتين، بل إن تطلعاتهما الخارجية كانت مشتركة وفي اتجاه تعاون حميم؛ حيث ازدهرت العلاقات التجارية الثقافية مع مصر التي كانت تستقبل القوافل التجارية (درب الأربعين). كما استقبل الجامع الأزهر الطموحين من السودانيين في مجالات المعرفة الدينية واللغوية في راوقَي سنار ودارفور. وهكذا أضحت هذه المنطقة من السودان قاعدة حضارية متينة، تصاهرت فيها الأعراق والهجرات، وترسخ فيها تبادل المنافع والمعرفة، وتأسست بذلك قاعدة العمل لبناء لواقع سوداني مشترك.

وهكذا يمكننا القول بأن سودان ما قبل القرن التاسع عشر، رغم تكوينه بأكثر من دولة ذات سيادة، إلا أن التواصل بين أجزائه كانت الحالة السائدة، وأضحت الملامح

السودانية المشتركة تبدو أكثر وضوحًا ودقة دونما تناقض بين مكوناتها.

تلك الحالة بدأت في التحول من بداية القرن التاسع عندما نجح محمد علي والي مصر في اجتياح السودان بحثًا عن الرجال والذهب على مراحل مختلفة. فقد استولى على دولة سنار في عام (١٨٢١م) ثم مضى جنوبًا، ولكنه لم يتمكن من بسط نفوذه غربًا في دارفور إلا في العقد السابع من ذات القرن عندما بادر الزبير ود رحمة، التي أثارت سيرته جدلًا تاريخيًّا واسعًا فيما يتعلق بممارسة الرق في السودان، وإلى فتح دارفور باسم خديوي مصر. ولم تمض على الإدارة الخديوية في دارفور إلا نحوٌ من سبع سنوات حتى أجبرت توصيات مؤتمر برلين بريطانيا بالتخلي عن دارفور غربي جبل مرة لفرنسا. ولكن الزحف الفرنسي شرقًا اعتبرته دارفور عدوانًا فقاوموه وتحالفوا في ذلك مع أنحاء أخرى من السودان، الأمر الذي أسهم في إيجاد الخريطة الجديدة للسودان بوفاق سياسي رائد.

لقد كان حكم الخديوي على السودان بداية تجزئة الخريطة النفسية والثقافية والاقتصادية للسودان؛ حيث طغت على الشرق نزعة العزلة وسط الجبال والتعامل مع الخارج عبر البحر الأحمر، وتوقف التواصل مع بقية المجموعات السودانية في الداخل ليصبح الشرق في مجمله كونفدرالية غير معلن عنها رسميًّا.

تعتبر المهدية أول حركة وطنية قام بها السودانيون واستطاعت الثورة والدولة المهدية أن يوقفا تقدم الكارثة الماحقة بخضوع البلاد تحت إمرة إدارة لا تملك سوى الرغبة في استغلال الموارد البشرية والطبيعية، وأعادت المهدية إمكانية توحيد الجهود الوطنية لإنهاء الاحتلال التركي، ومثلت المهدية باتجاهاتها السياسية والإدارية نوعًا من التحالف اللا مركزي لإرساء قواعد الدولة السودانية.

أسدل الفتح الإنجليزي – المصري للسودان عام (١٨٨٩م) بقيادة كتشنر، الستار على حقبة المهدية وتم ترسيم حدود السودان بشكلها الحالي بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائي بين إنجلترا ومصر لعام (١٨٩٩م) التي منحت السودان وضعًا دوليًّا منفصلًا عن مصر.

وقد عمد الاستعمار إلى خلق حزام عازل بين جنوب وشمال السودان منذ وقت مبكر، واستغل في ذلك التباين الجغرافي والتاريخي والعرقي والثقافي، لتقسيم البلاد إلى مجموعات عرقية تتميز بطابع الذاتية على أساس العادات والتقاليد والأعراف المحلية. وتم تكثيف وتقنين الإرساليات التبشيرية في السودان، والتي تعود إلى الثلاثينيات من

القرن الماضي، والتي بذرت بذرة الشقاق والعداء بين الجنوب والشمال مستغلة في ذلك الملابسات التاريخية المتصلة بممارسة الرق. وقد كرست الإدارة البريطانية والإرساليات التبشيرية جهودها وسعت بشكل خاص إلى إبعاد نفوذ الإسلام والعروبة من الجنوب، وفي هذا المنحى ابتدرت سياسات لعزل الشمال عن الجنوب والجنوب عن الشمال، واتخذت بالفعل بعض الإجراءات الهادفة لذلك كإصدار قانون الجوازات والهجرة وقانون الرخص والتجارة، بل أُنشئت الفرقة الاستوائية وقوة الشرطة في عام (١٩١٠م) تم تجنيد جنودها من الجنوبيين وضباطها من الإنجليز وولاؤها للدين المسيحي، وتم بالفعل ترحيل آخر فرقة شمالية من الجنوب في ديسمبر (١٩١٧م)، بل إن ونجت باشا، قائد القوات الاستعمارية، قال: « إن الفرقة الجنوبية ستشكل ترياقًا مضادًّا لأي انتفاضة عربية في السودان ».

وتوالت إجراءات الفصل بين الشمال والجنوب، حيث تم اعتماد اللغة الإنجليزية لغة رسمية، واعتبار يوم الأحد عطلة رسمية بالجنوب. وشنت الإدارة البريطانية حربًا على النفوذ والثقافة العربية والإسلام وذلك بتصفية جميع خلاوى القرآن والمدارس العربية بالجنوب ومنعت الجنوبيين من ارتداء وبيع الملابس واتخاذ الأسماء العربية والإسلامية ومنع الزواج بين الشماليين والجنوبيين. كما تم التخلص تدريجيًّا من الإداريين والموظفين الشماليين واستبعادهم من قوات الشرطة والجيش وأُجلي التجار الشماليين من الجنوب بالقوة وأجبروا على المغادرة للشمال بعد سحب رخصهم حتى لم يبق غير التجار اليونانيين والسوريين واليهود.

كما لم يعد مديرو المديريات الجنوبية يحضرون اجتماعات مديري مديريات السودان التي كانت تعقد سنويًّا بالخرطوم. وفي عام (١٩٣٢م) صدر قانون المناطق المقفولة، بدعوى أن جنوب السودان إقليم متميز ثقافيًّا وحضاريًّا واقتصاديًّا. ولكن المقصد الأساسي كان مواجهة المؤثرات الإسلامية والعربية. وبموجب ذلك القانون، فُرِض على السودانيين الشماليين الحصول على أذونات مرور لبعض المناطق (مديرية بحر الغزال ومديرية منجلا والسوباط ومركز البيبور ومديرية أعالي النيل ودارفور وأجزاء من كردفان والجزيرة وكسلا) لا يجوز لأي شخص من غير أهالي السودان أن يدخلها ويبقى فيها إلا إذا كان حاملًا رخصةً لذلك، ويجوز للسكرتير الإداري أو مدير المديرية منع أي

شخص من أهالي السودان من دخول تلك الجهات أو البقاء فيها - وهو نظام مطابق للنظام الذي كان متبعًا في جنوب أفريقيا - هدف إلى تقييد حركة الانتقال والاتصال بين أبناء الشمال والجنوب، وبذلك بذرت بذرة الدولة المنفصلة. ونجحت تلك السياسات في استعداء الجنوبيين لأبناء الشمال والإسلام بينما عجزت عن استقطاب ولائهم لعقيدة أسمى من القبيلة؛ ولهذا تعالت الأصوات، بعد الاستقلال، منادية بالانفصال .

وكان مستر د. وودلاند، مدير منجلا قد كتب في عام (١٩٢٠م): « لقد حان الوقت لفصل هذه المديرية عن باقي أجزاء السودان .. »[١]. وبناء على توصيات لجنة ملز « بأن يوضع في الاعتبار احتمال فصل جنوب السودان الأسود عن شمال السودان العربي وارتباط الجنوب ببعض بلدان أفريقيا الوسطى »[٢] طالب بعض الإداريين البريطانيين بضم الجنوب إلى يوغندا، **وتفاوتت المطالب المطروحة بين الخيارات التالية:**

- فصل الجنوب.

- ضم الجنوب إلى إحدى الدول الأفريقية؛ مثل يوغندا أو أحد أقاليم ومقاطعات شرق أفريقيا[٣].

- ضم أجزاء من الجنوب إلى الشمال وضم الجزء الآخر إلى شرق أفريقيا[٤].

- منح الجنوب نوع من الحكم الذاتي.

- تعيين نائب للحاكم العام في الجنوب.

- تعيين مدير تنفيذي للجنوب.

- دمج مديريتي منجلا وبحر الغزال في مديرية واحدة هي الاستوائية لتصبح مركزًا لحكومة إقليمية.

هذا بينما برزت بعض الأصوات المنادية بالنهوض بتنمية الجنوب - عن طريق التعليم والتنمية الاقتصادية - توطئة لربطه مع الشمال. وكان حديث وزير الخارجية البريطانية آنذاك مباشرًا وأكثر صراحة حين قال: « إنجلترا كدولة مسيحية لا يمكنها أن

---

(١) خطاب ت.د. وودلاند للسكرتير الإداري (في ٢٩/ ٨/ ١٩٢٠م).

(٢) تطور السياسة البريطانية في جنوب السودان، مذكرة عبد الرحيم (ص٧).

(٣) من مذكرة قدمت إلى لجنة ملز من مذكرات لورد ملز مكتبة بودلين أكسفورد.

(٤) مذكرة الحاكم عام والوضع في جنوب السودان، ديسمبر (١٩٤٧م).

تشارك في سياسة تشجيع انتشار الإسلام بين شعب يزيد على ثلاثة ملايين وثني ». ورأت الخارجية البريطانية حينها أنه « فبالنظر إلى انتشار خطورة التعصب الديني بين شعوب انتشر فيها الإسلام مؤخرًا قد يترتب عليه نتائج مدمرة ».

وفي عام (١٩٣٠م) رفع السير ماكمايكل، السكرتير الإداري لحكومة السودان، مذكرته على الحاكم العام لخص فيها تفكير الإداريين التنفيذيين في إدارة جنوب السودان على أساس فصله عن الشمال. وبدوره ذكر الحاكم العام في خطاب حرره للمندوب البريطاني السامي: « أن السياسة المتفق عليها هي العمل على أساس أن سكان الجنوب أفارقة زنوج، يختلفون عن سكان الشمال، وأن واجبنا الظاهر هو الإسراع بقدر الإمكان في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والثقافية صوب اتجاه أفريقي زنجي، وليس وفق الاتجاه العربي السائد في منطقة الشرق الأوسط؛ ذلك أنه الطريق الوحيد الذي يمكن إعداد الجنوبيين لمستقبل أفضل، سواء كان مصيرهم الانضمام إلى شمال السودان أو شرق أفريقيا ». وهكذا ظل العامل المشترك ظل دائمًا هو فصل الجنوب عن الشمال.

وحرصت الإدارة الاستعمارية أن تظل ذكرى غزوات الاسترقاق حية في الأذهان، ولم تسمح بحدوث أي فرصة للتعايش والاختلاط يمكن أن تـُذوِّب أو تـُخفف من مرارتها.

وفي جبال النوبة أيضًا حاول الاستعمار تطبيق سياسة التفرقة على أساس الاختلاف السلالي والثقافي. ففي عام (١٩٣٨م) طالب حاكم كردفان الحكومة المركزية أن تعمل على بلورة حضارة نوبية تختلف عن حضارة أهل الشمال، وتنفيذ فكرة الحزام النوبي لصد النفوذ العربي عن أهل جبال النوبة، الذين وصفهم حاكم كردفان بأنهم هجين خطير، باعتبارهم نموذجًا للتداخل الثقافي.

بيد أن الإدارة الاستعمارية لم تبدأ في تخفيف حدة سياسات العزل إلا عندما سمحت بعقد مؤتمر جوبا في يونيو (١٩٤٧م)؛ حيث وافق الزعماء الجنوبيون مع القيادات الوطنية الشمالية على تفعيل قيام دولة سودانية موحدة واستبعاد خيار الانفصال أو الانضمام إلى شرق أفريقيا. ورغم ما يقال عنه بأنه كان « مجرد مسرحية » إلا أن مؤتمر جوبا – الذي دعا له السير روبرتسون – يعتبر البداية الحقيقية للحوار بين الشمال والجنوب لبحث اقتسام السلطة والعلاقة بين شطري البلاد، رغم أن القوى السياسية عجزت عن خلق الآليات والأطر التنفيذية اللازمة لتنفيذ الاتفاق، وفي الوقت ذاته يعتبر هذا المؤتمر بداية المطالبة بوضع متميز للجنوب في إطار من الحكم الذاتي أو الفيدرالي.

ولكن سرعان ما تبددت روح الوفاق التي سادت مؤتمر جوبا، وبدأت تطغى مظاهر عدم الثقة والعداء والاتهامات المتبادلة، ونشطت الجمعيات التبشيرية المسيحية في إذكاء نار الفتنة والكراهية، فتزايد شعور الجنوبيين بالظلم والإجحاف السياسي.

وكان لصعود حزب العمال إلى سدة الحكم في بريطانيا - مع تصاعد مطالب الحركة الوطنية والتحولات السياسية الهامة في السودان، وأهمها ظهور عدد من الأحزاب السودانية يدعو بعضها لوحدة وادي النيل بينما يدعو البعض الآخر إلى استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية - أثر كبير في تغيير السلطات الاستعمارية من منهجها السابق، فاندفعت بتعجل لتطبيق برنامج يضع شطري البلاد في المسار التوحيدي بإصدار عدد من القرارات التي تفتح الحدود بين أقاليم السودان وتتيح حرية التنقل بين أرجائه. ولكن ذلك البرنامج جاء متعجلًا وضعيفًا. وفي إطار ذلك البرنامج جرت سودنة الوظائف في عام (١٩٥٣م)؛ حيث أخلى البريطانيون (٨٠٠) وظيفة حصل الجنوبيون منها على ست وظائف فقط، وكان ذلك بمثابة مؤشر لتخلف التعليم في الجنوب ولكنه مثَّل إهانة بالغة للجنوبيين الذين أحسوا بالمرارة وخيبة الأمل، واعتبروا الأمر استبدالًا للاستعمار البريطاني باستعمار شمالي. وتأججت في الحال نيران الشقاق العرقي وقتل عشرات من التجار والمهنيين والمعلمين وغيرهم من الشماليين في مذابح عمت جميع أرجاء الجنوب.

وفي هذا الجو المشحون بالمرارات والانفعالات صدر قرار استدعاء الفرقة الاستوائية للمشاركة في احتفالات الاستقلال، وظن الجميع أنها لن تعود وستستبدل بفرقة شمالية، فوقع تمرد الفرقة الاستوائية بتوريت في (١٨ أغسطس ١٩٥٥م)، والذي يعتبر الشرارة الأولى للنزاع المسلح والبداية الفعلية للحرب الأهلية؛ ذلك أن تمرد الكتيبة الجنوبية في توريت قد شكل نواة حركة الأنيانيا الانفصالية، وتعني سُم الأفعي بلغة قبيلة الأمادي، والتي خاضت الحرب الأهلية الأولى في السودان لمدة (١٧) عامًا، وكانت بمثابة « الحصاد المر للسياسة الاستعمارية في جنوب السودان »[(١)].

● **القضية الثانية: أخطاء الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وفشل النخبة:**

رغم أن السياسات الاستعمارية قد كان لها القدح المعلَّى في نشوء أزمات السودان، إلا أن سياسات الحكومات والأحزاب السودانية التي تعاقبت على حكم السودان منذ نيله

(١) مشكلة جنوب السودان، أصل النشأة الأولى، ملفات خاصة، الجزيرة، يونان لبيب رزق.

لاستقلاله في عام (١٩٥٦م) قد أسهمت بشكل واضح في تعميق جذور هذه الأزمات واستمرار النزيف لعقود أعقبت استقلال البلاد.

في عام (١٩٥٦م) تم تشكيل لجنة الدستور وانسحب الجنوبيون منها احتجاجًا على ضعف تمثيلهم فيها (٣ جنوبيون من جملة ٤٢ عضوًا). وبدأت للمرة الأولى ظاهرة قيام الأحزاب السياسية على أساس إقليمي، وكان أبرزها حزب الفيدرالي الجنوبي، الذي تأسس عام (١٩٥٨م) وكان تحقيق انفصال الجنوب على صدارة أهدافه. وبينما كانت النزعة الانفصالية تتجدد لدى بعض المثقفين الجنوبيين، وبينما كانت مشكلة الجنوب تتفاقم، انصرفت أحزاب الشمال تمامًا إلى المناورات والمزايدات السياسية وغابت الرؤية الشاملة، وجرَّت البلاد إلى أزمة سياسية أعطت الجيش برئاسة الفريق إبراهيم عبود مبررًا لاستلام السلطة في (١٧ نوفمبر ١٩٥٨م)، وكانت هذه بداية تدخل الجيش في السياسة السودانية، وسارعت الحكومة العسكرية بإصدار قانون تنظيم الهيئات التبشيرية وطرد كافة موظفيها من الجنوب في عام (١٩٦٣م)، كما أدخلت تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي في المناهج الدراسية بالجنوب واستبدلت يوم الأحد بيوم الجمعة كعطلة رسمية في الجنوب؛ وذلك عملًا بسياسة الأسلمة والتعريب القسري التي رأت أنها السياسة الأمثل للتعامل مع مشكلة الجنوب، فاعتمدت حكومة عبود الخيار العسكري في التعاطي مع قضية الجنوب، تعاملًا عسكريًّا بحتًا خاليًا من أي مضمون سياسي لتهيئة أجواء السلام بين الشمال والجنوب. وأدى هذا النهج إلى نشوء جبهة في شمال البلاد تعارض الخيار العسكري وتنادي بالحوار الوطني. وفي المقابل، كان طبيعيًّا أن يسفر هذا التعامل المتشدد مع المشكلة عن هجرات جماعية للجنوبيين إلى الدول الأفريقية المجاورة، الأمر الذي أضفى بعدًا إقليميًّا على مشكلة الجنوب.

ومن جانب آخر ساعدت تلك السياسات في تكوين الأحزاب الجنوبية المعارضة وتبني تلك الأحزاب للانفصال، كما تأسست أحزاب سياسية جنوبية بالخارج كالاتحاد السوداني الأفريقي لجنوب السودان (سانو) الذي أرسل مذكرة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في عام (١٩٦٣م) مطالبًا باستقلال جنوب السودان وحق تقرير المصير، وتعيين هيئة دولية لمعالجة قضية الجنوب. وتشكَّل الجناح العسكري لحزب سانو (منظمة الأنيانيا) ووفرت له بعض دول الجوار الدعم والتسليح والتدريب فيما

اعتُبِر تطورًا جديدًا في مشكلة الجنوب؛ حيث ذكرت أن من بين أهدافها « أما وقد نفد صبرنا واقتنعنا بأن استخدام العنف والقوة سيؤدي إلى الوصول إلى قرار حاسم في الأمر »[1]. وشرعت الأنيانيا في حرب العصابات وتخريب المنشآت ونسف الجسور والطرق، بل وحاولت الاستيلاء على مدينة واور في عام (١٩٦٤م)، وبذلك بدأت المواجهة العسكرية بين السلطة المركزية في الشمال والجنوب.

أدى تصاعد العمل العسكري في الجنوب مصحوبًا بتصاعد المعارضة في الشمال إلى سقوط الحكم العسكري باندلاع ثورة أكتوبر (١٩٦٤م) الشعبية، والتي وضعت حكومتها مشكلة الجنوب على صدر أولوياتها. وقد ساعد ذلك، إلى جانب تعيين عضوين من الجنوب في التشكيلة الوزارية واتصالات أجريت مع الجنوبيين في المنفى، في كسب ثقة الجنوبيين ومن ثم انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة بجوبا خلال الفترة (١٦ – ٢٩ مارس ١٩٦٥م). ترأَّس المؤتمر البروفيسور النذير دفع اللّه وشارك فيه (٤٥) ممثلًا عن الأحزاب الشمالية و (٢٧) من السياسيين الجنوبيين بحضور مراقبين من يوغندا وكينيا وتنزانيا وغانا ونيجيريا والجزائر ومصر. تفاوتت أطروحات الطرفين بين الحق في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة في الجنوب والفيدرالية والوحدة غير المشروطة مع الشمال.

وطالب الجنوبيون بطرح هذه الخيارات عبر استفتاء عام الأمر الذي اعترضت عليه القوى الشمالية. ومرة أخرى لم يحالف النجاح هذه المفاوضات بسبب الانقسام وتمسك كل طرف بمواقفه والخلاف حول القضايا الدستورية والإدارية، والتي شكلت لجنة الإثني عشر لوضع مقترحات حولها، لم تجد طريقها للتنفيذ، الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع، وخاصة بعد أحداث العنف في كل من جوبا وواو عام (١٩٦٥م). وإزاء هذا التصعيد أعلن عن اتحاد جبهة التحرير الأفريقية السودانية وحزب سانو في جبهة واحدة سُميت « جبهة الأنيانيا للتحرر » أعلنت أن هدفها الرئيس يتمثل في إقامة دولة أفريقية حرة مستقلة بجنوب السودان تسمى « الأنيانيا ».

في فترة حكم الديمقراطية الثانية[2] بعد أكتوبر (١٩٦٤م) تم تقسيم البلاد إلى تسعة أقاليم وأجريت أول انتخابات في الجنوب في عام (١٩٥٤م) وأصدر مؤتمر الأحزاب

(١) مشكلة جنوب السودان، خلفية النزاع، محمد عمر بشير، دار الجيل ودار المأمون (ص١٨٠).
(٢) باعتبار أن الديمقراطية الأولى جاءت بعد الاستقلال مباشرة عام (١٩٥٦م).

السياسية توصياته وفرغت اللجنة القومية للدستور من أعمالها وعرضت مشروع الدستور على الجمعية التأسيسية في يناير (١٩٦٨م) وقبل إجازته تم حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة.

إزاء تصاعد الخلافات الحزبية الضيقة في تلك الفترة، نشطت حركات التمرد في الجنوب وأعلنت الأنيانيا في إحدى منشوراتها « إن صبرنا قد نفد الآن، وأننا مقتنعون بأن استعمال القوة وحدها هو الذي يحسم الموضوع. من الآن فصاعدًا سنعمل للأفضل أو الأردأ، إننا لا نطلب الرحمة ولسنا على استعداد لأن نرحم أحدًا »[(١)]. وبلغت النزعة الانفصالية ذروتها بتشكيل حكومة جنوب السودان المؤقتة في المنفى برئاسة أقري جادين، وشاركت جميع التيارات الجنوبية في هذه الحكومة والتي أعلنت أن برنامجها يتركز حول « دعم وحدة الفئات الجنوبية وتحرير الجنوب من حكم العرب عن طريق النضال المسلح ».

وفي مارس عام (١٩٦٩م) تشكلت « حكومة النيل المؤقتة برئاسة غردون مورتات ماين وتطابقت برامجها مع برامج حكومة أقري جادين المؤقتة من حيث إنشاء دولة جنوب السودان المستقلة عن طريق العمل العسكري.

وتطورت النزاعات القبلية والشخصية إلى خلافات حزبية وأطلت الانشقاقات برأسها؛ حيث أعلن عن تشكيل منظمة أنيانيا السودانية برئاسة أزبوني منديري ومنظمة جمهورية نهر السود، وشكل الجنرال تافنق حكومة دولة الأنيدي في يوليو (١٩٦٩م). وبعد مرور عام أعلن جوزيف لاقو عن قيام « حركة تحرير جنوب السودان » واتحدت معظم الحركات الجنوبية تحت رئاسة جوزيف لاقو الذي قال عن أهداف حركته « أن هدف نضالنا واضح ومحدد، وهو حق تقرير المصير لشعبنا. إننا نرغب في أن يكون لشعبنا حرية الإرادة والاختيار ودون تهديد أو خوف. يقرر مصيره إما بالبقاء في سودان موحد كإقليم مستقل بذاته فعلًا، أو أن لا يكون لنا أدنى صلة بالشمال، وأن نربط مستقبلنا بإخواننا الأفريقيين المقيمين بالأقطار المجاورة لحدود الجنوب. وأننا لن نقبل أي ضرب من الوحدة مفروض علينا من الشمال. كما أننا لن نقبل أي ترتيبات تمت بواسطة جنوبيين كانوا في خدمة سادتهم العرب ».

---

(١) مشكلة جنوب السودان، من الحرب الداخلية إلى السلام، محمد عمر بشير، دار الجيل ودار المأمون.

وهكذا تعاقبت على حكم السودان، بعد نهاية حكومة أكتوبر الانتقالية عدة حكومات ائتلافية برئاسة كل من محمد أحمد محجوب والصادق المهدي، إلا أن تلك الحكومات اتبعت نهج التصعيد العسكري، الذي اتبعته من قبل حكومة عبود، على أن العلة الكبرى تكمن في انشغال تلك الحكومات وأحزابها بالصراع على كراسي الحكم وصل إلى حد المزايدة حول الدستور الإسلامي. وفي خضم ذلك أهملت تلك الحكومات مشكلة السودان الأولى، وهي الحرب في الجنوب فقاد ذلك إلى تصعيد النزاع والصراع والتوتر السياسي في الشمال واحتقان الوضع في الجنوب، وبذلك تهيأت الأوضاع لاستيلاء الجيش على السلطة مرة أخرى في مايو (١٩٦٩م).

أعلن الرئيس نميري ورفاقه من صغار الضباط ذوي التوجهات القومية العربية والميول اليسارية – فور توليهم السلطة عن وضع الجنوب في صدارة قائمة أولويات حكومتهم وجاء بيان الانقلاب العسكري الأول « أن حل مشكلة الجنوب من أهم الأسباب التي دعتهم للاستيلاء على السلطة ». ولم تمض أيام قلائل على الانقلاب العسكري حتى أصدر النميري إعلانًا يعترف بالاختلافات التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب ويؤكد على أن الاعتراف والتمثل بهذه الاختلافات يعتبر الأساس الوحيد لقيام الوحدة بين شطري البلاد. ويعلن التزام حكومته بمنح الإقليم الجنوبي حكمًا إقليميًّا ذاتيًّا، وأنشأ وزارة لشؤون الجنوب أسندت إلى جوزيف قرنق. وصدر لاحقًا قانون العفو العام، والذي عادت على إثره أعداد كبيرة من السودانيين اللاجئين بالخارج. ومرة أخرى تطفو إلى السطح رؤية ذكية عبر برنامج إصلاحي في الهياكل الإدارية والاقتصادية في المديريات الجنوبية.

رد الفعل من الجنوبيين لم يكن متفائلًا، بل تكثفت أنشطتهم المعارضة للحكومة العسكرية الجديدة؛ حيث أرسلت مذكرة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة تناشد « التدخل لوقف عمليات الإبادة والتعذيب في جنوب السودان ». فكان أن أصدرت لجنة حقوق الإنسان بجنيف بيانًا في عام (١٩٧٠م) دعت فيه الأمم المتحدة للقيام بتحقيق دولي حول الأوضاع في جنوب السودان وسياسة الإبادة العنصرية، كما اقترحت إنشاء قوة لحفظ السلام في جنوب السودان. ومن جانبها أرسلت لجنة محاربة الرق والاستعباد بيانًا إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان تستنكر فيه خرق حقوق الإنسان الذي يحدث في السودان »، الأمر الذي أثار التعاطف الدولي وتدفق المساعدات الغربية لدعم الأنيانيا.

وفي أعقاب الانقلاب بقيادة هاشم العطا، والذي كان يُحسب على اليسار، في يوليو

(١٩٧١م) كثفت حكومة النميري من حملتها الداخلية والخارجية بغية إقرار سلام دائم وعادل يقوم على الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب في إطار السودان الموحد. وبعد تعيين أبيل ألير وزيرًا لشؤون الجنوب، وهو أحد السياسيين الناشطين من أبناء الجنوب وأحد الرموز السياسية السودانية العظيمة، والذي يتسم بالمصداقية والحيادية والوحدوية، تواصلت ونشطت الاتصالات مع السياسيين الجنوبيين في الداخل والخارج ومجلس الكنائس العالمي والمؤتمر الأفريقي العام للبعثات التبشيرية، وتأصلت تلك الاتصالات واكتسبت جدية ومصداقية، خاصة بعد إعداد مشروع القرار عن الحكم الذاتي للإقليم الجنوبي. وكُللت الاتصالات والاجتماعات المكثفة داخل وخارج البلاد بالاتفاق على انعقاد مؤتمر تداولي بين الحكومة وحركة تحرير السودان عقد في (٢٧/ ٢/ ١٩٧٢م) حيث تم التوقيع على اتفاقية أديس أبابا، تحت رعاية إمبراطور إثيوبيا هيلاسلاسي، والتي ارتكزت على قرارات مؤتمر المائدة المستديرة وتوصيات لجنة الإثني عشرة وتقارير مؤتمر الأحزاب السياسية. وقد نجحت الاتفاقية في تأكيد وحدة البلاد من جانب وحققت تطلعات أهل الجنوب في استقلال ذاتي من جانب آخر؛ حيث أقرت منح الحكم الذاتي للإقليم الجنوبي – باعتباره إقليمًا واحدًا مكونًا من ثلاث ولايات – وتم تضمين هذا النص في دستور السودان لعام (١٩٧٣م)، ودمجت قوات الأنيانيا الجنوبية في صفوف الجيش السوداني. وتعتبر بذلك بداية اكتمال الحلقة الذكية والتفكير الناضج لحل مشكلة الجنوب.

وصدر في (٣/ ٣/ ١٩٧٢م) قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية، وصدرت لاحقًا الأوامر الجمهورية المكملة له، وفي (٣) أبريل (١٩٧٢م) تم تشكيل المجلس التنفيذي العالي برئاسة أبيل ألير وأجريت انتخابات المجلس التشريعي الإقليمي في نوفمبر (١٩٧٣م) وضمت الحكومة الإقليمية ممثلين لكل الطوائف السياسية في الجنوب. كما تم تعيين ثلاثة وزراء جنوبيين في الحكومة المركزية، وتم تشكيل مجلس الوزراء الإقليمي وبعد عام من توقيع الاتفاقية صدر دستور السودان الدائم في مايو (١٩٧٣م) وجعل السودان جزءًا من الذاتية العربية والذاتية الأفريقية، ونصت المادة (٩) من الدستور على أن تكون الشريعة الإسلامية والعرف من المصادر الرئيسة للتشريع على أن تخضع الأحوال الشخصية لغير المسلمين إلى قوانينهم الشخصية. وبصدور الدستور

اكتمل تنفيذ الإجراءات الدستورية والإدارية التي نصت عليها اتفاقية أديس أبابا.

رغم أن اتفاقية أديس أبابا لم تنجح في حل جذور مشكلة الجنوب، إلا أنها نجحت في وقف العدائيات التي ظلت قائمة بين الشمال والجنوب لمدة سبعة عشر عامًا وأسفرت عن سلام نسبي وأشاعت الاستقرار اللازم لقيام المشروعات التنموية والتعليمية والصحية والهياكل الإدارية والتنفيذية وتسارعت وتيرة التنمية في الشمال والجنوب، فكان أن رحبت الدوائر المحلية والعالمية بالاتفاقية، وأشادت بها الأمم المتحدة في دورتها السابعة والعشرين، وصارت الاتفاقية معلمًا بارزًا ووصفت بأنها توازي اتفاقية فرساي لعام (١٩١٩م).

وفي مقابل ذلك تعالت بعض الأصوات الجنوبية – ومن ضمنها الدكتور جون قرنق – التي قالت بأن اتفاق أديس أبابا لم يعالج القضايا الأساسية في هيكل السياسة السودانية كالعلاقة بين الدين والدولة والتعدد العرقي والثقافي والحريات العامة بالإضافة إلى أنه لم يمنح الجنوبيين نصيبًا حقيقيًّا في الحكم. كما وجدت الاتفاقية معارضة صارخة في العالم العربي وخاصة من مصر وليبيا. وإزاء تصاعد مواقف القوى الجنوبية المعارضة، نقضت حكومة النميري اتفاقية أديس أبابا بتقسيم الإقليم الجنوبي في يونيو (١٩٨٣م)، بعد إجازة مجلس الشعب وتدخل في شؤون الجنوب وقام بحل الحكومة الإقليمية وحل البرلمان الإقليمي مما اعتبر نقضًا لاتفاقية أديس أبابا وإلغاء الحكم الإقليمي تحت دعاوى اللامركزية الإدارية، وتصاعد التوتر، وتسللت بعض قوات الأنيانيا السابقة إلى الغابة مرة أخرى. واتسع التمرد عقب إعلان النميري عن تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال وجنوب البلاد في عام (١٩٨٣م). فتمردت الكتيبة (١٠٥) في بور والحامية (١٠٤) في أيود بعد رفضها النقل للعمل بالشمال وفق ما نصت عليه اتفاقية أديس أبابا وأعلنت الكتيبة معارضتها العسكرية ودخلت الغابة ولحقت بها قوات من فشلا ولحق بهم جون قرنق؛ حيث أسس مع آخرين الحركة الشعبية والجيش الشعبي معلنًا عن بداية الحرب والنزاع العسكري مع الحكومة المركزية. وأعلنت حركة قرنق أنها تدعو لتشكيل سودان جديد ديمقراطي وأن المشكلة تهم السودان قاطبة وليس الجنوب لوحده؛ ولذلك نادت الحركة بانعقاد مؤتمر قومي دستوري لبحث القضايا الأساسية.

أعقب ذلك سقوط النظام العسكري للمشير النميري عقب انتفاضة أبريل الشعبية

في عام (١٩٨٥م)، ووجهت حكومة الانتفاضة نداءً للحركة الشعبية التي تعمدت عدم التعامل مع الحكومة الانتقالية والمجلس العسكري ووصفتها بأنها « مايو الثانية » واتهمتها بالتقاعس عن إيقاف الحرب وحل مشكلة الجنوب وفق ما ينص عليه ميثاق الانتفاضة.

وحدث تطور نوعي في نشاط وتوجهات الحركة الشعبية حينما أعلنت أنها تدعو لقيام سودان جديد ديمقراطي، وأن المشكلة تهم السودان قاطبة وليس الجنوب وحده؛ ولذلك نادت الحركة بانعقاد مؤتمر قومي دستوري لبحث القضايا الأساسية لحكم السودان. وبادرت آنذاك قوى المجتمع المدني، ممثلة في النقابيين في التجمع الوطني الديمقراطي بالاتصال بالحركة الشعبية ووقعت معها اتفاق كوكادام في سبتمبر (١٩٨٦م) والذي ينص على تكوين حكومة وحدة وطنية من الأحزاب والنقابات والحركة الشعبية، ورفع حالة الطوارئ وإلغاء « قوانين سبتمبر » والعمل بقوانين (١٩٧٤م) وقيام مؤتمر دستوري.

وفي نهاية الفترة الانتقالية أجريت انتخابات عامة أسفرت عن تولي السيد الصادق المهدي لرئاسة الوزارة، وشكل الصادق المهدي خمس حكومات خلال الفترة ما بين أبريل (١٩٨٦م) وأبريل (١٩٨٩م) فاتسمت تلك الفترة بالمكايدات والمزايدات والنزاعات الحزبية والخلافات التي شغلت الحكومات عن مهامها الأساسية في إرساء قواعد الحكم والتنمية وحل مشكلة الجنوب.

إزاء ذلك، بادر الحزب الاتحادي برئاسة السيد محمد عثمان الميرغني بالاجتماع مع الحركة الشعبية في أغسطس (١٩٨٦م)، وتقدم الجنرال أوباسانجو بمبادرته في أغسطس (١٩٨٧م) ولخص الأسباب الرئيسة لمشكلة جنوب السودان في علاقة الدين بالدولة، وغياب المساواة السياسية، وضرورة عقد المؤتمر الدستوري. وتردت الأوضاع بصورة مأساوية في الجنوب، ونزح المواطنون بالآلاف من الجنوب والغرب، وانتشرت المجاعة والمرض وبدأ الجسر الجوي الأمريكي في نقل مواد الإغاثة للسودان.

وفي (١٦ نوفمبر ١٩٨٨م) وقَّع الميرغني وقرنق على اتفاقية السلام السودانية، ورفض رئيس الوزراء الصادق المهدي الاعتراف بها، مما أدى لاتساع رقعة الحرب في الجنوب باحتلال قرنق لعدة مدن هامة في الجنوب، وازداد الوضع تأزمًا في الشمال بين الأحزاب السياسية. وتكثفت تغطية وسائل الإعلام العالمية لمآسي الحرب والمجاعة. وأعلنت واشنطن في فبراير (١٩٨٩م) عن مساندتها لاتفاق الميرغني -

قرنق، واجتمعت لجنة السلام الوزارية مع حركة التمرد في أديس أبابا، وأعلن في (١٣ يونيو ١٩٨٩م) عن الاتفاق على عقد لقاء لاحق في ٤ يوليو وعقد المؤتمر الدستوري في (١٨ سبتمبر ١٩٨٩م).

وإزاء تدهور الأوضاع وتصاعد وتيرة الأحداث، بدأ التجمع النقابي في ممارسة الضغط على حكومة الصادق المهدي، وتوج تلك الضغوط بمذكرته إلى رئيس الوزراء في (١٧ أغسطس ١٩٨٧م). ومن جانب آخر بدأ التململ في صفوف الجيش ورفعت القيادات العسكرية ما عرف بمذكرة الجيش إلى رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي وحملته المسؤولية الكاملة لما يحدث، وإزاء ذلك شكل السيد الصادق المهدي حكومته الخامسة والأخيرة والتي عرفت بحكومة الوحدة الوطنية، وضمت جميع الأحزاب السياسية باستثناء الجبهة الإسلامية، وأعلنت عن موافقتها على اتفاقية الميرغني – قرنق للسلام. وتم التوقيع على ميثاق الوفاق الوطني. وأعقب ذلك إعلان الحركة الشعبية لوقف إطلاق النار لتمكين الحكومة الجديدة من تنفيذ اتفاقية السلام، ولكن الجبهة الإسلامية وجناحها العسكري في الجيش استولت على السلطة في (٣٠ يونيو ١٩٨٩م)، بينما كانت قوات التمرد تسيطر على أجزاء كبيرة من مديريتي الاستوائية وجونقلي وبعض مديريات أعالي النيل وغرب الاستوائية، بل امتدت العمليات العسكرية إلى كردفان والحدود الأثيوبية.

أعلنت حكومة الإنقاذ – برئاسة العميد عمر البشير – في يومها الأول عن اعترافها بخصوصية الجنوب وضرورة منحه الحكم الذاتي، وعقد وفد الحكومة اجتماعًا مع وفد الحركة الشعبية بأديس أبابا في (١٩ أغسطس ١٩٨٩م)، بترتيب من الرئيس المصري حسني مبارك. وعقد مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في سبتمبر (١٩٨٩م) وتوصل المؤتمر إلى حزمة توصيات تدعو إلى تطبيق النظام الفيدرالي في السودان عبر برنامج متكامل تبنته الدولة وأقرته برنامجًا للسلام.

إن تعامل حكومة البشير مع مشكلة الجنوب قد أوجد عدة مستجدات أهمها دخول الدين كعامل رئيسي في الصراع، فتحولت الحرب في الجنوب إلى حرب دينية مقدسة وتأجيج للصراعات الجنوبية – الجنوبية باستقطاب الحكومة لبعض التيارات والمليشيات الجنوبية (سياسة فرِّق تسد) هذا إلى جانب تدويل المشكلة عبر التعامل مع المبادرات

الإقليمية (الإيقاد) والمبادرات الأوربية والأمريكية، بدءًا بنيروبي وأبوجا والمبادرة المصرية – الليبية المشتركة وانتهاءً باتفاق جبال النوبة والمناطق المهمشة ومشاكوس ونيفاشا؛ حيث تم الاتفاق بين الحكومة والحركة على المشاركة في السلطة والثروة، وتكوين حكومة قومية موسعة تحكم البلاد لفترة انتقالية مدتها ست سنوات تتخللها انتخابات عامة، وتنتهي بالاستفتاء حول تقرير مصير الجنوب بالوحدة أو الانفصال.

● **القضيةُ الثالثة: صراع الهويات والتنوع العرقي والثقافي والديني:**

يمتاز السودان بموقع استراتيجي فريد مكنه من الاتصال والتواصل بمعظم مراكز الإشعاع الحضاري في العالم القديم، وموقع السودان الجغرافي على شواطئ البحر الأحمر وتوسطه القارة الأفريقية جعل منه حلقة وصل بين حضارات شمال وجنوب أفريقيا وحضارات الشرق الأوسط وأوربا، وبذلك أصبح بوتقة لدى الأصناف من البشر وتيارات الفكر تمتزج في رحبته العناصر وتنصهر مع الزمن فتولد عن ذلك وضع بشري وحضاري فريد. كما تمازجت سمات إنسانية مختلفة لتبلور شخصية حضارية متميزة ومميزة للوطن والمواطن في السودان. إن التقاء عناصر متباينة من البشر منذ القدم في أرجاء السودان من الغرب والشرق والجنوب وامتزاج ألوان الأفكار في أواسطه في نقطة التجمع الحضاري حول نهر النيل.. قد أكسبت أهل السودان صفات مميزة جعلته أنموذجًا للتباين العرقي والثقافي لما يتفاعل فيه من أجناس البشر وباختلاف ألوانهم وألسنتهم وأساليب حياتهم. وقد نجم عن هذا الاختلاط الواسع والامتزاج الكبير بين الثقافات التي انتقلت من مراكز حضارية مختلفة ومتباينة، هذا المزج الفريد والنموذج الأوحد للانصهار بين البشر، فتولد عن ذلك الفرد السوداني الفريد الذي يحمل في جوهر مكوناته هذه الأرضية المشتركة. وبذلك صار السودان نموذجًا حيًّا لفعالية الوحدة بين البشر، رغم اختلاف العناصر المكونة له.

إن إشكالية التعدد الثقافي أصبحت وكأنها سببٌ للصراعات وليست نتيجة وأثرًا من آثاره. ورغمًا عن أن هذا الوضع يعتبر مصدر إثراء وعزة إلا أن الرؤى داخل البلد لا تتفق إطلاقًا حول حقيقة كنه السودان. وهذه الرؤى الخارجية تشكل قشورًا سطحية أبعد ما تكون عن حقيقة التركيبة الداخلية الهائلة والمعقدة المحفوفة بالاختلاف والتوترات والتناقضات والمواجهات العنيفة، فمساحة وموقع السودان وحدهما يعكسان الأبعاد الهائلة لتركيبة

أزمة الهوية التي يحتضنها هذا التنوع الذي شكل تركيبة البلاد، ويوصف في أغلب الأحيان ضمن إطارين رئيسين الشمال والجنوب، يمثل الشمال ثلثي الأرض والسكان وتسكنه مجموعات قبلية تصاهرت المجموعات المهجنة من بينها مع التجار العرب الذين توافدوا عبر القرون ومنذ عهود سحيقة، ولكن هذه الصفات تعاظمت مع دخول الإسلام في القرن السابع الميلادي، ونتج عن هذا تزاوج سلالات عربية - أفريقية. فالإنسان السوداني هو حصيلة التمازج بين الثقافة العربية والإسلامية والموروث الأفريقي.

ويمثل السودان من حيث التنوع الجغرافي والسكاني صورة مصغرة للقارة الأفريقية بأسرها، ففي شمال السودان، كما في شمال القارة الأفريقية، يقطن بشكل غالب العرب المسلمون، أما الجنوب المداري فيقطنه الأفارقة المسيحيون والمسلمون وأتباع المعتقدات المحلية. وهكذا فالخارطة العرقية والدينية والثقافية للبلاد شديدة التباين والتداخل والتمازج في آن واحد.

سكان السودان خليط من الأجناس؛ حيث نجد النوبة في الشمال وحضارتهم الضاربة في القدم، والبجة في منطقة جبال البحر الأحمر في شرق السودان، والذين تداخلت فيهم العناصر العربية قبل وبعد ظهور الإسلام عبر البحر الأحمر. أما النوبة فقد وصلوا إلى الجبال التي تعرف باسمهم خلال الخمسمائة عام الأخيرة بعد أن انتشرت المجموعات العربية في السهول المحيطة بهم وأجبرتهم على الاحتماء بالجبال. وتقطن قبائل الأنقسنا وغيرها منطقة جنوب النيل الأزرق، والزغاوة والفور والمساليت وغيرهم في ولايات دارفور. وفي السودان أيضًا مجموعات كبيرة نزحت من غرب أفريقيا من قبائل الهوسا والفلاني واليوربا والمجموعات التشادية المختلفة، كما نزحت مجموعات من المهاجرين من مصر كالأقباط. أما المجموعات النيلية في جنوب السودان فيعود تاريخ نزوحها للمنطقة إلى ما قبل القرن الثاني عشر، وتفرعت لاحقًا إلى الوحدات الحالية من دينكا ونوير وشلك وأنواك وتبوسا وباري وخلافه. كما أن المجموعات الأخرى، والتي تعرف بالمجموعات السودانية، وتقطن الاستوائية وبحر الغزال، فإنها تنتمي من ناحية ثقافية ولغوية إلى مجموعات كبيرة تقطن الأقطار المجاورة، وأهم هذه المجموعات قاطبة مجموعة الزاندي.

إلا أن أهم الهجرات قاطبة في تاريخ السودان الحديث تمثلت في نزوح العناصر العربية، بعد ظهور الإسلام في الجزيرة العربية، وما تبع ذلك من التفاعلات السياسية

والاجتماعية المعقدة التي أدت إلى حركة أسلمة وتعريب واسعة في أرجاء السودان.

وكما في كل المناطق الأخرى، فإن المجموعات البشرية في السودان قد تأقلمت على الظروف الطبيعية المختلفة التي تعيش فيها، ففيهم رعاة الإبل، في المنطقة شبه الصحراوية، ورعاة البقر في مناطق الأمطار الغزيرة جنوب المنطقة شبه الصحراوية، واستقر أهل الريف والحضر حيث تتوفر الأراضي والأمطار لأغراض الزراعة والعمران.

وسمة التنوع الواضحة في تركيبة السودان السكانية إما تعود إلى الروابط العرقية والثقافية بين المجموعات التي تقطن سودان اليوم، فهنالك على أقل تقدير (١٩) مجموعة سكانية رئيسة وما يقارب (٥٩٧) مجموعة فرعية للسكان.

إن السودان برقعته الواسعة يضم العديد من الأجناس والمجموعات العرقية والسلالات ذات الأصول السامية والحامية والزنجية التي امتزجت واختلطت عبر مئات السنين وكونت المجموعات القبلية المعروفة اليوم التي تنتشر على امتداد أرض السودان، ويفوق تعدادها أكثر من مائة مجموعة قبلية تتفرع إلى بطون وعشائر و« خشوم بيوت ».

وهذا التنوع في المجموعات العرقية يتبعه تنوع مماثل في اللغات، فاللغة العربية هي اللغة الرسمية، إلى جانب اللغة الإنجليزية في الإقليم الجنوبي، كما توجد حوالي (١١٥) من اللَّهجات المحلية تستخدمها المجموعات السكانية. أما بالنسبة للمعتقدات، فالملاحظ أن معظم الأدبيات الغربية تعمد إلى التمييز بين « الشمال المسلم » و « الجنوب المسيحي » وقد استـُغِل هذا التمييز لتوصيف مشكلة الجنوب. وواقع الأمر غير ذلك.

وقد ورد في تقرير أُعد على أعتاب الاستقلال أن السودان يتكون من (٥٧٠) قبيلة تنقسم إلى (٥٦) أو (٥٧) فئة إثنية، على أساس الخصائص اللغوية والثقافية والإثنوجرافية، وتتحدث (١١٤) لغة مكتوبة ومنطوقة (٥٠) منها في جنوب السودان. وهذه المجموعات الإثنية تتكون من ثماني مجموعات رئيسية (٣٩٪) عرب أو من أصول عربية، (٣٠٪) جنوبيون أو من أصول أفريقية؛ (١٢٪) بجة؛ (١٥٪) نوبة - بالإضافة إلي مجموعات أخرى كالفور والأنقسنا - و (٥١٪) من السكان يتحدثون اللغة العربية (٤٩٪) يتحدثون لغات ولهجات أخرى (٦٠٪) مسلمون (١٠٪) مسيحيون، (٣٠٪) وثنيون ومعتنقو ديانات أفريقية أخرى.

وعمومًا يقطن السودانيون، من ذوي الأصول الأفريقية الخالصة في مناطق السافانا

الغنية بالولايات الجنوبية، بينما يقطن السكان ذوو الأصول العربية في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية في الشمال. ويقيم خليط من القبائل الزنجية المستعربة بمناطق حزام الساڤانا الأوسط. والواقع أن التوزيع النباتي والتوزيع السلالي الثقافي للسكان يتبع التوزيع المطري وإيراد نهر النيل وروافده بشكل عكسي. ففي أقصى الجنوب؛ حيث تنمو الغابات الاستوائية، توجد مجموعات أفريقية خالصة لم تتأثر مطلقًا باللغة العربية ولا بالإسلام، ويلي ذلك منطقة الحشائش الطويلة والسهول الغنية؛ حيث توجد مجموعات أفريقية، تأثرت جزئيًّا بالإسلام واللغة العربية واحتفظت بلهجاتها الأم، بينما نجد في سهول الساڤانا ضروبًا من الامتزاج والاختلاط بين السلالات، والثقافات، وهي في الغالب مجموعات عربية انصهرت مع السكان المحليين واحتفظت إلى حد ما بلهجاتها العربية وديانتها الإسلامية وكذلك سبل عيشها.

لقد أدى وقوع السودان في المنطقة المدارية وتوفر كل مناخات أفريقيا، واختلاف الطقس والمناخ والظروف البيئية من صحاري جرداء في الشمال وغابات كثيفة في الجنوب وساڤانا غنية وفقيرة في الوسط، وتنوع الموارد الطبيعية على امتداد رقعته الجغرافية إلى تباين ملحوظ في النشاط الاقتصادي كالزراعة والرعي والتجارة. وصاحب هذا التباين العرقي البيئي والاقتصادي في الموروثات الثقافية والعادات والتقاليد وأعراف المجتمعات المحلية في السودان. وتتدرج حالات الانصهار إلى أن نجد في بعض مناطق البلاد الحدودية الشمالية مجموعات عربية خالصة لم تمتزج بالسكان المحليين ولا تختلف ملامحها أو لهجاتها عن مثيلاتها في الجزيرة العربية.

إن قبائل سودان وادي النيل الأوسط، كالشايقية والرباطاب والجعليين؛ تشكل بصورة رئيسة من مزارعين يفلحون أراضيهم على ضفاف النيل بينما تسكن بعيدًا عن النيل بعض القبائل العربية التي تعتمد على الرعي والزراعة المطرية، أما مناطق الساڤانا الفقيرة في شمالي وغربي السودان، فيتنقل فيها رعاة الإبل كالشكرية والكبابيش والكواهلة، كما يعيش في الجنوب الغربي عدد من القبائل، أهمها البقَّارة، الذين يعتمدون في معيشتهم على رعي الأبقار.

ويتكون سكان جنوب السودان، من مجموعتين رئيستين **إحداهما**: المجموعة النيلية، التي تعتمد على رعي الأبقار وتضم قبائل الدينكا والشلك والنوير، بينما تعتمد

المجموعة الثانية، التي تضم قبائل الزاندي والباريا واللاتوكا والمورلي والتبوسا وغيرها على الزراعة في الغابات على امتداد الحدود الجنوبية.

منذ أقدم العصور، ظل التباين السلالي « القبلي » والعرقي من أهم أسباب اندلاع النزاعات وذلك من خلال ربط التنوع السلالي والعشائري الكبير بالمنافسة التي تفرضها البيئة وتقلص الفرص المتاحة للاستفادة من الثروات الطبيعية والاجتماعية. وتعتبر النزاعات القبلية جزءًا لا يتجزأ من الإرث التاريخي والتقاليد السائدة في المجتمعات الأفريقية وسببًا من الأسباب الرئيسة للنزاعات..

نخلص إلى وجود هويتين رئيستين في السودان: الهوية العربية في مقابل الهوية الأفريقية، أو الهوية الإسلامية في مقابل الهوية المسيحية والمعتقدات المحلية. على أن القاعدة الأساسية هي أن التعدد في حد ذاته لا يمكن أن يكون سببًا للصراع؛ لأن التعدد هو جزء من الطبيعة الإنسانية، فلا يوجد على الإطلاق فردان من البشر متطابقين. لكن التعدد يصبح سببًا للصراع عندما تعتقد مجموعة سكانية أن ثقافتها هي أفضل من ثقافة الآخرين. وعندما تستخدم القوة لفرض هذا الاعتقاد يكون الحديث قد انتقل من تعدد ثقافات إلى صراع هويات. إن صراع الهوية يعبر عن حالة خاصة تعتقد فيها مجموعة ثقافية معينة بسمو هويتها وتحاول إقصاء الآخر الثقافي.

وغالبًا ما تقترن الفوارق العرقية أو الدينية أو الثقافية بفوارق اقتصادية قديمة أو طارئة، والأقليات غالبًا ما تعتقد بأنها مهضومة الحقوق اقتصاديًّا. ففي بعض الأحيان تكون المنطقة التي تقطنها الأقلية منطقة شحيحة الموارد أو مهملة اقتصاديًّا وتنمويًّا، أو يتم اكتشاف ثروة حديثة – كالنفط مثلًا – في منطقة أقلية فيرى سكان المنطقة أنهم أحق بها، وأن وجود هذه الثروة ربما يمنحهم المقومات والمرتكز الاقتصادي ويحاولون أن يستتبعوه بنفوذ سياسي.

والأمثلة المعاصرة لهذه الحالات عديدة؛ كوضع الأكراد في العراق والأيبو في نيجيريا؛ حيث تم اكتشاف النفط، وتطور الخلاف حول توزيع عائداته إلى درجة النزاع المسلح مع السلطة المركزية انتهى بمطالبة المجموعتين بالاستقلال. وكذلك مشكلة إقليم « كاتنقا » – والذي سعى للانفصال من حكومة باتريس لوممبا، وذلك بتشجيع من الشركات التعدينية البلجيكية في يوليو (١٩٦٠م). وتبع ذلك حرب أهلية طاحنة ومقتل

لوممبا وتعيين تشومبي رئيسًا للوزراء ثم طرده وتدخلت الأمم المتحدة عسكريًّا وبلجيكا وأمريكا والمرتزقة، وانتهى الأمر باستيلاء الجيش بزعامة موبوتو على السلطة والقضاء على الحركة الانفصالية في كاتنقا.

وفي السودان تتركز التنمية والاستثمارات بصورة أساسية في أواسط البلاد وحرمان أطرافها من التطور الاقتصادي، مما يوجد أرضًا خصبة للخلافات والصراعات بين المجموعات المختلفة. ومن المهم التنبه إلى الأخطار السياسية التي يولدها التفاوت الاقتصادي بين مناطق السودان. وقد كتب الاقتصادي الألماني رولف جيستين يقول «في بلد كالسودان؛ حيث يتكون السكان من مجموعتين عرقيتين، شعور الوحدة بينهما – على أحسن الفروض – ما زال ضعيفًا، تحمل سياسة منح الأسبقية في التنمية لمراكز نمو في مناطق معينة مخاطر جمة إذا حدث أن انحصرت هذه المراكز في محيط قطاع معين من السكان».

وعندما تشعر المجموعات المستضعفة أو المجموعات العرقية أو الثقافية أو الدينية بأي خطر يهدد كيانها في شكل تغوُّل أو احتواء سياسي أو في شكل غزو عسكري أو ثقافي، فإن ردة الفعل الطبيعية هي الالتفاف حول نفسها بصورة دفاعية ميكانيكية والتعبئة الشعبية باستلهام التراث والموروثات للدفاع عن الذات.

لقد ورث سودان اليوم خصوصيات عرقية ولغوية ودينية وثقافية، بحيث غدا لكل منها خصوصية اجتماعية، ولعل التحري الحقيقي هنا يكمن في إدراكنا لواقعه ومستقبله على أساس التفاعل بين عناصره التعددية ومعطياتها، واعتبار ذلك عنصر قوة، لا عنصر ضعف.

لقد عجزت القوى السياسية بعد الاستقلال ووقفت دون إقامة نظام مطابق لخصائص السودان، نظام يرتكز على التعددية كأساس حيوي لا تكتمل الوحدة الوطنية من دونه، وإقامة وطن يستند إلى قواعد التعدد، بأشكالها كافة؛ حيث تصبح مصدر منعة وليس سببًا للتفرقة. إذن فالمحك الحقيقي ليس في الاعتراف بالتنوع القومي العرقي والثقافي والديني فحسب، وإنما تجاوز ذلك بصياغة للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي تترتب على هذا التنوع.

إن عوامل الوحدة الكامنة في الهوية السودانية كفيلة بأن تتجاوز عوامل التمزق

والفرقة، فإذا ساد مبدأ التعدد والتنوع، وإذا عبرت الممارسة السياسية والفكرية ومناهج التعليم والمؤسسات الثقافية وأجهزة الإعلام عن الهوية في شمول ذاتيتها، فالتعددية تكون حينئذٍ مصدر إثراء وقوة للأمة.

إن السودان لا يختلف عن بلدان موحدة كثيرة تتسم كياناتها السياسية بتعدد المكونات العرقية والثقافية والدينية، وتجربته التاريخية في التعايش والتفاعل بين مكوناته تؤكد أنها لا تشكل بالضرورة عوامل انقسام وتمزق بين السودانيين، بل إنها كانت عامل إثراء حضاري واجتماعي وثقافي متواصل بينهم. فتأكيد المواطنة لا يمكن أن يتم إلا بالمساواة بين أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات وتوظيفها كآلية تجعل منها جسرًا للوحدة وليس معبرًا للانفصال. ولا بد من تأكيد أهمية التواصل المتسق بين الأعراق السودانية برغم التنوع في السحنات واللغات والتقاليد والثقافات.

لقد طرحت مزاعم ودعاوى إما بعروبة السودان وإما بزنوجته. كما حاول البعض فرض الديانة الإسلامية على مجمل أهل السودان، مقابل دعوة آخرين بأهمية ترسيخ علمانية الدولة. وبين هذا وذاك نقول بأننا لا بد وأن نتجه بالبلاد إلى قبول فكرة الانتماء إلى السودان كهوية، دونما انتظار طويل في محطة البحث عن جذور أخرى عربية كانت أم زنجية. إن طبيعة البيئات السودانية المفتوحة، وإمكانيات التواصل والتدامج الثقافي والاجتماعي قد فتحت المجال واسعًا للاعتقاد بأن بلوغ حالة الانتماء الكامل للسودان هي في حد ذاتها قيمة كلية سامقة.

وبوسعنا القول أن سودان ما قبل القرن التاسع عشر الميلادي، برغم أنه كان مكونًا من أكثر من دولة ذات سيادة، إلا أن التواصل بين أجزائه كانت هي الحالة السائدة، وإذا ما نشبت صراعات أو احتكاكات فقد كانت لتلك المجتمعات من النظم والأساليب والتقاليد ما يمكن تسويتها وبسهولة ويسر. وبمعنًى أدق، بوسعنا التأكيد على أن إمكانية الوحدة الوطنية بين أجزاء السودان المختلفة، بما فيها الجنوب، أمر ممكن ومقبولٌ على الصعيد الشعبي، بما في ذلك الجنوب. وفي إطار بلاد السودان ذات الملامح المشتركة، فإن الملامح السودانية تبدو أكثر دقة واتجاهًا، دونما تناقض بين مكونات تلك الملامح داخليًّا أو خارجيًّا.

إن صراع الهوية في السودان يرتكز على تقسيم البلاد إلى قسمين: شمال وجنوب وإلى مجموعتين: مجموعة « عربية » مسلمة ومجموعة غير عربية ذات أصول أفريقية.

وواقع الأمر أن السودانيين عبارة عن خليط من الأجناس. لقد تعرض شمال السودان إلى موجات متعاقبة من الهجرات تعود لآلاف السنين قبل الميلاد، وتزاوج المهاجرون، الذين أتوا من الشمال والشرق، مع السكان المحليين ذوي الأصول الأفريقية وكان نتاج هذا التزاوج مجموعة ثقافتها عربية وتتحدث اللغة العربية ولكن أصولها أفريقية وزنجية.

لقد تطور هذا النزاع بين الهويات في السودان حتى وصل مرحلة المواجهة المسلحة التي دامت عقودًا من الزمان وأهدرت الأرواح وفرص التنمية والاستقرار. لقد كانت الإدارة الأهلية تقوم بدور رئيس في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي حل النزاعات التي تحدث داخل القبيلة وبين القبائل المختلفة. ولكن بعد إلغاء نظام الإدارة الأهلية، صارت القبيلة أكثر انغلاقًا وأكثر توجسًا وتقلص هامش التسامح مع القبائل الأخرى.

إن صراع الهوية في السودان سيتواصل حتى تترسخ في عقول ونفوس الأجيال المقبلة - وعبر التجارب والتعليم والتوعية - مفاهيم الانتماء إلى سودان واحد، يشعر فيه الجميع بالانتماء والفخر والاعتزاز بجذوره، سواء أكانت عربية أم أفريقية، إسلامية أو غير إسلامية. ولن يتم ذلك إلا بانتهاج نظام حكم ديمقراطي فيدرالي يراعي هذا التنوع ويحترمه، ويعود تدريجيًّا إلى بروز هوية واحدة، هي الهوية السودانية. إن البديل الأوحد لحل صراع الهوية يكمن في السلام والديمقراطية والتنمية المتوازنة والتكامل على أساس الاستيعاب والتعايش داخل إطار للوحدة يحترم التنوع ويستثمره باعتباره مصدرًا للقوة.

- **القضيةُ الرابعة: التفاوت التنموي:**

بانحسار الدولة المهدية في عام (١٨٩٨م) وخضوع البلاد للحكم الثنائي، دخل السودان مرحلة اقتصادية جديدة بالتحول من مرحلة الاقتصاديات التقليدية، أي اقتصاديات الاكتفاء الذاتي، إلى إعادة صياغة الاقتصاد وفقًا لاحتياجات القوى الاستعمارية ومصالحها. فركزت بريطانيا على زراعة القطن في السودان وذلك لتلبية احتياجات مصانع النسيج البريطانية في لانكشير. احتكرت القوى الاستعمارية النشاط الاقتصادي في السودان وشاركها في الأرباح بدرجة أقل مجموعات من التجار الأجانب ظلت تمارس نشاطها التجاري في السودان منذ وصولها للبلاد مع الفتح التركي المصري في عام (١٨٢١م)، وكان معظمهم من التجار المصريين واليونانيين والأتراك بالإضافة

إلى مجموعات أقل عددية من التجار الإثيوبيين والهنود والبرتغاليين واليونانيين والأرمن والتجارة من الجزيرة العربية هذا إلى جانب التجار الأوربيين من بريطانيا والنمسا وإيطاليا. وكان العديد من هؤلاء يعملون كوكلاء لشركات تجارية في بلادهم بينما كان البعض الآخر يعمل لحسابه الخاص. وتركز اهتمامهم بشكل رئيس على تجارة العاج والصمغ العربي وريش النعام. إضافة إلى ذلك أسهمت سياسة المناطق المقفولة التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في تعميق التخلف الاقتصادي والتنموي في جنوب السودان، وبالتالي تعمق التفاوت التنموي والفجوة بين الشمال والجنوب وبذر بذور الصراع والفرقة بينهما.

وكان من المفترض أن يعقب الاستقلال مراجعة السياسات التنموية التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية، تحسبًا لآثارها السالبة على وحدة البلاد وتماسكها وذلك للترابط الوثيق بين صراع الهويات، الذي تناولناه أعلاه، وصراع الموارد والتفاوت التنموي. إن الفواصل العرقية أو الدينية غالبًا ما تقترن بفوارق اقتصادية قديمة أو طارئة. والأقليات عادة ما تعتقد بأن حقوقها الاقتصادية مهضومة خاصة عندما تكون المنطقة التي تقطنها شحيحة الموارد أو مهملة أو مستنزفة اقتصاديًّا، الأمر الذي يجعل مجموعات أخرى تستأثر بنصيب أوفر من الثروة القومية فيبرز التمايز بين مجموعة وأخرى أو بين الأغلبية والأقلية.

وفي السودان تكمن المشكلة أساسًا في اختلال التوازن الإنمائي بين أقاليم البلاد وتركز التنمية في أواسط البلاد وحرمان أطرافها من التطور الاقتصادي. وبعد حصول البلاد على استقلالها، كان أكبر الإنجازات الإنمائية هو تنفيذ امتداد مشروع المناقل لمضاعفة حجم مشروع الجزيرة وزيادة المساحة المزروعة قطنًا، وكذلك إنشاء مشروع خشم القربة. وصدر في عام (١٩٥٦م) قانون الميزات الممنوحة للمشروعات المصدقة إيذانًا بقيام مشروعات صناعية جديدة تركزت بصورة واضحة في العاصمة القومية. وفي وقت لاحق، جعلت الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (٦١/ ١٩٦٢ - ٧٠/ ١٩٧٢م) من سياسة التركيز الاستثماري على المناطق الأكثر تطورًا مبدأ أساسيًّا من مبادئ التنمية فانحصرت المشروعات على تنمية ما يسمى بالقطاع الحديث، « والذي يتكون أساسًا من مشاريع الري والصناعات التمويلية والبنيات الأساسية المتمركزة بصورة واضحة في أواسط البلاد »، وكان ذلك على حساب القطاع التقليدي.

وقد برزت سياسات « رأس الرمح » أو « قطب النمو » بأن القطاع الحديث يملك فرص النمو السريع بحسبانه أكثر تطورًا وحظًّا في وسائل المواصلات والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبنيات الهيكلية، وأن التنمية يمكن استثمارها لتنمية الاقتصاد القومي بأسره في مراحل مقبلة. وبالرغم من تركيز الحكومة على الاستثمار في أواسط البلاد إلا أن توزيع الاستثمارات الحكومية في مجال الصناعة كان أول محاولة جادة لمنح أطراف البلاد فرصًا في التنمية، فكان قيام مصنع تعليب الفاكهة في كريمة وواو ومصنع البصل والكرتون في كسلا وأروما ومصنع تجفيف الألبان في بابنوسة، غير أن تلك الاستثمارات الإقليمية لم تتجاوز (٦٪) من جملة استثمارات الخطة العشرية. وإبان فترة الحكم العسكري المايوي، شرع في وضع الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية للأعوام (٧٠/ ١٩٧١ - ٧٤/ ١٩٧٥م)، بمساعدة الخبراء السوفيت، وكان تحقيق العدالة الاجتماعية بين المناطق والفئات المختلفة من أولويات النظام الجديد الذي هدف بالخطة الخمسية إلى أن تسود مبادئ الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع. ولكن الخطة لم تمنح الاهتمام الكافي لتوزيع الدخل القومي بين أجزاء البلاد وفئات الشعب المختلفة. وفي أواسط السبعينيات بدأ التحول عن سياسة تركيز الاستثمارات في أواسط البلاد بانتهاج سياسة الانفتاح على الريف ورفع ستار التنمية المحلية. غير أن تنفيذ هذه السياسة انحصر في المزيد من الخدمات لأهل الريف وبصفة خاصة حفر الآبار الجوفية وإنشاء المدارس والمصحات وإنشاء المشروعات الصغيرة التي كان يخصص عائدها لدعم ميزانيات المجالس الشعبية.

لقد ظلت الغالبية العظمى من سكان السودان حبيسة في إطار القطاع الزراعي التقليدي كرعاة ومزارعين بسطاء يعتمدون على الأساليب التقليدية في الزراعة التقليدية وتربية الثروة الحيوانية، وظلت الأحوال المعيشية لهؤلاء في تدهور مستمر حتى وصلت حد الكفاف للغالبية، كما تدهور مستوى الخدمات الأساسية التي توفرها لهم الدولة. وتبرز المفارقة بصورة جلية عندما نعلم أن نسبة السكان المرتبطة بالقطاع التقليدي تتجاوز (٩٠٪) من جملة سكان البلاد.

والمعروف أنه وخلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كان الإنتاج الزراعي يوجه بصورة أساسية لتلبية حاجات السوق المحلية، وتمكن السودانيون بذلك

من تحمل تبعات موجات الجفاف والتصحر في الأعوام (١٩٧٢ - ١٩٧٥م). ولكن منذ منتصف السبعينيات ودخول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شريكين أساسيين في رسم سياسات الدولة الاقتصادية، تغيرت الأوضاع بسرعة، خاصة في القطاع الزراعي، نحو الأسوأ.

صاحب انتهاج « سياسة الباب المفتوح » تحول رئيس للاهتمام من السوق المحلية إلى السوق العالمية، ووضعت الخطط للتوسع في الزراعة الآلية باستغلال القروض المتاحة من أموال النفط العربي حتى أضحى يعرف بسلة غذاء العالم العربي.

وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في مساحة الأراضي المزروعة وزيادة حجم الصادرات، إلا أن أسعار المواد الأولية قد تراجعت في السوق العالمية بينما تصاعدت أسعار النفط وغيره من المنتجات الصناعية ومدخلات الإنتاج فتزايد حجم الديون الخارجية وتفاقمت الأزمة الاقتصادية وبلغت ذروتها في عام (١٩٧٨م) بتدخل صندوق النقد الدولي والذي هدفت برامجه للإصلاحات الهيكلية إلى وقف تضخم الميزانية الحكومية وتشجيع قطاع الصادرات وتخفيض قيمة العملة السودانية.

ولأن الزراعة أصبحت تتجه بصورة أساسية للصادر، ولأن الزراعة الآلية قد تسببت في تقليص حجم رقعة الأرض المتاحة للمزارعين التقليديين، فقد تأثرت سلبًا الأحوال المعيشية لهؤلاء المزارعين والرعاة، وحقيقة لم تعد أحوالهم من ضمن أولويات الحكام أو التجار.

وقد كشفت إحصاءات الدخل القومي تباينًا كبيرًا في مستويات دخل الفرد بين مناطق السودان المختلفة؛ حيث بلغ متوسط دخل الفرد في العاصمة القومية عشرة أضعاف مثيله في جنوب السودان. كما تثبت إحصائيًّا أن تفاوت الدخول بين المناطق يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتوزيع الاستثمارات والمشروعات التنموية. فازداد الأغنياء غنًى وازداد الفقراء فقرًا.

نخلص إلى أن إخفاق سياسات التنمية يعود إلى أنها عجزت عن تحقيق استغلال أمثل لموارد البلاد، وحتى استخراج البترول قد أثَّـر سلبًا على القطاعات الاقتصادية الفاعلة مثل الزراعة والصناعة، كما يعود إلى عدم التوزيع العادل لإيرادات الدولة، برغم ضآلتها؛ حيث تركزت في مناطق معينة لتخلق إحساسًا لدى معظم الفئات والجماعات

بالظلم والغبن دفع بعضهم إلى حمل السلاح والمطالبة بالعدالة والحصول على أبسط حقوقهم المهضومة. وهكذا يهدر الإنسان ويهدر الوطن وكرامته باستجداء مساعدات المجتمع الدولي لإغاثة مواطنيه ومعالجة آثار الحرب.

إن انفجار الصراعات والأزمات بسبب التفاوت التنموي يقود إلى دمار واسع للموارد المنتجة ويتسبب في موجات النزوح ويتعذر على المواطنين الاعتماد على قطاعات الزراعة والرعي التقليدية وذلك بسبب انعدام الأمن، وبذلك تنقطع مصادر الدخل وترتفع معدلات الفقر والأمية ويتفاقم حجم معاناة المواطنين ويتعاظم الإحساس بالظلم والغبن والنزعات الانفصالية وتتضاءل مساحة الوحدة الوطنية في النفوس، وتكتمل بذلك دائرة الأزمة التي يستعصي الخروج منها إلا بانتهاج سياسات تنموية ناجعة.

لقد استمرت وتطاولت الحرب في جنوب البلاد عقودًا مريرة من الزمان، وتعاظمت آثارها السالبة وأهدرت الأرواح وتعطلت مسيرة التنمية في الجنوب وصارت موارد البلاد في الشمال توجه بصورة أساسية للإنفاق الحربي، وبذلك ضمرت الإمكانيات وتوقفت مسيرة التنمية في الشمال. فأدى ذلك بدوره إلى تعميق التفاوت التنموي فيه، الذي أدى بدوره، وعلى خلفية الاختلافات العرقية والإثنية والدينية، إلى بروز حركات إقليمية تطالب بحقها المشروع في التنمية بينما تطالب الأخرى بالإضافة إلى ذلك بحقها المشروع في السلطة أيضًا.

وهكذا ترسخت في البلاد أبعاد التفاوت التنموي وتضافرت مع الاختلافات الدينية والإثنية والقبلية لتعمق الصراعات والأزمات والتي صارت تهدد وحدة البلاد.

إن التحدي التنموي الحقيقي يتمثل في القيام بعملية تنمية حقيقية وفاعلة، باستغلال الموارد والثروات المتاحة حتى تأتي بعائد يوفر لجميع المواطنين الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم، شريطة أن يتم توزيع هذا العائد من الاستثمارات بصورة عادلة وبشفافية تامة ليجنب البلاد شرور الصراع الاجتماعي والسياسي الذي يهدد الاستقرار، ويعطل الإنتاج والمسيرة التنموية. إن الخطط التنموية ينبغي أن تكون قادرة على إحداث تنمية شاملة للمجتمع، تنمية يكون تحسن الأداء الاقتصادي أحد مؤشراتها، تنمية تشمل كافة أنظمة وفئات المجتمع، تنمية تستهدف الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.



البَابُ الخَامِسُ

النزاعات المسلحة:
محاولات الحلول والمبادرات المحلية والإقليمية والدولية

مقدمة:

لم يعرف السودان كدولة إلا في ظل الاستعمار في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقبل ذلك كان موطنًا لمجتمعات صغيرة ومتنافرة تطورت إلى سلطنات وممالك تجارية تمركزت أهمها على ضفاف نهر النيل. وقد أخضع العهد المصري العثماني تلك السلطنات والممالك إلى سلطة استعمارية مركزية، بيد أن الجنوب لم يخضع أبدًا لتلك السلطة. وعندما استعادت بريطانيا ومصر السيطرة على السودان في عام (١٨٨٩م)، لم تتمكن من فرض سيطرتها التامة على البلاد وبصفة خاصة سلطنة دارفور، التي لم تتمكن من إخضاعها لسلطتها حتى عام (١٩١٦م) وطبقت بريطانيا سياسة « المناطق المغلقة » في الجنوب، وظل مصير الجنوب متأرجحًا بين الوصاية البريطانية والانضمام لشرق أفريقيا حتى تقرر في عام (١٩٤٧م) أن يبقى جزءًا من السودان. وبعد نيل السودان لاستقلاله سعت الحكومات المتعاقبة إلى تحديث الدولة وخلق هوية سودانية عربية وإسلامية وأدى ذلك إلى ترسيخ الخلافات وتعميقها بين شمال البلاد وجنوبه.

إن مشاكل السودان لا يمكن حصرها في مشكلة الجنوب، ولكنها في واقع الأمر مشاكل تهم معظم أرجاء البلاد، وبدأت تلك المشاكل تطفو إلى السطح قبل نيل البلاد لاستقلالها، ولكنها تفاقمت خلال العقود الخمسة الماضية بسبب سياسات الحكومات المتعاقبة. ويعود جل تلك المشاكل إلى تهميش الأقليات العرقية واختلال التوازن الإنمائي بين المركز والإقليم وفرض المركز لسيطرته وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المجموعات السكانية المختلفة، وقصور بنيات الحكم الإقليمي، وضعف الولايات السياسي والاقتصادي، وافتقارها للهياكل المؤسسية والقدرات الاقتصادية والبشرية اللازمة لتحقيق الاستقرار وتوفير الخدمات الأساسية والرفاه للمواطنين.

إن مشاعر الكراهية وعدم الثقة والأحقاد المتراكمة قد تعمقت في نفوس السودانيين، على مدى عقود من الحروب، خلفت ما يقارب مليوني قتيل وخمسة ملايين من النازحين واللاجئين، وتركزت الخلافات حول الثروات والسلطة والحريات الدينية وحقوق الإنسان، وتطورت إلى نزاعات مسلحة.

إن أسباب النزاعات المسلحة في السودان عديدة ومتداخلة ولكنها جميعها ذات أبعاد تاريخية واقتصادية وسياسية. كما أن التطور الاقتصادي لم يكن أبدًا متوازنًا، ومنذ العهد الاستعماري. وأسهمت سياسات الحكومات المتعاقبة بدورها في تعميق التباين والتهميش بانحيازها للمناطق النيلية الوسطى. كما أسهمت الديون الخارجية وهجرة العقول ورؤوس الأموال وتدهور الأحوال المعيشية في تدني الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتزايدت أعداد السكان وتصاعد التدهور البيئي وندرة الموارد كالأراضي الزراعية والماء وانعكس عدم المساواة في فرص الحصول على الموارد، وتطور إلى مواجهات مسلحة كما هو الحال في دارفور وكردفان والشرق.

ومن جانب آخر لعبت العوامل العرقية والدينية والثقافية دورًا سلبيًّا؛ ذلك أن السلطات الحاكمة أو القوى المعارضة والحركات المسلحة تعمل على تأجيج هذه الفوارق وتوظيفها كوسائل للتعبئة والمقاومة.

يضاف إلى ذلك فشل السودان في التعامل مع مشكلة التنوع والتعددية؛ ذلك أن القيادات السياسية تراهن على المجموعات القبلية والطائفية العرقية لكي تعزز قواعدها الاجتماعية والسياسية وبناء الدعم السياسي، بل وللانفراد باستغلال المناصب الحكومية والإدارية للاستفادة الذاتية من موارد وثروات البلاد.

ولكن ما لم يتم العمل على تقويم الظلم التاريخي الذي وقع على قطاعات مضطهدة من الشعب والتفاوض على عقد اجتماعي جديد ضمن إطار إعادة هيكلة سياسية، وخلق بيئة تفضي إلى خلق نظام سياسي عادل يستوعب مصالح الجميع.. فسوف تتهيأ البيئة الكلية لنمو خلافات وصراعات جديدة(١).

● العُقدة الأولى: مشكلة الجنوب:

بدأت أولى معالجات مشكلة الجنوب في فترة ما قبل الاستقلال؛ إذ انعقد مؤتمر

---

(١) البروفيسور عطا البطحاني، أكورد، النشرة الدولية لمبادرات السلام، العدد (١٨)، (٢٠٠٦م).

جوبا في (١٢ – ١٣ يونيو ١٩٤٧م) برئاسة المدير الإداري وعضوية مديري المديريات الجنوبية آنذاك، بالإضافة إلى سبعة عشر عضوًا من الجنوب وستة أعضاء من الشمال. ونوقشت لأول مرة قضايا الحكم الذاتي والفيدرالية، إلا أن الاتجاه الوحدوي كان غالبًا. وقد خلص مؤتمر جوبا إلى استبعاد خيار انفصال الجنوب أو اتحاده مع يوغندا، وأكد على ضرورة تكريس خيار الوحدة بين شمال وجنوب السودان مع التأكيد على الواقع المختلف للجنوب وخصوصيته الثقافية والاجتماعية. وأقر المؤتمر قيام جبهة تشريعية واحدة لكل السودان ضمت في عضويتها ثلاثة عشر عضوًا جنوبيًا. وبذلك يعتبر مؤتمر جوبا بداية مسيرة الوحدة بين شطري البلاد.

وقد بدأت بذور التمرد في جنوب السودان عام (١٩٥٥م) بتمرد الفرقة الاستوائية التابعة للقوات المسلحة في توريت. وبالرغم من نجاح الجيش في الحسم العسكري المؤقت للتمرد، إلا أن عددًا من المتمردين قد فر إلى الغابة وتمركزوا وصاروا يشنون هجماتهم من يوغندا وتطور النزاع إلى ما يعرف بالحرب بين شمال وجنوب السودان.

وعقب الاستقلال تراجع السياسيون الشماليون عن الوفاء بالتعهدات التي قدموها للجنوبيين بشأن فرص الحكم الفيدرالي للجنوب. بل لم تكن للحكومة المركزية رؤية واضحة بشأن الجنوب ووضعه الخاص ومعالجة الهوة التنموية أثناء فترة الحكم البريطاني وآثار سياسة « المناطق المقفولة ».

اعتبرت الحكومة المركزية أن الوضع قد صار مستقرًا في جنوب السودان بعد القضاء على تمرد عام (١٩٥٥م)، غير أن التمرد قد أخذ شكلًا أكثر تنظيمًا من حيث بنياته الأساسية ودرجة تسليحه وارتباطاته الخارجية.

عقب ثورة أكتوبر (١٩٦٤م)، عقدت الأحزاب السودانية مؤتمر المائدة المستديرة خلال الفترة (١٦ – ٢٩ مارس ١٩٦٥م) برئاسة البروفيسور النذير دفع اللّٰه ومشاركة (٤٥) عضوًا: (١٨) من أحزاب الشمال و (٢٧) عضوًا من الجنوب وبحضور مراقبين من يوغندا وكينيا وغانا ونيجيريا وتنزانيا والجزائر ومصر. وتفاوض المؤتمرون حول خيارات العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب في إطار وحدة السودان. وإزاء فشل المؤتمر في التوصل إلى صيغة يرتضيها الطرفان حول العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب، تقرر تشكيل لجنة من (١٢) عضوًا عهد إليها بحث الجوانب الدستورية

والإدارية التي تضمن حل مشكلة الجنوب في إطار وحدة البلاد وتوصلت اللجنة إلى نظام يعتمد على اللامركزية في الحكم واقترحت الهياكل الإدارية لأجهزة الحكم وتحديد العلاقة بين السلطات المركزية والسلطات الإقليمية، بما يضمن مشاركة الجنوبيين في إدارة شؤون الجنوب وتنمية مناطقهم هذا بالإضافة إلى إنفاذ الاتفاقية المبرمة بين حكومة السودان ويوغندا بشأن ملف اللاجئين. ولكن حكومة سر الختم الخليفة افتقرت إلى تفويض ومساندة الأحزاب السياسية، في غياب البرلمان، وبدلًا عن ذلك انشغلت الأحزاب وانصرفت بكلياتها إلى الحملة الانتخابية، وانقسمت الأحزاب الجنوبية على نفسها، وتعمق الفشل والاستقطاب بين الطرفين، وتصاعدت مشاعر الكراهية والتفكك، وأسفر ذلك عن تصعيد حركة الأنيانيا لتطرفها وأنشطتها التخريبية واستيلائها على العديد من مدن وقرى الجنوب وأُعلن عن قيام جبهة الأنيانيا للتحرر والتي أعلنت صراحة أنها تهدف لقيام دولة أفريقية حرة مستقلة في جنوب السودان تدعى الأنيانيا، لتحل محل المملكة الأفريقية القديمة في شرق أفريقيا، والتي ربما كان جنوب السودان جزءًا منها[١].

وعندما استولى ضباط الجيش اليساريون على السلطة في مايو (١٩٦٩م)، بقيادة جعفر نميري، أعلن عن الالتزام بوضع حل جذري لمشكلة الجنوب. وتحت رعاية الإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسي ومجلس الكنائس الأفريقية وستة من الدول الأفريقية. انعقد مؤتمر أديس أبابا في (٢٧ فبراير ١٩٧٢م) بين وفد الحكومة – الذي ترأسه أبيل ألير – ووفد الجنوب ومثلته حركة الأنيانيا. وأقر المؤتمر منح جنوب السودان حكمًا ذاتيًّا في إطار السودان الموحد، وبموجب ذلك أنشئ المجلس التنفيذي العالي، الذي تولى السلطات التنفيذية في الجنوب ومجلس الشعب الإقليمي، الذي عهدت إليه السلطات التشريعية. كما صدر لاحقًا قانون الحكم الذاتي لعام (١٩٧٢م) الذي قنن العلاقة الدستورية بين شطري البلاد وأدمج عشرة آلاف من مقاتلي الأنياينا في صفوف الجيش السوداني وقوات الشرطة والسجون. أعقب ذلك الوقف التام لإطلاق النار وسادت البلاد فترة من الاستقرار دامت لعشر سنوات، افتقدها البلاد منذ نيل استقلالها في عام (١٩٥٦م). ولكن الرئيس نميري نقض الاتفاقية بنفسه عندما أعلن في يونيو (١٩٨٢م) عن تقسيم الجنوب إلى

---

(١) مشكلة جنوب السودان، محمد عمر بشير (ص٢١٣).

ثلاثة أقاليم وحاول استبدال القوات الجنوبية بقوات من الشمال لحماية مناطق التنقيب عن البترول في بانتيو (السيطرة على الثروة) ولم تُنفذ أحكام الاتفاقية التي تنص على إجراء استفتاء في مناطق أبيي والنيل الأزرق لتقرير انضمامهم للجنوب. وتبع ذلك فترة من تسلط حكم الفرد وتزايد الافتقار الاقتصادي وتدهور العلاقة مع الجنوب خاصة بعد تصاعد التوجه الإسلامي إلى العمل بقوانين الشريعة أو قوانين سبتمبر. وكان أن تصاعدت حدة التوتر ولجأ الطرفان مرة أخرى إلى حمل السلاح.

في يوم (١٦ مايو ١٩٨٣م) انفجر التمرد مجددًا في الجنوب، وذلك عندما تمردت الكتيبتان (١٠٤، ١٠٥) التابعتان للجيش السوداني بمدينة بور، والتي تضم جنودًا من حركة أنيانيا (٢) الذين تم إلحاقهم بالجيش النظامي تمشيًا مع بنود اتفاقية أديس أبابا. وشكل الجنرال السابق في الجيش الراحل جون قرنق الحركة الشعبية لتحرير السودان في إثيوبيا، وبذلك اندلعت الحرب الأهلية الثانية. ومن بين المظالم التي تناولتها الحركة الشعبية في إعلانها كان تراجع الرئيس نميري عن اتفاقية أديس أبابا بإصداره قرارًا بإعادة تقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات والتدخل في اختيار قيادات منطقة الجنوب والإلغاء غير الدستوري للكيانات المحلية. هذا بينما يرى البعض أن التمرد قد أشعله أبناء قبيلة الدينكا – أكبر قبائل جنوب السودان – لقناعتهم بأن قرار تقسيم جنوب السودان سيؤدي إلى إضعاف نفوذهم السياسي والقبلي والعسكري على كل مناطق الجنوب.

تدفقت المساعدات الإقليمية والدولية إلى الحركة الشعبية حتى أضحت في فترة قصيرة قوة عسكرية وسياسية يتوفر لها الدعم الداخلي والخارجي. الأمر الذي مكنها من توسيع سيطرتها العسكرية في جنوب السودان وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. ولعل الدعم الداخلي الذي حظيت به الحركة الشعبية من جانب الأحزاب والقوى السياسية الشمالية المناهضة للحكومة المركزية.. قد قوّى من شوكة الحركة الشعبية وتأثيرها في مجريات الأحداث في البلاد ووتيرتها المتسارعة، خاصة وأن قرنق ظل يركز في خطابه السياسي أن هدفه هو سودان جديد موحد وعلماني، وهذا طرح يستجيب لتطلعات الكثير من أبناء السودان من غير الجنوبيين.

وفي عام (١٩٨٥م) أطاحت الانتفاضة الشعبية بحكم نميري المتصدع، وبادرت حكومة الانتفاضة بالاتصال بالحركة الشعبية لتأكيد حرصها على حل مشكلة الجنوب

سلميًّا. ولكن الحركة الشعبية طالبت بالمشاركة في الحكم بأجندة قومية، وتجميد قوانين الشريعة الإسلامية، وإلغاء اتفاقات الدفاع المشترك مع الدول العربية، وعقد مؤتمر دستوري. وفي تلك المرحلة لم يكن تقرير المصير من ضمن مطالب الحركة الشعبية.

وفي يوليو (١٩٨٦م)، وعقب إجراء الانتخابات، اجتمع رئيس الوزراء الصادق المهدي بزعيم الحركة الشعبية الراحل جون قرنق في كوكادام بإثيوبيا؛ حيث تم التوصل إلى اتفاق « كوكادام » الذي يستجيب لجميع مطالب الحركة الشعبية. ولكن عدم مساندة الحزب الاتحادي والجبهة الإسلامية قد شل من فاعلية الاتفاق. وأعقب ذلك أن كثفت الحركة الشعبية من عملياتها في الجنوب وسيطرت على العديد من الأهداف والمواقع الحكومية الاستراتيجية.

ولاحت أفضل الفرص للتوصل إلى سلام عندما تم التوقيع على الاتفاق بين محمد عثمان الميرغني والراحل جون قرنق في أديس أبابا عام (١٩٨٨م)، ومرة أخرى عارضت الاتفاق الجبهة الإسلامية وأحزاب شمالية أخرى. وبالرغم من ذلك، وبعد تشكيل الحكومة الائتلافية بين حزبي الأمة والاتحادي، أقر البرلمان اتفاق الميرغني وقرنق في (٣ أبريل ١٩٨٩م). وبينما كان يجري الإعداد للمؤتمر الدستوري، وقبل وقت قصير من لقاء الصادق المهدي بالراحل جون قرنق في أديس أبابا، استولى العميد عمر البشير على السلطة بالتنسيق مع الترابي والجبهة الإسلامية. وبعد سبعة أسابيع من استلام السلطة أجرت الحكومة الجديدة مشاورات مع الحركة الشعبية بأديس أبابا في أغسطس (١٩٨٩م) وبرعاية الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، ولم تكلل تلك الجولة بالنجاح؛ ذلك أن الحركة الشعبية لم تكن مستعدة للتفاوض نسبة لموقفها العسكري وسيطرتها الفعلية على معظم جنوب السودان. كما شهدت تلك الفترة توترًا في علاقات السودان مع مصر وإثيوبيا وإريتريا ويوغندا. تبع ذلك انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، الذي دام (٤٥) يومًا، ولكن في غياب مشاركة الأحزاب السياسية، وذلك بغرض مناقشة أسباب الخلافات والنزاعات ووضع الحلول لها. وقد شكلت توصيات هذا المؤتمر مرتكزات سياسة الحكومة تجاه مشكلة الجنوب. ولم يطرح حق تقرير المصير في وثائق المؤتمر، لكن تم الاتفاق على استثناء غير المسلمين من تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية.

وتابعت حكومة الإنقاذ تقدمها العسكري في الجنوب لاستعادة المواقع التي استولت عليها الحركة الشعبية وخاصة خلال الأعوام (١٩٨٩ - ١٩٩٠م)، وتم تشكيل قوة الدفاع الشعبي المساندة للجيش، واتخذت الحرب في الجنوب طابع الجهاد الديني.

وفي تلك الفترة تصاعدت الخلافات والصراعات الداخلية داخل صفوف الحركة الشعبية وبدأت في التصدع وانقسمت بالفعل إلى فصيلين يعرفان بفصيل الناصر وفصيل توريت مما أدى إلى نشوب حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل الحركة وتشرذم الضباط والجنود بالولايات القبلية، وأسفرت موجة العنف والانقسام عن عمليات تصفية في الجانبين. استغلت حكومة الإنقاذ انفصال مجموعة الناصر عن الحركة الشعبية، فالتقى وفد من الحكومة المركزية مع وفد من مجموعة الناصر في يناير (١٩٩١م) في مدينة فرانكفورت بألمانيا، وبوساطة نيجيرية؛ حيث تم الاتفاق على إنهاء الحرب الدائرة في الجنوب وتحديد فترة انتقالية، ويكون للجنوب خلال تلك الفترة نظامه القانوني والدستوري الخاص به، في إطار السودان الموحد. ورفض علي الحاج خلال مباحثاته مع الحركة الشعبية في فرانكفورت في عام (١٩٩٢م) مسألة تقرير المصير. وكان واضحًا تباعد المواقف والأولويات في تلك الفترة، فقد كانت الحكومة تركز على بقاء الشريعة الإسلامية مصدرًا للقوانين، بينما كانت مسألة تقرير المصير هي الأولوية بالنسبة للجنوبيين.

وتوسط الرئيس النيجيري بابنجيدا بين الطرفين في المؤتمر الذي عقده بأبوجا في يونيو (١٩٩٢م)، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تطالب فيها الحركة الشعبية بإجراء استفتاء لتقرير المصير في الجنوب.

وأجريت مفاوضات عنتبي في فبراير (١٩٩٣م) تحت رعاية الرئيس اليوغندي موسفبني، وأصدرت بيانًا يؤكد رغبة الطرفين في عقد المباحثات التمهيدية في أبوجا. وبذلك تمهد الطريق لعقد مفاوضات أبوجا (٢).

وأجريت الجولة الثانية من المحادثات بأبوجا في (١ - ١٧ مايو ١٩٩٣م) - برعاية نيجيريا - حيث طالبت الحركة الشعبية بتطبيق نظام كونفدرالي في دولة علمانية وفي سودان جديد، وإلا فإنه سيكون من حق الجنوب والمناطق المهمشة (جبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي) التصويت للاختيار بين الكونفدرالية أو الانفصال. وأوشكت جهود

نيجيريا أن تكلل بالنجاح إلا أن العقيد قرنق وصل فجأة إلى أبوجا، وقبل يوم واحد من نهاية المفاوضات، وأصرَّ على إضافة بند جديد للاتفاق ينص على أيلولة السلطات المتبقية – بعد توزيع السلطات المركزية والولائية – إلى الولايات. واعترض الوفد الحكومي على هذا الطرح باعتباره مخالفًا لطبيعة النظم الاتحادية. فانفضَّت مباحثات أبوجا (٢) دون التوصل إلى بيان مشترك. وتوقفت المبادرات النيجيرية بعد تنازل الرئيس بابانجيدا عن السلطة في أغسطس (١٩٩٣م).

وفي (٢٣ أبريل ١٩٩٣م) عقدت جولة مفاوضات نيروبي الثانية بين وفد الحكومة الذي ترأَّسه علي عثمان محمد طه، عضو المجلس الوطني الانتقالي، ووفد حركة التمرد الفصيل الموحد برئاسة كاربينو كوانين، وصدر بيان أكد فيه الطرفان التزامهما بالمبادئ التي وُضعت في مؤتمر السلام بأبوجا، مايو (١٩٩٢م)، باعتبارها الأساس للوصول إلى سلام دائم.

ثم عُقدت جولة مفاوضات نيروبي الثالثة في (١٠ – ٢٥ مايو ١٩٩٣م) بين وفد الحكومة ووفد الحركة – الفصيل المتحد – والذي أُعلِن عن قيامه في مارس (١٩٩٣م) إثر اتحاد جناح الناصر ومجموعة كاربينو، وجميعهم من المعارضين والمنشقين عن جون قرنق. واتفق الطرفان على الإجراءات الانتقالية في إطار السودان الموحد، تحت حكم اتحادي، وعلى اقتسام السلطة والثروة ومشاركة الجنوب في المؤسسات الدستورية والسياسية على المستوى القومي، وإجراء الاستفتاء في الجنوب.

ثم رحبت الحكومة بالمبادرة التي طرحتها قمة الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر (الإيقاد) والتي عُقدت في (٦ – ٨ سبتمبر ١٩٩٣م) بأديس أبابا، والتي أبدى خلالها رؤساء كل من كينيا ويوغندا وأثيوبيا وأريتريا اهتمامهم بتحقيق الاستقرار في السودان، وأعربوا عن عزمهم المساهمة في تحريك الجهود السلمية، وتكونت لجنة رباعية برئاسة الرئيس الكيني لهذا الغرض، عقدت اجتماعًا بالرئيس عمر البشير وقادة الحركة الشعبية؛ حيث تم تكليف لجنة من وزراء خارجية الدول الأربعة بوضع إطار وبرنامج عمل لجهود الوساطة ومفاوضات السلام.

وبدأت مفاوضات السلام بالفعل في مارس (١٩٩٤م) في نيروبي، وطرحت الإيقاد (إعلان المبادئ) والذي يشتمل على سبعة مبادئ تدعو إلى إرساء نظام ديمقراطي في

سودان علماني ومراعاة حقوق كافة أهل السودان من العدالة الاقتصادية والسياسية. وتنص المبادئ على فترة انتقالية يعقبها استفتاء لتقرير المصير في الجنوب مع التأكيد على الأولوية للوحدة.

واستجابة للضغوط الإقليمية وضغوط المجتمع الدولي، وإزاء تحقيق الجيش الشعبي لتحرير السودان انتصارات عسكرية متتالية على عدة جبهات، أعلنت حكومة الخرطوم عن قبولها بإعلان المبادئ كأساس للمفاوضات، فيما اعتبره البعض آنذاك مناورة تكتيكية؛ إذ إن اندلاع الحرب الإثيوبية - الأرتيرية، وتورُّط يوغندا في حرب الكونغو قد أزاح مشكلة جنوب السودان من قائمة أولويات الإيقاد. ونتج عن ذلك حالة من الجمود في ملف الوساطة استمرت أربع سنوات وتراجع الزخم الذي اكتسبته مبادرة الإيقاد لصالح المبادرة المشتركة - التي أعلنت في مطلع عام (٢٠٠١م) - وتوالت سنوات من الحرب السياسية والعسكرية بين الطرفين وتمسك كل من الطرفين بمواقفه المتشددة في سلسلة الاجتماعات التي كانت تنعقد لتنفض دون تحقيق أي تقدم يذكر، بل وهددت حكومة الخرطوم بالانسحاب من مفاوضات المبادرة.

وفي تلك الأثناء كانت حكومة الخرطوم تواصل تعبئتها وجهودها العسكرية، وانتهجت في ذات الوقت سياسة « السلام من الداخل »؛ حيث وقَّعت في أغسطس (١٩٩٣م) على « اتفاق فشودا » مع د. لام أكول زعيم الحركة الشعبية المتحدة (SPLM-United). ثم كان ملتقى جوبا لقوى السلام من الداخل والذي تمخَّض عنه إعلان جوبا. وفي أبريل (١٩٩٦م) تم التوقيع على الميثاق السياسي بين الحكومة وحركة استقلال جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان (مجموعة بحر الغزال). وانضمت لاحقًا للميثاق قوة دفاع الاستوائية والتي انفصلت عن حركة قرنق في عام (١٩٩٣م) وانضمت لحركة استقلال جنوب السودان. وقد أقرت تلك الاتفاقات مبدأ حق تقرير المصير لجنوب السودان. ثم أبرمت الحكومة في (٢١ أبريل ١٩٩٧م) « اتفاقية السلام » مع حركة استقلال جنوب السودان - فصيل رياك مشار (SSIM). واشتملت بنود اتفاقية السلام على المسائل الدستورية والقانونية وضمان الحريات والحقوق، ونصت على قسمة السلطة والثروة، وأكدت على أن الشريعة الإسلامية والعرف هما مصدر التشريع، مع جواز سن تشريعات مكملة في الولايات. كما عالجت الاتفاقية فترة الانتقال، لحين

إجراء استفتاء حول تقرير المصير لسكان الجنوب بالوحدة أو الانفصال. كما عالجت الاتفاقية الترتيبات الأمنية ونصت على إعلان العفو العام.

وفي تلك الأثناء كان الغرب، والولايات المتحدة بصفة خاصة، يعمل على توطيد علاقاته مع التجمع الوطني وتصعيد الدعم العسكري الإثيوبي والإريتري واليوغندي للحركة الشعبية، وبلغ الأمر حد إرسال قواتها إلى داخل جنوب السودان. وتلقت تلك الدول دعمًا أمريكيًّا لمحاربة النظام الحاكم في الخرطوم. وبلغ العداء الأمريكي ذروته بقصف مصنع الشفاء بالخرطوم في أغسطس (١٩٩٨م) واجتماع وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت بقادة التجمع الوطني والحركة الشعبية في أكتوبر (١٩٩٨م) وإعلانها في ذلك الاجتماع صراحة رغبة بلادها في تغيير النظام الحاكم في الخرطوم.

وفي عام (١٩٩٩م) أنشئت سكرتارية عامة للإيقاد عهد إليها مواصلة جهود الوساطة.

وإزاء ضمور مبادرة الإيقاد واصل الرئيس النيجيري جهوده السابقة الخاصة بالوساطة لحل مشكلة الجنوب، وحاول في عام (٢٠٠١م) حشد جميع الفئات والقوى السياسية الجنوبية - بما في ذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان - في مؤتمر جامع بأبوجا، في محاولة لتوحيد صفوفهم وتوحيد رؤيتهم وأطروحاتهم لتحقيق السلام توطئة لعقد مؤتمر وطني يضم الأطراف الجنوبية والشمالية. ولم يكتب النجاح لتلك المبادرة إزاء تمسك جميع الفصائل الجنوبية بمبدأ تقرير المصير وخشية حكومة الخرطوم من استقطاب الدعم والشرعية لمطالب القوى السياسية الشمالية المعارضة والتي تطالب بترسيخ الديمقراطية التعددية. ومن جهتها، لم ترتضِي الحركة الشعبية لتحرير السودان مساواتها مع حركات جنوبية أخرى، لا وزن لها على صعيد العمليات العسكرية. كما أن بعض الفصائل الأخرى، وخاصة في أوساط النوير، لم تقبل بمبدأ العمل المشترك مع الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ورغبةً منه في تجاوز الأزمة والطريق المسدود، أعلن الرئيس النيجيري أوباسانجو أن مبادرته تعتبر مكملة لمبادرة الإيقاد وللمبادرة المصرية الليبية المشتركة، وأطلق حملة دبلوماسية واسعة لاستقطاب التأييد والدعم اللازمين لمبادرته.

ورغم جدية المبادرة والتأييد الواسع الذي حظيت به، وخاصة على الصعيد الأفريقي

باعتبارها مبادرة أفريقية، إلا أن النجاح لم يحالف تلك المبادرة. ولكن نيجيريا أبقت على التزامها بعقد مؤتمر يضم جميع القوى السياسية السودانية. ويعود فشل المبادرة النيجيرية بصورة أساسية إلى افتقارها إلى النظرة الشمولية لمشكلة السودان وأبعادها الأساسية كنظام الحكم والديمقراطية والمشاركة في السلطة. ولقيت المبادرة معارضة من بعض القوى داخل الحكومة النيجيرية نفسها، كما أن القوى السياسية السودانية ذاتها قد اختلفت في تأييدها للمبادرة، وحرصت بعض الأطراف الإقليمية والدولية على إفشالها باعتبار أنها تستحوذ وتنتزع منها دورها الرئيس في قضية السلام في جنوب السودان.

كانت المبادرة المصرية الليبية المشتركة قد طرحت بصورة رسمية في يوليو (٢٠٠١م) حرصًا من القاهرة على سحب البساط من مبادرة الإيقاد والاحتفاظ بدور مصر التاريخي في السودان، والقيام بدور رئيس ومباشر في حل مشكلة جنوب السودان. وقد ظلت القاهرة تعارض حق تقرير المصير لجنوب السودان لتخوفها على مصالحها الحيوية والاستراتيجية وخاصة فيما يتعلق بتهويد مصادر مياه النيل الأمر الذي تعتبره القاهرة تهديدًا للأمن القومي المصري.

هدفت المبادرة المصرية الليبية المشتركة إلى تسوية النزاع من خلال تحقيق الوفاق الوطني وعقد المؤتمر القومي الجامع استنادًا على الاتفاق على المرتكزات الأساسية المتمثلة في التأكيد على وحدة السودان، وإقرار المواطنة كأساس للحقوق، والاعتراف بالتنوع، وأهمية الديمقراطية والتعددية، وضمان الحقوق الأساسية، وحكم السودان لامركزيًّا، وتشكيل حكومة انتقالية والإقرار الفوري لوقف إطلاق النار والاعتداءات تمهيدًا لعقد المؤتمر القومي الجامع.

وقد أعلنت كل من حكومة الخرطوم وحزب الأمة والتجمع الوطني مباركتها للمبادرة ولكن التجمع الوطني شدّد على تحفظه على النقاط الخاصة بتقرير المصير وفصل الدين عن الدولة ومحاكمة مجرمي الحرب والفترة الانتقالية ودمج المبادرة المصرية الليبية المشتركة مع مبادرة الإيقاد وأهمية صياغة دستور جديد للبلاد.

من جانبها أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان في يوليو (٢٠٠١م) عن موافقتها المبدئية على المبادرة شريطة إضافة مبدأ تقرير المصير، وعادت لتؤكد لاحقًا أنها لن تشارك في أي مبادرة لا تشتمل على مبادئ فصل الدين عن الدولة وحق تقرير المصير

والدستور الانتقالي والحكومة الانتقالية. كما أكد الراحل جون قرنق على أهمية مشاركة الأحزاب السياسية في العملية السلمية وضرورة حل جميع مؤسسات الحكم الحالية والتنسيق بين المبادرة المشتركة ومبادرة الإيقاد. وفي المقابل أكدت حكومة الإنقاذ تمسكها بثوابتها المتمثلة في تطبيق الشريعة الإسلامية واستمرار العمل بالدستور ومؤسسات الحكم الحالية.

وفي هذه الأثناء بذلت حكومة الخرطوم جهودًا كبيرة لاستقطاب التأييد المحلي والإقليمي والدولي للمبادئ المشتركة، وذلك في محاولة منها للتنصل من التزامها بالتفاوض على أساس إعلان المبادئ الخاص بالإيقاد والذي يقر بمبدأ تقرير المصير للجنوب.

وإزاء تضارب المصالح والتطورات السياسية المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ودخول أطراف جديدة لا تتفق أهدافها تمامًا مع أطروحات المبادرة المشتركة، تسارعت وتيرة سحب البساط والتأييد للمبادرة.

ورغم أن المبادرة هدفت بصورة أساسية إلى توحيد القوى السياسية في السودان وتوجيه إرادتهم وصولًا إلى حكم ديمقراطي يرتضي به الجميع **إلا أن النجاح لم يحالفها لأسباب عديدة؛ أهمها:**

– هدفت المبادرة بصورة أساسية إلى إشراك بعض قوى المعارضة الشمالية في حكم الإنقاذ وذلك للحد من تطرف حكومة الجبهة الإسلامية.

– نجحت حكومة الإنقاذ في استغلال المبادرة لاستقطاب الأحزاب والقوى المعارضة وشق صفوفهم دون تقديم تنازلات أساسية وخاصة فيما يتعلق بالسلطة.

– أغفلت المبادرة حق تقرير المصير وفشلت في معالجة القضايا الأساسية كالعلاقة بين الدين والدولة، والحكم الذاتي، واقتسام السلطة والموارد، وهذه هي بالتحديد المطالب الأساسية للحركة الشعبية.

– تمسكت دولتا المبادرة بعدم ربطها بمبادرة الإيقاد، الأمر الذي كان سيكسب المبادرة مزيدًا من القبول من طرفي النزاع ومن الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى.

– الشكوك في جدية دولتي المبادرة وموالاتها للنظام في الخرطوم والانطباع بأن

المبادرة لا تهدف إلى إيجاد حل سلمي ودائم للصراع في السودان على أسس عادلة بقدر ما تهدف إلى تحقيق أهداف دول المبادرة وبصفة خاصة تخوف مصر على مصالحها الأمنية ومياه النيل.

- إعلان الطرح الأمريكي ودخول واشنطون طرفًا أساسيًّا ومبادرتها لتسوية النزاع في السودان، الأمر الذي حد من فاعلية المبادرة المشتركة واستقطاب التأييد اللازم لها.

إثر ذلك أعلنت إريتريا عن مبادرتها لحل مشكلة جنوب السودان، وذلك في إطار تسابق كل من أديس أبابا وأسمرا لتحييد موقف السودان من النزاع في أعقاب الحرب الإثيوبية الإريترية. وبالفعل سارعت حكومة الخرطوم إلى إعلان ترحيبها بالمبادرة وذلك إدراكًا منها بنفوذ سلطات أسمرا على قوات التحالف في شرق البلاد، وتطلعًا من الحكومة السودانية لتحييد تلك القوات ووضع حد لاستنزاف الحرب في جبهة البلاد الشرقية حتى يتفرغ الجيش السوداني للعمليات العسكرية في جنوب البلاد. ومن جانبه، أعلن التجمع الوطني الديمقراطي عن تأييده للمبادرة الإريترية؛ لأنها تضمن للتجمع مقعدًا في طاولة المفاوضات، الأمر الذي لم توفره مبادرة الإيقاد.

ولم تدم المبادرة الإريترية طويلًا، فقد قُبِرت في مهدها نسبة لسوء التفاهم بين سلطات الخرطوم وأسمرا، ونسبة لافتقار المبادرة للدعم والسند الإقليمي والدولي اللازم، والذي اتجه جله نحو مبادرة الإيقاد.

ولكسر حالة الجمود التي آلت إليها الأوضاع، وبعد تدخل وإيعاز من أطراف دولية أخرى.. أعلنت مبادرة الإيقاد الثانية، وسط اهتمام أمريكي أمني متعاظم بالسودان – في أعقاب تفجيرات (١١) سبتمبر – وضغوط متزايدة من اليمين والمنظمات الإنسانية والمجموعات الأفريقية بالكونجرس وشركات النفط الأمريكية التي حرمت من الاستثمارات في السودان بسبب العقوبات الأمريكية، هذا بالإضافة إلى تعاظم أهمية التعاون الأمني والاستخباراتي بين السودان وأمريكا. وقد ركزت الإدارة الأمريكية وبصفة خاصة الرئيس بوش على القيام بدور مباشر ورائد في المفاوضات تطلعًا لانعكاس ذلك إيجابًا على الرأي العام الأمريكي، بما يسمح بتحقيق بعض التوازن بعد فشل السياسة الأمريكية في العراق وتصاعد الأصوات المعارضة داخليًّا وخارجيًّا والمنددة بالدور الأمريكي في العراق. وبادرت كينيا بعقد مؤتمر قمة لتفعيل المبادرة؛

حيث طرح الوفد الكيني منح جنوب السودان حكمًا ذاتيًّا في إطار نظام حكم فيدرالي ودولة علمانية. وأطلقت نيروبي حملة دبلوماسية مكثفة لاستقطاب التأييد للمبادرة وأطروحاتها، وطرحت فكرة عقد مؤتمر قمة موسع يشارك فيه رؤساء دول المنطقة بما في ذلك مصر. وكان الرئيس الكيني يهدف من وراء ذلك إلى منح مبادرة الإيقاد تفويضًا إقليميًّا واعتبارها المبادرة الأهم التي تعبر عن مواقف وتطلعات دول المنطقة، وحتى تكتسب المبادرة قوتها وشرعيتها اللازمة.

وبالفعل اكتسبت مبادرة الإيقاد زخمًا هائلًا، نسبة للتطورات السياسية المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وإسهامات أصدقاء الإيقاد والضغوط التي مارستها أمريكا والدول الأوربية، فقد شارك في المفاوضات ممثلون للولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وإيطاليا. كما أن واشنطن قد عدلت من سياستها تجاه السودان نحو مزيد من الالتزام والتعهد بالعمل على حل مشكلة الجنوب في إطار مبادرة الإيقاد عوضًا عن سياسات العزل والاحتواء السابقة. وصارت واشنطن تتولى الإنفاق المالي على سكرتارية الإيقاد المكلفة بمتابعة جهود الوساطة.

ونجحت الإيقاد بالفعل في استقطاب المزيد من الدعم الإقليمي والدولي حتى تحولت المبادرة تدريجيًّا، وأصبحت منبرًا أفريقيًّا بلسان وعقل غربي. وتحسنت قدرة المبادرة على التطور لمواكبة واستيعاب التطورات والمستجدات على صعيد المشكلة السودانية رغم أنها حصرت التفاوض بين طرفين فقط، هما الحكومة والحركة الشعبية وأهملت بقية القوى السياسية السودانية.

ولمواكبة هذا الزخم، أنشأت الإيقاد خمس لجان دائمة تُعْنى بترتيب المفاوضات وتنظيم الندوات وورش العمل والتدريب، الأمر الذي أسهم بقدر كبير في دعم المفاوضين من طرفي النزاع.

وعقدت أول جولة من المفاوضات في (١٧ يونيو ٢٠٠٢م) بكرن وتسارعت الاجتماعات والمشاورات حتى توجت بالتوقيع على بروتوكول مشاكوس في (٢٠ يوليو ٢٠٠٢م) بعد عشرين سنة تقريبًا من اندلاع النزاع وبعد ثلاثين عامًا من اتفاق أديس أبابا.

وبروتوكول مشاكوس هو عبارة عن اختزال لروح إعلان المبادئ، ويستجيب للمطالب الأساسية للطرفين في إدارة شؤون إقليمهم، ينص في أهم بنوده على إجراء

استفتاء في جنوب السودان، بعد فترة انتقالية تدوم ست سنوات، وتحت رقابةٍ وإشرافٍ دوليين، ليحدد مواطنو الجنوب الوحدة مع الشمال أو الانفصال. وينص البروتوكول على منح الجنوب الحق في تطبيق قوانينه المستمدة من الإجماع والأعراف. ويركز نص البروتوكول على مبادئ أساسية وهامة، وهي ترسيخ الحكم الديمقراطي والمحاسبة والمساواة والاحترام والعدالة لجميع المواطنين. ويتناول القضايا الهامة الأخرى؛ مثل تقاسم الثروات، والأمن، وتقاسم السلطة، والسلطة القضائية، والحقوق المدنية.

وأقر بروتوكول مشاكوس إنشاء مفوضية للتقييم يعهد إليها تنفيذ الاتفاق، ويطالب البروتوكول الأطراف الموقعة بذل جهودها خلال الفترة الانتقالية لجعل الوحدة خيارًا جاذبًا للمواطنين في جنوب السودان. ويستخدم البروتوكول حدود عام (١٩٥٦م) لترسيم حدود جنوبي السودان، وأقصى بذلك عن جنوبي السودان ثلاث مناطق ذات وزن في الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان وقيادتها، وتأثرت كثيرًا بالحرب الدائرة، وهي: مناطق جبال النوبة، وجنوب كردفان، وأبيي.

ويعتبر بروتوكول مشاكوس خطوة فاصلة في محاولات حل مشكلة الجنوب؛ ذلك لأنه وضع إطارًا سياسيًّا للمزيد من المفاوضات، فقد اتفق الطرفان على أسس العلاقة بين الدين والدولة، والمبادئ العامة لإرساء نظام حكم فيدرالي ومنح الجنوب حقه في تقرير المصير في استفتاء بعد انقضاء الفترة الانتقالية. وبعد التوقيع على بروتوكول مشاكوس صار من الصعب على أي من الطرفين الانسحاب من العملية السلمية بعد أن تم الاتفاق على القضايا الأساسية. وجاء في بروتوكول مشاكوس أن المفاوضات المستقبلية يتعين أن تنظر في تطوير مجموعة المبادئ المنصوص عليها في البروتوكول. وبالفعل مهد بروتوكول مشاكوس الطريق للتوصل إلى اتفاق السلام الشامل فكل ما تحقق في نيفاشا يعتبر مجرد تفاصيل أُضيفت إلى الجوهر الذي تم الاتفاق عليه في بروتوكول مشاكوس. لقد استغرق التوصل إلى مشاكوس وقتًا طويلًا، ولكن كان الطرفان يدركان أن مشاكوس ليست نهاية العملية السلمية، وإنما بداية المفاوضات الجادة والمفصلة. وقد أعقب التوقيع على بروتوكول مشاكوس عقد جولة من المحادثات الثنائية بين البشير وقرنق في (٢٧ – ٢٨ يوليو ٢٠٠٢م) بكمبالا.

وبعد التوقيع على بروتوكول مشاكوس عاد الطرفان إلى مائدة المفاوضات، وتواصلت المفاوضات لإيجاد الحلول للمسائل المعلقة، وقدم كل طرف للوسطاء مجموعة جديدة

من القضايا، وأهمها:

- المشاركة في السلطة.
- تقاسم ثروات البلاد الطبيعية (النفط).
- وضع القوات العسكرية.
- تطبيق الشريعة الإسلامية في العاصمة القومية.
- وضع وتبعية المناطق المهمشة: جبال النوبة، جنوب النيل الأزرق وأبيي.
- تعديل الدستور.
- وضع الميليشيات العسكرية.
- إعمال مبدأ الشفافية فيما يتصل بعائدات البلاد.
- حقوق الإنسان.

وأثناء تلك الجولة من المحادثات، اجتاح جيش الحركة الشعبية مدينة توريت في سبتمبر (٢٠٠٢م) فانسحب الوفد الحكومي من المفاوضات التي أصبح مصيرها معلقًا بسير القتال على أرض المعركة. وعادت المفاوضات إلى سيرتها الأولى بعد التوصل إلى اتفاق بوقف إطلاق النار في أكتوبر (٢٠٠٢م)، وتم الاتفاق على عقد مفاوضات منفصلة لبحث مصير مناطق النزاع الثلاث (جبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي)، على أن يتم التفاوض خارج نطاق عملية الإيقاد.

وفي المحادثات التي جرت بالضاحية الكينية « كارن » تمسك الوفد الحكومي بالتفاوض على كل منطقة على حده، وأن يكون رئيس كل فريق تفاوض من المنطقة، وقد أسفر ذلك عن تقسيم مفاوضات أبيي إلى ست مجموعات: **ثلاث** من جانب الحكومة، **وثلاث** من الحركة الشعبية. وتعثرت مفاوضات أبيي منذ البداية وحيث إن رئيس الوفد المفاوض الحكومي لم يستوفِ شرط « القدوم من المنطقة ». ولو تم قبوله لدل ذلك على أن جماعة المسيرية بحقوقها في الرعي الموسمي أيضًا كانت من سكان منطقة أبيي. وتواصلت مفاوضات جبال النوبة والنيل الأزرق في مناطق مختلفة، وسارت على وتيرة بطيئة، ولم يحرز تقدمًا ملحوظًا في المفاوضات إلا عندما أدرجت المناطق الثلاث ضمن مفاوضات الإيقاد.

وفي تلك المحادثات أثارت الحركة الشعبية عددًا من المظالم الرئيسة وأهمها التهميش

السياسي وعدم ديمقراطية الحكومة المركزية وتأميم الأراضي وتأجيرها لمستثمرين أجانب والتمييز والعنصرية وانعدام الحرية الدينية والثقافية وفرض برنامج الأسلمة والتعريب عبر نظام تعليمي موجه وفرض الشريعة الإسلامية والتخلف التنموي وعدم المساواة. هذا بينما ركز الوفد الحكومي على أهمية معالجة التفاوت التنموي وتطوير المنطقة كحل جذري للمشاكل العالقة.

وفي نهاية الجولة أدى عدم إحراز أي تقدم ملموس إلى صدور مسودة اتفاقية دولية يتفق عليها الطرفان. كما تتناول بروتوكولات فض النزاع في أبيي وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق مايو (٢٠٠٤) أسس المشاركة في السلطة، والأمن، والإصلاح، وتقاسم الثروات، وإصلاح الأراضي، ومصادر التشريع، والتعليم، وحماية حقوق السكان، وضمانات الرعي، وتبعية السكان للرئاسة، كما تضع تفاصيل الحصص من الثروات القومية، وإجراء استفتاء لأهالي أبيي في نفس وقت استفتاء جنوب السودان، حتى يقرر أهل المنطقة الاحتفاظ بوضعها الإداري الخاص في الشمال أو تصبح جزءًا من ولاية بحر الغزال (ولاية واراب).

وتعتبر كل من المناطق الثلاث ذات أهمية اقتصادية، فهي حلقة الوصل التجارية بين الشمال والجنوب، وتحتوي على مصادر طبيعية هامة، كما تحتم الضرورة أهمية الاستقرار واستتباب الأمن في المناطق الثلاث التي تقع في الخط الفاصل بين القوات الحكومية وقوات حركة التحرير. ويعتبر تنفيذ بروتوكولات المناطق الثلاث اختبارًا حقيقيًّا لرغبة الطرفين في ترسيخ السلام وتفادي مخاطر الفشل في التطبيق الذي ربما سيقوِّض العملية السلمية برمتها.

وتوصل وسطاء الإيقاد في يونيو (٢٠٠٣م) إلى إطار ناكورو Nakuru Framework والذي أعده الوسيط الكيني الجنرال لازارو سمبيبو، يعالج إخفاقات مشاكوس. وتدعو بنود الوثيقة إلى منح صلاحيات واسعة لنائب الرئيس الذي يتم اختياره من الحركة، كما تدعو إلى قيام جيشين أحدهما تابع لشمال السودان والآخر لجنوبه، وتقترح أيضًا اقتطاع أجزاء من العاصمة السودانية تستثنى من تطبيق الشريعة الإسلامية. وقد عارضت الخرطوم هذه المقترحات بشدة وقال الرئيس البشير: « على من كتب وثيقة ناكورو أن ينقعها في الماء ويشربها ويذهب إلى الجحيم!! ». وقد صرح الجنرال الكيني لاحقًا بأن

الرئيس السوداني أرسل له لاحقًا رسولًا ليقول له أن هذا الكلام مجرد مناورة سياسية وأنه لم يعن ما قال[١].

واستؤنفت المفاوضات في أغسطس (٢٠٠٣م) بنانبوكي في كينيا، ورفضت الحكومة التفاوض على أساس وثيقة ناكورو، على عكس الحركة الشعبية، وتعثرت المفاوضات لمدة الأسبوعين.

ولكن الوسيط الكيني نجح في عقد أول لقاء بين علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية والراحل جون قرنق في سبتمبر (٢٠٠٣م) بنيفاشا، استؤنفت بعده المفاوضات بين الطرفين، وجلبت سكرتارية الإيقاد العديد من المتخصصين والاقتصاديين والعسكريين، وعددًا أكبر من الخبراء من البنك الدولي، ومن الدول المنتجة للنفط، وخبراء من أستراليا متخصصين في القضايا المتعلقة بالأرض، وبدأ البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في إدارة بعثة التقييم المشتركة الخاصة بهما، وتكثفت جهود الوسطاء والمراقبين وحضر إلى نيفاشا كولن باول والسناتور دانفورت لممارسة مزيد من الضغوط على الطرفين، وأبدت كل من فرنسا وهولندا وجنوب أفريقيا والجامعة العربية رغبتها في المشاركة في المفاوضات.

وبعد ستة عشر شهرًا من المفاوضات المكثفة توصل الجانبان إلى بروتوكول الترتيبات الأمنية والعسكرية. تلا ذلك مفاوضات متسارعة قادت للمرحلة النهائية بتوقيع بروتوكولات أخرى، قادت إلى التوقيع على « اتفاق السلام الشامل » (اتفاقية نيفاشا) قي يناير (٢٠٠٥م) والتي وضعت حدًّا لما يزيد على الأربعة عقود من النزاع المسلح بين شمال السودان وجنوبه. **وتشتمل اتفاقية نيفاشا على جملة من المبادئ الأساسية التي تم التوصل إليها بين طرفي النزاع ضمن اتفاقات سابقة تتعلق بعملية السلام، وهي:**

-اتفاقية أديس أبابا (إثيوبيا – ٢٧ فبراير ١٩٧٢م).

- إعلان كوكادام (إثيوبيا – ٢٤ مارس ١٩٨٦م).

- محادثات أديس أبابا (إثيوبيا ومصر –١٩٨٩م).

- محادثات أبوجا (نيجيريا – ١٩٩٢–١٩٩٣م).

---

(١) حوار مع الجنرال سمبيبو، مجلة أكورد، العدد (١٨/ ٢٠٠٦) (ص٢٤).

- محادثات السلام المتعلقة بالنزاعات في السودان (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية - الإيقاد - (١٩٩٣ - ١٩٩٤م).
- إعلان أسمرا (يونيو ١٩٩٥م).
- محادثات السلام من الداخل (١٩٩٢-١٩٩٧م).
- اتفاق سلام الخرطوم (٢١ أبريل ١٩٩٧م).
- المبادرة الليبية المصرية المشتركة (١٩٩٩ - ٢٠٠٢م).
- اتفاق وقف إطلاق النار في جبال النوبة (١٩ يناير ٢٠٠٢م).
- عملية سلام السودان (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية - ١٩٩٧ - ٢٠٠٥م).
- بروتوكول مشاكوس (٢٠ يوليو ٢٠٠٢م).
- مذكرة التفاهم حول جوانب هيكلة الحكومة (١٨ نوفمبر٢٠٠٢م).
- مذكرة التفاهم حول وقف الأعمال العدائية (١٥ أكتوبر٢٠٠٢م).
- ملحق لمذكرة التفاهم حول وقف العدائيات (٤ فبراير ٢٠٠٣م).
- الاتفاق الإطاري بشأن الترتيبات الأمنية (٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣م).
- إعلان القاهرة بين الحركة الشعبية وحزب الأمة (٢٤ مايو٢٠٠٣م).
- اتفاق جدة بين حكومة السودان والتحالف الديمقراطي (ديسمبر٢٠٠٣م).
- اتفاق تقاسم الثروات (٧ يناير ٢٠٠٤م).
- بروتوكول تقاسم السلطة (٢٦ مايو٢٠٠٤م).
- بروتوكول حل النزاع في ولايات كردفان والنيل الأزرق (٢٦ أبريل ٢٠٠٤م).
- بروتوكول حول حل النزاع في أبيي (٢٦ مايو ٢٠٠٤م).
- إعلان نيروبي (٥ يونيو ٢٠٠٤م).
- اتفاق حول تطبيق وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية (٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م).
- اتفاق حول إجراءات تنفيذ بروتوكول تقاسم السلطة (٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م).
- اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (٩ يناير ٢٠٠٥م).

أهم جوانب اتفاق السلام الشامل:

- **الحكم الذاتي والاستفتاء على الاستقلال**: بمنح المناطق الجنوبية فترة حكم ذاتي لمدة ست سنوات. وفي ختام هذه المرحلة تقرر المناطق الجنوبية، عبر استفتاء يجرى تحت رقابة دولية، ما إذا كانت تريد الاستقلال أو البقاء داخل السودان الموحد. واتفق الطرفان على الاعتماد على الترسيم الذي وضعه الاستعمار البريطاني عام (١٩٥٦م) للحدود بين الشمال والجنوب.

- **تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والحركة الشعبية**: بتشكيل حكومة وحدة وطنية مع إدارة لا مركزية بموجب عقد بروتوكول اتفاق وقع في مايو عام (٢٠٠٤م). يكون للجيش الشعبي لتحرير السودان إدارة شبه مستقلة في جنوب السودان الذي يستثنى من تطبيق الشريعة الإسلامية. يكون قائد الحركة الشعبية نائبًا أول للرئيس السوداني. كما تقرر إجراء انتخابات عامة في نهاية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية. وتقرر اعتماد اللغتين العربية والإنجليزية لغتين رسميتين، ومُنح الجنوبيون ثلاثين بالمائة من الوظائف الحكومية على المستوى القومي.

- **تقاسم الموارد**: بتقاسم عائدات نفط الجنوب مناصفة بين الحكومة الوطنية وحكومة الجنوب بعد إعطاء اثنين بالمائة من هذه الموارد للولاية التي يوجد فيها النفط، بموجب بروتوكول اتفاق موقَّع في يناير (٢٠٠٤م). وسيكون لسكان المناطق التي سيستخرج منها النفط كلمتهم في تحديد عقود الاستخراج. وتشكل لجنة وطنية للنفط تتألف من ممثلين عن الحكومتين لوضع السياسة النفطية والتفاوض حول عقود الاستثمار، كما أن العائدات غير النفطية في الجنوب والتي تأتي خصوصًا من الضرائب والرسوم ستعطى لحكومة الجنوب تحت إشراف لجنة مشتركة.

النظام المصرفي: باعتماد النظام المصرفي الإسلامي في شمال السودان، والنظام المصرفي التقليدي في الجنوب، وإنشاء فرع للبنك المركزي في الجنوب وإصدار عملة جديدة تعكس التعدد الثقافي للسودان.

الجوانب الأمنية: بالاتفاق على سحب أكثر من مائة ألف جندي من الجيش الحكومي يتمركزون في الجنوب إلى شمال البلاد، بينما ينسحب جيش الحركة الشعبية المتمركز

في جبال النوبة وفي ولاية النيل الأزرق إلى الجنوب، بموجب البروتوكول الموقع في سبتمبر من عام (٢٠٠٣م).

ويتم سحب هذه القوات تحت إشراف دولي على أن تقوم قيادة مشتركة من الطرفين بالتنسيق بينهما خلال المرحلة الانتقالية يشارك الطرفان بعدد متساوٍ في الوحدات المشتركة العسكرية التي ستنتشر في الشمال والجنوب، وتنشر هذه القوات المشتركة بمعدل أربعة وعشرين ألف جندي في جنوب السودان، وستة آلاف في جبال النوبة، وستة آلاف في ولاية النيل الأزرق، وثلاثة آلاف في العاصمة القومية (الخرطوم).

ولكن كان هذا السلام يظل منقوضًا ما لم تستكمله ركائز أخرى سوف نتعرض لهذا لاحقا تحت هذا الباب من أهمها إن لم يكن أهمها، الضرورة العاجلة والملحة لحل الصراع القائم في إقليم دارفور في غرب السودان، حتى لا يتحول هذا الصراع إلى حرب ومشكلة مزمنة تأخذ مزيدًا من عمر ووجود إنسان السودان وفرص التنمية.

ففي دارفور التي أرهقها الفقر والتفاوت التنموي، تواجه القوات والمليشيات الحكومية جماعات يأتي معظم أعضائها من تجمعات زراعية أو رعوية لقبائل ذات جذور أفريقية. ويتهم أهالي القرى وبعض جماعات حقوق الإنسان الحكومة المركزية بتسليح مليشيات عربية تمتطي الخيول يطلق عليهم اسم « الجنجويد » لسلب ونهب القرى ذات الأصل الأفريقي وإحراقها وشن حرب ضد الجماعات التي تطالب بنصيب من السلطة والموارد أكثر عدلًا. تنفي الحكومة الاتهام وترد بأن الجنجويد خارجون على القانون. ورغم اتفاق الحكومة مع حركتي التمرد الرئيستين في دارفور على نشر مراقبين دوليين، خاصة من الاتحاد الأفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار، فما زالت الهجمات والعدائيات تتواصل بين الطرفين.

● العُقدةُ الثانية: المناطق الثلاث:

١ - أبيي[(١)]:

من أهم بروتوكولات اتفاقية السلام الشامل، بروتوكول مشاكوس والذي وُقِّع في يوليو عام (٢٠٠٢م) ويعالج مشكلة تهميش المناطق الطرفية في السودان، واعتمد

---

(١) راجع الدراسة التي أعدها د. أمين حامد زين العابدين بعنوان « مشكلة أبيي والطريق إلى الحل ».

حدود الاستقلال لعام (١٩٥٦م). وبذلك أُقصِي عن جنوبي السودان ثلاث مناطق وهي ولاية كردفان الجنوبية – المعروفة بجبال النوبة – وولاية جنوبي النيل الأزرق (المعروفة بولاية النيل الأزرق) وأبيي، والتي كانت تخضع لسيطرة الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان.

تقع منطقة أبيي في الحدود بين شمال السودان وجنوبه، شمال بحر العرب في المنطقة المعروفة بديار المسيرية. وسكانها من قبيلة الدينكا الأنقوك والرعاة العرب من قبيلة المسيرية. أما السكان الأصليون فهم النوبة، ووفدوا إليها من الجبال، والداجو ووفدوا إليها من دارفور، إلى جانب الشات والبيقو. وقد وفد الدينكا نقوك إلى المنطقة، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من بحر الغزال؛ حيث كان موطنهم الأصلي في الجزء الشمالي لوادي الزراف، بعد أن أجلاهم عنها النوير واضطروا إلى الهجرة منه، فنزحوا إلى شمال بحر العرب في حوالى عام (١٨٣٠م)، أي بعد أكثر من نصف قرن من استقرار المسيرية في المنطقة.

أما المسيرية، الذين ينتمون إلى قبيلة البقارة، فقد وفدوا إلى المنطقة من وداي عند بحيرة تشاد التي وصلوها عبر البحر من الجزيرة العربية. وهاجروا من هناك إلى دارفور، في عهد ملوك التنجر، في أواسط القرن الثامن عشر، وبقي هناك بعض منهم، وهاجر البعض الآخر وتمكنوا من هزيمة الداجو والشات والسيطرة على جنوب كردفان، واستقروا في منطقة أبيي؛ حيث تأقلموا على طبيعتها واستبدلوا إبلهم بالأبقار، وتعايشوا في وئام مع الدينكا، وصارت منطقة أبيي منطقة رعي مشتركة بين القبائل العربية والدينكا. ورغم الاحتكاكات والمصادمات التي تحدث بين القبيلتين بسبب التنافس حول الموارد، إلا أن أبيي المستقرة صاحبة الشراكة الذكية يمكن أن تمثل نموذجًا للتعايش بين القبائل الجنوبية والشمالية .

وحول الأصل التاريخي وتبعية وملكية منطقة أبيي تقول بعض تقارير الإدارة الاستعمارية أنها كانت تؤول إلى مديرية كردفان في عهد الحكم التركي ودولة المهدية بحكم وقوعها في شمال بحر العرب وجنوب كردفان. وقررت سلطات الحكم الثنائي بعد غزو السودان والقضاء على الدولة المهدية – أن يستمر وضع المنطقة كما كانت عليه في السابق وأصدرت قرارًا في عام (١٩٠٥م) ينص على أيلولة ملكية موطن سلطان أروب

زعيم دينكا نقوك الذي يقع على نهر كير أو بحر العرب إلى مديرية كردفان، مما يعني أن منطقة أبيي لم تحول من بحر الغزال إلى مديرية كردفان كما أشار بروتوكول أبيي في تعريفه لمشيخات دينكا نقوك التسع. هذا، وتقول تقارير أخرى أن أبيي وكل منطقة بحر العرب كانتا حتى عام (١٩٠٥م) جزءًا من بحر الغزال. وكان الحكم الاستعماري قد استولى على بحر الغزال والتي كانت تعرف بـ « دارفرتيت » في عام (١٩٠٤م) بعد استيلائه على فشودة، وأقام فيها مركز كافيا كنجي. وقد ألحقت السلطات البريطانية أبيي في عام (١٩٠٥م) بمديرية كردفان لأسباب إدارية، وذلك في قرارها والقاضي بأن تؤول ملكية موطن السلطان أروب زعيم دينكا نقوك على شمال نهر كير أو بحر العرب والشيخ ريحان شيخ التويج إلى مديرية كردفان.

وفي عام (١٩٣١م) أجرى تعديل إداري أبقى أبيي (دينكا أنقوك) في كردفان وأعاد قوقريال (دينكا تويج) إلى بحر الغزال، وضم (دينكا رونيق) إلى أعالي النيل. كما أصدر السكرتير الإداري السير هارولد ماكمايكل قرارًا بوضع حد إداري فاصل بين القبيلتين يتمثل في طريق نيامليل/ سفاهة. وقبيل رحيل الاستعمار، تقرر إنشاء مجلس ريفي للمنطقة في عام (١٩٥٤م). وجاء في خطاب الحاكم العام السير روبرت هاو لدى افتتاحه المجلس: « إن هذا المجلس يشبه السودان بأعراقه المختلفة التي تتعايش جنبًا إلى جنب : العرب، الدينكا، النوبة، الداجو. وحتى عهد قريب كان كل جزء يسير على طريقته. أما الآن فعلى اختلاف أصواتكم وأعراقكم وأديانكم وتقاليدكم يضمكم مجلس واحد يعمل لأجل خيركم المشترك. إن التسامح والصبر واحترام وجهة نظر الآخرين صفات مهمة وإنني لكبير الثقة أنكم ستحرصون على هذه الصفات ».

وتولى حكم المنطقة السلطان كوال أروب الذي آثر الحفاظ على تبعية دينكا نقوك لمديرية كردفان. وخلفه ابنه دينق ماجوك الذي رفض تمامًا عرضًا قدمه مدير كردفان في عام (١٩٥٢م) بإعادة المنطقة إلى بحر الغزال، مخالفًا بذلك رغبة كل السلاطين الذين أجمعوا على عودة أبيي إلى بحرالغزال. وآثر السلطان دينق ماجوك البقاء في كردفان، وارتبط بعلاقات وثيقة مع الناظر بابو نمر.

وحانت فرصة أخرى لدينكا نقوك للاختيار بين البقاء في جنوب كردفان والتبعية الإدارية لمديريتها أو الالتحاق بمديرية بحر الغزال مما يترتب عليه الرجوع إلى موطنهم

الأصلي في جنوب السودان، وذلك عندما قررت السلطات تأسيس مجلس دار المسيرية في عام (١٩٤٩م) لتشارك فيه كل المجموعات الإثنية المستقرة في المنطقة. وزار مايكل تيبس مفتش المركز منطقة أبيي وقدم لدينكا نقوك **ثلاثة خيارات**:

١ - الانضمام إلى مجلس المسيرية.

٢ - الانضمام إلى مجلس قوقريال.

٣ - الانضمام إلى المجلس الجديد الذي سيتم تأسيسه في بانتيو في مديرية أعالي النيل.

وفضل زعماء الدينكا استمرار وضعهم الراهن بالاستقرار في جنوب كردفان والمشاركة في مجلس دار المسيرية. وبذلك فإن قرار دينكا نقوك بالبقاء في إطار الحدود الجغرافية لشمال السودان في السنوات (١٩٠٥، ١٩٣٠ و ١٩٥٣م) وهو القبول الطوعي بالبقاء في الأراضي الإقليمية لشمال السودان وعدم الالتحاق إداريًّا بمديرية بحر الغزال.

وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ أبيي بتوقيع اتفاقية أديس أبابا في عام (١٩٧٢م) والتي نصت على أن حدود الإقليم الجنوبي هي الحدود التي كانت عليها المديريات الثلاث (أعالي النيل وبحر الغزال والاستوائية) في يناير (١٩٥٦م). ونصت الاتفاقية على إجراء استفتاء في أي مناطق أخرى تُشكِّل - ثقافيًّا أو جغرافيًّا - جزءًا من التركيبة الجنوبية، بما فيها أبيي، ليختار المواطنون بين البقاء في الشمال أو الانضمام للجنوب. لكن الاستفتاء لم يتم، وتوترت العلاقة بين الطرفين في المنطقة مما دفع بالجنوبيين إلى تشكيل وحدة دينكا الأنقوك في قوات الأنيانيا (٢) إبان الثورة الجنوبية في أعالي النيل في عام (١٩٧٥م). وقد زادت العلاقة تأزمًا وتعقيدًا بعد اكتشاف النفط في المنطقة، ثم لاحقًا بعد اندلاع التمرد في الجنوب، عقب تمرد فرقة بور عام (١٩٨٣م)؛ حيث انضم أفراد الدينكا إلى ثوار الأنيانيا وصاروا من أعمدة الجيش الشعبي، بينما حاولت الحكومة استقطاب قبيلة المسيرية، وتصاعدت أصوات قبيلة الدينكا المطالبة بالاستقلال.

غير أن بروتوكول مشاكوس يوليو (٢٠٠٢م) قد وفر الإطار الذي بنيت عليه اتفاقية السلام الشامل واعتمد حدود الاستقلال عام (١٩٥٦م)، وبذلك أسقطت مشاركة أبيي في استفتاء تقرير المصير.

وأثناء مفاوضات الإيقاد، حاول وفد الحركة الشعبية توسيع نطاق حق تقرير المصير ليشمل « المناطق الثلاث » في أبيي وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وعقدت اجتماعات منفصلة لبحث الأمر في كارن (كينيا)، وأحرزت تلك الجولة تقدمًا ضئيلًا بسبب الخلاف حول تشكيل الوفود؛ حيث إن رئيس وفد الحكومة كان من قبيلة المسيرية والقبول به يعني أن قبيلة المسيرية تقيم في أبيي وبالتالي يحق لها المشاركة في أي استفتاء يجري حول تقرير المصير.

يحدد بروتوكول أبيي (٢٠٠٤م) المقيمين في المنطقة على أنهم قبيلة الدينكا الأنقوك ومواطنون آخرون يقيمون في المنطقة ويمنح أبيي وضعية إدارية خاصة وستظل تتبع للرئاسة مباشرة بانتظار نتيجة الاستفتاء المزمع إجراؤه في عام (٢٠١١م)، والذي سيحدد إذا كانت أبيي ستبقى في الشمال أو تُلحق بما قد يصبح جنوبًا مستقلًّا. ويؤمن البروتوكول حقوق سكان المنطقة وضمان الرعي لقبيلة المسيرية والقبائل البدوية الأخرى، ويفصل الاتفاق حصص عائدات النفط لسكان المنطقة. كما تقرر إجراء استفتاء في أبيي، في نفس وقت استفتاء جنوب السودان، للتصويت على البقاء في الشمال أو الانضمام إلى ولاية بحر الغزال (ولاية واراب). وعهد إلى لجنة حدود أبيي[(١)] ترسيم حدود أبيي وإلى لجنة استفتاء أبيي وضع اللمسات الأخيرة على معايير الإقامة (سلالة الأب - الولادة والإقامة في المنطقة - انتماء أحد أفراد الأسرة إلى قبيلة في المنطقة). وفي يوليو (٢٠٠٥م) رفضت الحكومة تقرير لجنة حدود أبيي، واتهمت الخبراء الدوليين بتجاوز صلاحياتهم وذلك باستخدام وثائق ومعلومات ما قبل عام (١٩٠٥م) لترسيم حدود أبيي. ولكن الراحل جون قرنق وخَلَفه سيلفاكير أصرَّا على أهمية قبول تقرير لجنة حدود أبيي وتنفيذ اتفاق أبيي.

ومع استمرار الخلاف بين الطرفين حول مصير أبيي، أنشئت في مايو عام (٢٠٠٦م) لجنة تنفيذية لمناقشة عقبات تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك أبيي؛ حيث تم الاتفاق على أربعة خيارات لحل مشكلة المنطقة: التوصل إلى اتفاق سياسي، إحالة القضية إلى المحكمة الدستورية، مناقشة الخبراء الدوليين في لجنة حدود أبيي، أو اللجوء إلى تحكيم طرف ثالث. ورفضت الحركة الشعبية الخيارين الثاني والثالث

---

(١) تتشكل لجنة حدود أبيي من خمسة ممثلين لكل طرف وخمسة خبراء دوليين.

فاستمر الحوار السياسي لما يناهز العام ونصف العام دون تحقيق تقدُّم ملموس، فكان أن لجأت الحركة الشعبية إلى الخيار الرابع وطالبت بقيام هيئة تحكيم أمريكية ووضع أبيي تحت إدارة بقيادة الولايات المتحدة، الأمر الذي رفضه حزب المؤتمر الوطني. والتوجه السائد هو اللجوء إلى تحكيم دولي لحل هذا النزاع.

وحاولت لجنة التقييم[١] بدورها المساعدة في صياغة وتشكيل إدارة مؤقتة في أبيي، وخلصت في تقريرها[٢] إلى أن الرئاسة « ملزمة دستوريًّا » بمنح أبيي وضعية معينة، وأن التأخير في ذلك يشكل خرقًا لكل من اتفاقية السلام الشامل والدستور المؤقت. والمعروف أن سلطات الإدارة المؤقتة في أبيي ومعاييرها قد حددها بروتوكول فض النزاع في أبيي (٢٠٠٤م).

وأبقى الجيش السوداني والحركة الشعبية على قوات كبيرة في أبيي وحولها وفي المناطق النفطية المجاورة، حتى حدثت المواجهة المحتومة بين الجيش السوداني وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مايو عام (٢٠٠٨م) مهددة مسار اتفاقية السلام الشامل ومنذرة بسقوط البلاد مجددًا فى هاوية الحرب الشاملة بين الحكومة المركزية وجيش الحركة الشعبية.

لقد اعترفت لجنة الخبراء بعدم وجود وثائق كافية توضح بصورة قاطعة الوضع الإداري للمنطقة في سنة (١٩٠٥م) أو خريطة توضح مكان إقامة دينكا نقوك في (١٩٠٥م)، وأقرت اللجنة بعجزها عن إنجاز المهمة التي كلفت بها، وهي تحديد منطقة مشيخات دينكا نقوك التسعة التي « حُولت » إلى كردفان من بحر الغزال في عام (١٩٠٥م). وبصورة عامة أخفقت لجنة الخبراء في تقديم تقرير يساهم في جعل منطقة أبيي جسرًا للتواصل والتفاهم بين قبائل جنوب كردفان وقبيلة دينكا نقوك والمحافظة على روح التعاون والتعايش القبلي التي سادت بينهم لفترة طويلة، بل ساعد تقريرها في تأجيج النزاع بين سكان المنطقة وانقسامهم؛ حيث رفض المسيرية نتائج التقرير لاعتقادهم بأن الخبراء قد قاموا بتوسيع رقعة مساحة الأراضي التي يسكن فيها دينكا نقوك إلى منطقة أبعد بكثير مما كانت عليه في الأصل لتشمل مناطقهم المعروفة في الميرم وهيجليج وناما. وتمسك

---

(١) وهي هيئة برئاسة دولية تُعْنى بمراقبة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل.

(٢) أعد التقرير خبير لجنة التقييم القانوني الدكتور ماركوس بوكفورة.

دينكا نقوك بنتائج التقرير؛ وأصروا على ترسيم حدود المنطقة المتنازع عليها حسبما جاء في التقرير. وساهم التقرير أيضًا في تعميق حدة الخلاف بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية إلى حد تجميد شريك السلام لنشاطه في حكومة الوحدة الوطنية في (١١ أكتوبر عام ٢٠٠٧م) لفترة محددة. وأدت حدة الاستقطاب بين سكان المنطقة التي أفرزها تقرير لجنة الخبراء إلى نشوب النزاع المسلح فى ديسمبر (٢٠٠٧م) وأبريل (٢٠٠٨م) بين المسيرية وجيش الحركة الشعبية الموجود في الحدود الجغرافية لشمال السودان.

وكانت سلطات الاستعمار الأنجلومصري أثناء حكمها للسودان قد أجرت ترسيمًا للحدود الإدارية الداخلية بين الشمال والجنوب وأصبحت نتيجة لذلك هي الحدود المعترف بها رسميًّا بعد أن نال السودان استقلاله في أول يناير (١٩٥٦م). وبناء على ذلك، منح بروتوكول مشاكوس جنوب السودان حق تقرير المصير الذي يمكن بمقتضاه تأسيس دولة مستقلة في جنوب السودان، ولكن بروتوكول مشاكوس قرر استثناء منطقة أبيي من استفتاء تقرير المصير نسبة لوقوع منطقة أبيي في داخل الأراضي الجغرافية لشمال السودان. كما أن أحكام القانون الدولي تنص على صيانة وحدة أراضي الدولة وعدم المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار.

القضية كما لا يخفى معقدة وتداعياتها خطيرة. وقد لخصها ريتشارد هنتنقتون، من معهد هارفارد للتنمية الدولية، بقوله: « إن مشكلة أبيي ليست مشكلة محلية ذات تداعيات قومية، بل مشكلة قومية تُركت تتقيح على المستوى المحلي »[١]. وقد استفحلت مشكلة أبيي على مدى العهود كمحصلة للسياسات الاستعمارية والتنازع حول الموارد الطبيعية وعجز الأنظمة المتعاقبة في السودان عن إيجاد حل للصراع المتوارث في المنطقة والتعامل مع أبيي كمجرد منطقة حدودية أو منطقة تماس، فضلًا عن عامل الثروة النفطية الذي برز كعامل جديد في الصراع المتوارث. وقيام إدارة مؤقتة في أبيي رهين بحل الخلافات بين الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطني الذي ما زال يرفض تقرير لجنة حدود أبيي. واستمرار هذه الخلافات؛ ربما سيؤدي إلى تفجير صراع جديد في المنطقة يودي باتفاقية السلام الشامل؛ ولذلك يتعين على الطرفين إبداء المرونة المطلوبة وتقديم

---

(١) ريتشارد هنتنقتون، African Rural Development: Lessons from Abyei (١٩٨٥م) معهد هارفارد للتنمية.

التنازلات وكسر جمود الحوار السياسي في القضايا الخلافية كأبيي وغيرها؛ لأن استمرار التوتر يهدد اتفاق السلام ويجعل انفصال الجنوب هو الأرجح في الاستفتاء.

يتضح لنا مما سبق وجود مفارقة منطقية بين بروتوكول مشاكوس الذي أقر الحدود بين الشمال والجنوب طبقًا لحدود (١/ ١/ ١٩٥٦م) من جهة وبروتوكول أبيي الذي منح سكان منطقة أبيي حق تقرير مصير ثانوي يكفل لهم حق الاستفتاء لتحديد مستقبل المنطقة من جهة أخرى. ويمكن أن يسفر الاستفتاء المزمع قيامه عن اقتطاع منطقة أبيي من الأراضي الإقليمية لشمال السودان وتغيير حدوده الموروثة من الاستعمار، والتي ستتحول إلى حدود دولية.

ليس هناك أدنى شك في أن استمرار الوضع الراهن لمشكلة أبيي سيؤدي إلى انهيار اتفاقية السلام وتجدد اندلاع الحرب الأهلية قبل نهاية الفترة الانتقالية، مما يقود إلى نتيجة حتمية في استفتاء تقرير المصير بانفصال جنوب السودان بكل ما يترتب عليه من نتائج سالبة، بما في ذلك اندلاع الحرب بين الدولتين، بسبب مشكلة أبيي، مثلما اندلعت الحرب بين أثيوبيا وإريتريا في عام (١٩٩٨م) بسبب النزاع حول منطقة بادمي بعد انفصال إريتريا عن أثيوبيا، واستمرار النزاع والتوتر في الحدود بين الهند وباكستان بسبب مشكلة كشمير، ونشوب الحروب بين فرنسا وألمانيا منذ القرن الثامن عشر وإلى الحرب العالمية الثانية بسبب النزاع حول الألزاس واللورين.

وحتى لا تنزلق البلاد مجددًا في هاوية الحرب الأهلية، فإن حل مشكلة أبيي يتطلب إيلاءها أهميتها المستحقة، بل وبناء الثقة بين قبائل الدينكا أنقوك والمسيرية، وإشراك أهل المنطقة في التشاور حول إدارة المنطقة في الفترة الانتقالية ما قبل الاستفتاء في عام (٢٠١١م)، والقبول بنتائجه. **وفي هذا الإطار يتوجب على طرفي اتفاق السلام اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية، ومن بينها:**

١ - تأكيد وتجديد الإرادة السياسية في إنفاذ اتفاقية السلام الشامل وحل مشكلة أبيي سلميًّا.

٢ - أهمية دراسة جذور المشكلة التاريخية والإثنية والاجتماعية ومعالجة تداعياتها على الصعيدين القومي والمحلي.

٣ - حتمية معالجة الفراغ السياسي والإداري بقيام إدارة مشتركة مؤقتة في أبيي،

يتفق الطرفان على صلاحياتها وآلياتها التي تمكنها من إدارة المنطقة، على نحو محايد إلى حين إجراء الاستفتاء في عام (٢٠١١م).

٤ – دراسة إمكانية إنشاء منطقة منزوعة السلاح في أبيي، تتمركز فيها قوات محايدة، لمنع تجدد الاحتكاك والاقتتال بين قوات الحكومة والحركة.

٥ – أهمية حسم الخلاف وتباين مواقف الطرفين من تقرير لجنة أبيي، واتخاذ موقف محدد تجاه مصداقية التقرير.

٦ – الالتزام بالتنفيذ الدقيق بما جاء في بروتوكول أبيي حول تقاسم الثروة، وخاصة فيما يتصل بالنفط.

٧ – إجراء مزيد من التشاور للاتفاق حول كيفية توزيع عائدات النفط بعد عام (٢٠١١م) وفي حالة اختيار أبيي الانضمام إلى دولة جنوبية مستقلة في جنوب السودان.

٨ – الانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية « EITI » وتحالف « أنشر ما تدفع (PWYP)، وهي تحالفات للمجتمع المدني تُعْنى بتناول قضايا الفساد وسوء الإدارة، وتتيح للرأي العام متابعة عائدات النفط، والتأكد من عدم إهدارها، كما تعمل على تحسين صورة الدولة عالميًّا وتشجع على الاستثمار فيها، وخاصة من قبل صناديق الاستثمار، والتي تبحث أولًا عن الشفافية.

٩ – دراسة إمكانية وضع عائدات المنطقة النفطية تحت إشراف مؤسسة قومية مستقلة تتولى إدارتها حتى إجراء الاستفتاء في عام (٢٠١١م).

١٠ – العمل على تضمين الحسابات الخاصة بالنفط في الموازنة العامة.

١١ – توزيع نسب معينة من واردات النفط على جميع ولايات السودان لاستغلالها في المجالات الخدمية والتنموية.

١٢ – تحديد سقف معين لإنتاج النفط في المنطقة.

إن النزاع في أبيي يتجاوز حدود المنطقة؛ لأنه يرتبط بتحديات أكثر شمولية تتعلق بتطبيق اتفاق السلام الشامل مثل الشفافية، وتقاسم الثروة النفطية، وترسيم الحدود.

وتجاوز أزمة أبيي يمكن أن يشكل أنموذجًا لحل نزاعات شائكة وعالقة أخرى في مناطق أخرى في السودان .وإذا لم يتم حل هذا النزاع فإنه بلا شك سيعطل مسار اتفاقية

السلام الشامل ويلقي البلاد مجددًا في هاوية الحرب ويقود إلى انفصال الجنوب وتمزيق وحدة أراضي السودان. إذن فالحل الأمثل لمسألة أبيي هو الشراكة الذكية وإلا ستتحول أبيي، في أحسن أحوالها، إلى كشمير السودان.

٢ - جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق:

قاتلت هذه المناطق إلى جانب الجيش الشعبي أثناء الحرب ولكنها انفصلت عنه أثناء المفاوضات، وبذلك نالت اتفاقات منفصلة.

وفي الساعات الأخيرة من جولة مباحثات نيفاشا، تم التوصل إلى البروتوكول الخاص بولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، بعد أن تنازلوا عن الكثير من مطالبهم، بما في ذلك المشاركة في استفتاء تقرير مصير الجنوب. وأصبحت مناطق جبال النوبة جزءًا من ولاية كردفان الجنوبية الجديدة وأصبحت منطقة جنوب النيل الأزرق ولاية جنوب النيل الأزرق. وينص البروتوكول على نظام حكم بالتناوب بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. ويشكل المؤتمر الوطني (٥٥٪) والحركة الشعبية نسبة (٤٥٪) من الحكومة الجديدة. ويشتمل البروتوكول على الآليات الخاصة بالتعامل مع القضايا الأساسية كمصادر التشريع والتعليم والأراضي والإحصاء ولجان المراقبة الرئاسية والانتخابات.

يعتبر بروتوكول جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق نموذجًا للعلاقة بين المركز والولايات في نظام الحكم الفيدرالي، وعناصر البروتوكول الرئيسة تدعم تحقيق السلام وهي اللامركزية، وتقاسم السلطة والثروة، وترسيخ النهج الديمقرطي في الحكم، وإصلاح الأراضي، وحرية الدين والثقافة، والإصلاح الأمني والتنمية.

وتعتبر بروتوكولات المناطق الثلاث اختبارًا حقيقيًّا لرغبة حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية في معالجة أسباب النزاع، ووضع نموذج يحتذى به في مناطق أخرى بالبلاد، والتأخير في تطبيق هذه البروتوكولات سيقود إلى تقويض اتفاقية السلام الشامل وتهديد السلام الوطني.

٣ - شرق السـودان:

إقليم شرق السودان، ويضم ولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف، من أكثر مناطق السودان فقرًا، رغم أن هضابه غنية بالثروات المعدنية الهامة؛ كالذهب والفوسفات

والجبس والغاز الطبيعي، كما أن سهولَهُ واعدة بالإنتاج الزراعي والحيواني؛ لذلك وصف الإقليم الشرقي بأنه « أغنى منطقة في السودان يسكنها أفقر الناس في السودان ». وتبلغ معدلات الفقر (٩٠٪) في ولاية كسلا. وتقطن الإقليم مجموعات عرقية مختلفة من قبائل البجة (وهؤلاء أنشأوا تنظيم مؤتمر البجة – الفصيل المسلح). والرشايدة (فصيل الأسود الحرة المسلح) والبني عامر والحلنقة والشكرية. وجل تلك القبائل تسكن الريف وتغلب البداوة على طبيعة حياتهم.

وقضية شرق السودان بدأت بعد عامين من الاستقلال؛ حيث لم ينل الشرق مقعدًا واحدًا في السلطة بعد الاستقلال، فتشكل مؤتمر البجة وظل يطرح مطالبه وأهمها تطبيق الحكم الفيدرالي، وقضية شرق السودان تتداخل مع بقية الصراعات السودانية من جهة، ومع صراعات القرن الأفريقي من جهة أخرى.

وشرق السودان، شأنه في ذلك شأن دارفور والجنوب، يعاني من التهميش والتخلف الإنمائي ويطالب بمزيد من المشاركة في السلطة واستفادة أفضل من مواردهم.

بدأ تمرد الشرق عام (١٩٩٤م) احتجاجًا على التهميش الاقتصادي السياسي والاجتماعي الثقافي لأهل المنطقة من جانب الحكومات المتعاقبة، رغم أنهم يمثلون (١٢٪) من تعداد سكان السودان وإقليمهم غني بالموارد. كما أن الإقليم ظل يتحمل إفرازات الحروب المستمرة بين إثيوبيا وإريتريا؛ حيث استمر تدفق اللاجئين من البلدين منذ عام (١٩٦٧م) وحتى اليوم، بما أثر سلبًا على الخدمات الضعيفة التي توفرها الدولة للمواطنين.

ومع توقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير (٢٠٠٥م)، طالب أبناء الشرق – الذين استبعدوا من مفاوضات السلام – بحصتهم في السلطة والموارد. وطالب مؤتمر البجة بحق السلطة الكاملة في إدارة شؤون الإقليم. وكانت حكومة الخرطوم تعي الخطورة الاقتصادية لسيطرة الحركات المسلحة في شرق السودان على الممرات الجبلية بمنطقة البحر الأحمر، وتهديد خط السكة حديد والطريق البري اللذين يربطان موانئ البحر الأحمر ببقية السودان وأنابيب البترول التي تنقل بترول السودان للتصدير عبر البحر الأحمر. كما أن تصعيد النزاع في الشرق يرتبط بتوتر العلاقات مع إريتريا – التي ظلت تستضيف قواعد جبهة الشرق العسكرية – والخرطوم ظلت تخشى تمرير الأجندة الأمريكية والإسرائيلية عبر إريتريا.

قامت إريتريا برعاية المفاوضات التي أسفرت في (١٩ أكتوبر ٢٠٠٦م) عن التوقيع في على اتفاق سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة الشرق المؤلفة من مؤتمر البجة والأسود الحرة. وينص الاتفاق على إنشاء مجلس للتنسيق يتألف من (٣) حكام ولايات و (٣) ممثلين عن الولاية و (٣) مرشحين عن جبهة الشرق والذين يرشحون معًا أعضاء المجلس الستة المتبقين. وتم تعيين (٣) مسؤولين من جبهة الشرق في مواقع قيادية في حكومة الوحدة الوطنية وتمثيلهم في البرلمان واندماج قوات الشرق المسلحة في صفوف الجيش السوداني.

يعتبر السلام والاستقرار من أهم أهداف اتفاقية سلام الشرق، والسلام لن يتأتى إلا بمعالجة جوهر النزاع الذي استمر لعقد من الزمان من إفقار وتهميش وأمِّية وتخلف وقهر سياسي وديني وعسكري وعدم توازن تنموي واختلال المعادلة باستغلال المركز لموارد الإقليم. ولا بد من إعمال الآليات الضرورية للتغلب على الصراعات القبلية في المنطقة، والتي يعود جلها للتنافس حول الموارد الطبيعية، وبذلك يكون لتخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية الأولوية القصوى.

ورغم أن قضية شرق السودان تختلف عن النزاعات الأخرى في غرب وجنوب البلاد؛ إذ ظل الشرق جزءًا أصيلًا من السودان قبل وبعد الميلاد في عهد الممالك الكوشية وما بعدها، وكذلك في العصر الحديث، إلا أنه يشترك مع النزاعات الأخرى في الجذور المشتركة، وبصفة خاصة الانعكاسات السلبية للنهج الشمولي في نظام الحكم، واختلال التوازن التنموي والتهميش السياسي والاقتصادي.

الدور الإقليمي والدولي:

لقد كان للمجتمع الدولي والدول الغربية دور فعال في التوصل لاتفاق السلام الشامل، لكن هذا الدور يرهن سيادة الدولة، فقد بني الاتفاق على أساس ضغط دولي ومراقبة دولية. لقد كان السودان يحتاج للشريك الدولي، لخبراته وتمويله وضماناته، ولكن الدول الغربية كانت تنظر للاتفاق وتحاول صياغته من خلال مصالحها.

إن استراتيجية الولايات المتحدة وحلفائها تقوم على أساس أن الأمن القومي والحرب ضد الإرهاب بعد (١١) سبتمبر يستوجب دورًا عسكريًّا أكبر في منطقة القرن الأفريقي، ولكن هذا ربما يدفع بالإقليم للوقوع فريسة تضارب المصالح الدولية في المنطقة، تمامًا

كما كان يحدث إبان الحرب الباردة.

لقد تركز اهتمام الإدارة الأمريكية والرئيس بوش على تحقيق انتصار ودور رائد في مفاوضات الإيقاد حتى ينعكس ذلك النجاح إيجابيًّا على الصعيد الداخلي الأمريكي بما يحقق بعض التوازن إثر فشل السياسة الأمريكية في العراق وتصاعد الأصوات المنددة – داخليًّا وخارجيًّا – بالدور الأمريكي في العراق.

لقد قامت واشنطن بدور رئيس في جمع أطراف النزاع حول مائدة التفاوض وتيسر ذلك حينها؛ إذ كانت الخرطوم تسعى آنذاك للتقارب مع واشنطن درءًا لعقوباتها ولاستثمار علاقات واشنطن ونفوذها على الحركة الشعبية، فاستفادت واشنطن وفرضت نفسها طرفًا أساسيًّا في المفاوضات كما وثَّقت علاقاتها الاستخباراتية مع الخرطوم لصالح حربها ضد الإرهاب.

وقد تفاوتت مواقف واشنطن تاريخيًّا من مشكلة الجنوب وفقًا للنهج الذي اتبعته الإدارات الأمريكية المختلفة تجاه المشكلة، ودرجة التقارب أو التوتر الذي تميزت به العلاقات الثنائية. ففي عهد الرئيس كلينتون، الذي عين هاري جونستون مبعوثًا خاصًّا له، انتهجت الإدارة الأمريكية سياسة العزل والضغوط، فأضافت السودان لقائمتها الخاصة بالدول المصدرة للإرهاب، وقادت الحملة الدبلوماسية التي أفضت لفرض عقوبات مجلس الأمن الدولي وحظرت التعامل التجاري والاقتصادي والعسكري مع السودان، ونجحت في تأليب الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية في هذا الاتجاه. وبلغ توتر العلاقات ذروته بقصف مصنع الشفاء السوداني بالصواريخ الأمريكية.

أما الرئيس بوش، فقد أعلن منذ دخوله البيت الأبيض عن وضع قضية السودان في صدر قائمة أولويات حكومته، فنشطت الدوائر الرسمية كالكونجرس ومراكز الدراسات والبحوث ووسائل الإعلام في التصدي لمشكلة جنوب السودان. وبدأت ملامح السياسة الأمريكية تتضح بصدور تقرير « السياسة الأمريكية في السودان » في فبراير (٢٠٠١م) عن مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية. وأوصى ذلك التقرير بقيام تحالف دولي لإنهاء حرب الجنوب، واقترح إعادة تشكيل الدولة على أساس « النظامين في دولة واحدة » والتي خلص إليها، بصورة عامة، بروتوكول مشاكوس واتفاق السلام الشامل.

تُوِّج اهتمام الإدارة الأمريكية بتعيين دانفورت مبعوثًا خاصًّا في سبتمبر (٢٠٠١م)

وعهد إليه بحث إمكانية إيجاد دور لواشنطن في العملية السلمية، وقد أعلن دانفورت منذ البداية أن جهوده ستتركز على إجراءات بناء وتوطين الثقة، وأثمرت تلك الجهود بالفعل عن التوقيع في سويسرا على اتفاقية جبال النوبة، والتي تختص بوقف الاعتداءات والعمليات العسكرية لتأمين انسياب المساعدات الإنسانية. وأعلنت واشنطن عن رغبتها في نقل ذلك النموذج إلى مناطق أخرى على المدى الطويل.

صعدت بعض الدوائر حملتها المعادية للسودان من داخل أروقة السلطات التشريعية والتنفيذية بالإضافة إلى ضغوط الجهات الكنسية والمنظمات غير الحكومية ودوائر المجتمع المدني وجماعات حقوق الإنسان حتى تم التوقيع على « قانون سلام السودان » في أكتوبر (٢٠٠٢م) بينما كانت الخرطوم تتطلع إلى انتهاج الإدارة الأمريكية خطًّا سياسيًّا محايدًا على الأقل، ووقف تأييدها ودعمها للمعارضة السودانية ورفع الحظر والعقوبات الأمريكية. وعلى النقيض من ذلك، تجاوز « قانون سلام السودان » مجمل الترتيبات التي حددها ميثاق الأمم المتحدة بشأن تدخل الأسرة الدولية لفض النزاعات وتنظيم أنشطة الإغاثة، فأجاز القانون لواشنطن التدخل منفردة وقيام الطيران الأمريكي بعمليات إنسانية داخل الحدود السودانية، دون إذن السلطات السودانية. كما ينص القانون على إنشاء آليات مراقبة أمريكية للثروة النفطية في السودان.

ويعود تزايد اهتمام واشنطن في المقام الأول إلى اعتبارات مصالح أمريكا الاستراتيجية في القارة الأفريقية، فقد أضافت أحداث « سبتمبر » بعدًا جديدًا في السياسة الخارجية الأمريكية يتمثل في التصدي لما تطلق عليه « بؤر التوتر الرئيسة في العالم » وتصفية « جيوب الإرهاب » في كل أرجاء العالم. وقد نجحت الإدارة الأمريكية في استغلال ظروف ما بعد « سبتمبر » لممارسة أكبر قدر من الضغوط وإملاء إرادتها. ومن جهة أخرى فإن انفتاح البترول السوداني على أسواق جنوبي آسيا وبعض الشركات الأوربية يضر بمصالح شركات النفط الأمريكية العملاقة. ومن المنظور الاستراتيجي الأمريكي، ستنعكس عائدات النفط السوداني على القدرات الاقتصادية والعسكرية لدول جنوب شرقي آسيا والصين بصفة خاصة، وتعزيز بروزها قطبًا منافسًا لسيادة الولايات المتحدة على الساحة الدولية.

أما الدور الأوربي الفاعل فقد تمثل في مجموعة شركاء الإيقاد التي تضم دولًا أوربية بالإضافة إلى الولايات المتحدة، ودولًا أخرى غير أوربية، وتترأس المجموعة إيطاليا

والنرويج. وقد قامت مجموعة شركاء الإيقاد بدور فاعل في مفاوضات الإيقاد عبر اللقاءات مع طرفي النزاع، وإعداد الدراسات، والتوصيات لسكرتارية الإيقاد. ومن أهم أطروحات الجانب الأوربي وضع خطة شاملة وبرنامج متكامل لإعادة تعمير الجنوب وإزالة آثار الحرب وتكفل المجموعة الأوربية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل هذه الخطة.

ويتفق هذا الطرح الأوربي مع ما ندعو إليه من أهمية التنمية والإعمار كمرتكز أساسي لتحقيق السلام وترسيخ الوحدة الوطنية، رغم أن خطة الإعمار الأوربية تركز على إقليم بعينه، وهو جنوب السودان، بينما ألقت مشكلة الجنوب بظلالها السالبة على جميع أقاليم السودان، الأمر الذي يقتضي أن تكون خطة التنمية والإعمار قومية، مع إمكانية التركيز على إقليم أو أقاليم بعينها وفق المقتضيات.

أما الهيئات والبعثات التبشيرية المسيحية فقد مارست دورًا نافذًا في مشكلة الجنوب منذ الخمسينيات من القرن الماضي، تُوج بزيارة البابا للسودان في فبراير (١٩٩٤م)؛ حيث أعلن عن قلقه إزاء انتهاك حقوق الإنسان في السودان، وخاصة فيما يتصل بالحريات الدينية وممارسة الشعائر والعبادات. ومن جانبها لعبت الهيئات والمنظمات الإسلامية السودانية والعالمية دورًا محدودًا، وأهمها رابطة العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والوكالات والمنظمات المتخصصة.

ومن جانب آخر تعددت المبادرات الإقليمية الخاصة بمشكلة الجنوب، وتشابكت وتكاملت مع المبادرات الدولية الأخرى أحيانًا، وتقاطعت وتعارضت أحيانًا أخرى، ويعود ذلك إلى الاعتبارات الاستراتيجية وعدم استقرار علاقات السودان الخارجية الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تنافس وتضارب المصالح الإقليمية والدولية في السودان.

أما ليبيا فقد أفلحت في الاحتفاظ بعلاقات مع الحكومة السودانية المتعاقبة وحركات المعارضة في آن واحد، وظلت تحاول دائمًا القيام بدور رئيس والمحافظة على صورتها كوسيط أساسي في مشكلة الجنوب، وقد تبلور ذلك من خلال مبادرات مختلفة أهمها المبادرة المصرية الليبية المشتركة.

ودول حوض النيل ترسم سياساتها تجاه السودان وإشكالية حربه في الجنوب على ضوء اعتبارات الأمن القومي لهذه الدول، ولاعتبارات سلامة الحدود المشتركة مع

السودان، وقد تمثل ذلك في مواقف يوغندا وكينيا ومصر وإثيوبيا والكونغو.

وقد ظلت السياسات المصرية تجاه السودان مدفوعة دائمًا بالروابط التاريخية والمصالح السياسية والاقتصادية، وأهم تلك الاعتبارات العمق الاستراتيجي والأمني ومياه النيل.

وتفاوتت مواقف إثيوبيا تجاه المشكلة طبقًا لحالة العلاقات الثنائية مع السودان من جانب، والعلاقات السودانية الإريترية من جانب آخر. وقد كان لأديس أبابا دورٌ كبيرٌ في توفير الدعم السياسي والتسهيلات العسكرية واللوجستية للجيش الشعبي لتحرير السودان، والذي احتفظ بقواعده العسكرية على الأراضي الإثيوبية حتى عام (١٩٩١م). واتجهت العلاقات الثنائية في السنوات الأخيرة نحو التطبيع، رغم الاختلافات المبدئية حول مياه النيل.

وعلى الصعيد الإريتري، فإن فقدان الثقة بين الحكومتين جعل العلاقات الثنائية تتراوح ما بين التصعيد والتطبيع تبعًا للدعم الذي تقدمه أسمرا للمعارضة السودانية والتجمع الوطني بصفة خاصة، والدعم الذي تقدمه الخرطوم لحركات المعارضة الإريترية.

أما كينيا فإن دورها الرائد في مبادرة الإيقاد قد حظي بالقبول والاستحسان من طرفي النزاع والأطراف الإقليمية والدولية كافة.

ومن جانبها ظلت يوغندا تقدم الدعم للحركة الشعبية علانية، وظلت تتهم الخرطوم بمساندة جيش الرب، وتعثرت المحاولات العديدة لتخفيف التوتر وتطبيع العلاقات بين الخرطوم وكمبالا، خاصة وأن الرئيس موسيفيني ظل يعلن صراحة مرارًا وتكرارًا عن طموحه بإنشاء ولايات متحدة أفريقية تمتد من جنوب السودان حتى جنوب أفريقيا.

• **العُقدةُ الثالثة: نواقص اتفاق السلام بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية:**

ومن نواقص اتفاق السلام التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل والتفاكر المنهجي والتشاور السياسي؛ الآتي:

- الفجوة بين التوقعات والحقيقة.
- غياب منهج الإيجابية (النهوض) والتبادلية (صيرورة الإجماع النسبي).
- العصبية والقبلية والحزبية والإثنية والتشرذم.

– غياب بروتوكول حول ثوابت السياسة الخارجية خاصة وقد شهد وتابع الاتفاق مراقبون إقليميون ودوليون.

– غياب بروتوكول حول التعددية الثقافية والعرقية في السودان والتنوع لتقنين قضية الهوية.

– غياب الإفصاح الصريح والمباشر حول تطبيق مبادئ الاتفاق على كل أقاليم السودان (أي كيف يحكم السودان).

– الصراع الدائر في دارفور وشرق السودان.

– غياب الجسور السياسية والشعبية لتحويل هذا الاتفاق من شراكة إلى شركة ومشاركة.

– خطورة عودة أطراف أو طرفي الاتفاق إلى مرجعيتها، بحيث إن المرجعيات التي أتى منها الطرفان هي مرجعيات متناقضة شكلًا ومضمونًا.

– اقتسام الثروة والسلطة كان من الأجدى أن يتم بين أقاليم السودان المختلفة، وليس بين مجموعتين لتفادي انطباع الغنائم والاغتنام.

– بني الاتفاق على ضغط دولي ومراقبة دولية تجاوزت الإرادة الوطنية، في كثير من الأحيان.

– تقرير المصير لجنوب السودان قد جاء كرد فعل لتقرير مصير شمال السودان وفرز هويته على أساس عربي إسلامي.

– خطورة سوء استخدام هامش الحريات والتعبير المدني المتمخضتين عن الاتفاق.

– خطورة ألا يكون التحول الديمقراطي وممارساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية تحولًا نزيهًا.

– الإرادة الصادقة لإنفاذ اتفاق السلام.

– غياب مؤسسات إنفاذ اتفاق السلام.

– لا بد من عرض الاتفاق على استفتاء عام يقول فيه الشعب رأيه، حتى يشعر كل مواطن أنه كان حاضرًا ومشاركًا في نيفاشا، وتشعر كل أسرة من أسر الشهداء أنها شريكة السلام كما كانت شريكة الحرب.

● **العُقدةُ الرابعة: دارفـور:**

تزامن توقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير (٢٠٠٥م) بنيفاشا مع تصاعد الأزمة والنزاع المسلح في غربي السودان؛ حيث تطالب الحركات المسلحة – وكما هو الحال في جنوب السودان وشرقه وشماله – بالعدالة في توزيع السلطة والثروة لأهل المنطقة الذين يعانون من الحرمان والتهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويطالبون باستقلالهم السياسي لإدارة شؤون وموارد إقليمهم بأنفسهم. وكانت مشاعر التهميش والإقصاء عاملًا هامًّا في اندلاع المواجهة المسلحة في دارفور في أوائل عام (٢٠٠٣م).

ولِما يحمله من تعقيدات إثنية وعرقية وإقليمية ودولية، تصاعد هذا النزاع بسرعة ليحتل صدارة المآسي والانتهاكات الإنسانية في وسائل الإعلام الدولية، واكتسب بعدًا دوليًّا نظرًا لانعكاساته من مآسٍ إنسانية، فقد تعطلت الحياة في دارفور تمامًا، واختل النسيج الاجتماعي والاقتصادي فقفزت مشكلة دارفور بسرعة لتحتل مكان الصدارة في أجندة المحافل الدولية.

يقع إقليم دارفور الذي يمثل خُمس مساحة السودان في أقصى غرب السودان وتحده ليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهو موطن للعديد من القبائل الأفريقية والعربية التي وفدت واستوطنت فيه على مدى حقب تاريخية مختلفة، وكانت تلك بداية التلاحم والتمازج بين الثقافتين العربية والأفريقية في دارفور. يسكن الإقليم حوالي ستة ملايين نسمة عرقيات عربية وأفريقية من قبائل الفور والزغاوة والمساليت والداجو، وغالبيتهم من المسلمين. وتسكن حدوده مع الدول المجاورة قبائل ذات جذور وأصول مشتركة يرتبط أفرادها بالنسب والمصاهرة.

وتعتبر القبيلة في دارفور عنصرًا أساسيًّا من عناصر الهوية. وتوجد في دارفور حوالي (٣٦) قبيلة أساسية، وما يزيد على(٩٠) من البطون والفروع يتحدثون (١٤) لغة ولهجة محلية. وقد عاشت تلك القبائل من الرحَّل والمزارعين ومن العرب الأفارقة في وئام ونشأت بينهم علاقات مصاهرة. وكانت تتم تسوية النزاعات على الأراضي والمرعى ومصادر المياه من خلال الإدارة الأهلية والمتمثلة في السلطان والناظر والعمدة. وكانت للإدارة الأهلية الريادة في تسوية النزاعات لما تملكه من سلطة خوَّلتها لها الدولة، إلى جانب مكانتها الاجتماعية التقليدية بين القبائل. ولكن الحال تبدل بعد أن ألغى الرئيس

السابق نميري الإدارة الأهلية واستبدلها بلجان الاتحاد الاشتراكي، والتي لم تتمكن من القيام بذات الدور. وفي وقت لاحق قامت السلطة المركزية بتجنيد بعض القبائل العربية لتقاتل الجيش الشعبي لتحرير السودان.

هذه القبائل العربية - والتي تنتسب إلى قبيلة جهينة - جاءت إلى دارفور في الفترة التي سبقت قيام سلطنة الفور. وكان السلاطين قد حكموا إقليم دارفور، بقوانين الشريعة الإسلامية، وبشكل مستقل لمدة (٤٤٣) سنة وحتى عام (١٩١٧م)، عندما خضعت للاستعمار البريطاني بعد مقتل آخر السلاطين وهو علي دينار.

وقد وقعت خلال العقود الثلاثة الماضية نزاعات تقليدية حول الموارد بين المجموعات العرقية المختلفة وداخل المجموعة الواحدة، ونشبت ثلاثة نزاعات خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٠م)، وواحد وعشرون نزاعًا خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٨م). ويعود التصاعد في العنف إلى غياب المجهودات التنموية في الإقليم وإلى قصور الإدارة الحكومية التي يشمل إضعافها المتعمد لأنظمة الإدارة الأهلية التي ساعدت على مدى أجيال قبائل دارفور في ترتيب شؤونها[(١)].

وقد لجأت حكومات الخرطوم المتعاقبة منذ الثمانينيات إلى انتهاج أسلوب الحرب بالوكالة، وذلك بتسليح القبائل التي تنحدر من أصول عربية لمقاومة واحتواء تقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان في اتجاه وسط وشمال السودان. وكانت حكومة الصادق المهدي قد قامت بتسليح قبيلة الرزيقات في جنوب دارفور. واستغلت المجموعات التشادية المعارضة هذا الوضع، مع التداخل القبلي على جانبي الحدود بين البلدين؛ فأنشات قواعدها العسكرية داخل دارفور، فاستولى حسين هبري على السلطة في إنجمينا انطلاقًا من دارفور. واستولى إدريس دبي على السلطة في إنجمينا انطلاقًا من دارفور كذلك.

تعود جذور الصراع في دارفور إلى التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي منذ ضم المناطق الغربية إلى السودان الإنجليزي - المصري في عهد الاستعمار، والذي كان يوجه كل الاهتمام إلى وسط السودان والمنطقة النيلية. كما أن الحكومات المتعاقبة رسخت التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي للإقليم، فتطور شعور الحرمان

---

(١) « أثر الحرب القبلية في دارفور »، يوسف تكنة، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، (١٩٩٨م)، (ص١٩٥).

لدى مواطني الإقليم إلى عداء للسلطة المركزية ثم تمرد ومحاولة الانفصال عنها.

كما أن الإقليم قد عانى لسنوات من الجفاف والتصحُّر خلال سنوات جفاف الساحل الأفريقي، وضاقت مساحات الرعي ومساحات الزراعة المطرية مما أجبر العديد من القبائل على الرحيل بحثًا عن مراعي جديدة، فاصطدمت مع القبائل المستوطنة. فتفجرت الصراعات متخذة طابعًا عرقيًّا؛ إذ صارت كل مجموعة تبرر حقوقها في المرعى بناء على انتماءاتها العرقية، وكلما يشتد الجدب تزدد الخلافات والصراعات. وبذلك صارت التقلبات المناخية والبيئة، في ظل سياسات اقتصادية واجتماعية قاصرة؛ سببًا للنزاعات، وتعتبر مثالًا حيًّا للعلاقة بين البيئة والنزاعات – فيما يعرف بعلم الإيكولوجي السياسي Political Ecology؛ حيث إن موجة الجفاف والتصحر التي ضربت الإقليم في عام (١٩٨٤م) اضطرت الرعاة للنزوح إلى منطقة كبكابية وجبل مرة ووادي صالح فنشبت الصراعات بين القادمين من الرعاة والمقيمين من المزارعين، وتطورت إلى مواجهة قبلية وإثنية بين المجموعات العربية والمجموعات الأفريقية.

وتتراوح الأنشطة الاقتصادية في دارفور – تبعًا للتباين في الظروف المناخية والبيئية – بين الزراعة المطرية والثروة الحيوانية. وتعتبر ممارسة الرعي في إقليم دارفور المورد الاقتصادي الثاني بعد الزراعة. ثم التجارة التي امتهنها البعض وخاصة تجارة الحدود مع ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى. والحدود البيئية هي التي تحدد الأنشطة الاقتصادية وأنماط حياة السكان في إقليم دارفور؛ ولذلك فإن التنافس والصراع على الأراضي والموارد أصبح العامل الرئيس للصراع بين القبائل، الذي أصبح يعرف بصراع الرعاة والمزارعين، وصار الرعي الجائر والزراعة العشوائية من أهم أسباب الاحتكاك بين الأفراد والجماعات.

ومما زاد الأمر سوءًا استخدام الحكومات لهذا البعد والصراع الإثني لخدمة مصالحها ومصالح الجماعات التي تدعمها في الإقليم. فأصبحت الإثنية عنصرًا أساسيًّا في التعبئة للصراعات.

وهناك عوامل أخرى أهمها التداخل القبلي مع دول الجوار في حدود مفتوحة، وتدني مستويات التعليم وتأثرها سلبًا بتطور النزاعات، وما نتج عن ذلك من زيادة في نسبة البطالة. وانتشار الأسلحة بكل أنواعها بين المواطنين عقب الحرب التشادية – التشادية

والحرب الليبية - التشادية، وخاصة عقب الاضطرابات التي شهدتها الحدود التشادية في منطقة أوزو؛ حيث تدفقت الأسلحة للقبائل المجاورة في دارفور. فصار المواطن يسعى لامتلاك السلاح للدفاع عن النفس أو الإغارة على الآخرين. وبذلك تصاعدت عمليات النهب المسلح، والتي أصبحت بدورها مصدرًا إضافيًّا للاحتكاك بين القبائل وتطورها لنزاعات وحروب، وبالتالي تعمقت العصبية القبلية.

وتولدت لاحقًا تحالفات قبلية؛ حيث تحالف الزغاوة والمساليت ضد القبائل العربية وتحالف الفور والمساليت ضد القبائل العربية، وتحالفت القبائل العربية مع القبائل العربية في تشاد ضد المساليت والفور، وتحالف المساليت مع المعارضة التشادية ضد القبائل العربية، وتحالفت القبائل العربية ضد الفور والزغاوة. وشيئًا فشيئًا، تطورت تلك النزاعات والتحالفات لتصبح ركيزة لعمل سياسي وعسكري تبنته حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة.

عنصر آخر غذى الصراع في دارفور، وهو الحركة الشعبية لتحرير السودان. فقد كانت خطط الحركة تهدف إلى فتح جبهات جديدة للقتال لتشتيت مقدرات الجيش السوداني وتخفيف الضغط على الجبهة الرئيسة في الجنوب و« تطبيق نظرية الاحتواء من الأطراف ». وبدأت مساعي الحركة بفتح جبهة جبل مرة بواسطة المهندس داؤود يحي بولاد في عام (١٩٩١م) وحركة القائد عبد العزيز آدم الحلو في أوساط قبيلة المساليت ثم اجتماع للراحل جون قرنق وأحمد إبراهيم دريج والدكتور شريف حرير في عام (١٩٩٣م)؛ حيث تم الاتفاق على إنشاء الجيش الثوري لغرب السودان. ونشطت علاقات الحركة الشعبية مع المجموعات المسلحة في دارفور؛ حيث توثقت علاقاتها مع الدكتور خليل إبراهيم بعد إنشاء حركة العدل والمساواة، بل وصارت تمد الحركات المسلحة بالأسلحة وأجهزة الاتصال مستغلة طائرات الإغاثة التي كانت تعمل في برنامج شريان الحياة. وفي أول نشاط خارجي له بعد توليه منصب الأمين العام لحركة تحرير السودان بعد تكوينها؛ اجتمع منى أركوي مناوي مع الراحل جون قرنق في يوغندا، للتنسيق بين الحركتين وطلب الدعم السياسي من قرنق والمساعدة في الحصول على الأسلحة. وبذلك تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان قد أسهمت - وبفعالية - في تعضيد الحركات المسلحة في دارفور منذ نشأتها واستغلالها لتحقيق أهدافها.

ومن جانب آخر تمثلت الأطماع السياسية والاقتصادية في سعي الدول الأجنبية للاستثمار بالثروات المعدنية للإقليم والنحاس في حفرة النحاس بالقرب من الحدود مع أفريقيا الوسطى، كما أن التنافس الأمريكي الفرنسي على بترول تشاد زج بتلك الدول في صراع دارفور.

وتعود جذور الصراع الحالي إلى مطلع الثمانينيات، حينما ضرب الجفاف والتصحر أجزاء واسعة من دارفور واضطرت مجموعات كبيرة من الرعاة إلى النزوح إلى منطقة الحزام الجبلي الخصيب حول جبل مرة، ومناطق كبكابية ووادي صالح، فاشتبكت مع القبائل المقيمة هناك من المزارعين، وتطورت النزاعات إلى مواجهة إثنية بين قبائل عربية وقبائل أفريقية. وتشكلت مليشيات الدفاع عن النفس في غرب دارفور وسط المساليت لمواجهة غارات الرعاة، وتكونت مليشيات لقبائل الفور في جبل مرة ومليشيات للقبائل العربية يطلق عليها تندُّرًا وسخرية صفة الجنجويد التي كانت تطلق على الصبية المتفلتين من عقال القبائل[1]. وعقدت حكومة الصادق المهدي – في آخر أسبوع لها في الحكم – مؤتمر سلام قبلي تطالب فيه أصوات الطرفين بمرارة حول المزاعم الإثنية المتطرفة، وقال ممثلو الفور أن الحرب ضدهم هي حرب إبادة تغذيها العنصرية، وتهدف إلى طردهم من أراضيهم لتحتلها القبائل العربية.

وكانت حكومة الخرطوم، المتهمة بالانحياز إلى الجماعات ذات الأصول العربية ضد الفور والزغاوة والمساليت – قد قررت في عام (١٩٩٤م) تقسيم دارفور إلى ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور، الأمر الذي أسفر عن تقسيم قبائل الفور بين الولايات الوليدة الثلاث. وزاد الأمر سوءًا في عام (١٩٩٥م) بإجراء تقسيم إداري فرعي في غرب دارفور يقسم منطقة المساليت إلى ثلاث عشرة إمارة ويخصص محافظة منفصلة لكل قبيلة من قبائل دارفور.

وعندما تواصلت غارات القبائل العربية على الفور، تشكلت مجموعات الدفاع عن النفس في عام (٢٠٠٠م) وسط المساليت، كما تشكلت مليشيات لقبائل الفور في جبل مرة، وتشكلت أول خلية عسكرية في منطقة زالنجي بقيادة المحامي عبد الواحد محمد نور، والذي انتقل إلى جبل مرة ليقود أول معسكر تدريبي لعناصر الفور. وبدأت الحركة

---

(١) كتاب دارفور، الكتاب الثاني، الاحتجاجات السياسية في دارفور والتنظيمات المعبرة عنها.

نشاطها تحت اسم جبهة تحرير دارفور في عام (٢٠٠٢م) ورفعت لواء تحرير دارفور، وتمردت مجموعة أخرى في منطقة كارنوي وأم برد بولاية شمال دارفور.

وإزاء تصاعد الوضع، أنشأ قادة قبائل الفور والزغاوة تحالفًا لمقاومة غزوات الجنجويد جناح عبد الواحد في جبل مرة وقوة الزغاوة العسكرية بقيادة عبد اللَّه أبكر حسين في شمال دارفور، وفي (١٧ فبراير ٢٠٠٢م) شنت المجموعة التي تدربت في جبل مرة أول هجوم عسكري على الحامية العسكرية في قولو بجبل مرة، واستشهد (١٧) جنديًّا. وانشقت بعض قيادات وكوادر حكومة الجبهة الإسلامية من أبناء دارفور وانضمت إلى صفوف الحركات المسلحة. وتم تأجيج الصراع والمظالم بنشر « الكتاب الأسود ». وتشكلت جبهة تحرير دارفور في منتصف فبراير (٢٠٠٣م)، وهي حركة سياسية ذات نزعة انفصالية، نددت في خطابها السياسي بالتهميش السياسي والاقتصادي والتخلف التنموي وطالبت بفصل الدين عن الدولة وجاء في بيان الجبهة التأسيسي أنها تهدف إلى « خلق سودان ديمقراطي موحد على أساس المساواة، وتفويض السلطة، والتنمية، والتعددية السياسية، والرفاهية المادية والأخلاقية لكل أبناء السودان. وانضمت الحركة إلى التجمع الوطني الديمقراطي المعارض وأصبحت تنسق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب ومؤتمر البجة في الشرق.

ويذكر أنه وبعد شهر واحد من الهجوم على « قولو » وإعلان تشكيل الجبهة، استقبل الراحل جون قرنق في مقر رئاسته برومبيك كلًّا من عبد اللَّه أبكر ومني أركو مناوي وممثلين اثنين عن مجموعة الفور، وذلك للتنسيق مع الجبهة الوليدة. وانبثق عن ذلك الاجتماع حركة جيش تحرير السودان SLMIA بميثاق استلهم من مانفيستو الحركة الشعبية وإيديولوجية « السودان الجديد » ومن ثم قام الراحل قرنق بمساعدتهم بتوفير الأسلحة والتدريب. ولكن الصراع على رئاسة الحركة أسفر عن انشقاق بين عبد الواحد ومني مناوي، استمر هذا الصراع ليؤثر سلبًا على موقف الجبهة وموقفها التفاوضي لاحقًا.

وشهد ذات العام مولد حركة العدل والمساواة برسالة سياسية مماثلة تركز في المقام الأول على دارفور وتدعو إلى إعادة تشكيل الدولة كلها، والعمل بنظام الأقاليم الستة القديم، وهي الجنوب، دارفور، كردفان، شرق السودان، الإقليم الأوسط والإقليم الشمالي، وتداول الرئاسة بين الأقاليم الستة.

وفي (٢ أبريل ٢٠٠٣م) هاجم متمردو دارفور مطار مدينة الفاشر والقيادة العسكرية في الفاشر وكتم مما أودى بحياة ما يزيد على (١٠٠) من جنود وضباط الجيش السوداني وتدمير الآليات العسكرية والطائرات، ويعتبر هذا الهجوم نقطة تحول في مسار الأحداث بالإقليم. فقد تسبب في تصعيد الأزمة وأفرز الحالة الإنسانية المأساوية في دارفور واضطر المواطنون إلى النزوح واللجوء هربًا من حملة « الأرض المحروقة ».

وبرعاية من تشاد وقعت الحكومة والحركات المسلحة، في سبتمبر (٢٠٠٣م) بأبشي، اتفاقًا لوقف إطلاق النار، وفتح ممرات لمنظمات الإغاثة لتيسير وصول العون الإنساني. وفي واقع الأمر، كان الرئيس التشادي ديبي يخشى من التداعيات الأمنية لاستمرار عملية النزوح أو اللجوء إلى تشاد. والمعروف أن الرئيس ديبي، الذي ينتمي عرقيًّا إلى قبيلة الزغاوة قد تسلم مقاليد السلطة في إنجمينا بمساعدة الحكومة السودانية. وقد قاد التضامن العرقي أبناء الزغاوة التشاديين للقتال إلى جانب الزغاوة السودانيين. كما ثبت تورط العديد من المليشيات الإثنية التشادية مع جانبي النزاع، بما في ذلك الجنجويد.

وفي تلك الأثناء، بدأت مفاوضات الإيقاد في كينيا بين وفدي الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، وولد هذا شعورًا لدى أبناء دارفور بأن الشمال سيقتسم السلطة والثروة مع الجنوب دون اعتبار لمطالب دارفور، فأعلن عبد الواحد محمد نور، قائد حركة تحرير دارفور، أن حركته ستستأنف القتال وتوسع ساحة الصراع ليشمل الخرطوم. وتعرض العاملون في المنظمات الإنسانية في الإقليم إلى الهجمات، وتصاعد تناول وسائل الإعلام العالمية لمأساة دارفور الإنسانية، ومعاناة مئات الآلاف من الضحايا المدنيين الذين اضطروا للجوء أو النزوح، وتعذر انسياب الإغاثة الإنسانية لضحايا الحرب من المدنيين بسبب تدهور الوضع الأمني.

واقترح كوفي عنان - الأمين العام للأمم المتحدة - التدخل في دارفور وإرسال قوات أممية قوامها (١٧) ألف جندي لتحل محل القوات الأفريقية، التي افتقرت إلى المقدرات الأساسية للقيام بمهامها. ورفضت الحكومة السودانية هذا الاقتراح واعتبرته تدخلًا في شؤونها الداخلية.

ثم اتخذ مجلس الأمن قراره رقم (١٧٠٦) والذي ينص على إرسال بعثة دولية إلى دارفور لتقصِّي الحقائق، وإعداد تقرير عن الأوضاع في الإقليم المضطرب، ولكن الحكومة السودانية رفضت استقبال بعثة مجلس الأمن.

واستمرت الضغوط الدولية على السودان، ودخلت أطراف خارجية أخرى في النزاع ومنها المحكمة الجنائية الدولية، التي طلب منها مجلس الأمن التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في دارفور، ورفضت الحكومة السودانية هذا القرار، وقال بأنها ليست عضوًا في اتفاقية روما التي تؤسس المحكمة الجنائية الدولية.

واتسم موقف المجتمع الدولي ببعض السلبية نسبة لتعقيد الصراع في دارفور ومقاومة الحكومة للتدويل، وتصاعدت وتيرة النزاع الأمر الذي أدى إلى تفاقم المعاناة الإنسانية في الإقليم، وألقى بظلال سالبة على سير مفاوضات الإيقاد، وأصبح يهدد الاستقرار الإقليمي، وبات المجتمع الدولي أكثر قناعة بضرورة مشاركته الكاملة لوقف الصراع في دارفور. وتوجت الجهود والضغوط الدولية باجتماعات أديس أبابا في (١٥ يوليو ٢٠٠٤م) والتي استمرت ليومين فقط ودون أن تجرى اجتماعات مباشرة بين وفد الحركات المسلحة والوفد الحكومي، ولاحقًا اجتماعات أبوجا في أغسطس (٢٠٠٤م).

كانت مباحثات أبوجا معقدة، في ظل التدهور الأمني وتردي الأوضاع الإنسانية في دارفور والخلافات بين قادة حركة جيش تحرير السودان، والتي قادت لاحقًا إلى الانفصال بين عبد الواحد محمد نور وميني أركو مناوي في ديسمبر (٢٠٠٥م). وتعود أسباب الخلاف إلى المواجهات بين قبيلتي الفور والزغاوة وطموحات قادتهما الشخصية والخلاف حول الاستمرار في المحادثات وكيفية إدارتها. ثم حدث تطور في الموقف الحكومي حين أعلن نائب رئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه في مارس (٢٠٠٦م) ببروكسل، في اجتماع مع الشركاء الرئيسين للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة والأمم المتحدة، عن التزام الحكومة بالنظر في تسليم بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، إلى الأمم المتحدة، إذا تم التوصل إلى اتفاق السلام في أبوجا. وأشار إلى أن الأمم المتحدة يمكن أن تبدأ في التخطيط لتلك البعثة.

وبعد أكثر من سنتين، عقدت الجولة السابعة من المفاوضات الشاقة، تحت ضغوط مكثفة من الوسطاء، في جهد قادة وسطاء الاتحاد الأفريقي بدعم من إريتريا وتشاد وليبيا والولايات المتحدة الأمريكية وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني في دارفور والمنظمات الدولية، إلى جانب حشد دبلوماسي ضخم تمثل في حضور روبرت زوليك، نائب وزير الخارجية الأمريكية وهيلاري بن، وزير التنمية البريطانية وألفا عمر كوناري،

مفوض الاتحاد الأفريقي، والذين شاركوا في ممارسة الضغط على المفاوضين. وركزت التعديلات الأخيرة التي اقترحها الوسطاء على الأحكام الأمنية؛ مثل تفعيل نزع سلاح الجنجويد وإدماج قوات التمرد في الجيش. ومارس كل من رئيس الاتحاد الأفريقي آنذاك ساسو نقيسو (رئيس الكنغو) والرئيس النيجيري أوباسانجو ضغوطًا على الحكومة لتقديم تنازلات إضافية. وفي (٥ مايو ٢٠٠٦م) قام جناح ميني أركو مناوي من حركة/ جيش تحرير السودان والوفد الحكومي بالتوقيع على اتفاق سلام دارفور ولكن جناح عبد الواحد محمد نور وحركة العدل والمساواة بقيادة د. خليل إبراهيم رفضا التوقيع. وانشقت مجموعة من أتباع عبد الواحد محمد نور وأعلنت تأييدها للاتفاق. وأعطى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جيش تحرير السودان/ فصيل عبد الواحد وحركة العدل والمساواة مهلة أسبوعين للانضمام للاتفاق، وانقضت تلك المهلة، وفشلت الجهود في إقناعهما بالانضمام للاتفاق.

يتألف اتفاق سلام دارفور من ثلاثة بروتوكولات، تتعلق بتقاسم السلطة وتقاسم الثروة والترتيبات الأمنية إلى جانب فصل يضع إطارًا لإجراء حوار وتشاور « دارفوري – دارفوري ».

استخدم الاتحاد الأفريقي اتفاق السلام الشامل، الموقع عليه في يناير (٢٠٠٥م) بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان؛ مرجعية للتفاوض بشأن سلام دارفور، وقام بتوظيف اللجان والمبادئ والبروتوكولات. واتفاق السلام الشامل الذي ضمن في الدستور يخصص (٥٢٪) من المناصب التنفيذية والتشريعية، على المستوى الوطني والولايات لحزب المؤتمر الوطني، ويخصص (٢٨٪) للحركة الشعبية لتحرير السودان و (١٤٪) لقوى المعارضة الأخرى في الشمال و (٦٪) للمعارضة الجنوبية. وفي أغسطس (٢٠٠٦م) تم تعيين ميني ميناوي في منصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية – رابع أعلى مركز في الحكومة المركزية – ورئيسًا للسلطة الإقليمية المؤقتة في دارفور، كما حصلوا على واحد من الحكام الثلاثة ونائب حاكم في ولايتين واثنين من الوزراء في كل ولاية إلى جانب (٣٠٪) من الهيئة التشريعية. وقد طالبت حركة العدل والمساواة بإنشاء خمسة أقاليم في السودان وتعيين نائب للرئيس من كل منطقة. وتكون هذه المناصب انتقالية بحيث تستبدل في ظرف ثلاث سنوات بمؤسسات منتخبة وبشاغلي وظائف منتخبين، عند إجراء الانتخابات في يوليو (٢٠٠٩م)، وتبقى السلطة

الإقليمية المؤقتة عاملة حتى ذلك التاريخ، ويجرى استفتاء في إطارها الزمني لتحديد إقامة حكومة إقليمية موحدة لدارفور بدل الولايات الثلاث. وكانت الأطراف التي رفضت التوقيع على الاتفاق، قد طالبت بإنشاء إقليم دارفور الموحد فورًا، والحصول على تمثيل أكبر بدلًا عن تقسيم الإقليم إلى ثلاث ولايات والحصول على تمثيل أكبر على مستوى المركز بما في ذلك منصب جديد لنائب ثالث لرئيس الجمهورية، وأن يعود السودان إلى تطبيق الحكم الإقليمي الذي ألغي عام (١٩٨٩م) باعتباره الضمانة الوحيدة لتنفيذ برنامج التعمير والتنمية على نطاق دارفور كلها.

هذا، وقد ترك اتفاق سلام دارفور الأمر لأهل دارفور ليقرروا في استفتاء يجرى في موعد لا يتجاوز منتصف عام (٢٠١٠م) الاحتفاظ بثلاث ولايات أو العودة لنظام الإقليم الواحد.

وفيما يتعلق بتقاسم الثروة، فقد غطى الخلاف حول « التعويضات » على العناصر الأخرى لبروتوكول تقاسم الثروة. وقد عارض حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان مبدأ التعويضات المباشرة؛ لأن إقرارها يعني اعترافًا ضمنيًّا بمسؤوليتها عما ظلت تصفه دائمًا بأنه « نزاع محلي بين القبائل »، وبدورها قالت الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن اتفاق نيفاشا لا يتضمن دفع تعويضات لأبناء الجنوب. وقد أقر اتفاق سلام دارفور إنشاء لجنة تعويضات والتزمت الحكومة بتوفير دفعة أولية تبلغ (٣٠) مليون دولار أمريكي. كما أنشأ الاتفاق صندوق دارفور للتعمير والتنمية بهدف مساعدة اللاجئين والنازحين في العودة إلى ديارهم وإعادة تأهيل مزارعهم وثروتهم الحيوانية. والتزمت الحكومة بتوفير (٣٠٠) مليون دولار لهذا الصندوق في عام (٢٠٠٦م) و (٢٠٠) مليون دولار في عامي (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨م). ومن المؤمَّل أن يسهم المجتمع الدولي والمانحون في هذا الصندوق لإعادة تعمير دارفور. كما أقر الاتفاق إنشاء بعثة تقييم مشتركة يعهد إليها تحديد احتياجات إعادة الإعمار والتنمية في دارفور. ومن جانب آخر استجاب الاتفاق لمطلب رئيس جبهة التحرير يجعل النظام التقليدي لحيازات الأراضي، المعروف بنظام « الحواكير » أساسًا لتسوية نزاعات الأراضي، ويوضح كلَّ ذلك أن الحكومة المركزية منوط بها تنفيذ الجزء الأكبر من بروتوكول تقاسم السلطة – ويشمل ذلك الهيئات التي تم تشكيلها والالتزامات المالية – وهذا يضع الإرادة السياسية للحكومة في موضع الاختبار.

أما الترتيبات الأمنية في اتفاق سلام دارفور فهي تنص على وقف شامل لإطلاق النار وخلق مناطق خالية من الوجود العسكري على طرق الإمدادات الإنسانية والمناطق المحيطة بمعسكرات النازحين. كما تنص على نزع سلاح الجنجويد والميليشيات الحكومية الأخرى نزعًا كاملًا في موعد لا يتجاوز (٢٠٠٦م) قبل أن تبدأ الجبهة في تجميع مقاتليها ونزع سلاحهم، كما أضيف للاتفاق بند ينص على فض الاشتباك بين القوات وإدماج (٤) آلاف مقاتل في الجيش الشعبي وألف مقاتل في مؤسسات الأمن مثل الشرطة ومراقبة الحدود و(٣) آلاف في برامج المساعدة والتعليم. هذا بينما كانت الجبهات التي رفضت التوقيع على اتفاق السلام تصر على دور أكبر في مؤسسات الأمن في دارفور وعلى الصعيد القومي أيضًا، كما طالبوا بالإشراف على عملية نزع سلاح الجنجويد والميليشيات الأخرى، ودورًا أكبر كذلك في حماية النازحين العائدين إلى ديارهم.

ويتضمن اتفاق سلام دارفور أحكامًا مفصلة لحماية النازحين، ولكنه أحجم عن تناول النزاعات التي ستحدث في ملكية الأراضي لدى عودة هؤلاء النازحين لاستئناف حياتهم في مزارعهم وقراهم المدمرة.

ومن جانب آخر، يحظر اتفاق سلام دارفور على المليشيات التشادية العمل من داخل الأراضي السودانية، ويلزم طرفي الاتفاق بحظر أنشطة المليشيات ونزع أسلحتها وطردها من السودان. ويلزم الاتفاق بعثة الاتحاد الأفريقي بالتحقيق في انتهاكات المليشيات التشادية ورفع تقارير عنها إلى آليات اتفاق طرابلس. وإن صعوبة أو استحالة السيطرة على الحدود التشادية السودانية وضبطها أمر تفرضه طبيعة الحدود والتداخل بين القبائل على جانبي الحدود.

ويدعو اتفاق سلام دارفور إلى عقد مؤتمر للحوار والتشاور بين أبناء دارفور، تشارك فيه جميع الفئات المعنية، بما في ذلك الجهات التي رفضت التوقيع على الاتفاق. ويهدف المؤتمر إلى التراضي حول مستقبل الإقليم، وتوسيع التأييد للاتفاق ومعالجة المسائل الأساسية كالنزاعات حول الحيازات الزراعية والمصالحات والمسارات التقليدية للرعي والعلاقة بين المجتمعات الزراعية والرعوية.

ما بعد التوقيع على اتفاق دارفور للسلام:

بعد إصرار عبد الواحد محمد نور على عدم التوقيع على اتفاق دارفور للسلام، انشقت

عن حركته مجموعة من كبار قادته بقيادة عبد الرحمن موسى، كبير مفاوضي الفصيل، من الذين كانوا يؤيدون التوقيع على الاتفاق. وينتمي هؤلاء إلى جماعات عرقية أخرى غير الفور. وأعقب ذلك انشقاق إبراهيم مادبو، من أكبر المؤيدين لعبد الواحد، وينحدر من قبيلة الرزيقات. كما انشق في مرحلة لاحقة أربعة من كبار معاوني عبد الواحد وهم عبد الرحمن موسى أبكر وإبراهيم مادبو والقائد آدم صالح أبكر ووقَّعوا مع آدم عبد الرحيم أبوريشة، القائد المنشق عن حركة العدل والمساواة، على إعلان تأييد لاتفاق « سلام دارفور »، والتزموا بتنفيذ وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الأخرى. وتقلص تلك الانشقاقات من القاعدة الشعبية لفصيل عبد الواحد. وقد سعى فصيل مناوي إلى جذب هؤلاء المنشقين إلى صفوف حركته. وفعلت ذات الشيء حركة العدل والمساواة.

وعلى الصعيد الشعبي تظاهر النازحون في المعسكرات منددين بالاتفاق، وتظاهر كذلك طلاب دارفور بالخرطوم.

وتواصلت لقاءات وسطاء الاتحاد الأفريقي مع عبد الواحد بهدف إنقاذ اتفاق سلام دارفور، ولكن كل الجهود وصلت إلى طريق مسدود مع فصيل عبد الواحد، وكذلك حركة العدل والمساواة.

وقد وقّع معارضو اتفاق سلام دارفور على وثيقة أسمرا، والتي تشجب اتفاق سلام دارفور وتصفه بالتعجل والقصور. وقّع على الوثيقة كل من عبد الواحد محمد نور، ود. خليل إبراهيم، وخميس عبد اللَّه أبكر نائب رئيس جيش تحرير السودان وقائد مجموعة المساليت، وأحمد إبراهيم دريج رئيس التحالف الديمقراطي الفيدرالي وشريف حرير والذي تزعم المنشقين عن ميني أركوي مناوي ورفض اتفاق سلام دارفور.

وفي ظل عجز بعثة الاتحاد الأفريقي بسبب النقص في توفير التمويل والعاملين وتدهور الأحوال الأمنية والإنسانية، تسارعت خطى عملية تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة وأصدر مجلس الأمن في (٢٤ مارس ٢٠٠٥م) قراره بتأسيس بعثة الأمم المتحدة إلى السودان لدعم تطبيق اتفاق السلام الشامل وتعزيز عودة اللاجئين والنازحين والمساهمة في الجهود الدولية من أجل حماية حقوق الإنسان. وسعى الاتحاد الأفريقي في عام (٢٠٠٦م) إلى إقرار آليات تسمح بنقل البعثة لتصبح تحت سيطرة الأمم المتحدة، ورفضت حكومة الخرطوم مرارًا قبول تمديد تفويض بعثة الأمم المتحدة

ليشمل دارفور، ولكنها وافقت مبدئيًّا في (١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م) على استقبال قوة حفظ سلام مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على أن تكون غالبيتها من الأفارقة وأن تكون القوات التابعة للاتحاد الأفريقي تحت إمرة وسيطرة الأمم المتحدة. وفي مفارقة مؤلمة، جرى تحويل قوات الاتحاد الأفريقي إلى قوات دولية (القوات الهجين) في اليوم الأول من يناير (٢٠٠٨م) وبالتزامن مع ذكرى الاستقلال.

الأبعاد والدور الإقليمي والدولي:

لا يمكن فهم أزمة دارفور بمعزل عن أبعادها الإقليمية والدولية. ولا يمكن بالتالي تصور النجاح لأي من الحلول والمبادرات التي لا تأخذ تلك الأبعاد بعين الاعتبار.

في مطلع السبعينيات طرح الرئيس الليبي السابق القذافي كتابه الأخضر، وأعلن عدم اعترافه بالحدود والأمنيات ورغبته في تغيير أنظمة الحكم في العديد من البلدان الأفريقية، وفي صدارتها بالطبع السودان وتشاد. ولهذا الغرض الثوري أنشأ القذافي الجيش الثوري الليبي الثالث، وغالبية مجنديه من الأفارقة، وضم حوالي ألفين من أبناء دارفور من القبائل السودانية التشادية المشتركة. وقد شارك هؤلاء بالفعل في حرب مثلث أوزو وغزو القذافي لتشاد في الأعوام (١٩٧٣ - ١٩٧٥م) لإسقاط رئيسها آنذاك حسين هبري؛ حيث احتل بالفعل الجزء الشمالي من تشاد. فاضطر الرئيس التشادي حسين هبري إلى التراجع وقاد حملة مناوئة من منطقة شرق دارفور.

أعطت حكومة الخرطوم الضوء الأخضر لطرابلس بتجنيد أبناء دارفور في حرب ليبيا مع تشاد، بل وتغاضت عن الاحتلال الفعلي لأجزاء من دارفور. وبذلك دخلت منطقة شرق دارفور في الصراع بعد هزيمة الفيلق الإسلامي في تشاد في عام (١٩٨٧م).

تعرض القذافي لضغوط متواصلة اضطر على إثرها إلى حل الجيش الثوري وتشردت الآلاف من عناصره واضطر معظمهم للعودة إلى دارفور، وتزامن وصولهم إلى هناك مع عودة قوات الزغاوة التي قاتلت مع الرئيس إدريس دبي حتى تولى مقاليد الحكم في إنجمينا. وتجمع جميع هؤلاء في منطقة كارنوي والطينة، واختلطوا هناك بقوات حزب الأمة . وبذلك تهيأت الظروف لحدوث صراعات مسلحة بين تلك القوات انتهت بإعلان القيادات السياسية التمرد على الزعامة الأهلية لقبيلة الزغاوة. وتوجهوا إثر ذلك في مطلع عام (٢٠٠٢م) إلى جبل مرة؛ حيث تم التنسيق مع قوات عبد الواحد محمد نور

المتمركزة هناك وإجراء التدريبات المشتركة في معسكر واحد، وبذلك صارت قوات الجيش الثوري الليبي البذرة التي أنجبت جبهة تحرير دارفور ثم جيش تحرير السودان.

وفي عام (١٩٩٠م) أطاح إدريس دبي بالرئيس التشادي حسين هبري مستخدمًا في ذلك قوات من الزغاوة السودانيين والتشاديين وتحت غطاء ودعم من السودان وليبيا.

وظلت طرابلس تحتفظ بعلاقات وثيقة مع زعامات دارفور، ولعبت دورًا أساسيًّا في الاتصال وتنسيق البرامج السياسية لتلك الجهات، مما أسفر عن ميلاد منبر دارفور. كما ظل القذافي يستخدم نفوذه للتأثير والضغط على تلك الزعامات للمشاركة في المباحثات الرامية لإيجاد حل للنزاع في دارفور، ويفسر ذلك في المقام الأول بخشية القذافي من تدهور الأوضاع ودخول قوات أجنبية إلى دارفور، فتكون ليبيا محاصرة بقوات أجنبية في حدودها مع السودان وتشاد.

أما البعد التشادي فجذوره تاريخية وجغرافية أساسها القبائل المشتركة الموجودة على جانبي الحدود بين السودان وتشاد. فالجماعات المسلحة تتحرك بسهولة على جانبي الحدود؛ حيث يصعب ضبط حركتها، بسبب التداخل القبلي على جانبي الحدود. وقد انعكس الصراع التشادي - التشادي، والصراع التشادي - السوداني سلبًا على الأوضاع في دارفور، خاصة بعد نهاية حكم تمبلباي واستيلاء جبهة فرولينا على السلطة في تشاد والصراعات الدموية التي أعقبت ذلك وامتدت آثارها إلى دارفور. وليس أدل على ذلك من أن ثلاثة رؤساء متعاقبين على تشاد، بما فيهم الرئيس دبي، قد استولوا على مقاليد السلطة في إنجمينا بدعم من مليشيات إثنية متمركزة في دارفور.

والمعروف أن العديد من قيادات جيش تحرير السودان وجبهة العدل والمساواة قد حاربوا مع الزغاوة التشاديين ثم عادوا لدارفور. وقد استخدم الرئيس إدريس دبي صلاته الشخصية مع زعامات جيش تحرير السودان من قبيلة الزغاوة لمحاولة وقف النزاع في دارفور، والذي يهدد إحكام قبضته على الحكم في إنجمينا، بسبب الانعكاسات الخطيرة لتدفقات اللاجئين من دارفور إلى داخل الأراضي التشادية وانتماء الرئيس إدريس دبي إلى الزغاوة المتحالفين مع الزغاوة من قادة جيش تحرير السودان، الأمر الذي يضع إنجمينا في مواجهة مع النظام الحاكم في الخرطوم، ويضع النظامين في مواجهة ما يسمى بالسعي لإقامة دولة الزغاوة الكبرى على أجزاء كبيرة من دارفور وتشاد وليبيا.

وبذلك تدافعت القوى الداخلية في تشاد مع الأزمة في دارفور لتفرز واقعًا مستحيلًا للرئيس دبي سعى للتقليل من مخاطره بالتوسط سياسيًّا بين حكومة الخرطوم وجيش تحرير السودان، وتارة مساندة تلك الجهات سياسيًّا وعسكريًّا، وتارة إرسال جنوده ليقاتلوا مع الجيش السوداني في دارفور، واضطرته تلك المعادلة إلى اللجوء للدعم اللوجستي والاستخباراتي من القوات الفرنسية المرابطة في تشاد.

والمعروف أن المعارضة التشادية تتمركز وتنطلق عملياتها العسكرية من داخل الحدود السودانية في دارفور. وتتهم إنجمينا الخرطوم بدعم هذه الجماعات واستخدام الجنجويد كغطاء لها. وكذلك توجد العديد من القبائل الأفريقية الموجودة على جانبي الحدود وتحارب في صفوف جيش تحرير السودان، والذي يمدها بالسلاح والعتاد عندما تنفذ عملياتها داخل الأراضي التشادية.

وفي أغسطس (٢٠٠٣م) استخدم الرئيس دبي نفوذه مع زعماء جيش تحرير السودان وعقد لقاءً بين وفد من حكومة السودان وجيش تحرير السودان في مدينة أبشي، أسفر عن التوصل لوقف إطلاق النار ونتائج سياسية متواضعة قال جيش تحرير السودان أنها لا تستجيب لمطالبه السياسية وأنها تعتبر «معاهدة استسلام».

وفي النصف الأول من عام (٢٠٠٤م) تصاعدت هجمات «الجنجويد» السودانية والتشادية عبر الحدود وتطورت عملياتها من نهب للماشية إلى قتل المواطنين والعسكريين التشاديين. وفي (٢٠ مايو ٢٠٠٤م) حدث تمرد عسكري في إنجمينا استهدف الرئيس دبي تصاعد على إثره التوتر بين السودان وتشاد، وتوالت هجمات الجنجويد والمعارضة التشادية عبر الحدود، وفي أبريل (٢٠٠٥م) احتجت تشاد رسميًّا على تحريك الخرطوم لحوالي (٣٠٠٠) من قوات المعارضة التشادية عبر الحدود السودانية. وفي أوائل سبتمبر (٢٠٠٥م) رعت تشاد اجتماعًا لتوحيد الصفوف بين فصائل مني وعبد الواحد، حاولت فيه تشاد أن ترسم لنفسها دور الوسيط الذي يسعى للتوحيد بدلًا عن التقسيم. وفي أواخر ذات العام بلغ التصعيد في العلاقات بين البلدين حدًّا أعلنت فيه تشاد حالة الحرب مع السودان. وبلغت العلاقات السودانية التشادية أسوأ حالاتها إثر محاولة المعارضة التشادية الاستيلاء على السلطة، ووصلت قواتها بالفعل إلى القصر الرئاسي في إنجمينا، واتهم الرئيس إدريس دبي الخرطوم بالوقوف وراء محاولة المتمردين الاستيلاء على السلطة.

وما زالت العلاقات بين الحكومتين وزعامات تحرير السودان حركة العدل والمساواة والمعارضة التشادية داخل السودان؛ تتأرجح تبعًا لتقاطع توجهات ومصالح تلك الجهات ومطامعها.

اتفاقية الدوحة:

في أعقاب فشل اتفاقية أبوجا في تحقيق السلام في دارفور، تقدمت دولة قطر بمبادرةٍ جديدة لإحلال السلام في الإقليم، سعت فيها سعيًا حثيثًا وبذلت جهدًا مُضنيًا ومقدرًا، واستثمرت وقتًا ثمينًا، بالتعاون مع حكومة السودان، أسفرت تلك المبادرة عن عقد اتفاقية الدوحة في العام (٢٠١١م)، بعد مفاوضات استمرت لعامين ونصف العام وبوساطة ورعاية تامة من حكومة دولة قطر، وقد ترتب على توقيع الاتفاقية مقاطعة من عدد من الفصائل الرئيسية لها. كما شهد وصول الفصائل الموقعة إلى قصر الرئاسة تمرد الفصيل الموقع على اتفاقية أبوجا وعودته الي مسارح القتال مرة أخرى في مشهدٍ أشبه بلعبة الكراسي.

على أرض الواقع لم تفلح الاتفاقية في تحقيق السلام المنشود، وهو أمرٌ يؤكد مرة أخرى فشل الاتفاقات الجزئية في مخاطبة قضايا البلاد المصيرية والكُلية، والنفاذ إلى جذور الأزمة السودانية بالعمق المبتغى والشفافية اللازمة.

- **العُقدةُ الخامسة: نواقص اتفاق سلام دارفور:**

لم تسفر اتفاقية سلام دارفور والتي تم توقيعها في (٥/ ٦/ ٢٠٠٦م) إلى السلام والاستقرار، بل وعلى النقيض من ذلك فقد عمقت من الصراع في الإقليم. لم يكن الاتفاق كافيًا حتى لوقف إطلاق النار، ناهيك عن تحقيق السلام في دارفور. ويعود هذا أساسًا إلى عدم توقيع كل المجموعات المسلحة المتنازعة في المنطقة على الاتفاقية؛ ولأن الموقعين على الاتفاقية لم يلتزموا بتعهداتهم في وقف العنف[1].

أما القصور المنهجي فيكمن في أن اتفاق السلام الشامل (نيفاشا)، رغم أنه قد أرسى المرتكزات الأساسية لما يمكن أن تكون عليه الاتفاقات المستقبلية الأخرى، إلا أنه قد قسم الجزء الأكبر من السلطة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، وترك مساحة محدودة للقوى السياسية في المناطق الأخرى، وبذلك كرس

---

(١) أكورد النشرة الدولية لمبادرات السلام، العدد (١٨)، (٢٠٠٦م)، (ص٥٠)، لوري جاناثان، عضو فريق وساطة الاتحاد الأفريقي.

مبدأ التهميش الذي ترفضه الحركات الإقليمية الأخرى.

قام وسطاء الاتحاد الأفريقي بتوظيف خبراتهم التي اكتسبوها في المفاوضات، وحاولوا نقل نماذج اللجان والبروتوكولات وحتى نهج الوساطة والتفاوض واستخدامها في مفاوضات أبوجا، ولكن دون الأخذ في الاعتبار الاختلافات الرئيسة بين مشكلة الجنوب ومشكلة دارفور. إن مشكلة الجنوب قد تفاقمت على مدى عقود من الزمان خلال حكم الاستعمار والحكومات الوطنية المتعاقبة بينما الصراع الحالي في دارفور حديث العهد نسبيًّا (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م). كما أن الصراع في دارفور يغلب عليه الطابع القبلي، وليست هنالك انقسامات دينية ولا صراع حول موارد نفطية ومعدنية كما كان عليه الحال في الجنوب.

لقد أصرّ وفد حزب المؤتمر الوطني في مفاوضات أبوجا، وبتأييد من وسطاء الاتحاد الأفريقي، على استخدام مبادئ اتفاق السلام الشامل (نيفاشا) كالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والتعددية السياسية واللامركزية، أساسًا لاتفاق سلام دارفور دون إجراء تغييرات عليها، وكان وسطاء الاتحاد الأفريقي يؤيدون هذا الموقف.

إن أي مفاوضات حول أي نزاع أو أي اتفاقات تعقبها يجب أن تعكس طبيعة وخصائص النزاع المعني بحيث لا يوجد نموذج بعينه يتناسب مع جميع النزاعات.

وجانِب القصور الأهم في معالجة مشكلة دارفور يتمثل في الخطأ الذي ارتكبته حكومة الخرطوم منذ البداية في تقييمها للحركات المسلحة في دارفور، واتباعها نهجًا عسكريًّا بحتًا في تعاملها مع حَمَلة السلاح، وظنها بأنهم يمثلون تهديدًا محدودًا، بل ومنقسمون على أنفسهم، فقررت حسمهم عسكريًّا حتى لا تتكرر وتتواجد مثل هذه الحركات في مناطق أخرى من السودان. وقالت حينها أن الصراع ليس أكثر من « حرب قبلية » أو « حرب قُطَّاع طرق ». وقد حاولت الحكومة حجب حقيقة ما يجري في دارفور عن الرأي العام المحلي والعالمي، إلا أن المجتمع الدولي سرعان ما أدرك الوضع المأساوي في دارفور وباد بإدراجِه في أجندة مجلس الأمن و مجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية، وتتالى صدور القرارات التي جعلت السودان خاضعًا للوصاية الأجنبية.

ومن جانبها افتقرت الحركات المسلحة في دارفور إلى التوحد عسكريًّا وفكريًّا وسياسيًّا وتناسي الخلافات القبلية. وعند حضورها إلى أبوجا مثلًا، كانت الحركات

المسلحة هي الأضعف سياسيًّا وتفاوضيًّا، وعلى النقيض من ذلك جاء الوفد الحكومي تسنده خبرة سنوات من التفاوض في منبر الإيقاد.

أما المجتمع الدولي، والذي مثله في أبوجا وسطاء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والحكومات المانحة؛ فقد كان يسعى لتوقيع الاتفاق بأسرع وقت ممكن، في محاولة لوقف تدهور الأحوال الإنسانية في دارفور من ناحية، ولكسب الرأي العام المحلي في بلدانهم، من ناحية أخرى.

وقد سعى وسطاء الاتحاد الأفريقي إلى استخدام اتفاق السلام الشامل (نيفاشا) كأساس للتفاوض؛ ولذلك كانت مقترحاتهم دائمًا تبدو وكأنها أقرب للموقف الحكومي، الأمر الذي أضعف من ثقة حركات دارفور المتفاوضة في الطرف الآخر من العملية التفاوضية وفي الوسيط ذاته، الأمر الذي جعلها تطالب بتوفير مزيد من الضمانات لصيانة حقوقها ومشاركتها السياسية.

والسلام في دارفور لم يكتمل بتوقيع اتفاق سلام دارفور في أبوجا والدوحة، ولن يكتمل إلا بتطويرها للاستجابة لكل المطالب ومعالجة الموضوعات العالقة، وأهمها إعادة النسيج الاجتماعي في دارفور، وإعادة الثقة بين المواطنين أنفسهم من جهة وبين المواطنين والسلطة من جهة أخرى، وتوفير الدعم والسند الشعبي لأي اتفاق من خلال الحوار بين أبناء دارفور.

إن السلام المستدام لا بد من دعمه بالمشروعات التنموية وتطوير البنيات الأساسية وتأهيل الكوادر وتدريبها وتهيئة أسباب الحياة الكريمة للعائدين من نازحين ولاجئين، بإعادة بناء القرى والمدن التي دمرتها الحرب، وتوفير مصادر المياه، وتوفير الخدمات الضرورية من تعليم ورعاية صحية وكهرباء، وإجمالًا تخفيف وطأة الفقر وإزالته بتأمين الحياة الكريمة الآمنة للمواطنين، مع إعادة تفعيل الإدارة الأهلية انطلاقًا من دورها التاريخي في حفظ الأمن وتسوية المنازعات.

إن الأزمة في دارفور تعود إلى التراكم التاريخي لأخطاء تعامل الحكومات المركزية مع الإقليم وأهله وتهميشه على خلفية صراعات قبلية.

الرؤية الشاملة للسلام:

لاح إذًا أمل جديد للسودان بتوصل الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير

السودان وجيش تحرير السودان إلى اتفاقات سلام تؤسس للسلام والاستقرار في السودان. إن توقيع اتفاقية السلام الشامل واتفاقات سلام دارفور لا تعني بالضرورة تحقيق السلام. والسلام ليس هو وقف العمليات العسكرية فحسب، وإنما هو الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذي لن يتأتى إلا بتعضيد الإرادة السياسية نحو التحول الديمقراطي، وهو أقوى ركائز السلام، وتوسيع المشاركة وتمكين العدالة وإرساء قيم حقوق الإنسان.

إن مشاكل السودان المزمنة تعود إلى صراعات وعوامل متجذرة، ويقتضي حلها استنباط الحلول المستدامة لجذور هذه المشكلات وإجراء تعديلات هيكلية وجوهرية وترسيخ السلام على المستوى الشعبي، وترسيخ البناء القاعدي للعملية السلمية الذي تتفاعل فيه أدوات بناء الدولة مع المجتمع المدني وبناء السلام على المستوى الشعبي. إن مشكلة الجنوب قد انتهت بتوقيع اتفاق السلام الشامل في نيفاشا، والّذي قاد بدوره إلى انفصال الجنوب وتأسيس دولته المستقلة في العام (٢٠١١م)، كما أن مشكلة دارفور لن تنتهي بتوقيع اتفاقات سلام دارفور في أبوجا والدوحة، ولكن في واقع الأمر أن العملية السلمية بدأت في نيفاشا يتعين النظر إليها باعتبارها بداية الطريق نحو الاستقرار والازدهار؛ إذ إن مثل هذه الاتفاقيات ليست غاية في ذاتها؛ لذلك من الضروري تبني رؤية شاملة للسلام، ورغم أن اتفاق نيفاشا يعتبر الأكثر شمولًا من أي اتفاقية تم التوصل إليها من قبل بشأن السلام في السودان، بما في ذلك اتفاقية أديس أبابا لعام (١٩٧٢م)؛ إلا أنه من الصعب أن نطلق عليها اتفاقية السلام الشامل. فكلمة شامل تعني كل السودان، وفي السودان مشاكل أخرى، في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وفي شرقه وشماله. وقد تزامن التوقيع على اتفاق نيفاشا مع تصعيد النزاع المسلح في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وفي شرق السودان. ومن الممكن أن تعصف أي من تلك النزاعات أو أي نزاعات مستقبلية بما تم إنجازه في نيفاشا؛ لذلك ينبغي تحليل جذور هذه الصراعات المختلفة والعوامل التي تربط بينها، واستنباط الحلول المستدامة وإعادة ترتيب نظام الحكم في السودان على أسس العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، لكل المواطنين، وغرس الثقة بينهم. ومن ثم دعم مبادرات السلام المختلفة وتنظيمها وربطها وتوجيهها في الاتجاه الصحيح لكي تتماسك وتصبح « حركة سلام » قاعدية تنتظم جنوب السودان وشرقه وغربه وشماله ووسطه. ولا بد أن تنخرط

كل القوى السياسية في البلاد في عملية بناء وحركة سلام ديمقراطي مستدام.

إن مشكلات السودان من احترابات وصراعات دائرة، تستوجب النظر في عمق جذورها؛ لأنها قد بدأت قبل نيل البلاد لاستقلالها، وتفاقمت خلال العقود الخمسة الماضية، ويعود جلها إلى عوامل متوارثة وتراكمات السياسات الخاطئة ويتمثل أهمها في تهميش الأقليات واللامبالاة بحقوقهم وعدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة في أطراف البلاد التي تفتقر إلى الهياكل المؤسسية والقدرات الاقتصادية والبشرية القادرة على معالجة الصراعات والنزاعات السياسية والاجتماعية.

إن أساس النزاعات السودانية من فوارق عرقية ودينية وتهميش للأقليات وعدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وضعف الهياكل المؤسسية والقدرات البشرية والاقتصادية؛ نجدها أيضًا في مناطق أخرى من السودان، في شماله وشرقه. وهذا ما يستوجب الرؤية الشاملة للسلام التي تستصحب مطالب كل الجماعات وتعالج النزاعات المتعددة القائمة منها والمحتملة، في إطار تحول وطني شامل وعادل يشارك فيه الجميع.

لم يفرق اتفاق السلام الشامل واتفاقات سلام دارفور بين معالجة أعراض المشكلة ومعالجة جذورها. فنيفاشا وأبوجا ومن بعدها الدوحة قدموا حلولًا محدودة، وأهمها وقف النزاع المسلح لمشاكل ونزاعات تتطلب حلولًا طويلة الأمد تهدف إلى التغيير الهيكلي وتغيير نهج العلاقة القائمة بين أطراف النزاع. وقد بدا أن المفاوضات كانت تركز بصفة أساسية على وقف النزاع لمسلح، دون اعتبار كبير لاستدامة السلام، حتى أن البعض وصفها بأنها اتفاقات وقف مطول لإطلاق النار. وأي اتفاق للسلام يجب أن يؤسس لواقع سياسي جديد، وخارطة سياسية جديدة ويرسخ مبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة، ويوظف فاتورة الحرب لتحسين أحوال المواطن المعيشية، وتقليص حدة الفقر، والدفع بالمشروعات التنموية. « فالسلام قضية أمة فقدت زهرة شبابها وخيرة بنيها، وعاشت على الكفاف، وعطلت كل أحلامها، وأجلت كل أمانيها من أجل سلام كبير يُدخِل الفرحة إلى كل بيت، ولا يجعلها حكرًا على بيت الحاكم وخيمة المتمرد »[1].

إن إقصاء الآخرين – وحتى وسائل الإعلام – عن المفاوضات وَلَّد شعورًا قويًّا لدى

---

(١) بابكر حسن مكي، ضمانات السلام، أوراق، صحيفة الرأى العام السودانية (٢١/ ٩/ ٢٠٠٢م).

عامة الناس بأن اتفاقية نيفاشا وليدة مفاوضات بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية. وأن اتفاق نيفاشا شأن جنوبي بحت، وليست للسودان كله، رغم أن أهم بنود الاتفاقية يعالج اقتسام السلطة والثروة في السودان كله.

إن عملية السلام الشامل مسؤولية وعملية سياسية قومية وجماعية لكل أفراد الأمة السودانية، تتكامل فيها أدوار الحكومة والحركات والقوى السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والدول المجاورة والمجتمع الدولي. ولا بد من تجاوز افتراض أن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان وجيش تحرير السودان والحركات المعارضة والمسلحة الأخرى؛ تمثل كل السودان. إن مشاكل السودان ليست فقط شمالية – جنوبية، وشمالية – غربية . فهناك مشاكل شمالية – شمالية، ومشاكل جنوبية – جنوبية، وبذات القدر مشاكل غربية – غربية، ولا بد من بحث كل تلك المشاكل في ملتقى جامع يحشد الجميع حول أسس السلام، ويشركهم في بنائه – وبالتراضي – على المبادئ الأساسية من كفالة الحريات وصيانة الحقوق وسيادة حكم القانون في ظل حكم ديمقراطي لا مركزي يراعي التعددية والتباين ويؤسس للمشاركة الشاملة لا الثنائية أو الشمولية. ولكن العبء الأكبر يقع على حكومة الخرطوم؛ إذ إن مرحلة ما بعد تلك الاتفاقيات، تقتضي أن تبذل الحكومة جهودًا صادقة لتغيير سبل وهياكل الحكم نحو نهج أكثر ليبرالية يقتضي ويجتذب مشاركة جميع القوى السياسية الفاعلة في بناء مستقبل السودان.

إن أهم نواقص اتفاقية السلام الشامل هو كونها اتفاقًا بين طرفين فقط هما حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، أي أن الاتفاق يفتقر إلى عنصر مهم وهو القومية والتأييد الشعبي في غياب مشاركة القوى السياسية الأخرى وفئات المجتمع المدني . لقد أغفلت الاتفاقية دور المجتمع المدني، ولا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي دون المشاركة الفاعلة لتنظيمات المجتمع المدني. إن من الضروري إشراك أحزاب المعارضة وفئات المجتمع المدني، ومشاركةُ هؤلاء ضرورية لإضفاء الشرعية الديمقراطية على اتفاقات السلام وحشد التأييد الشعبي وتعبئته لصالحها. إن السلام الحقيقي هو الذي يستشعره الشعب كله وتتفاعل معه الأمة، وهو السلام الذي يدخل قلوب الناس وبيوتها، ويشيع فيها الطمأنينة وينشر الأمن.

إن مقتضيات المرحلة تقتضي من حكومة الخرطوم أن تعمل على تفعيل حوارٍ وطنيٍّ جاد يفضي إلى تحولٍ ديمقراطي حقيقي تبسط فيه الحريات السياسية والمدنية،

وما يتبع ذلك من استحقاقات بما فيها وضع خطة وجدول زمني محدد لانتخاباتٍ على كافة المستويات، وقيام البرلمان المنتخب بوضع دستورٍ ثابتٍ للبلاد، مع ضرورة إشراك قطاعات المجتمع المدني في صياغة مستقبل بلادهم.

ومن جانبه، يتعين على كافة الفرقاء الاضطلاع بمسؤولياتهم التاريخية في أداء التكليف الوطني الذي يفرضه حق الوطن وحُلم أجياله عليهم. إن مستقبل السودان السياسي هو القضية المحورية التي يجب أن تمنح الأولوية خلال الفترة القادمة. وفي هذا الصدد يجب التركيز على قضايا مناطق الصراعات المسلحة ولمّ الشمل الوطني.

ومعلوم أن مناطق الصراعات المسلحة تعاني من تحديات مادية وتنظيمية هائلة بالإضافة إلى التهديدات الأمنية المتعاقبة والمترتبة على وجود العديد من المليشيات العسكرية وانتشار السلاح وصعوبة إعادة تنظيم تلك المليشيات في جيش نظامي وإدماجها في الحياة المدنية. وحتى تضطلع بدورها الوطني، يتعين على الجماعات الدارفورية أن تتطور وتتحول إلى تنظيمات سياسية ليكون بوسعها المشاركة مع القوى الوطنية الأخرى ببرامج فعالة تعمل على إحلال الديمقراطية والحكم الاشتراكي في السودان.

ومن جانب آخر، يتعين على الحركات المسلحة القيام بمسؤولياتها تجاه الوطن بكامله وعدم الانكفاء جهويًّا أو عرقيًّا، والتركيز على بناء مستقبل السودان السياسي.

يأتي بعد ذلك دور منظمات المجتمع المدني المغيّب في اتفاقات السلام السابقة. فأثناء المفاوضات، كان هنالك تهميش بعدم إشراك أصحاب المصلحة المباشرة من المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني والقوى السياسية الأخرى.

إن السلام يعتبر مسؤولية جماعية ومشتركة للحكومة وكل القوى السياسية وفعاليات ومنظمات المجتمع المدني السودانية والجامعات والمؤسسات التقليدية والحديثة، ويجب أن تتفاعل كل هذه الأطراف لبناء السلام القاعدي. ولا بد من السعي لتعزيز مفهوم الشراكة الحديثة التي تطرحها وثائق وتوصيات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل العالمية، وهي شراكة بين ثلاثة عناصر، وهي: الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتستند إلى التعاون والتنسيق وتكامل الأدوار بين الأطراف الثلاثة.

إلى جانب الإصلاحات الهيكلية والدستورية، تتطلب مرحلة ما بعد الحرب التركيز على إعادة البناء والتأهيل وقيام المشاريع التنموية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

إن المشروعات التنموية، وخاصة في مجالات المواصلات والاتصالات والطرق تربط بين المجموعات السكانية في البلاد وتحقق التواصل بينهم. وتتطلب مرحلة البناء والتعمير تأهيل الكوادر البشرية وبناء المؤسسات والهياكل الإدارية، وخاصة في المناطق التي تأثرت بالحرب، وحل المشاكل العالقة والمحتملة في المناطق غير المستقرة، والتحكم في الهجرات السكانية الكثيفة وتوفير أفضل الأحوال المعيشية للعائدين من اللاجئين والنازحين، ومعالجة القصور في ممارسات الحكم والإدارة وسوء استغلال الثروات. وينبغي اتخاذ تدابير تضمن الشفافية والمساءلة فيما يتصل بعائدات البلاد وخاصة عائدات النفط وتوزيعها. ومن الضروري أيضًا إلغاء القوانين المقيدة للحريات وخاصة تعديلات قانون الأمن الوطني وإجراء الإصلاحات الضرورية في الأجهزة الأمنية للحد من تجاوزاتها للقانون وتعديها على حقوق المواطنين. كما تتطلب السيطرة على المتطرفين والمغالين، وتصفية المليشيات العسكرية، وتحسين العلاقات مع الدول المجاورة لوقف تدخلاتها السالبة. ويتوقع من الدول المجاورة، وخاصة مصر وليبيا وتشاد وإريتريا ويوغندا وأثيوبيا التعامل بصورة أكثر فعالية مع مشاكل السودان، فالحرب والسلام أصبح قضية إقليمية، تنعكس سلبًا وإيجابًا إلى خارج حدوده.

ومساعدات المجتمع الدولي الاقتصادية ضرورية في مرحلة إعادة البناء والتعمير والتنمية والخدمات ووضع الأساس لانطلاقة اقتصادية قوية. ويجب على الحكومة السودانية اتباع سياسات اقتصادية واضحة وشفافة وخاضعة للرقابة والمراجعة، وهذا سيشجع الدول الغربية على النظر في إعفاء ديون السودان تشجيعًا لسياسات السودان الاقتصادية. فالسودان من أكبر الدول استدانة في العالم . والتحدي الحقيقي يتمثل في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنفيذ المشروعات التنموية. ويتوقع أن يلعب المجتمع الدولي دورًا أساسيًّا في هذا المجال بتسهيل واستقطاب المعونات والاستثمارات الأجنبية في السودان وتشجيعها. ويمكن التفاوض مع الأمم المتحدة على تشكيل مجموعة استشارية من الخبراء الدوليين تعنى بتقديم النصح والمشورة والتدريب للقطاعات الحكومية على أن يتم التركيز – على سبيل المثال – على مسائل سبل الحكم، والهياكل الإدارية، والتنمية الاقتصادية، ومعالجة آثار الحرب، وإعادة الإعمار، وتعزيز قدرات ودور المجتمع المدني.

إن مشكلات السودان المختلفة تقتضي البحث عن حلول قومية لمشكلات ذات جذور مشتركة. إن الصراع في السودان له جذور عميقة، ولا بد أن تتغير المواقف وأساليب التعامل مع هذه المشكلات من أجل تجذير السلام، الذي يتطلب عملية أكثر شمولًا، تتجاوز الاتفاقات الحالية، إلى مولدٍ جديد للسودان بمخاض السلام الشامل والعادل وبالتحول الديمقراطي الحقيقي.

وأي اتفاق سلام لا يأخذ بعين الاعتبار القضايا الأساسية للنزاع فلن يؤدي إلى سلام مستدام على المدى البعيد. والسلام العادل والدائم لا بد أن يبنى على الحكم الراشد وسيادة القانون والمساواة والعدالة والديمقراطية. والسلام العادل والدائم يتطلب في البدء احترام الإنسان وحقوقه من خلال أنظمة عادلة ومؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية تراعي الحقوق والواجبات للحاكم والمحكوم. وتأسيس السلام على هذه المرتكزات الثابتة يقطع الطريق أمام مخاطر تجدد نشوب النزاعات وأي محاولات مستقبلية لإثارة النعرات العرقية والدينية والثقافية لإشعال الفتنة.

إن اتفاقات السلام الشامل تعتبر غاية في الأهمية والخطورة لسعيها خلق منهج جديد لحكم بلد تتنوع تركيبته السكانية والثقافية بشكل كبير. كما يتوفع لها أن تخلق بعدًا سياسيًّا جديدًا يلزم الحكومة بممارسة قيادة حميدة تدعم سيادة القانون والعدل والمساواة وتحترم حقوق الإنسان، في سودان واحد يزداد اهتمامه بالفقراء والمناطق المهمشة، لكي ينمو وينهض عبر التنمية المتوازنة التي تجعل الوحدة الوطنية واقعية ومُحببة وممكنة. إن ترسيخ هذه المفاهيم لن يقوم إلا على السلام الاجتماعي والثقافي بين الإثنيات المختلفة وعودة الصفاء لقطاعات الشعب السوداني ومكوناته السياسية والاجتماعية والعرقية، وتعزيز أسس التعايش والتفاهم بينها. ولدى معالجة العوامل المتوازنة التي ولدت العقود المريرة من الاحتراب، لا بد من معالجة النزاعات العشائرية ودعم سلطة زعماء القبائل التقليدية، والتي انحسرت بعد تدهور أنظمة الحكم المحلية وولادة المليشيات المسلحة. ويمكن أن يتأتى ذلك عن طريق تطوير آليات لبدء وترسيخ التصالح بين المواطنين والمجتمعات المتناحرة بغية امتصاص المرارات والغبائن والأحقاد لتوطيد الأمن الاجتماعي. وفي هذا المنحى يمكن أن نحقق الفائدة من تجربة جنوب أفريقيا في المصالحة. وبناء السودان الجديد لن يتأتى، وسيكون أمرًا بعيد المنال

طالما ظلت تسود ثقافة الاستعلاء العرقي الموروثة. ويجب توفير الدعم المستدام للمصالحة من أجل العدالة والاستقرار. وبذلك نؤسس لمفاهيم السلام التي لن تكتمل إلا بالسلام الاجتماعي.

هذه القيم الثقافية يجب أن تسود وأن تضمن تعدديتها في الدستور لبناء تحالف ثقافي أفضل في سودان أكثر عدلًا وسلمًا. والسلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا بالاتصال والتعاون بين الأطراف المتنازعة والسعي الجاد لتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة ويتنافس كل طرف لتحقيق مصالحه من خلال آليات سلمية ومؤسسية. وما لم يتم التعامل على تقويم الظلم التاريخي الذي وقع على قطاعات عديدة من الشعب السوداني، والتفاوض على عقد اجتماعي جديد ضمن استراتيجية شاملة لهيكلة سياسية ونظام سياسي عادل يستوعب الجميع – فسوف تتهيأ البيئة لنمو خلافات وصراعات جديدة.

وحتى لا تتكرر النزاعات لا بد من حقن جيوب الاحتقان بشكل نهائي، ويكون ذلك بتنفيذ برامج إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاح السياسي، وترسيخ علاقة المواطنة بين الجماعات العرقية والدينية والثقافية المختلفة، لتنتج جميعها سلامًا ووفاقًا اجتماعيين.

وبذلك تزداد القناعة ترسيخًا بضرورة عقد حوار وطني أوسع، للتراضي حول نهج يُحكم به السودان، في إطار نظام ديمقراطي، ويشارك فيه كل أبناء السودان، من جميع أقاليمه، ومن مختلف توجهاته السياسية، ومن كل أصوله العرقية والدينية والثقافية، بالتشاور والتراضي بين الجميع على كيفية إعادة هيكلة السلطة والحكم، اعتمادًا على المواطنة أساسًا للحقوق والواجبات، دون تمييز على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو اللون. وتشجيع المواطنة المسؤولة التي تدعم هذا التنوع لبناء وطن متفاعل ومتكامل. ولتحقيق ذلك، يجب علينا أن نطلق منظومة إصلاحية متكاملة قوامها الإصلاح والتطوير والتحديث وإعادة بناء الإنسان السوداني ليكون شريكًا كاملًا في بناء بلده.

إن مشروع السودان (٢٠٢٥م) هُو حُلم المستقبل الذي ندعو له وهو رؤية ومنهج وفكر يقوم على الوسطية والاعتدال والتعايش السلمي والإيمان بالقيم المشتركة والتفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى.

البَابُ السَّادِسُ

رؤية المستقبل

« لا جدوى من السرعة إذا كنت تجري في الاتجاه الخاطئ »(*)

● **المسألةُ الأولى: استدامةُ السلام:**

أما وقد تم التوصل إلى اتفاقات سلام متعددة، كان من الأحرى أن يتواصل السعي لتحقيق إجماع وطني، وتتسارع الخطى لتحقيق الوفاق الوطني الشامل، والعمل على استدامته والنظر إلى كل ذلك على أنه محطة أريد لها أن تكون الأخيرة في طريق طويل حافل بالقعود والمعاناة وسفك الدماء وتبديد فرص التقدم. وأن يكون نقطة البداية الصحيحة لمسيرة طويلة ومستدامة للتنمية والتألق الحضاري الذي يصنعه كل أبناء الوطن بإرادتهم المتوحدة وعزمهم على توديع حقب الضياع وتبديد الإمكانات فيما لا طائلَ وراءه ولا نفعَ يرتجى منه.

والتركيز على بناء الوطن على أسس عادلة وديمقراطية تشع بالأمل الذي يحفز الدافعية بالمثابرة على العمل المبدع والمنتج الذي يؤسس لواقع جديد ومتجدد في رحاب النهضة والتقدم عبر تحقيق كل ما شملته اتفاقات السلام والبرنامج الوطني الذي ندعو لضرورة الاتفاق عليه. وهذا يتطلب أن يبدأ العمل بهمَّة، وأن يتواصل بمثابرة تمكن من استدراك ما فات في سني المنازعات والمناورات والاقتتال، وتسريع وتائر الإنجاز للحاق بركب التنمية والتقدم، مستفيدين من إيجابيات وعبر سلبيات كل العهود والحقب التي سبقت من عمر الزمان منذ تحقيق الاستقلال الوطني. فالسودان قادر – إن أردنا له – أن يكون اعتمادًا على عقول بنيه وسواعدهم وإمكانات الوطن الطبيعية الهائلة المتنوعة، وأن يحقق الإنجاز تلو الإنجاز فتنداح أمامه فرص الانطلاق والانعتاق من غائلة الفقر ويؤسس حياة الرفاهية لسائر أهله وبجهودهم وقدراتهم على استثمار كل موارد كتلته الحيوية ومصادر القوى الأخرى التي تتجاوز حدوده الجغرافية، من تلقاء انتماءاته الأفريقية والعربية والإسلامية، وما أسهم فيه وما كسبه نتيجة إسهامه في حركات التحرر الوطني ومساندتها في معارك النضال لتحقيق مصالح الدول النامية والحفاظ عليها وتطويرها، وما سعى به

(*) مهاتما غاندي.

مع الآخرين لترجيح موازين القوى والتعامل الدولية لصالح الدول النامية. إن السودان يملك بهذه الانتماءات مصادر للقوة تفوق ما يحويه نطاقه الجغرافي.

لقد تحول كثير من الناس زمانًا طويلًا إلى تحقيق المصالح عبر مصادر القوة الخشنة القائمة على الكسب عبر الحروب والفتوحات الاستعمارية والعدوان، أي منطق القوة العنيفة، لكن صوت العقل عبر التاريخ وفي زمان الناس هذا خاصة، ابتدع مصادر ناعمة ورفيقة للقوة مثل نشدان السلام، وصون حقوق الإنسان، والتألق الفكري والحضاري، ورعاية الطفولة والأمومة، والعمل مع الشباب بطاقاته، والتألق الثقافي والعلمي والتقاني، والحوار الوطني، وحوار الثقافات والأديان والتعاون الدولي وشراكات التنمية وحفز المبدعين وتشجيعهم، وحماية حقوقهم في الملكية الفكرية، وإعمال خلقهم وإبداعهم لمصلحة الإنسان والبشرية وفي خدمته وتحقيق نفعه. هذه هي مصادر القوة التي ينبغي أن نبدع في مجالها، وأن نؤسس عليها السودان الجديد.

إذا كان هذا هو التوجه الذي ينبغي أن نعتصم به لاستدامة السلام وتحقيق النهضة المرتقبة على قاعدة التنمية المنتجة المتوازنة المستدامة؛ فإن عدة مرتكزات لازمة لاستدامة السلام ينبغي الحرص عليها في إطار هذا التوجه العام.

- **المسألةُ الثانية: الالتزام العملي بكل ما ورد في اتفاقات السلام:**

إن الالتزام الحقيقي بإنفاذ كل بنود اتفاقات السلام وحرص كل طرف على الوفاء بالتزاماته الواردة في تلك الاتفاقات؛ لهو المرتكز الأساس لإيجاد فرصة حقيقية لتثبيت السلام واستدامته؛ إذ إنه بغير هذا لا يمكن أن نبني ثقة بين الأطراف الموقعة على تلك الاتفاقات أو تلك التي تتبناه معها وتؤيده. وإن هذا الالتزام هو الضمانة الأساسية لتحقيق السلام إذ إن توقيع الاتفاقات والمواثيق، وإن دلَّ على سلامة النية وحسن القصد، فإنه وحده لا يجدي في تحقيق السلام ويظل نصًّا ميتًا على صفحات الأوراق التي كتب عليها.

- **المسألةُ الثالثة: إشاعة ثقافة السلام:**

صحيح أنه قد برزت دعوات للسلام طوال عقود عديدة وبذلت جهود لإشاعة ثقافة السلام. ولكن الحرب التي استمرت متقطعة نحو أكثر من نصف قرن من الزمان وتواصلت وانتشرت في أقاليم أخرى خارج نطاق الإقليم الجنوبي المعروف، والذي حدد بالمديريات الجنوبية الثلاث منذ العهد الاستعماري وتداعياتها السالبة على الوطن،

واتساع انتشارها التي شملت كل جوانب الحياة، وكادت أن تطال كل الأسر، قد جعلت لثقافة العنف والقتال مجالًا للصراع مع الدعوات للسلام وثقافته.

إن الأوضاع المليئة بالتوتر - والتي نفحت بالعنف وسادت زمانًا طويلًا في السودان - لا يمكن محو آثارها العميقة في نفوس الناس، وفي حياتهم، وفي نسيج المجتمع وأركان بنيته، وما أحدثته مرارات سفك الدماء وقتل الأرواح، وما صاحب ذلك من دمار للبني الأساسية والخدمات والمؤسسات الإنتاجية والزراعة والصناعة، وتعطيل فرص التنمية مما أورث الناس الشقاء والمسغبة لفترات طويلة وأجيال عديدة - إلا بتعميق ثقافة السلام في عقول الناس ونفوسهم، وتنشئة الأجيال على حب السلام والتسامح والإخاء والتكافل. وهذا لا يتم إلا وفق خطة رصينة محكمة مدركة لكل شعاب ثقافة السلام وتفاصيلها وعليمة بكل مسببات شيوع ثقافة العنف ومكامنها في نفوس الناس ومواقع حياتهم، وآثار هذا العنف المدمر في البيئة الأسرية والمجتمعية والطبيعية، وأن تكون بداية مشروعات تنفيذ خطة السلام تعريف كل قطاعات المجتمع عبر كل أساليب المخاطبة والبلاغ وآلياته بمفاهيم السلام وأهميته وضرورته لإعمار الوجدان الإنساني، وإعمار الحياة والكون، وتسخير كل ذلك لنفع الإنسان وتحقيق أمنه واستقراره والارتقاء بنوعية حياته وتبصير قطاعات المجتمع كذلك بمفاهيم العنف وحالاته - وأفدحها الحروب التي تزهق الأرواح - وتعميق بغض العنف في نفوس كل أبناء الوطن. ولا بد من أن تصاحب ذلك كله عملية تنوير ووعي وتعبئة تشارك فيها كل وحدات المجتمع بدءًا بالأسرة وتدرجًا إلى دور العلم وأجهزة الثقافة والإعلام وسائر المناشط المدرسية والمجتمعية.

ولما كانت التربية مناط التنشئة وتطوير العقول وإعمارها بالمعارف والثقافة وبناء النفوس وغرس القيم وأنماط السلوك الحميدة في وجدان الناشئة؛ فإنه يتعين على مؤسسات التربية - بدءًا بالخلاوي ورياض الأطفال وعلى امتداد مدارج السلم التعليمي المدرسي ومؤسسات التعليم العالي - أن تجعل السلام وثقافته وكيفية بنائه والحفاظ عليه عبر الحوار والتسامح والتكافل، جزءًا أصيلًا في مناهجها ومناشطها. وعلى الجامعات تقع مسؤولية تطوير أبحاث السلام وإنشاء الوحدات الأكاديمية القادرة على إجراء الأبحاث وتقديم البرامج الدراسية والإجازات العلمية في مجال السلام، وأن تكون الأبحاث أساسًا لتطوير المناهج الدراسية في كل مراحل التعليم وإعداد البرامج الثقافية والإعلامية وبرامج الثقافة الجماهيرية.

وتقع على عاتق الإعلام ومؤسساته مسؤولية بث الوعي والتثقيف عبر برامجها العامة والمتخصصة، خاصة في مجتمع ما تزال أعداد الأميين فيه تشكل نسبة كبيرة. ولما كانت الكلمة المكتوبة وأثرها قادرة على البقاء فترات أطول بكثير من فترات الاستماع للمذياع وفترات المشاهدة للتلفاز، فإن هذا يجعل للصحافة دورًا أساسيًّا في نشر ثقافة السلام. وعلى منظمات المجتمع المدني أن تنهض بذات الاهتمامات العامة والمتخصصة بواجبها في نشر ثقافة السلام وتعميقها بتنفيذ كل ما تتضمنه خطة ثقافة السلام.

ويقع على المبدعين والمفكريين والفنيين - من أدباء وشعراء وفنانين تشكيليين ومسرحيين وموسيقيين ومغنين - واجب خاص في تعميق ثقافة السلام ونشرها بين الناس؛ إذ إن للفكر وللأدب والفن - بكل ضروبه - طاقات تأثير في العقول والنفوس تتفوق بها عن كل عوامل التأثير ووسائله وآلياته، وتشكل المنظومة الجميلة الموروثة في المجتمع السوداني بكل روافدها المتنوعة معينًا لا ينضب للاغتراف منه لإحداث التأثير الإيجابي للسلام وثقافتة ونبذ العنف الذي يدمر كل شيء، الإنسان والحياة والبيئة وكل مظاهر التحضر الإنساني. لقد اهتمت الأسرة الدولية بأمر السلام ممثلة في الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة.

وتبرز مسؤولية خاصة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في سبيل التأصيل لثقافة السلام ونشرها. فاليونسكو تعتبر السلام أحد أهدافها الأساسية منذ إنشائها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وأخذت اليونسكو على عاتقها مهمة بناء السلام في عقول البشر، بل إن فاتحة ديباجة دستورها قد نبهت إلى أن فكرة الحرب تتكون في عقول البشر وأنه لا بد لتحقيق السلام من إقامة حصونه وقلاعه في عقول الناس؛ حيث نصت الفقرة من تلك الديباجة على الآتي: « ... لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام ».

ويتوقع لمناهج وبرامج ثقافة السلام وهي تظهر مزاياه أن تنبه إلى مخاطر العنف ومخاطر الانفصال على حاضر الوطن ومستقبله، وأن تنبه كذلك إلى أن الانفصال لن يكون هو الحل الأمثل؛ إذ إن الوحدات التي تنفصل عن أوطانها الأصلية لا تضمن لنفسها القدرة على درء احتمالات النزاعات الداخلية والدعوة إلى مزيد من التفتيت، خاصة في المجتمعات التي تسود فيها القبلية والنزعات الجهوية وتقطيع الوطن إلى أقاليم مغلقة

لا منافذ لها على البحار، ولكن ينبغي لها في المقابل أن تدعو إلى معالجة أي ظلامات تاريخية أو سياسية أو تنموية عبر التنمية المتوازنة وبسط الفرص العادلة للمشاركة في السلطة والاقتسام العادل للثروة. ولا بد من التنبيه كذلك إلى أن خطورة حل المنازعات داخل الأوطان عبر الانفصال لا يضمن ألا تستشري عملية الانفصال وتمزيق وحدة الوطن كله. وإذا تسربت هذه العدوى إلى دول الجوار لأفضى ذلك إلى تحلل العديد من الدول الأفريقية؛ لأن معظمها يعيش أوضاعًا وظروفًا مماثلة لأوضاع السودان من حيث النشأة وتقسيم الحدود والتنوع، وحالة التخلف التي لم تتح بعد للقبائل أن تنصهر في إطار وطني جامع متماسك. ويكفي في التدليل على ذلك شيوع النزاعات المسلحة في العديد من أرجاء القارة الأفريقية. ولعل هذا ما دفع الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يقرروا بحكمتهم بقاء حدود الدول الأفريقية حديثة الاستقلال آنذاك على الصورة التي ورثت بها من الاستعمار.

انفصال جنوب السودان:

لكن يا للحسرة، فقط كان الأمل معقودًا على وحدة شمال السودان بجنوبه كنتيجة أشواقٍ وآمالٍ قد عُقدت قبل وأثناء وبعد توقيع اتفاق السلام الشامل في العام (٢٠٠٥م). التوقعات شيء والواقع شيء آخر. وبتسلسل منطقي لاتفاق السلام الشامل، فقد تمّ الاستفتاء في العام (٢٠١١م) وفقًا للخطة المتفق عليها واختار أهل الجنوب خيار الانفصال، واستقلت دولة جنوب السودان. يبقى التساؤل المنطقي حول ضرورة الدراسة العلمية المتأنية حول ماهية انفصال جنوب السودان، والتراكمات والأخطاء المصاحبة لذلك لاستدراك الدروس والعبر من هذه التجربة القاسية، خاصةً أن هناك أوضاعًا وصراعات واحترابات ومطالب سائدة في الوطن تشبه في مضمونها تلك التي طبعت مشكلة جنوب السودان، حتى وإن اختلف الشكل.

- **المسألةُ الرابعة: إعادةُ تأهيل المناطق التي تأثرت بالحرب وتنميتها:**

إن التنمية مرتكز أساس لتأمين السلام واستدامته وهي تبدأ بإعادة تأهيل المناطق التي تأثرت بالحرب لاستعادة مقومات الحياة فيها لأهلها والمقيمين بها، وبتمكين الراغبين في العودة من النازحين واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية. وإن تمام ذلك يتطلب وضع خطة شاملة محكمة مكتملة الأركان وشاملة لكل المجالات والقطاعات، وتوفير القوى

البشرية المؤهلة لتنفيذ برامج التنمية المضمنة في تلك الخطة وتوفير التمويل اللازم لإنفاذها وتوظيف القدرات الفنية والمعينات الثقافية الممكنة من التنفيذ بكفاءة عالية. ويتطلب الأمر كذلك، ليأتي التنفيذ ناجعًا ربط تنفيذ المشروعات والبرامج بجداول زمنية مفصلة وفق كل مرحلة من مراحل التنفيذ، ومراقبة إنجاز العمليات المتتالية في الأطر الزمنية المحددة لها والتقويم المستمر الذي يتيح تعديل مسارات التنفيذ ووتائره كلما دعت ضرورة لذلك.

إن إعادة التأهيل تبدأ بمرافق ضرورات الحياة الأساسية من صحة ومياه شرب وتعليم وكهرباء. كما نتجه إلى استعادة الحيوية للمشروعات الإنتاجية التي كانت قائمة وخربتها الحرب أو أصابها الوهن نتيجة لطول الإهمال، بسبب اضطراب الأحوال أو قصور الإمكانات التي كان مطلوبًا توجيهها للمشروعات التي قامت في المناطق الآمنة نتيجة توجيه الموارد للمجهود الحربي وصون الأمن.

إن ما تزخر به تلك الأقاليم المتأثرة بالحرب - من ثروات معدنية مختزنة في باطن الأرض، وعلى ضفاف بعض الأنهار والصخور الرسوبية على وجه الأرض - يشكل في حد ذاته موردًا ضخمًا للثروة، ومجالًا رحبًا للاستثمار الوطني والخارجي، ويبشر بالإمكانات الهائلة التي توفرها هذه الثروات، باعتبارها إضافة حقيقية وهائلة لقدرات السودان في الاستثمار والزراعة وغيرها من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني وفي البنية الأساسية وفي مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية، خاصة التعليم والعلم والتقانة والثقافة والصحة والتوسع في الاتصال وفي مجال المعلومات والمعلوماتية. كلها ستكون من العوامل المؤثرة في تحقيق التنمية المتوازنة والارتقاء بالحياة في كل أنحاء السودان.

- **المسألةُ الخامسة: بناء الثقة استدامة السلام وجعل الوحدة مُمكنة:**

إن مواصلة كل هذا الذي ذكرناه في هذا الباب، وجعل الوحدة مُمكنة لأهل السودان قاطبة يعتمد إلى حد بعيد على أن يثمر هذا الجهد في بناء الثقة بين أقاليمه وأطرافه المختلفة. فإن توافر الثقة أمر بالغ الأهمية في تمتين وحدة المجتمع السوداني وتأسيس منعة الدولة. والثقة لا تتوافر بالتعبير عن الرغبة في تحقيقها وإنما تقوم على اعتبارات نفسية وحقوقية وتنموية ومشاركة متساوية في الشأن الوطني في مختلف صوره وعلى تدرج مستوياته.

ولكن ينبغي ألا يتخذ ذريعة لعرقلة استدامة السلام أو صد تيار الوحدة على أسس هلامية غير قابلة للقيام، وكلما أرادت جماعة من الصفوة أن تحقق مطلبًا عسيرًا أو غير عادل تتخذ من عدم بناء الثقة وتوافرها ذريعة للتفلت والتنصل من الوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاقات السلام؛ لذا فإن من الخير لنا أن نتحاكم عند قياس توافر الثقة من عدمه إلى معايير قابلة للقياس. وأنه من حسن الطالع أن اتفاقات السلام وخطة التنمية والبرامج المدرجة في إطاره من الأمور القابلة للقياس. وإننا نرى أن أي عنصر من العناصر يريد أي طرف أن يدخله في اعتبارات بناء الثقة يجب أن يصاغ بصورة قابلة للقياس، كذلك لكي نعلم جميعًا ما الذي نقصده عندما نتحدث عن بناء الثقة وتوافرها، وإلا ظللنا عرضة لتفسيرات ذاتية وأمزجة متقلبة تقوم على مصالح ضيقة لفرد أو مجموعة.

وإن المعايير المادية ينبغي أن تسند وتدعم باعتبارات قيمية وثقافية ونفسية تهيئ القبول المشترك والمتبادل لبعضنا البعض؛ لأن إضافة هذه الاعتبارات المعنوية إلى الاعتبارات المادية تشكل في تفاعلها عناصر تحقق الإرادة السياسية لاستدامة السلام والعيش المشترك في وطن واحد، والعمل سويًّا لتحقيق تقدمه ورفعته وعزته ومنعته وإنصاف هويته.

● **المسألةُ السادسة: نظام الحكم:**

إن مسألة نظام الحكم في بلد معين قضية جوهرية خاصة في الدول حديثة الاستقلال، لمحورية ذلك في بناء الأمة والوطن والدولة. فنظام الحكم المختار هو الذي يتحكم في مآلات ذلك جميعًا. والفرق شاسع بين التعرف على نظم الحكم السائدة في العالم، أو تلك التي سادت ثم بادت وبين تصميم نظام حكم لمجتمع معين يقوم على عدم المجانبة بينه وبين التجارب الإنسانية من ناحية، ويكون قائمًا على إدراك حقائق ذلك المجتمع تكوينه وبنيانه وقيمه وتاريخه، وانعكاس ذلك على أطوار تقدمه، وما لحقه من نكسات، وصادفه من معوقات، ومقوماته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وعوامل المناعة والهشاشة فيه. ثم مدى توافر معامل الرضا ومدى المشاركة المتاحة لكل مكونات الأمة الثقافية والعقدية، ولكل فئات المجتمع وجهات الوطن الذي يقوم فيه ذلك المجتمع؛ إذ إن تلك كلها من العناصر والعوامل الأساسية في مواءمة نظام الحكم لظروف مجتمع معين وقدرته على إطلاق قوى الإبداع والإنتاج والتطور فيه. وإن جوهر

الديمقراطية الحقة؛ هو التعبير الحر والمسؤول عن الإرادة الحرة التي لا تقيدها المقعدات مثل العوز والحاجة والفقر والتهميش. ومن معايير ذلك مدى تمكن جموع الأمة من المشاركة الحرة الطليقة، ليس فقط في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وإنما في صنعه كذلك قبل اتخاذه.

ومن أهم المقعدات التي تحول دون ذلك مستويات التعليم والثقافة والوعي والتمتع بخدمات الصحة والوقائية والعلاجية، والمشاركة في توفيرها والتمتع بفرص العمل المتساوية والطليقة من كل القيود والمحددات، عدا قيد القدرة على العمل كفاية وجهدًا واستعدادًا لمواصلته وضمان قدر من الدخل نتيجة المشاركة في العمل المنتج والمجزي، أو اعتمادًا على ضمانات اجتماعية أسرية ومجتمعية لمن هم في مرحلة الطفولة، أو من تقدمت بهم السن بعد عطاء اتصل عقودًا من الزمن أو للذين يعانون من أي ضرب من ضروب الإعاقة. وأن يكون الدخل المتاح متكافئًا مع تلبية الحاجات الأساسية الروحية والمادية والاجتماعية والثقافية. وأن تكون الدولة متمكنة بفضل النظام السياسي الذي تختاره، قادرة على توفير الأمن في غير تعدٍّ على الحريات ومساهمة في توفير الحاجات الأساسية التي سبقت الإشارة إليها، إضافة إلى توفر المأوى المناسب للأسر والأفراد.

ولكي يتحقق ذلك جميعًا في جوانبه المادية فإن الأمر يتطلب توافر بنيات ارتكازية تمكن من الإنتاج والحوار الاجتماعي والاقتصادي والتواصل بين المواطنين، وبينهم وبين العالم من حولهم. ومن المعايير الأساسية لكفاية نظام الحكم مدى قدرته على الارتقاء بالقدرات الإنتاجية للوطن والاقتصاد في كل قطاعاته ما اتصل منها بالإنتاج المادي وما تعلق منها بالخدمات.

وفي بلدٍ كالسودان تقاس نجاعة الحكم بقدرة نظامه على تحقيق التنمية المتوازنة المحققة للعدل والإنصاف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ لأن الدولة في العقود السابقة، وإن اتجهت نيتها وأهدافها إلى تحقيق هذه التنمية المتوازنة، فإن خيالها وقدراتها وما توافر لها من مقومات تلك التنمية لم تكن بكافية في الاستجابة لتحقيق مطالب التنمية المتوازنة.

إن البعض يخلط بين التنمية والنمو الاقتصادي؛ والنمو الاقتصادي وإن كان لازمًا لتحقيق التنمية فإنه لا يحققها منفردًا؛ إذ التنمية في حقيقة أمرها تنمية بشرية وتهيئة الظروف

للبشر لكي ينتجوا ويبدعوا ويتمتعوا بثمار جهدهم وكدهم وإبداعهم الفكري والفني. ومن متطلبات هذا الإدراك أن يتذكر واضعو السياسة والمخططون والمنفذون حقيقةً طالما داوموا على تكرارها، وهي تلك القائلة بأن الإنسان أداة التنمية وغايتها الأسمى. وإذا ما أتيحت له فرص التعلم والتدريب اتسعت أمامه مجالات الحرية والخيارات وفرص الإبداع، بل ويستطيع أن يغير واقعه الجماعي والفردي؛ ذلك أن أوضاع الفرد لا ضمانة للارتقاء بنوعيتها في ظل نظام لا يقوم على العدل ولا يتيح الفرص المتساوية أمام مواطنيه، ويضمن لهم حدًّا أدنى من إشباع حاجاتهم وصون حقوقهم وحرياتهم. إن توافر ذلك جميعًا يخلق دافعية لتحقيق التقدم وتعميق مشاعر الانتماء للوطن ليكون الإنسان والجماعات في كامل استعداد للاضطلاع بمسؤولياتهم لتحقيق ذلك التقدم وتحمل ما قد يتطلبه ذلك من مثابرة متصلة على العمل أو تقديم التضحيات. وبهذا يترسخ مبدأ الحق في التنمية، الجماعية والفردية ويتنزل واقعًا معاشًا، خاصة إذا ما تم تخير أنجع المناهج والوسائل لتحقيقه متوازنًا في كل أرجاء الوطن ولكل إنسانه أيًّا كان موقع إقامته؛ لذا فإن قضايا الاهتمام بالبعد الاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة في الفرص وصون الحريات المقترنة بالمسؤوليات والواجبات كلها من القضايا الجوهرية والمكونات الأساسية لنظام الحكم الراشد الذي يتلاءم مع الحياة البشرية وحاجات مجتمع بعينه وإشباع حاجات كل مواطنيه ارتكازًا على جهدهم وكدهم دون ظلم أو تظالم أو إدخال اعتبارات غير موضوعية في اقتسام الثروة والمشاركة في السلطة.

إن الناظر في نظم الحكم التي تعاقبت على السودان ومضاهاتها مع المبادئ والاعتبارات الواردة في صدر هذا الباب؛ يستطيع أن يتبين مدى كفايتها أو قصورها، بل يستطيع أن يتبين كذلك معايير نجاحها وخاصة نجاح أو فشل النخب المثقفة أو تلك التي تداولت على السلطة منذ الاستقلال في تصميم وإنفاذ نظام حكم عصري يتلاءم مع ظروف السودان وحقائق واقعه وتلبية حاجات تقدمه. وهل تمكنا من الاتفاق على أسس ذلك النظام السياسي؟ وهل لنا من البصيرة المعينة على التمييز بين نظام الحكم والدولة وبين الإدارة أي الحكومة المعنية في زمن وظرف معين، أم أن نتيجة لعدم القدرة على هذا التمييز فهمنا أن إدارة حكومة بعينها أو معارضتها لا تتحقق إلا بمعارضة الوطن وهدم نظام حكمه. إن ما ذكرناه عند التأمل في الدروس والعبر الناشئة من تعاقب الحكومات والعهود منذ الاستقلال يدل بصورة واضحة على أن النخبة المثقفة لم تفلح

بعد في ابتداع نظام حكم يفي بحاجات المجتمع السوداني في حاضره ومستقبله. وأن حظ ما جربنا في القدرة والنجاعة قد أتى ضامرًا. ولا بد لنا من إعمال الفكر النير وعميق التأمل في مواطن الخلل ومواقع النقص والقصور لنعمل على تلافيها وتجاوزها ونحن نؤسس لنظام الحكم في مرحلة ما بعد السلام.

- **المسألةُ السابعة: الرؤى الصحيحة والتطبيق المتعثر:**

تعاقبت على السودان عهود ديمقراطية تعددية، ونظم عسكرية أصابها بعض التغيير في اتجاه التحول الديمقراطي والتعددية بعد فترات حفلت بالقيود على الحريات الأساسية وحقوق الإنسان اعتبرت لازمة لتأمين النظم الجديدة في أول عهدها. وكان من المبررات التي أطالت آماد المراحل الاستثنائية، أن المعارضة خاصة من تلقاء الحركة النقابية المهنية والأحزاب في تزايد فاعتبر نشاط الأحزاب مسعًى لعودة القديم الذي لم يثبت فاعلية تذكر في معالجة الحرب الأهلية ولا في تحقيق التنمية أو قضايا أمن الوطن الأخرى، واعتبر نشاط النقابات من قبيل السعي لزعزعة النظم التي أعقبت الانقلابات العسكرية، وأنها من قبيل التركيز على الحقوق وإهمال الواجبات وتعطيل مسيرة الإنتاج. على حين أن المعارضة في كل الأحوال التي جاءت بها الانقلابات العسكرية اعتبرت هذه الانقلابات اعتداء على الحرية وقطع الطريق أمام المسيرة الديمقراطية، الأمر الذي اعتبر سعيًا لحرمان تلك المسيرة من الوقت الكافي لتطورها حتى تحمَّل الديمقراطية نتاج الفشل الوطني في معالجة الحرب الأهلية وتأمين الوطن وتحقيق التنمية.

وظلت قضية التنوع في إطار الاعتراف بوجوده كظاهرة مجتمعية زمانًا طويلًا دون كبير إفساح في التعبير عنه في نظام الحكم وبنية الدولة الهيكلية أو القرار السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. وحتى الإعلام القومي لم يعبر التعبير الوافي عن التعدد الثقافي أو الفنون الشعبية والعادات والتقاليد المتنوعة الغنية التي يزخر بها السودان. فبعد الوعد بمنح مطلب أهل الجنوب بالحكم الاتحادي الاعتبار الكافي عند وضع الدستور الدائم - كما جاء في قرار إعلان الاستقلال من داخل البرلمان الذي تم التوافق على أساسه في ديسمبر (١٩٥٥م) وتوصيات لجنة الاثني عشر التي انبثقت عن مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في عام (١٩٦٥م)، وإعلان التاسع من يونيو (١٩٦٩م) الذي جاء كأوفى تعبير عن الاعتراف بالتنوع وبخصوصية الجنوب، ووجد قدرًا معتبرًا من التعبير

عنه في اتفاقية أديس أبابا عام (١٩٧٢م)، وفي دستور عام (١٩٧٣م) – جاء التعبير الكامل عن حقيقة التنوع عنه في بنية الدولة، وفي علاقة الدين بالدولة والهوية المركبة للسودان، واعتماد المواطنة كأساس للحقوق والواجبات الدستورية، والأخذ بنظام الحكم الاتحادي في مداولات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام، واعتمدتها الدولة أساسًا لسعيها لإيقاف الحرب وتأسيس السلام عبر التفاوض مع الحركة الشعبية التي رأت في ذلك التقرير وتلك التوصيات إشارة طيبة للتوجه صوب السلام. ثم صدر قانون الحكم الاتحادي على أساس توصيات لجنة تطبيق الحكم الاتحادي في السودان. وعند سن قانون الحكم المحلي والدخول في مرحلة التطبيق ظهرت مفارقات بين توصيات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان، خاصة التوصيات الواردة في إطار خيارات الحلول والتوصية بالأخذ بنظام الحكم الاتحادي التي شملت تفصيلاً في السلطات الاتحادية، والسلطات الولائية، والسلطات المشتركة أو المتبقية، وتوصيات لجنة تطبيق الحكم الاتحادي في السودان من ناحية، وما جاء في نصوص القانون ومناهج التطبيق من ناحية أخرى. فليس بمستغرب أن تتنبه لجنة تطبيق الحكم الاتحادي وبما جمعته من أهل الفكر والخبرات إلى أهمية وضع العاصمة، فلقد أوصت تلك اللجنة بأهمية المعالجة الخاصة لوضع العاصمة بحسبانها عاصمة الوطن كله وعاصمة لكل أهل السودان وطرحت الأبدال لمعالجة وضعها وقامت أفكارها على أهمية مراعاة أوضاع غير المسلمين بالعاصمة، كما اقترحت في نطاق مدينة الخرطوم فكرة العاصمة الإدارية محدودة المساحة (Administrative Enclave)، ولقد طفت مسألة العاصمة القومية إلى السطح من جديد في مفاوضات السلام بنيروبي وفيما اقترحه إعلان القاهرة.

وبرزت ذات الخيارات التي طرحتها لجنة تطبيق الحكم الاتحادي من جديد كذلك. فتسبب ذلك في بروز العثرات التي صاحبت التطبيق. فتوصيات المؤتمر وتوصيات لجنة تطبيق الحكم الاتحادي ركزت على أهمية الموازنة بين ما أسمته ممسكات الوحدة الوطنية والتوسع في السلطات الأصلية للولايات الممكنة من التعبير عن التنوع وتوسيع قاعدة المشاركة وإفساح المجال أمام تحقيق التنمية المتوازنة. فاحتفظ في تلك التوصيات بما يعرف بالسلطات السيادية للمركز أو الحكومة الاتحادية إضافة إلى التخطيط والتصرف في مجالات معينة كالتخطيط التربوي والتخطيط الثقافي والتخطيط الإعلامي بحسبان أن تلك المجالات هي مناطق خلق قاعدة فكرية وشعورية يتوحد المواطنون حولها،

مع منح الولايات حق التخطيط الولائي في ذات المجالات في إطار الخطط القومية العامة بما يراعي خصوصيات تلك الولايات. واعتُبِرت الموارد الطبيعية موارد عامة تملكها الدولة وتتصرف فيها الولايات بمقدار ما تحدد لها السلطات المركزية. ولكن هذه التوصيات حرصت على أن تجعل للولاية التي يُكتشف ويُستثمر فيها مورد طبيعي أو ينشأ فيها مشروع قومي أن يكون لها نصيب في عائد ذلك الاستثمار وتلك المشروعات القومية كما هو الحال في مشروع الجزيرة.

ولقد أوصت لجنة تطبيق الحكم الاتحادي بوضع قانون للحكم يبين سلطات كل من المركز والولاية ويضيق إلى أبعد مدى ممكن نطاق السلطات المشتركة؛ لأن التجارب الاتحادية قد دلّت أن مجال السلطات المشتركة والمتبقية هو الذي يثير النزاعات بين المركز والولايات ويفضي إلى التضارب في التطبيق، الأمر الذي قد يقود إلى الارتباك، خاصة عند جدة التجربة. كما أوصت بأن يأتي التطبيق بعد ذلك متدرجًا باعتبار عاملين أساسيين هما توافر الموارد الكافية لممارسة السلطات، وتوافر الأطر البشرية المهنية والفنية المدربة القادرة على تسيير الأداء في الولايات لما فيه بسط الخدمات للمواطنين وتحقيق التنمية. ولكن التطبيق جاء دفعة واحدة والهيكل التنظيمي، السياسي والإداري قد جاء متضخمًا: ست وعشرون ولاية ومئات المحافظات مع توسع في عدد الولاة والوزراء والمستشارين والمحافظين والإداريين والوحدات الفنية. واقتضى ذلك توفير الرواتب والمخصصات الأخرى والمكاتب والمساكن والعربات والهواتف وغيرها من حاجات تسيير العمل المكتبي والميداني. فاتضح أن العديد من الولايات والمحافظات لا تملك الموارد الكافية لمقابلة متطلبات الإدارة وبسط الخدمات والحفاظ على نوعيتها، ولم تكن الدولة لفترة طويلة قادرة على تقديم الدعم الكافي الذي يسد الفجوة بين موارد الولايات ومنصرفاتها من رواتب الجهاز السياسي والإداري والفني والاجتماعي والقدرة على الصرف على الخدمات وتحقيق قدر من التنمية، بالرغم من إنشائها لصندوق دعم الولايات بسبب ما تفرضه الحرب الأهلية من كلفة باهظة لمواجهة متطلباتها حقنًا لدماء المواطنين وحفاظًا على وحدة الوطن في ظل موجة الحصار والعقوبات التي فرضت على السودان من الخارج. الأمر الذي دفع الولايات إلى فرض المزيد من الضرائب والرسوم على السلع والخدمات وابتُدِعت طرقٌ لتحصيل ذات الضريبة في أكثر من موقع على

السلع والحيوانات العابرة بين الولايات وحتى داخل الولايات والمحافظات، وفرضت رسوم العبور على السلع الزراعية خاصة والثروة الحيوانية.

ولقد ترتب على تعدد الضرائب والرسوم ارتفاعُ كلفة الإنتاج وارتفاع أسعار السلع بسبب تلك الضرائب والرسوم فضمرت حظوظ المنتجين وتصاعدت كلفة المعيشة على المواطنين وضعفت القدرة التنافسية للصادرات الزراعية والحيوانية والسلع الصناعية في أسواق الصادر. ونتج عن ذلك معاناة أقعدت بعض المنتجين عن مواصلة الزراعة، كما أدت مع أسباب أخرى إلى معاناة العديد من القطاعات الصناعية.

ولما ضمُر الإنتاج وتصاعدت الكتلة النقدية التي تتنافس على قليل السلع المنتج والمستورد، تصاعد التضخم قبل أن تتمكن الحكومة من التحكم فيه، وتثبيت سعر صرف الجنيه السوداني مقارنة بما يعرف بالعملات الحرة وتحقيق نسبة عالية من الناتج الإجمالي المحلي. ولكن الكثير من أوجه المعاناة على الجماهير ما يزال محسوسًا، والتنمية وإن تواصلت لم تبلغ المقدر والمأمول بسبب استمرار النزاعات المسلحة وكلفتها العالية، كما أن الصرف الموجه إلى الاستثمار في الطرق وغيرها من البني الأساسية لا يدر عائدًا مباشرًا أو سريعًا وإنما تنعكس آثاره على الاقتصاد الوطني. كل هذا قد عظم الآمال المتعلقة على السلام والحرص على استدامته، مما يفرض على المتفاوضين مسؤولية مضاعفة في السعي الجاد لإنهاء المفاوضات المتواصلة بالتوقيع على اتفاق للسلام الشامل العادل والمنصف والقابل للاستدامة. بدأت مراجعة حقيقية لتجربة الحكم الاتحادي بعد أن قطعت مدى مقدرًا من الزمان، وتكشفت سلبيات التعجل في التطبيق.

ولقد طالت هذه المراجعة البنية المؤسسية داخل الولايات وخفض عدد المحافظات ووحدات الحكم المحلي القاعدية، وأسميت المحافظات معتمديات، ولكن عدد الولايات قد ظل على حاله. وقيدت سلطات الولايات والمعتمديات على السلع العابرة خاصة لمنع الازدواج الضريبي وفرض الرسوم غير المبررة. وبالنسبة للثروة الحيوانية ظهر توجه إلى فرض ضريبة القطعان في موقع المنشأ وقصر ما تفرضه الولايات الأخرى التي تعبر أرضها الحيوانات على رسوم المياه التي تفرضها إدارة الآبار والحفائر مقابل سقي الحيوانات. وروجعت الضرائب والرسوم بصورة عامة وحُجر فرضها بصورة

عشوائية. وزيدت حصة الولايات من الموارد المركزية ووُسع الوعاء الضريبي المسموح به للولايات وتنازل المركز عن بعض الضرائب، وانعكس ذلك على الإنتاج الزراعي، وتولى ديوان الزكاة دعم الخدمات الصحية ودفع متطلبات الحالات الطارئة والأدوية المنقذة للحياة بالنسبة للفقراء والمحتاجين.

● **المسألةُ الثامنة: نظام الحكم اللامركزي:**

إن السودان هذا الوطن القارة بمساحته الشاسعة، وبتنوع أصوله العرقية والثقافية والعقدية والاجتماعية، والذي يمكن أن يوصف بأنه يشكل أفريقيا مصغرة، وتلتقي في رحابه أعراقها وألوانها وسحناتها وألسنتها وثقافاتها، والعقائد الدينية والتقاليد والأعراف التي سادت فيها؛ تشكل في حقيقة أمره من وحدات لا مركزية. فيه نشأت الممالك النوبية القديمة، والممالك المسيحية التي سادت حتى القرون الوسطى، وجاءت بعدها الممالك الإسلامية في الشمال والوسط والشرق والغرب، وقولبه الحكم التركي في عهد محمد علي باشا في إطار حدوده عند إعلان الاستقلال، بعد أن أضاف إليه مناطق جديدة امتدت حتى المديرية الاستوائية. وكان يمكن لمحمد علي وسلالته من بعده أن يدخل في إطاره يوغندا وبعض مناطق القرن الأفريقي لولا الهجمة الاستعمارية الأوربية على القارة الأفريقية والتي أوقفت تقدم زحف جيوش محمد علي بعد أن وصلت إلى هرر ومصوع وذيلع. ولعل تلك الممالك القديمة هي التي شكلت تكوين المديريات في العهد التركي إلى أن استقرت على تسع مديريات في العهد الاستعماري البريطاني.

إن حكم السودان مركزيًّا فكرةٌ ابتدعتها العهود الاستعمارية في عهد محمد علي ثم عُمـِّقت في الحقبة الاستعمارية البريطانية. وما أن أهل الاستقلال على الوطن حتى اتجه الحكم الوطني إلى النظر في الصيغ اللامركزية للحكم. وتجسد هذا أول أمره في مطلب الجنوبيين للحكم الاتحادي. وبدأ التأصيل الفكري والدعوة للحكم الاتحادي في منتصف الخمسينيات. وشكلت فكرة مجالس المديريات التي ابتدعتها لجنة أبورنات، التي كُونت في عهد الحكم العسكري الأول نقلة تطبيقية في مسار البحث عن نظام لا مركزي يلائم السودان ويمنح أقاليمه المختلفة سلطات واسعة معينة في المشاركة في السلطة، وتحمل مسؤوليات التنمية.

وجاءت النقلة الأكبر في ثنايا اتفاقية أديس أبابا وقانون الحكم الذاتي للمديريات

الجنوبية في عام (١٩٧٢م)، ثم عمم الأخذ بالحكم الإقليمي بصدور قانون الحكم الإقليمي عام (١٩٨١م) في عهد الحكم العسكري الثاني. وكان التوجه الذي أوصت به اللجنة إلى تشكيل خمسة أقاليم، هي الإقليم الجنوبي والإقليم الغربي، والإقليم الأوسط والإقليم الشرقي والإقليم الشمالي. وكان المقترح للإقليم الشمالي أن يضم مديريات البحر الأحمر والشمالية والنيل والجزء الشمالي من مديرية الخرطوم. ولكن تغير هذا الوضع عندما انعقد مؤتمر الحكم الإقليمي؛ إذ رفض أهل ولاية البحر الأحمر الانضمام إلى الإقليم الشمالي. ولما استجاب المؤتمر لمطلبهم طالب أهل كردفان ودارفور بفصل الإقليم الغربي إلى إقليمين.

وهكذا أعيد تقسيم الأقاليم لتصبح سبعة أقاليم. وانضمت مديرية البحر الأحمر إلى مديرية كسلا وكونتا الإقليم الشرقي مع بروز إقليم جديد في الغرب. وأخيرًا جاء الحكم الاتحادي في عهد الإنقاذ. ولا شك أن تطبيق اتفاقية السلام، والعمل على الاستفادة مما ظهر من إيجابيات تجربة تطبيق الحكم الاتحادي وسلبياتها، سيكون عونًا في تقويم التجربة وتعديل مساراتها.

- **المسألةُ التاسعة: الخيار الاتحادي:**

إن إجماعًا وطنيًّا حول ملاءمة صيغة الحكم الاتحادي لأبناء السودان أخذ في التبلور واستقرت عليه مفاوضات السلام. كما أن المناطق التي تسمى نفسها مهمشة قد رأت فيه كذلك مخرجًا لها من حالة التهميش وبسط سبل المشاركة السياسية والتنمية، الأمر الذي يفضي إلى قسمة عادلة للثروة على قاعدة نظام اقتصادي اجتماعي يؤسس للعدالة والحكم الرشيد على أساس التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة التي أكدتها وثيقتا المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، الذي انعقد في جوهانسبرج في عام (٢٠٠٢م)، الإعلان وخطة التنفيذ: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة في تكامل وعلاقات حوارية متبادلة بينها في ظل شروط مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية تتمثل في الحكم الراشد وحماية حقوق الإنسان بأبعادها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية. وجعل الإعلان القضاء على الفقر المرتكز الأساسي لمفهوم التنمية المستدامة. إن المنهج الأوفق والمدخل الأنسب لتحقيق التنمية المستدامة في ظروف السودان هو التنمية الريفية المتكاملة وتنمية المنتج الصغير في الريف والحضر؛ لأن غياب التنمية الريفية المتكاملة في الأطراف من الأسباب الجذرية للصراعات الحالية بين المركز والأطراف.

لقد قدمنا لمحة سريعة لتطور الحكم المركزي في السودان إلى أن بلغ الحكم الاتحادي وضرورات إصلاح هذا النظام وتطويره ليتناسب مع مقتضيات تنفيذ اتفاقية السلام، الاستفادة من الدروس المستفادة من تجربة تطبيقه في العشر سنوات الماضية. وإنا نود أن نؤكد أن الإصلاح المقصود ينبغي ألا يقتصر على مراجعة بنية مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها على أسس قومية وبما يمكنها من تحقيق المشاركة العادلة في السلطة والاقتسام المنصف للثروة، فاقتصار الأمر في إعادة النظر في أجهزة الدولة الاتحادية والأجهزة الإقليمية والأجهزة الولائية والمحلية والأجهزة العدلية وقوات الشعب المسلحة والقوات النظامية الأخرى والخدمة العامة والمؤسسات والهيئات العامة وإصلاحها إداريًّا يكون مخلًّا إذا لم يأت رديفة النظر في مهام ووظائف تلك البنى المؤسسية وواجباتها التي تتمكن في تكاملها وتفاعل أدوارها لكي تحقق التنمية المستدامة والمتوازنة التي أشرنا إلى أهم عناصرها وشروط تحقيقها ومداخلها ومذاهبها.

إن الحكم الاتحادي إذ ما تم تطويره تأسيسًا على هذه المفاهيم سيكون قادرًا ليس فقط على تحقيق التنمية المتوازنة واقتلاع الفقر وإنما سيصبح كذلك الضمانة الأساسية للسلام المستدام، ولتحقيق الأمن والاستقرار وبسط آفاق التقدم المؤسس على الرضا القائم على المشاركة في السلطة والقسمة المنصفة للثروة وإتاحة الفرص المتساوية للتنمية البشرية الجماعية والفردية في ظل حكم رشيد وحقوق مصانة، الأمر الَّذِي يُمَكن من التفرغ للعمل والإنتاج الفكري والمادي في ظل هذه المهيئات والضمانات التي توفرها التنمية المستدامة بعناصرها متكاملة وشروطها متوافرة.

- **المسألةُ العاشرة: الحكم الإقليمي:**

إن الناظر في البنية المقترحة للحكم الاتحادي يرى مفارقة بينة متمثلة في ورود مستوى في الحكم الإقليمي الَّذِي انفرد به الجنوب بموجب اتفاقية أديس أبابا دون سائر أقاليم البلاد الأخرى. إن أحد وسائل درء مخاطر تفجر الصراعات بين الأقاليم والمركز وداخل الأقاليم هو الأخذ بفكرة الحكم الإقليمي في كل أنحاء السودان لإحداث التوازن الهيكلي الذي يعين في عدالة المشاركة في السلطة ونسق التنمية بين وداخل كل أقاليم السودان. نرى أن هذه فكرة جديرة بفائق الاعتبار والنظر المدقق في مزاياها، فاستقامة تقسيم البنية المؤسسية للدولة على أساس أجهزة الدولة الاتحادية والإقليمية أو الولائية

والمحلية داخل كل إقليم تيسر التعامل بنمط موحد ومنهج يسير في التطبيق لضمانات المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين على امتداد الوطن وداخل كل إقليم من أقاليمه. ولا يشترط للأجهزة على المستويات الأربعة أن تكون متضخمة، بل ينبغي لهذا التدرج الرباعي أن يعين في تبسيط الأجهزة وتقليل كلفة إدارتها خاصة إذا ما بعثنا الحيوية والفاعلية في الإدارة الأهلية في البوادي وبعض أجزاء الريف.

إن إحساس المواطنين بالعدل والمساواة يمكن من ازدهار حركة واسعة متجددة لمنظمات المجتمع المدني. وإن ازدهار هذه المؤسسة سيعين في التعبير عن حاجات المواطنين وتطلعاتهم وفي تعبئة جهودهم لتلبية الكثير من حاجاتهم دون اللجوء إلى أجهزة الدولة. وهكذا يكون المجتمع مبادرًا، بل وسباقًا للدولة في مبادراته إلى أن يتمكن من بسط سلطانه على جميع أمره، وهذه هي الحالة المثلى التي يكون فيها الحق واجب الأداء، والواجب حق يسعى الناس إلى الحفاظ عليه بالعمل والجهد والإخلاص.

إن نظام حكم يقدر على الاتسام بالخصائص التي أشرنا إليها وتكون له القدرة على أداء الواجبات التي تفي بها التنمية المستدامة يذكي في المجتمع جذوة الإبداع والخلق بديل النقل والاتباع والاتكالية التي تكرِّس التبعية.

ولمواصلة الخلق والإبداع لا بد من رعاية المبدعين وصون حقوقهم وتهيئة الظروف المعينة لهم، ولمبدعين جدد لمواصلة الخلق والإبداع لكي يُوظف في مصلحة المجتمع تنميةً، وارتقاءً بنوعية حياة أهله. وهكذا تتواصل حلقات التقدم ويزدهر المزيد من التقدم الميسر لاتصال المجتمع وتطوره.

- **المسألةُ الحادية عشرة: فعاليةُ المشاركة في صنع القرار واتخاذه:**

إن أجهزة الحكم الاتحادي المتدرجة من الأجهزة المركزية إلى الأجهزة المحلية لا تشكل الوعاء الوافي أو الممكن للمشاركة في السلطة كما لا تحقق وحدها الاقتسام العادل والمنصف للثروة والتنمية. ولكن هناك من الصيغ الديمقراطية وصيغ المشاركة الشعبية في تسيير حركة الدولة والمجتمع والآليات الممكنة من ذلك ما يفوق الحصر. وهذا يدعو إلى الحرص على الابتكار والمبادرة في ابتداع الصيغ الديمقراطية وآليات المشاركة الشعبية. ومن أكثر الآليات أهمية في تحقيق المشاركة الفاعلة في إرساء التوجهات العامة والأساسية للدولة والمجتمع، المجالس القومية واللجان القومية

المتخصصة في كل شأن أساسي في حياة المجتمع وحسن أداء الدولة. ومن مزايا المجالس القومية – مثلًا – أن تقلل التضارب في السلطات وتقسمها بصورة جلية بين مستويات الحكم المختلفة في السلطات وفي ممارستها طالما أن المجالس واللجان تقوم على مشاركة وافية وتمثيل واسع لكل الجهات والتخصصات ومستويات الحكم على امتداد الوطن. وسنعرض في هذا السياق إلى ذكر جملة من المجالس واللجان التي نرى أن لها دورًا هامًّا في تحديد السياسات العامة ودعم أجهزة الدولة وبث الحيوية في شعاب المجتمع.

● المسألةُ الثانية عشرة: المجالس القومية للتخطيط:

ونرى في هذا المجال قيام مجلس قومي عام للتخطيط بكل شُعَبه الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والبيئية تنبثق عنه أو تكون كروافد له مجالس أو لجان متخصصة؛ تشمل:

- مجلسًا للتخطيط الاقتصادي.
- مجلسًا للسكان والتنمية البشرية.
- مجلسًا للتخطيط الاجتماعي.
- مجلسًا للتخطيط التربوي.
- مجلسًا للتخطيط الثقافي.
- مجلس للتخطيط الإعلامي.
- المجلس القومي للسياسة الخارجية والتعاون الدولي.
- مجلسًا للتخطيط واستثمار الموارد الطبيعية.
- مجلسًا للحفاظ على البيئة ورشد استثمارها.
- مجلسًا للعلوم والتقانة.
- مجلسًا للخدمة العامة والإصلاح الإداري.

ويراعى في تحديد اختصاصات هذه المجالس الإحاطة والشمول، وأن تكون تركيبة عضويتها ممثلة للدولة ولفئات المجتمع والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية الطوعية للتعبير عن آرائها وتطلعاتها وأن تمثل فيها الأقاليم بصورة متوازنة لتكون حاضرة في

اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والسياسات العامة والتوجهات العامة للدولة على المستوى القومي. ثم يكون هذا الحضور الفاعل في الأقاليم معينًا لها للتخطيط في إطار الخطط الوطنية العامة. ويراعى التوازن بين التخصص والتمثيل الشعبي والإقليمي؛ وذلك أن هذه المجالس كلما اتسع مجال التمثيل فيها والمشاركة في أعمالها يتحقق الالتزام الواسع بما يصدر عنها. ويمكن لقراراتها وتوصياتها أن تكون ملزمة، أو استشارية أو مرشدة وهادية وفق الاعتبار. إن بعض الدول يجعل قرارات مثل هذه المجالس ملزمة للدولة والمجتمع. ولكن التقرير في مدى الالتزام بما يصدر من قرارات وخطط من تلك المجالس، أو الاستئناس بها أو الاسترشاد بها تحدده عدة عوامل ونوعية المجلس والجهات العاملة في نطاق ما يصدر عنه. ولكن تفاديًا للارتباك لا بد أن تكون اختصاصات تلك المجالس محددة وواضحة.

● **المسألةُ الثالثة عشرة: المجالـس القومية المتخصصـة:**

إن العديد من المجالات الحيوية في المجتمع، وأوضاع وشؤون بعض القطاعات بحاجة إلى تشكيل مجالس أو لجان قومية للدراسة والتخطيط والرعاية وتقديم الخدمات وللاستفادة من قدراتها وطاقاتها لخدمة المجتمع والوطن؛ مثل:

- المجلس القومي لحوار الأديان والثقافات.
- المجلس القومي للآداب والفنون.
- المجلس القومي للطفولة والأمومة.
- المجلس القومي للمرأة والأسرة.
- المجلس القومي للشباب والطلاب.
- المجلس القومي للصحافة.
- المجلس القومي للرياضة.
- المجلس القومي للتراث الشعبي والصناعات الثقافية.
- مجلس التخطيط اللغوي.

تراعى في تحديد الاختصاصات والعضوية ذات المزايا والأسس التي تحكم المجالس القومية ذات الطبيعة العامة، ويكون لكل من تلك المجالس واللجان القومية

والمتخصصة أمانة عامة تقوم على تحضير المعلومات وإعداد الدراسات والمقترحات، وتعد مضابط المجلس وتتابع أعماله كما تتابع ما يصدر عنه من سياسات وقرارات واستراتيجيات وخطط وبرامج.

إن كل من قائمة المجالس واللجان القومية، والمجالس المتخصصة يمكن أن تعدل إضافة وحذفًا وفق التطورات والمتغيرات ونتائج التجريب التي تفرضها المراحل المتتالية.

● **المسألةُ الرابعة عشرة: منظمات المجتمع المدني:**

منظمات المجتمع المدني أحد ركائز الحكم الراشد. ودورها يتمثل في سد الفجوة بين الدور الحكومي واحتياجات المجتمع، وبذلك يكون دورها مكملًا للوجه الرسمي للدولة. ومنظماتنا الوطنية، وعلى كثرة عددها وتشعب تخصصاتها، إلا أن إسهامها في الحياة العامة ما زال متواضعًا بسبب افتقارها للموارد والخبرات.

إن الاهتمام بالمنظمات الفئوية والجماهيرية والطوعية والاتحادات المهنية والجمعيات العلمية واتحادات المبدعين وإشراكها في الشأن العام من ضرورات التقدم والتنمية والقدرة على تعبئة القوى البشرية في خدمة صنع التقدم واستدامة التنمية، وتحقيق توازنها وتعظيم عوائدها. ولهذه المنظمات دور فعال في حيوية المجتمع ويقظته ودعم مقوماته والارتقاء بمواهبه وقدراته الإبداعية، والنهوض بقدراته الإنتاجية. كما أن لها مع التربية والثقافة والإعلام فاعلية في إذكاء الروح الوطنية وغرس قيم الفضيلة والعمل، والتكافل، وحب الخير. ويتطلب الاهتمام بها القيام على دعمها وتدريب قياداتها والأطر الفنية والإدارية العاملة بها. ولا بد من توعية المجتمع بضرورتها ومحورية دورها لتقدم الوطن، كما ينبغي كذلك تأهيل هذه المنظمات لتنهض بمسؤوليتها في بث الوعي، وبسط الثقافة، وغرس ثقافة السلام وتعميق روح الديمقراطية والوحدة الوطنية وحث كل أفراد المجتمع على الحرص على ممارستها، وخلق قوة معرفية هادفة وبناءة لدراسة مشاكل البلاد واستنباط الحلول لها. وفي المجتمعات الغربية تشارك منظمات المجتمع المدني حتى في مداولات خطط وبرامج الدولة، وذلك عبر جلسات الاستماع والمداولات في البرلمانات. وفي السودان، وكما في دول أفريقية أخرى، تقوم المنظمات بأدوار أكبر مما تقوم به السفارات من أنشطة أمنية واستخباراتية وإعلامية، فيما يوصف اليوم « بخصخصة السفارات ».

وعلى هذه الجمعيات والمنظمات أن تتبنى قضايا المجتمع الكلية والقطاعية والجهوية، وتساهم في حلها وتعبئة الجماهير للمشاركة في خيارات الحلول وإنفاذها، لإحداث الإصلاح المجتمعي المستهدف.

إن نجاعة دور المنظمات والاتحادات والجمعيات تدعو إلى تعميمها في كل المجالات لتهتم بكل شؤون المجتمع وشؤون الفئات والجماعات والمجموعات ذات الحاجات الخاصة. ولها دور متعاظم في الدبلوماسية الشعبية من خلال الحرص على التواصل مع نظيراتها الإقليمية والدولية، خاصة في أفريقيا والوطن العربي والإسلامي وأن يكون لها نشاط مستقل أو مشترك مع نظرائها ومع أجهزة التعاون الإقليمي والدولي ليكون للسودان حضوره وتأثيره ولتنفتح أمامه فرص الكسب من تجارب الآخرين.

إن مسار الازدهار ونسق الحكم الصالح، الذي نسعى للتراضي حوله، يقوم على مبدأ احترام الحريات الأساسية، الرأي والتعبير والتنظيم، وهي ضرورية لقيام مجتمع مدني حيوي وفعال يشكل الطليعة لنهضة الأمة.

- **المسألةُ الخامسة عشرة: أساسيات ينبغي الاتفاق عليها:**

لا يمكن للدول والمجتمعات أن تترك شأنها للصدف وردود الأفعال مع الحادثات. وإنما نعلم من شأن الدول التي حققت التماسك والتوحد والنهضة والتقدم أنها قد تواضعت على أسس ثابتة لنظم حكمها واستقرار مجتمعاتها وظلت حكوماتها المتعاقبة وإداراتها تلتزم بأسس الحكم وثوابته التي تواضعت عليها. وعادة يكون التنافس بينها في الأفكار والمذاهب التي تحقق بها الأهداف الوطنية العامة والمستقرة التي يقوم عليها الحكم وحياة المجتمع؛ لذا لا بد لمن يريد سلامًا ووحدة واستقرارًا ونماءً وتقدمًا للسودان أن يشارك في تصميم نظام الحكم الذي يحقق ذلك.

ويشكل الاتفاق على نظام الحكم أولوية متقدمة لسودان السلام، يكون قادرًا على استثمار كل إمكاناته لخير أهله جميعهم، ويجعل المجتمع ودولته قادرين على مقارعة التحديات التي قد تعترض سبيل بناء الوطن وتأمين مسار تقدمه. ولعل من أهم أسباب الكبوات والإخفاقات التي لازمت العمل الوطني منذ الاستقلال غياب الاتفاق على نظام الحكم. وصارت كل حكومة تأتي تغزل على طريقتها الخاصة، مما أفقد الدولة والمجتمع فرص الانتفاع بتراكم الكسب والخبرات، بل إن كثيرًا من الحكومات

المتعاقبة قد جعلت الإساءة لكل نظام سبقها من واجباتها ومشاغلها الأساسية، مما أفقد أهل السودان الثقة في حاضر ومستقبل وطنهم وزهدهم في خير يأتي من هذه الحكومات. وهذه خسارة كبرى. فما كان ينبغي لأهل السياسة فينا أن يبخسوا الشعب قدره وأشياءه، فأضعف ذلك في كثيرٍ من الناس الثقة في ساستهم، بل وأحيانًا في وطنهم، فلاذوا بالغربة والشتات، وزهد كثيرون في الشأن العام وقلَّ الاهتمام بحاضر الوطن ومآلات مصيره، فساد التشرذم والتنازع، فانسربت إلى نفوس البعض بعض مظاهر الأنانية وحب الذات، بل إن بعض القيادات الوسيطة في الأحزاب السياسية السودانية قد سارع إلى البحث عن أوطان بديلة، فشتوا في فجاج الأرض، وارتحلوا بعيدًا عن أهلهم ووطنهم.

وفي المرحلة الحالية التي يمر بها السودان وهو يتأهل للتأسيس لنهضة جديدة نرى أنه من حسن التدبير أن يأتي رديفًا للاتفاق على نظام الحكم الاتفاق على برنامج عمل وطني تشارك في وضعه كل القوى السياسية الوطنية والمجتمعية. وأن يكون صنع السلام وترسيخ ركائزه وتحقيق التحول الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية الشاملة والاتفاق على نظام الحكم وبرنامج العمل الوطني الركائز التي يقوم عليها الوفاق الوطني التي تتسارع اليوم المبادرات في مجال تحقيقه.

ولو استفاقت النخب السودانية حقًّا وكانت بقدر المسؤولية الوطنية ومقدارها في هذا الظرف المفصلي من تأريخ وطنها، واتفقت على كل ما ذكرنا وجعلت المشاركة في صنعه والالتزام حركة أمة بأسرها نكون قد حققنا الكثير من المنى، ومهدنا الطريق لتأمين وحدة الوطن وفتح آفاق نهضته وتقدمه وسلوك دروبها.

● **المسألةُ السادسة عشرة: ترسيخ الوحدة الوطنية:**

لقد عمت روح التدين، والقيم الدينية التي شاعت في صفوف أهل السودان من منابع التدين المختلفة إسلامًا ومسيحية وكريم معتقدات دينية، والعادات والتقاليد التي قامت عليها أو تأثرت بها في المجتمعات القبلية الأولى، وفي أطر الطرق الصوفية، والملل، التقت كلها في تشكيل وجدان أهل السودان وتعميق النزوع إلى التوحد والتعاون والتكافل، وهكذا كان هذا التوحد والتعاون والتكافل لتحقيق غايات خيرة تعود على الفرد والمجتمع بالنفع وتعمق في وجدانه الشعور بالانتماء في التشكيلات المجتمعية

المختلفة التي صيغت ونهضت في هدى تلك المعتقدات والعادات والتقاليد. أشاع التوحد والتضامن في الأطر المجتمعية التقليدية، وفي التنظيمات الحديثة كالنقابات والجمعيات العلمية والأندية الرياضية واتحادات المبدعين كالأدباء والفنانين والمغنين والموسيقيين الفزعة والنفير، وقد رأينا نقابات العمال واتحاد الفنانين للموسيقى والغناء مثلًا لا يقتصر جهدها على رعاية مصالح أعضائها؛ وإنما امتدت هذه الجهود مدفوعة بروح الفزعة والنفير إلى المساهمة في إقامة دور التعليم ومساندة شتى الأغراض النبيلة. ولقد تجلت ثمار التوحد في أبهى وأجل صورها في انتصارات الشعب نتيجة توحده على طوال تاريخه، تجلت في الثورة المهدية وقهرها للمستعمر وصدها للعدوان في أعتى فترات الهجمة الاستعمارية على القارة الأفريقية، وتجلت في حركة مؤتمر الخريجين، وكانت ذروة سنامها في تحقيق الاستقلال.

هكذا أفلح التوحد والوحدة الوطنية في تحقيق أهم مكاسب الشعب والنهوض في وجه التحديات ورد غوائل المخططات التآمرية على السودان.

ثم جاء هذا العصر الذي نعيش فيه فأثبت عدم اعترافه بالكيانات الصغيرة وجدواها، فاتجهت الدول إلى التكتل لأسباب من الدفاع عن مصالحها. أو تعزيزًا لعرى ارتباطات حضارية وثقافية وإقليمية يشكل تعزيز الانتماء إليها وتجديد مقوماته وتفعيلها مرتكزًا للدفاع عن مصالح الداخلين في دائرتها. فلا يستقيم منطقًا أن يتواصل الشقاق والمنازعات والتشتت داخل الوطن الواحد، دعك من النزوع إلى الانفصال.

إن التناقض البيِّن بين التوجهات العالمية في عصر العولمة وما ظللنا فيه من تنافر بل وقتال مرير والذي تواصل عقودًا من الزمان وحصد ما حصد من الأرواح وموارد الطبيعة، وعطَّل ما عطَّل من مؤسسات وبنى الدولة، بل جار على اللحمة المجتمعية ونسيج المجتمع، فخلخله، وغرس فيه هشاشة سمحت لبعض مرذول العادات وضروب السلوك الشائن أن تدخل عتمة في بعض أطراف المجتمع السوداني، وتدور على تماسك الأسرة وتعتدي على كرامتها. إن هذا التناقض وانعكاساته السالبة لتدعو أهل العقل والحكمة والحصافة السياسية إلى عميق التفكير وتخير أنجع أسس التوحد ارتكازًا على الإيجابي في قيم المجتمع السوداني وعاداته وتقاليده وأخذًا بأسباب الحديث التي أثبتت جدواها في توحد المجتمعات داخل الدولة الواحدة والتوحد بين الدول.

● المسألةُ السابعة عشرة: أُسس التوحد:

إن أهم أسس التوحد في رؤيتنا تقوم على ما يلي:

١ – بناء الوعي بأهمية التوحد والوحدة الوطنية وجدواهما، ولا يكون ذلك بإطلاق الشعارات أو تدبيج الخطب في مناقب التوحد ومثالب التفرق والشتات. وإنما ينبغي لهذا الوعي أن يقوم على تبيان فوائد وجدوى هذا التوحد، وأن يشعر الفرد والجماعات والأقاليم بفوائد هذا التوحد في حياتهم. ولسنا بحاجة إلى طويل حديث في دور كل من التربية والتعليم والإعلام والثقافة، ودور منظمات المجتمع المدني والتجمعات الأهلية، فالكل مدعو لبذل أقصى الجهد.

٢ – الاعتراف الحقيقي بالتنوع وتمثل رعاية حقوقه المتساوية في الوطن في كل ما نصوغ من وثائق أساسية، وما نعتمد من سياسات ونتخير من استراتيجيات ونضع من خطط وبرامج بما يبين دون أدنى ريب أننا نتجه إلى حسن وفن إدارة التنوع وجعل كل ضروبه الثقافية والدينية والعرقية واللغوية روافد في كيان وطني متماسك يشد بعضه بعضًا برعاية الكرامة وتحقيق النفع على سنن العدل والمساواة.

إن هذا الأساس يقوم على إدراك حقيقة أن حسن إدارة التنوع تجعل منه نعمة وسوء إدارته وإهماله تجعله نقمة، كما ظللنا نشاهد في الإخفاقات التي صاحبت مسيرة الوطن بسبب النزاعات الحزبية القائمة على المصالح الضيقة والذاتية والتصور الخاطئ للسياسة والحكم. حقيقة إن السياسة تقوم على السعي لكسب السلطة وتوظيفها في تحقيق الأهداف وتنفيذ البرامج الخادمة لتحقيق تلك الأهداف؛ لذا ينبغي ألا يحصر الصراع والتنافس السياسي على كراسي الحكم دون واجباته وتبعاته، كما بدا وتجلَّى في السلوك الذي ساد في بعض مراحل الحقب الديمقراطية فأفضى إلى الانقلابات العسكرية.

٣ – جسر الفجوة التنموية الماثلة بين الأقاليم. ولئن كانت الحرب قد سلَّطت الانتباه على قضية الجنوب في زمان قد مضى، فإنه ينبغي ألا نهمل أقاليم البلاد الأخرى. فإن حظ بعض الأقاليم، أو أجزاء منها في الشمال والشرق والغرب والوسط في التنمية أكثر ضمورًا من حظ بعض المناطق في الإقليم الجنوبي عندما كان جزءًا من السودان الموحّد. ينبغي علينا أن نسارع في تحقيق التنمية المتوازنة في كل أنحاء الوطن، وإلا نكون قد أسسنا لقاعدة سلوكية خاطئة، وهي أن الذي يرفع السلاح يحقق هدفه وينال

حقه والذي لا يفعل ذلك يظل مهملًا وحقه مضاعًا.

٤ – إقامة الحقوق والواجبات على قاعدة المواطنة المتساوية والمساواة أمام القانون.

٥ – المشاركة الشعبية الشاملة في الشأن العام والاستمتاع بثمار تلك المشاركة. ولا تكون المشاركة الشعبية شاملة إلا بتمكين المواطن وتسليمه بأدوات المشاركة التي تتمثل في تأمين حقه في التعليم والتدريب والصحة ونيل القدر المعقول من تلبية حاجاته المعنوية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا يتطلب مراجعة شاملة للنظم والبنى الموظفة في كل من هذه المجالات.

٦ – جعل القيم الدينية والعادات والتقاليد الإيجابية قوة دفع وتعبئة ومساواة وعدل لا ذريعة تفرقة ونزاع وإحباط.

٧ – إن رعاية أسس التوحد وإقامة النظام السياسي الجديد وتحقيق التنمية المتوازنة، وإن كان للدولة فيها دور ومسؤولية، فهي في حقيقة أمرها مسؤولية المجتمع بأسره. والدولة وأجهزتها من ضمن أدواتها للحفاظ على وحدته وتحقيق تقدمه ونمائه، بل إن التوجهات الحديثة في الحكم الراشد تميل إلى تحجيم دور الدولة، خاصة على المستوى المركزي وقصره على قضايا التوجهات العامة والسياسات، والتخطيط ومسائل السيادة بما فيها العلاقات الخارجية ومراعاة الالتزام بالمعايير والتوجهات العامة التي أرستها الدولة في المستويات الأدنى إقليمية أو نوعية كانت، وأيلولة الأمر كله من بعد إلى المجتمع ومؤسساته. إن هذا يجعل ضرورة لازمة الاهتمام بتأسيس منظمات المجتمع المدني وإقامتها على أسس ديمقراطية ودعم قدراتها، ومساندة أنشطتها فنيًّا وماديًّا إلى أن تقوى على كسب القدرات الفنية المطلوبة لحسن أدائها وتدبير موارد تمويلها الذاتي. ويشكل تعميق روح المشاركة والعمل الطوعي والاعتماد على الذات لب فاعلية منظمات المجتمع الوطني؛ لأنها كلما استطاعت أن تكون مستقلة وقادرة ومبادرة تكفكف سيطرة الدولة عليها، بل تكون هذه المنظمات عونًا للمجتمع في بسط سلطانه على جميع أمره فتطوع أجهزة الدولة في خدمة المجتمع لا التسيد فيه.

٨ – الاهتمام بقضايا المواطنين ومعاناتهم والعمل والمثابرة على حلها وإشراك المواطنين في تحديد المشاكل والحاجات وفي توفير الحلول لها تصورًا وأداءً.

إن مراعاة هذه الأسس يضع حدًّا لعزوف المواطنين عن المشاركة في الشأن العام

وتعمق شعور المواطن بالانتماء لوطنه والثقة في حاضره ومستقبله.

● **المسألةُ الثامنة عشرة: تأسيس الديمقراطية واستدامتها:**

يطول الحديث في الديمقراطية، أو يقصر، فلا يفيد ولا ينفع إلا إذا تم إرساء القواعد والمبادئ، والمسارات الإجرائية والبنى المؤسسية التي تيسر تنزيل تلك المبادئ واقعًا في حياة الناس، والأطر التشريعية التي تصون تلك المبادئ وتحفز على تطوير الالتزام بها وتطبيقها. والحديث في مبادئ الديمقراطية قد تشكل في مساقات متعددة طوال التاريخ البشري القديم والوسيط والحديث. فالديمقراطية مبادئ وقيم وتقاليد ومعايير نبعت من فكر الناس، كل الناس، وتجاربهم المتنوعة. جاء الحديث عن الديمقراطية في فلسفاتهم وتقاليدهم القديمة، وعقائدهم الروحية التي تعتبر مستودعات القيم والمبادئ. وتطاول الحديث عن الديمقراطية فصيغت المواثيق الدولية والإقليمية التي كرست لمبادئ الديمقراطية جميعًا أو لبعض منها. والمواثيق الدولية خاضت فيها، بل إن ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد عددت هذه المبادئ وأضافت إليها الشروط والمعايير المتفق عليها دوليًّا. وميثاق الأمم المتحدة، وإن لم يذكر مصطلح الديمقراطية بلفظه فإنه قد أرسى أهم مبادئ الديمقراطية في شأن من أين تنبع السيادة ولمن تكون. فعقد لواءها منبعًا ومنتهًى للشعوب. وهكذا أقر مبدأ أن السيادة للشعب، وأن إرادة الشعب هي الفيصل في أمر السيادة وفي تخير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وألا شرعية خارج إرادته. جاء هذا في ديباجة الميثاق.

أما الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها فقد جاء ضمنها احترام مبدأ الحقوق المتساوية، والعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا، والتشجيع على ذلك إطلاقًا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو المعتقد أو الدين، ولا تفرقة بين الرجال والنساء. وجعل ذلك كله مرتبطًا بتحقيق أمن الإنسانية وسلامها وتقدمها. وهذا يشير إلى أن الديمقراطية وإن قامت على القيم والمبادئ والإجراءات والمؤسسات، فإن ذلك كله لا فائدة ترتجى من ورائه إلا إذا اتجه إلى تحقيق التقدم والتنمية للناس، كل الناس. وفي هذا إشارة للعلاقة الحوارية بين الديمقراطية وكل حقوق الإنسان والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية.

وهكذا يتضح أن الديمقراطية ليست مجرد عمليات إجرائية وبنى مؤسسية فحسب، وإنما تقاس حقيقتها وفاعليتها بالممارسة، وبالمدى الذي تحققه الممارسة الديمقراطية والالتزام بالمبادئ والقيم والتقاليد والمعايير الديمقراطية، وتأثيرها في صون حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية للأفراد والجماعات، والارتقاء بمستويات حياة الناس ونوعيتها. يتطلب ازدهار القيم والمبادئ الديمقراطية إنشاء مؤسسات كفيئة في المجتمع والدولة لها القدرة على تحقيق الحكم الديمقراطي الراشد القائم على سيادة القانون والعدالة المتساوية.

وتشمل هذه المؤسسات مؤسسة تنفيذية مسؤولة وخاضعة للمحاسبة، ومؤسسة تشريعية منتخبة على أساس انتخابات ديمقراطية دورية، وقضاءً مستقلًّا في أحكامه وفي إدارته. ويضيف البعض صحافة حرة ومسؤولة وخدمة عامة قادرة ونزيهة بعيدة عن الفساد والمحاباة. ويشكل الفصل بين سلطات الدولة الثلاث ركيزة أساسية من ركائز الحكم الديمقراطي الراشد. إن الفصل بين السلطات لا يعني التضارب بينها أو يدعو إلى تشاكسها، وإنما هو تنزيل للسلطات والاختصاصات في مساقاتها الصحيحة المتمايزة، وإن كانت كلها تصب في عاقبة الأمر في مصلحة عامة واحدة للدولة. ذلك أن رسم الحدود البينة بين السلطات والاختصاصات يعين في تجنب الارتباك واستقامة تصريف السلطات العامة.

إن بناء المؤسسات الديمقراطية يضع قيودًا على السلطة المطلقة خاصة للمؤسسة التنفيذية ويحقق المشاركة الشعبية ويوفر فرص الرقابة الشعبية على السلطة من قبل المؤسسة التشريعية المنتخبة التي توفر فرص مواصلة المشاركة الشعبية عبر الممثلين المنتخبين والتشاور وأداء مهام التشريع والتنفيذ بين الدورات الانتخابية. ولقد ابتدعت صيغ إضافية للرقابة التي تعزز الحكم الديمقراطي في المجتمع مثل الرقيب العام، واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، ولجان للانتخابات لها مصداقية في التكوين مقنعة يثق الناس في كفاءتها ونزاهتها وحيدتها، وآليات وطنية للرقابة ومؤسسات للمراجعة العامة، وهيئات لرد المظالم، ولجان للخدمة العامة، وغيرها من المؤسسات الرقابية التي تلجأ النظم الديمقراطية إليها متأثرة بتاريخها وحقائق مجتمعها. وفي زمان الناس هذا تؤدي منظمات المجتمع المدني – من بين وظائفها – المتعددة دورًا أساسيًّا في تأسيس المشاركة الشعبية

والرقابة على السلطة، وتوجهاتها وسياساتها وأداء مؤسساتها. ومن الدوافع لتقدير النظم الديمقراطية على سواها، الأمل في أن تأتي راشدة ومرتبطة بتقدم الحياة والارتقاء بنوعيها. وإن المشاركة السياسية الحقيقية تقوم على رعاية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالحق في البقاء والطعام والصحة والتعليم والعمل المنتج المجزي. ويشكل الحق في التنمية للأفراد والجماعات والأوطان شاغلًا أساسيًّا للدول والأسرة الدولية. وفي زمان العولمة التي نعيشها ويتخذ الكثير من القرارات التي تؤثر في حياة الناس خارج السياق الوطني، فإن تطبيق مبادئ الديمقراطية على المستويين الدولي والإقليمي يكتسي بأهمية متصاعدة. وهذا يدعو إلى بذل الجهد لتأسيس حكم ديمقراطي راشد يبدأ بالقرية، فالجهة، فالدولة، فالمؤسسات الإقليمية والدولية. فتحقق ذلك يؤثر في الاتجاهين صعودًا وهبوطًا، وإن هذا يؤسس لحركة تأثير وتأثر متبادلين بين هذه المؤسسات.

إن العدالة المتساوية، وسيادة حكم القانون والإدارة المنصفة للعدل اعتبارات أساسية لحسن تطبيق وسير الديمقراطية. وهذا ما يدعو إلى التأكيد على ضمان استقلال الهيئة القضائية والتزام القضاء في قراراته برعاية حقوق الإنسان، وإبعاد الفساد عن النظم القضائية، وتقوية إدارة القضاء وضمان الموارد الكافية للهيئة القضائية وتعزيز تعليم القانون والتدريب القضائي.

إن الدور الأساسي للأجهزة والهيئات التشريعية المنتخبة يتطلب عناية خاصة بسلامة تكوين وأداء وممارسات الأجهزة التشريعية. فالأجهزة التشريعية حسنة التكوين القائم على الأسس الديمقراطية؛ تشكل رابطة حيوية بين الناس ونظامهم الديمقراطي وحقوقهم وواجباتهم ومستويات معاشهم.

إن الذي دعا إلى جعل الصحافة سلطة رابعة هو الدور الأساسي الذي تؤديه الصحافة والإعلام بعامة في النظم الديمقراطية، من حيث حسن إسهامها في نشر وتعميق المعرفة بحقوق الإنسان وتشكيل الرأي العام المستنير، والمشاركة الشعبية المستنيرة، وبث روح التسامح في المجتمع والإسهام في تعميق روح المسؤولية والمحاسبة والرقابة على الأداء الحكومي والرسمي. وهذا يفرض على الإعلام والصحافة السعي المثابر لتعزيز التسامح والمسؤولية الاجتماعية، وتوخي الموضوعية والدقة والإنصاف في ما تورده من أخبار وما تقدمه من تحليل لتلك الأخبار. وعلى الصحافة أن تلتزم بما تدعو الناس إليه، وأن تكون قدوة في ميدانها.

إن مجتمعًا مدنيًّا طليقًا في تأدية وظائفه، حسن التنظيم، نابض بالحياة، متسمًا بروح المسؤولية، لمن الضرورات الأساسية للحكم الديمقراطي. وهذا يفترض دورًا نشطًا للمنظمات الطوعية غير الحكومية وتجمعات النساء والشباب، وازدهار الحركات الاجتماعية والنقابية وتنظيمات الأقليات واتحادات الجمعيات المهنية والعلمية والتنظيمات المجتمعية المحلية والمنظمات الحقوقية والرقابية. إن التاريخ ليشهد للإسهامات المقدرة لهذه المنظمات في صياغة الحقوق الديمقراطية والدعوة لها؛ لذا تأتي الدعوة لمنظمات المجتمع المدني لمواصلة هذا الدور بالغ الأهمية في المجتمعات والدول الديمقراطية. إن هذا يتطلب، كذلك، من المجتمع المدني نفسه الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية. إن الديمقراطية في بنيانها وجوهرها، كثيرًا ما تكون عرضة لتهديدات ناتجة عن تركيز السلطة وسوء استخدامها والفقر، والفساد، والاحتلال والعدوان الأجنبيين، وعدم المساواة، والتمييز، وقمع الأقليات، وتهميش النساء، والإرهاب والإجراءات المسيئة للناس وحقوقهم في تدابير مكافحة الإرهاب، والنقص في التعليم والتربية، ووجود خدمة مدنية غير فاعلة وغير خاضعة للمحاسبة، يضاف إلى هذا كل ضروب الانتقاص لحقوق الإنسان.

إن حسن سير الحكم الديمقراطي يتطلب الموارد المالية الكافية والخبرات الفنية على كل المستويات. وإن توافر الموارد والخبرة الفنية لمن مجالات التعاون والعون الدولي للدول التي تسعى إلى تقوية الإجراءات والمؤسسات الديمقراطية بها.

إن المفاهيم والقيم والمبادئ والإجراءات والمؤسسات سالفة الذكر تركز على جوهر الديمقراطية، وهو تعبير الشعب الحر عن إرادته الحرة والمشاركة في تأسيس نظام حكم، ونظمه الفرعية، اقتصادية واجتماعية وثقافية، التي تعبر بها عن تلك الإرادة، وتوظفها في مصلحتها بروح العدل والإنصاف لكل الشركاء في المجتمع أفرادًا وجماعات وجهات. ولا يفترض هذا اتخاذ شكل معين للديمقراطية، وإنما ينبغي للشكل المتخذ أن يراعي ما اتفق عليه تاريخيًّا ودوليًّا من أشراط تراعي في تأسيس الديمقراطية واستدامتها، ومواءمة ذلك لحقائق المجتمع الذي تقام فيه. فيُرسي الشكل المُتخير آخذًا هذين المعيارين في الاعتبار. فإن التجارب الديمقراطية قد أخذت بالنظام الديمقراطي البرلماني والنظام الرئاسي المحض والنظام الرئاسي المعزز بمجلس الوزراء مستقلًّا عن الرئاسة وخاضعًا للمساءلة البرلمانية. وجاءت الدوائر الانتخابية ديمقراطية مباشرة في بعض النظم،

وبعض آخر أخذ بنظام الكليات الانتخابية، وثالث مزج بين الدوائر الجغرافية والدوائر الخاصة لإحداث التوازن بين الفئات والاطمئنان إلى تمثيلها في الجهاز التشريعي. ونظم ديمقراطية، أخذت بنظام البرلمان وحيد المستوى، أي مجالس النواب، وبعضها أخذ بنظام الهيئتين التشريعيتين، البرلمان ومجلس الشيوخ. وهكذا تعددت الصيغ الديمقراطية وباب الاجتهاد لم يغلق بعد ومن الخير له ألا يغلق. ومن المهم ضمان جوهر الديمقراطية وتخير الصيغ الضامنة لتحقيق ذلك الجوهر وفق ظروف المجتمع النابعة من قيمه وتاريخه وعقائده وواقع حاله.

إن الاعتصام بالقيم والمبادئ الديمقراطية، والحرص على اتباع الإجراءات الديمقراطية في تأسيس أجهزة الدولة، ومنظمات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب والمنظمات الطوعية غير الحكومية والمنظمات الحقوقية، والالتزام بالحكم الرشيد المؤسس على الانتخابات الحرة النزيهة، والمسؤولية والمساءلة، والشفافية والمساواة وسيادة حكم القانون، وحسن سير العدالة، وتوجيه كل ذلك لصون حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنمية والارتقاء بنوعية الحياة؛ يتطلب مراعاة موازين وموازنات دقيقة، وبخاصة في مجتمع يتسم بالتعددية وهو يخرج لتوه من حرب أهلية تطاولت.

تأسيسًا على ما أبنَّاه في الإطار الفكري لتأسيس الديمقراطية واستدامتها واستصحابًا للدروس والعبر المستفادة من مسيرة تاريخ السودان السياسي المعاصر؛ نورد بعض الرؤى والأفكار والمقترحات في شأن بعض قضايا إعادة تشكيل السودان على أسس ديمقراطية، علها تعين في أن يأتي البناء الجديد قائمًا على أسس ديمقراطية حقًّا تنهض على فهم عميق لقيم الديمقراطية ومفاهيمها وأهميتها في حياة الناس.

وأول ما يتطلبه هذا النهج تعميم الوعي بقيم الديمقراطية ومفاهيمها وأهميتها وتعميقه في نفوس الناس وهم يستكملون بناء المقومات الديمقراطية وإقامة مؤسسات الدولة والمجتمع على أسس عادلة.

ولما كنا قد أشرنا إلى أهمية التوافق على أسس للنظام السياسي الذي يناسب السودان ويستجيب لحاجات بنائه وأمنه واستقراره والحفاظ على وحدته فيجدر بنا أن نتذكر أن هذا التوافق لا يأتي مكتملًا إلا بمشاركة كل القوى السياسية والمجتمعية ومنظمات المجتمع المدني في تأسيسه. وهذا يتطلب الإسراع في عقد المؤتمر الجامع لكل هذه

القوى لتدارس واقع المجتمع السوداني، وحاجات تأسيس واقعه الجديد على الأسس الديمقراطية والمشاركة الديمقراطية واتخاذ ذلك أساسًا لصياغة المستقبل الذي نريد، وتشترك كل هذه القوى في بنائه. ولعل الأوفق لهذا المؤتمر الجامع التوصل للجوامع الوطنية التي تتفق عليها هذه القوى لتأسيس النظام السياسي، وصياغة ميثاق وطني يكون عهدًا على رعاية هذه الجوامع والثوابت التي تشكل النظام السوداني الجديد.

إن اتفاق السلام، وما ظلت تنادي به القوى السياسية، حاكمة ومعارضة من أهمية صياغة دستور جديد للسودان على يد لجنة قومية تضم في صفها القوى السياسية والمجتمعية وأهل الخبرة والدراية والتجربة في كل شعاب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية، خاصة أهل العلم والخبرة في صياغة الدساتير.

ولما كان الدستور أبًا للقوانين وحاكمًا لها، والأداة التشريعية التي تتحاكم بما ورد فيها الأجهزة والمؤسسات والأفراد، فإنه ينبغي لنصه أن يأتي دقيقًا في رعاية الحقوق والواجبات الأساسية وموازنًا بينها. وأن يأتي كافلًا للحريات الأساسية وللحقوق الديمقراطية وصونها وحمايتها. خاصة ما تعلق بحقوق الإنسان التي تكفلها الأديان وتشملها المواثيق الدولية والإقليمية الراعية لحقوق الإنسان.

ولئن كان المقصود للدستور المرتجى أن يأتي ضامنًا لكل الحريات والحقوق الديمقراطية فإن مرحلة الانتقال، وطبيعة المجتمع السوداني المتعدد أعراقًا ومعتقدات دينية وثقافات تتطلب اهتمامًا خاصًّا بحرية التفكير والتعبير، وحرية التنظيم والتجمع، وحرية الاعتقاد الديني وممارسة الشعائر الدينية، وحرية المعتقد الفكري والسياسي؛ ذلك أن الحرص على هذه الحقوق والحريات التي عددنا هو الذي يمكن كل ضروب التنوع الذي حبى اللَّه به السودان من التعبير عن ذاتها في تناغم يحقق الرضا، ويضمن التراضي والتوجه نحو التوحد.

ولضمان كفالة الحريات الأساسية والحقوق الديمقراطية ينبغي حمايتها كذلك في القانون على أن يأتي ملتزمًا بالدستور؛ لأن القوانين تعتبر في جانب من خصائصها مناهج لتنزيل ما جاء في الدستور على أرض الواقع في صيغ يتحاكم الناس إليها في حياتهم اليومية. كما ينبغي أن تراعى الحريات والحقوق وصونها وحمايتها في البناء المؤسس للدولة والمجتمع. والأهم من ذلك كله مراعاة الحريات والحقوق والواجبات في

الممارسة؛ إذ إن الاعتراف القانوني بالحقوق وحده لا يجدي إذا لم يأت رديفه ممارسة تؤكد الكفالة الحقيقية لتلك الحقوق والاضطلاع بالواجبات. ومن أهم الموازين والموازنات اللازمة لتأسيس الديمقراطية واستدامتها الموازنة بين الحرية والمسؤولية وبين الحق والواجب؛ لأن الحق في الصحة والتعليم مثلًا لا يمكن الوفاء به كاملًا إلا إذا تم الاضطلاع بواجب الإنتاج والمثابرة في العمل والأمانة والنزاهة فيه. وكذا الموازنة بين حرية الفرد وحرية الجماعة والمجتمع، وبين حريته وحريات الآخرين، خاصة في مجالي حرية المعتقد الديني وممارسة الشعائر الدينية وحرية المعتقد الفكري والسياسي، وإقامة ميزان دقيق بين السلطات المركزية، والأقاليم والولايات والحكم المحلي.

ومن نافلة القول ونحن نتحدث عن تأسيس الديمقراطية، التأكيد على أهمية إقامة مؤسسات الدولة والمجتمع على أسس ديمقراطية وإقامة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتحديد خصائصها ووظائفها أو سلطاتها في الدستور والقانون. ويحسن بأي لجنة تناط بها صياغة الدستور أن توجه عناية خاصة إلى العدالة المتساوية والمساواة أمام القانون، وفصل السلطات، واستقلال القضاء، ونفاذ أحكامه، وحقوق الإنسان، والنص في الأحكام العامة على أهمية إعادة مراجعة القوانين السارية، وإعادة صياغتها لتصبح منسجمة مع نصوص الدستور، وخاضعة له.

إن جعل ما اتفق عليه في اتفاقيات السلام جزءًا أصيلًا في الدستور، إلا ما كان ذا طبيعة موقوتة، أمر لازم ليأتي الدستور محصنًا للسلام وملزمًا بنفاذه. ويصون الحريات والحقوق، ويحدد الواجبات، ويرعى التنوع، ويؤصل التعددية في بناء نظام الدولة الجديد ويؤمن المشاركة في الشأن العام لكل القوى السياسية والمجتمعية ومنظمات المجتمع المدني. ولعله من المفيد إعداد دراسة متعمقة للتطور الدستوري في السودان وسمات الدساتير الماضية كلها وبخاصة دستوري (١٩٧٣ - ١٩٩٨م) لاستخلاص أهم وأبرز ما جاء فيها ليجعل ذلك الإرث الدستوري مرتكزًا لدستور المستقبل الذي يستجيب لحاجات الحاضر، ويمهد الطريق للطفرة المرتقبة في ظل السلام والتنمية الشاملة المتوازنة والديمقراطية والوحدة. ويحسن كذلك إعمال الفكر عميقًا في تجارب السودان البرلمانية ووضع القوائم لتصميم برلمان عصري، يفيد من كل تجاربنا الماضيات، يتعمق في حقائق الواقع الجديد، ويرعى استحقاقات السلام والديمقراطية التعددية، وتمكن عضويته من تمثيل كل قوى المجتمع وجهات الوطن كافة.

كما يجب التركيز على دورية الانتخابات في كل مستويات الحكم من الحكم المحلي صعودًا إلى انتخابات البرلمان الاتحادي ورئاسة الجمهورية. من حيث بنية البرلمان العضوية، فإننا نرى الأخذ بما تعبر عنه قوى سياسية عديدة وبعض المفكرين من أهمية النظام بمجلسين، مجلس النواب ومجلس الشورى، وأي تسميات أخرى يتم التواضع عليها. وأن يكون التمثيل في مجلس النواب قائمًا على نوعين من الدوائر الانتخابية. دوائر جغرافية تشمل الوطن كله على أساس الكثافة السكانية، ودوائر للفئات من عمال وزراع ومثقفين وقطاع خاص وقوات مسلحة وقوات نظامية أخرى إضافة للمنظمات الجماهيرية، خاصة المرأة، والطلاب، والشباب؛ لأن هذه البنية تجمع بين تعميم المشاركة من جهة على أساس الصوت الواحد لكل مواطن في انتخابات الدوائر الجغرافية على امتداد الوطن، ودوائر أخرى تقوم على كليات انتخابية للفئات والقوى الاجتماعية المقصود تمثيلها لإحداث توازن في تمثيل القوى الاجتماعية داخل البرلمان. وإتاحة الفرصة للبرلمان ليتمكن من التعبير الشامل عن عموم المواطنين والفئات الاجتماعية. ولتكون آراء ومصالح كل هذه الجهات حاضرة وماثلة عند التداول واتخاذ القرار في شأن التشريعات التي يتناولها المجلس، وفي تعريفه لحق مراقبة أداء الجهاز التنفيذي ومساءلته. أما في شأن عضوية مجلس الشيوخ فينبغي له أن يمثل الولايات، وأن يأتي تمثيل الولايات فيه متساويًا. أن يضع في قمة أولوياته رعاية مصالح الولايات في توازن عادل وأن تكون له سلطة توقيفية لما يصدره مجلس النواب من تشريعات، وقرارات في شأن أداء السلطة التنفيذية. إن حق التوقيف هذا يتيح فرصة للمراجعة ومزيد من التشاور، مما يعمق الشورى في الأداء البرلماني.

ويتمكن المجلس من حسن الأداء في مجال التشريع ومراقبة أداء الجهاز التنفيذي ومحاسبته. وفي مجال السياسات العامة للدولة، يحسن بالبرلمان أن يراجع تشكيل لجانه، من وقت لآخر من حيث عددها ومهامها واختصاصاتها؛ ليضمن تغطية كل جوانب الحياة الوطنية. وأن يتمكن عبر مراجعة أوضاع اللجان عددًا واختصاصًا من الاستجابة لمتطلبات المراحل المتتالية. وبما أن المرحلة القادمة تأتي على رأسها هموم وواجبات وطنية ذات تأثير استراتيجي في تشكيل نظام الحكم، وفي إرساء قواعد السلام والعمل على استدامته، وتأسيس البنى التشريعية والمؤسسية التي تصون الحقوق

وتحدد الواجبات وتضمن حسن سير وظائف الدولة والمجتمع، وإرساء قواعد التنمية الشاملة المتوازنة القابلة للاستدامة والتجدد بما تشمل من أولويات ومكافحة الفقر والتوقي من الكوارث، والمداهمات ومنع حدوثها، وتمكين المجتمع من أن يكون معتمدًا على ذاته بأشكال جديدة ومتجددة، وتمكين المجتمع بكامل سمات تنوعه من تطوير ثقافاته وصناعاته الثقافية وتراثه الشعبي الغني التي يحقق الاستثمار فيها مداخيل المبدعين ومقيمي الصناعات، ولكسب المجتمع الذي تقوم فيه هذه الصناعات نصيبًا مما تدره هذه الصناعات وكذا الحكومة ولائية كانت أم مركزية، وبما أن البرلمان أداة ذات نصيب وافر في رعاية الأولويات وتنزيلها عملًا لأرض الواقع والموكولة له المتابعة والمراقبة بأعلى درجات الشفافية، فإن ذلك جميعًا ينبغي أن يراعى في تشكيل لجان البرلمان الذي سيتأسس على الدستور والانتخابات العامة القادمة كي يجعل من لجانه وحدات الدرس والتقصي والمدارسة التي تعينه في دراسة ما يطرح عليه من مشروعات قوانين قبل إجازتها، وليتمكن كذلك من اتخاذ القرارات الصائبة على ضوء المعلومات والتحليل والمقترحات التي تتقدم بها لجانه المتخصصة في كل شعبة من شعاب الحياة الوطنية، وكلها بطبيعة الحال تقع في دائرة اختصاص البرلمان بحسبانه المشرع والمراقب والمحاسب لأداء الجهاز التنفيذي.

وليتمكن البرلمان من أداء وظيفته الأساسية في التعاون البرلماني الإقليمي والدولي إعمار علاقاته بالبرلمانات واتحاداتها الإقليمية والدولية، وإعمال هذه العلاقات في أداء دوره الخارجي وعكس رؤى الوطن في كل المنابر الداخلة في إطار العلاقات البرلمانية الخارجية، وتوظيف تلك العلاقات للتعريف بمصالح الوطن، والدفاع عنها، وكسب التعاون والمناصرة في تحقيقها. فيسمق البرلمان كأحد أهم أدوات الدبلوماسية الشعبية التي يتأكد بها حضور السودان الفاعل المؤثر في هدى الوسطية وروح التوفيق وبلورة الآراء حول ما يجمع لا على ما يفرق.

إن التعاون البرلماني الدولي له مردود إيجابي عالي القيمة فيما يتعلق بتطوير قدرات البرلمان على أداء مهامه ووظائفه، والكثير من الاتحادات البرلمانية الإقليمية التي للسودان فيها وجود بالعضوية، وتلك التي له وضع المراقب فيها، وبخاصة اتحاد البرلمانات الدولي الذي يقدم العون الفني والخبرة الفنية.

إن الخدمة العامة مؤسسة محورية من أجهزة الدولة وعلى عاتقها تقع مسؤولية الإدارة اليومية لشؤون البلاد. كما أنها تشكل مركز الخدمة المتراكمة في الإدارة التي كذاكرة مؤسسية تعين في حسن أداء الدولة لوظائفها. وهي لا تتغير بتغير الحكومات، أو وفق الدورات كما هو الحال بالنسبة للجهاز التشريعي. وتشكل الإدارة الجيدة عنصرًا مهمًّا في حسن أداء وظائف ومسؤوليات ومهام أجهزة الدولة المختلفة والقضائية. لكن الخدمة المدنية ذراع هام للجهاز التنفيذي ولئن كانت مسؤوليتها التقليدية الإدارة العامة في الدولة على مستوياتها المركزية والإقليمية والمحلية. إن تشعب مهام الدولة من حيث التخطيط والبرمجة ورسم السياسات العامة والعلاقات الخارجية وتسيير الخدمات الأساسية، ودورها في الإنتاج في مؤسسات القطاع العام الإنتاجية في مجالات البنية الأساسية والزراعة بشقيها - النباتي والحيواني - والصناعة والتجارة قد تطلب من الخدمة العامة أن تضطلع بالواجبات الإدارية في كل هذه القطاعات والمناشط. كما تطلب دور الدولة التنموي أهمية تعمق قطاعات الخدمة المدنية المعنية بالتنمية في التخطيط وتصميم المشروعات وتنفيذها وإدارتها. وهكذا توسع النطاق الإداري للخدمة العامة بحيث تضطلع بواجبات إدارية متزايدة تشمل الإدارة العامة والإدارة المالية والإدارة الاقتصادية وإدارة الخدمات على خلاف الذي كان مطلوبًا من الخدمة العامة في عهد الاستعمار، والذي كان قاصرًا على خدمات الأمن والنظام العام والإدارة العامة والخدمات الأساسية، خاصة الصحية والتعليمية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، خاصة التربة والمياه والغابات. ولم تكن هناك خطط تنموية ولا مشروعات إنتاجية تشرف الدولة عليها إشرافًا مباشرًا وتسيِّرها.

حقيقةً أن كثرة الأعباء الإدارية الواقعة على الدولة وخدمتها العامة قد دفعت إلى ابتداع صيغ مؤسسية جديدة تعين على حسن الإدارة، فقامت الهيئات والمؤسسات شبه الحكومية أول الأمر، ثم المؤسسات العامة ذات الاستقلالية الإدارية والمالية، وأخيرًا جاءت الخصخصة للعديد من مشروعات ومؤسسات فتحولت إلى القطاع الخاص. فعادت الخدمة العامة إلى ممارسة أدوارها التقليدية الأصلية إلا في حالات استثنائية قليلة. ويتطلب كل ذلك مسؤوليات معرفية رفيعة، وقدرات أدائية ذات كفاءة عالية، وتجمع خبرة تعين في حسن الإدارة متضمنة مستويات التخطيط والبرمجة والتنفيذ

والمتابعة والتقويم. كما تطلب هذا التشعب في مهام الدولة توافر آليات للتنسيق والمتابعة وقدرات متخصصة للاضطلاع بمهامهما.

أصبح لزامًا، والحالةَ هذه، أن تتحلى الخدمة العامة بالمعرفة والخبرة والقدرة والكفاية والحيدة والنزاهة والشفافية وأن تدرك أنها خادمة الناس لا سيدتهم. كما يتطلب حسن الأداء الأخذ بمبدأ الحفز والمساءلة والعقاب مع الحرص على حقوق العاملين وإنشاء هيئة مستقلة في الخدمة المدنية ترعى شؤونهم وترفع عنهم المظالم إذا وقعت، حتى لو كان اللجوء إليها في مواجهة الحكومة أو إحدى شُعَبها. وقد أخذت بعض الدول – كذلك – بفكرة القضاء الإداري الذي يحمي المواطنين من تقصير وتعديات العاملين في الخدمة على حقوقهم.

ويشهد تاريخ الخدمة العامة في السودان، أو ما كان يعرف بالخدمة المدنية، أنها قد تمتعت بالقدرات المطلوبة وتحلت بمحاسن القيم واجبة المراعاة كالحيدة والنزاهة وروح العدل. ولكن عوامل عديدة قد أثرت سلبًا على الخدمة العامة؛ منها اتساع نطاق واجباتها، وضمور فرص التدريب والتفريط في قواعد الضبط والانضباط من ناحية أخرى وضمور الرواتب وقصورها عن تلبية الحاجات الأساسية للعاملين في الخدمة العامة وأسرهم. غير أن عاملين سلبيين قد أحدثا أبلغ الأثر هما تسييسها، وتطهيرها. فالتسييس قد أدخل التحيز وأحيانًا إعلاء الولاية على الكفاءة والقدرة. والتطهير الذي بدأت تحت شعارات « التطهير واجب وطني » في أعقاب ثورة أكتوبر، وتواصل بمعايير الولاء الحزبي بصوره الظاهرة والمستترة إلى أن اكتسى اسمًا جديدًا في عهد الإنقاذ وصار يتم تحت شعار « الصالح العام ». والمتأمل في حالات كثيرة أقصيت بها عناصر ذات كفاية عالية، وخلق رصين، وخبرة تكونت وتكرست عبر السنين، لا يتبدى أو يظهر له الصالح العام، الذي يتم ويصان بإقصاء مثل هذه العناصر من أبناء الوطن وبناته وأهل العلم والكفاية والخبرة.

لعل من أهم الواجبات تدارك أوضاع الخدمة العامة وترشيد التعامل معها عبر تأكيد حيدتها ووضع حدود فاصلة بين ما هو سياسي وإداري، وإن كان من واجبات الخدمة العامة أن تخلص في تنفيذ سياسات الدولة التي تضعها الحكومة والاهتمام بتدريب العناصر البشرية العاملة فيها ورعاية حقوقهم والحرص على أن يؤدوا واجباتهم بالكفاية والانضباط المطلوبين، وأن تنغرس روح الواجب وخدمة الشعب في صفوفها، وأن تنأى

بنفسها عن الفساد والرشوة والتحيز، خاصة الناشئ منه، عن تدخلات سياسية أو أي تأثيرات خارجة عن مسارات وتسلسل السلطات داخل جهاز الدولة وفي إطار الخدمة العامة. وهذا يتطلب كذلك حماية الموظفين من الإجراءات التعسفية والجائرة، خاصة التوقيف والفصل التعسفي، وأن تمنح لجنة الخدمة العامة من الصلاحيات والحصانات ما يؤمنها في وجه التدخلات السياسية الحزبية والتعدي على صلاحياتها وكيانها.

من حسن التدبير أن الاستراتيجية القومية الشاملة قد أفردت هدفًا اجتماعيًّا كليًّا يقوم على دعم المجتمع سباقًا للدولة في مبادرته، وقادرًا على تلبية معظم حاجاته بقصد الوصول إلى الهدف الاجتماعي الأسمى وهو تمكين المجتمع من بسط سلطانه على جميع أمره. كما أكدت على الدور الحاسم لمنظمات المجتمع في التنمية والحكم الراشد. وأن لتلك الاستراتيجية كذلك إشارة خاصة للعمل الطوعي الذي تعتبر المنظمات الطوعية غير الحكومية أداته الرئيسة. وفي سودان المستقبل الذي نأمل له أن يكون قادرًا على إقامة نظام الحكم القادر على الاضطلاع الكفيء بمهام الحاضر ومتطلبات المستقبل، قد أضحى الاهتمام محوريًّا بدور المجتمع في بناء حياته وتطويرها والارتقاء بنوعيتها، والاهتمام بمنظمات المجتمع المدني القائم منها والجديد.

ذلك أن هذه المنظمات هي الوعاء الأنسب لتجميع الناس لتحقيق أهداف معينة. ومن أهم ما يوجب الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني أنها قد غدت في عصرنا هذا من مؤسسات التعاون الدولي. والمتأمل فيما صدر عن المؤتمرات العلمية التي نظمتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة قد جعلت تحقيق الأهداف الواردة بها شراكة بين الدولة، والمنظمات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف، والمنظمات الطوعية غير الحكومية. كما أن الكثير من الدول المانحة قد لجأ إلى المنظمات الطوعية لتنفيذ برامج المعونة التنموية الرسمية وذلك لقدرتها على الاضطلاع الفاعل بمهام التنفيذ لما لها من قدرات، ومرونة في الأداء وقدرة على التغلغل في المجتمعات المستهدفة والعمل مع نظيراتها في الدول المتلقية للعون على كل المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وقدرتها في التعامل المباشر مع المجتمعات المحلية والوصول إلى الشرائح الفقيرة والفئات المهمشة والضعيفة والأكثر عرضة للتأثيرات السلبية طبيعية كانت أم من صنع الإنسان والحث على التعامل الرقيق مع البيئة حفاظًا وارتفاقًا، ولقدرتها على تأسيس شراكات وشبكات تعاون مع كل هذه التنظيمات والمجموعات.

ولقد أدت الجمعيات الطوعية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني- كافة - أدوارًا متقدمة في التعرف على المشكلات والقضايا وتحليلها وتعميق الوعي في صفوف المجتمعات بها والمساهمة في تخطيط وتصميم البرامج المعنية في حلها والمشاركة في تنفيذ تلك البرامج وإدارتها.

إن هذا الذي أبنَّا يؤكد أهمية منظمات المجتمع المدني في خلق الوعي ونشره بأهمية مشاركة المنظمات والمجتمعات في إحداث التنمية وترسيخ الحكم الراشد والاضطلاع بدور المتابع والمراقب والمقوم والمسائل مما يجعل أجهزة التنمية وأجهزة الحكم والمنظمات والجمعيات ذاتها خاضعة للمساءلة المجتمعية. وإن هذا يجلي بصورة مبينة أهمية المجتمع المدني ومنظماته ويدفع إلى الاهتمام بها في عملية إعادة تشكيل السودان وبناء دولته الجديدة ومجتمعه المتمدد.

إن المتأمل في أوضاع منظمات المجتمع المدني في السودان وبخاصة المنظمات الطوعية - يدرك أنها قليلة العدد وضعيفة الأداء والأثر. وتنقصها خاصة قدرة التعرف على القضايا والحاجات وتحليلها وتعزيز الوعي بها، والقدرة على الوصول إلى كل الجهات والأفراد والجماعات التي تحتاج مساندتها وعونها. كما أن قدرتها على التعاون فيما بينها والتآزر، وقدراتها الإدارية، وقدرتها على تعبئة الموارد بحاجة إلى تطوير لتغدو أكثر استجابة، ولتكون عضويتها أكثر سعة وبرامجها أكثر شمولًا من حيث مدى ما تغطي من حاجات أو تدافع عنه من حقوق أو ما تدعو له لتكثف الوعي به.

إن تحديث المجتمع وجعله عصريًّا مشاركًا في كل أوجه الشأن العام ما اتصل منه خاصة ببناء الدولة والتنمية والديمقراطية والحكم الراشد يدعو بإلحاح بالغ إلى تأكيد دور منظمات المجتمع المدني في النهوض بمهام المرحلة القادمة في السودان، المليئة بالمهام الجسام التي لا يمكن إنجازها إلا بجعل هذا الإنجاز حركة مجتمع بأسره وتبين أهمية فاعلية منظمات المجتمع المدني في هذا الإنجاز وفي تلك الحركة. وأهم هذه الواجبات الانتقال إلى الديمقراطية الصحيحة الشاملة وتمثلها في كل شأن المجتمع وفي سلوك أفراده وجماعاته ومؤسساته الرسمية والشعبية. وأن تكون هذه الديمقراطية موجهة لتحقيق النفع العام ورعاية المصلحة العامة واقتلاع بؤر التخلف وفتائل التوتر في المجتمع والوطن بعامة.

هكذا يغدو الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني وجودًا وقدرة وانتشارًا وحسن أداء، ودورها من الأولويات المتقدمة في السعي إلى إحداث التغيير المنشود. والاهتمام يأتي في مقدمة ما ينبغي الاهتمام به ببناء قدرات هذه المنظمات واستحداث المزيد منها لتغطي كل أوجه الحياة مع توجيه اهتمام خاص بدورها الخارجي عبر التعاون الإقليمي والدولي البناء مع نظيراتها، وفي إطار البرامج الدولية التي تفسح مجالات لمشاركة منظمات المجتمع المدني. ولقد سبقت إشارة إلى دور هذه المنظمات في الدبلوماسية الشعبية المتآزرة مع الدبلوماسية الرسمية والمتكاملة معها.

يتضح جليًّا أهمية الاستثمار في إكثار منظمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات الطوعية وتعزيز قدراتها وإفساح آفاق المشاركة لها في الشأن العام، خاصة في التنمية وفي الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي إثراء الثقافات السودانية جميعًا، وفي التأليف بينها لتصب قادرة متساوية في ثقافة وطنية واحدة، تقوم على احترام كل الثقافات الفرعية، وتعزز حضورها ودورها وفعلها في المجال الثقافي، وفي الانعكاس الإيجابي لدور الثقافة في كل شؤون الدولة والمجتمع؛ إذ إن ثقافة أي شعب وأمة هي جماع قيمها وفكرها وسلوكها وممارساتها نتاج تلك الممارسة.

إن هذا الاستثمار في حقيقة أمره استثمار في حاضر السودان وفي مستقبله من حيث غرس الوعي الوطني والمعرفة والقدرة في صفوف الشعب جميعًا للنهوض بمسؤولية بناء وطنه وإعلاء شأنه والحفاظ على وحدته. وإن حدوث هذا ليس بمستغرب على شعب طبعه السماحة، والتسامح والتعاضد والتكافل وحب الخير والتراضي على ما يفيد وينفع الناس وحب الخير لهم. إن شعبًا جُبل على حب الخير وانغرست فيه روح الفزعة والنفير والتكافل القادر على إقامة البنى المؤسسية والتنموية المجتمعية والاجتماعية التي تعين في تنظيم كل قوى الخير هذه. إن مهمة غرس روح الخير والنفير في نفوس أفراد المجتمع أعسر من بناء الهياكل والمؤسسات؛ لذا فإن الأمر بحاجة إلى مبادرة لتعزيز قدرات القائم من المنظمات وإنشاء المزيد منها، وذلك أيسر، وقد تأصلت روح الخير وحب صنعه في نفوس الأفراد، إذًا العملية المطلوبة هي تجميع المواطنين في مساقات تشكل تنظيمات هي التي تعرف بتنظيمات المجتمع المدني، خاصة أن للسودان سبق في إنشاء الأحزاب السياسية والنقابات واتحادات المهنيين وجمعيات المبدعين والأندية

الاجتماعية والثقافية والرياضية واتحادات أصحاب العمل والعديد من الاتحادات النوعية والجمعيات الحقوقية. كما أن جامعاتنا ومراكز أبحاثنا وأجهزة إعلامنا قد درجت على التعاون مع منظمات المجتمع المدني لبسط الخدمات الاجتماعية في مجال الصحة والتعليم ومشروعات رعاية الفئات المحتاجة. ولا بد من التنبيه للدور المشارك المطلوب للمرأة والشباب والطلاب في كل هذا الجهد.

● **المسألةُ التاسعة عشرة: دور المثقف:**

ارتبط المثقفون السودانيون، وهم المشتغلون أو المهتمون بمختلف أنواع الإنتاج الفكري أو الروحي أو الوجداني، بعلاقة سلبية مع جل الأنظمة التي حكمت السودان. وجدلية العلاقة بين المثقف السوداني والسلطة ظلت تفترض دائمًا صواب موقف المثقف وخطأ وفساد السلطة الحاكمة، خاصة إذا كانت سلطة عسكرية. وبما أن فترات الحكم العسكري في تاريخ السودان الحديث تفوق بكثير فترات الديمقراطية المتقطعة، فقد سادت العلاقة بين المثقف والسلطة حالة من الحذر والنفور المستحكم. وتعود جذور هذا التأزم الدائم في العلاقة بين الطرفين إلى فترة ما قبل الاستقلال حين اضطلع المثقف السوداني والمستنيرون في دوائر الخريجين بدور رائد وأصيل تمثل في الصدام مع المستعمر والتعبير عن التطلعات وأشواق المواطن السوداني للاستقلال.

والبلاد الآن على أعتاب مرحلة تحول تاريخي تتطلب إسهام الجميع، فإن على المثقف السوداني أن يضطلع بدوره التاريخي ويسهم بفعالية بفكره ورؤيته في قضايا الديمقراطية والتنمية وكل ما يهم مستقبل البلاد. وقد حان الوقت لأن يتجاوز المثقف السوداني دوره التقليدي كناقد مستديم إلى منتج يساهم بفكره في تطوير البلاد ونهضتها. والمثقفون والمبدعون عضو فاعل في المجتمع، يعبرون عن وجدانه. ويتمثل دورهم في إعادة صياغة المجتمع وتوجيهه نحو الأفضل، عبر الوسائط الخلاقة والمبدعة، بما في ذلك الصناعات الثقافية؛ ولهذا لا بد للمثقف أن يرتبط بالمجتمع ولا يكون متعاليًا عليه.

وعلينا أن نعي جيدًا تداخل الثقافات وتمازجها وتأثيرها على بعضها البعض، وخاصة في عالم اليوم، فكما قيل أنه « لا يوجد ما يسمى بالثقافة الصادرة والثقافة الواردة، الثقافة ملك البشر جميعًا »، فالفكر الإنساني في جوهره واحد. إن عبء التبصير بالتمازج الثقافي في السودان، والتأسيس لنظام سياسي يقوم على التعددية الثقافية والتباين الإثني

لا يمكن أن يضطلع به سوى المثقف الخلاق، وهو وحده القادر على تأسيس الوحدة في الوعي والوجدان السوداني. كما أن للمثقف دورًا هامًّا في توعية الرأي العام وتقديم النصح والمشورة الصائبة للنخبة الحاكمة في القضايا الاستراتيجية والاقتصاد والعلوم، وذلك بصورة فردية أو من خلال المجموعات التي توفر الاستشارة السياسية المتكاملة، وتساعد في التوصل إلى المواقف والقرارات.

● **المسألةُ العشرون: القطاع الخاص:**

في زمان يأخذ فيه السودان بتحرير الاقتصاد وحرية التجارة، وتتقلص فيه مسؤوليات الدولة في مجال الإنتاج ويتركز دورها في وضع السياسات والتخطيط وإرساء البنيات الأساسية، ورعاية نوعية الأداء ومعايير انضباطه وجودته؛ ينبغي التيقظ للدور المتعاظم والمتجدد للقطاع الخاص كشريك في الاقتصاد الوطني وفي التنمية وتوفير فرص العمل. ويتعاظم دوره كذلك في التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي وتعتبر منظماته إحدى الأدوات الفاعلة للدبلوماسية الشعبية. إن هذا الدور المتعاظم للقطاع الخاص يضع على عاتقه مهامَّ جسامًا ولا يمكن للاقتصاد الوطني أن ينهض ولا للتنمية أن تتحقق بالصورة المطلوبة إلا إذا تعاظمت قدرات القطاع الخاص المالية والفنية والتقانية والتنظيمية والإدارية وتوافرت له القوى العاملة عالية المعرفة والتدريب.

إن هذا الوضع المتقدم بالقطاع الخاص والأعباء المطلوبة منه الاضطلاع بها يتطلب النظر إلى مؤسساته كجزء من الثروة الوطنية وأحد صناعها الأساسيين، وكأداة من أدوات البناء الديمقراطي للدولة وتحقيق التنمية وكساعد قوي لممارسة الديمقراطية، ولدوره كمحرك فاعل في عمليات الإنتاج والتنمية. وهذا يقتضي كذلك العناية به على هذا الأساس وتشجيعه كقطاع حيوي فتسعى الدولة لتوفير المقومات التي تعينه في الارتقاء بأدائه بتوفير السلع الإنتاجية والاستهلاكية، ولتزيد قدرته التنافسية للتبادل التجاري الخارجي. وينبغي كذلك أن توفر له فرص التمويل الداخلي الذي يعينه في إقامة الصناعات، ويوفر له رأس المال العامل بما يمكنه من التزود بمدخلات الإنتاج. وأن يدخل كذلك في الاستفادة من الموارد الأجنبية التي تأتي في شكل منح وقروض، وبسط الفرص له للاستفادة من التقانات الحديثة لجهود الدولة وما يتيحه التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي. وأن تسعى الدولة كذلك إلى تمتين علاقات القطاع بمؤسسات التمويل الإقليمي والدولي

والصناديق التنموية العربية والأفريقية، وتشجيع الشراكات بين القطاع الخاص السوداني والقطاع الخاص العربي والأجنبي، وتقديم الضمانات اللازمة لهما. وأن يكلف معهد البحوث والاستشارات الصناعية بالتوسع في التعاون مع القطاع الخاص، خاصة في مجال إجراء دراسات الجدوى والدراسات المتعلقة بتطوير الإدارة والكفاية الإنتاجية، وأن يساهم في هذا الجهد مركز تطوير الإدارة والكفاية الإنتاجية كذلك.

ويحسن بالدولة أن توجه مصارفها المتخصصة لزيادة إقراضها للقطاع الخاص. ولعل من المساعدات التي يمكن أن تقدمها الدولة للقطاع الخاص انتداب الأطر المهنية والفنية والخبراء العاملين في الخدمة العامة إلى القطاع الخاص في مؤسساته الصناعية والتسويقية، ولتطوير منظمات هذا القطاع، خاصة اتحاد رجال الأعمال واتحاد الصناعات السودانية والغرفة التجارية والغرف والاتحادات النوعية في قطاع الأعمال.

إن رعاية القطاع الخاص تتطلب إعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار وتجديده بصورة مستمرة وأن تـقُدم عبره المزايا والضمانات التي تحفز هذا القطاع الحيوي للإقدام على الاستثمار والارتقاء بالطاقات والقدرات الإنتاجية الوطنية. ويظل الاستثمار في السودان جاذبًا لشركاء الاستثمار والتنمية الخارجيين. وبمقدور الدولة كذلك أن تتخير مجالات معينة للاستثمار وإقامة المشروعات الرائدة فيها وتشغيلها. وأن تعزز قدراتها في مجالات البحث وتطوير التقانة، وتُيسر فرص الاستفادة من نتائج ذلك للقطاع الخاص.

ومن الأمثلة التي جُربت وأعانت قطاعات بعينها شراء مستلزمات القوات النظامية من الأقمشة والألبسة والأحذية من الصناعة السودانية لفترات متعاقبة. وأن يعزز ذلك كله بإقامة مؤسسة لضمان الاستثمار توجه مواردها وعلاقاتها مع مؤسسات ضمان الاستثمار العربية والدولية إلى خدمة القطاع الخاص والشركاء في التنمية من عرب وغيرهم.

وهذه الرعاية وهذا الدعم يتطلب من القطاع الخاص أن يتنبه لدوره الاجتماعي وأهمية إسهامه كشريك أصيل في التنمية وبناء الوطن والارتقاء بحياة أهله.

- **المسألةُ الحادية والعشرون: الأحزاب السياسية:**

إن الأحزاب السياسية هي الأدوات الرئيسة ذات الدور المقدم في العمل السياسي وفي تأسيس الديمقراطية والحفاظ عليها. ولقد أثبتت تجارب السودان أن هشاشة بنيان بعض أحزابنا الرئيسة، وانعدام الديمقراطية في صفوفها وأدائها، قد كانت من المعوقات

الأساسية في سبيل تطوير الديمقراطية واستدامتها؛ لذا أضحى من أهم الواجبات الوطنية تطوير إعادة بناء الأحزاب السياسية على أسس ديمقراطية؛ ذلك أن فاقد الشيء لا يعطيه. كما أن الحديث عن الديمقراطية والتعددية والتبادل السلمي للسلطة والتحول الديمقراطي والحريات الأساسية وحقوق الإنسان والتنمية لا يستقيم ولا ينصلح إلا بصلاح الأدوات الرئيسة للعمل السياسي، وهي الأحزاب.

والإصلاح داخل الأحزاب يجب أن يبدأ بتغيير مفهوم السلطة داخل الحزب، أي أن يختار المواطن ممثليه من الأحزاب على أساس رؤية محددة وبرنامج يتفق عليه، وأن يخضع لمساءلته في تنفيذ الوعود الانتخابية. ولا بد من تفعيل الآليات والقنوات التي تربط بين القيادة والقواعد حتى تمارس الجماهير سلطتها وفقًا لإرادتها، وأن تنشط هذه الجماهير لتكون فاعلة في التجمعات السكانية والقطاعات الفئوية... إلخ، والخلاصة أن الأحزاب مدعوة لتصحيح مفاهيمها لتكون منسجمة مع التوجه الديمقراطي الشعبي، لتصبح بحق رافدًا حيويًّا في الديمقراطية المباشرة.

وينبغي للأحزاب ذاتها أن تهتم بتطوير نفسها فكريًّا وتنظيميًّا وجماهيريًّا وإسهامًا في العمل الوطني بهمة وبوتائر متصاعدة في روح ديمقراطي، وأن تطور بناءها التنظيمي وبرامجها وحركتها في المجتمع وبين الجماهير للإسهام في العمل الوطني.

إن تجارب بناء الديمقراطية في دول عديدة قد دفعتها إلى الاهتمام بالأحزاب وتوفير التمويل لها خاصة في الحملات الانتخابية لتضمن مشاركتها وحضورها الفاعل في تلك الانتخابات، الأمر الذي يوسع نطاق المشاركة ويعزز الديمقراطية ذاتها.

ولا بد لأحزابنا السياسية بعد تجاريب الماضي المريرة التي أفرزتها الحرب الأهلية في جبهات متعددة.. أن تلتزم التزامًا قاطعًا باتباع الأساليب السلمية الديمقراطية وعدم اللجوء إلى العنف في كل الظروف. وأن تتواضع على ميثاق شرف للعمل السياسي يصونه ويحرره من الشوائب خاصة شائبة العنف. وأن ترتضي التحاكم إلى قانون للأحزاب تستشار في صياغته عبر ممثليها في البرلمان، أو بصورة مباشرة؛ إذ لا ضير من وجود قانون للأحزاب، بل هو أمر مطلوب، أخذت به العديد من الدول. إن المشاركة التي ستتاح للأحزاب للمشاركة في صياغته وتحديد مضمونه تشكل ضمانة بأن يأتي

منظمًا للأحزاب وألا يشكل قيدًا على حريتها ولا على الحياة الديمقراطية.

● **المسألةُ الثانية والعشرون: دورُ المؤسسة العسكرية في السياسة السودانية:**

« إن الجيش كالأسد، من السهل إطلاقه من القفص، ولكن من الصعب إعادته إليه »(*)

أنشئت أول وحدة عسكرية لحفظ الأمن الداخلي ومراقبة الحدود السودانية في عام (١٨٩٨م) إبان الحكم الثنائي تحت إمرة سردار الجيش المصري، وهو القائد البريطاني للجيش المصري حاكم عام السودان. وشهد عام (١٩٢١م) قيام الجناح العسكري السري لجمعية الاتحاد السوداني، والتي كانت تطالب باستقلال السودان، وكان الملازم علي عبد اللطيف ينتمي إلى الخلية العسكرية السرية للاتحاد إلى جانب اليوزباشي عبد اللَّه خليل واليوزباشي محمد صالح جبريل.

قاد انتشار التعليم ونمو الروح القومية وتطور الوعي السياسي إلى تحالف المثقفين والعمال والطلاب والجيش في ثورة (١٩٢٤م) بقيادة « جمعية اللواء الأبيض » والذي تزعمها علي عبد اللطيف. وفي أغسطس من ذات العام، خرج طلاب المدرسة الحربية في مظاهرة صاخبة تندد بالاستعمار وتدعو للوحدة مع مصر، فسارعت السلطة البريطانية إلى إغلاق المدرسة الحربية خشية تأثيرها على الوحدات العسكرية السودانية الأخرى. ولكن تداعيات المظاهرات وتدهور الوضع الأمني قاد إلى إبعاد الجيش المصري عن السودان. ثم كان تمرد وعصيان كتيبة الملازم الأول عبد اللطيف الماظ في نوفمبر (١٩٢٠م) ضد القوات البريطانية واستشهاد كامل أفراد الكتيبة في أول حركة ومعركة عسكرية حقيقية ذات أهداف وطموحات وطنية سياسية واضحة.

ثم شهد عام (١٩٢٥م) إنشاء « قوة لدفاع السودان » وهي قوة نظامية تحت قيادة ضباط بريطانيين يعاونهم ضباط سودانيون، وتتبع مباشرة وتدين بالولاء لحاكم عام السودان. ونجحت السلطة البريطانية في عزل تلك القوة تمامًا عن أي مؤثرات ونشاطات سياسية أو أي اتصال بالمجتمع المدني ولفترة امتدت أكثر من ربع قرن . ولكن الفترة التي سبقت استقلال السودان في عام (١٩٥٦م) شهدت صراعا سياسيًّا امتد إلى « قوة دفاع السودان ». واجتمع نفر من الضباط الكبار بقيادة محيي الدين أحمد عبد اللَّه ومحمد أحمد عروة وحسين على كرار وعبد الرحيم شنان ويوسف الجاك طه ومحمد إدريس

(*) قول مأثور ينسب إلى هيلاسلاسي إمبراطور إثيوبيا السابق.

حاج موسى، وهددوا باقتحام مقر الجمعية الوطنية، وإجبار أعضائها بقوة السلاح على إعلان الاستقلال الكامل غير المشروط.

ثم تطورت قوة الدفاع إلى « الجيش السوداني » في عام (١٩٥٤م) حينما تكونت أول وزارة سودانية عُيِّن فيها خلف اللَّه خالد وزيرًا للدفاع، والذي سارع بتنظيم الجيش السوداني وسودنة كل الوظائف والمناصب العسكرية. وشهد شهر أغسطس من ذات العام تسلم اللواء أحمد محمد باشا للقيادة كأول قائد عام سوداني للجيش السوداني.

وفي أغسطس من عام (١٩٥٥م)، دخل الجيش السوداني معترك السياسة بتمرد وحدات الفرقة الجنوبية، لأسباب ودوافع سياسية، تعبيرًا عن احتجاجها على تخبط سياسات الحكومة تجاه الجنوب وترسبات الاستعمار الذي عمقت الفوارق الثقافية والاجتماعية بين الشمال والجنوب. وأعقب ذلك التمرد حالة من الفوضى وتقتيل الشماليين شارك فيها الجنود ورجال البوليس والسجانة والمواطنون الجنوبيون.

وقد كانت لأحداث تمرد الفرقة الجنوبية في عام (١٩٥٥م) آثار سالبة، فقد دخل السودان إلى مرحلة الاستقلال، وهو ممزق في وحدته الوطنية وترابطه القومي. وهكذا بدأت الحرب الأهلية في الجنوب، والتي منحت الجيش السوداني قوة الدفع الأساسية للتدخل في السياسة وتقويض أنظمة الحكم المدني بذريعة عدم استتباب الأمن والاستقرار.

وهكذا وبعد ثلاثة أعوام من الاستقلال، استولى الجيش السوداني على السلطة في انقلاب أبيض، بقيادة الفريق إبراهيم عبود، دعمته العديد من القوة والدوائر السياسية النافدة آنذاك. وكان ذلك أول انقلاب عسكري على الديمقراطية والنظام الشرعي في السودان، إذ خرج الجيش عن واجباته المحددة في الدستور، ودخل حلبة العمل السياسي المباشر؛ وتقاعست الأحزاب في الدفاع عن النظام الشرعي في البلاد، بل وتهافتت وتسابقت على تأييد الانقلاب في ظاهرة تكررت في حِقَب لاحقة من تاريخ السودان، مما شجع الشعب السوداني، الذي حبطت آماله وتوقعاته في راية الحكم الديمقراطي الأول، على تأييد الانقلاب، ليس حبًّا في حكم العسكريين، بل استنكارًا لفشل التجربة الديمقراطية الأولى وعبث الأحزاب السياسية وتناقضاتها. وبذلك تحدد دور المؤسسة العسكرية واختُط لها نهج جديد في مستقبل العمل السياسي باعتبارها أداة لحسم الصراع السياسي، بما يتناقض مع مفاهيم الأداء والاحتراف العسكري ودور

الجيش الأساسي المنصوص عليه في الدستور. وقد تتابع هذا النهج لحِقَب قادمة.

إضافة إلى العوامل الداخلية، تأثر الجيش السوداني بمؤثرات خارجية أهمها تمدد التيار الوطني والنزعات التحررية والقومية في العالم العربي، خاصة بعد ثورة يوليو (١٩٥٢م)، التي أبرزت أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة العسكرية. كما أن بعض الأحزاب السياسية، وبصفة خاصة حركة الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي السوداني، قد كثفت من جهودها ونجحت في استقطاب أعداد كبيرة في أوساط المؤسسة العسكرية، وأفرز ذلك قيام تنظيمات داخل الجيش السوداني كتنظيم «الضباط الأحرار» و«حركة الضباط الوطنيين» و«مجموعة الضباط القوميين».

وعندما فشل نظام عبود في حسم مشكلة الجنوب عسكريًّا، تصاعدت المعارضة السياسية للنظام العسكري وانتظمت وتوحدت القوة السياسية والحزبية. ورفض الضباط وضباط الصف والجنود العمل بالتوجيهات وإطلاق النار على المتظاهرين. وتزعم هذا الانقسام تنظيم الضباط الأحرار، الذي انحاز أعضاؤه للجماهير وطالبوا الرئيس عبود بحقن الدماء، بل وهددوا بالتدخل بالقوة لإجبار الرئيس عبود للتنحي عن الحكم. وجاء التحول الحاسم لصالح ثورة أكتوبر عندما أخطر قادة الوحدات العسكرية الفريق عبود عن سحب ولائهم، مما اضطر الفريق عبود لحل المجلس العسكري ومجلس الوزراء. فكانت ثورة أكتوبر الشعبية.وانحازت المؤسسة العسكرية للحركة الجماهيرية وتطلعات الشعب السوداني للحرية والديمقراطية وساهمت بفعالية في الإطاحة بالنظام العسكري واستعادة الحكم المدني. هذا تطور فريد أكد أن الجيش جزء أصيل من الشعب السوداني، وأن المؤسسة العسكرية ترتبط بقضايا الوطن ومطالب الشعب، ولها الحق والواجب في التعامل مع قضاياه القومية، حتى وإن عنى ذلك تجاوز القوانين واللوائح العسكرية التي كانت تحرم على العسكريين التعامل مع السياسة.

ولكن سرعان ما عادت الأحزاب السياسية إلى النكوص عن شعارات ثورة أكتوبر، واستفحلت الخلافات، وتعمقت الصراعات والمؤامرات والانقسامات الحزبية، وفشلت الحكومات المدنية الخمس في معالجة مشكلة الجنوب سلميًّا، واختارت العمل بالخيار العسكري. فتداعى استقرار الحكم، وتلاشت طموحات جماهير أكتوبر في الاستقرار والتنمية، وتهيأت الأوضاع مرة أخرى للمؤسسة العسكرية للقيام بواجبها القومي وحسم

حالة الفوضى السياسية، وتردي نظام الحكم الديمقراطي، فاستولى الجيش على السلطة مرة أخرى في (٢٥ مايو ١٩٦٩م)، وبقيادة العقيد جعفر محمد نميري، وبتنظيم وتنفيذ من الضباط الأحرار ليضع النهاية لفترة الديمقراطية الثانية.

حكم نظام مايو العسكري لمدة ستة عشر عامًا، حفلت بالكثير من الصراعات السياسية والانقلابات المضادة، وأسست بصورة مستدامة لدخول المؤسسة العسكرية للحلبة العمل السياسي المباشر.

وكما حدث في الانقلابات السابقة، سارعت الأحزاب التقليدية إلى تأييد الانقلاب العسكري الذي انقضَّ على الشرعية والنظام الدستوري. بادرت حكومة مايو بالاعتراف بجذور مشكلة الجنوب وحقه في الحكم الذاتي، وأعلنت عن استعدادها للدخول في مفاوضات سلمية لوضع حد للحرب الأهلية. ولكن سرعان ما قرر مجلس قيادة الثورة حل تنظيم « الضباط الأحرار » وتصاعد الصراع بين سلطة مايو والحزب الشيوعي وبلغ ذروته في الانقلاب العسكري الذي قاده هاشم العطا فيما سمي بـ« الحركة التصحيحية » والتي أُجهضت بتحركات عسكرية داخلية وتحركات خارجية من دول الجوار، وبصفة خاصة مصر وليبيا؛ حيث اعترضت القوات الجوية الليبية طائرة الخطوط الجوية البريطانية التي كانت تقل المقدم بابكر النور عثمان رئيس المجلس الجديد، وفاروق عثمان حمد اللَّه، عضو المجلس وقامت باعتقالهما وتسليمهما للسلطات السودانية. ومن جانب آخر، انفجرت، قرب مطار جدة، الطائرة العراقية التي كانت تحمل معدات عسكرية ودبابات ومهندسين من حزب البعث لدعم انقلاب هاشم العطا في الخرطوم. وبذلك كانت نهاية أكثر الانقلابات الدموية في تاريخ السودان، دخلت بعدها القوات المسلحة السودانية في مرحلة تصفية جميع العسكريين غير الموالين للنظام، الأمر الذي كرس من جديد تسييس المؤسسة العسكرية.

أعقب ذلك أحداث الجزيرة أبا الدامية وأحداث ود نوباوي. وفي عام (١٩٧٥م) نفذ « تنظيم الخلاص » انقلاب المقدم حسن حسين، والذي وصفته السلطات آنذاك « بالمؤامرة العنصرية »؛ إذ غلبت فيه عناصر من ضباط الصف من غرب السودان وجبال النوبة. وسرعان ما تم القضاء على تلك المحاولة الانقلابية التي لم تكن تملك الكثير من مقومات النجاح في التخطيط والتنفيذ.

وفي العام التالي قامت « قوات الجبهة الوطنية » بغزو السودان عسكريًّا انطلاقًا من

ليبيا، بقيادة حزب الأمة، وبدعم عسكري وسياسي غير محدود من ليبيا، وفي مخطط مزج بين العمل العسكري والانتفاضة الشعبية، أطلق عليه « الغزو الأجنبي »، الأمر الذي ألهب حماس القوات المسلحة لإحباط تلك المحاولة، وخاصة بعد أن اتضح ضلوع الأيدي الأجنبية فيها.

أعقب ذلك فترة هامة في تاريخ الجيش السوداني اتسمت بالتسييس الديني والعقائدي، بعد أن عمد الرئيس نميري إلى استخدام الدين لمواجهة خصومه، وسنَّ قوانين سبتمبر، وأعلن عن شمول القوات المسلحة ببرنامج النهج الإسلامي الَّذِي تبناه، الأمر الذي فرض عليه « تجديد البيعة للإمام »، وتحولت ثكنات الجيش إلى ساحات لبرامج الدعوة، ومن ثم استبعاد الضباط والجنود بمجرد الاشتباه في عدم ولائهم لهذا النهج الجديد.

وفي عام (١٩٨٢م)، اندلعت المظاهرات الشعبية في مدن السودان المختلفة منددة برفع الدعم عن السلع الاستهلاكية واستشراء الفساد، وانتقلت الأزمة الاقتصادية والسياسية إلى صفوف القوات المسلحة، وتصاعدت الخلافات والصراعات داخلها انتهت بتصفية وإحالة جميع قيادات القوات المسلحة المتميزة إلى التقاعد، الأمر الذي ساهم في إشعال الشرارة التي انطلقت ضد مايو، فانتشرت المظاهرات الشعبية في كل مدن السودان.

وتسلم المجلس العسكري الانتقالي الحكم في صبيحة السادس من أبريل (١٩٨٥م) بعد أن أعلنت القوات المسلحة انحيازها إلى جانب الشعب. وخلال الفترة الانتقالية ارتكزت خطة الحكم، وإلى حد كبير، على برنامج سياسي وُضع من خلال التشاور والتنسيق بين تنظيم « الضباط الأحرار » والتجمع الوطني والفعاليات النقابية.

وفي أواخر عام (١٩٨٦م)، تشكلت أول حكومة ائتلافية في فترة الديمقراطية الثالثة، وغلبت عليها الخلافات الحزبية، ولم تتمكن من التفرغ للقضايا العاجلة كحرب الجنوب. كما لم تتمكن حكومة الوفاق الوطني الذي تشكلت في عام (١٩٨٧م) من الإيفاء بالتزاماتها تجاه الوطن والمواطن، بل طغت عليها المكايدات السياسية والتناحر الحزبي. وفي نوفمبر (١٩٨٨م)، شهدت العاصمة الإثيوبية توقيع اتفاق الميرغني – قرنق، والذي لقي تأييدًا شعبيًّا عفويًّا عبَّر عن تطلعات الشعب السوداني في الأمن والاستقرار والتنمية، وأيدته جميع القوى السياسية باستثناء الجبهة الإسلامية، والتي كانت تخطط آنذاك للاستيلاء على السلطة.

وبينما كانت القوات المسلحة تتجرع الهزيمة تلو الأخرى في ساحات المعركة بالجنوب، بسبب تدهور كفاءتها القتالية وتجهيزاتها العسكرية، وتدني إرادتها وروحها المعنوية، وتفشي حالة التذمر بين أفرادها.. انقسمت حكومة الوفاق الوطني على نفسها في الخرطوم واتهم رئيس الوزراء قيادة القوات المسلحة بالتقصير وحمَّلها مسؤولية الهزائم المتتالية على أرض المعركة في الجنوب، فاضطر وزير الدفاع عبد الماجد خليل إلى الاستقالة. واجتمع رؤساء هيئات القيادة ومدراء الأفرع والقادة العسكريون وبعثوا بـ « مذكرة الجيش » لرئيس الدولة ورئيس الوزراء، والتي احتوت على مطالب القوات المسلحة وتوصياتها للحكومة للخروج من المنعطف الخطير الذي كانت تمر به البلاد. وحُظيت المذكرة بقبول وتأييد واسع من الأحزاب والنقابات، والتي طالبت الحكومة بالاستقالة وتشكيل حكومة وحدة وطنية. فكثفت الحكومة من اتصالاتها مع الأحزاب السياسية حتى تم التوصل إلى « بيان القصر » في مارس (١٩٨٩م)، وهو برنامج عمل مرحلي، تبنته جميع الأحزاب، باستثناء الجبهة الإسلامية القومية، وأفرز توسيع قاعدة المشاركة في الحكم بتشكيل « حكومة الجبهة الوطنية المتحدة ». ولكن سرعات ما استولت الجبهة الإسلامية القومية على الحكم في (٣٠ يونيو ١٩٨٩م). وبذلك ضاعت سانحة تاريخية مهمة للخروج من أزمة السودان بحل مشكلة الجنوب خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام السودانية في (١٦ نوفمبر ١٩٨٨م) بين الميرغني وقرنق.

تعمدت قيادة انقلاب (٣٠ يونيو ١٩٨٩م) إخفاء أي دور لحزب الجبهة الإسلامية في الانقلاب ريثما تتمكن السلطة الجديدة من إحكام قبضتها وكسب التأييد الشعبي والإقليمي والدولي. وقد تبين لاحقًا للعديد من الوحدات العسكرية التي شاركت في الانقلاب، والقوى السياسية والمواطنين الذين سارعوا لإعلان تأييدهم.. أن الانقلاب لم يكن من تدبير القوات المسلحة. وخلال أسبوعين فقط من تنفيذ الانقلاب أحيل أكثر من مائتي ضابط إلى التقاعد. وحاول هؤلاء ترتيب وتنفيذ انقلاب مضاد، ولكن تمّ إجهاضه.

وفي مطلع التسعينيات وُلد مشروع الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض. ودخلت بذلك القوات المسلحة مرحلة جديدة بانضمامها للقوى الوطنية المعارضة في الخارج، بل والتنسيق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بهدف توحيد الجهود المعارضة، سياسية وعسكرية، فتكونت لاحقًا القيادة الشرعية للقوات المسلحة

السودانية والتي جاء في إعلانها السياسي أن أهم أهدافها تتمثل في إعادة الحكم الديمقراطي ووقف الحرب في الجنوب وعقد المؤتمر الدستوري وصون استقلالية القوات المسلحة وقوميتها. وفي أواسط عام (١٩٩٣م) انقسمت القيادة الشرعية على نفسها، وأضعفتها أزمات متلاحقة، وتعذر على الجناح السياسي المتمثل في التجمع الوطني الديمقراطي الاتفاق حول دوره ووسائل عمله والتوصل إلى رؤية موحدة حول مستقبل الحكم في البلاد.

يوضح هذا السرد التاريخي بجلاء أن للمؤسسة العسكرية السودانية دورًا مباشرًا ورئيسًا في السياسة السودانية بدأ في فترة ما قبل الاستقلال وتطور إلى الاستيلاء الفعلي على السلطة من خلال ثلاثة انقلابات عسكرية مباشرة « انقلابات: عبود – النميري – البشير »، هذا بينما أُجهضت أكثر من خمس عشرة محاولة انقلابية. وقد حكمت السودان، منذ الاستقلال، أنظمة عسكرية لمدة تتجاوز الأربعة عقود، تواتر خلالها استيلاء العسكريين على السلطة مع إخفاق الأنظمة الديمقراطية الشرعية في الاضطلاع بمهامها الوطنية وترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي والتنمية والاستقرار وتحقيق الرفاه للمواطن. فقد أطاح انقلاب عبود في (١٧ نوفمبر ١٩٥٨م) بالحكومة الديمقراطية الأولى، والتي حكمت أقل من ثلاث سنوات بعد الاستقلال، وأطاح انقلاب (٢٥ مايو ١٩٦٩م) بنظام الحكم الديمقراطي الثاني، والذي حكم أربع سنوات ونصف. وحكم نظام مايو ستة عشر عامًا حتى انحازت القوات المسلحة لصالح انتفاضة أبريل (١٩٨٥م). ولم تستمر الديمقراطية الثالثة أكثر من ثلاث سنوات حتى أطاح بها انقلاب يونيو (١٩٨٩م).

والعوامل المشتركة بين سقوط فترات حكم الديمقراطيات الثلاث تتمثل – كما أسلفنا – في فشل الأنظمة الشرعية في الممارسة الديمقراطية وإدارة دفة الحكم بمؤسسية ومهنية، بما يحقق ويستجيب لطموحات أهل السودان.وبالإضافة إلى ذلك شكلت الحرب الأهلية في الجنوب عاملًا مؤثرًا في حالة عدم الاستقرار وحفز المؤسسة العسكرية للاستيلاء على السلطة.

ولا جدال في أن المؤسسة العسكرية تعتبر جزءًا لا يتجزأ من المجتمع السوداني وضاربة في جذوره، وهي ضميره وحارسه، تنحاز لقضاياه وتطلعاته وآماله، ولكن دخولها المباشر في حلبة السياسة – بما يعتمل فيها من ولاءات حزبية وطائفية – جعل

البعض يشكك في حيدتها وقوميتها وبنائها القاعدي وقدرتها على القيام بمسؤولياتها الأساسية. هذا الأمر يتطلب إعادة النظر في هذه العلاقة، على ضوء تجاريب العقود الماضية، وبما يضمن قومية القوات المسلحة وحيدتها والتزامها بالديمقراطية والشرعية والحكم المدني. بل وأن يُسن من المواثيق الوطنية والقوانين واللوائح ما يحدد واجبات الجيش الوطنية، ويضمن عدم تسييس القوات المسلحة، ويدعم دورها الأساسي في الدفاع عن الوطن وأمنه القومي وشعبه ودستوره ونظام الحكم الذي يتوافق عليه أهله .

❋ ❋ ❋
❋ ❋
❋



الْبَابُ السَّابِعُ

السودان: من قائمة الدول الأقل نموًّا إلى مصاف الدول سريعة النمو[١]

مقدمة:

في مستهل الألفية الجديدة عقدت في سبتمبر من عام (٢٠٠٠م) قمة الألفية بمشاركة (١٩١) من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من ضمنها السودان (١٤٧) دولة ممثلة برؤسائها ورؤساء حكوماتها، اتفقوا على ضرورة تخليص الإنسان من مظاهر الفقر والتخلف وبذل الجهود لتعزيز مبادئ الحرية والكرامة ونشر السلام والرفاهية بين الشعوب، وتحقيق التنمية البشرية بهدف تطوير قدرات البشر وتوسيع خيارات الحياة أمامهم. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما سمي بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٢]، والذي يرتكز على ست من القيم والمبادئ الأساسية ذات الأهمية الحيوية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين:

- **الشرط الأول: الحرية:**

للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتهم وأن يقوموا بتربية أبنائهم بكرامة، وفي مأمن من الجوع والخوف من القمع أو الظلم. وخير سبيل لضمان هذه الحقوق هو الحكم النيابي الديمقراطي المستند إلى إرادة الشعوب.

- **الشرط الثاني: المساواة:**

يجب عدم حرمان أي فرد أو أمة من فرصة الاستفادة من التنمية. ويجب ضمان المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص للرجل والمرأة.

- **الشرط الثالث: التضامن:**

يجب مواجهة التحديات العالمية على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة

---

(١) هذا الباب عبارة عن مختصر لكتيب صدر للمؤلف باللغة الإنجليزية.

(٢) إعلان الأمم المتحدة لشأن الألفية، الجمعية عامة، الدورة الخامسة والخمسون (٨ سبتمبر ٢٠٠٠م)، الوثيقة (A/RES/55/ 2).

عادلة وفقًا لمبدأي الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين. ومن حق الذين يعانون، أو الذين هم أقل المستفيدين، أن يحصلوا على العون من أكبر المستفيدين.

- **الشرط الرابع: التسامح:**

يجب على البشر احترام بعضهم البعض بكل ما تتسم به معتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم من تنوع. وينبغي ألا يخشى مما يوجد داخل المجتمعات أو فيما بينها من اختلافات، كما لا ينبغي قمعها، بل ينبغي الاعتزاز بها باعتبارها رصيدًا ثمينًا للبشرية. وينبغي العمل بنشاط على تنمية ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات.

- **الشرط الخامس: احترام الطبيعة:**

يجب توخي الحذر في إدارة جميع أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية، وفقًا لمبادئ التنمية المستدامة. فبذلك وحده يمكن الحفاظ على الثروات التي لا تُقدَّر ولا تحصى التي توفرها لنا الطبيعة ونقلها إلى ذريتنا. ويجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة، وذلك لصالح رفاهنا في المستقبل ورفاهية ذريتنا.

- **الشرط السادس: تقاسم المسؤولية:**

يجب أن تتقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، والاضطلاع بهذه المسؤولية على أساس تعدد الأطراف. والأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الأكثر عالمية والأكثر تمثيلًا في العالم يجب أن تؤدي الدور المركزي في هذا الصدد.

واستنادًا على ذلك، ولتحويل هذه القيم المشتركة إلى إجراءات، تم وضع ثمانية أهداف إنمائية للألفية (Millenium Development Goals - MDGs) والتزمت دول العالم بالعمل على تحقيقها بحلول عام (٢٠١٥م). **وتتمثل هذه الأهداف الثمانية في الآتي:**

١ – القضاء على الفقر المدقع والجوع.

٢ – تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

٣ – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤ – تخفيض معدلات الأطفال.

٥ – تحسين صحة الأمهات.

٦ – مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا والدرن الرئوي (السُّل) والأمراض المعدية الأخرى.

٧ – ضمان توفر أسباب المحافظة على بقاء البيئة.

٨ – تكوين شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتضمَّن الإعلان ثماني عشرة غاية وثمانية وأربعين مؤشرًا لمراقبة التقدم الذي تحرزه كل دولة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي مجموعة من الغايات المقيدة زمنيًّا والمحددة كميًّا، لتخفيض نسبة الفقر المدقع وتعميم الحقوق العالمية بحلول عام (٢٠١٥م)، وتوفر بذلك المعايير اللازمة لقياس التقدم الذي يُحقق، وأهم من ذلك أنها تعكس الطموحات المشتركة للمجتمع الإنساني العالمي بأسره.

- **الشرط السابع: السودان وتحقيق الثمانية أهداف الإنمائية:**

تنطوي التنمية البشرية على ما هو أكثر من أهداف التنمية للألفية، لكن هذه الأهداف تجسد المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية بأبعادها المختلفة. وعلى الرغم من أن التنمية البشرية تستلزم أكثر من أهداف التنمية للألفية، فإن هذه الأهداف توفر مع ذلك مرجعية حاسمة لقياس مدى التقدم المحرز في السياسات والممارسة التنموية. ولأن التنمية البشرية تعتبر مطمحًا أساسيًّا بالنسبة للسودان. وتأكيدًا منه على هذا الالتزام، فقد تبنَّى السودان إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اشتقت منه الأهداف التنموية الثمانية للألفية.

كما جاء في التقرير المرحلي لمنجزات الأهداف التنموية للألفية، فإن السودان يعتبر من الحالات الخاصة باعتبار أن النزاعات والحروب الأهلية قد أعاقت إلى حد كبير التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. إن الدمار الذي خلفته عقود من الحرب في الجنوب، والنزاع الدائر في دارفور قد حولت الاهتمام المحلي والعالمي من التنمية والاستثمار إلى المساعدات الإنسانية. وقد تأثرت بصورة خاصة الخدمات الأساسية من خدمات صحية وتعليم وتوفير المياه الصالحة للشرب، وأصاب التدهور في هذه المجالات في أرجاء عديدة من البلاد، وليس فقط المناطق المتأثرة بالحروب. فقد أثرت حرب الجنوب سلبًا على أقاليم السودان الأُخرى؛ إذ إن جزءًا كبيرًا من ميزانية الدولة صار يوجه بصورة أساسية لمنصرفات الحرب والتسليح، وذلك على حساب

الخدمات الأساسية والخطط التنموية في ولايات السودان قاطبة، والتي تأثرت من جانب آخر بنزوح الملايين من أبناء الجنوب إلى الولايات الشمالية وتقاسمهم الموارد الضئيلة المتوفرة.

لقد ألقت عقود الحرب بظلال سالبة على البلاد، وعلى جميع أقاليم السودان وبدرجات متفاوتة. وتفاقم الأمر بتركيز القدر المحدود من التنمية والإعمار وحصرها في المناطق الحضرية في أواسط البلاد، فأصبحت مناطق جذب، نزح إليها المواطنون من أقاليم السودان المختلفة، وتركوا وراء ظهورهم مشاريعهم الزراعية التقليدية. وتعتبر الزراعة أداة تنمية حيوية لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وهو الهدف المتعلق بتخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام (٢٠١٥م).

أما العناية الصحية فمستوياتها دون الحد الأدنى المطلوب، ويموت طفل واحد من بين كل أربعة أطفال ممن هم دون الأربعة، وتموت واحدة من بين كل تسعة من النساء أثناء الولادة، ويوجد طبيب واحد لمعالجة (١٠٠) ألف من المواطنين، ويفاقم من الوضع النقص الحاد في الأدوية والمعدات الطبية الأساسية، ويزداد المرض بسبب صعوبة الحصول على المياه الصالحة للشرب. وهذه كلها من مظاهر الفقر وعدم الاستقرار وانهيار الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفيما يتصل بنظام الحكم، تعاني كثير من أقاليم السودان من ضعف البنية المؤسسية وضعف الرؤية التخطيطية وغياب الكوادر المتخصصة في الإدارة والبرمجة والرقابة وتقديم الخدمات.

إن توقيع اتفاقات السلام يتيح المجال لمعالجة أسباب الفقر واللامساواة في الخدمات الاجتماعية، ويجب ابتدار منهج يوفر إطارًا لتنفيذ أهداف التنمية البشرية وتسريع الخطى لتحقيق الأهداف الألفية. ولكن هذا المنهج يلزمه سلام مستدام وعون من المجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص حتى يصبح بالإمكان ترجمة هذه الخطط إلى برامج يتم تنفيذها.

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع:

الغـاية:

- خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يوميًّا إلى النصف.

- وتخفيض نسبة السكان الذي يعانون من الجوع وسوء التغذية إلى النصف، خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٥م).

يعتبر السودان من أكثر الدول الأفريقية التي تواجه صعوبات حقيقية لبلوغ هدف الألفية الأول. وبادئ ذي بدء، لا توجد بالسودان إحصاءات ومعلومات دقيقة حول الفقر في السودان ومستوياته ومستويات الدخل وخطوط الفقر الوطنية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. ويعود تاريخ آخر المسوحات الإحصائية إلى عام (١٩٧٨م). وأجريت في الأعوام (١٩٩٢م - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠م) مسوحات اقتصرت على شمال السودان والمناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش السوداني في الجنوب؛ ولذلك فإنه من الصعوبة بمكان قياس التقدم المحرز في هذا المجال.

وفيما يتصل بالتغذية فإن إحصاءات وزارة الصحة الاتحادية تشير إلى أن الجوع يعم أرجاء كثيرة من البلاد، وتتراوح نسبة سوء التغذية الناجمة عن نقص الغذاء ما بين (١٩,٥٪) إلى (٢٦٪) في شمال السودان و (٣٢,٤٪) في جنوب السودان. وتشير إحصاءات اليونسيف التي أجرتها في عام (٢٠٠٠م) في ولايتي بحر الغزال وأعالي النيل إلى أن (٢٢٪) من جملة السكان لا تتوفر لهم وجبة واحدة في اليوم وأن (٥٤٪) من جملة السكان يعتمدون على المعونات التي تقدمها المنظمات الإنسانية. وفي جنوب السودان بلغ مجموع المتلقين للعون الغذائي (١,٨) مليون شخص في عام (٢٠٠٤م).

ويبدو تأثير الحرب في مناطق النزاع واضحة؛ إذ إن الذكور قد هجروا الزراعة وذهبوا إلى ميادين القتال. كما أن حالة الحرب قد حدت من حرية حركة انتقال الأفراد والتجارة، وبذلك تأثر النمط الحياتي التقليدي في توفير الغذاء من الزراعة وتبادل المحاصيل.

وبالنظر إلى الإحصائيات والمعطيات المتوفرة، يتضح أن نسب الفقر تزداد في السودان وفي أقاليمه النائية، وتلك المتأثرة بالحروب والفيضانات والجفاف، عما هي عليه في المراكز الحضرية. وغالبية السكان يجدون صعوبة حقيقية في الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الحياة الضرورية؛ ولهذه الأسباب مجتمعة سوف يصعب على السودان تحقيق هذه الغاية من الأهداف التنموية للألفية ما لم يتسنَّ له التغلب على الصعاب المشار إليها في الأبواب السابقة، وباتباع سياسات تنموية تهدف إلى توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، وزيادة الدعم للشريحة الفقيرة عبر برامج الدعم والتسهيلات

الاقتصادية والمالية التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الأسرية وتنشيط عملية النمو الاقتصادي. ولا بد من توفير الدعم اللازم لمجالات رعاية الأمومة والطفولة والمراكز الصحية لتحسين مستوى التغذية للجميع.

الهدف الثاني : تحقيق شمولية التعليم الابتدائي:

الغـاية:

- ضمان تمكن جميع الأطفال، في كل مكان، الذكور منهم والإناث، من إكمال التعليم الابتدائي، بحلول عام (٢٠١٥م).

تحت هذا الهدف، تم تحديد غاية واحدة وهي تمكن الأطفال، بنين وبنات على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام (٢٠١٥م) وقد تم اختيار ثلاثة مؤشرات لقياس مدى التقدم نحو تحقيق هذه الغاية، وهي النسبة الصافية للقيد بالتعليم الابتدائي، ونسبة التلاميذ الملتحقين بالدراسة في الصف الأول، ويصلون إلى نهاية المرحلة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥ - ٢٤) سنة.

وفي السودان تم تعديل نظام التعليم الأساسي في عام (١٩٩٨م) من ست سنوات إلى ثماني سنوات: سنتين لمرحلة ما قبل المدرسة وثلاث سنوات لمرحلة التعليم الأساسي وثلاث سنوات للمرحلة الثانوية. وقد ارتفعت نسبة التسجيل والالتحاق بالدراسة من (٥٣٪) في عام (٢٠٠٠/ ٢٠٠١م) إلى (٥٩٪) في عام (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م) ولكن نسبة الالتحاق العالية هذه تنحصر في المناطق الحضرية والمناطق الشمالية التي لم تتأثر مباشرة بالحرب؛ ولذلك فإننا نجد أدنى نسب للقيد في جنوب السودان وغربه وشرقه. وعلى سبيل المقارنة نجد أن نسبة التسجيل في شمال السودان قد بلغت (٩٥٪) في عام (٢٠٠١/ ٢٠٠٢م) وبلغت تلك النسبة (٧٣٪) في وسط السودان و (٤٦٪) في كردفان و (٤١٪) في شرق السودان، و (٣٩٪) في دارفور (في الفترة التي سبقت اندلاع النزاع المسلح في الإقليم).

ومن جانب آخر بلغت نسبة التسرب معدلات عالية في مرحلة التعليم الابتدائي؛ إذ تبلغ نسبة الالتحاق (٨٩٪) في الصف الأول وتنخفض إلى (١١٪) في الصفوف ما بين الخامس والثامن. ولا يتمكن هؤلاء الطلاب الملتحقون من إكمال تعليمهم بسبب

للضغوط المعيشية، ولأسباب اجتماعية وثقافية تتصل بالزواج المبكر للبنات. كما أن العديد من المدارس قد أغلقت أبوابها نتيجة لتدهور الأحوال الأمنية والمعيشية.

إن تحقيق السلام يتطلب أن يلازمه إعادة البناء بصورة شاملة للبنية التحتية للنظام التعليمي في السودان، وخاصة في المناطق التي تأثرت بالنزاعات، وبذل الجهد لتعويض فاقد سنوات الحرب لتعميم التعليم الابتدائي الشامل ومحو الأمية والارتقاء بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب، الأمر الذي سينعكس إيجابا على الطفرة الإنمائية في البلاد على المدى البعيد.

الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

الغـاية:

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام (٢٠١٥م).

تشير الإحصاءات إلى أن (٥٠٪) من مجموع سكان السودان هم من الإناث. وتبلغ نسبة الأمية في المناطق الريفية (٦٢٪) للإناث و (٤٤٪) للذكور، يقابلها (٣٤٪) للإناث و (٢١٪) للذكور في المناطق الحضرية. ورغم غياب الإحصاءات الدقيقة إلا أن جميع المؤشرات تدل على تصاعد مضطرد في نسبة التحاق البنات بالمدارس. يعود ذلك إلى زيادة الوعي وتجاوز الدور التقليدي للمرأة في المجتمع.

بلغت نسبة التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية (٤٧٪) أي بواقع (٨٨) بنتًا مقابل (١٠٠) ولدٍ. ارتفعت هذه النسبة خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٣م) بواقع (٤,٤٪) للأولاد و (٣,٨٪) للإناث. وارتفعت نسبة الالتحاق للبنات إلى (٦٢٪) مقابل (٧١,٣٪) للأولاد خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م).

ونجد نفس النسب في المرحلة الثانوية بين الذكور والإناث؛ إذ تبلغ نسبة البنات (٤٨٪) من مجموع الطلبة. وقد أثرت الأحوال الأمنية والحروب والنزوح على نسبة التحاق البنات بصفة خاصة، الأمر الذي يعكس اتجاهًا تراجعيًّا في مجال المساواة بين الجنسين في فرص التعليم الابتدائي والثانوي. ومن الصعب بمكان التقدم نحو تحقيق الهدف الثالث للألفية إلا بمضاعفة الجهود في الاتجاه الإيجابي لضمان استمرارية العملية التعليمية وتطورها. وتعاني النساء في السودان من الأمية بصورة غير متكافئة

مقارنة مع الرجال، وتشكل النساء الأميات، وأغلبهن في المناطق الريفية، أكثر من ثلثي المجموع الإجمالي للأميين من الراشدين في السودان. ولكن هذه النسبة تتقارب بالنسبة للنساء العاملات، في الوظائف المدفوعة الأجر والوظائف غير المدفوعة الأجر، والتي تنحصر عادة في النشاطات التقليدية داخل المجتمعات الريفية.

وقد أوضح برنامج السودان في عام (٢٠٠١م) الخاص ببرنامج العمل من أجل تطوير المرأة، أن مشاركة المرأة السودانية في الأنشطة الاقتصادية ارتفع من (١٨٪) في التسعينيات إلى (٣٠٪) في عام (٢٠٠٠م). وتبلغ نسبة النساء العاملات حاليًّا حوالي (٣٨٪) من القوة عاملة في السودان، تتركز في المدن والمناطق الحضرية. وتشغل المرأة حوالي (٤٤٪) من وظائف القطاع العام و (٢٤٪) من الوظائف الفنية و (٧٠٪) من الوظائف الكتابية و (٥٪) من الوظائف القيادية. ويعمل (٤, ٢٪) من النساء في المناطق الحضرية في الوظائف الحكومية، و يعمل (٩, ٧٤٪) منهن في القطاع الخاص والقطاعات غير التقليدية، بينما ينحصر عمل النساء في المناطق الريفية في القطاع الزراعي التقليدي وتجارة المأكولات والمشروبات.

كل ذلك يتطلب نقلة نوعية في السياسات التعليمية وإعادة بناء هياكلها وبرامجها لوضع البلاد على المسار المطلوب لمحاولة تحقيق هذه الغاية الألفية .

الهدف الرابع : تخفيض معدل وفيات الأطفال:

الغـاية:

- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بمعدل الثلثين بحلول عام (٢٠١٥م).

تشهد وتيرة تقدم السودان نحو تقليص نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة ركودًا مستمرًّا منذ مطلع التسعينيات، وتقدمًا بطيئًا في السنوات الأخيرة بفضل التعاون مع بعض المنظمات، وخاصة في مجالات مكافحة الملاريا والحصبة وتوزيع فيتامين A على قطاعات واسعة من الأطفال دون الخامسة. ففي عام (٢٠٠٤م) تم تحصين ثمانية ملايين من الأطفال - دون الخامسة عشرة - من الحصبة وتم توزيع الفيتامين A على (٥) ملايين من الأطفال بواقع مرتين في عام الواحد. وكانت لهذه الحملة آثارها الإيجابية في تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة، وبالتالي متوسط الأعمار في السودان بصفة عامة. وحسب الإحصاءات المتوفرة، ظلت نسبة وفيات الأطفال دون

الخامسة تتراوح ما بين (١٠) إلى (١٥٪) تتركز في منطقة البحر الأحمر وكسلا والنيل الأزرق وجنوب كردفان؛ حيث تبلغ نسبة الوفيات في تلك الولايات حوالي (١٤٪). ويترافق ذلك مع ارتفاع نسبي، ويلاحظ أن نسبة الأمية بين الإناث ترتفع بصورة ملحوظة في نفس الولايات. أهم أسباب وفيات الأطفال هي أمراض الملاريا والسل الرئوي والإسهال والحصبة وسوء التغذية.

ويتطلب بلوغ هدف الألفية الرابع تخصيص الدولة لميزانية أكبر لتحسين الأوضاع الصحية وتنمية الوعي الصحي والتغطية الشاملة بحملات التطعيم والتحصين لجميع الأطفال عبر المتابعة الصحية وانتشار المراكز الصحية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة، وتحسين التغذية للأطفال ومكافحة الأمراض المعدية.

الهدف الخامس : تحسين صحة الأمهات:

الغـاية:

– تخفيض معدل وفيات الأمهات إبان الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع بحلول عام (٢٠١٥م).

تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل أو الولادة كانت تتراوح خلال عقد التسعينيات بين (٥٠٠) إلى (٦٠٠) حالة وفاة لكل (١٠٠,٠٠٠) ولادة حية، وتختلف هذه النسبة زيادة وانخفاضًا في أقاليم السودان المختلفة. إلا أن تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٥م) يشير إلى أن هذه النسبة تبلغ (٥٩٠) حالة وفاة لكل (١٠٠,٠٠٠) ولادة حية. وتتراجع في العادة نسبة الوفيات بين الأمهات عندما يشرف على الولادة أخصائيو صحة متمرسون. ولكن نسبة الوفيات بين الأمهات في السودان تشهد زيادة مستمرة رغم ارتفاع نسبة الولادات التي يشرف عليها اختصاصيون، ورغم ارتفاع سن الزواج وتضاؤل نسبة زواج المراهقات.

وتتضافر عدة أسباب لزيادة معدل الوفيات؛ منها الإصابة بالأمراض وأهمها الملاريا والأمراض الناتجة عن التغذية أثناء الحمل، بالإضافة إلى الزواج في سن مبكرة واضطرار المرأة إلى القيام بأعمال شاقة أثناء الحمل. تشكل العناية بصحة الأمهات أهم قضايا التنمية البشرية وكفالة حقوق المرأة والوصول إلى الأمومة الآمنة. وعلى الدولة اتخاذ خطوات كبيرة ووضع برنامج شامل يؤهلها لتحسين صحة الأمهات ورعاية الأمومة

ووقاية الأمهات من الأمراض المنقولة والاعتناء بهن أثناء الحمل والولادة وتثقيفهن صحيًّا ونشر الوعي حول تحديد النسل، ودعم الخدمات في هذا المجال. ومن المهم دعم دور القابلات وزيادة أعدادهن. ويبقى عامل أساسي هو دعم تعليم الإناث؛ إذ إن التعليم والوعي والتثقيف الصحي هم الدعامات الأساسية التي يمكن أن ترتكز عليها الجهود الرامية لبلوغ هذا الهدف التنموي.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا والدرن الرئوي (السُّل) والأمراض المعدية الأخرى:

الغـاية:

- وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بحلول عام (٢٠١٥م) والمباشرة في تقليص هذا الانتشار.
- ووقف انتشار الملاريا والدرن الرئوي بحلول عام (٢٠١٥م).
- والمباشرة في تقليص هذا الانتشار.

تشير إحصاءات عام (٢٠٠٢م) إلى تصاعد حالات الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وبصفة خاصة في جنوب السودان وشرقه والعاصمة القومية وولاية النيل الأبيض .تعود جل أسباب الإصابة بالمرض إلى الجهل به وبأسبابه. وقد أسهمت الدول المانحة والمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية بعون مقدر في مجالات فحص الدم ورفع التثقيف الصحي حول المرض وأهمية استخدام أساليب الوقاية ووسائل منع الحمل. ولتعميم الوعي الصحي بين المواطنين حول هذا المرض، لا بد للحكومة السودانية من التفكير في إدراج هذا الموضوع في المناهج الدراسية بدءًا بالمرحلة الابتدائية. إن الوعي بخطورة معدلات انتشار هذا المرض في السودان قد دفع المسؤولين في القطاع الصحي إلى وضع خطط قصيرة وبعيدة الأجل لمكافحته. وهدفت خطة مكافحة الإيدز للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨م) إلى حصر نسبة المصابين بالمرض.

وينبغي أن تتواصل جهود الدولة والدول المانحة والمنظمات الدولية لرفع درجة الوعي لدى المواطنين حول المرض وكيفية الإصابة به وسبل الوقاية منه، وتوفير رعاية ودعم أفضل لمن يعيشون بمرضهم هذا، خاصة وأن المصاب بهذا المرض يتعرض للإقصاء الاجتماعي.

أما بالنسبة لمرض الملاريا، فهو بلا شك المشكلة الصحية الأولى في البلاد؛ إذ إن (٤٠٪) من جملة زيارات المرضى للمستشفيات والمراكز الصحية والعيادات تكون للفحص والمعالجة من الملاريا. ومن الجدير بالذكر أن جملة الإصابات بالملاريا في أفريقيا قد بلغت حوالي (٧,٥) مليون حالة في العام، وتبلغ نسبة الوفيات حوالي (١١) شخصًا من كل (١٠) آلاف إصابة، أي حوالي (٣٥) ألف حالة وفاة في العام. وقد كثفت الحكومة المركزية من جهودها الرامية لتقليل عدد الإصابات بالمرض، وتهدف تلك الجهود إلى خفض نسبة الإصابات بمعدل (٤٠٪) بنهاية عام (٢٠٠٧م). وتبلغ أعلى معدلات الإصابة بالملاريا في شمال السودان وفي ولايتي دارفور وكردفان، وهي تودي أساسًا بحياة الأطفال دون الخامسة والنساء الحوامل. ينبغي أن تضاعف الحكومة والمنظمات الطوعية من جهودها وخاصة في مجال إجراءات الحماية من الملاريا وتوفير الفحوصات الطبية والكشف المبكر والتحصينات والعقاقير اللازمة للعلاج، واللقاحات والمبيدات الحشرية وناموسيات الأسِرة.

أما بالنسبة للأمراض المعدية الأخرى، فإن أكثرها انتشارًا هو الدرن الرئوي، وأهم مسبباته المعروفة هي حالة الفقر وسوء التغذية وضعف الخدمات الصحية في الأقاليم. وكذلك تنتشر في السودان أمراض الكلازار ودودة غينيا والحمى الصفراء ومرض النوم. ولا بد من تكثيف حملات التوعية في هذا المجال لضمان الكشف المبكر عن هذه الأمراض مما يسهل معالجتها وخفض نسبة الوفيات بسببها.

الهدف السابع :ضمان توفر أسباب المحافظة على بقاء البيئة:

الغـاية:

– دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية.

– وتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الآمن، بحلول عام (٢٠١٥م).

– وتحقيق تحسن ملموس في حياة (٥٠٪) من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام (٢٠٢٠م).

السودان بلد غني بموارده الطبيعية التي يتعين إدارتها بصورة سليمة وحمايتها

وتطويرها بصورة مستدامة؛ وأهمها الأرض والغابات والمياه والتنوع الإحيائي والثروات المعدنية والمخزون من أنواع الوقود. وقد أثرت الحرب الأهلية والاستخدام غير الراشد للموارد الطبيعية في تدهور الأحوال البيئية في البلاد، ويتمثل ذلك في تدهور خصوبة الأرض الزراعية، والتصحر، وانحسار مساحات الأرض المغطاة بالغابات، وتلوث المياه، وتدهور موارد الطاقة والأخطار على الصحة البشرية وانقراض الأنواع الإحيائية، وانحسار إنتاجية الأراضي الزراعية واستدامتها. كل ذلك يصب في مناخ خانة الفقر والذي يؤثر بدوره سلبًا في تدهور الأحوال البيئية والصحية.

وتشير بيانات وحدة الرصد التابعة للبرنامج القومي لمكافحة الجفاف والتصحر إلى أن أكثر من نصف مساحة البلاد قد تأثرت بالتصحر نسبة للاستخدام المكثف للأراضي الزراعية واستخدام الأسمدة الكيمائية وانحسار مساحات المراعي والغطاء الغابي.

وتعاني كبريات المدن السودانية والمناطق الحضرية من آثار التلوث الصناعي وخاصة مدن الخرطوم وبورتسودان وودمدني والأبيض؛ حيث تتصاعد باستمرار نسبة مخلفات المصانع دون معالجتها. وفي هذا المضمار يتعين على الدولة إصدار التشريعات والموجهات الخاصة بالتحكم في مخلفات المصانع ومعالجتها، خاصة وأن النمو الاقتصادي في البلاد سيسفر عن زيادة معدلات انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون والذي يؤثر سلبًا على نوعية الهواء، وعلى زيادة معدلات الغازات المستنزفة لطبقة الأوزون من الكلوروفلور.

كما أثرت الحروب الأهلية في السودان على الحالة البيئية، وذلك بنزوح الملايين من مدنهم وقراهم إلى أطراف العاصمة والمدن الكبرى في المخيمات التي تفتقر إلى أبسط متطلبات الصحة البشرية والبيئية. وقد فاقم اكتشاف النفط واستخراجه، وتشييد أنابيب النفط ومصافي البترول، من مهددات البيئة في السودان. وإذا لم تتخذ التدابير اللازمة يمكن لقطاع النفط أن يؤثر سلبًا على صحة البيئة في مناطق إنتاج وتنقية وتصدير البترول. وتعتبر منطقة بورتسودان خير شاهد على ذلك؛ حيث تأثرت ثروة البلاد البحرية في البحر الأحمر بمخلفات النفط.

ولإدراك الحكومة السودانية بأهمية البيئة في التخطيط للتنمية المستدامة، فقد أنشأت وزارة مستقلة ومتخصصة في شؤون البيئة وصادقت على جميع المعاهدات الدولية

الخاصة بالبيئة، وتعمل على توفير الحماية المناسبة للبيئة، علمًا بأن (٥ ,٣٪) من مساحة البلاد تعتبر مناطق محمية بموجب القرار الرئاسي الصادر في عام (١٩٩٢م) والخاص بالمحافظة على الغابات.

أما فيما يتصل بحصول المواطنين على المياه الصالحة للشرب، فإن العديد من أقاليم البلاد وخاصة غربها تفتقر إلى أبسط المقومات في هذا المجال، رغم أن السودان يخترقه نهر النيل وأنهار أخرى ويحظى بمعدلات وافية من الأمطار. ويبلغ متوسط جملة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب (٧٠٪) من مجموع سكان السودان. ويحصل (٩٠٪) من سكان الخرطوم و (٢٤٪) في ولاية النيل الأبيض على المياه الآمنة، وتقل هذه النسبة في ولايات السودان الغربية وفي شرق البلاد؛ حيث تظل نسبة كبيرة من السكان عاجزة على الحصول على أي نوع من المياه.

إن جميع شرائح المجتمع تتأثر بشح المياه، ولكن معاناة الفقراء هي الأشد، لا سيما المواطنون في الريف الذين يعتمدون على الزراعة في حياتهم. وتزداد عملية رسم سياسات وإدارة مصادر المياه تعقيدًا بسبب النمو السكاني السريع والتزايد المضطرد في النزوح إلى المناطق الحضرية والتحول في الأنماط المعيشية. ومما يزيد الأمر تعقيدًا أن مصادر المياه دائمًا ما توجد في الحدود بين الدول، وفي داخل السودان في الحدود بين الولايات، أو مناطق التماس بين المجموعات العرقية، الأمر الذي يصعب معه التوصل إلى حلول مستدامة وطويلة الأمد.

إن العوامل الطبيعية وإفرازات الحروب قد أثرت سلبًا وبشكل كبير على الوضع البيئي في البلاد، مما يستدعي تسخير طاقات هامة وموارد معتبرة لمحاولة الإيفاء بهذا الهدف التنموي.

إن صدور القانون الوطني لحماية البيئة يجب أن يتزامن مع تطوير الأنظمة المؤسسية لحماية البيئة وتوازنها الطبيعي، وهذا أمر لازم لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ولا بد من تطبيق نظام التخلص من النفايات الصلبة، وإصدار معايير لجودة الهواء واعتماد العديد من البرامج والأنشطة المتعلقة بتعميق الوعي العام بمسائل التربية البيئية وأهميتها ودورها في حماية البيئة والحفاظ على مواردها، وإدخال مادة البيئة في المقررات والمناهج الدراسية لمختلف مراحل التعليم، بدءًا من التعليم الأساسي، وتشجيع وتسهيل مشاركة

الطلاب والمسؤولين في الأنشطة الداخلية والخارجية المتعلقة بحماية البيئة، واستخدام كل الوسائل المتاحة لنشر الوعي بمسائل البيئة والمحافظة عليها، وتوضيح الآثار السالبة التي من شأنها الإخلال بالتوازن البيئي والثروات الطبيعية.

الهدف الثامن: تكوين شراكة عالمية من أجل التنمية:

الغـاية:

- دعم برامج تخفيف وطأة الديْن، والزيادة السخية للمساعدات الرسمية لتنمية البلدان الملتزمة بتخفيض الفقر.

- إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح مبني على القوانين ويشمل التزامًا بالحكم الصالح والتنمية وتخفيف الفقر قوميًّا ودوليًّا على حد سواء.

- مواجهة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموًّا ومعالجة ديون الدول النامية، لجعل الديون قابلة للتحمل على الأمد الطويل.

- تأمين الحصول على الأدوية الأساسية في الدول النامية بتكلفة معقولة، وذلك بالتعاون مع شركات الأدوية.

- وضع الاستراتيجيات الرئيسة الرامية إلى تأمين وظائف مرضية ولائقة للشباب.

تعميم فوائد التقنيات الحديثة، لا سيما تلك المتعلقة بمجالي المعلومات والاتصالات وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

هذا الهدف الإنمائي للألفية يضم عدة محاور متشابكة ومكملة للأهداف الألفية السبعة السابقة، ويدعو إلى انتهاج نظام تجاري ومالي منفتح ومبني على القوانين ومنح مزيد من المساعدات للدول التي تلتزم في سياساتها بتخفيض حدة الفقر في بلدانها، بالإضافة إلى التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون الدول النامية من خلال إجراءات قطرية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على الأمد الطويل.

يتمتع السودان بعلاقات مع المجتمع الدولي تحكمها عضويته الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والمالية العالمية والعربية والإسلامية، ويرتبط السودان بعدد من الاتفاقات الثنائية مع العديد من البلدان الصديقة بحكم التعامل في مجال المساعدات الرسمية للسودان.

وقد ظلت المساعدات الإنمائية الرسمية للسودان تشهد تناقصًا مستمرًّا خلال العقدين الماضيين بسبب تدهور علاقات السودان مع البلدان المانحة، بينما شهدت المساعدات الإنسانية زيادة ملحوظة خلال ذات الفترة، بسبب الانعكاسات الإنسانية للنزاعات المسلحة.

إن الهدف التنموي الثامن للألفية يرمي إلى تعزيز فعالية اقتصاديات الدول المتلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية وتعزيز قدراتها على تحمل الديون على الأمد الطويل. وقد ظلت أعباء الديون الخارجية تشكل عائقًا رئيسًا أمام التنمية في السودان وعلى مدى العقود الأخيرة. وإذا ما تمكن السودان من إعفاء ديونه أو إعادة تحويل دفعات تسديدها لمصلحة تحقيق الأهداف التنموية للألفية؛ فإن ذلك سيؤدي إلى تحسن ملحوظ في مستقبل التنمية بالبلاد؛ ولذلك فمن المهم تخصيص جزء من تلك المساعدات لتعزيز القدرات المؤسسية في السودان والإمكانيات التي تساعد القطاعات الإنتاجية على تجاوز الحواجز الفنية للتجارة. ولهذا الغرض أنشأ السودان مفوضية خاصة بالانضمام لمنظمة التجارة الدولية، تتبع مباشرة لرئاسة الجمهورية.

وهنالك وعي متزايد في السودان بأهمية ردم الهوة التكنولوجية؛ ولذلك أُنشئت وزارة متخصصة في عام (٢٠٠١م) وهي وزارة العلوم والتقانة، والتي تعنى بتطوير قطاع العلوم التقنية في البلاد. ومن ثم اعتـُمدت خطة قصيرة الأمد وخطة أخرى طويلة الأمد لتنمية القدرات البشرية وتطوير البنيات التحتية من خلال ثلاثة قطاعات رئيسة: العلوم والتكنولوجيا، وتقنية المعلومات، وتحويل التكنولوجيا. ويجري حاليًّا تدريب عدد من الباحثين المتخصصين في مجمل علوم التكنولوجيا، وبالتركيز على المجالات التي يحتاجها السودان.

وللحروب والنزاعات الدائرة آثارٌ مدمرة على بنيات الخدمات الاجتماعية والقدرات البشرية والمؤسسية، بل إن الحرب قد أضعفت بنية الموارد البشرية المتوفرة. ولتحقيق هدف الألفية الثامن في السودان، لا بد من تحقيق طفرة في النمو الاقتصادي، خاصة في المناطق الريفية بالتزامن مع تطوير الخدمات الاجتماعية. إن جل المساعدات الرسمية الممنوحة تأتي في شكل مساعدات إنسانية لإغاثة المحتاجين والمتأثرين بالحرب؛ ولذلك فإنها تركز بطبيعة الحال على تلبية الاحتياجات العاجلة وإنقاذ الأرواح بدلًا عن تمويل برامج التنمية وإعادة الإعمار.

وبتوقيع اتفاقات السلام ينبغي أن يتوجه التركيز إلى مشروعات التنمية المستدامة، خاصة وأنه يتوقع حدوث زيادة ملحوظة في المساعدات المقدمة من المانحين. ويتعين استغلال واردات النفط في هذا الاتجاه أيضًا؛ ذلك أن ترسيخ التنمية الشاملة والمستدامة سيعزز السلام ويمنع حدوث نزاعات جديدة. ويقع العبء على تعاون كُلِّ الفرقاء لإحداث النقلة المرتقبة في مجالات مؤسسات الحكم وإعادة توجيه العون الإنساني إلى مجالات إعادة الإعمار والتنمية. وإنجاز ذلك يتطلب وضع نظام ناجع للإدارة المالية يمكنها من إدارة الموارد والمساعدات والاستثمارات الخارجية بصورة فعالة. وهذا بدوره يتطلب إعداد قدرات فنية ومؤسسية مقتدرة.

لقد أثرت الحرب سلبًا على النظام التعليمي في مناطق النزاعات بزيادة نسبة الفاقد التربوي؛ حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الأمية في أوساط الشباب والذين يفتقرون أيضًا إلى المهارات اللازمة التي تمكنهم من الانخراط في النشاطات الاقتصادية الخاصة. وهؤلاء لا يمكن الاستفادة من طاقاتهم وتوظيفها إلا من خلال مراكز التدريب الفني والتقني، وهي ضرورية ومكملة لجهود التنمية المرتقبة الشاملة والمستدامة.

● **الشرط الثامن: الرؤية المستقبلية للسودان كدولة مُوحدة:**

التحديات والفرص المتاحة والأولويات:

إن رؤية السودان الموحد الديمقراطي أمل في قلوب وعقول كل السودانيين، وخاصة الفقراء منهم والذين طالت معاناتهم. إن توقيع اتفاق السلام يمكن أن يكون الفرصة التاريخية المواتية للقيادة السياسية والفعاليات السياسية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني، بل وأهل السودان قاطبة لتحقيق هذا الحلم وبناء السودان، على أنقاض عهود الحرب والدمار، اعتمادًا على سواعد أبنائه وعون أصدقائه، وفق رؤية وحدوية، ترفع الفقر عن أبنائه، وتصالح بينهم لبناء السلام الدائم والتنمية الشاملة المستدامة.

ويعتبر اتفاق الجميع على وطن واحد موحد من أهم مقومات ودعائم الديمقراطية والحكم الراشد. والسودان سيتسلح بالوحدة للقضاء على الفقر الذي انغرست جذوره عميقًا على مدى عقود تطاولت وشملت قطاعات كبيرة في المجتمع. وهذا هو مفتاح الولوج من خانة الدول الأقل نموًّا إلى مصاف الدول النامية. وبدون دولة موحدة لن يكون بالإمكان القضاء على الفقر أو احترام حقوق الإنسان وتحسينها بصورة متسقة.

من أجل إرساء الدعائم اللازمة لاقتصاد قوي يرتكز على موارد البلاد البشرية والطبيعية، لا بد للسودان أن يثبت للعالم بأجمعه أنه راغب وقادر على الاعتماد على قدراته وقدرات أبنائه والنهوض ديمقراطيًّا. وحينها سيكسب السودان احترام المجتمع الدولي وتجذب مزيدًا من الاستثمارات الأجنبية.

إن تاريخ العالم المعاصر يحفل بعدة تجارب أثبتت عمليًّا أن مقصد الوحدة الوطنية لا يمكن بلوغه إلا عبر النهج الديمقراطي والرؤية السياسية الثاقبة. وهذه عناصر أساسية لا بد أن تتوفر وتدعمها تعددية ثقافية وعرقية وأغلبية سكانية شابة، يمكنها استغلال موارد البلاد الطبيعية الهائلة لدعم مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة.

ولعله من المهم في هذا النهج، أن نبدأ بالبحث في جذور وأسباب النزاعات التي تسببت في تعطيل المسيرة التنموية. إن اتفاقات السلام واستغلال الموارد النفطية والطبيعية، واستعداد المجتمع الدولي لمد يد العون.. تمثل الأضلاع الهامة للفرصة التاريخية التي تلوح لمقبل أيام السودان ومستقبل أهله. وباعتماد الرؤية القائمة على السودان الموحد، يتعين على القيادة السياسية وضع استراتيجيات وسياسات تضمن أولًا عدم العودة إلى عهود الاحتراب وكسب احترام المجتمع الدولي واجتذاب مساعدته الضرورية للنهضة التنموية والاجتماعية المرتقبة، والتي بدورها تضمن استدامة السلام.

هنالك العديد من الأولويات والاحتياجات العاجلة للبلاد، والتي يتعين تلبيتها والإيفاء بها وفق استراتيجيات إنسانية وسياسية وجغرافية واقتصادية واجتماعية وبيئية وهيكلية ومالية وتجارية وصحية وتعليمية. وتحتاج القيادة السياسية للبلاد إلى رؤية ثاقبة لإدارة هذه الاستراتيجيات بصورة متكاملة تصب في اتجاه تعزيز وحدة البلاد.

لا بد من وضع الخطط اللازمة وتنسيق جهود إعادة بناء البلاد التي يجب أن تستمر في خط موازٍ مع جهود استدامة السلام. وتحقيق ذلك يتطلب بدءًا وضع خطة محددة المعالم للتنمية المستدامة تكون أهدافها النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

لقد شهد الاقتصاد السوداني نموًّا نسبيًّا في السنوات الأخيرة، ولكن الفوائد العائدة من هذا النمو لم تنعكس بعد على حياة جميع المواطنين بصورة متساوية. بل وتدهورت الخدمات الأساسية في أرجاء عديدة من البلاد، وتعطلت تمامًا في أنحاء أخرى كثيرة، وتحتاج إلى معالجة جذرية تشمل الهياكل الحكومية والإدارية والخدمية وسبل التمويل

على المستويين المركزى والولائي. وغني عن القول أن إعادة هيكلة الحكم وترشيده من أهم الضروريات العاجلة للشروع في بناء دولة حديثة قائمة على المعرفة والتقانة.

إن استغلال إمكانات السودان الهائلة بصورة فعالة، في ظل السلام المستدام، سيؤتي أُكُلَه بشكل تدريجي لتنعكس آثار التنمية إيجابًا على حياة المواطنين. ويتوقف ذلك على إعادة تأهيل الهياكل الإدارية والحكومية وتفعيل دورها بالإضافة إلى تخصيص الموارد اللازمة لعمليات الإغاثة وإعادة البناء والتأهيل في المناطق التي تأثرت مباشرة بالحرب، وتنفيذ المشروعات ذات العائد قصير وبعيد الأجل. وعلى غرار الأهداف التنموية للألفية يجب على السودان أن يضع لنفسه أهداف تنموية ويحدد إطارًا زمنيًّا لتحقيقها.

إن التوصل لإقرار السلام والعمل على استدامته والشروع في النهضة التنموية يلقي بعبء كبير ومسؤوليات جسام على كُلِّ الفرقاء، مع ضرورة التسلح بالتوجه والتخطيط السليم لتعويض السنوات الطوال التي ضاعت من عمر التنمية . كما ينبغي أن تتجه الأولويات نحو تنفيذ استراتيجية ذكية بالاستعانة بالشركاء من المجتمع الدولي، تركز على الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والدستورية وتحقيق الاستفادة القصوى من المعونات الخارجية، وتوفير الخدمات الضرورية، وبالتركيز على توفير الرعاية الطبية، والتعليم، ثم الإعلام، والتنمية الثقافية، والتركيز على حملة القضاء على الفقر وتحسين الأحوال المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. هذا مع إيلاء الأهمية لتقديم العون لقطاعات الزراعة الريفية، لتوفير المحاصيل الغذائية، وتوفير الدعم والخبرات لقطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف العوائق الإدارية والرسوم والضرائب التي تعيق من توسعها. وينبغي تمكين المجتمع المدني، وتفعيل دوره، وتطوير الاقتصاد

إن استدامة السلام والاستقرار يقتضي التركيز في المدى القريب على المشروعات الزراعية التي تحقق الاكتفاء الغذائي من خلال إنتاج المحاصيل الغذائية والغابات والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، ودعم المواطنين بوسائل الإنتاج، وخاصة العائدين منهم من النازحين واللاجئين، وإنشاء المزارع النموذجية ورفع درجة دعمهم بالتقنيات الحديثة في مجالات الزراعة والري ومنحهم السلفيات المالية الضرورية التي تساعد في زيادة الإنتاج، وتأهيل ومساعدة المرأة للانخراط في الإنتاج الزراعي والحيواني وبناء شبكات الطرق والري. كل ذلك وفقًا لخطة تعمل على الاستفادة من التقنيات الحديثة

في الزراعة والري وفي ذات الوقت لا تغفل الأساليب التقليدية للزراعة في كل منطقة، مع ضرورة نجاح الخطة في المواءمة بين الأساليب الحديثة والتقليدية.

ويتعين على المستوى القومي المضي قدمًا بالخطط التنموية واستغلال العائدات النفطية في تمويل النهضة التنموية بأضلاعها المختلفة، والتي تسهم بدورها في توطيد الاستقرار والسلام وضمان عدم العودة للاحتراب.

إن تحقيق النمو الاقتصادي، في أعقاب إرساء قواعد السلام في البلاد، يجب أن يرتكز على الاستثمار في قطاع التعليم والتدريب. ويحتل التعليم صدارة أولويات المرحلة المقبلة نسبة لآثاره المباشرة على استدامة النمو الاقتصادي والتنموي اللازمَين لتوطيد المصالحة والتعايش السلمي بين عرقيات وثقافات السودان المختلفة. فيكون بذلك إعادة ترتيب وتحديث نظام التعليم في السودان من أهم التحديات التي تواجه البلاد على المديين المتوسط والبعيد.

إن مشاركة المواطن السوداني في عمليات بناء السلام وتوطيده واستدامته ومشاركته في الحكم والتنمية عبر نهج ديمقراطي، تعتمد على ما توفر له من نصيب في الوعي والتعليم حتى تكون مشاركته فاعلة. وفي هذا المنحى يتعين على القيادة السياسية أن تستعين بما يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي من خبرات وإمكانات، وعليها في ذات الوقت تفعيل دور المجتمع السوداني وتنمية الوعي لدى المواطنين بأهمية التعليم في كل مراحله ومحو الأمية ودعم المؤسسات التعليمية في السودان للقيام بدورها الحيوي في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ الأمة السودانية.

ومن أهم عوامل نجاح العملية التربوية: التخطيط السليم والإدارة الصحيحة للموارد. لقد أثرت الحرب على حالة المرافق التعليمية، والتي صارت تفتقر للمقومات والبنيات الأساسية الضرورية، والبيئة المدرسية الصالحة، والموارد البشرية اللازمة من مدرسين مختصين وخبراء؛ ولذلك فإن الجهد في هذا المجال يجب أن يتركز على المناطق الريفية والمناطق التي تأثرت مباشرة بالحرب.

ويرتبط التعليم بالتدريب وصقل المهارات وخاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى توفير الدعم والتمويل الحكومي لقطاع البحوث والتنمية (R&D) وتطوير شراكة مع القطاع الخاص لرعاية قيام الصناعات المرتكزة على التطور العلمي والتقني.

والاستثمار في تنمية القدرات والمهارات البرية مهم لتطوير مقدرات الشركات والعاملين بها على استيعاب التطور العلمي، والاستفادة منه بتطبيقه عمليًّا في العمليات المختلفة وصولًا للنمو الاقتصادي والتجاري والصناعي المطلوب.

ولا بد من إدخال التقنيات الحديثة، كأجهزة الحاسوب مثلًا، والاستفادة منها وخاصة في مجال التدريب الفني والمهني، والتركيز في المناهج الدراسية على العلوم والتكنولوجيا، وأن يأخذ التخطيط التربوي في الاعتبار احتياجات البلاد من الكوادر المؤهلة القادرة على الاضطلاع بالخطط التنموية لفترة العقدين القادمين. ومن المهم دعم القطاعات الشبابية والطلابية بمساعدتهم في مجالات التخديم والتدريب.

واكتساب المعرفة والمهارات وتنميتها وتطوير القدرات التكنولوجية لا يمكن بلوغها إلا بمضاعفة الاستثمار في مجالات البحث. وكلما زادت الدولة أو الشركة من تركيزها على البحوث زادت نسبة تسجيل براءات الاختراع، والتي تستغل بدورها في التنمية. ويتعين على الدولة مضاعفة ميزانيتها المخصصة للبحوث، وفي ذات الوقت تشجيع شركات القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، وذلك بالإعفاء من الرسوم والضرائب مثلًا.

ومن جانب آخر لا بد للدولة من تطوير تشريعاتها لتعزيز إنفاذ قوانين الملكية الفكرية، وهذا بدوره يشجع النشاط الإبداعي والاختراع، ودورته الطبيعية تبدأ بإدخال التحسينيات التقنية البسيطة على الاختراعات الموجودة أصلًا والتطور تدريجيًّا نحو التوصل إلى اختراعات كاملة وقوية بوسعها الإسهام في تحقيق التطور التكنولوجي والتنمية الاقتصادية بصورة أشمل.

هذا الجانب المهم والمتعلق بتطوير العلوم والتكنولوجيا ظل مهملًا في السودان لسنوات طويلة. وفي عهد السلام الشامل والمرتقب، لا بد أن ينتعش هذا المجال ويسهم بصورة فعالة في التنمية وذلك عبر البحث والاختراع والتوصل إلى موارد جديدة وتقنيات جديدة وأنماط جديدة للتسويق والتبادل التجاري.

وفي هذه المراحل الأولى من المسيرة التنموية، التي تعقب إحلال السلام في البلاد؛ ينبغي العمل على الاستفادة من المعلومات والاختراعات التقنية التي لا تحجر استخدامها أي قيود أو تراخيص تعاقدية. وهذه المعلومات والاختراعات يمكن أن تصبح

مصدر ثروة اقتصادية هائلة وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ونقصد بالمعلومات والاختراعات تلك التي مضت على اختراعها وتسجيل براءاتها المدة القانونية المقررة وهي حوالي عشرين عامًا في حالة البراءات، لتصبح بعد ذلك في متناول الجميع دون شروط أو قيود. وينطبق ذلك على كم هائل من البحوث والمعلومات والاختراعات التي تسجلها الجامعات والشركات والحكومات، يمكن أن تستفيد منها قطاعات الدولة المختلفة والقطاع الخاص لتحديث وتطوير معلوماتها وتطوير فرص الاستفادة منها لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والمعلوماتية.

وأحد أهم أضلاع العملية التنموية الذي ينبغي التركيز عليه هو قطاع الخدمات الصحية، ومعالجته ممكنة وفق استراتيجية واضحة ومحددة المعالم والأهداف لتأهيل القطاع الصحي وتوسيع انتشاره أفقيًّا ورأسيًّا، وتوفير الدعم اللازم لعلاج الفقراء من المواطنين. وعلى الحكومة أن تخصص الموارد اللازمة لذلك بعون المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والخيرية في إعادة تأهيل المرافق الصحية في السودان بإدخال التقنيات الحديثة في وسائل الفحص والعلاج.

وعلى الدولة أن تدعم إنشاء مصانع الأدوية وتقدم لها التسهيلات اللازمة، وأن تشجع البنوك التجارية والمؤسسات المالية على الاستثمار في هذا المجال، وتخصيص الإمكانات المالية اللازمة لدعم قطاعات البحوث والتسويق ووضع التشريعات اللازمة لحماية الأدوية وتخفيض الرسوم والضرائب على المستورد من الأدوية الأساسية، وذلك حتى يتمكن قطاع إنتاج الأدوية من النهوض بإنتاجه وبصفة خاصة من الأدوية الأساسية والمنقذة للحياة وحتى تتمكن البلاد من الاكتفاء ذاتيًّا من تلك الأدوية تدريجيًّا. والسودان غني بالأعشاب والنباتات الطبية التي يتعين الاستفادة منها في صناعة الأدوية محليًّا وذلك بتسخير الموارد اللازمة لقطاعات البحوث في هذا المجال ومنح منتوجات الأدوية المحلية الامتيازات التي تمكنها من منافسة الأدوية المستوردة.

والقضاء على الفقر في السودان يتطلب القضاء على أسبابه وتطوير البنى الهيكلية للإدارة والحكم وتطوير تعاون السودان الإقليمي. ويمكن للسودان تطوير إمكاناته وإنتاجه الزراعي الذي تتوفر له كل المقومات الضرورية من مناخ وتربة خصبة ومياه وفيرة. وكذلك ثروة السودان الحيوانية الهائلة.

ويرتبط كل ذلك ويصب في خانة خفض معدلات الفقــر. وهذه ضرورة ملحة وقصوى؛ إذ لا بد من تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين . وذلك لن يتأتى إلا باستدامة السلام والتعايش السلمي ومواصلة جهود الإصلاح الاقتصادي والتركيز على مجالات الإنتاج والتوسع في الزراعة الريفية للمحاصيل الغذائية بغية تحقيق الأمن الغذائي، فالزراعة هي القطاع الأساسي في محاربة الفقر؛ ذلك أن (٦٧٪) من سكان السودان يعملون بالزراعة. ويجب أن يتزامن ذلك مع العناية بخدمات التعليم والصحة والتخديم والبيئة، والنهوض بالخدمات الاجتماعية والخدمات الأساسية، وتوفير الضروريات من خلال العديد من المؤسسات الاجتماعية المتخصصة؛ كصندوق الزكاة وصندوق دعم الطلاب وصندوق الأمن الاجتماعي ومؤسسة التأمين الصحي والصندوق القومي للمعاشات وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية. ويتوجب تنسيق جهود الجهات المختلفة رسمية وشعبية، والتي تعمل لتحقيق ذات الهدف الخاص بالقضاء على الفقر.

والرؤية التنموية للسودان يجب أن توائم بين معالجة التدهور البيئي وحماية البيئة (الجفاف والتصحر والفيضانات) وتوفير الأمن الغذائي والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي. ويتطلب شمولها إجراء تعاون إقليمي وخاصة في مجالات توفير المياه وحماية البيئة. كما يتعين استغلال موارد السودان على نحو مستدام وفق سياسة محددة المعالم والأهداف، تحكمها اللوائح والقوانين، وتدعمها مشاركة قوى المجتمع المدني، والتكامل الضروري بين الاستراتيجيات والخطط الموضوعة في مجالات مختلفة.

والخطة التنموية التي نحن بصددها يجب أن تُراعي وتلتزم بنصوص قانون حماية البيئة، وترفع من درجة الوعي لدى المواطنين بموضوعات حماية البيئة، وخاصة ما يتعلق بالتصحر والجفاف والفيضانات واستخدام المواد الكيمائية في الصناعة والزراعة ومعالجة إفرازاتها، والحصول على مياه الشرب النقية واتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة الطبيعية؛ والتي كثيرًا ما تتأثر سلبًا بالطفرة الاقتصادية.

كما أن عودة الملايين من النازحين سيضيف أعباء ثقيلة على موارد التجمعات السكانية والخدمات الضعيفة التي توفر لهم. كما سيزيد من أخطار تفاقم الأمراض المعدية والتدهور البيئي.

إن عدم توفر المياه الصالحة للشرب وعدم توفر خدمات الصرف الصحي وتدني الوعي لدى المواطنين بالمسائل الصحية.. تعتبر من أهم عوامل انتشار الأمراض في السودان، ولا بد من منح هذا القطاع أولوية قصوى في الخطة التنموية الهادفة إلى تطوير خدمات المياه الصالحة للشرب والتوسيع في مشاريع توفير مصادر المياه بمشاركة المجتمع المدني وتكامل مشروعات توفير المياه مع مشروعات الخدمات الصحية والتعليم والإسكان. ولا بد من تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذه المجالات وتوفير مساعدة المنظمات الإنسانية المتمثلة في الدعم الفني والمادي وتوفير الخبراء وفرص التدريب للسودانيين في هذه المجالات الحيوية.

ومما سيدعم تنفيذ هذه الاستراتيجية حسن استغلال عائدات النفط في التنميـــة، والتي تزيد مع الاكتشافات المتواصلة لمواقع جديدة لإنتاج النفط.

في السودان يتعين علينا أن ندخل في شراكات ذكية تقوم على أساس صادرات النفط السوداني مقابل المعونات التنموية، أي اتباع سياسة النفط مقابل التنمية للنهوض بالبنيات التحتية في البلاد، والتي ترتكز على المشاريع التنموية.

إن هذه الاستراتيجية التنموية يجب أن تهتم بتطوير تعاون السودان التجاري والتكامل الاقتصادي الإقليمي، ومما لا شك فيه أن تعزيز الروابط والتعامل والتكامل الاقتصادي والتجاري للسودان مع دول الجوار؛ سيدعم استقرار البلاد وديمومة السلام.

* * *
* *
*



الباب الثامن

التنمية الشاملة المتوازنة المستدامة

« تجلس أجيال المستقبل في ظل الأشجار التي زرعتها الأجيال السابقة »(*)

ظلت التنمية حلمًا غاليًا عزيز المنال في الدول المستعمرة، وصارت هدفًا وطنيًّا في طرح الكثير من القيادات التاريخية التي قادت حركة تحرر شعوب إلى مرافئ الاستقلال، وفي برامج حكومات الدول حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. فتعلقت بها أفئدة الجماهير على أمل أن تكون طوق النجاة من قيود الفاقة والجوع والمرض. وارتفع صوت الدول النامية عاليًا في سبعينيات القرن الماضي منادية بنظام عالمي جديد، يتسم بالعدل والإنصاف، فصدرت قرارات عديدة ذات أهمية عالية في دفع عجلة التنمية من الجمعية العامة للأمم المتحدة وبعضها كان وليد توصيات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأخريات نبعت فكرتها من مجموعة السبعة وسبعين. فكان إعلان « الحق في التنمية »، وعقود التنمية المتتالية وأعوام خصصت لفئات اجتماعية أو دول ذات أوضاع خاصة؛ مثل العام الدولي للمرأة والعام الدولي للشباب وصدرت توجيهات من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ومن قبل الجمعية العامة ومجالس إداراتها. وسايرت منظمات التمويل الدولي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) زخم المناداة بالتنمية وطورت برامج عديدة في إطار الأمم المتحدة وخصصت برامج ومنظمات لدفع خطط التنمية في الدول النامية؛ مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

والتزمت الدول الغنية بتخصيص نسبة من دخلها السنوي للمعونة التنموية الرسمية (Official Development Assistance - ODA) ونشطت لجان الأمم المتحدة الاقتصادية كاللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) واللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا (ESCOWA) وغيرها. واهتمت المنظمات الإقليمية بقضايا التنمية، فعقدت المؤتمرات وكلفت لجان الخبراء ومجموعات العمل لإعداد الدراسات التنموية،

(*) مثل صيني.

ووضع الإعلانات والمواثيق والاستراتيجيات والخطط التنموية كإعلان الخرطوم للتنمية وخطة كانو للتنمية في أفريقيا، وجاءت أخيرًا (النيباد NEPAD)، وصاحبت ذلك كله نشأة الصناديق والمصارف التنموية الوطنية والإقليمية والقارية والدولية؛ مثل بنك التنمية الأفريقي (ADB) والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا (BADEA) والبنك الإسلامي للتنمية (IDB) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصناديق التنمية في كل من السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، وافترع العديد من المنظمات الدولية والقطاعات والأقسام والوحدات التنمية؛ ففي المنظمة العالمية للملكية الفكرية مثلًا أنشئ قطاع للتعاون لأغراض التنمية وقسم للبلدان الأقل نموًّا ثم اعتُمدت أجندة التنمية برؤيتها وأفكارها وأنشطتها المتوسعة.

ولكن ما هي نتيجة كل هذه الجهود والبنى والآليات الوطنية والإقليمية والدولية؟ لقد جاء حظ الدول في الإنجاز التنموي متفاوتًا إلى حدٍّ بعيد، فدول في شرق آسيا صارت النمور السبعة، وفي المقابل تضاعف عدد الدول الأقل نموًّا، ومعظمها في أفريقيا، من (٢٥) إلى (٥٠) دولة حاليًّا. فما هي الأسباب الكامنة وراء هذا التفاوت في الإنجاز التنموي؟

إن جذور هذا الاختلال مغروسة في الخلل الذي استعصى على التغيير في النظام الاقتصادي الاجتماعي العالمي، وفي طبيعة العلاقات الدولية التي حددت أسسها تاريخيًّا من قبل الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وكذلك في النظام الرأسمالي الاستعماري القائم على واقعية تحقيق الربح وإسقاط المسؤولية الاجتماعية في علاقات القوة والتبادل الدوليين.

ثم جاء زمان محاولة مراجعة السياسات والمناهج عندما تعاظمت النتائج السالبة لاتباع تطبيقات وصفات الصندوق والبنك الدوليين (برامج الإصلاح الهيكلي Structural Adjustment Programs) والبرامج التي طرحتها على الدول النامية للإصلاحات الهيكلية لاقتصادياتها، فنهض انتقاد عالٍ لهذه الوصفات من قبل الدول النامية وفي بعض مؤسسات ووكالات التعاون الدولي. فبادرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف UNICEF) بإصدار كتابها (Adjustment With A Human Face) الذي ركز انتقاداته لبرامج الإصلاح الهيكلي والاقتصادي على إغفال البعد الاجتماعي، والاتجاه إلى رسملة الخدمات بفرض رسوم للعلاج الطبي والتعليم وإهمال أوضاع الفئات الاجتماعية الأكثر

عرضة للمعاناة؛ كالأطفال والمرأة وذوي العاهات والجماعات الفقيرة بعامة.

وأصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) تقرير التنمية البشرية الذي حفل كثيرًا بقضايا التنمية واقتلاع الفقر وتوفير فرص العمالة وصون حقوق الإنسان وتيسير الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم وفرص العمل. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد (٣٥) تقريرًا وطنيًّا وإقليميًّا عن التنمية البشرية شملت (١٧) دولة عربية حتى عام (٢٠٠٣م). كما أصدر البرنامج ثلاثة تقارير للتنمية الإنسانية العربية في العامين (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م).

ولما كانت المنطقة العربية ساعية لمواجهة كم متزايد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ رأى البرنامج أن الوقت قد حان لإجراء دراسة لتقييم واقع التنمية الإنسانية في المنطقة العربية والتقدم بتوصيات محددة في كيفية تسريع خطى التقدم لمواجهة هذه التحديات في المستقبل. فأصدر تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٢م) الذي لاحظ بصورة عامة أن الدول العربية قد حققت تقدمًا كبيرًا في التنمية الإنسانية على مدى العقود الثلاثة الماضية، ولكنه نوه كذلك أن هناك الكثير مما لا يزال ينبغي عمله لإعلاء صوت الناس في الشأن العام وتوفير خيارات اجتماعية وفرص اقتصادية للأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل. وتلى ذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٣م) الذي كرسه لإقامة مجتمع المعرفة.

وأصدر المدير العام السابق للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (المؤلف) مؤلفه التحليلي والنقدي في شأن حاضر ومستقبل الأمم المتحدة بعنوان « إصلاح الأمم المتحدة في الألفية الجديدة »، وعقدت مؤتمرات دولية وإقليمية عديدة ودورات خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتقييم الكسب والإخفاق في تنفيذ البرامج الدولية والإقليمية ونتائج المؤتمرات الدولية؛ مثل قمة الأرض بالمكسيك، والقمة العالمية من أجل الطفولة بنيويورك، والمؤتمر العالمي للتعاون والتنمية بالقاهرة، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية بكوبنهاجن، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة ببكين، والمؤتمر الدولي للمستوطنات البشرية بإستانبول، والمؤتمر العالمي ببروكسل، والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرج.

لقد أظهرت مؤتمرات منظمة التجارة العالمية أن الهوة ما تزال عميقة بين مواقف

الدول الصناعية الغنية والدول النامية؛ إذ إن رسل العولمة يبشرون بالفرص الواسعة للعولمة مع عدم إنكارهم للتحديات مما أغرى الكثير من الدول والأقاليم إلى محاولة الاندماج في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي الجديد. إن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تمثل عقبات عسيرة للكثير من الدول النامية والدول الأقل نموًّا، برغم فترات السماح التي تمنح لها. وإن الإصرار على دعم قطاع الزراعة في الدول الغنية المتقدمة يعني تضييق القدرة على المنافسة أمام الدول النامية، وخاصة الأقل نموًّا منها، والتي ما تزال اقتصادياتها تقوم على إنتاج المواد الأولية وتصديرها. ولكن أخشى ما يخشاه الإنسان أن الطمع والحرص على فرض الهيمنة الاقتصادية في العالم قد يضر في عاقبة أمره بالدول الغنية والنامية على حدٍّ سواء؛ إذ إن الصعوبات التي تقوم أمام محاولات الدول النامية للاندماج في الاقتصاد العالمي تدل على أن تحديات العولمة هائلة وفاعلة على حين أن فرصها تحول دون الاندفاع بها سدود وموانع. وسيؤدي هذا إلى زيادة الفقر في كثير من الدول النامية وتحجيم قدرتها وقوتها الشرائية فيفضي ذلك إلى ضمور السوق العالمية، فينعكس هذا الضمور على الدول الغنية كذلك؛ حيث إنها لن تجد الأسواق المستهلكة لما تنتج من سلع وخدمات وتقانات.

إن هذا الوضع بحاجة إلى مواجهة صريحة وإجراء إصلاحات جذرية في نظام العلاقات الاقتصادية والتجارية والدولية، وعلى وجه السرعة، وإلا أضحى العالم مواجهًا بتزايد الأزمات وانتشار الجريمة المنظمة والإرهاب في وجه الحيف وعدم الإنصاف الواقع على كاهل الدول النامية وشعوبها التي لا يمكن لها أن تصبر لتموت في صمت.

ولعله من الخير للدول النامية أن تظل مطالبة بحقها في التعاون الدولي المنصف النزيه ومتمسكة به من ناحية، وأن تسعى إلى إقامة جسور التعاون بينها وتوسيع نطاق تعاون الجنوب – الجنوب.

إن أردنا للعولمة أن تكون حقًّا خادمة لمصلحة كل الشعوب وعاملة على تعزيز فرص أمن العالم واستقراره وسلمه وتقدمه؛ لا بد لها أن تكون شاملة وعادلة ومنصفة تهتم في إطارها الدول الغنية بمشاكل وهموم الدول النامية والفقيرة، وأن تنهض هذه الدول كذلك بمسؤولياتها تجاه تغيير واقع شعوبها، وأن تجعل المجموعتان في مقدمة أولوياتها اقتلاع الفقر وتداعياته المكلفة من حاجة وعوز وجوع وسوء تغذية وأمراض

فتاكة، وبيئة مستباحة لتخلق بذلك جميعًا مناخًا موائمًا لتنمية شاملة ومتوازنة لكل دول العالم وشعوبه.

لقد صار مصطلح التنمية متداولًا لعقود عديدة من الزمان، وما زال الناس متمسكين بها كطوق نجاة من الفقر، ومرتكز لتطوير الحياة والارتقاء بنوعيتها. والاقتصاد في حقيقة أمره هو المرتكز لنجاح عملية التنمية وصنع الثروات من خلال الارتقاء بالقدرات الإنتاجية للدول. ولئن كان النمو الاقتصادي لا يجدي وحده في تحقيق التقدم، فإنه في حد ذاته لازم أساسي، ولعله العنصر الأكثر فاعلية في تحقيق التنمية والتقدم. وإن القطاع الاقتصادي بما ينتج من السلع والخدمات، وما يبسط من بنية أساسية، يشكل القاعدة الراكزة لما يمكن توظيفه للارتقاء بالقطاعات الأخرى، وما يمكن كذلك اقتسامه بين الفئات الاجتماعية والجهات الجغرافية. وخير استراتيجية أو خطة اقتصادية هي تلك التي تتضمن في مكوناتها البعد الاجتماعي، والتي تجعل غايتها كذلك تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. فالاقتصاد ينمو ويتطور بجهد البشر فكرًا وعملًا؛ لذا ينبغي أن تكون غايته إسعاد البشر، ورفع قيود الحاجة عنهم، وتأمين حاجاتهم الأساسية مأكلًا وملبسًا ومسكنًا وصحةً وعلمًا وثقافة، وتوفير فرص عمل منتج ومجزٍ يحقق مستويات من الدخول، تمكن الأفراد والأسر من تلبية حاجاتهم الأساسية، وأمنًا واستقرارًا وبيئة صحيحة وجوارًا آمنًا؛ لذا يستلزم أن يمنح هذا القطاع على أساس أهميته الذاتية، وعلى أساس ارتكاز القطاعات الأخرى على الموارد المالية والتقانية و« اللوجستية » التي يوفرها، الأولوية في أداء الدولة والقطاعين الأهلي والخاص. بل ينبغي أن يكون حظه الأوفى في جهد الأمة كلها؛ لأنه هو الذي يمكنها، في ترادف مع سياسات كلية واجتماعية وثقافية، من التماسك وصنع التقدم، في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ السودان التي ينتقل فيها، من الحرب إلى السلام، ومن النزاعات إلى الاستقرار.

لا بد من النظر فيما يمكن أن تحققه التنمية لاستدامة السلام، وتعزيز الاستقرار، وافتراع صفحة جديدة من التقدم المضطرد للسودان، وإسهامها كذلك في بناء الدولة العصرية الحديثة التي ننشدها.

وإن كانت التنمية ضرورة لازمة لكل الدول وبخاصة الدول النامية، وبصورة أخص الدول الأقل نموًّا، فإن على التنمية في السودان أن تنهض بمسؤوليات خاصة نابعة من

النواقص التي عاقت مسيرتها في العقود الماضية من حيث عدم شمولها وعدم توازنها وتقطع وتائرها وخضوعها لضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية قعدت بها في فترات طويلة، وزاد الأمر تعقيدًا شح الموارد والظرف المتوافر منها إلى مجالات أخرى أكثر إلحاحًا اتصلت بأمن الوطن والمواطن والاستقرار والحفاظ على وحدة السودان في وجه نوازع داخلية غذتها وضاعفت آثارها تدخلات أجنبية. وهذا الوضع الذي نواجهه ونحن نستبشر بالسلام، يتطلب أن تكون التنمية التي نسعى إليها شاملة ومتوازنة وقابلة للاستدامة.

ولتحقيق هذه الغاية التنموية الكبرى وتعظيم دورها في تغيير الحياة وتطويرها وتعزيز مسارها ينبغي الوفاء بمتطلبات أساسية تكون قائمة على المعرفة، وأن يكون مدخلها التنمية الإنسانية، وأن تكون سعادة الإنسان ورفاهه غايتها المقدمة. وهذا يتطلب التركيز على مجالات أساسية أهمها استئصال الفقر وتحقيق التنمية الريفية الشاملة في كل أنحاء البلاد، والاهتمام بالصناعات الثقافية، والعلم والثقافة والمعلومات والمعلوماتية، والتقانة، والتنقيب الذكي، والأصناف النباتية الجديدة. ولا يتحقق ذلك إلا على أساس من الاعتماد على الذات والتفتح الرشيد على الآخرين وصياغة ذلك كله في استراتيجية للتنمية الشاملة المتوازنة القابلة للاستدامة.

● **الركن الأول: التنميةُ الإنسانية:**

لقد تطور مفهوم التنمية البشرية، الذي ساد طويلًا إلى مستوى جديد في التعبير عن المدلول، فاستحدث مصطلح التنمية الإنسانية. والمفهوم في صيغتيه قائم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، ويستند على محورين أساسيين: **أولهما**: بناء القدرات البشرية، ويتحقق ذلك على أساس حياة صحية ممتدة، واكتساب قدر من المعرفة عبر التعليم والتدريب، وضمان موارد كافية للتمتع بمستوى حياة لائق، والتمتع بالحرية على قدم المساواة لجميع البشر، ليفضي ذلك إلى اندماج اجتماعي ومشاركة في كل شؤون المجتمع. **والمحور الثاني**: هو التوظيف الكفيء للقدرات البشرية في جميع مجالات الحياة السياسية والإنتاج والنشاط المجتمعي عبر المشاركة في منظمات المجتمع المدني.

ولئن كان لمفهوم التنمية البشرية الفضل في عكس الاتجاه الذي كان سائدًا من قبل في النظر إلى التنمية ومعالجة قضاياها، ذلك الاتجاه الذي كان يركز على النمو الاقتصادي

وبناء الثروة والرفاه المادي. هذا الاتجاه الذي حجب الحقيقة المركزية في التنمية؛ إذ إنها في حقيقة أمرها تتعلق بالناس، ولا تكون إلا بهم، ولمصلحتهم. لقد حول الانشغال بالنمو الاقتصادي الانتباه عن جوهر التنمية، وإن كان على جانب عظيم من الأهمية، بحسبانه وسيلة أساسية في تغيير واقع الناس وتلبية حاجاتهم المادية، فإنه وحده ليس بكافٍ في تحقيق التنمية وإسعاد البشرية.

ومفهوم التنمية البشرية، وإن حول الاهتمام إلى حيث ينبغي أن يكون، إلى التركيز على الناس، فإنه باهتمامه بثلاثة عناصر أساسية هي: الصحة، والتعليم، والعمالة المدرة للدخل التي تُمكِّن من إشباع الحاجات المادية؛ قد ظل قاصرًا كذلك عن شمول عناصر أخرى بالغة الأهمية في التنمية الإنسانية، وتشكل ركائز أساسية لرفاه الإنسان بصورته الكاملة. فالحرية في شتى صورها لازمة من لوازم تحقق هذا الرفاه. الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحرية التعبير.

ويرتبط بها تهيؤ الفرص التي تمكن الإنسان من امتلاك قدرات الخلق والإبداع وطاقة الإنتاج واحترام الذات، وتشكل كفالة حقوق الإنسان بيئة سياسية واجتماعية دافعة للتقدم والتمتع بها. وإن مفهوم التنمية الإنسانية يهتم بكل هذه الأبعاد ويهدف إلى توسيع خيارات الناس في كل مجالاتها مجتمعة، كما أنه يهتم بالتمتع الفعلي من الفرص التي تتيحها التنمية عبر بنى ومؤسسات مجتمعية تيسر هذا الاستمتاع الحقيقي، عبر التوازن بين القدرات التي تسعى التنمية الإنسانية إلى تعظيمها، والفرص المتزايدة التي تتيحها، بل يتسع مفهوم البيئة الإنسانية إلى الإحاطة بالبيئة الاجتماعية التي يعيش الإنسان في كنفها والبيئة الطبيعية التي يقترن وجوده ومصيره بحالتها والتعامل الرشيد معها تنمية وتطويرًا وارتفاقًا.

ومن العوامل الأساسية في تهيئة البيئة الاجتماعية الصالحة لازدهار التنمية الإنسانية نظام الحكم، والالتزام بالحكم الراشد والشفافية وبسط فرص المشاركة في الشأن العام أمام كل المواطنين بلا تفرقة أو تمييز، وتوجيه عناية خاصة إلى توسيع المشاركة بحيث تشمل الفئات ذات الأوضاع والظروف الخاصة، وتلك التي ظلت تتعرض للإهمال طويلًا خاصة المرأة والطفل ليكونوا فاعلين في إقامة نظام اجتماعي اقتصادي يتسم بالعدل والمساواة والوجدان المعافى السليم.

ولعله من بشائر الخير أن مجموعة العلماء والأكاديميين العرب الذين قاموا على

وضع تقرير التنمية الإنسانية العربية،وأصدروا منه عدة تقارير، آخرها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٥م)، قد أسهموا في توسيع مفهوم التنمية الإنسانية وتعميقه وجعلوه متضمنًا لكل العناصر والأبعاد التي أشرنا إليها. بل سلطوا الضوء على عدد من النواقص التي ينبغي تداركها إذا أردنا للتنمية الإنسانية، عربية كانت أم أفريقية، أن تكون شاملة حقًّا، وأن تغدو جوهر ووسيلة وغاية التنمية، بما ينسجم مع التعريف الذي اعتمدوه للتنمية الإنسانية، ومناداتهم بألا يقتصر هذا المفهوم على النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية البشرية الأساسية الثلاثة، وإنما أرادوا أن تهيئ مستقبلًا للجميع. وخصوا من النواقص ثلاثة بالذكر والبحث والتحليل، وهي قضية الحرية وقضية المعرفة ومجتمع المعرفة والتمكين للمرأة، وهي قضايا مفصلية تستحق أن تمنح قدرًا من التركيز والاهتمام البحثي والمؤسسي.

● **الركن الثاني: مركزية دور المعرفة في التنمية:**

إن قضية المعرفة تبرز من بين هذه القضايا الثلاث مكتسبة أهمية خاصة نسبة لأهميتها الذاتية ولكونها من الممكنات الأساسية في التنمية والارتقاء بحياة الناس. ولئن شاع في أدبيات التنمية مصطلح الاقتصاد القائم على المعرفة، فإن جدوى المعرفة لا تقتصر على المجال الاقتصادي وحده، وإنما ينبغي للمعرفة أن تكون أساسًا تقوم عليه كل أنشطة الفرد والمجتمع والدولة؛ وذلك لأهميتها ودلالتها وتأثيرها على المجتمع كله وفي نشاطه سياسةً، واقتصادًا، واجتماعًا، وثقافةً وبيئةً، بل وإبداعًا وابتكارًا. وهكذا تغدو المعرفة اكتسابًا وإنتاجًا ونشرًا لكل وجوه التقدم ودرجاته وليس للاقتصاد وحده فحسب؛ ولذا يتوجب للاهتمام بالمعرفة وجعلها أساسًا لحياة المجتمع والعمل على الارتقاء بها أن ترتكز على ما يمكن أن نسميه « مجتمع المعرفة »؛ إذ إنه بدون شيوع المعرفة لا يمكن للجهد البشري أن يكون ناجعًا ومتوجهًا لتحقيق المقاصد والغايات والأهداف التي تستهدف التنمية تحقيقها. ولنا في تراثنا، وفي تجارب غيرنا من الأمم ما يدل على أن الانكباب على العمل من قبل الأفراد والمجتمع والدولة بلا معرفةٍ تضيء سبيله وتمكن من إنجازه، يجعل صاحبه فاقدًا للبصيرة وتضل خطاه وتكبو قدراته أمام تحقيق تلك المقاصد والغايات والأهداف. وفي البدء كان التساؤل الإلهي الموحى: هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، وهل يستوي الأعمى والبصير؟! إن إشعاع المعرفة في الدروب يجليها وييسر سلوكها في مسارات قاصدة لتحقيق الأهداف المرجوة.

والحديث عن المعرفة يدعو إلى التأمل في اكتساب معارف العصر، وتوطينها في سياق حضارة الأمة وواقعها القائم وإعمالها لتحقيق الواقع المرغوب. كما يدعو إلى الاهتمام بتطوير القدرات الذاتية لخلق المعرفة وتهيئة بيئة تعين في استنباتها بتسيير وسائل البحث العلمي والإبداع والابتكار والاختراع وتوفير البنى المؤسسية القادرة على إنجاز المهام التحتية وتوفير الموارد البشرية والمادية التي تعين في إنجاز مهامها. وهذا يتطلب تخصيص نسبة مقدرة من الدخل القومي لمجال البحث في أفرعه المختلفة وبخاصة تلك المتعلقة بالإنتاج والنشاط الاقتصادي وعدالة توزيع عوائده بين الأفراد ومناشط المجتمع وأقاليم الوطن كافة. وهذا هو مربط الفرس والمعيار الذي يقاس به استعداد الأمم للرقي والتقدم وإحداث الطفرة المرتقبة.

إن البحث العلمي وسيلة أساسية في اكتساب المعرفة الوسيلة الأساسية لبناء قدرة الإنسان. وتعتمد الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية على المعرفة المكتسبة.

إن المرحلة التأسيسية القادمة في السودان تتطلب الاهتمام بالسياق التنظيمي لاكتساب المعرفة والسياق المجتمعي والسياسي المؤثر في اكتسابها، وجدلية التأثير المتبادل بين البنى الاقتصادية والاجتماعية ومجتمع المعرفة. إنه لا يمكن للسودان أن يحقق أهدافه الكبرى الآنية المتمثلة في تكريس السلام واستدامته، وتحقيق التنمية الإنسانية الشاملة العادلة والمتوازنة بدون اكتساب المعرفة والقدرات الثقافية التي يتطلبها تحقيق تلك الأهداف، وتحقيق إنجازات مالية ملموسة في المدى الطويل. والمعرفة الراسخة والقدرات التقانية العالية، والمهارة في الانتفاع بهما هي الضامن والواقي من المداهمات والمفاجآت غير المحسوبة التي قد تعصف بما تحقق وتحول دون تحقيق المطلوب والمرغوب، فإن التركيز على الاستصحاب الحياتي للمعرفة يشكل العمود الفقري لتقرير التنمية الإنسانية؛ لأن المعرفة أهم أدوات التنمية الإنسانية، سواء اتصل ذلك بإقامة الحكم الصالح، أو ضمان الصحة، أو إنتاج مقومات الرفاه المادي والمعنوي ورفع منسوب الإنتاجية؛ إذ إن المعرفة عنصر جوهري من عناصر الإنتاج ومحدد أساسي للإنتاجية، وتطوير رأس المال البشري والقدرة التنافسية في عالم تزايدت فيه وتائر الاعتماد المتبادل في ظل العولمة متسارعة الخطى والتعقيد.

إن انتشار المعرفة يوجب إصلاح النظم التربوية والثقافية والإعلامية ونظام المعلومات القائم اليوم لتكتسب كفاية تجعلها قادرة على النهوض بمسؤوليات التنمية الإنسانية، والتجدد

مع تجدد مطالب التنمية الإنسانية وحاجاتها. وإصلاح هذه النظم، ونظم المجتمع كافة، عملية تتسم بالاستمرار،إن كنا حقًّا راغبين في التأهل لمقتضيات القرن الحادي والعشرين، واكتساب القدرة للانتفاع بما يتيحه من فرص، ومواجهة ما يحفل به من تحديات. وأن يكون هدف هذا الإصلاح تأسيس نظام معرفي سوداني عام، أصيل، مستنير، ومتفتح يقوم على تعظيم القدرات الإنسانية وإطلاق حريات الفكر والرأي والتعبير والتنظيم، وحمايتها بالحكم الصالح الرشيد؛ ذلك أن أجواد الحرية تمثل المرتكز الأساسي لإنتاج المعرفة وحيوية البحث العلمي والرقي التقاني والتعبير الفني والأدبي والسلوك العام. ويدعو ذلك، بجانب إصلاح النظم المتصلة بالمعرفة من تربية وثقافة وإعلام ومعلومات، الاتجاه إلى تنقية الدستور، والقوانين، واللوائح والإجراءات الإدارية من شوائب الحجر على الحريات، كما يتطلب إنهاء الرقابة الإدارية على العمل الفكري والأدبي والبحثي والإعلامي والصحفي، وسطوة أجهزة الأمن على إنتاج المعرفة ونشرها وتداولها.

ويرتكز مجتمع المعرفة بصورة أساسية على نشر وتعميم « التعليم راقي النوعية »، مع منح أولوية عالية لمرحلة الطفولة الباكرة التي تتشكل فيها الخصائص الأساسية لشخصية الإنسان، وتعميم التعليم الأساسي للجميع وإطالة أمده كحق أساسي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وأهداف التنمية في الألفية الثالثة، بحيث يتوافر التعليم الأساسي « التعليم الابتدائي » لجميع الأطفال بحلول عام (٢٠١٥م). واستحداث نسق مؤسس للتعليم المستمر وإيلاء عناية خاصة للنهوض بالتعليم العالي والتعليم التقاني والفني، ومنح الأولوية في النهوض بالتعليم لترقية نوعيته في جميع مراحله والتقويم الدوري لهذه النوعية، والعمل في ضوء ذلك على تعزيز جودة التعليم.

وفي هذا المجال ينبغي على الدولة الشروع في تخصيص قناة تلفزيونية للتعليم ومحو الأمية، والاستفادة في ذلك من تجربة الدول التي تستخدم الأقمار الصناعية لنشر التعليم، وخاصة في بلد مترامي الأطراف كالسودان.

يتطلب النموذج المعرفي السوداني إثراء التنوع داخل الأمة ودعمه وحماية كل الثقافات التي يزخر بها الوطن والعمل على ازدهارها وتلاقحها ليكون ذلك إغناءً للثقافة الوطنية وعنصر تعزيز للوحدة الوطنية من خلال معرفة الثقافات والآداب والفنون التي

أنتجها هذا التنوع، والاستمتاع بها وحبها. ويتطلب هذا كذلك النهوض باللغة العربية وتطوير اللغات السودانية الأخرى ووضع المعاجم لها وتشجيع التأليف بها مع توجيه اهتمام إلى دراسة اللغات الأجنبية التي كسبت ذيوعًا عالميًّا، وبخاصة اللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية والصينية، والاهتمام بالتراث والفنون الشعبية في كل ضروبها القولية والموسيقية والتعبيرية وتوثيقها ونشرها ومنحها فرص الذيوع، خاصة في أجهزة الإعلام الجماهيرية المقروءة والمسموعة والمرئية، شريطة ألا يجعل ذلك وسيلة للانغلاق، بل ليشكل فرصة لأبناء الوطن للتعرف على مجمل الغنى الثقافي الذي أنتجته وما تزال تنتجه عبقرية الشعب السوداني. كما يتطلب العودة إلى صحيح الدين وتحريره من شوائب التوظيف المغرض أو المسيء للدين، وإذكاء الاجتهاد، وتكريمه والإقرار بالحرية الفكرية للجميع، وتفعيل فقه الاجتهاد وصون حق الاختلاف في العقائد والمذاهب، كما يتطلب استحضار إضاءات التراث المعرفي السوداني، بعناصره العربية والأفريقية، وإدماجه في لحمة النموذج المعرفي الذي نسعى إلى تأسيسه، وتمثل ذلك التراث لتعزيز ازدهار المعرفة السودانية في العقول والبنى المؤسسية السودانية.

ومن الوسائل الناجعة في نشر المعرفة والثقافة والتعليم استخدام تقانات المعلومات والاتصالات كوسائل أساسية للنشر والذيوع داخل الوطن وفي خارجه مما لها من قدرات هائلة للنفاذ إلى الناس حيث كانوا في مواضع درسهم وعملهم وسكنهم، فتهيئ للتلاقح بين الثقافات والاتصال والتواصل مع الثقافات الإنسانية الأخرى.

ولعله من المفيد أن نذكر هنا أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت قد أعدت دراسة بعنوان « الدفاع القومي والتعليم » صنَفت فيها المعارف التالية بأنها « تخصصات حساسة »: تكنولوجيا الذرة - الصواريخ - التوجيه الإلكتروني - الطيران - التصوير عن بعد - تكنولوجيا تحديد الأهداف - الليزر - المواد الجديدة - نظم الطاقة الموجهة بالليزر Lazer Directed Energy System - تكنولوجيا المعلومات - الإلكترونيات الدقيقة - السبائك فائقة الأداء High Performance Metals - تكنولوجيا الروبوت. وبموجب هذه الدراسة حُظرت هذه المعارف على الدارسين من العالم النامي بذريعة « احتمال استخدامها فيما يضر بمستقبل التقدم ». وهذه ذات المعارف والعلوم التي ينبغي على مؤسساتنا البحثية والعلمية التركيز عليها وتوظيفها لدفع حركة التطور العلمي والتنموي في البلاد واللحاق بركب التقدم.

إن مناداتنا بأهمية تأصيل النموذج المعرفي السوداني لا تشكل دعوة إلى الانغلاق وإنما على العكس من ذلك، فإن التفتح على الثقافات الإنسانية الأخرى والتفاعل معها يشكل عنصر إغناء لهذا النموذج من ناحية ورفد الثقافات الأخرى بفيض عطاء الثقافة السودانية، فتشكل ثقافتنا حضورًا إقليميًّا ودوليًّا يشكل عنصرًا من عناصر قوتها وفاعليتها، وليكون التواصل أخذًا وعطاءً. ومن أهم وسائل التفتح على الثقافات الإنسانية الأخرى والتفاعل معها تنشيط حركة التعريب من اللغات الأخرى وترجمة الإنتاج الفكري والثقافي السوداني إلى لغات الآخرين. ويبدأ التفتح الواجب بالتركيز على التعاون العربي والتعاون الأفريقي والإسلامي ثم ينفتح على الثقافات الإنسانية الأخرى، والسعي إلى الاستفادة من قدرات وإمكانات المنظمات الإقليمية والدولية وأن يكون العمل على إصلاح النظام العالمي أحد أهداف التعاون العربي والتعاون الأفريقي والإسلامي.

قصدنا لما قدمنا في هذا الباب أن نشكل الإطار الفكري لاكتساب المعرفة وتوطينها وإنتاجها ونشرها في السودان وللنموذج المعرفي السوداني الذي نقيم على أساسه مجتمع المعرفة، الذي بدونه لا تستقيم خطى تحقيق التنمية الإنسانية، ولا يتمكن السودان من تأسيس التنمية الشاملة العادلة المتوازنة القابلة للاستدامة، وأن يكون أساسًا لاستراتيجية اكتساب المعرفة وإقامة مجتمع المعرفة التي نؤمل أن يتم وضعها بصورة فورية لتوجه السعي التنموي الذي أشرنا إلى أهميته ومحوريته واستراتيجيته في بناء سودان المستقبل.. سودان السلام والتنمية والوحدة.

● **الركن الثالث: التعليم:**

إذا كانت المعرفة حجر الزاوية في التنمية الإنسانية فإن التعليم هو مفتاح المعرفة، وأداتها الأساسية، والجهل هو أصل الشرور، كما يقول أرسطو.. لذا اعتبر التعليم حقًّا أساسيًّا، وواجبًا يسعى الإنسان في طلبه وتلتزم الدولة بتحقيق فرصه وتعميمه وتحقيق مجانيته خاصة في المرحلة الأساسية. ويشكل التعليم كذلك المدخل الصحيح لصياغة الإنسان والمجتمع وتحديد أهدافه للتمكن من المعرفة النظرية والوظيفية. ولما كانت المعرفة ممكنًا ومعيارًا للرقي الإنساني، واكتسابها وتوظيفها لازمًا لتحقيق التنمية الإنسانية؛ أصبح جسر فجوة المعرفة من الأولويات المقدمة للدول النامية لتتمكن من تحقيق الطفرة التنموية التي تنشدها؛ لذا احتل التعليم مركز الصدارة في برامج معظم دول

العالم، سعيًا منها للإسراع بخطى التنمية والتقدم عبر النهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهكذا أصبح التعليم أساسًا للتنمية وللتقدم الاجتماعي ولحرية الإنسان، وأضحى الأداة المفتاحية الرئيسة في كسب المعرفة وفي التغيير الاجتماعي والحضاري والاقتصادي، ومرتكز التغيير في كيان المجتمع وحياته.

ولقد كان الدين سباقًا في تأكيد مكانة العلم في العبادة والحياة والسلوك والتعامل، بل جعله الإسلام فريضة على كل مسلم ومسلمة، وحث المصطفى - عليه أفضل الصلاة والسلام - على طلبه، وأكد أن الحكمة ضالَّة المؤمن، أنى وجدها فهو الأحق بها. واستقرت وظيفة التعليم على أنها الأساس في إعادة صياغة الفرد والمجتمع، وأداة مد جموع المواطنين بالمعرفة النظرية والوظيفية والمهارات الفنية والثقافات والقدرات والاتجاهات السليمة.

ونلاحظ في السودان، وبالرغم مما تحقق من إنجازات كبيرة في مجال التعليم العام والعالي، فإن هناك مجالات هامة بحاجة لإحراز مزيد من التقدم فيها، كما أن عدم الاتساق بين مخرجات النظام التعليمي من جهة، وحاجات التنمية وسوق العمل من جهة أخرى؛ يدل على أن السودان كغيره من دول القارة الأفريقية والوطن العربي ما يزال منعزلًا عن المعرفة والمعلومات والثقافة العالمية في هذا الزمان الذي يقتضي الإسراع في اكتساب المعرفة وتكوين المهارات الإنسانية الرفيعة كشرطين لإحراز التقدم، الأمر الذي يوجب التركيز، ليس على نشر التعليم وتعميمه فحسب، وإنما كذلك على نوعيته وكفايته في الاستجابة لحاجات الفرد والمجتمع المتجددة.

لقد ورث السودان عند الاستقلال نظامًا تعليميًّا أقام ثنائية بين التعليم الديني والتعليم النظامي، مجانبًا للوظيفة الاجتماعية للتعليم كأداة وحدة فكرية ووجدانية يلتقي عليها أبناء الوطن. كما أنه قاد في كثير من الأحيان إلى انفصال المتعلم عن مجتمعه، وما راعى أهمية الاتساق بين التعليم وحاجات العمل والإنتاج والتقدم. وهكذا حوّل التعليم من حق اجتماعي ينطوي على الواجب إلى امتياز شخص. إن الخطط التعليمية التي طرحت منذ الاستقلال لم يتم تطويرها بالقدر الذي ينمي الروح الوطنية والقناعة بالمقومات الحضارية السودانية المتنوعة، ويزود الفرد والمجتمع بالتوجهات الصحيحة والمعرفة والمهارات التي تبني قدرات الإنسان، وترتقي بفاعلية المجتمع والدولة في سعيهما

لإقامة ركائز النهضة وترسيخ العلم في المجتمع، فكرًا ومحتوًى وسلوكًا وأداءً.

ولئن تم التعبير في مناسبات عديدة، وفي استراتيجيات وخطط عن آمال عراض، فإن التعليم في السودان لم يمنح ما يستحقه من أسبقية مقدمة، ولم توفر حاجاته الأساسية، من البنى الارتكازية والموارد البشرية والمادية. وتضاءل تاريخيًّا حجم الإنفاق الحكومي على التعليم، خاصة بعد تطبيق الحكم الاتحادي، وإحالة مسؤولية الخدمات التعليمية، في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، للولايات. ولقد ترافق ذلك مع نقص في أعداد المعلمين المؤهلين للوفاء بحاجة التوسع في التعليم على كل مستوياته، نتيجة لضمور فرص التدريب، وهجرة الكثير من الكفايات التربوية إلى الخارج. إن التوسع والطفرة الكمية التي شهدها قطاع التعليم في مستوياته المختلفة، وبخاصة في مراحله الجامعية، لم يصاحبه ما يتطلبه من مقومات نجاحه وفعاليته. وفي جنوب البلاد دمرت الحرب ما كان قائمًا من البنى الأساسية للتعليم من مدارس ومعاهد، وهجر العديد من الطلاب صفوف الدراسة إلى صفوف الاحتراب أو معسكرات النازحين واللاجئين في شمال الوطن أو خارجه.

إن الدراسات التحليلية التي أجريت للواقع التربوي في السودان، وبخاصة واقع التعليم العام، قد أظهرت أهم الإخفاقات التي يعاني منها نظام السودان التعليمي ومنها ما تعلق بالإمكانات المادية، وما يتعلق بكم التعليم ونوعه، وانعدام التخطيط الاستراتيجي لهذا القطاع بالغ الأهمية، الأمر الذي أدى إلى انتهاج سياسات تعليمية حفلت بالسلبيات وانعكست نتائجها في عاقبة الأمر، في مباعدة المتعلم عن المجتمع، وعدم الربط الوثيق بين العلم والعمل والتعليم والتربية والأخلاق، والإيغال في العلوم النظرية، وعدم كبير الاهتمام بالتطبيق بسبب تطفيف كفة التعليم الثقافي والفني، والقصور في تعميق عاطفة العمل في نفوس الناشئة والشباب، وتخلف مناهج التعليم عن مسايرة تطلعات الناشئة والأمة، وعدم القدرة على ملاحقة تطورات عصر العلم والمعرفة والثقافة، وتدهور حال المعلم. وأسهمت تلك السياسات في قيام فجوة في المواءمة بين قدرات المتعلمين، وحاجات المجتمع، ومتطلبات تقدم الأمة ورقيها، وحاجات قطاعات الإنتاج، وسوق العمل، ومتطلبات التنمية. وأظهرت تلك الدراسات أن فرص التعليم ما تزال ضامرة وسيئة التوزيع بين ولايات الوطن، وبين الجنسين، إلا في مرحلة التعليم العالي، وبين الفئات العمرية، وبين أنواع التعليم المختلفة، كما تبين الجنوح إلى المحاكاة بديل

التأصيل. حدث هذا كله رغم الجهود المقدرة التي وجهت إلى تحقيق ديمقراطية التعليم والارتقاء بنوعيته، لغياب التخطيط الاستراتيجي العلمي الأصيل المتجدد.

إن تدارك الإخفاقات التي مُني بها النظام التعليمي، ومتطلبات إقامة مجتمع المعرفة، وما يتوجه إليه الوطن في عصر للسلام يتطلب الاستدامة، وتنمية يُرجَى لها أن تكون شاملة عادلة متوازنة وقابلة للاستدامة، يتطلب صياغة رؤية استراتيجية متكاملة للنظام التعليمي وسياساته وأهدافه ومتطلباته وما ينبغي أن تكون عليه مفرداته، لتتكافأ مع ما حددناه في الرؤية الاستراتيجية من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، بما يحقق المصالح القومية المستقبلية.

وتتطلب الرؤية الاستراتيجية للنظام التعليمي المنشود التدقيق في المناهج الدراسية وتطويرها بصورة مستمرة، بحيث تستوعب، إضافة لما يحقق الأهداف الوطنية، قضايا الوطن المستجدة وثقافة السلام والوحدة الوطنية، وربط البرامج التعليمية بالبرنامج التنموي الوطني، وحاجاته من التخصصات المختلفة، لتنشئة أجيال قادرة على الإسهام الفاعل في تحقيق هذا البرنامج وصياغة المستقبل المرتجى للوطن، مع مراعاة ألا يؤثر التوسع الكمي سلبًا على الناتج الكيفي في التعليم. كما يتعين تشجيع النبوغ والابتكار والاختراع برعاية النوابغ من الدارسين والباحثين وإدراك أن هذا لا ينبغي تركه للصدف؛ إذ إنه لا يتحقق بغير تخطيط محكم وإعداد مستلزماته والاستعداد لتحمل كلفة ذلك جميعًا.

لقد أشرنا من بين الإخفاقات إلى تطفيف كفة التعليم التقاني والفني، وإن النقد الذاتي الأمين يتطلب صراحة النفس؛ لأن موقف الدولة والمجتمع من التعليم الفني معًا قد كان وما يزال سلبيًّا. وبرغم الحديث المكرر في مزايا التعليم الفني، ودوره في بناء المهارات المعززة للإنتاج، وأهمية الربط بين المستويات المهنية وبين المستويات القاعدية في العمل، فإن هذا النوع من التعليم بالغ الأهمية، قد شهد إهمالًا بل تدهورًا. فالمدارس الفنية حولت إلى مدارس أكاديمية استجابة لضغوط غير مستبصرة. والمعاهد الفنية التي كانت قائمة وأدت دورًا مقدرًا في تقدم السودان، قد حولت إلى كليات أو جامعات. كما أن التوسع الذي تم في التعليم العالي قد ركز على إنشاء الجامعات ونشر الكليات دون كبير اهتمام بمؤسسات التعليم العالي الأخرى، خاصة المعاهد الفنية. صحيح أنه قد قيل إنه من مهام الجامعات الاهتمام بالتعليم الفني وتخريج الفنيين، ولكن حظ هذا القول في الواقع المعاش إهمال متصل. وهذه ثغرة لا بد من جبرها.

إن التجربة الذاتية في صور المعاناة التي لقيها الإنسان وهو يمضي شطرًا هامًّا من عمره عبر مراحل التعليم، وما نشاهده اليوم من معاناة الصغار وأسرهم، فيما يكابدونه في التعامل مع مناهج التعليم وطرائقه.. تدل على أن كفايته في بناء القدرات الإنسانية ضامرة حقًّا بسبب النواقص التي أشرنا إليها، فهو يبدد العمر، ويضيع المواهب، ويسجن قدرات الإبداع والقدرة على التفكير العلمي والتحليل النقدي. وإن حقق قدرًا من تعليم التذوق الأدبي وحشو العقول بمعارف ليست بالجديدة ولا المتجددة بسبب مناهج لم تجدد في مضمونها بالقدر المتكافئ مع متطلبات الحياة والعمل والإنتاج.

صحيح أننا قد عُلمنا مثلًا أن السودان يمثل أفريقيا مصغرة، ولكن ما الذي تعلمناه عن أفريقيا؟ إنه لا يزيد عن معرفة حدود دولها، وعواصم تلك الدول، وأسماء حاكميها، وربما جغرافيتها الطبيعية وما تزخر به من إمكانات. ولكن ما الذي تعلمناه عن: إنسانها تاريخه، ثقافته، تراثه، محفزاته، معارفه التقليدية، صناعاته الثقافية، ومتطلباته، وقدراته على تغيير واقعه وسبل معاشه، وآماله وتطلعاته. أجرؤ فأقول أنه قليل جدًّا إن لم يكن غائبًا في المناهج الحالية. إن الإنسان هو الأهم وعنه لم يُعلم الكثير. والدول وحدودها وإمكاناتها هي الإطار الذي يعيش فيه ذلك الإنسان المكدود ومن أجله خلقت. هكذا يتضح أننا ننال من المعرفة في مثل هذه الحالة إطارها وقشورها وليس جوهرها ولبابها. إن الهدف الجوهري للتعليم هو بناء القدرات الإنسانية ولكنها هل تُبنى بهذه الطريقة. لقد علمتنا التجربة الذاتية والمشاهدة أن القدرة على التفكير المنطقي والعلمي والتحليل النقدي لم تجد ما يحفزها أو يشجعها إلا في المراحل المتأخرة من التعليم العالي وقدرات البحث كتب عليها أن تتأجل إلى ما بعد نيل الدرجة الجامعية الأولى. وهذه كلها خصائص تربوية ينبغي الشروع في تأسيسها وتطويرها منذ الطفولة الباكرة في المرحلة قبل المدرسية.

إن أوضاع التعليم الحالية، وكما سبقت الإشارة، بحاجة إلى إصلاح جذري، وإن التأخر الذي حدث في مجال الإصلاح سيجعل كلفة الإصلاح، بلا ريب، باهظة ولكنها واجبة.

● **الركن الرابع: مرحلة التعليم قبل المدرسي:**

ومدتها عامان في السلم التعليمي الجديد الذي بدأ العمل به عام (١٩٩١م). والمؤسسات التربوية لهذه المرحلة هي خلاوي القرآن الكريم ورياض الأطفال.

والخلاوي أكثرها في الريف والكثرة الغالبة من رياض الأطفال قائمة في الحضر. إن هذه المرحلة بالغة الأهمية في التنشئة، وفيها تتخلق وتتشكل الخصائص الأساسية لشخصية الفرد، ولها أهمية بالغة في تشكيل العقل البشري وتحديد مدى إمكاناته المستقبلية. ولقد استقر رأي التربويين وعلماء النفس على أن (٨٠٪) من هذه الخصائص تكسب مكوناتها الأساسية في الست سنوات الأولى من عمر الإنسان الذي يقضي باقي عمره في استكمال العشرين في المائة المتبقية، والارتقاء بالخصائص مجتمعة.

وفي هذه المرحلة يُرسى الأساس لبناء القدرات الإنسانية؛ لذا فإن الدول المتقدمة تمنحها عناية خاصة وتصمم مناهجها بما يُرسي الاتجاهات السليمة في نفوس الأطفال، ويُنمي قدراتهم الذهنية ويحبب الدراسة إليهم ويدربهم على العيش مع الآخرين من رصفائهم وحسن التعامل معهم. ويتخير لها معلمات ومعلمين من خريجي الجامعات المتخصصين في قضايا الطفولة والتربية وعلم نفس الطفل والذين نالوا تدريبًا خاصًّا في التعامل مع الصغار والقدرة على اكتشاف مواهبهم ورعايتها وتطويرها. كما يَلقى الأطفال ذوي الحاجات الخاصة عناية مكثفة في هذه المرحلة.

إن الاهتمام بهذه المرحلة في السودان ما يزال ضئيلًا، فبالرغم من تزايد عدد الأطفال الملتحقين بالخلاوي ورياض الأطفال.. فإن أعداد هذه المؤسسات التعليمية ما تزال ضئيلة ولا يتناسب مع العدد الكلي للأطفال في سن هذه المرحلة. وتقول آخر الإحصائيات المتوفرة أن عدد الخلاوى يبلغ (٣٢٩٨) في كل السودان بينما يبلغ عدد رياض الأطفال حوالي (٧٠٠٠). أما أعداد الأطفال الذين دخلوا هذه المؤسسات فقد بلغ (٤٩١٧٣٣) طفلًا، بلغ عدد الإناث منهم (٢٢٢٩٤٥) وعدد الذكور (٢٦٨٧٨٨). وبلغ عدد المشرفين والمشرفات على رياض الأطفال (١٤٢٣٤)، من بينهم (٢٤٤٤) مشرفًا و(١١٧٩٠) مشرفة.

وجاء في دراسة تحليلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن هذا النوع من المؤسسات التربوية قد اتسم بنواقص عديدة؛ منها عدم توجيه العناية الكافية للنواحي الصحية والغذائية والاجتماعية والإدراكية اللازمة للنمو السوي للأطفال. أما العناصر الأخرى التي حددها المؤتمر العالمي للتعليم للجميع، فلم تجد سبيلها إلى التضمين في مناهج هذه المرحلة. وتفتقر هذه المؤسسات التربوية الهامة إلى التخطيط التربوي السليم،

ويملك أغلَبَها أفرادٌ أو مؤسساتٌ يتعاملون معها كاستثمار تجاري؛ لذلك فإن الاهتمام بالتخطيط والعائد التربوي قد لا يمثل أولوية لأصحاب تلك المؤسسات. ونجدها تفتقر في معظم الأحيان للمقومات الأساسية من التخطيط والأسس التربوية، والإمكانات المادية من المباني والمعدات التربوية، ومعظم المشرفين ليسوا معدين الإعداد الكافي، وقليل منهم متخصص في تربية الأطفال وتعليمهم. وبالرغم من أن العديد من الولايات قد أنشأت أقسامًا للتعليم قبل المدرسي، ضمن إدارتها التعليمية، إلا أن رقابة السلطات الرسمية التي اقترنت بالكثير من هذه المؤسسات الرسوم العالية الباهظة التي تطلب من الملتحقين بها، وهذا أحد المحددات الأساسية للإقبال عليها لتواضع دخل الأغلبية العظمى من الأسر؛ لذا أضحت هذه المؤسسات نخبوية لا يدخلها إلا أبناء الأغنياء وميسوري الحال في المدن مع غياب ملحوظ في الريف.

إن إدراك الأهمية القصوى لجعل التعليم في مرحلة الطفولة الباكرة جزءًا أصيلًا في النظام التربوي.. تتطلب مواجهة أوضاعه الحالية بجدية أعلى ووضع استراتيجية للنهوض به بصورة علمية تقوم على البحث العلمي المستفيض لكل جوانبه ومكوناته وتحديد مقاصده بصورة مفصلة. **وأن تهتم هذه الاستراتيجية خاصة بما يلي:**

١ - نشر مؤسسات التعليم قبل المدرسي في كل أنحاء السودان وبخاصة المناطق قليلة الحظ منها، على أن يُمنح الريف وجنوب الوطن أهمية خاصة.

٢ - تعبئة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في الريف والحضر على حد سواء إلى الاهتمام بالتعليم قبل المدرسي والإسهام في إنشاء مؤسساته وتسييرها والمشاركة في إدارتها على أساس من الإدراك السليم لأهمية التعليم قبل المدرسي وفوائده التربوية والتعليمية ويتعين أن يكون الالتحاق بها متاحًا أمام كل الأطفال بلا استثناء، وبحيث لا تكون الرسوم المطلوبة عائقًا في سبيل هذا الالتحاق.

٣ - توجيه عناية خاصة ومتخصصة للأطفال ذوي الحاجات الخاصة، وخلق المناخ الملائم لترغيبهم، والبنية العلمية لتعليمهم.

٤ - توجيه عناية خاصة للأطفال الذين يعيشون ظروفًا صعبة كالأيتام والمشردين وأبناء النازحين والمتأثرين بالحرب، وأبناء الأسر الفقيرة.

٥ - حسن اختيار المشرفين وتدريبهم وجذبهم وإغراؤهم لمواصلة العمل بشروط خدمة مجزية وجاذبة للعناصر عالية التأهيل والتخصص.

٦ – التصميم الجيد للمناهج وإعداد الكتب ومراشد المشرفين والمعينات التعليمية وسبل الإيضاح المتصلة بها وتشجيع وعقد الدورات التدريبية التجديدية للمشرفين.

٧ – خلق صلة بين مراكز البحث التربوي ومؤسسات التعلم قبل المدرسي بما يؤمن التطوير والتحديث في كل جوانب التنشئة ومناهجها.

٨ – تعزيز الوحدات التنفيذية المشرفة على هذا المجال، المركزية والولائية والمحلية، والتنسيق بين سلطاتها بحيث تتكامل وتتعاون في أداء مهامها التنفيذية إداريًّا وفنيًّا.

● **الركن الخامس: مرحلة الأساس:**

مدة الدراسة في هذه المرحلة ثماني سنوات. وحلت المدرسة الأساسية مكان المدرسة الابتدائية والمتوسطة اللتين كانت الدراسة تمتد فيهما تسع سنوات. وبُرر تقصير الفترة الدراسية بأنه قد اعتمد على إزالة التكرار في المناهج وتقصير فترة العطلات المدرسية بقصد إطالة فترة الدراسة وزيادة سن العمر المنتجة. حدث هذا في زمان تتوجه فيه الدول إلى إطالة فترة مرحلة الأساس وجعلها مرحلة منتهية في ذاتها وممكنة من مواصلة التعليم في مراحله الأعلى. وما يزال هذا التعديل يثير جدلًا في أوساط المربين والمهتمين في أمر التربية والتعليم. وتوضح جداول الإحصاء التربوي التي تعدها وزارة التربية أن الاستيعاب في عام (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣م) قد بلغ (٧١٪) من الأطفال في سن السادسة، في هذه المرحلة التي تعنى بالأطفال في الفئة العمرية (٦ – ١٣) عامًا. كما سبق أن أكدت دراسة أجرتها منظمة اليونيسيف أن نسبة التسجيل بمدارس الأساس (الابتدائية) قد ارتفعت بنسبة (٩١٪) في الفترة (١٩٧٥ – ١٩٩٣م) وانخفضت في النصف الثاني من التسعينيات ثم عاودت الصعود إلى نسبة (٧١٪) في العام الدراسي (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣م). إن تسمية هذه المرحلة بمرحلة التعليم الأساسي اختيار مبرر؛ إذ إنها المرحلة التي تؤسس المعرفة لتعميق العلم والمعرفة في نفوس الدارسين، وتمليكهم القدرات الأساسية في التعلم والسلوك وقدرة العمل من خلال التزاوج بين الدراسات النظرية والتطبيقية والتدريب. وكذا إكسابهم العادات والميول والسلوك السوي الذي من خلاله يدركون أهمية إعداد أنفسهم لخدمة مجتمعهم ووطنهم، إما عبر الانخراط المباشر في سوق العمل، بعد فترة تدريب كافية، أو مواصلة دراستهم في المراحل الأعلى. ولقد ركز المؤتمر العالمي للتعليم للجميع (١٩٩٩م) على مرحلة التعليم الأساسي هذه، ونادى

بتزويد الدارسين بمستوًى راقٍ من التعليم عالي الجودة جوهر الجهد فيها، وإعمال كل الوسائل التربوية لتحقيق ذلك. كما دعا إلى إلزامية التعليم في هذه المرحلة بحسبانه حقًّا لكل طفل يجب توفيره له ويكون قادرًا لمده بالقدر الضروري من المعرفة والقدرات الذهنية والتربية الروحية والمهارات والاتجاهات التي ينبغي للفرد أن ينالها ليشب قادرًا على تطوير ذاته ومؤهلًا لخدمة مجتمعه وقادرًا على الإسهام في تنمية وطنه.

إن العناية التي وجهها المؤتمر العالمي للتعليم للجميع إلى مرحلة التعليم الأساسي مستحقة كذلك بحسبانه القطاع الأوسع في التعليم وأن العناية به واجبة؛ لأنه يشكل الركيزة الأساسية لغرس قدرات التفكير والتعلم، كان ذلك على يد معلميه أو مواصلته بعد مغادرة مرحلة التعليم الأساسي التي لا يتخطاها كثير من الأطفال في الدول النامية؛ ولا يبقى أمامهم إلا التعلم الذاتي والاستفادة من وسائل نشر المعرفة، كأجهزة الإعلام أو الاستفادة من فرص التدريب. وما تتيحه برامج تعليم الكبار.

ومن النواقص الإضافية التي يمكن ذكرها في هذا المجال، إضافة إلى مؤشرات الإخفاق العامة التي وردت عند تحليل واقع التعليم في السودان.. هي المفارقة البينة في مستويات انتشار التعليم الأساسي في أقاليم السودان المختلفة، وما جرته الحرب الأهلية في الجنوب من خسارة فادحة في البنى التعليمية، ونزوح الدارسين ومعظم المعلمين إلى الشمال، ولجوء وهجرة بعضهم خارج السودان، ومشاركة بعض صغار السن في الحرب. إن جسر الهوة الماثلة في انتشار التعليم بين ولايات السودان وأقاليمه لازمة في ذاتها لتأكيد الحق المتساوي في التعليم لكل أطفال السودان، كما أنه يشكل ركنًا أساسيًّا في العدالة والإنصاف، وإزاحة عامل من عوامل عدم الرضا وبذر النزاعات.

إن الواجب العاجل في مجال إصلاح التعليم الأساسي هو تعميمه وتحقيق إلزاميته ومجانيته كما حدد منتدى داكار في أبريل (٢٠٠٠م) والذي نظر في مدى الالتزام بتطبيق قرارات وتوصيات المؤتمر العالمي للتعليم للجميع (١٩٩٠م) في إطار العمل الذي أقره وجاء في بنده (٧) ضمان استمتاع كل الأطفال، وبخاصة البنات والأطفال الذين يعانون من ظروف صعبة، بدخول مرحلة التعليم الابتدائي المجانية الإلزامية جيد النوعية بحلول عام (٢٠١٥م)؛ إذ لاحظ ذلك الملتقى أن أكثر من مائة مليون طفل في العالم ما يزالون خارج المدارس، وأن عددًا مقدرًا من الملتحقين بالمدارس يغادرون

المدرسة قبل إكمال الدراسة فيها أو يغادرونها دون أن ينالوا قدرًا من الإلمام بالكتابة ومعرفة الحساب قابلة للدوام وعدم الارتداد إلى الأمية. وهكذا يظل التعليم الابتدائي (الأساسي) أولوية للجميع.

إن بقاء أعدادٍ كبيرة من أطفال السودان خارج نطاق التعليم، حتى في مرحلة الأساس، يعتبر منقصة لأمة « التعليم فريضة » فيها، وهي مدعوة إلى طلب العلم من المهد إلى اللحد، والذين لم يلتحقوا بالمدارس هم في أكثر الأحيان من فئات المجتمع الأشد عرضة للمعاناة والمهمشين والمعوقين.

ومن النكسات الكبرى في مجال التعليم الأساسي في السودان الذي عرفت مدارسه الوسطى في السابق.. شيوع مكتبات الفصول الدراسية باللغتين العربية والإنجليزية، ومكتبات المدارس، ومكتبات المعلمين، والمعامل، والمسارح والملاعب الرياضية. ويبدو أن هذه المظاهر الطيبة قد اختفت أو كادت أن تختفي جميعها في معظم مدارس التعليم الأساسي، وأن المتبقى منها هالك أو شبه هالك، وأن هذا الوضع يحجب عن الدارسين والمعلمين معًا فرصة الاطلاع وتعميق حب القراءة في زمان صار فيه ثمن الكتاب والمجلة باهظًا بالنسبة لأغلبية الأفراد والأسر، فلا يستطيعون تعويض غياب المكتبات بشراء الكتب من مواردهم الذاتية، ناهيك عن فرص التوسع في الحصول على المعرفة والمعلومات عبر الوسائل التقنية، كالشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

ولا بد كذلك من توجيه عناية فائقة لأمر نوعية التعليم العام، الذي يبدأ بمرحلة التعليم الأساسي، وجودته ليستجيب لأهداف هذه المرحلة بأن يكون أصيلًا ومعاصرًا في آن واحد، يُعمق الإيمان والقيم الفاضلة في النفوس ويحفل بغرس السلوك السوي والاتجاهات السليمة في أفئدة الناشئة. وأن يكون منتميًا للعصر الذي نعيش فيه ومنتفعًا بالمعارف السائدة فيه. وبحيث تكون مناهجه حديثة ومتطورة ومستجيبة لحاجات المعرفة والسلام والتنمية والوحدة الوطنية. وأن تصيب هذه المناهج قدرًا من التوازن بين العلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم الصحيحة والثقافة نظريًّا وتطبيقيًّا، وأن تهتم بالتربية الوطنية وحب الوطن بكل تنوعه العرقي والديني واللغوي، وتعميق الانتماء له، وتقوية روح الجماعة لدى الناشئة، وتعميق مفاهيم الانتماء للوطن والولاء له.وأن تهتم كذلك بالمعارف الحديثة ومن بينها استخدامات الحاسوب وجعل الاستفادة من وسائل

الاتصال السلكية واللاسلكية الحديثة عنصرًا أساسيًّا في الارتقاء بنوعية التعليم.

إن كان الدارس هو محور العملية التربوية، فإن المعلم هو الأساس في تقدمها؛ لذا يتطلب الأمر حسن اختيار المعلمين من بين أفضل المتخرجين، والتأكد من حسن إعداده وتدريبه تدريبًا كافيًا ومستمرًّا لضمان الوصول به إلى مستوًى رفيع في الكفاية العلمية والمهنية والسلوكية. ويتطلب الأمر كذلك الاهتمام بأوضاع المعلم وشروط خدمته وتوسيع فرص الدراسات العليا أمامه وتمكنه من إجراء البحوث المتصلة بمهنته وبالمجتمع الذي تقوم هذه المهنة على خدمته. وكذا الاهتمام باستعادة مكانة المعلم في المجتمع وتكريمه وتوفيره، وأن يساهم المعلمون في استعادة هيبتهم، وأن يظلوا القدوة الحسنة لتلامذتهم وللمجتمع من حولهم.

ولئن شاعت في أدبيات تطوير التعليم والارتقاء بنوعيته المناداة على المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتكون فاعلًا أساسيًّا في العملية التربوية وفي تمويلها، فإنه ينبغي على الدولة، على مستوياتها الاتحادية والولائية، أن تظل الممول الأساسي للتعليم، وبخاصة في مستواه الأساسي؛ لأن هذه المرحلة من الأهمية بحيث لا يترك تمويلها للصدفة أو القدرات المحلية التي ربما لا تكون قادرة، في حالات كثيرة، على الوفاء بمتطلبات التعليم بصورة وافية. وإنه لمن واجب الدولة في مستوياتها الثلاثة، الاتحادية والولائية والمحلية، أن تولي أمر تمويل التعليم – وبخاصة التعليم الأساسي – الأولوية التي تتكافأ مع أهميته في نشر المعرفة وابتدار عمليات التغيير والتطوير في المجتمع وتحقيق التنمية الإنسانية القائمة على المعرفة، وسائر وجوه التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد ظل الجهد الشعبي مساهمًا أساسيًّا في التعلم وتوفير حاجاته في السودان، وأسهم إسهامًا كبيرًا في إنشاء المدارس، وصيانتها، وحمايتها وتسييرها، وإدارتها وتمويلها عبر حركة مجالس الآباء والمعلمين ومبادرة الخيِّرين من أبناء الوطن، منذ قبل الاستقلال.

ويعتبر توافر الكتاب المدرسي من أساسيات العملية التربوية وتحقيق جودة ونوعية التعليم إضافة إلى المنهج والمعلم. ويكتسي توافر الكتاب أهمية خاصة في بنية تعليمية تفتقر إلى الأعداد الكافية المدربة وذات الدافعية من المعلمين، وقصور دخول الأسر على القدرة على اقتناء الكتب لأبنائهم. ومع كل الجهود التي بُذلت لتعزيز دار النشر

التربوي، وتوفير أوراق الطباعة للمطابع التجارية بأسعار مدعومة، فإن نسبة الكتب المتوافرة مع أعداد التلاميذ ما زالت أدنى من المستوى المطلوب، نتيجة لعاملي التوسع الكبير وما صاحبه من تغييرات هيكلية وتغيرات في المنهج. كما أثر تغيير نظام توزيع الكتب المدرسية من المركزية إلى الولايات تأثيرًا سلبيًّا كذلك لضعف إمكانات الولايات والمحليات في توفير الكتب المدرسية وتخزينها وتوزيعها. ولقد دفع الخلل في توفير الكتب المدرسية وحسن توزيعها الدولة إلى إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (١١٧) لعام (٢٠٠٠م) والذي يلزم الدولة بدعم الكتاب المدرسي وتوفيره، ومجانية توزيعه، مع إلزام التلاميذ بدفع أمنية مناسبة تسترد فيما بعد. وكلفت وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وصندوق دعم الولايات بتغطية تكلفة الطباعة.

إن التحديات الكبرى التي ما تزال في انتظار الحل بالنسبة لمرحلة الأساس هي عدم التمكن بعد من تعميمه وتحقيق مجانيته، كما يفرض القانون الذي صدر عام (١٩٩٢م)، والارتقاء بنوعيته، وبالرغم من التجديدات العديدة التي أُدخلت في مجالي البحث والتقويم والمناهج؛ إذ إن توافر المعلمين المدربين الأكفاء ما يزال قاصرًا لأسباب عدة سنوردها عند تناول التحديات التي تواجه التعليم العام بمراحله الثلاث.

● **الركن السادس: التعليم المستمر:**

إن محو الأمية وتعليم الكبار وإتاحة فرص التعليم المستمر من ركائز الوفاء بتأمين مرحلة الأساس التي تتشكل من التعليم قبل المدرسي، ومدرسة الأساس ومحو الأمية، للتمكن من تحقيق قاعدة الانطلاق في اكتساب المعرفة.

لقد خضع مفهوم محو الأمية لتطورات عديدة، وسّعت دلالته ونَوعت العناصر الداخلة فيه؛ إذ إنه بعد ما جرى الحديث عن محو الأمية الأبجدية والحضارية، أضيفت إلى أنواع الأمية، الأمية الحضارية والأمية الرقمية، وأهمية العمل على سد منابع الأمية بكل أنواعها ببسط فرص التعليم الأساس ومحو الأمية بالتركيز على اليافعين والعاملين بالقطاعات المنتجة كأولوية تسبق سواها، لمحورية ذلك في الارتقاء بكفايتهم الإنتاجية وفاعليتهم الاجتماعية، والتركيز على تنمية المجتمعات الريفية من خلال محو الأمية وتعليم الكبار، وخصوصًا المرأة الريفية لما لها من دور أساسي في عملية البناء التنموي.. أما مفهوم التعليم المستمر، فإنه يسع ذلك جميعًا، ويضيف إليه ممارسة التعليم مدى الحياة كوسيلة

للارتقاء بالقدرات البشرية وكمجال لتحديث المعارف المكتسبة لدى كل القطاعات، بما فيها من تخرجوا في جامعات في كل أفرع المعرفة بما فيها الدراسات النظرية والتطبيقية. فالعلم لا يعرف الحدود والمعرفة بحاجة للتجديد المستمر حتى لدى من بلغوا شأوًا عاليًا فيها؛ ذلك أن جدوى المعرفة تكون بتطبيقها والانتفاع منها في خدمة المجتمع. ومطالب المجتمع والحياة العامة دائبة التجدد والتغير، ولا بد للمعرفة أن تساير ذلك، بل وأن ترود خطاه، وهذا ما يجعل التعليم المستمر ضرورة وجود وحاضر ومستقبل. والاستثمار فيه استثمار في الحاضر والمستقبل؛ لأنه يشكل النبع الذي لا ينضب لاكتساب المعرفة والقدرة على تطبيقها، وإعمالها كعنصر أساسي في التغيير المجتمعي والتجديد وتحقيق درجات أسمى من التنمية الإنسانية، بل والتنمية بعامة.

لقد استقر في الفكر التربوي وفي الجهود التي تقوم عليها منظمة (اليونسكو)، ومنظمة (اليونسيف) أن الأولوية في مجال التعليم المستمر ينبغي أن تتجه إلى محو أمية اليافعين والكبار في الفئة العمرية (١٥ – ٤٥) سنة بحسبان أن هذه الفئة المنتجة الأساسية في المجتمع، وأن ينالوا تعليمًا يعادل مستوى مدرسة الأساس، وهو المستوى الذي يمكنهم من توظيف خبراتهم التعليمية في حياتهم العملية أو مواصلة تعليمهم. ثم يأتي الحد من أمية الذين تخطوا تلك السن.

ويتطلب تحقيق ذلك في بلد كالسودان التأكد من توافر الهياكل التنظيمية القادرة على التخطيط والتنفيذ على كل مستويات الحكم الاتحادي والولائي والمحلي، وتوافر الأعداد الكافية من المدرسين والمشرفين المتخصصين، على سبيل العمل المستمر أو العمل الطوعي، كما يتطلب توافر مستلزمات الدراسة الأخرى مع الاستفادة من المباني المدرسية ومباني المؤسسات التربوية والاجتماعية الأخرى؛ كالمساجد والكنائس والأندية الاجتماعية والثقافية والرياضية، وأن تعتبر قضية محو الأمية قضية المجتمع بأسره، الأمر الذي يدعو لتهيئة مشاركة شعبية واسعة في القضاء على الأمية. ثم حفز المجتمع على مواصلة التعليم وكسب المعرفة ودعم تلك الدعوة والتحفيز بتوفير الوسائل الممكنة من هذه المواصلة والاستمرار فيه. لقد تنامى الشعور والاعتقاد في الكثير من الدول النامية بأن التعليم المستمر هو أنجع الوسائل لضمان اكتساب المعرفة اللازمة للارتقاء بنوعية حياة أهلها، هذا مع اعتقاد آخر بأن تراكم المعرفة المكتسبة سيفضي ولو تدرجًا إلى مساهمة قطاعات واسعة في إنتاج المعرفة.

لقد أثبتت التجاريب أن برامج محو الأمية وتعليم الكبار تغدو أكثر جاذبية للناس إلى صفوفها متى ما ارتبطت بتعلم مهارات عملية نافعة في مجالات كالزراعة والإنتاج الحرفي وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل. ومن التجارب الرائدة في هذا المجال تجربة محو الأمية الوظيفي التي صممها ونفذها معهد الدراسات الإضافية بجامعة أبادان بنيجيريا، في منتصف الستينيات من القرن الماضي. قامت هذه التجربة على تعميم كتب جيدة الإعداد لتحقيق محو الأمية الأبجدية والارتقاء بالمهارات في مجال الزراعة خاصة إنتاج التبغ. وحتى في كتاب تعليم القراءة والكتابة تم اختيار مفردات وعبارات لها اتصال بالزراعة. ثم صُممت الدروس التالية لذلك واصفة مراحل إعداد الأرض، وزراعة التبغ، ورعايته، ثم حصاده وطرق تجفيفه وإعداده وتعبئته تمهيدًا لتسويقه. وقد تضمن المنهج دروسًا أولية في الإدارة والتسويق. ولم ينجذب إلى هذه التجربة الأميون فحسب، وإنما تقدم للانضمام إليها عدد ممن تخرجوا من المدارس الثانوية لمتابعة الدروس العملية في زراعة التبغ ورعايته إلى مرحلة تسويقه. وهكذا تأكد أن جاذبية البرامج تقوم على إمكانية تطبيقها وما تحققه من نفع للدارسين فيها. ولعل هذا النهج يتبع في السودان وفي كل ولاية بما يلائمها حتى تكون عملية الانتفاع المباشر من برامج محو الأمية وتعليم الكبار هي ما يشكل الدافعية لدى اليافعين والكبار للحرص على الانتفاع مما يتيحه تعلم الكبار، ومن بعده التعليم المستمر من فرص لمحو الأمية بكل أنواعها ومواصلة السعي لاكتساب المزيد من المعرفة مدى الحياة.

- **الركن السابع: المرحلة الثانوية:**

لقد نادت الدولة بإحداث ثورة تغيير نوعي في التعليم الثانوي، والأخذ بنمط المدرسة الشاملة التي تتسع للدراسات الأكاديمية، أدبية وعلمية، والدراسات الدينية أو كل أنواع التعليم الفني، وابتدار التعليم الثقافي. وجاءت المناداة تفصيلًا في قانون تخطيط التعليم لعام (١٩٩٩م) بأهمية تصحيح التعددية التي ظلت قائمة في مرحلة التعليم الثانوي، والتي تميل ميلًا كبيرًا للتعليم النظري، وبحيث تضم المدرسة الثانوية الشاملة مساقات علمية، وأدبية، ودينية، وصناعية، وتجارية، وزراعية تهتم بشقي الزراعة النباتية والحيوانية؛ لأن هدف جعل التعليم الفني يشكل (٦٠٪) في هذه المرحلة قد ظل بعيد المنال على أن يتم اختيار مساحات المدرسة الثانوية وفق حاجات البيئة الاجتماعية

والطبيعية التي تقوم فيها المدرسة. ولقد شهدت المرحلة الأخيرة في جانب الدراسات العامة إضافة العديد من العلوم والمقررات المستحدثة الضرورية كعلوم الحاسوب، والدراسات السكانية، والدراسات البيئية والعديد من العلوم الاجتماعية. ولقد تطلب ذلك تهيئة المدارس الثانوية القائمة لاستيعاب هذا الشمول والتنوع وإنشاء الفصول الإضافية الضرورية لزيادة الاستيعاب من حيث زيادة أعداد المقبولين ومن حيث تنوع العلوم والمساقات. وأفضت الجهود المبذولة إلى توسع كبير في المرحلة الثانوية خلال الأعوام العشر (١٩٨٩ - ١٩٩٩م).

ولكن الجدير بالملاحظة هو أن هذا التوسع الكبير في مؤسسات التعليم الثانوي، إذ أنشئت (١٥٣٦) مدرسة ثانوية في تلك الفترة، بمعدل نمو سنوي بلغ (١٣,٨٪)، لم يواكبه جهد مماثل في إعداد المعلمين وتدريبهم ليتكافأ ذلك مع التوسع الكمي في المؤسسات وفي أعداد الدارسين . ولعل مما فاقم مشكلة النقص في أعداد المعلمين وإعدادهم عوامل هجرة المعلمين الأكفاء إلى خارج السودان أو في داخله إلى المناطق الحضرية أو إلى المدارس الخاصة، والعزوف عن العمل في الولايات وبخاصة في المناطق الريفية والبدوية، والمناطق الطرفية وتلك المتأثرة بالحرب، خاصة في جنوب السودان. كما أن العديد من المدارس لم يكتمل تجهيزها بالمعامل والورش والحقول التدريبية اللازمة لتحقيق الشمول الذي تقرر للمدرسة الثانوية.

ولئن وصف تقرير اليونسكو للتعليم في أفريقيا في عام (١٩٩٧م) بأن التعليم الثانوي في السودان يتمتع بسمعة طيبة ويعتبر في مقدمة الدول الأفريقية من حيث الكفاية العالية، فإن التقدم في تطوير النوعية، على وجه الخصوص، لم يحقق إلى الآن المستويات التي تقررت في استراتيجيات وخطط التربية لصعوبات في التمويل ونقص في التدريب وإعادة التدريب لمعظم معلمي المرحلة الثانوية ليتمكنوا من تدريس المدخلات الجديدة على المنهج خاصة في العلوم التطبيقية. ويثور اليوم جدل حول صواب فكرة إعداد معلمي المرحلة الثانوية للتعليم العالي؛ إذ فصل ذلك بين انتماء المدرسة إلى مرحلة التعليم العام وتحويل التدريب إلى كليات التربية التابعة للجامعات. وكثير من التربويين يرون أنه من الأجدى أن تُطور معاهد التربية القديمة للاستجابة للتعامل الصحيح القادر مع المنهج الجديد، وأن تظل تابعة لوزارة التربية التي تتبع لها المدارس الثانوية ذاتها حتى ولو حولت

إلى كليات. وعلى أي حال، فإن الحاجة تلح إلى التنسيق عالي المستوى بين إدارات التعليم الثانوي على المستويين الاتحادي والولائي وبين كليات التربية.

إن إتمام البنى المؤسسية والمحتوى للمرحلة الثانوية والتأكد من نوعية الخريجين الذين يندرجون في الحياة العملية بعد إتمام المرحلة الثانوية، وأولئك الذين يواصلون الدراسة في مرحلة التعليم العالي.. يتطلب جهدًا كبيرًا في مجال البحوث التي تعين في تقويم مسيرة التعليم العالي أو في مجال إعداد المعلمين والإداريين والمشرفين، وتوفير المعامل والتجهيزات الكافية لجعل المدرسة الثانوية مدرسة شاملة حقًّا ومستجيبة لحاجات المجتمع الذي تنشأ فيه.

ولربما تكمن الإجابة جزئيًّا في تعميم المدرسة الأنموذج، إذا أردنا اقترابًا حقيقيًّا بين الواقع القائم والمنال المنشود.

- **الركن الثامن التعليم العالي:**

يعتبر التعليم العالي ذروة سنام النظام التربوي وعليه النهوض بمهمتين أساسيتين، وبعض المهام المساندة:

أما المهمتان الأساسيتان فهما:

١ - النهوض بالمجتمع عبر مده بالقيادات الفكرية والثقافية والمهنية والتنظيمية والإدارية وإعدادها بحيث تكون ذات كفاية عالية ومتجهة إلى خدمة مجتمعها.

٢ - إجراء البحوث وتدريب العلماء ليضطلعوا بمهام البحث العلمي وقيادته، وبحيث تكون لهم القدرة على مواكبة المعرفة المتجددة والمتطورة. ويرتكز على هذه المهمة عبر توجيه اهتمام أكبر بالدراسات العليا. وأن يتوخى في الحالين حال إعداد القيادات المهنية وإعداد العلماء، وأن يُخرج القوى العاملة رفيعة المستوى والقادرة على الخروج بالمعرفة من حالة التلقي والنقل إلى حالة الإبداع والابتكار.

لقد أكد تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام (٢٠٠٣م) « إن من الضروري أن يتعلم الشباب التفكير النقدي بلغتهم الأم، وأنه لم يعد تعريب التعليم الجامعي قضية قومية فحسب، بل غدا واحدًا من المستلزمات الأساسية لتنمية القدرات الذهنية والملكات الإبداعية لدى الجيل الجديد من العرب، وبلغتهم الأصلية ». ولقد ظهرت ثمار تعريب التعليم الجامعي في السودان في اتساع حركة التأليف لدى الأساتذة الجامعيين. ولا بد

من التأكيد ثانية على أن الدعوة إلى التعريب لا تعني إهمال تطوير اللغات الوطنية الأخرى ولا إهمال دراسة اللغات الأجنبية وتوسيع حركة الترجمة والنقل من تلك اللغات ومن العربية وإليها.

ومن المهام المساندة:

١ – ترسيخ الحضارة بمضامينها العقدية والإنسانية والإعمارية.

٢ – تصويب الاتجاه، إلى أن يمتلك السودان المقدرات الأساسية في مجال العلوم والثقافة والتأهيل والتدريب.

٣ – التجديد المستمر لنظام التعليم العالي من حيث بنيته ونوعه ليكون قادرًا على الاستجابة لمتطلبات المجتمع التنموية بكل ضروبها، ومواكبة إيقاع تقدمه وعصره.

٤ – تأكيد قومية التعليم العالي وعدالته في إتاحة فرصة للجميع، مع توجيه عناية خاصة للولايات.

لقد شهد التعليم العالي توسعًا كميًّا أفقيًّا في السنوات الأخيرة بدءًا بالعام (١٩٩٠م) عند بدء ما عرف بثورة التعليم العالي، الذي قام على إنشاء الجامعات الولائية. ولعل من الملاحظات الجديرة بالتسجيل زيادة عدد الطالبات على الطلاب في جامعات ومعاهد التعليم العالي، وفي العام الدراسي (١٩٩٩ – ٢٠٠٠م) بلغت أعداد الطلاب المقبولين بمؤسسات التعليم العالي (٤٣,٠٠٠) طالب وطالبة، حوالي (٦١٪) منهم من الطالبات، بينما بلغ عدد الدارسين المسجلين بالجامعات (٢٥,٠٥٠) طالبًا وطالبة في العام الدراسي (١٩٩٠ – ١٩٩١م). وارتفع عدد الجامعات في العقد قبل الماضي إلى (٣٣) جامعة حكومية وأهلية، وما يزال عدد مؤسسات التعليم العالي الأهلي في تصاعد مستمر. وفي عام (٢٠٠٤م) بلغ عدد الجامعات الحكومية (٢٧) جامعة، على حين أن عدد الجامعات والكليات الأهلية والأجنبية قد زاد على الخمسين.

ولعل هذا التوسع السريع في مؤسسات التعليم العالي وتصاعد أعداد الطلاب به قد أثار شيئًا من الانتقاد الحاد؛ إذ إن زيادة عدد الجامعات والطلاب لم تواكبه الزيادة المطلوبة في أعداد أساتذة الجامعات، مما اضطر بعضها إلى تعيين العديد من الأساتذة الذين ما يزالون في طور الإعداد، فدفع هذا المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي إلى توجيه جهد خاص إلى الاهتمام بنوعية التعليم العالي ووضع المعايير

والضوابط المؤدية إلى جودته لتتسق مع مبادئ الجودة المطلوبة وطنيًّا وعالميًّا. فأجرى المجلس دراسات تفصيلية في العامين (١٩٩٨ – ١٩٩٠م) ولكن هذا الجهد المقدر قد اكتمل ليواجه محددات قاسية في مجال التمويل الحكومي للتعليم العالي، فبينما أعدت مشروعات متكاملة لتأهيل مؤسسات التعليم العالي بالصورة التي تحقق النموذج المطلوب، وبرغم تحديد المتطلبات الضرورية لأي برنامج جامعي متطور وكفيء يتماشى مع احتياجات المجتمع وتطوره، ومع المتطلبات الإقليمية والعالمية، في كافة مجالات التعليم العالي، والاستجابة إلى الاتجاه العالمي المطالب بتفعيل التعليم العالي لتكون مخرجاته قادرة على التنافس في إطار عالمي مفتوح.. فإن عاملي قصور التمويل والنقص في أعداد الأساتذة المؤهلين وتوفير التجهيزات اللازمة كانت من المخانق التي حدت من سرعة الارتقاء بنوعية التعليم العالي في السودان، وما تزال الجهود تبذل لتلافي هذا القصور.

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر كذلك، ملاحظة أن سياسة القبول بالتعليم العالي قد هدفت إلى إحداث التوازن بين ولايات البلاد المختلفة في مجال إعداد الأطر المؤهلة لقيادة التنمية في الولايات؛ لذا أُلزمت الجامعات بالولايات بتخصيص (٢٠٪) من مقاعدها لأبناء الولاية المعنية، ثم رُفعت هذه النسبة إلى (٣٠٪) بدءًا بالعام الدراسي (١٩٩٩ – ٢٠٠٠م).

لقد قامت فكرة تشجيع التعليم العالي الأهلي على دفع المجتمع للإسهام في التعليم العالي الذي تضاعف الطلب الاجتماعي عليه، فارتفع عدد الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي إلى أكثر من (٨٠,٠٠٠) طالب وطالبة في العام (١٩٩٨ – ١٩٩٩م). ولقد وجه المجلس القومي للتعليم العالي في سعيه إلى الارتقاء بنوعية التعليم العالي الأهلي، فوضع نظامًا عياريًّا لتقويم البرامج الجامعية في مؤسسات التعليم العالي الأهلي وأُلزمت مؤسساته باتباعه. واتخذت تدابير لاستكمال النقص في الأطر البشرية الإدارية والأساتذة والتجهيزات والمؤسسات الأهلية، وأوكلت مهمة متابعة إصلاح التعليم الأهلي إلى لجنة التعليم العالي الأهلي والأجنبي، وهي إحدى اللجان الرئيسة للمجلس القومي للتعليم العالي، ويتولى رئاستها وزير التعليم العالي. إن التعليم العالي الأهلي الأجنبي يقوم على أساس التمويل الذاتي والخشية الماثلة أن يتحول هذا التعليم

إلى تعليم صفوي ونخبوي متميز يخدم فئة ميسورة محدودة. وللحد من هذا الاتجاه، في مؤسسات التعليم العالي الأهلي، ألزمت لجنة التعليم العالي الأهلي والأجنبي مؤسساته بتخصيص نسبة (١٠٪) من القبول السنوي كمنح لغير القادرين من الطلاب.

لقد أدى انتشار الجامعات في كل ولايات السودان إلى ربط التعليم العالي بالمجتمع، والعمل على الاستجابة لمطالبة التنموية، فقامت علاقة واشجة بين هذه الجامعات وكلياتها وبرامجها لتعزيز الحكم الاتحادي ودفع حركة التنمية. كما أن العديد من الجامعات قد أنشأ مراكز متخصصة في البحث العلمي التطبيقي المباشر للمشاركة الفاعلة في بناء الاقتصاد والمساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فأنشأت جامعة الجزيرة مثلًا: عددًا من المراكز ذات الطابع البحثي العلمي التطبيقي لمعالجة بعض مشاكل الإنتاج هي: المعهد القومي لتنمية الصادرات البستانية -.معهد إدارة المياه والري - معهد الطب النووي والأحياء الجزئية وعلاج الأورام، ومعهد بحوث تصنيع الحبوب الزيتية. وتضطلع هذه المعاهد، التي صارت مراكز إشعاع للعلم والتقانات الحديثة، إضافة إلى مهامها البحثية التطبيقية إلى أن تكون مراكز لتدريب القدرات البشرية في كل المؤسسات إسهامًا منها في توطين السكان في السودان وتنميتها. كما تتولى الخدمة الاستشارية للدولة على المستويين الاتحادي والولائي.

- **الركن التاسع: البحث العلمي والتقانة:**

ظهر الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي في السودان في مستهل القرن الماضي، وبخاصة في مجال البحوث الزراعية؛ إذ قامت النواة الأولى لهيئة البحوث الزراعية في مطلع ذلك القرن ثم تعددت مراكز ومحطات الأبحاث في أقاليم السودان المختلفة. كما أنشئت برامج بحثية في مجال الطب البيطري والمعامل الطبية والأبحاث الجيولوجية والتنمية الصناعية. واهتم العديد من وحدات القطاع العام بإنشاء أقسام للإحصاء والمعلومات والأبحاث. وأبدت جامعة الخرطوم اهتمامًا متزايدًا بالتوسع في إجراء البحوث والدراسات العليا القائمة على البحث العلمي.

ولما ترسخ إدراك أهمية العلوم والتقانة في تطوير الحياة البشرية. ولما ظهرت مخاطر الفجوة العلمية التقانية، التي تفصل بين الدول النامية والدول المتقدمة. وتبدي واضحًا أن الثورة العلمية التقانية، أعظم إنجازات عالمنا المعاصر، قد مكنت الدول التي

تحتكرها من بسط سيطرتها على قدرات هائلة مكنتها من تطوير الزراعة والاتصالات، فكان لها من ذلك كله أن بسطت سلطانها على القارات وتمكنت من التحكم في العلاقات الدولية وترجيح موازين القوى والتعامل لمصلحتها. كل هذا رسخ اقتناع الدول النامية، والسودان منها، بأهمية سد الفجوة الماثلة في مجال العلم والتقانة، إذا أرادت حقًّا أن تحقق تقدمًا في التنمية لكي تتمكن من اللحاق النسبي بركب الحضارة المعاصرة. وأدرك السودان أن السبيل المجدي في تملك التقانة وامتلاك ناحيتها وحسن استثمارها في القطاعات الإنتاجية والمجالات الاجتماعية.. هو تحديث العقل السوداني عبر توسيع استيعاب المعرفة ونشرها، وتوجيه الاهتمام المتعاظم لمجال العلوم والتقانة والمعلومات والمعلوماتية؛ ليكون هذا العقل قادرًا على استيعاب روح العصر وقدراته وإمكاناته الإيجابية بطريقة تمازج بين العلم وما يتطلبه من منهجية موضوعية عقلانية صارمة وما ينتجه من تقانة متطورة قابلة للتطبيق والاستثمار، وبين الثقافة وما تقوم عليه من القيم الروحية والإنسانية والاجتماعية، وبين المواقف العقلانية وأنماط السلوك الإيجابية الفعالة المتجهة للعمل المنتج والتعاون والتعامل والتكامل في المجتمع.

وقد أسس هذا الإدراك السليم لقيام المجلس القوي للبحوث عام (١٩٧٠م) كمؤسسة متخصصة في مجال العلوم والثقافة وتعميم سياساته وإعداد خططه وبرامجه، وصياغة استراتيجية بحثية يقوم التخطيط والبرمجة وتقدم العلم والتقانة في إطارها، بما يفضي إلى الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية التي يزخر بها السودان لمصلحة أهله. وضم المجلس في إطاره خمسة مجالس متخصصة في الأبحاث الزراعية، والأبحاث العلمية والتقانية، والأبحاث الطبية، وأبحاث الطاقة المتجددة والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية. كما تشكلت في إطاره لجان قومية متخصصة في البيئة والسكان؛ مثل مركز الاستشعار عن بعد، والمركز القومي للتوثيق والمعلومات وعدد من مجالات البحوث غير المتوافرة بالجامعات ومراكز الأبحاث. إن أكثر ما يحتاجه السودان من بحوث في المرحلة المقبلة هو في مجالات الطاقة المتجددة والبترول وتكنولوجيا المعلومات وتطوير تقنيات التعليم والصناعات الغذائية.

وفي عام (١٩٨١) قدم المجلس القومي للبحوث أول خطة وطنية للعلوم والتقانة والبحث العلمي، عرفت ببرنامج بناء دولة العلم الحديثة. ولقد حققت برنامج المجلس

القومي للبحوث تطورًا مضطردًا. ووجه المجلس جزءًا كبيرًا من ميزانيته لبناء القدرات العلمية والبحثية. وفي عام (١٩٨٩م) أنشئت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وأوكلت إليها مسؤولية وضع سياسات العلوم والتقانة والبحث العلمي. ومن التحولات الجوهرية في البنية المؤسسية والأطر التشريعية للعلم والتقانة، تحويل المجلس القومي للبحوث إلى المركز القومي للبحوث في عام (١٩٩١م) وكُلف المركز بإجراء البحث العلمي والتطبيقي من أجل الربط بين العلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالمساهمة في تطوير البحوث العلمية والتقانية ودعمها في السودان.

ورغم الاهتمام بالبنى المؤسسية للبحث العلمي والتقانة، وإنشاء المراكز المتخصصة فيه، وزيادة ميزانياته، فإن البون ما يزال شاسعًا بين ما تخصصه الدولة في السودان من نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي وبين ما تخصصه الدول متوسطة النمو والمتقدمة. كما أن هجرة العديد من العقول السودانية النابهة في مجال العلم والتقانة، بسبب شروط الخدمة غير المجزية وضمور إمكانات العمل وتطوير القدرات في مجال البحث والتطبيق.. قد كان من المقعدات الأساسية في تطور البحث العلمي والتقانة في السودان. ولعل إنشاء وزارة العلوم والتقانة، والاهتمام بتمويل العلوم والتقانة بنسبة تصل إلى نحو (٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين شروط خدمة العاملين العلميين، والعمل على استعادة العقول الوطنية المهاجرة، يُمَكن من تحقيق تقدم حقيقي في مجال العلوم والتقانة في السودان. وإلى جانب الإمكانات الذاتية، ينبغي الاستفادة من اهتمام المنظمات الدولية المتزايد بتطوير التعليم العالي باعتباره أساسًا لسد فجوة المعرفة بين الدول النامية والدول المتقدمة علميًّا.

إن ما يدفعنا إلى الإلحاح على الاهتمام بالمعلومات والعلم والتقانة والمعلوماتية هو موضوعية هذا التوجه، وما شهدنا من جدوى عالية في مجال التنمية والارتقاء بنوعية الحياة في الدول التي سلكت هذا السبيل، ونورد في الباب الأخير من هذا الكتاب تجاربها المعاصرة الناجحة التي مكنتها من توديع الفقر والتخلف، إلى غير رجعة، وما كان لها أن تتمكن من تحقيق إنجازاتها المنشودة إلا بالاعتماد على قدرات العلم والمعرفة والتقانة. وإن الاقتداء بها يوجب الاهتمام بهذه القدرات العظيمة وإعمالها في تحقيق التنمية. إن بعض النماذج التي نوردها في الباب الأخير من هذا الكتاب تحكي بوضوح أن إعمال

العلم والتقانة وحسن إدارة الوقت قد كان من بين أهم الأسباب التي مكنت بعض الدول من إنجاز ما جعلها نماذج تحتذى.

إن ما أسلفنا في شأن المعرفة، وركيزتها التعليم، والعلم والتقانة، يشير كله إلى أن الأولوية المطلقة ينبغي أن توجه إلى التنمية الإنسانية القائمة على مجتمع المعرفة. وأنه بدون هذه الأولوية سيظل السبيل إلى تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة له القابلية للاستدامة وعرًا، ولقد يقع هدر كبير في الإمكانات البشرية والطبيعية التي يزخر بها السودان. ولقد تتعثر استدامة السلام بسبب القصور في التنمية التي أشرنا إلى أنها أهم ركائز استدامة السلام ومرتكزات الوحدة.

- **الركن العاشر: استراتيجية لمستقبل التعليم في السودان: موجهات أساسية:**

إن منح الأولوية العالية للتعليم، وتوسيع فرصه، في كل مراحله وبخاصة في مرحلة التعليم الأساسي المعزز ببرنامج فاعل لمحو الأمية والتعليم المستمر، واستمرار العمل للارتقاء بنوعيته، ما عادت بحاجة إلى مزيد من التبرير. فالأمر قد ثبتت محوريته وفاعليته في بناء القدرات البشرية وتغيير واقع الأفراد والمجتمعات، بواقع من تجارب الدول ولقاء في التفكير والتقويم على المستويين الإقليمي والدولي. ولقد شهد القرن الماضي انعقاد سلسلة من اللقاءات العالمية والمؤتمرات التي نظرت في أمر التعليم ومحوريته في التغيير والارتقاء. وبلغ الأمر قمته في مؤتمر التعليم للجميع، الذي انعقد في عام (١٩٩٠م) في جومتين. كما استقرت أولوية التعليم بين الأهداف للألفية الثالثة وتأكيد أهمية تعميم التعليم الأساس للجميع بحلول عام (٢٠١٥م). ولما استقر الرأي على أهمية إقامة مجتمع المعرفة والدور المحوري للتعليم في ذلك، وبخاصة في الدول النامية، اقتداءً بتجارب الدول المتقدمة، ونجوم التقدم والتألق بين الدول النامية التي تمكنت من الانتقال من حالة الفقر والتخلف، إلى صفوف الدول المتقدمة، فيما عُرف بتجارب نمور شرق آسيا.

وهكذا أضحى التعليم حقًّا مطلقًا توفره الدولة والمجتمع، وواجبًا ينبغي على الفرد الانتفاع بفرصه. وانتشار التعليم والتوسع في فرصه يسهم في إقامة مجتمع المعرفة، والتنمية الإنسانية، ويُسرع خطى التنمية والتقدم بما يتيحه من قدرات وإمكانات، ارتقاءً بالوعي ومضاعفة للفرص الاقتصادية. كما أنه يوسع فرص مشاركة الأفراد ومنظمات

المجتمع المدني بفاعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويسلح الأفراد بالعلم والمعرفة، لمواجهة تحديات المستقبل، الأمر الذي يقتضي تحقيق نقلة نوعية في الفكر التنموي بعامة والفكر التربوي بخاصة. كما أن للتعليم دورًا في ترقية الحوار والتفاهم في مجتمع حر بين جميع الناس والمجموعات المختلفة، بما يحقق السِّلْم الاجتماعي، ويدعم السلام بين الشعوب. ولتفعيل الأولوية القصوى الممنوحة للتعليم في سياسة الدولة، ينبغي التفكير في تصميم استراتيجية لتحقيق ذلك، **ونعتقد أن العناصر الأساسية التي تعين في تصميم تلك الاستراتيجية يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:**

١ - إن المرحلة الحالية في حياة السودان، وهو ينتقل من حالة الحرب إلى رحاب السلام تدعو إلى وضع نظام تعليمي متكامل وفاعل محدد الأهداف لتسهم بفاعلية في مداواة جروح الحرب وبناء السلام وتعزيز التعايش السلمي بين المجموعات الإثنية والدينية والثقافية كافة، وترسيخ ثقافة السلام والوحدة الوطنية والمواطنة المتساوية وتعميق حب الوطن في الناشئة وتزكية روح الجماعية في التعاون والتكافل.

٢ - توجيه عناية باكرة لإعادة تأهيل قطاع التعليم وإعمار مؤسساته القائمة، والتوسع في بناء المدارس والمعاهد والجامعات، وتوفير التجهيزات واللوازم التي تعينها في أداء مهامها وتحقيق أهدافها.

٣ - العناية بإعداد المعلمين وتدريبهم، والاهتمام بشروط خدمتهم ومعاشهم بما يحقق لهم الاستقرار والاستمرار في مهنة التعليم، وعدم هجرها أو الهجرة في طلب ظروف معيشة وعمل أفضل في الدول الأجنبية.

٤ - التركيز على الارتقاء بنوعية التعليم وجودته في كل مراحله.

٥ - الربط بين التعليم وحاجات المجتمع بما يمكن من تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة القابلة للاستدامة.

٦ - ضبط توجهات وخطى تحقيق الأهداف المذكورة بالاهتمام بالسياسات والخطط التربوية ومراجعتها لضمان تحقيق فاعلية النظام التربوي وتمكنه من تحقيق أهدافه.

٧ - إعادة النظر في النظام التعليمي القائم في كل مراحله ومكوناته ليتسق مع هذه الاستراتيجية المستقبلية.

٨ - عقد الأولوية للتعليم الأساسي راقي النوعية.

٩ - مراعاة التوازن بين التعليم النظري والفني والتقاني والإسراع في تحقيق بلوغ التعليم الفني (٦٠٪) في نظام التعليم.

١٠ - الأخذ بمنهج التعليم المستمر الذي يبدأ بمحو الأمية الأبجدية والحضارية والوظيفية والتقانية والرقمية، ويمتد كل مراحل العمر ويتخلل الإعداد في كل صوره، ويعين في تجديد المعرفة والمهارات، ويصحح الميول والاتجاهات بما يجعل التعليم دائما في خدمة الارتقاء بنوعية حياة الأفراد والجماعات والمجتمع، ويحقق التوازن بينها. وأن يكون داعمًا للحرية وحقوق الإنسان وإعلاء كرامته.

١١ - الاستخدام السليم لتكنولوجيا المعلومات والاتصال كآليات جديدة، لتكملة ما يوفره نظام التعليم التقليدي والرسمي، وتخفيض تكلفته، وذلك بتوفير التعليم للجميع والتوسع في فرصه وتحسين نوعيته، لا سيما من خلال التعليم عن بعد والتعليم غير النظامي، واستخدام القنوات التليفزيونية والإذاعة التعليمية، وهي أدوات تسهل الوصول إلى قطاعات واسعة، وخاصة في أقاليم البلاد النائية والمهمشة، تعجز عنها فصول الدراسة التقليدية. وتسهم بذلك في تنمية المجتمعات المحلية وجسر الهوة التنموية.

١٢ - التوسع في إتاحة فرص التعليم الثانوي والعالي، والتعليم الفني والمهني للجميع.

١٣ - توفير القدر الكافي من التمويل للتعليم في كل مراحله ومختلف أنواعه وبما ييسر التوسع في مجانية التعليم الثانوي والعالي.

١٤ - تمكين الحكم الاتحادي من توفير الموارد اللازمة للتعليم العام الذي أحيلت مسؤوليته للولايات.

١٥ - إيلاء كليات التربية اهتمامًا أكبر بمناهج الإدارة التربوية وإعداد المديرين التربويين على مستوى المدارس والمحليات والولايات والمركز، لما للإدارة من أهمية بالغة في توجيه العملية التربوية صوب تحقيق أهدافها في كل مراحل التعليم ومن حيث توجيه مناهجها لخدمة المجتمع وتلبية حاجات التنمية من الأطر البشرية جيدة الإعداد والتدريب.

١٦ - تأكيد دور التربية في تعميق الإيمان وغرس القيم الفاضلة وحب الخير والاتجاهات الإيجابية نحو الحياة والعمل والفضيلة والجمال مما يُمَكن المجتمع من التألق الثقافي والازدهار الحضاري والتقدم.

١٧ - الاهتمام بالتعليم في الريف والبادية تحقيقًا للمساواة في فرصه. وقد يقتضي هذا إعادة النظر في الداخليات، ولو بصورة انتقائية ترسيخًا لفكرة ديمقراطية التعليم والمساواة في فرصه وضمان الاستمرار فيه.

١٨ - منح الأولوية للمساواة بين الجنسين في فرص التعليم في كل مراحله بما يرفع من التمييز وعدم المساواة على المرأة.

١٩ - أهمية التوافق بين مناهج التعليم ومتطلبات المجتمع المحلي والمتغيرات الخارجية.

٢٠ - توفير البنى التحتية والمعينات والميزانيات اللازمة للجامعات ومراكز الأبحاث التي تمكن من الانطلاق في عهد الثقافة الرقمية.

٢١ - ضرورة تفاعل المناهج الدراسية مع القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المعاصرة؛ كقضايا العولمة، وحقوق الإنسان، والسكان والبيئة، والتنمية وبخاصة القضايا ذات الخصوصية بالنسبة لمحيط السودان الإقليمي العربي والأفريقي، كقضية الشرق الأوسط، وحل النزاعات، والتأسيس للتنمية القابلة للاستدامة عبر الارتقاء بالقدرات الإنتاجية للمجتمع السوداني والاهتمام بالجودة وتعزيز القدرة التنافسية.

٢٢ - التوسع في كليات العلوم والتكنولوجيا والهندسة، والتركيز على التطبيقات الإنمائية والتجارية في مناهج العلوم والتكنولوجيا.

٢٣ - الاعتناء بالعلوم والمعارف الحديثة والتقانة والهندسة الحيوية والاستشعار من بعد وقضايا المياه والبحار والفضاء والأجرام السماوية.

٢٤ - الاستفادة من قدرات تقانات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات لتعزيز العملية التربوية وتوسيع نطاق وفرص التعلم « القناة الثالثة »، وهذا يتطلب إدخال التقانة الرقمية وعلوم الحاسوب في مناهج المراحل التعليمية كافة، لتحسين نوعية التعليم والتعلم.

٢٥ - الربط بين نظام التعليم السوداني والنظم المتبعة في النطاقين الإقليمي والدولي

وإتاحة الفرص للأساتذة والطلاب، وخاصة في مرحلة التعليم العالي، مع نظرائهم في هذين النطاقين، وإتاحة فرص « الإجازات الدراسية » للأساتذة، وإقامة التوأمة والشراكات بين الجامعات والمعاهد داخل الوطن وولاياته المختلفة، وبينها وبين الجامعات والمعاهد بخارجه، والدخول في الشراكات والبرامج المشتركة في مجالي التدريس والبحث.

٢٦ - توجيه المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي والتقاني وتوظيف قدرتهما في ترسيخ المعرفة في المجتمع، والإفادة من إعمالها لمواجهة قضاياه وتحقيق نموه وارتقائه.

٢٧- الاهتمام بالقضايا الفرعية والأساسية التي تنبثق عن هذه العناصر؛ مثل الاستمرار في التعليم وتقليل الفارق التربوي.

٢٨- تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من الفرص التي يتيحها التعاون الإقليمي والدولي في تعزيز النظام التربوي في السودان.

٢٩ - الحرص على تنشئة الأجيال المتتالية في روح المسؤولية الوطنية والاجتماعية وخدمة المجتمع بصورة تمكن من تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والانخراط في صفوفها لأداء هذا الدور أثناء الدراسة وبعد التخرج. إن هذه مسألة بحاجة إلى إتاحة الحرية، وبناء الشخصية المستقلة، وحرية الفكر والشجاعة الأدبية التي تصب جميعها في تنمية الاستعداد لخدمة المجتمع. والعمل على إعداد قادة منظمات المجتمع المدني وازدهارها.

● الركن الحادي عشر: العناية الصحية:

ترسخ في أدبيات الصحة والعلوم الطبية عند تناول مفهوم الصحة أنها لا تعني حالة غياب المرضى، وإنما يشمل هذا المفهوم اعتبارات وعلاقات واسعة كلها تتجه إلى ترسيخ العافية وطول العمر على أساس من توازنات عديدة، توازن داخلي يقوم على التوازن الجسدي والعقلي والنفسي، وتوازن خارجي يؤثر على الذات البشرية وحالة صحتها واعتلالها، خاصة ما اتصل بالتوازن مع البيئة الاجتماعية وتوازن البيئة الطبيعية؛ إذ إن هنالك علاقة حوارية بين كل هذه التوازنات، وإنها تعزز بعضها بعضًا، وتوافر أي ضرب من ضروبها يتطلب شيوع التوازن في المنظومة الصحية بأكملها.

إن الصحة وثيقة الارتباط بالحق الإنساني الأول، حق البقاء؛ لذا جاءت مقدمة في

معايير ومؤشرات التنمية البشرية والتنمية الإنسانية معًا؛ إذ جُعل المؤشر الأول التمتع بحياة صحية ممتدة تؤسس إلى استطالة في العمر المتوقع عند الولادة. ويدعو هذا إلى تبني نموذج للصحة الاجتماعية أوسع نطاقًا من الصحة البدنية.

إن هذا المفهوم وهذا التناول لأمر الصحة قد أفضى إلى منح الأولوية للصحة الوقائية وتأكيد أن تبدأ بإصحاح البيئة. ويكون التركيز فيها من حيث التدبير للرعاية الصحية الأساسية، وهي الرعاية الصحية المقدمة للناس حيث يسكنون، وبمشاركتهم، وبوسائل مقبولة لديهم.

إن دراسة الحالة الصحية في السودان والتخطيط للارتقاء بها، وفق سياسات محددة، يحول دونه عدم توافر البيانات والإحصاءات المطلوبة بصورة كافية للأخذ بهذا المفهوم الواسع للصحة والتركيز على مجالات إصحاح البيئة، والرعاية الصحية الأساسية؛ إذ إن المناهج المتبعة في تقويم الحالة الصحية تركز على الصحة البدنية دون سواها وتعد البيانات المتصلة بالصحة البدنية. وغالبًا ما يأتي الحديث عن إصحاح البيئة معممًا، ويقتصر عند تناول الرعاية الصحية الأساسية على القوى العاملة في هذا المجال، وإعداد المراكز الصحية وربما توافر الدواء. وهذه كلها قضايا أكثر اتصالًا بالصحة العلاجية من اتصالها بالصحة الوقائية.

لقد التزمت حكومات السودان المتعاقبة منذ الاستقلال بمنح أولوية عالية لقطاع الصحة، وظلت توفر الخدمات الصحية والدواء للمواطنين بصورة مجانية أو شبه مجانية حتى عام (١٩٩٢م) حينما فرضت رسوم على تلقي الخدمات الصحية في مؤسسات الدولة العلاجية العامة. وكان من نتائج ذلك أن بدأ الاستثمار الخاص في المجال الصحي وظهرت سلسلة من المستشفيات والمستوصفات الطبية الخاصة، إضافة إلى التوسع في العيادات الخاصة. وبالرغم من أن الاستثمار الخاص في مجال الخدمات الصحية قد وسع فرصها، فإنه في ذات الوقت قد جعلها مركزة في المدن الكبرى وفي متناول ميسوري الحال من المواطنين بصفة أساسية. فأسهم ذلك في مضاعفة معاناة المواطنين في الحصول على الخدمات الصحية وضمر البعد الإنساني أمام النظرة التجارية التي دخلت بصورة واسعة في المجال الصحي. ولتخفيف وقع ذلك على المواطنين، بدأ في عام (١٩٩٢م) إدخال نظام التأمين الصحي الذي يهدف إلى تغطية العاملين في

القطاعين العام والخاص في (٢١) ولاية من ولايات البلاد. وظل هذا النظام يتوسع بخطى وئيدة.

وعند البدء في تطبيق الحكم الاتحادي أحيلت إلى الولايات مسؤولية الخدمات الصحية العامة وأوكلت إدارتها إلى وزارات الصحة الولائية، على حين احتفظت وزارة الصحة الاتحادية بمسؤوليات الإشراف العام، وضبط النوعية، والتخطيط، والتنسيق، والتفتيش على الوحدات الصحية، والعلاقات الدولية المتصلة بهذا المجال. ولكن افتقار الولايات للموارد البشرية والمالية اللازمة انعكس سلبًا على مدى ونوعية الخدمات الصحية، فتردت وأهملت المستشفيات والمرافق الصحية الأخرى، وتأهيلها وصيانتها. فأدى كذلك، إضافة إلى ضغوط الحياة، واستئثار الحرب الأهلية بجزء كبير من الموارد العامة، إلى هجرة أفواج من الأطباء إلى خارج البلاد، خاصة إلى الدول العربية بحثًا عن فرص أفضل للعمل، وهروب من ضعف المرتبات والحوافز المهنية، وتدهور المرافق الصحية، وافتقار أغلبها لأبسط المقومات التي تعين الطبيب في أداء عمله، خاصة النقص في مستويات التمريض المؤهل والقوى البشرية المساعدة الأخرى والمستشفيات والمراكز الصحية المجهزة تجهيزًا وافيًا بالمعامل والمعدات الطبية. لقد بلغت نسبة الأطباء المتخرجين الذين يهاجرون لخارج البلاد (٩٠٪) من جملة الخريجين الذين يقدر عددهم بحوالي (٨٠٠) طبيب سنويًّا.

إن الإشارة للمعوقات والنقائص التي اعترت الخدمات الصحية لا يعني التقليل من شأن الجهود الكبيرة التي ظلت تبذل للارتقاء بالخدمات الصحية في بلد مترامي الأطراف، يعاني من عدم كفاية البنيات التحتية إضافة إلى الوضع الاقتصادي الحالي للبلاد الناتج عن انعكاسات الحرب الأهلية والنزاعات، وموجات الجفاف والتصحر، والسيول، والنزوح، وتدفق اللاجئين من الأقطار المجاورة إضافة إلى التأثير السلبي للعقوبات والحصار الاقتصادي؛ إذ أفضى ذلك إلى أن تواجه الخدمات الصحية نقص في التمويل وعدم ضمان الوفاء بالمبالغ المصدقة في الميزانية العامة وميزانيات الولايات. وزاد في العوامل السالبة التي تواجه الخدمات الصحية العديد من العوامل؛ نذكر منها: تفشي الفقر، وسوء التغذية، وانخفاض معدلات التطعيم من الأوبئة والأمراض المعدية، وتردي صحة البيئة وتلوث المياه، وتفشي الأمية والنقص في مستويات الوعي الصحي المطلوبة.

وبالرغم من كل ما تقدم، فإن المتأمل في السياسات الصحية في السودان والسعي إلى التخطيط الاستراتيجي للارتقاء بالخدمات الصحية؛ يتأكد له صحة المبادئ والموجهات والسياسات العامة التي أخذت بها الدولة عندما صاغت استراتيجيتها الشاملة لفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٢م)، بل وفي سعيها عندما اختطت استراتيجية ربع قرنية لمستقبل الخدمات الصحية في البلاد؛ إذ جاءت تلك المبادئ متطابقة مع مبادئ مؤتمر « المآتة »؛ حيث جاء الاهتمام الأساسي بتعميم الرعاية الصحية الأولية نوعًا ووقاية وعلاجًا وتأهيلًا في كل أنحاء القطر. وجُعل الإنسان الصحيح الهدف الأساسي للتنمية الاجتماعية ووسيلتها مع التركيز على العدالة في بسط تلك الخدمات الصحية الأساسية. كما أن الأولويات التي حُددت والبرامج التي صُممت في ضوء تلك المبادئ جاءت متسقة مع المعايير الدولية التي تعاونت في إرسائها مع السودان في خططه وبرامجه، بصورة أساسية، منظمات دولية ثلاث هي منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية.

وفي إطار الاهتمام ببسط الرعاية الصحية الأولية والسعي للارتقاء بالخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، مُنحت برامج التحصين، الموجهة إلى الأطفال والأمهات والصحة الإنجابية، أعلى الأولويات، فضلًا عن حملات التطعيم ضد أمراض الطفولة الفتاكة الستة وبخاصة التخلص من شلل الأطفال. وقد عزز ذلك في مجال مكافحة الأمراض المعدية والوبائية بتصميم برامج قومية لمكافحة الملاريا، والدرن، والعوز المناعي البشري (الإيدز)، والفرنديد (دودة غينيا) والعمى النهري، والبلهارسيا، مع مواصلة برنامج مكافحة الكلازار والسحايا.

ولعل أهم متطلبات تحقيق العدالة في مجال الخدمات الصحية:

١ - تعزيز مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية في بسط خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

٢ - تدعيم الخدمات البيئية والصحة المدرسية.

٣ - التدريب المستمر للأطباء والكوادر الطبية المساعدة.

٤ - التمكن من تحديد أهداف كمية في مجالي الصحة الوقائية والعلاجية على أساس التحكم في المؤشرات الممكنة من قياس الحالة الصحية.

إن ما تحقق من تيقظ لأهمية الرعاية الصحية، خاصة الأساسية، والتخطيط الاستراتيجي وتعميم البرامج المعنية في تنزيل الاستراتيجيات والخطط على أرض الواقع، وتمليك المواطنين قضية الرعاية الصحية الأساسية مع إدراك أن المحددات الأساسية لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج هي النقص الذي ما يزال ماثلًا في القوى البشرية المؤهلة، المهنية والمساعدة، إضافة إلى عامل الهجرة، ونقص التمويل العام، وضمور وفاء المنظمات الدولية بالتزاماتها المقررة للسودان، يدفع إلى التعويل على التوسع في إعداد الأطر الصحية البشرية اللازمة وتدريبها تدريبًا مستمرًّا، والعمل على عودة بعض الكفاءات من الخارج، وما يُرجى من عائد إيجابي للسلام وإمكان إعادة التأهيل والتنمية من الموارد الوطنية واجتذاب المزيد من التدفقات المالية والاستثمارات من الخارج؛ ذلك أن النقص قد لا يكون في الرؤية والتصور والتخطيط والبرمجة، وإنما بسبب قصور الإمكانات على نحو ما أبنا في فقرات هذا الجزء من الكتاب.

- **الركن الثاني عشر: العمالة:**

تنطوي التنمية البشرية على مرحلتين، والتعليم هو المرحلة الأولى، أما تهيئة فرص العمل فهو المرحلة الثانية.

يشكل إتاحة فرص العمل المنتج المجزي الذي يوفر مستوى من الدخل يؤمن الوفاء بالحاجات الأساسية، الاجتماعية والمادية للإنسان.. ركنًا أساسيًّا في التنمية الإنسانية؛ لذا جعلت قمة التنمية الاجتماعية، التي انعقدت بكوبنهاجن عام (١٩٩٥م) العمالة وتوفر فرصها أحد المسائل المحورية الثلاث التي تناولتها.ودعت إلى التوفير الكامل لفرص العمالة مدفوعة الأجر. وجعلت في مقدمة مؤشرات قياسها الأساسية نسبة العاملين إلى عدد السكان من الشريحة العمرية القادرة على العمل، ونسبة العطالة ونسبة مساهمة القطاع غير الرسمي ومدى مساهمته في الحل الكلي للعمالة. ويضيف البعض إلى تلك المؤشرات حجم التوظيف الذاتي، والعمل الأسري غير مدفوع الأجر. ولقد أظهر مسح الهجرة والقوى العاملة الذي أجرى في السودان عام (١٩٩٦م) أن نسبة العطالة في ذلك العام قد بلغت في مجملها (٦,١٦٪)، (١,١٣٪) بين الذكور و(٣,٢٤٪) بين الإناث. وكان معظم العاطلين من سكان الريف، بينما تتنامى نسبة العطالة بصورة أسرع في المدن. وقد تصاعدت نسبة العطالة، بصورة ملحوظة، من مطلع السبعينيات إلى منتصف

التسعينيات، وتحتل الزراعة موقعًا متقدمًا في سوق العمل رغم أن نصيبها في ذلك السوق تقلص من (١ , ٧٠٪) عام (١٩٨٣م) إلى (٤ , ٥٦٪) عام (١٩٩٦م). بينما نشأت معظم فرص العمل الجديدة في ذات الفترة في قطاعي الخدمات والتجارة. ويظهر تحليل أرقام العمالة والعطالة أن معظم العاملين بأجر من الرجال والقلة منهم من النساء.

ظل القطاع العام الشكل مصدرًا أساسيًّا للعمالة، وإن اتخذت أحيانًا شكل العطالة المقنعة، بعد التوسع الكبير في التوظيف في أجهزة الحكم الاتحادي خاصة. وإنه بالرغم من محاولات الحكومة في مجال زيادة المرتبات، فإن التصاعد المستمر في نسبة التضخم المالي – حتى وقت قريب – كان يبتلع تلك الزيادات، بل يفوقها، بمقياس القيمة الحقيقية للنقود.

إن السودان ليتطلع إلى زيادة فرص العمالة نسبة لما تتيحه الزيادة المتصاعدة من عائدات النفط من فرص في مجال تطوير البنيات الأساسية وإعادة تأهيل الخدمات الاجتماعية والتوسع فيها، وكذا التوسع في قطاعات الإنتاج، خاصة الزراعة والصناعة والتعدين، الأمر الذي سيفضي إلى خلق فرص متزايدة للعمالة المنتجة.

ولتوسيع فرص العمالة المنتجة، فإنه ينبغي للدولة، في سياساتها، والجهاز المصرفي، أن يوجها عناية خاصة لتطوير مؤسسات الإنتاج الصغيرة، والصغيرة والمتوسطة، وأن تمنح من التسهيلات المالية والسند التقاني والفني، والاهتمام بتدريب القوى العاملة بها، مهنيًّا وفنيًّا، وفي فنون الإدارة والتسويق، بما يمكنها من الازدهار وإتاحة المزيد من فرص العمل المنتج المجزي. وأن توسع الصناديق الاجتماعية فرص تمويل مشروعات الأسر المنتجة، والحرفيين، والداخلين في مجالات التوظيف الذاتي.

وكما أشرنا، فإن تحقيق السلام المرتقب سيفتح آفاق الاستثمار أمام القطاع الخاص السوداني وأمام الاستثمارات العربية والأجنبية في السودان. إن المهمة في السعي لتوسيع فرص العمالة أن يُخطط لحسن استثمارها التهيؤ لاستقبالها بالمزيد من القوى العاملة جيدة الإعداد والتدريب، ومراجعة سياسات العمل وشروطه، ورعاية المبادئ الأساسية التي أرسيت في الدستور وفي قوانين العمل المتتالية بفضل نضال العاملين، وتلك التي أُرسيت في إعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تسود في موقع العمل، **والتي عالجها في أربعة محاور:**

١ – حرية التنظيم والحق في المساواة الجماعية.

٢ – محاربة السخرة والعمل الإجباري.

٣ – منع عمالة الأطفال.

٤ – عدم التمييز في مواقع العمل.

لقد وسعنا الحديث في شأن التنمية الإنسانية القائمة على المعرفة والتمتع بالحرية على قدم المساواة لجميع الناس، فإن المؤمَّل أن يفضي ذلك إلى اندماج اجتماعي، وتماسك مجتمعي عبر إتاحة فرص المشاركة متساوية، للناس، في كل شؤون المجتمع، وتمكين المجتمع من بسط سلطانه على جميع أمره.

وليحقق السودان الغايات والمقاصد التي يريدها لمستقبله في مجتمع السلام، يتحتم عليه أن يمنح التنمية الإنسانية، في كل أبعادها التي أشرنا إليها، الأولوية المطلقة في كل سعيه التنموي، ليتمكن من أن يمنح لأهله أفضل ما في الحياة، بأفضل ما في الإنسان، عقله، وفكره، وجهده، وطاقة العمل والإبداع فيه؛ إذ التنمية الشاملة المتكاملة المتوازنة يبنيها الإنسان، وسيلتها الأقدر وغايتها الأسمى. به تُبنى وإلى إسعاده وصون حريته وكرامته تسعى. ولقد ترسخ اقتناع في الفكر التنموي المعاصر يقوم على حقيقة أن التنمية الإنسانية هي أساس كل ضروب التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للإنسان وللمجتمع معًا؛ لذا فإن التنمية الإنسانية تعتبر في مقدمة الدعائم، بل والمرتكز الأساسي الممكن من تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة المتوازنة العادلة. وإن هذا يتطلب الاهتمام بالحرية وحقوق الإنسان، وبالتنمية الصحية، والتنمية التربوية، وتوجيه عناية خاصة إلى التعليم المهني والثقافي والفني وعلوم الاتصال والتقانة الرقمية العالية. وبذل أكبر الجهود لإتاحة فرص العمل المنتج المجزي الذي يدر دخلًا كافيًا لتأمين مستوًى كريم من المعيشة للفرد والأسر والجماعات.

ولتحقيق هذه الغاية التنموية الكبرى وتعزيز مسارها، ينبغي الإيفاء بمتطلبات التنمية الإنسانية ومتطلبات أساسية أخرى يأتي في مقدمتها استئصال الفقر، والاعتماد على الذات والتنمية الريفية، والاهتمام بالصناعات الثقافية، والتركيز على المعلومات والمعلوماتية والعلم والتقانة، وتطوير البنى الأساسية بالإضافة إلى التخلص من عبء الدين الخارجي.

● الركن الثالث عشر: استئصال الفقر:

الفقر وصمة عار في جبين الإنسانية، وانتقاص لكرامة الإنسان؛ إذ يقعد به عن إبداعه، وقدرة العمل فيه، فيحول دون تلبية حاجاته الأساسية الروحية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومكافحته واقتلاعه مسؤولية أخلاقية وسياسية وإنسانية واجتماعية. وعلى كاهل الدولة، والمجتمع، ومنظماته، والأسرة الدولية تقع هذه المسؤولية واستحقاقاتها.

لذا ليس بمستغرب أن جعلت قمة الأمم المتحدة للألفية الثالثة – والتي عقدت عام (٢٠٠٠م) – القضاء على الفقر والجوع من أوائل الأهداف التنموية التي حددتها . وقبل ذلك بتسعة عقود جاء في مستهل فاتحة النظام الأساسي لمنظمة العمل الدولية « لا يمكن تحقيق السلام العالمي المستدام إلا إذا ارتكز على العدالة الاجتماعية ». كما جاء في إعلان فيلادلفيا الذي أقرته المنظمة عام (١٩٤٢م): « إن الفقر يعتبر العائق الرئيسي في طريق السلام والعدالة الاجتماعية ». أما القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي عقدت بكوبنهاجن عام (١٩٩٥م)، فقد جعلت الأولوية الأولى في أهدافها القضاء على الفقر والعطالة والعزلة الاجتماعية. وبين الفقر والعطالة والعزلة الاجتماعية علاقة سببية متبادلة. وجاء تأكيد أولوية القضاء على الفقر في مقررات قمتي مونتراي وجوهانسبرج في عام (٢٠٠٢م). كما أكدت تلك الأولوية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) في عام (٢٠٠٠م).

وكانت قمة الغذاء في روما عام (١٩٩٦م) قد أكدت أن واحدًا من كل خمسة أفراد من سكان العالم يعيش في فقر مدقع. وأضاف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى هذه الحقيقة أن الفقراء يعيشون حالة تراجع في قدراتهم على التحرر من الخوف والجوع وعلى أن يكون لهم صوت مسموع. وأن الحد من الفقر يتعلق بتمكين الفقراء من إحداث تحول في حياتهم وفي سبل كسب عيشهم بمساندة الحكومات والمجتمع المدني في خلق الظروف التي تمكن الفقراء إحداث ذلك التحول. كما أكد مسؤولو الصندوق أن الاهتمام الذي يُولى حاليًّا للحد من الفقر لا يزال غير كافٍ. ومن جانبه حذر البنك الدولي في تقاريره من أن التحسن في رفاهية البشر لن يحدث ما لم يحصل الفقراء على الخدمات بتكلفة أرخص. وبما أن الفقر سبب ونتيجة للبطالة والعزلة الاجتماعية، فإن الانفراج في المجالات الثلاثة رهين بمكافحته والقضاء عليه.

وحالة الفقر تقوم على انخفاض مستوى الدخل المطلق. وقد حدد البنك الدولي مقدار الدخل الذي يمثل « عتبة الفقر » أو « خط الفقر »، والذي إذا ما انخفض دخل الفرد عنه في اليوم، أصبح في عِداد الفقراء. كما حددت بعض الدول خطوطها القومية للفقر استنادًا على تكلفة الحد الأدنى من الغذاء للفرد.

وفي السودان تضافرت عوامل عديدة على تفاقم مشكلة الفقر، التي وجدت اهتمامًا نسبيًّا في العقدين الأخيرين؛ منها عدم كفاية النظام الاقتصادي والاجتماعي والخطط التنموية لإصلاحه، وارتفاع معدلات التضخم وإن تمت محاصرتها وخفضها إلى رقم واحد في السنوات الأخيرة، والعوامل الطبيعية كالجفاف والتصحر والسيول، والحرب الأهلية وتداعياتها، وتوجيه الموارد في غير وجوهها الصحيحة بسبب هذه الحرب، التي استحوذت على قدر كبير منها، والأخذ بسياسة تحرير السوق والاقتصاد معًا دون التوقي من الانعكاسات الاجتماعية السالبة لذلك النهج، وانخفاض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية، ورفع الدعم، والحصار السياسي والاقتصادي في التسعينيات، وتدني الاستثمار في بناء قدرات الفقراء. فأضحى الفقر من أسباب عدم الاستقرار والتبرم الذي طفحت آثاره فخلفت نزاعات في عدد من أقاليم البلاد بلغت حد الاحتراب في بعضها.

لقد تم إنشاء العديد من الصناديق الاجتماعية، لتخفيف وطأة الفقر ووقع سياسات تحرير الاقتصاد والسوق، وبسط شبكات أمان تعين في التوازن الاجتماعي أهمها صندوق التكافل، وصندوق التأمين الاجتماعي، وصندوق دعم الطلاب، والصندوق القومي للمعاشات، وصندوق التأمين الصحي، وصندوق تدريب العاملين الذين تأثر وضعهم الوظيفي بسبب سياسات التخصيص إضافة إلى إعمال موارد صندوق الزكاة في مجال محاربة الفقر بصورة أوسع، والزيادات المتتالية في الأجور والمرتبات، والتي كان من المؤمل أن تؤدي مع نظام الأسرة الممتدة دورًا مقدرًا في تخفيف وطأة الفقر، وتوفير مستويات معيشية أفضل للمواطن. ولكن مع بذل كل هذه الجهود وإقامة هذه البنى المؤسسية، فإنها لم تكن قادرة على مواجهة تصاعد الفقر للأسباب سالفة الذكر، وبخاصة استمرار الحرب وتوقف العون الخارجي. حدث كل هذا في أجواء العولمة الجديدة التي تحد من قدرة الدول النامية في مواجهة مهمة جسيمة كمكافحة الفقر والسعي إلى اقتلاعه.

أفضى هذا الوضع إلى تعميق الإدراك بأهمية انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية واتخاذ إجراءات مرجحة لمصلحة الفقراء، تكون أكثر عمقًا وتأثيرًا في النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في البلاد؛ لأن الأمر يتطلب مواجهة شاملة ومتكاملة ذات فاعلية تشمل أقاليم السودان كافة وفق خطة رصينة وتوافر آليات كفيئة لتنفيذ البرامج المندرجة في إطار تلك الخطة. وأن الأمر يتطلب اتخاذ سياسات كلية وقطاعية وجهوية مع توجيه عناية خاصة إلى الأقاليم التي تأثرت بالحرب، ومُنيت بموجات الجفاف والتصحر، وتلك التي اجتاحتها الفيضانات والسيول، والأقاليم التي تتميز بوجود أعداد كبيرة من الفقراء والنازحين بها. وأن هذا يتطلب كذلك تصميم وإنشاء الأدوات والآليات القادرة على تنفيذ تلك البرامج وقياس فاعليتها وآثارها ونجاحها في مكافحة الفقر. وأن يكون البدء بتخفيف وقع الفقر المدقع.

وللتمكن من تحقيق هذه المواجهة الشاملة، أنشأت الحكومة وحدة خاصة بمكافحة الفقر في وزارة المالية والاقتصاد الوطني، **ووضعت استراتيجية قومية لتخفيف وطأة الفقر وخفضه إلى النصف بحلول عام (٢٠٢٠م) وفق الموجهات التالية:**

١ - توفير الظروف الملائمة لتسريع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وضمان حصول الفقراء على نصيب معقول من حصيلة هذا النمو.

٢ - اتباع سياسات استثمارية توفر فرص عمل أوسع.

٣ - توسيع وتعزيز مشروعات التنمية الريفية المتكاملة وبرامجها الحالية.

٤ - تعميم فرص الرعاية الصحية الأولية للفقراء في كل أنحاء السودان وزيادة تغطية تطعيم الأطفال والقضاء على الأمراض الفتاكة.

٥ - خفض نسبة الوفيات والأمراض الوبائية.

٦ - الارتقاء بمستويات التغذية.

٧ - توفير مياه الشرب النقية ووسائل الصرف الصحي.

٨ - زيادة الإنفاق الحكومي المخصص في الميزانية العامة للخدمات الأساسية وأهمها التعليم والصحة، وضمان توفير تعليم أساسي لكل الأطفال وخفض نسبة الفاقد التربوي.

٩ – توفير السكن الملائم منخفض التكلفة ومتسق مع البيئة.

وحددت الاستراتيجية أهدافًا قطاعية لقطاعات الزراعة والتربية والصحة وقطاع المرأة والعمل والتدريب والإسكان والمياه.

كما حددت الاستراتيجية السياسات والإجراءات الاقتصادية التي ينبغي اتباعها لتحقيق هدف خفض الفقر بنسبة (٥٠٪) بنهاية العقد الثاني من هذا القرن، وتحقيق الأهداف القطاعية المحددة. وتدور كلها في اتباع سياسات اقتصادية كلية لمصلحة الفقراء والأخذ بسياسات تفضيلية لمصلحتهم في مجالات الضرائب والجمارك وسياسات تشجع المشروعات ذات الأثر المباشر على فرص العمالة والتشغيل، وخفض الضرائب على السلع والخدمات الأساسية للفقراء، وفرض ضرائب إضافية على السلع الكمالية وتوجيه عوائدها لصناديق الدعم الاجتماعي، وتوسيع فرص توظيف الخريجين، وتشجيع الجمعيات الطوعية الوطنية للمساهمة في المشروعات الموجهة لمصلحة الفقراء، وزيادة الاعتمادات المخصصة لقطاع الخدمات على المستويين الاتحادي والولائي، والتوسع في قروض البنوك الموجهة للفقراء مع إدخال مرونة في شروط وسداد ضمانات تلك القروض.

إن هذه الاستراتيجية واضحة السياسات والأهداف والمسؤوليات الاتحادية والولائية والقطاعية، ستحدث أثرها المرجو وتحقق هدفها المرسوم إذا ما تلاقت جهود الدولة والمجتمع ومنظماته والأسرة الدولية في النهوض بأعبائها، وأن تحرص قطاعات الإنتاج والخدمات، وسلطات الولايات خاصة في أداء ما حُدد لها من واجب في إنفاذ هذه الاستراتيجية. وعلى كل الجهات الوطنية المشاركة في تنفيذها أن تبذل قصارى جهدها، مستعينة بما يأتي من الأسرة الدولية عبر مسالك التعاون الدولي المختلفة. وعلى الدولة يقع العبء الأكبر خاصة في المرحلة الأولى؛ إذ عليها مسؤولية إصدار السياسات والقوانين في مصلحة الفقراء والكفيلة بإخراجهم من دائرة الفقر والمسغبة، وإدخالهم في دائرة العمالة المنتجة المجزية، وصياغة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العائد السريع ودعمها. وأن تتوسع في دعم مشروعات التشغيل الذاتي ومشروعات الأسر المنتجة، وتعاونيات الإنتاج والاستهلاك وبسط الخدمات، وبخاصة الصحة، ومياه الشرب النقية، والتعليم والتدريب ودعمها لمصلحة الفقراء، وتعزيز قدرات منظمات

المجتمع المدني لتكون قادرة على الاضطلاع بدورها في مكافحة الفقر والقضاء عليه. وعلى المجتمع والمنظمات الطوعية مسؤولية لا تقل عن مسؤولية الدولة، في المرحلة الأولى، وتتعاظم طرديًّا مع نمو منظمات المجتمع وتعزيز قدراتها ونمو خبراتها. أما الأسرة الدولية من منظمات ووكالات متخصصة، ومنظمات غير حكومية، فينبغي عليها الوفاء بما قطعته على نفسها من التزامات، خاصة في مجال توفير الموارد الكافية لدعم التنمية الاجتماعية. وعلى الصناديق الاجتماعية والوحدات المخصصة لمكافحة الفقر ودعم الفقراء، على كل مستويات الحكم وفي كل القطاعات، أن تواصل برامجها في هذا المجال، وأن تطورها وترتقي بنوعيتها وجدواها، وأن توسع إمكاناتها ومداها، وتعزز قدرات العاملين بها. وعلى عاتق النظام المصرفي تقع مسؤولية اجتماعية عظيمة تجاه الفقراء، بتخصيص قروض حسنة وميسرة لدعم مشروعات الفقراء.

إذن لا بد للمجتمع السوداني - بكل فئاته وقطاعاته - أن يخص استئصال الفقر بالأولوية القصوى التي تتكافأ مع شروره وخطره على الأفراد والمجتمعات.

● **الركن الرابع عشر: التنمية الريفية:**

إن ريف السودان، وباديته، وفضاءاته هي الموطن الأساسي لإنسانه، وموقع تواجد ثرواته الطبيعية، الظاهرة والكامنة. وإن معظم أهل السودان يعيشون ويعملون في المناطق الريفية والبدوية؛ لذا فإن استنهاض إنسان الريف وتعزيز قدراته، وخلق الظروف الممكنة هو إعمال تلك القدرات إلى أقصى مدياتها، وحسن ورشد استثمار الفيض الإلهي الهائل من الموارد الطبيعية، التي حبى بها السودان.. هو البداية الصحيحة لإحداث التنمية الإنسانية وإلى استئصال الفقر، وتحقيق مستويات أعلى من التنمية، والارتقاء بنوعية حياة السودانيين. وإن تهيئة الظروف الممكنة من استثمار قدرات البشر ورشد استعمال الموارد الطبيعية ليكون ذلك كله في خدمة الإنسان وإسعاده، لا يتم أو يُمكن له إلا بالتنمية الريفية الشاملة. هذه التنمية التي تعني الاهتمام بإنسان الريف، صحة، ومأكلًا ومشربًا، ومسكنًا وبيئة، وتعليمًا وتدريبًا يرتقيان بتنمية قدراته وإعمالها في تطوير حياته، عبر إتاحة فرص العمل والارتقاء بالإنتاج المكسب المدر للدخل المجزي. وإنسان الريف يعني أهله من الجنسين، وبما أن ظلمًا اجتماعيًّا ممتدًّا عبر الحقب قد أصاب المرأة، فإن صون حقوقها وإتاحة الفرص المتساوية لها في العمل، وفي الانتفاع بالخدمات الاجتماعية

كافة.. يشكل في حقيقة أمره إنصافًا مستحقًّا لها، وتأهيلًا لها وارتقاء بقدراتها ومكانتها، ليأتي جهد النساء رديفًا لجهد الرجال، وينهض المجتمع بجهود كل أبنائه وبناته، عوض أن يكون نصفه، بل وأكثر، مهضوم الحق، مظلومًا ومعطل القدرات.

لقد تسببت النزاعات وانخفاض الإنتاجية في قطاعات الزراعة التقليدية في المناطق الريفية في هجرات كبيرة للسكان إلى المناطق الحضرية. فلا بد للدولة إذن من إحداث تنمية ريفية عريضة والاستثمار في البنيات الأساسية في المناطق الريفية بتحسين الطرق والاتصالات، وتحسين إمدادات المياه الصالحة لشرب الإنسان والحيوان والزراعة، وتحسين الطرق التي يسلكها الرعاة، وتوفير الخدمات البيطرية لهم، وتطوير الخدمات الصحية والمرافق التعليمية. ويكون ذلك بزيادة حجم الإنفاق المخصص للتنمية الريفية في الميزانية العامة واستقطاب العون الخارجي لدعم التنمية الريفية.

إن العمل والارتقاء بالخصائص السكانية، والقدرات الإنتاجية وما تثمره من سلع وخدمات يعني بالنسبة للريف توجيه عناية خاصة إلى صحة الإنسان وتعليمه واهتمامًا خاصة بالزراعة والصناعات والحرف الريفية. ولا يتأتى ذلك إلا بتأصيل المعرفة في الريف، وبإجراء الأبحاث المطورة للسلالات النباتية والحيوانية والسمكية، والاستعانة بالتقانات المناسبة، وانتهاج سبل الإنتاج الصحيحة، وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي في الأوقات المحددة لاستخدامها. ويتطلب الارتقاء بالزراعة أكيد الاهتمام بالبيئة الأساسية في الريف وبصورة خاصة ما اتصل منها بالري، وشبكات الطرق، والمؤسسات والخدمات الصحية والبيطرية والتربوية، والاستثمار الكافي في مرافق المياه الصالحة لشرب الإنسان والحيوان والنبات. كما يلزم توفير جملة من الخدمات المساندة بما فيه التسويق. كما يحتاج صغار الملاك من المزارعين في المناطق الريفية الفقيرة إلى مغذيات التربة والأنواع المحسنة من النباتات وإدارة أفضل للمياه والتدريب على ممارسات الزراعة المستدامة بيئيًّا.

وإن تطوير الريف يتطلب لذلك الحفاظ على البيئة وتطويرها وحمايتها من آثار آفات انجراف التربة والجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية الأخرى. ويتطلب هذا التنبه الدائم للحفاظ على التوازن البيئي والحيوي وتوفير مقوماتهما وإعمالهما بكفاية. ويشكل القاعدة الراسخة في تحقيق ذلك الارتقاء بالوعي البيئي لدى إنسان الريف.

إن التنمية الريفية الحقيقية تتطلب توفير كل مقومات التنمية الإنسانية والإنتاجية والمالية والعلمية والتقانية المطلوبة في كل ضروب التنمية. ولا بد لمفهوم التنمية الريفية أن يتسع كذلك ليشمل التصنيع الزراعي، لما يحققه من فرص أوسع للعمل، وقيمة إضافية في الإنتاج. وإنه لمن أنجع وسائل التنمية الريفية الاهتمام باستمتاع إنسان الريف بكل حقوقه الإنسانية، بدءًا بحريته في التفكير والتعبير والتنظيم، تدرجًا إلى كافة الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية التي يقوم أساسها في مبدأ التوحيد، والذي يشكل ركن العقيدة ومرتكز الحرية وأساس المساواة بين البشر. وكذا الالتزام بكل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي أرستها التجربة الإنسانية عبر التاريخ في وثائق حقوق الإنسان.

إن مقومات كل أنواع التنمية، في قطاعاتها المختلفة، لا بد لها أن تكون شاخصة وعاملة في الريف ومتمركزة حول إنسانه.

- **الركن الخامس عشر: الاعتماد على الذات:**

الحديث عن الاعتماد على الذات قديم في التراث السوداني، وإن اتخذ في لغة أهل السودان مصطلحات كالفزعة والنفير، فدل ذلك كله على أن الشعب السوداني شعب مبادر في خدمة ذاته عبر التكافل بين أهل القرى والأحياء والفرقان. وبعد نجاح حركات التحرر الأفريقية في استخلاص استقلال شعوبها وأوطانها برزت المناداة بأهمية الاعتماد على الذات، فكان لتجربة تنزانيا القائمة على فكرة « أو جماعة » فضل التجريب والتبشير بأهمية الاعتماد على الذات في بسط الخدمات، وتطوير المجتمعات المحلية. كما ظهرت نماذج عديدة في أنحاء متفرقة من القارة الأفريقية كمشروع تطوير القرية الذي شاع في تجربة تنمية المجتمع المصرية. وفي الوطن العربي بلغ الأمر حد المناداة بالاعتماد الجماعي على الذات بين الدول العربية؛ إذ شاع استخدام هذا المصطلح في أدبيات التنمية العربية، ما اتصل منها بالتنمية الشاملة وما اتصل منها بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، كما جاء في ميثاق واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وما منها بالتنمية الاجتماعية الشاملة مثلما جاء في ميثاق العمل الاجتماعي في الدول العربية، واستراتيجية العمل الاجتماعي العربي، وإعلان وميثاق التنمية العربيين للتنمية الاجتماعية الشاملة، والسياسة العربية للشباب والرياضة. وكذا الاستراتيجيات المتعلقة

بالصحة والإسكان والخطة الشاملة لتنمية الثقافة العربية، والاستراتيجية العربية للعلم والثقافة. لقد جعلت كل هذه الوثائق الاعتماد على الذات والتعاون والتضامن والتكافل مكونات أساسية فيها.

بل إن الحركة التعاونية العربية والأفريقية والآسيوية، كلها قد زاوجت بين الاعتماد على الذات وإنشاء التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية. كما أُنشئت إدارات ومؤسسات ومعاهد للتنمية الاجتماعية، قطرية وإقليمية، في أفريقيا وآسيا والوطن العربي. وجاء بعضها مرتبطًا بحركة محو الأمية وتعليم الكبار، كما هو الحال بالنسبة للسودان؛ إذ انطلقت التجربة الحديثة الأولى في تعليم الكبار وتنمية المجتمع من معهد التربية ببخت الرضا. وتمت التجربة في جزيرة « أم جر » بالنيل الأبيض. ثم عُممت في مشروع الجزيرة، تحت إشراف إدارة الخدمات الاجتماعية وتواكب مع ذلك ما عُرف بنقل السلطات، الذي أقام لجان القرى، لمنطقة المشروع، وأسند إليها الكثير في مجال تقديم الخدمات وتنمية القرى، بدعم من إدارة الخدمات الاجتماعية، التي تمركزت في قرية « مساعد ».

ومن أمثلة المراكز الإقليمية الناجحة، مركز « سرس الليان » الذي أنشأته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو بالمنوفية في مصر، فأسهم هذا المركز، الذي تغيرت تسميته عدة مرات، من « سرس الليان » لتعليم الكبار إلى « مركز تنمية المجتمع »، وكان لهذا المركز ثلاث مهام رئيسة هي: دراسة المجتمع العربي، وإجراء البحوث، وإعداد قادة التغيير الاجتماعي في الدول العربية، والتجريب في مجال تنمية المجتمعات. ولقد خرَّج هذا المركز نخبة متميزة في مجالات تعليم الكبار وتنمية المجتمع والتعاون انتشروا في كل أنحاء الوطن العربي، بل إن بعضهم قد تولى مسؤوليات سياسية واجتماعية واقتصادية متقدمة في دولته.

ومن تجارب السودان التي عززت الأخذ بمبدأ الاعتماد على الذات، وإثبات جدواه حركة التعليم الأهلي التي بدأت بالمعهد العلمي بأم درمان، والذي أنشئ عام (١٩١٢م)، ومدرسة أم درمان الأهلية التي أنشئت عام (١٩٢٧م). وقبل ذلك قامت الخلاوي التي انتشرت في كل أصقاع السودان عبر القرون. ولكن حركة التعليم الأهلي وجدت نصبها وسندها الأساسي في مؤتمر الخريجين ولجان المدارس الأهلية، التي بلغت أوجها في الأربعينيات، وركزت أول أمرها على إنشاء المدارس الوسطى، فقام منها في عقد

الأربعينيات أكثر من ضعف ما أنشأته الإدارة الاستعمارية من مدارس طوال فترة وجودها غير المرغوب في السودان.

ولعل من المبادرات الجديرة بالذكر والتسجيل، مبادرة الشيخ بابكر بدري بإنشاء أول مدرسة للبنات برفاعة عام (١٩٠٧م). وبعد الدفعة الكبرى التي أسس بها مؤتمر الخريجين، عبر يوم التعليم، للانطلاقة الكبرى للتعليم الأهلي، تتالى العطاء والإنجاز في هذا المجال، وتدرج من إنشاء المدارس الوسطى والمعاهد إلى إنشاء المدارس الثانوية فالكليات والجامعات. واليوم تقف جامعة الأحفاد للبنات، التي أنشأت كلية للبنات عام (١٩٦٦م)، والجامعة الأهلية، بأم درمان، جوهرتين مشعتين بين مؤسسات التعليم العالي. وقد سبقت الإشارة إلى أن الكليات والجامعات الأهلية قد زادت اليوم عن الخمسين.

هذا في مجال التعليم، ولكن الجهد في تنمية المجتمع وبسط الخدمات لم يكن أقل إشراقًا من الإنجاز الذي تحقق في مجال التربية. فبعد تصميم تجربة « أم جر » بأرض الجزيرة، عُممت حركة تنمية المجتمع في كل أنحاء السودان، وعززتها في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي حركة لجان تطوير الريف، التي انتشرت لذلك في الريف والبادية وبعض الأحياء الفقيرة في المدن. كما كان لمجالس الآباء والمعلمين فضل تجهيز متطلبات تنفيذ السلم التعليمي من المدارس، ثم تحول جهد الكثير من تلك المجالس إلى المساهمة في إدارة المدارس وتوفير جانب مقدر من مستلزمات تسييرها مع توجيه عناية خاصة لتأمين فرص التعليم لأطفال الأسر الفقيرة ودعمهم لمواصلة تعليمهم.

وشهد مجال الصحة مساهمات شعبية مقدرة، فأنشئت، بالاعتماد على الذات، المستشفيات والمراكز الصحية والشفخانات، بل بعض الوحدات المتخصصة كبنوك الدم ووحدات الأشعة التشخيصية والعلاجية، وتوفير مستلزمات مراكز غسيل الكلى، وإضافة وحدات عديدة للكثير من المستشفيات القائمة بجهد المجتمعات ومبادرات بعض الخيرين.

وعندما أُسست تجربة الرعاية الصحية الأولية، وتم الأخذ بفكرة التعليم للجميع، خاصة في مرحلة الأساسية؛ شكلت التعبئة الشعبية والاعتماد الجماعي على الذات مرتكز هاتين التجربتين.

إن جهود حركة العون الذاتي السوداني لم تقتصر على المجالات سالفة الذكر، بل إنها قد امتدت حتى إلى تشييد مراكز الشرطة ومنازل القوات العاملة بها، لما تبدت الحاجة للمساهمة الشعبية في بسط الأمن بسبب حل الإدارة الأهلية، التي أثبتت جدواها، في العديد من مجالات الحياة الريفية والبدوية ونجاعة في مجالي حفظ النسيج الاجتماعي وتحقيق الأمن اعتمادًا على سماحة سجايا أهل السودان النابعة من عقائدهم الدينية وأعرافهم وتقاليدهم.

ثم جاء دور منظمات المجتمع المدني الحديثة، ممثلة في الحركة الطلابية ونقابات العمال والحركة التعاونية ونقابات واتحادات المعلمين، والحركة الشبابية، والحركة النسائية، ونقابات واتحادات المهنية، والجمعيات الطوعية وغير الحكومية، فكان لكل هذه التنظيمات دورها في تعزيز حركة الاعتماد على الذات، وبسط الخدمات وتنمية المجتمع بالعمل المباشر، والدعم المادي، والسند العلمي والفني.

وهكذا يتضح أن المجتمع السوداني يزخر بسجايا التكافل والتضامن والتعاون وبقدرات الابتكار والعمل والعطاء. وأنه يمكن لهذا المجتمع أن يكون حقًّا مستقلًّا عن السلطة في تلبية معظم حاجاته، وسابقًا عليها في مبادراته. وأن إتاحة الحرية والديمقراطية له ستمكنه من بسط سلطانه على جميع أمره عبر المشاركة البصيرة في الشأن العام وفي حركة التنمية.

إن الحديث عن التنمية الإنسانية كمرتكز للتنمية الشاملة، يجلي أهمية الاعتماد على الناس، في عملية التغيير والتطوير، وبناء قدراتهم، والناس لا يستوردون وإنما يقيمون في الأساس في أوطانهم، فلا بد من التوجه إليهم، توعية وحفزًا لهممهم لبلورة إرادة شعبية، هادفة إلى إحداث التغيير المنشود في حياتهم عبر مشاركتهم في جهود التنمية في كل شعابها. إن التجربة السودانية الراسخة في مجال الاعتماد على الذات تؤسس لجعله الأداة الأولى في تنفيذ الاستراتيجية التنموية الوطنية، ثم تأتي الاستعانة بموارد التعاون الدولي والاستثمارات الأجنبية، وإن كنا لا نقلل من أهميتها. إن الأخذ بهذا المبدأ يقتضي التجديد في صيغه وبرامجه ومشروعاته. ففي مجال الإنتاج - مثلًا - لا بد أن يكون الاتجاه، إضافة إلى اعتماده على المشروعات الفردية الصغيرة ومشروعات الأسر المنتجة، ابتداع مشروعات أكبر حجمًا تجمع جهود الأفراد والأسر، أو إقامة مشروعات

مساندة تُوظف في خدمة المشروعات الفردية والأسرية الصغيرة، فتقدم لها الخدمات الفنية والخبرات في مجال الإدارة والتسويق، بل وإنشاء شبكات للتسويق، تضطلع بمهامه إنابة عن الكيانات الصغيرة، وتسعى إلى الحصول على أفضل الأسعار لمنتجاتها. كما يتطلب ذلك التوسع في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي مجال التنمية الاجتماعية، يحسن التوسع في مشروعات تنمية المجتمع القائمة على العون الذاتي ومشروعات تنمية المناطق المختارة، من حيث عددها ومجالاتها وانتشارها في الأقاليم بعد أن أثبتت تجربة تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع المجتمعات المحلية، في المناطق المختارة في ولايات كردفان، نجاحًا دفع عددًا من المناطق الأخرى للمطالبة بتعميم هذه التجربة.

ويشكل مواصلة الجهود الشعبية في مجالات التعليم والصحة وتوفير المياه وإدارة مرافقها جهدًا مطلوبًا لتحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم ومنح مزيد من الفاعلية لجهود مكافحة الفقر واقتلاعه.

إن حديث الاعتماد على الذات وبخاصة في المناطق الريفية يشكل إحدى الركائز الأساسية لتنمية الريف بجهود أهله؛ لذا نود التنبيه إلى الصلة الواشجة بين الاعتماد على الذات وما سنفرده من حديث عن التنمية الريفية.

- **الركن السادس عشر: الصناعات الثقافية التقليدية:**

إن في حماية الموروث الثقافي من الاندثار محافظة على الهوية السودانية ومحافظة على تراث الأمة.

أنتج في العقود الخمسة الأخيرة كم هائل ومتزايد من الأدبيات المهتمة بالثقافة التقليدية ومنتجاتها. وهذا يتصل بالتراث والثقافات التقليدية وثقافة مجموعات السكان الأصليين وبيئتهم . إن الثقافة التقليدية بما فيها منتجاتها المادية ذات القيمة الجمالية والنفعية، وما اتصل بالعادات والتقاليد، بما فيها الطب الشعبي والمواد الطبيعية المستعملة في التطبيب والمداواة. إن هذا التراث والثقافة التقليدية، قد فاض الحديث في قيمتها الجمالية وقيمتها النفعية وتعبيرها عن التنوع. ودور هذه الصناعات الثقافية متصل بالحفاظ على التراث، والمحافظة على التنوع تفردًا ومزجًا؛ تفردًا يحافظ على التمايز، ومزجًا يعين في إدماج التعبير الثقافي المحسوس وغير المحسوس في نسيج

الثقافة الوطنية. ويلزم أن يتم هذا الإدماج بصورة منصفة ومتكافئة من حيث الأخذ بمفهوم القيمة المتساوية للثقافات والحضارات. وكذا دور منتجات الثقافات التقليدية في التواصل بين الشعوب وحضاراتها وثقافاتها. ولقد أفرد في الأدبيات الصادرة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة وأدبيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية، اهتمام كذلك بالدور الاقتصادي والتنموي للصناعات الثقافية، وانعكاس ذلك على تنمية المجتمعات المحلية والدول، بخاصة دور الاهتمام بالصناعات الثقافية القائمة على الثقافة التقليدية، في مكافحة الفقر.

من هذا المنظور نتناول أهمية الصناعات الثقافية، ودورها في التغيير الاقتصادي والاجتماعي في السودان. فالسودان قد حباه اللَّه تنوعًا عظيمًا في ثقافات أهله والبيئة التي يعيشون فيها. ولقد أبدع السودانيون عبر القرون - واعتمادًا على الطبيعة التي يعيشون فيها، والثقافة التي كونوها وعاشوا في رحابها - صورًا بديعة من التراث الفني مزج بين القيمة الجمالية والنفعية، بدرجات متفاوتة في مفرداته. صنعوا أدوات تسعفهم في معاشهم اليومي، وفي سكنهم وتزيين دورهم، وإعداد طعامهم وملبسهم، كما وجهوا اهتمامًا لزواملهم ورحائلهم، لتعين في ركوبها وتحميلها الأثقال والأغراض، واهتموا بتزيينها فكسوا جباهها ودعًا وحفلًا جلدية، وأحيانًا صوفية وحريرية، صنعوا السروج واللجم وغيرها، وبعضهم صنع المركب النهري، والساقية، والشادوف والمحراث، وكثيرًا مما يعين في الانتفاع بالزراعة والرعي. واهتمت جماعات بصنع آلات الموسيقى والتطريب، فنتج من ذلك طيف رائع من الأدوات الموسيقية في كل أنحاء السودان شماله وجنوبه وشرقه وغربه.

إن تنظيم وتطوير الصناعات الثقافية التقليدية سيعين في الحفاظ على تراث عظيم لكل أهله ويدل على تنوعه ويحفظه، ثم يدخله في الدورة العامة للحياة السودانية، فيقع التمازج الهادئ عبر الزمان بين كل هذا الموروث الثقافي الضخم والإبداعات الحديثة، فيه فيتعرف أهل السودان على بعضهم البعض. وتتوسع وتتعمق معرفتهم بوطنهم وأهله ويفخرون به وبأسلافهم الذين أسسوا لهذه الثقافة ومعاصريهم الذين حافظوا عليها. ويشكل هذا وشائج تقربهم وتؤلف بينهم وتوحدهم فيحرصون على وحدة البيئة التي يعيشون فيها، بيئة الوطن كله.

أما من حيث القيمة الاقتصادية وأثرها في حياة الناس والدولة فإننا نُقدر أن الاهتمام بقطاع الثقافات التقليدية ومنتجاتها، إضافة إلى قيمته الثقافية، سيشكل من فرص العمل وموارد الدخل ما ينعكس إيجابًا على حياة السودانيين في كل المواقع. وإن التوسع في المنتجات الحرفية التقليدية، والعمل على تطوير صناعتها سيحدث أثرًا مباشرًا في نوعية حياة الناس، واستخدام منتجات الصناعة التقليدية في معاشهم، ويوفر لهم دخلًا إضافيًّا، ولمن يحترفون هذه الصناعة دخلًا أساسيًّا. وإذا ما طورت هذه الصناعات ونظم تسويقها في الداخل والخارج، وأحسنت إدارة ذلك كله، فإن هذا القطاع سيغدو ذا شأن كبير في الاقتصاد السوداني، استنادًا إلى التنوع العظيم والفني المشهود. ولعل مما يعين في توسيع استثمار وجدوى هذا القطاع الأخذ بالأساليب التي تطور الصناعة الثقافية والتراثية وتصنيع خيرات البيئة، التي تستخدم في الصناعات الثقافية وتنظيم تسويقها.

وحرصًا منه على تطوير اقتصاديات الدول النامية، ظل المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومؤلف هذا الكتاب، يدعو للمحافظة على الصناعات الثقافية وإمكانية استغلالها تجاريًّا، لإعطاء أمل جديد للدول لتحسين اقتصاديات الدول النامية، والأفريقية منها خاصة، فجاءت الرؤية النافذة لتحويل الثقافة من مجرد تباهي تاريخي إلى صناعة لها مدخلاتها ومواردها وأسواقها، مما حدا به إلى أن يتوصل إلى مقولة مهمة وهي أن الصناعات الثقافية بالنسبة لكثير من البلدان النامية تدر مواردَ تفوق عائدات النفط.

ويمكن لإنتاج السلع الثقافية أن ينتفع بالتدابير التالية:

١ - الاهتمام بالتعليم الحرفي وتنظيمه وإنشاء مؤسسات تعليمية وتدريبية متخصصة في الصناعات التقليدية، ومنتشرة في البيئات المختلفة، مما يعين في تخريج أجيال متتالية من الحرفيين.

٢ - توطين الصناعات في المناطق التي يمكن أن تستفيد من موادها وأدواتها المحلية؛ كالخوص والقرع والخيزران في مناطق جنوب النيل الأزرق، فتصنع منها العاديات والأدوات الموسيقية والحصر. وهكذا نتخير لكل منطقة ما ألفه أهلها وبرعوا فيه.

٣ - الاهتمام بالتسويق عبر تنظيم المعارض والأسواق المحلية في عواصم الولايات والمعتمديات، وفي العاصمة القومية وغيرها من الحواضر، وفي المطارات والموانئ. ويحسن أن يُخطط لأمر التسويق الخارجي، لأهميته في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

٤ – إن ازدهار الصناعات الثقافية يشكل عنصرًا أساسيًّا في الجذب السياحي، فيعين في ازدهار السياحة وتسويق المنتجات الثقافية. كما يفيد انتشار الفنون الشعبية والصناعات الثقافية السودانية خارج الوطن في التعريف به وبثقافته وتراثه ويغري بزيارته.

٥ – الاهتمام بتطوير صناعات الفيلم والتسجيل بأنواعه لتسجيل التراث الشعبي الزاخر في السودان ليكون معدًّا للعرض والتداول، وبغرض المنافع المالية والاقتصادية.

٦ – كفالة الحماية القانونية للصناعات الثقافية ورعاية المبدعين وأهل التميز والحفاظ على حقوقهم في الملكية الفكرية. إضافة إلى ما يحققونه من نفع اقتصادي ومالي، مما يتطلب إنشاء نظام متطور للملكية الفكرية، ورفع الوعي بشأن حقوق الملكية الفكرية وأهميتها الاقتصادية.

٧ – الاهتمام بتسجيل الأصناف النباتية، خاصة النباتات الطبية والعطرية.

٨ – الحفاظ على الأنواع النادرة وتلك المهددة بالانقراض، من الحيوانات والطيور والنباتات، والتمسك بتنفيذ القوانين الضابطة لذلك، للحفاظ على هذه الثروات المقدرة.

٩ – الحفاظ على البيئة وتوازنها، ونحن نتوسع في الصناعات الثقافية وتوطينها في البيئات المحلية.

١٠ – الاهتمام بالبحث والتطوير في مجال الصناعات الثقافية، وإنشاء المراكز والمعاهد المتخصصة في هذا المجال، وإدخال الثقافة الشعبية والصناعات الثقافية في مناهج التعليم في المدارس، التي تتناول بصفة خاصة تدريس الصناعات المستوطنة في مناطقها، وفي إطار المناشط التربوية.

١١ – إفراد الإعلام الداخلي والخارجي حيزًا مقدرًا للتعريف بالتراث الثقافي، والإبداع الفني القائم في إطارها، والمنتجات القائمة عليه، والترويج لهذه الثقافة والمنتجات الثقافية.

١٢ – تشجيع هذا المجال الحيوي، ذي العائد الاقتصادي، وحمايته بإطار تشريعي متجدد ضامن لهذا التشجيع، ومحقق لصون هذا القطاع وتطويره.

الركن السابع عشر: المعلومات والمعلوماتية والعلم والتقانة:

أما وقد تناولنا محورية العلم والتقانة في تأسيس مجتمع المعرفة، الذي يعتبر ركيزة أساسية للتنمية، وولوج حياة العصر من أوسع أبوابها، وهو باب العلم والمعرفة، وأشرنا إلى أهمية المعلومات وتوافرها في كل أوجه السعي التنموي، وأَبَنَّا دور فنون الاتصال والمعلوماتية في الحياة المعاصرة، فإننا في هذا المقام نتناول هذه المقومات الأساسية من حيث اتصالها بالتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي المعاصر، والارتقاء بنوعية حياة الإنسان.

ولما كان اقتصاد العصر يقوم، بل وكل أوجه الحياة المعاصرة، على المعلومات والمعلوماتية والعلم والتقانة - فإن التميز في كل هذه المجالات والقدرة على إعمالها في النهوض بالاقتصاد، والارتقاء بنوعية حياة الإنسان، من المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة المتكاملة المتوازنة القابلة للاستدامة، فقد غدت البرامجيات لا المعدات هي قاطرة التقدم؛ لذا يتعين أن توجه عناية خاصة إلى جمع المعلومات وتصنيفها وإقامة الشبكات القادرة على توصيلها، وإتاحة الانتفاع بها في إعداد الخطط والبرامج والمشروعات وتوسيع نطاق المعرفة. وأن يهتم بالعلم والتقانة استجلابًا وتوطينًا، بل إبداعًا واستنباتًا، ليتمكن السودان من الاندماج في اقتصاد العصر وحياته. فقد أوجدت الثورة الرقمية قطاعًا وأنشطة اقتصادية جديدة كالتجارة الإلكترونية، والتعليم عن بعد، والمزاولة الطبية عن بعد، والنشاط المصرفي المقترن بالائتمانات، والمكتبات الإلكترونية التي غدت في متناول الأيدي. هذا يتطلب الاهتمام بالمبدعين والمجددين برعاية ملكاتهم وقدراتهم وحفظ حقوقهم في الملكية الفكرية، والانتفاع بما يخلقون ويبدعون في خدمة نهضة الوطن. وأن يردف ذلك كله بإشاعة العلم في المجتمع ليتطور قادرًا على التفكير العلمي وإقامة حياته على أساس المعرفة والانتفاع بالتقانة المعاصرة. فرأس المال الذي أصبحت له أعظم الأهمية في الثورة الرقمية هو رأس المال الفكري.

إن التجارب المعاصرة الناجحة للدول والمجتمعات التي تمكنت من توديع الفقر والتخلف، إلى غير رجعة، ما كان لها أن تتمكن من تحقيق إنجازاتها إلا بالاعتماد على قدرات العلم والمعرفة والتقانة. وإن الاقتداء بها يوجب الاهتمام بهذه القدرات العظيمة وإعمالها في تحقيق التنمية. وإن النماذج التي سترد في هذا الكتاب، تجلي بوضوح أن

إعمال العلم والتقانة وحسن إدارة الوقت قد كان من بين الأسباب الرئيسة التي مكنتها من إنجاز ما جعلها نماذج تُحتذى.

● **الركن الثامن عشر: تطوير البُنى الأساسية:**

إن توافر بنية أساسية كافية ومناسبة مستلزم للتنمية لا يمكن الاستغناء عنه ولا يمكن تحقيقها بدونه. والحاجة إلى بنية أساسية كفيئة في بلد واسع مترامي الأطراف، ومواجه بإزالة آثار الحرب، وإعادة البناء والتوطين في مناطق واسعة بسبب الحرب التي استنزفت موارد طائلة عهودًا طويلة من الزمان، وسببت من الخراب في العمران والبيئة، إضافة إلى إزهاق الأرواح، ما يتطلب تعويض ما فات والتأسيس لحركة تنموية حقيقية في كل أرجائه. فالسودان مطالب - إذا أراد استتباب السلام وتحقيق التنمية - بالتهيئة لتحقيق ذلك بتركيز جهود كبيرة على تطوير بنيته الأساسية، إعادة لتأهيلها وتوسيعًا لقاعدتها وامتداداتها لتغطي كل أنحاء السودان وتربطه بدول جواره. ويشمل ذلك شبكات الطرق والجسور بكل أنواعها الموظفة في المواصلات والري والتوليد الكهربائي، والسكك الحديدية، وسبل ومرافق النقل النهري والجوي والبحري، ومرافق الطاقة بكل أنواعها، خاصة توليد الكهرباء المائية والحرارية، واستثمار مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بكل أنواعها بما فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ونظم الري، وحسن إدارة مياه الأمطار والمياه الجوفية، وشبكات الاتصال، والبث الإعلامي المسموع والمرئي.

إن محورية البنيات الأساسية في الإنتاج والخدمات والانتقال والتواصل في التنمية، تفرض النهوض بأعباء إعادة تأهيل القائم، واستحداث الجديد بما يمكن من تهيئة بنية أساسية متطورة، كمًّا ونوعًا. وأن تمنح الأولوية في البنية الأساسية المعينة في التواصل البشري والحراك الاجتماعي والتكامل الاجتماعي؛ ذلك أن كل هذه من مستلزمات تقوية اللُّحمة الاجتماعية، وتعزيز نسيج المجتمع بما يكرس التآلف والتفاعل بين أهل الوطن وثقافاتهم وعقائدهم وأعراقهم، ويسهم في بلورة ثقافة وطنية واحدة، متعددة الروافد، فيغدو التنوع منابع غناء وتآلف في الثقافة الوطنية، وأن تعامل كل الأعراق والثقافات والديانات على أساس كرامتها المتكافئة، عبر الاحترام المتساوي الواجب لكل منها. وهذا يقتضي الاهتمام بصفة خاصة بتطوير البنى الأساسية القائمة في جنوب الوطن وغربه وغيرهما من المناطق النائية، ضامرة الخط في التنمية وكذلك تطوير البنى

الأساسية الواصلة بينها وبين بقية أجزاء الوطن كمرتكز لتنميته ووحدته. وأن يوجه مزيد من الاهتمام إلى البنى الأساسية التي تصل السودان بدول جواره لدفع خطى التعاون والتكامل الإقليمي، وتيسير التجارة، وانتقال رأس المال والاستثمار والسلع والأفراد بين السودان والوطن العربي والقارة الأفريقية بدءًا بدول الجوار القريب، وكذا التفتح على أنحاء العالم الأخرى، في عصر العولمة والاعتماد المتبادل، الذي يتوجب الاهتمام بتصحيح شروط التعامل فيه وترجيح موازينه في مصلحة الدول النامية.

● **الركن التاسع عشر: التخلص من عبء الدين الخارجي:**

قبل نيف وعشرين عامًا، طرح الرئيس التنزاني آنذاك جوليوس نايريري سؤالًا محددًا على حكومات البلدان الغنية: «هل علينا فعلًا أن نجوع أطفالنا لندفع ديوننا؟» واقع الأمر أن تسديد الديون يحول دون استغلال الموارد في المجالات ذات الأولوية، كالقضاء على الفقر والجوع وتوفير العناية الصحية والتعليم، بل وتمويل المشروعات التنموية. وقد ظل عبء الدين الخارجي من المقعدات الأساسية للتنمية في الدول النامية، وبخاصة في الدول الأقل نموًّا، والسودان من بينها. فاحتياجات خدمة الديون بالعملة الصعبة تحول دون توظيف الاستثمارات الكافية في الخدمات الأساسية والمشاريع التنموية.

كما ظلت قضية تخفيف أو إلغاء الديون الخارجية من القضايا الشائكة التي لم تخلُ وقائع أي مؤتمر من المؤتمرات العالمية الكبرى، التي نظمتها الأمم المتحدة، من إثارة هذه المشكلة وكيفية مواجهتها والتخلص منها. وعلى حين أن مجموعة السبعة وسبعين تطالب بإلغاء الديون، فإن مجموعات الدول المتقدمة المانحة والدائنة قد ظلت تعارض الأخذ بمبدأ إلغاء الديون، وتبدي استعدادًا للسعي إلى تخفيفها بإعادة جدولتها أو إلغاء جزء منها، أو تحويل بعضها إلى منح تستخدم في مصلحة قطاع الخدمات أو في شكل برامج تقدم إلى فئات خاصة كالأطفال والنساء والفقراء. كما ثبت أن محاولات إعادة جدولة الديون لا تعني في حقيقة أمرها إلا ترحيلًا لهذا العبء وتعظيمًا له، بسبب المتأخرات وتراكم الفوائد التي صارت، في حالات عديدة، أكبر من أصل الديون، كما هو الحال بالنسبة لديون السودان وغيره من الدول الأقل نموًّا. وقد أثبتت الدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤسسات التمويل الدولية، أن جُل دخل الدول النامية، وبخاصة الدول الأقل نموًّا، لم تعد كافية لخدمة الدين، مما أسهم في إبطاء مسيرة التنمية فيها.

والدراسات التي أجراها البنك الدولي تقول بأن السودان من كبرى الدول المدينة في العالم، وتصفه بأنه بلد فقير مثقل بالديون التي تراكمت منذ السبعينيات، وأن العديد من مؤسسات التمويل والمانحين قد اتخذت تراكم الديون ومتأخراتها على السودان سببًا لعدم التعاون الاقتصادي والمالي معه.

ديون السودان متوارثة بدأت مع أول حكومة وطنية في عام (١٩٥٦م) وبلغت ذروتها في عهد الرئيس نميري؛ حيث بلغت (٩) مليار دولار أمريكي. وبلغت (١٢) مليار دولار عندما تسلمت حكومة الإنقاذ السلطة في (١٩٨٩م)، وارتفعت إلى (٢١,١) مليار في عام (٢٠٠٣م) لتصل حاليًّا إلى أكثر من (٤٠) مليار دولار، معظمها في شكل متأخرات أو فوائد تبلغ نحو (٥٢٪) من حجم الديون، بينما يقل الأصل عن (٤٨٪) من حجم الديون. ويعود ذلك للقيمة التصاعدية لفوائد الديون بالإضافة للفوائد التعاقدية والرسوم الجزائية.

وكان السودان قد توقف منذ عام (١٩٨٣م) عن سداد التزاماته تجاه الديون الخارجية، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين الحكومة السودانية ومؤسسات التمويل العالمية. ولكن السودان سرعان ما عاود سداد الديون في عام (١٩٩٩م) إثر تصدير النفط، بل وتزداد معدلات السداد سنويًّا.

أما وقد وصل حجم المديونية حاليًّا إلى أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي السنوي. فإن معالجة عبء الدين الخارجي على السودان يقتضي مواصلة توجيه جزء من موارد الدولة لسداد المديونية، كما يتطلب تعاونًا متعدد الأطراف بين مؤسسات التمويل الدولية، وأصحاب الديون متعددة الأطراف، والديون الرسمية، والديون التجارية، وحكومة السودان، التي يطلب التقرير منها إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية جذرية في جانبي إيرادات الدولة ومنصرفاتها.

إن السودان مواجه بعبء الديون الخارجية، وبما تتطلبه إعادة البناء والتأهيل في المناطق التي تأثرت بالحرب، ومعالجة قضايا النزوح والهجرة وموجات الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية. إن هذا وضع لا يمكن تجاوزه إلا بعون مقدر وعاجل وحسن تفهم من قبل مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والدائنين عامة، وأن يتجاوب المانحون والمستثمرون مع السودان.

والأمل أن يشجع إنهاء الحرب وتحقيق السلام كل هذه الجهات على المسارعة بإلغاء ديونها، مساهمة منها في استدامة السلام، أو أن تلغي جزءًا من الديون وكل الفوائد، بصورة تمكن السودان من توجيه موارده الذاتية ومعونات الأسرة الدولية إلى المشروعات التنموية وإعادة التأهيل والإعمار في المناطق التي عانت من الحرب، أو امتدت آثارها إليها، وإلى التنمية الشاملة. وهذا يتطلب من السودان مواصلة عملية الإصلاح الاقتصادي والمالي وحسن إدارة الموارد المتاحة له بكفاية وشفافية، وأن ينتهج سياسات اقتصادية ومالية تمكن من تسارع النمو الاقتصادي ورشد التعامل في عائداته. وأن يبذل جهودًا مضاعفة في إقناع الأسرة الدولية والكيانات الاقتصادية الدولية والإقليمية بالاستثمار في إمكاناته الطبيعية الهائلة، وتلبية حاجات إعادة الإعمار والتنمية؛ ذلك أن عبء الديون قد ساهم إلى حد كبير في تجميد المساعدات الاقتصادية والحد من البرامج التنموية.

هذا وقد أنشأ بنك السودان وحدة متخصصة لإدارة ديونه الخارجية، وهي الجهة الوحيدة الموكلة إليها إدارة ملف الديون الخارجية.

إنه يحق للسودان أن يأمل بعد بلوغ السلام في أن تفي مجموعات المانحين ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية بما وعدت به من عون في معالجة مشكلة الديون والمساهمة في تمويل عمليات إعادة التأهيل والتنمية عبر المنح والقروض والاستثمارات، شريطة أن يكون تمويل تخفيف أعباء الديون تمويلًا إضافيًّا حقيقيًّا، أي تجنب تحويل مساعدات التنمية إلى التخفيف من الديون، والتزام الدائنين بشطب حصتهم من مدفوعات خدمة الدين المستحق، وخفض التزامات الديون إلى مستوى يتوافق مع متطلبات الأهداف التنموية.

● **الركن العشرون: الاستراتيجية التنموية الشاملة:**

إن تحقيق المنشود في سودان السلام يتطلب رؤية استراتيجية شاملة تمتد عقودًا من الزمان، وخططًا تعين في تنزيل تلك الاستراتيجية إلى أرض الواقع في أطر زمنية محددة معلومة. ويشترط لهذه الاستراتيجية، وهي تحدد المسار المختار لتحقيق مقاصد الأمة وغاياتها، **أن تهدف أول ما تهدف إلى ما يلي:**

١ – تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة القابلة للاستدامة التي تفي بحاجات المواطنين أفرادًا وفئات وجماعات وأقاليم بصورة أوفى بكثير مما تحقق في عقود الصراع التي

سبقت التوصل إلى اتفاق السلام. وأن تقوم هذه الاستراتيجية التنموية على تنمية اقتصادية حقيقية وتراعي البعد الاجتماعي رديف البعد الاقتصادي، وكذلك البعد الجغرافي رديف البعد البيئي، وأن يكون جوهرها ومرتكزها معًا تنمية إنسانية تقوم على المعرفة والحرية، وصون حقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي تعتمد على الأسس والموجهات والبنى المؤسسية التي سبقت الإشارة إليها عند تناولها التنمة الإنسانية ومحورية المعرفة في صنع التقدم والرقي الاجتماعي.

٢ - أن يكون الهدف الكلي لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة للاستدامة هو تحقيق الأمن القومي في كل أبعاده، الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والسياسية، والدبلوماسية والأمنية والعسكرية والعلمية والتقانية. وأن يكون التركيز في تحقيق هذا الهدف على تحقيق الأمن الغذائي للوطن كله، وتوفير المياه والصحة والتعليم، والكساء والسكن لرفع ضغوط الحياة عن كاهل المواطنين. وأن يستوعب التخطيط، الذي يقوم في إطارها كل قطاعات المجتمع السوداني، في اتساق وتناغم، وأن يتجه إلى التوظيف الأمثل لمجمل قوى المجتمع وموارده وطاقاته.

٣ - أن يمنح اقتلاع الفقر أولوية كبرى في الاستراتيجية التنموية بحسبانه إهدارًا لكرامة الإنسان، ومبددًا لقدراته، وحاجبًا لفرصه في العيش الكريم، والسبب الرئيس في تهميش قطاعات واسعة من المواطنين. ولأنه يشكل مكمن عدم الرضا ويخلق مناخ العنف والمنازعات، والمقعد الأساسي للتنمية الإنسانية، بل التنمية بعامة.

٤ - أن تجعل في مقدمة أهدافها استدامة السلام بما يتطلبه ذلك من موارد لإعادة التأهيل، وإطلاق خطى التنمية المتسارعة، وتعزيز السلام الاجتماعي، واستعادة الثقة والتكافل والتراحم.

٥ - أن تكون شاملة حقًّا، محددة الخطط التي تُفصل البرامج والمشروعات اللازمة لسد الفجوات، وإصلاح ما تخرب، تمهيدًا للنهوض المتوازن بالوطن كله، وتوفير مقومات ذلك النهوض.

٦ - لكي لا يأتي الحديث مرسلًا، والمشروعات تعبيرًا عن أمانٍ عاطلات، يتحتم الاهتمام بالمؤسسات والآليات والأدوات التي تنزل الاستراتيجية والخطط والبرامج، خاصة ما اتصل منها بالأولويات الكلية والقطاعية، إلى أرض الواقع.

٧ - أن تكون السياسات التي تقوم عليها متجهة في أساسها إلى التنمية البشرية، وتعبئة طاقات كل أهل السودان، لتصير التنمية مرتكزة على الإنسان كوسيلة أنجع، ومتوجهة إليه كغاية أسمى. وهذا يقتضي تحقيق العمالة الكاملة، وتعزيز فرص التكامل الاجتماعي والاندماج الوطني.

٨ - منح الأولوية المقدمة للرعاية الصحية، وقاية وعلاجًا وبيئة. وأن تجعل مكافحة الأمراض المستوطنة والمعدية والوبائية من الأهداف القطاعية الأساسية؛ لأنها تشكل تهديدًا لحياة الناس وحقهم فيها، وتعطل القدرات الإنتاجية، ويستلزم هذا بسط الرعاية الصحية الأساسية وإعداد برامج وطنية للوقاية من هذه الأمراض ومكافحتها، وبخاصة أمراض الطفولة الفتاكة والملاريا والسل الرئوي والعوز المناعي والصحي، وأن تجعل هذه البرامج التعاون الإقليمي والدولي في محاربة هذه الأمراض جزءًا أصيلًا منها، وأن تُتخذ التوعية الشعبية، خاصة في المناطق الريفية، مدخلًا للوقاية من هذه الأمراض، وترسيخ الوعي بأهمية مكافحتها والمداواة منها .

٩ - منح التعليم، بحسبانه حقًّا أساسيًّا وعمد إقامة مجتمع المعرفة، والتدريب بحسبانه معينًا في الدخول في العمالة المنتجة، أولوية خاصة في السعي التنموي، وأن يقوم ربط محكم بين النظام التعليمي وحاجات التنمية وسوق العمل، وأن يحتل التعليم المهني والتقاني والفني مكانة مميزة في النظام التعليمي، وأن تسعى الدولة والمجتمع إلى توفير فرص التعليم بما فيها محو الأمية وتعليم الكبار كحلقتين أساسيتين في التعليم المستمر، وأن تؤمن بخاصة مجانية التعليم الأساسي بما يحقق تعميمه وديمقراطيته، وأن يكون ذلك التوجه لب عملية إصلاح النظام التعليمي، وأن تُعمل الوسائل التقانية وطرق التعليم الحديثة كوسائل أساسية في إصلاح العملية التربوية، إضافة إلى إعداد المعلمين وتدريبهم وتطوير المناهج.

١٠ - أن توجه عناية خاصة إلى القطاع الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، بحسبانه القطاع الرائد والمصدر الرئيس للنمو المستدام للاقتصاد السوداني، من حيث إنه يحقق الأمن الغذائي وفرص العمالة الأوسع، وبحسبانه أكبر القطاعات إسهامًا في الناتج الإجمالي المحلي والدخل القومي، وهو الذي يوفر المواد الخام للصناعات الزراعية كلها، وتسهم منتجاته الأولية والمصنعة في دفع عجلة الصادرات. ويتطلب

النهوض بالقطاع الزراعي الأخذ بمنهج التنمية الريفية الشاملة المتكاملة، ورفع كفاءة نظم الإنتاج والتسويق الزراعي من خلال تحسين خدمات المساندة وإدخال تغييرات تقنية ومؤسسية ومواصلة تخفيف القيود التنظيمية لبعض الأسواق النوعية، والإصلاح الزراعي، وتطوير بنية أساسية استراتيجية، والاهتمام بالآثار السالبة على البيئة. ولا بد من التركيز على دعم الأراضي الزراعية التقليدية المروية بالأمطار بهدف التقليل من حدة الفقر والتفاوت التنموي.

١١ - التوسع في الاستثمارات النفطية ورشد استخدام عائداتها، خاصة في مجالات التنمية الإنسانية والارتقاء بالبنية الأساسية، وتطوير القطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعة.

١٢ - أن يكون الارتقاء بالقدرات الإنتاجية والقدرة على الاستثمار الرشيد للموارد البشرية، والموارد الطبيعية الهائلة التي يزخر بها السودان؛ لُب الحركة التنموية ومرتكزها لتحقيق كل غاياتها وأهدافها.

١٣ - الاهتمام بالصناعات الثقافية كتراث وطني، ووسيلة في عون المجتمعات الريفية خاصة، في مكافحة الفقر وتوازن معادلة اقتسام الثروة. كما يمكن للصناعات الثقافية أن تشكل موردًا هامًّا في الدخل القومي، وفي إيرادات السلطات المحلية والولائية.

١٤ - تطوير السياحة استثمارًا لإمكانات السودان السياحية الهائلة التي يتيحها تراثه، وإمكاناته الطبيعية المتنوعة، في بيئاته المختلفة، ولأنها قد غدت تشكل مصدرًا متناميًا من مصادر الدخل للدول، فقيرها وغنيها. وأن يتوجه الاهتمام إلى السياحة الداخلية تعريفًا لأهل السودان - خاصة الشباب والأطفال - بوطنهم حضارةً وتراثًا وطبيعةً متنوعة، بما يغرس فيهم حب الوطن، ويعزز عوامل الانتماء له والاعتزاز به. والاهتمام بالسياحة الخارجية تعريفًا للسودان حضارة وطبيعة وإمكانات تنموية هائلة، وإعمالها في جذب شركاء التنمية والاستثمارات الخارجية.

١٥ - التعويل على الإبداع والقدرة على الخلق والتجديد وتوفير المعلومات والتقانات اللازمة للتنمية البشرية.

١٦ - الاستفادة المثلى من ذخيرة العلم والتجربة السودانية المقيمة داخل الوطن، وتلك التي تقيم في خارجه، لتدارك سلبيات الفجوة العلمية التقانية داخل الوطن. وأن توظف هذه القدرات والخبرات في كل مراحل التنمية وبناء الوطن، من حيث التصور

الاستراتيجي، والتخطيط العلمي، وتصميم البرامج والمشروعات، وتوفير مقومات إنجازها، وتخير أفضل الوسائل العلمية لذلك التنفيذ، وأن يكون هؤلاء العلماء والخبراء وأهل الدراية حداة قافلة تأسيس سودان السلام والديمقراطية والتنمية والعدل والتقدم.

١٧ - الحفاظ على البيئة وترشيد التعامل معها صونًا وارتفاقًا، ورشد التصرف في الموارد الطبيعية التي تتوافر فيها؛ إذ إن ما أصاب البيئة من تدهور وتراجع يتطلب برامج إسعافية شاملة، للحفاظ على التربة ومصادر المياه والغطاء النباتي والغابي، وحراسة ذلك البرنامج بتشريعات صارمة، ورقابة دقيقة، وسلطة إنفاذ قوية. ولا بد أن تنشأ المشروعات الكبرى، خاصة في مجالات الزراعة والصناعة والتعدين والطاقة، رفيقة بالبيئة مراعية لأهمية إصحاحها وزيادة مواردها. وأن توجه عناية خاصة إلى المشروعات التعويضية، خاصة الغطاء النباتي والغابات، والتوسع في مجال استزراع الغابات وإثراء الغطاء النباتي، والتوازن في استثمار المراعي الطبيعية، وأن تكون التوعية البيئية جزءًا أصيلًا في المناهج التربوية والبرامج الإعلامية والثقافية.

١٨ - تعزيز قيم الاعتماد على الذات لدى الفرد، والجماعات، والمجتمع بأسره، والدولة، بحسبانه قيمة أصيلة وممارسة تاريخية في المجتمع السوداني. كما أن الاهتمام بالاعتماد على الذات وإنشاء مشروعات العون الذاتي يفجر طاقات هائلة في المجتمع، ويغري الآخرين بالتوجه إلى الاستثمار في السودان.

١٩ - توجيه اهتمام خاص إلى الأطفال والشباب والمرأة، رعاية للطفولة والشباب، وإنصافًا للمرأة وتمكينًا لها والإفادة من طاقاتها وطاقات الشباب لتحقيق النهضة الوطنية. ويتعين اتخاذ المزيد من الإجراءات لتضييق الفجوة بين الجنسين في المجالات الحيوية كالتعليم وفرص العمل. ولا بد من إيلاء عناية خاصة باحتياجات المرأة والأطفال والشباب في المناطق التي تأثرت بالحرب.

٢٠ - تعزيز الخدمات الموجهة للفئات ذات الحاجات الخاصة، وبسط شبكات الأمان الاجتماعي.

٢١ - الاستفادة القصوى من العلوم والمعلومات والتقانات التقليدية والحديثة والطفرة الرقمية في كل أوجه الأداء، وأن يكون التركيز بالأخص على الاستفادة من تقانات المعلومات والاتصال، توطئة للتحديث والاستفادة من أحدث التقانات التي

حققت النقلة العالمية بإعمال المعلومات والمعلوماتية وتقانة الاتصال، وأن توضع خطة خاصة لسد الفجوة العلمية والتقانية، وتحديد أمثل وجوه الاستفادة منها لتحقيق النهوض في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأن توجه عناية إضافية لقضايا الطاقة والتأكد من وفرتها لكل الأغراض الإنتاجية والاستهلاكية والاجتماعية. وأن تُستثمر في ذلك مصادر الطاقة جميعها، وبخاصة المصادر المتجددة.

٢٢ - ولتسريع التنمية الشاملة المتوازنة القابلة للاستدامة وضمان نجاحها، ينبغي الأخذ بفكرة المشروعات الرائدة على أسس قطاعية ومرتكزات إقليمية. وأن يوكل أمر تنفيذ المشروعات إلى مؤسسة أو مؤسسات متخصصة في مجالها لتكون تلك المشروعات الرائدة نماذج يقتدى بها عند التعميم لتطوير قطاع معين كالصناعة أو الزراعة أو التعليم مثلًا، أو إقليم بعينه خاصة الأقاليم التي تأثرت بالحرب أو ضامرة الحظ في التنمية.

٢٣ - الاهتمام بالإدارة؛ إذ إن سوء الإدارة قد أضحى أحد أهم المقعدات لسعي الدول النامية لتحقيق التنمية والحكم الراشد. كما أظهرت التجربة السودانية أن المشكلة التي تواجه الأداء في كثير من الحالات هي مشكلة إدارة؛ لذا يلزم الاهتمام بعلوم الإدارة وتطويرها، وتطوير الكفاية الإنتاجية. ولا بد أن تتضمن الإدارة الحسنة آليات كفؤة للتنسيق والمتابعة والتقويم في الأداء العام والخاص، وفي تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج والمشروعات، مستعينين في ذلك بأحدث تقانات المعلومات والمعلوماتية.

٢٤ - تطوير سياسة السودان الخارجية، وأداتها الأساسية الدبلوماسية، بحيث تكون قادرة على تحقيق مصالح السودان، والدفاع عنه، وعرض ثقافته وإمكاناته البشرية والطبيعية العظيمة كوسيلة للتفتح على العالم، وترسيخ صورة السودان كقوة سلام وأمن واستقرار وتقدم، قادر على التجدد والتفتح على التعاون الإقليمي والدولي والإسهام في تصحيح موازين القوى والتفاعل في العلاقات الدولية.

وأن تكون هذه السياسة الخارجية معينة في رشد توظيف ما يتيحه التعاون الإقليمي والدولي من فرص وموارد مالية وفنية وتقانية، والوفاء باستحقاقات هذا التعاون، والعلاقات التكاملية العربية والأفريقية. وأن يكون التعاون الدولي والتكامل الإقليمي من مرتكزات استراتيجية التنمية الشاملة المتوازنة. وأن يتم الوفاء بنصيب السودان فيها، وبالأخص التكامل السوداني المصري، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب

أفريقيا (الكوميسا) والسوق العربية المشتركة، والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، والشراكات المرتقبة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ودول آسيا وأمريكا الجنوبية.

هذه رؤية استراتيجية إذا ما نُفذت الأهداف الواردة فيها، يمتلك المجتمع السوداني وأهل السودان قاطبة مقومات النهضة وتتوافر له الأسس والمرتكزات المتينة التي تجعل التنمية فيه شاملة متوازنة وقابلة للاستدامة، وتشكل جسرًا يُمَكِّن السودان وأهله من الخروج من مخنق الدول الأقل نموًّا إلى مصاف الدول المتقدمة الممسكة بحضارتها وجذورها وقيمها والمتفتحة حوارًا وتعاونًا على الناس من حوله.

* * *
* *
*

الْبَابُ ٱلتَّاسِعُ

التراضي وإعادة البناء: نماذج دولية

تقول حكمة معروفة: « **إن الذين لا يقرأون التاريخ حري بهم أن يعيدوه ويكرروه ويقعوا في هاوياته ويرتكبوا أخطاءه** ».

وقد عرفت الشعوب منذ القدم، وبالرغم مما ساد بين الجماعات التي تكونت منها، من حروب ومنازعات، أن تفيء إلى الحوار والتراضي وتيسير سبل المشاركة كوسائل أمثل لبلوغ أوضاع مستقرة، قائمة على التعايش السلمي، وممكنة من تحقيق التقدم، فبنت أوطانًا ودولًا صارت نماذج لجدوى هذا الحوار وتلك المشاركة. ونلحظ في هذا السياق أن حروبًا طاحنة قد أعقبها جنوح إلى السلم والاستقرار، بل تطور ذلك في أعقاب الحربين العالميتين إلى إنشاء منظمات دولية: عصبة الأمم والأمم المتحدة. وتطورت الأمم المتحدة إلى منظومة دولية متعددة الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج التي جعلت تحقيق السلم والأمن والاستقرار والتقدم جوهر مقاصدها وغاياتها. وأرست من المبادئ وصاغت من المواثيق ما مكن للتعاون الدولي أن يتطور في مساقات الحريات الأساسية، وحقوق الإنسان، والأسرة والمرأة والطفولة، والتربية والعلم والثقافة، والبيئة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، مما أفضى إلى تطوير العلم والتقانة وتسخيرهما في خدمة التنمية والتقدم.

واليوم تبرز في إطار العولمة منظمات وبرامج جديدة. وبالرغم من عسر ولادتها نتيجة الشكوك والمعارضة التي تحيط بها، فإن الأمر سيتجه إلى تراضٍ جديد يحقق الاستقرار ويرعى مصالح الدولة قاطبة.

وكل ما أسلفنا يدل على محورية التراضي في تحقيق الاستقرار والتقدم. وتتعدد النماذج وتتفاوت في التراضي دوليًّا وقوميًّا. التراضي بين الدول والتراضي بين الجماعات المتنوعة داخل الوطن الواحد، ولكنها تؤكد - جميعها - أن الحوار والتسامح والوفاق يفضي إلى تسويات تقود إلى سلام على نحو يحقق درجة أعلى من العدالة والتنمية الإنسانية.

لذا يتوجب علينا، ونحن نستشرف في السودان إنفاذ السلام الدائم والعادل، أن نتدارس التجارب التي سبقتنا، لنفيد من إيجابياتها، ولنتفادى أخطاءها، بل ولنؤسس لتجربة متطورة يحتذى بها.

● **النموذج الأول: ماليزيـا:**

السلام الاجتماعي والنماء الاقتصادي والديمقراطية الراشدة:

بفضل الرؤية الواضحة والخطط التنموية الثاقبة، والقيادة الراشدة والصادقة في توجهاتها، تمكنت ماليزيا من تسخير تنوعها العرقي والثقافي والديني، ومواردها الطبيعية لتحقيق ما يعرف بالمعجزة الآسيوية، بنهضة تنموية رائدة، فأصبحت أنموذجًا للتنمية الاقتصادية. وارتقت خلال عقدين من الزمان إلى مصاف الدول المتقدمة في صناعاتها واقتصادياتها، وتمكنت من تحقيق أسرع نسبة نمو اقتصادي في العالم. ونهضت بحياة الناس، ووفرت سبل العيش الكريم لكل الناس، في ظل ممارسة ديمقراطية، هي الأقوى في العالم الإسلامي. وحققت الاستقرار السياسي وحولت التنوع العرقي والديني إلى مصدر قوة.

وفي ظل تشابه كثير من المعطيات والعوامل، صار لزامًا علينا في السودان أن نتدارس تجربة ذلك النمر الآسيوي ونقتدي بها ونفيد من دروسها الغنية، ونستدل بمؤشراتها ونتدبرها، وذلك في إطار سعينا لانطلاق السودان والنهوض به من كبوة التخلف وبراثن الفقر إلى مجتمع عادل ينعم بالرخاء والاستقرار والتسامح الديني والانفتاح على العالم ومواكبة التغيرات العالمية؛ مثل العولمة وتحرير التجارة والتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات، والتعامل معها وفق مصالح متبادلة، وتحقيق نهضتنا التنموية بشروطنا الوطنية في إطار مسيرة واثقة للخروج بأمتنا من قائمة الدول الأقل نموًّا إلى مصاف الدول سريعة التقدم.

نشأت ماليزيا في الثمانينيات من اتحاد المستوطنات البريطانية في بينانج ودندنج وملقا وسنغافورة والولايات الملايوية الاتحادية. وحصل « اتحاد الملايو » على استقلاله من بريطانيا في عام (١٩٥٧م) وانضمت له سنغافورة في عام (١٩٦٣م) لإنشاء اتحاد ماليزيا. ولكن سنغافورة انفصلت عنها في عام (١٩٦٥م) لتصبح جمهورية مستقلة. وتولى تونكو عبد الرحمن – الذي قاد مسيرة بلاده نحو الاستقلال – رئاسة

أول وزارة أعقبه تون عبد الرزاق، تم تون حسين، ثم مهاتير محمد، والذي تولى رئاسة الوزارة بالانتخاب في عام (١٩٨١م) وقاد مسيرة ماليزيا ونهضتها التنموية وتحويلها إلى أحد النمور الآسيوية. وتنازل مهاتير عن الحكم في عام (٢٠٠٣م) لصالح عبد اللَّه أحمد بدوي، والذي استمر في رئاسة الوزارة في أعقاب الانتخابات التي أجريت في فبراير (٢٠٠٨م)، حتى تنازل عن منصبه لصالح نجيب تون عبد الرزاق (رئيس الوزراء الحال) كأول مرة في تاريخ ماليزيا بسبب فشل حزبه في الانتخابات البرلمانية.

تتكون ماليزيا من اتحاد فيدرالي يضم (١٣) ولاية، وتتبنى الدولة نظامًا سياسيًّا يحفظ التوازن بين قومياته المختلفة، وهو نظام ملكي فيدرالي دستوري، يقوم على منح امتيازات خاصة لسكان البلاد الأصليين من الملايويين، والذين يشكلون (٥٩٪) من جملة السكان، وكلهم مسلمون. ويرأس ماليزيا ملك ينتخب كل (٥) سنوات من بين سلاطين الولايات الملايوية التسع. وينبغي هنا أن نتوقف للتمعن في هذا النظام المتفرد: الملكية الدستورية، أي أن الملك يتم انتخابه. وتمارس السلطنات الثلاث عشرة دورها الإقليمي والقومي من خلال الانتخابات وتعيين الملك من بين سلاطينها. وعلمانية الدولة تكفل لجميع الأعراف والديانات حرية التعبير عن معتقداتها مع ضمان كامل لحقوق الأقليات في الدستور. وتتوزع السلطات بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي والسلطة القضائية. ولكن في الممارسة العملية تتركز معظم السلطات في الجهاز التنفيذي. ومنذ استقلالها في عام (١٩٥٧م)، يحكم ماليزيا تحالف من عدة أحزاب يطلق عليه اسم بارسيان ناشيونال. وما يميز تلك الأحزاب هو تطلعاتها القومية المشتركة لصون الديمقراطية والمحافظة على استقرار البلاد وازدهارها الاقتصادي. وحتى أحزاب المعارضة تشترك معها في التعامل بقدسية مع التطلعات والمصالح القومية.

يبلغ جملة سكان ماليزيا (٢٨,٣٣٤, ١٣٥) مليون نسمة (إحصاء عام ٢٠١٠م)، ويتألف المجتمع الماليزي من ثلاث مجموعات أساسية؛ هي الملاي (٥٩٪) (مسلمون) والصينيون (٢٦٪) ثم الهنود (٧٪) وآخرون (٨٪) وغالبيتهم مسيحيون وبوذيون وهندوس. ويشكل المسلمون (٦٠٪) من جملة السكان. وتنتهج الدولة نهجًا إسلاميًّا معتدلًا ووسطيًّا ونظام حكم ديمقراطي متطور. والحريات الدينية كحرية الاعتناق وحرية العبادة مكفولة بنص الدستور الاتحادي الذي ينص على أن الإسلام هو الديانة الرسمية للدولة. وفي هذا الشأن قال د. مهاتير: « نحاول أن نقدم مفهومًا جديدًا

للإسلام، لا بالأسلوب الذي يفهمه به الأصوليون، ولكن بالانتساب إلى المعارف الحديثة والاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة »[١].

إن هذا النهج في التطبيق الإسلامي المعتدل في ماليزيا يعتبر ضروريًّا وفرضه الواقع الاجتماعي لمجتمع ماليزيا متعدد الأعراف والديانات، فالمجتمع الماليزي ليس مجتمعًا إسلاميًّا بالكامل، وتتطابق هذه المعطيات مع ما هو عليه الحال في السودان. وفي مجتمع ماليزيا نجد المسجد إلى جانب الكنيسة والمعبد. ويتميز الماليزيون بأنهم يفتخرون بهذه التعددية الدينية والعرقية، المكفولة بإرادة قوية من قبل رأس الهرم السياسي والديني. ولكن هذا التسامح الديني والاجتماعي بين الطوائف والأعراف المختلفة لم يأت من فراغ، فبعد سياسة الإصلاح الاقتصادي، اهتمت الرؤية الماليزية بتأكيد مبدأ العدالة الاجتماعية للجميع وترسيخه. بل إن برامج الحكومات المتعاقبة منذ استقلال البلاد قد ركزت على أهمية تعزيز الثقة بين المجموعات العرقية المختلفة وتوطيد الوحدة الوطنية على أساس راسخ من الثقة المتبادلة والتسامح والمساواة بين المجموعات العرقية والدينية المختلفة ومراعاة مصالحها وتطلعاتها من أجل بناء مستقبل مشترك أفضل للبلاد. وليس أدل على ذلك من تكوين المجلس الاستشاري القومي في عام (١٩٧٠م) والذي يضم في عضويته المهنيين والمثقفين. ويضطلع المجلس بدور مهم في ترسيخ الثقة عبر تمثيل المجموعات المختلفة والتعبير عن تطلعاتها ورعاية مصالحها واحتواء الفوارق العرقية والاقتصادية وتخفيف حدتها.

ولعل أهم معالم التجربة الماليزية أنها نجحت في المساواة بين جميع العرقيات والديانات ووضعت حدًّا للتناحر الطويل بينها، وأصبح الملايو يتعاملون مع بقية العرقيات، ليس بوصفهم أغلبية سكانية، ولكن بوصفهم جميعًا مواطنين، لهم ما للآخرين من حقوق وعليهم ما على الآخرين من واجبات.

وعتِ الحكومة الماليزية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أهمية توحيد الجهود لبناء الوطن وترسيخ الوحدة الوطنية في مجتمع متساوٍ في الحقوق والواجبات، وعبر التنمية المتوازنة في جميع أرجاء البلاد، وعبر المساواة بين جميع المجموعات العرقية والدينية وإزالة الفوارق الاقتصادية والطبقية بين طوائف المجتمع

---

(١) من حديث رئيس الوزراء الماليزي للأهرام الأسبوعية (٢١ نوفمبر ٢٠٠٢م).

المختلفة، بغض النظر عن أعراقها وجذورها ودياناتها. وقد قصرت خطة مهاتير واجبات الدولة في أربعة محاور أساسية: تطوير التعليم والتقنية، وتوفير العناية الصحية للمواطن، وإنشاء البنى التحتية وتطويرها، وتحقيق السلام الاجتماعي عبر سياسات القضاء على الفقر ومشاركة الجميع في السلطة والثروة.

والتحولات الاجتماعية والنفسية التي طرأت على المجتمع جعلت المواطن الماليزي يشعر دائمًا بأنه هو المستهدف الأول من عملية التنمية، وأن نهضة بلاده تقوم عليه كفرد قبل كل شيء؛ ولذلك عندما سئل عامل ماليزي بسيط عن سر المعجزة التي حققتها بلاده أجاب ببساطة: « لقد طـُلِب منا العمل لثماني ساعات في اليوم، فعملنا ساعتين إضافيتين كل يوم حبًّا للوطن ».

وبعد ترسيخ السلام والاستقرار الاجتماعي واستدامته، والذي هو مفتاح النمو، كما كان ينوه بذلك كثيرًا رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد، صار الطريق ممهدًا لاستراتيجية ماليزيا الاقتصادية، والتي ارتفعت بها ليصبح لماليزيا اقتصادٌ قويٌّ متوازنٌ. عقدين من الزمان كانت كافية لانتقال ماليزيا من دولة زراعية بدائية إلى دولة متطورة تحتل المرتبة التاسعة عالميًّا بين الدول المصدرة للتقانة العالية.

وتحت شعار « الجودة والتصدير قاطرة التنمية الاقتصادية »، بدأت المراحل الأولى للنهضة الاقتصادية في السبعينيات؛ حيث بدأ التركيز ينصب على تكثيف الاستثمارات الوطنية في الصناعات مقترنة بالتوجه نحو التصدير. وكانت هذه الصناعات كثيفة العمالة وأسهمت بشكل ملحوظ في تخفيض معدلات البطالة (وفرت العمالة لحوالي ٩٧٪ من السكان) والتوزيع العادل للثروات على فئات المجتمع الماليزي. واحتفظت الدولة بعدد محدود من المشروعات عامة وتركت جل إدارة الاقتصاد للقطاع الخاص، من خلال المشاركة الفعالة لرؤوس أموالها، وحتى الخدمات تركتها للقطاع الخاص؛ مثل الطرق والكهرباء والاتصالات وأعمال النظافة، وانحصر دور الدولة في تنظيم الإشراف على تلك الخدمات فقط. أي أن الحكومة أدارت الاقتصاد بأسلوب قطاع إدارة الأعمال، الأمر الذي نجح في جذب الاستثمارات والتي بدورها وفرت إنتاجًا ضخمًا للتصدير. وسمحت للشركات الأجنبية بالاستثمار شريطة مشاركة رأس المال الوطني وإنفاق جزء معلوم من أرباحها في إنشاء البنيات الأساسية اللازمة لجذب الاستثمار والشبكات

المتطورة في مجالات النقل المختلفة. وبذلك تمهد الطريق لجذب كبرى شركات العالم في الإلكترونيات لإنشاء مصانعها في ماليزيا. وهكذا لم تجد ماليزيا حرجًا في الاتجاه شرقًا والاستفادة من تجارب اليابان وكوريا الجنوبية، والتي تقوم على العلم والمعرفة والتقانة وقيم وأخلاقيات العمل الجاد. وأعلنت ماليزيا سياسة « النظر شرقًا » في عام (١٩٨١م) وامتد العمل بها حتى عام (١٩٩١م) وهدفت إلى تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعليم من التجربة اليابانية والقيم الإيجابية؛ مثل أخلاقيات العمل والتطبيقات الإدارية المنضبطة مع التركيز على العمل الجاد والإخلاص والعمل الجماعي وتشجيع الإنتاجية والاعتماد على الذات والصبر والمثابرة والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز. ومنحت مزايا ضريبية للشركات اليابانية لمدة (٨) سنوات فقط، لإنتاج الأجهزة الكهربائية بمكون محلي لا يقل عن (٨٠٪) وإعفاء ضريبي مفتوح في حالة تصديره (٨٪) من الإنتاج.

وفي المرحلة التالية سمحت للشركات الأجنبية بالملكية التامة والتصدير دون اشتراط المساهمة الوطنية، ثم إصدار تراخيص منتجات أجنبية وحوافز ضريبية مغرية وإنشاء منطقة تجارة حرة. وشهدت السنوات الخمس الأولى من عقد الثمانينيات تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة، والتي ركزت على التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية، وصناعة السيارات والتوسع في صناعة الأسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الإلكترونيات والنسيج. وتمتعت الصناعات الماليزية خلال هذه المرحلة بالحماية الحكومية. وأعقب ذلك مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية والصناعات ذات القيمة المضافة. والخلاصة أن الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠م) شهدت تنفيذ ثلاث خطط خمسية شملت مجموعة من السياسات الهادفة لتنشيط النمو الصناعي. كما شهدت توسعًا في استثمارات القطاع الصناعي بقيام أكثر من (١٥,٠٠٠) مشروع صناعي، شكلت فروع المشروعات الأجنبية حوالي (٥٤٪) والمحلية (٤٦٪) ووفرت هذه المشروعات مليوني وظيفة وفرصة عمل جديدة، إلى جانب نقل التقنية الحديثة وتطوير المهارات العمالية وإيجاد قنوات جديدة للتسويق، وتحديث البنية التحية للاقتصاد الماليزي وتطوير التعاون الاقتصادي الإقليمي، في إطار كتلة دول جنوب شرقي آسيا. وفي ذات الوقت الدفع بالقطاع الخاص وتطويره وتقديم الدعم له حتى يتمكن من القيام بدوره في النهضة الاقتصادية.

وفي المرحلة التالية انتهجت ماليزيا ما يسمى بطريقة التصنيع العنقودي الذي يقوم على الترابط بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، والتي تتمثل في الربط بين الصناعات والموردين وخدمات الأعمال، وذلك في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز.

وقد ساهمت في إنجاح عملية التنمية الصناعية العديد من المؤسسات والهيئات التي كانت تتولى توفير المعلومات عن المزايا الاستثمارية وتتولى الإجراءات الإدارية والتصديقات وتستضيف الشركات متعددة الجنسيات وتوفر احتياجاتها، وتزودها بالخدمات الأساسية والعمالة المدربة والمؤهلة، والترويج للصادرات الماليزية والبحث عن أسواق جديدة لها وتوفير المعلومات للمصدرين الماليزيين، وتوفر لهم كذلك البرامج التدريبية.

ونسبة لاعتماد الاقتصاد الماليزي في نهضته على الصادرات، كان لزامًا تطبيق نظام مقاييس ومعايير دوليين لتحديد السلع التجارية؛ ولذلك تم تحويل هيئة المقاييس الماليزية إلى شركة مساهمة تدار بأسلوب القطاع الخاص، اطلعت على النظم المعمول بها في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان، وطبقتها على الصناعة والتجارة الماليزية. وتتولى الشركة منح شهادات الجودة ومطابقة المواصفات والإشراف على شركات مراقبة الجودة والمحافظة على البيئة.

إن نجاح برنامج وخطة ماليزيا الاقتصادية مكنها من تحقيق نمو اقتصادي عالٍ فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في الناتج المحلي في الستينيات (٥,١٪) وخلال السبعينيات (٧,٨٪) وخلال الثمانينيات (٥,٩٪) (نسبةً للأزمة الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا) ثم ارتفع خلال العشرين سنة الماضية بمعدل (٦,٩٪)، وتضاعف الناتج الإجمالي المحلي بثمانية أضعاف مما مكن ماليزيا من التحول من بلد يعتمد على بعض المواد المحلية والزراعية البدائية إلى بلد يصدر السلع والصناعات والمعدات والآليات الكهربائية والإلكترونية. بل واحتلت ماليزيا المرحلة التاسعة في قائمة الدول المصدرة للتقنية العالية، متقدمة في ذلك على إيطاليا والسويد والصين. كل ذلك تحقق بفضل برنامج واستراتيجية علمية محددة وواضحة المعالم والأهداف انعكست في تحقيق

الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة القائمة على العلم والتكنولوجيا والإنتاج للقضاء على الفقر وتطوير الريف وتطوير البنيات التحتية والتعليم والخدمات. وقد ركزت ماليزيا على إنشاء قاعدة عريضة لتعليم حديث يؤهلها لتصبح دولة ذات بنية صناعية متقدمة تستقطب الاستثمارات الأجنبية التي تتطلب وجود البنية الأساسية والعمالة المدربة والمنضبطة. وتمكنت ماليزيا بالفعل خلال ثلاثة عقود من تخفيض معدل الفقر من (٤, ٥٢٪) إلى (٥, ٥٪) ليبلغ حاليًّا (٥, ٠٪). وبذلك تكون قد قضت على الفقر المدقع بصورة جذرية.

إن نجاح القيادة الماليزية في القضاء على الفقر كان الأساس الضروري لتقوية الوحدة الوطنية والتجانس بين الأعراق المختلفة. فالتنمية في ماليزيا تقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي يعود إلى المساواة في الدخل، وبذلك تنعكس مكاسب التطور الاقتصادي على حياة المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم، بما في ذلك الخدمات الضرورية كالغذاء والتعليم والعلاج والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي الفقراء والعاطلين عن العمل والمجموعات العرقية الأكثر فقرًا في المجتمع، والأقاليم الأقل نموًّا. واتبعت ماليزيا استراتيجيات معينة لتقليل الفقر؛ مثل زيادة امتلاك الفقراء للأراضي ورأس المال ورفع مستويات تدريب العمالة وزيادة الرفاهية عامة. واندرجت ماليزيا في عام (٢٠٠٦م) في قائمة (٢٠) دولة سجلت أقل معدل للبطالة في العالم.

إن النجاح الاقتصادي في ماليزيا قد ارتكز في جانب على وجود موارد طبيعية وبشرية نجحت الخطة في استغلالها وتوظيفها وتسخيرها للإنتاج وتحقيق الرفاه الاجتماعي. كما ارتكز ذلك النجاح على الاستقرار السياسي الداخلي، فقد استمر حكم مهاتير محمد لمدة (٢٢) عامًا، وضمن ذلك استدامة خطته الاقتصادية الطموحة. واستقرت علاقات ماليزيا الخارجية وبصفة خاصة مع جيرانها ودول المنطقة، وحافظت ماليزيا على حيادها تجاه الدولتين العظميين ولكنها استفادت بمهارة من كليهما، وتحولت إلى أسطورة محبوبة تجتذب عشرين مليون سائح كل عام. بيد أن كل ذلك النجاح لم يكن ليتحقق بدون التخطيط السياسي والاقتصادي السليم، والرؤية الثاقبة والواقعية، والقيادة السياسية المخلصة والفاعلة والواعية والصادقة في توجهاتها، والإدارة الراشدة، والوعي الوطني في جميع قطاعات المجتمع المدني، وبصفة خاصة الأحزاب السياسية الحاكمة

والمعارضة، واتفاقها على أهمية الوحدة الوطنية وأولوية توحيد الجهود لبناء الدولة. فصار التنوع العرقي والديني مصدر قوة، وصارت الممارسة الديمقراطية في ماليزيا هي الأقوى في العالم الإسلامي.

كل هذه تحديات ودروس إن أمعنا النظر فيها وتدارسنا استدلالاتها بعمق يمكن أن تصلح نواة ونموذجًا للنهضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان عام (٢٠٢٥م).

● **النموذج الثاني: جنوب أفريقيا:**

التسامح والمصالحة والتعاهد:

منذ أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، تصاعد الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان، مع تصاعد النزاعات بين بني البشر، بغض النظر عن قومية الإنسان أو معتقداته أو لونه أو جنسه أو ديانته أو لغته.

كان الزعيم الفرنسي شارل ديجول أول من استخدم تعبير « المصالحة الوطنية ». واستخدمه فيما بعد كل من جورج بومبيدو وفرانسوا ميتران، للتعبير عن اعتقادهم بضرورة تحمل مسؤولية الجرائم التي ارتكبت إبان الحرب واحتلال الجزائر. ثم استخدم نيلسون مانديلا هذا المفهوم في جنوب أفريقيا، عندما كان نزيلًا في السجن؛ إذ نادى بإجراء العفو العام وإجراء المصالحة الوطنية، لدرء تجدد العنف والاحتراب والاحتراق وإراقة الدماء بدافع الانتقام.

المصالحة الوطنية هي رؤية لإعادة ترتيب المجتمع وإعادة التوازن الوطني واعتماد معايير المواطنة الحرة والمتساوية، لكل طوائف المجتمع، بهدف النهوض بالمجتمع وإطلاق طاقاته الإبداعية وتوظيفها لبناء الدولة والأمة. وقد تجمعت لدى البشرية حصيلة تجارب شعوب عديدة في المصالحة الوطنية الناجحة؛ ففي المغرب شُكلت لجنة الإنصاف والمصالحة في عام (٢٠٠٤م)، وفي غينيا صدر القانون (٦١١) للمصالحة الوطنية، واجتازت السلفادور أزمتها عن طريق لجنة تقصي الحقائق في عام (١٩٩٢م)، وفي جواتيمالا شُكلت لجنة بيان انتهاكات حقوق الإنسان في عام (١٩٩٤م) وفي سيراليون أُقيمت المحكمة الخاصة لسيراليون، وفي كمبوديا أُنشئت محاكم مرتكبي الجرائم، وفي تيمور ابتدرت اللجان القضائية للأفعال الجنائية الخطيرة، وفي

رواندا شُكلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك في إسبانيا ما بعد فرانكو وتشيلي وهايتي ومنطقة البلقان وكمبوديا. وبلغت جملة تلك اللجان ما يزيد على (٢٥) لجنة أطلقت عليها مسميات مختلفة.

ولعل أهم تلك التجارب وأكثرها نضجًا والأبعد أثرًا كانت تجربة جنوب أفريقيا حين قاد نيلسون مانديلا بلاده عام (١٩٩٤م) في مرحلة الانتقال السلمي من مرحلة حكم الفصل العنصري إلى مرحلة الاستقرار والديمقراطية، فكانت المصالحة الوطنية من أهم مكوناتها.

كانت جنوب أفريقيا قد استعمرت من قِبَل البيض والأوربيين منذ القرن السابع عشر؛ حيث مارسوا خلال حكمهم أبشع أنواع التفرقة العنصرية وسياسات الفصل العنصري بين البيض وبقية سكان البلاد الأصليين من السود ومن الوافدين الملونين. وإثر اعتماد هذا التصنيف العنصري رسميًّا من قبل الأقلية البيضاء، اشتعلت ثورة الأكثرية السوداء لمحاربة هذا التمييز البغيض بقيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، فأودع زعيمه نيلسون مانديلا السجن في عام (١٩٦٤م)؛ حيث بدأ في تبني سياسة النضال السلمي من أجل تحرير بلاده من القبضة العنصرية. وأثمر النضال السلمي المتواصل عن تبني آخر رؤساء الجمهورية البيض فريدريك دي كليرك في عام (١٩٨٨م) ما أطلق عليه آنذاك سياسة المصالحة الوطنية. فأطلق سراح مانديلا بعد أن قضى خلف القضبان أكثر من سبعة وعشرين عامًا، كرَّسها للنضال بالوسائل السلمية بصورة فعالة وناجزة، وهو ذات السلاح الذي كان قد استخدمه المهاتما غاندي وأسفر عن رحيل القوات البريطانية عن القارة الهندية. وأسفرت المفاوضات الشاقة عن تنازل البيض من الحكم لصالح السكان الأصليين الأفارقة. وأعلنت الأقلية البيضاء عن استعدادها لاعتراف بجرائمها مقابل عدم مقاضاة الأشخاص والسياسيين المسؤولين عن تلك التجاوزات والجرائم. واضطر نيلسون مانديلا – تحت ضغوط دولية كبيرة – إلى القبول بذلك واعتبار تضحيات المواطنين السود استحقاقًا مطلوبًا لاستعادة الحكم وتحقيق الاستقرار.

ونجحت جنوب أفريقيا في الانتقال إلى عهد جديد من الحرية والديمقراطية، دون الدخول في حرب أهلية، رغم ما شهدته البلاد من صراع وأحقاد بين البيض والسود وبين السود والسود، ورغم النزاع الطائفي والعرقي المتجذر في جنوب أفريقيا. واجتازت

مرحلة انتقال السلطة من الأقلية البيضاء إلى الأكثرية السوداء ومن مرحلة الصراع والأحقاد إلى مرحلة التصالح والتسامح، وتوحدت الطوائف والأعراق والديانات لتأسيس دولة ديمقراطية حديثة يسودها حكم القانون والعدالة. وها هي جنوب أفريقيا اليوم دولة القانون التي يحكمها الدستور وتتمتع فيها المحكمة الدستورية بالسلطة العليا ومراقبة أداء البرلمان والحكومة. وبذلك استطاع شعب جنوب أفريقيا أن يضع نهاية لذلك النظام ليقوم أشرق أنموذج في التسامح والتراضي بديلًا لنظام التمييز العنصري الذي أنكر كرامة الإنسان الأسود واعتدى على حقوقه وكرامته.

بعد فوز حزب المؤتمر الأفريقي في انتخابات جنوب أفريقيا في عام (١٩٩٤م)، سارع مانديلا بالسعي لدى الأحزاب وعرض عليها المشاركة في الحكومة. وتشكلت حكومة تضم كل الأجناس والأعراف الأفريقية المختلفة أطلق عليها مجازًا حكومة « قوس قزح ». وبدأ الحوار لإنشاء لجنة للحقيقة، ثم أصدر برلمان جنوب أفريقيا في عام (١٩٩٥م) « قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة » التي أنشئت بموجبه لجنة الحقيقة والمصالحة. واختير أعضاؤها السبعة عشر بالترشيح والاختيار المباشر والعلني من بين الوطنيين، ومنحها القانون سلطة العفو والتفتيش والمصادرة وجلب الشهود وحمايتهم. أنشأت اللجنة أربعة مكاتب في أقاليم جنوب أفريقيا المختلفة، وشكلت ثلاث لجان فرعية: **الأولى** لجنة « انتهاكات حقوق الإنسان » وعملت على تجميع الشهادات من الضحايا والشهود بشان الانتهاكات، **واللجنة الثانية** هي « لجنة العفو » واختصت في البت في طلبات العفو، والتي بلغت حوالي (٧٠٠٠) طلب، **واللجنة الثالثة** هي « لجنة التعويضات ورد الاعتبار » واختصت بالتعويضات.

نظرت اللجان في الانتهاكات التي حدثت ما بين عام (١٩٦٠م) وعام (١٩٦٤م) وتلقت اللجنة شهادات من (٢٣٠٠٠) شاهد، تحدث منهم ألفان في مئات من جلسات الاستماع العلنية للإجابة على أسئلة أعضاء اللجنة ومحامي الضحايا وعائلاتهم ومن الضحايا أنفسهم. وحظيت الجلسات بتغطية إعلامية مكثفة. ومنح العفو بالفعل لكل من اعترف صراحة باشتراكه في الجرائم التي ارتكبت وبدواعٍ سياسية.

وقد تزامن نشاط اللجنة مع انعقاد محاكمات لجرائم الفصل العنصري أصدرت أحكاما رادعة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد طلبات العفو المقدمة للجنة « الحقيقة

والمصالحة ». وفرغت اللجنة من أعمالها في نهاية عام (١٩٩٨م) ونشرت تقريرها النهائي الذي غطى فترة زمنية تجاوزت (٣٠) عامًا. وعرض على البرلمان وعلى الحكومة لتنفيذ التوصيات الواردة فيه حول الانتهاكات التي بلغت (٢٥,٠٠٠) ما بين قتيل ومفقود.

مهما يكن من أمر تنفيذ توصيات اللجنة، وهو الجانب الأهم في قصور لجان الحقيقة، سواء كان ذلك بسبب ضعف القدرة المؤسسية على المتابعة أو ضعف التمويل اللازم للتعويضات، إلا أن إسهامها كان فعالًا في التعامل والتصالح مع مرارات الماضي وآلامه. وتوطيد الدعم المعنوي وبث الطمأنينة في نفوس المواطنين وإزالة ما علق بها من مرارات.

إن تجربة جنوب أفريقيا الإنسانية، في التعامل مع الماضي وتقليص عقود من العنف والتقتيل.. حافلة بالعديد من الدروس الناجحة والعبر والمآثر التي ينبغي الإفادة منها، ولكن من دون إغفال خصوصيتنا وتراثنا وثقافتنا، وذلك للتأسيس لاستدامة السلام والاستقرار. لقد لخص ديزموند توتو - رئيس لجنة « الحقيقة والمصالحة » تجربة جنوب أفريقيا بقوله: « لقد حررتنا الحقيقة فعليًّا، حتى أصبح بوسعنا أن نعقد السلام مع أنفسنا، وبفضل التذكر والغفران أصبح بوسعنا أن نسلم كوابيس الماضي إلى صفحات النسيان.. ».

لقد نجحت جنوب أفريقيا في طي الصفحات المأساوية من تاريخ الصراع والنزاع والأحقاد وكتابة صفحة جديدة بالتصالح والتسامح والمصالحة في دولة تتساوى فيها جميع الأعراق وتحترم جميع الأجناس والأديان ويتم تداول السلطة فيها ويعلو فيها القانون. كل ذلك بفضل وعي النخبة المثقفة والقيادة الحاكمة الواعية، والزعامة التاريخية لنيلسون مانديلا ودوره الإصلاحي والتصالحي، والتي قدرت ترجيح المصلحة العليا للأمة، وكانت المصالحة الوطنية هي البند الأول في برنامجها السياسي.

إن لجنة الحقيقة والمصالحة، قد لا تكون مناسبة وتكوين المجتمع السوداني، ويجب ألا نخلط بينهما وبين المحاكم، ولكن مواجهة آثار الحروب الأهلية والسعي لإقامة توازن بين الحاجة إلى إحلال السلام والاستقرار من جهة ومتطلبات العدالة والمساواة من جهة أخرى يتطلب إيجاد آلية مشابهة تؤدي نفس الدور وتسعى لنفس المقصد في محاسبة

مرتكبي الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، وتأسيس دور العدالة فيما يتصل بالمحاسبة والتوصية بالتعويضات عن الانتهاكات والأضرار النفسية والجسدية والاقتصادية التي تعرض لها الضحايا ورفع الضيم عنهم، وتعزيز المصالحة الوطنية عبر التسامح، ونزع فتيل الخصومات والعداءات والانتقام.

والعدالة الانتقالية تعنى بمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، والتعامل مع هذه الانتهاكات بطريقة شاملة وواسعة تتضمن العدالة الجنائية، وإصلاح الضرر، والعدالة الاجتماعية، والعدالة الاقتصادية. فالعدالة والمصالحة يجب أن يتكاملا مع بعضهم البعض إلا أنه من غير الممكن استبدال أحدهما بالآخر. وبذلك تفصل المصالحة الوطنية ما بين الماضي المثقل بالآلام والأضرار والمآسي والمرارات والغد المفعم بالعدالة والمصالحة الاجتماعية وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون.

إن العدالة لا ينبغي أن تركز على العقاب فقط، بل تهتم بالنطاق الأوسع لاحتياجات المجتمع. فإذا كان العقاب هو المحطة الأخيرة في عملية تحقيق العدالة، فإنه من المحتمل أن تتواصل دائرة العنف. وعليه لا بد من تحقيق التكامل في العلاقة ما بين العدالة والمصالحة.

وقد لا تكون الحقيقة إلا عنصرًا واحدًا من عناصر تحقيق المصالحة الوطنية، والمصالحة الوطنية وحدها لن تكفي لحل مشكلات بلادنا إذا لم تتزامن مع السعي الجاد لمعالجة عدم المساواة الهيكلية وتوفير الحاجات الأساسية ومستلزمات الأمن والرفاه وضمان الحقوق والتنمية الشاملة والعادلة والمستدامة، وتقضي على أسباب التفرقة والنزاعات.

والمصالحة الوطنية ليست حدثًا عابرًا، بل هي عملية مستمرة مع المستقبل المفعم بالأمل والبناء والاحترام المتبادل والعيش الكريم، وهي ضرورية لإعادة تأسيس الأمة على أسس شرعية قانونية وتعددية وديمقراطية وإشاعة ثقافة السلام والتسامح وتلافي الانتكاس إلى حالات الحرب. وهي لازمة لبناء جبهة وطنية قوية قادرة على مواجهة التحديات واستحقاقات عملية بناء السودان ورفاهية شعبه.

وحتى تكون المصالحة الوطنية فاعلة لا بد أن تشمل كل القوى السياسية ومختلف شرائح المجتمع كعلماء الدين والزعامات القبلية. والمصالحة لا تبدأ بالانتخابات ولا تعتمد على مجرد المبادرات المطروحة، لكنها ضرورة حضارية ترتقي بشعبنا إلى مستوى الإنسانية، فروح المصالحة والتسامح تستجيب لنداءات الضمير والفطرة الإنسانية. لقد تناحر أهل السودان وتفرقوا خلال العقود الماضية وتراكمت الأحقاد والمرارات ومشاعر الحقد والكراهية، والتي يمكن تجاوزها بالتصالح الوطني الحقيقي بين الأفراد والجماعات والقبائل والأعراق والإثنيات والجهويات وصولًا إلى دولة المواطنة: سودان العدالة والمساواة والسلام الاجتماعي.

إن العمل برؤية السودان (٢٠٢٥م) السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقتضي أولًا ترسيخ دعائم التفاهم والحوار بين أبناء السودان، ومحاولة إيجاد الحلول للمشاكل والنزاعات التي تطرأ، بالإقرار أولًا بحق الاختلاف والتعامل مع الآخر بروح التسامح الحقيقي الذي صارت أدبياته من ضرورات العمل الحقوقي في مجال حقوق الإنسان. وإجراء المصالحة ضروري في السودان للانتقال من حالة الصراع السياسي الداخلي والعنف إلى مرحلة التحول الديمقراطي، ولبناء صرح الدولة الديمقراطية.

والمصالحة الوطنية، وفق رؤيتنا، تعني إعادة ترتيب قوى المجتمع ومعافاته عبر التصالح والتسامح، لإعادة التوازن للنسيج الوطني اعتمادًا على مبدأ المواطنة الحرة المتساوية، وبإشراك المواطن، وهو أهم عناصر الاستقرار، في العملية السياسية والاقتصادية، حتى تتمكن الطاقات من الانطلاق وتتكامل لتسهم في بناء الوطن ونهضته.

وللمصالحة الوطنية شقان: **الأول**: هو المصالحة الوطنية أو السياسية بين الفرق والأحزاب والنخب السياسية.. ثم **المصالحة الفردية**، وهي الأصعب تحقيقًا لتضميد الجراح والآلام والعفو على مستوى عامة الناس.

وإننا نؤمن بأن التسامح والمصالحة أصبحت ضرورية لمعالجة وطي صفحات الماضي وفتح الباب أمام مصالحة وطنية حقيقية والتفرغ إلى صناعة المستقبل، بالحوار وعلى أسس العدالة والمساواة، لبناء الوطن وتحقيق السلم الاجتماعي والتنمية الشاملة. في وطن تكرس فيه المواطنة، ويتجاوز فيه المواطنون الاعتبارات العرقية والدينية والثقافية، ويتحقق فيه العدل، ولا ولاء فيه إلا للوطن.

ولنا أسوة حسنة برسولنا الكريم عندما خاطب أهل مكة الذين عذبوه وشردوه وحاربوه « **اذهبوا فأنتم الطلقاء** »[(١)]، وبذلك كسب ثقتهم وفتح لهم باب الإسلام على مصراعيه انطلاقًا من التسامح وليس الانتقام. فأقبلوا على الإسلام طوعًا، زرافات ووحدانًا.

وهي دروس إن أمعنا النظر فيها وتدارسنا استدلالاتها، يمكن أن تصبح نموذجًا للمصالحة الوطنية في السودان (٢٠٢٥م).

- **النموذج الثالث: دولة الإمارات العربية المتحدة:**

ثنائية الأصالة والمعاصرة:

الإمارات السبع، أو إمارات الهدنة، هي أسماء كانت تطلق على ما يعرف اليوم بالإمارات العربية المتحدة، وتتكون من سبع إمارات؛ هي: إمارة أبوظبي، وإمارة دبي، وإمارة الشارقة، وإمارة عجمان، وإمارة الفجيرة، وإمارة رأس الخيمة، وإمارة أم القوين. وقد دخلت تلك المنطقة ضمن الدولة الإسلامية، مع انتشار الإسلام في شبه الجزيرة العربية، ونشأت عدة إمارات؛ منها ما خضع لسلطة الخلافة الإسلامية، ومنها ما انفصل واستقل عنها. واحتل البرتغاليون المنطقة في القرن السادس عشر؛ ثم انتقلت الوصاية والهيمنة لمصلحة بريطانيا بالكامل خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. ثم وقعت بريطانيا عدة معاهدات مع شيوخ القبائل العربية. وفي عام (١٩٥٢م) استقلت الشارقة والفجيرة. وفي ذات العام تم تشكيل مجلس حكام الإمارات السبع، برئاسة المفوض السياسي البريطاني، وبدأ إنتاج النفط في عام (١٩٦٢م). وفي عام (١٩٦٨م) أعلنت بريطانيا عن سحب جميع قواتها بحلول عام (١٩٧١م)؛ حيث أنهت بريطانيا معاهداتها مع الإمارات المتصالحة، وأعقب ذلك الإعلان تشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر (١٩٧١م) وانتخب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم أبوظبي، رئيسًا للاتحاد. وقد تحقق هذا الاتحاد على سند من دستور مرن وقيادة حكيمة صبرت وصابرت طويلًا حتى تمكن الاتحاد وحقق درجة عالية من الاستقرار، الأمر الذي انعكس إيجابًا في تحقيق طفرة تنموية هائلة ومتميزة لتصبح من أنجح اقتصاديات السوق الحر في المنطقة، بل وفي العالم أجمع، ووضعتها في مصاف الدول الأكثر تقدمًا، بفضل عائداتها النفطية واستراتيجيتها التنموية المتطورة وحكمة قادتها.

---

(١) رواه البيهقي.

وتمتاز النهضة التنموية المتفردة في دولة الإمارات بمواكبتها لآخر ما توصلت إليه الحضارة الإنسانية من علوم في كافة المجالات، مع التمسك بالموروث الثقافي والديني والحضاري لأمة الإمارات وحماية الهوية الوطنية والمحافظة على النسيج الاجتماعي والموروثات المستمدة من التعاليم الإسلامية والتراث. والتفرد في نجاح تجربة الإمارات يعود في المقام الأول إلى نجاح المزاوجة بين الأصالة والمعاصرة.

لقد تحقق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل استراتيجية تنموية شاملة ومحددة المعالم والأهداف ترتكز على تخطيط دقيق وعلى الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل. وصارت تلك الاستراتيجية الدليل والمرجعية التي تحكم أداء الدولة ومؤسساتها. وقد ركزت الدولة في خططها واستراتيجياتها على توزيع الاستراتيجية على ستة قطاعات رئيسة: قطاع التنمية الاجتماعية، وقطاع التنمية الاقتصادية، وقطاع العدل والسلامة، وقطاع التطوير الحكومي، وقطاع البنية التحتية، وقطاع تطوير المناطق النائية.

وقد ساعد في تحقيق التنمية الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني في البلاد وتوفر الأيدي عاملة والعقول المهاجرة من الدول العربية والآسيوية وقرب الأسواق التجارية في الشرق الأقصى والشرق الأوسط وأفريقيا. وحقق القطاع الصناعي طفرات كبيرة تمثلت في مضاعفة المنشأت الصناعية وفي حجم الاستثمارات وعقد الشراكات مع المؤسسات والشركات العالمية وإقامة المناطق الحرة الصناعية والتجارية لجذب الاستثمارات؛ حيث توجد حاليًّا (١٦) منطقة حرة تعمل فيها أكثر من عشرة آلاف شركة في مختلف أنشطة الصناعات التحويلية والتجارة والخدمات والتخزين وتوزيع البضائع والمواد الأولية. وقد لعب القطاع الصناعي والتجاري دورًا محوريًّا في تنفيذ الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة لتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي، وتمكن قطاع الصناعات التمويلية من تحقيق أعلى مساهمة في الناتج الإجمالي المحلي في السنوات الأخيرة، وأصبح في المرتبة الأولى بين القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

وقد سخرت الدولة النسبة الأعلى من مواردها للإنفاق على البنيات التحتية والاجتماعية والتعليم والتدريب والإنشاءات من طرق ومطارات ومحطات المياه

والكهرباء. كما خصصت الدولة استثمارات ضخمة لتطوير قطاع صناعة السياحة، وطورت خدمات للسائحين والزائرين من مطارات وموانئ وشبكات طرق واتصالات وغيرها من الخدمات المتقدمة.

وقد تبوأت دولة الإمارات، بما حققته من منجزات متطورة، مرتبة متقدمة في دليل التنمية البشرية العربية الأخير لعام (٢٠٠٥م) بتربعها على المركز الثاني عربيًّا. واحتلت دولة الإمارات المركز الحادي وأربعين عالميًّا في دليل التنمية البشرية الدولي للعام (٢٠٠٨م). وقد أشادت تقارير التنمية الدولية بالاهتمام الكبير الذي توليه دولة الإمارات للإنسان في سياساتها وخططها التنموية، وأكدت تلك التقارير أن التنمية البشرية في دولة الإمارات حققت نقلة نوعية متميزة، وأن الدولة قد حققت تقدمًا ملحوظًا في مجال الخدمات الأساسية والخدمات الصحية والإسكان والعدل والأمن، كما شهد قطاع التعليم طفرة مميزة.

ومن جانبه أكد صندوق النقد الدولي أن الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات قد حقق، على مدى العقد الماضي، تقدمًا كبيرًا وخاصة فيما يتصل بتوسيع وتنويع قاعدة الموارد الاقتصادية، كما أكد الصندوق في تقريره السنوي للعام (٢٠٠٦م) أن اقتصاد الإمارات يشكل أنموذجًا فعالًا في مجال الحد من الاعتماد على موارد النفط وتفعيل دور القطاع الخاص في بناء الاقتصاد الوطني. وأكد التقرير أيضًا أن الاقتصاد الوطني ظل يحقق نموًّا قويًّا بفضل ارتفاع أسعار النفط وتنامي ثقة المستثمرين ومضاعفة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو القياسي الذي حققه فائض الحسابات الجارية، كما أسهمت سياسات الاستثمار في خفض نمو الأسعار في أسواق العقارات والأسهم المحلية.

إن التركيز على القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة، والتي ساهمت كمحركات أساسية في ارتفاع معدل النمو، والانفتاح على المنافسة العالمية والتوسع الهائل في التجارة الخارجية وتحرير السياسات المالية والاقتصادية وتحرير أسعار الصرف وتضاعف الاستثمارات المحلية والأجنبية.. قد انعكس بصورة مباشرة على توازن نسبة الناتج الإجمالي المحلي وارتفع نمو الدولة الاقتصادي وناتجها الإجمالي المحلي من (٢٦١) مليار درهم في عام (٢٠٠٢م) إلى حوالي (٥٩٩) مليار درهم في عام (٢٠٠٦م). وتفوقت معدلات النمو الاقتصادي على مثيلاتها في الهند والصين. وأصبحت أسواق

دولة الإمارات من أكثر الأسواق تحررًا، وتمكنت بالفعل من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في عام (١٩٩٥م).

ويتزامن كل ذلك الإنجاز مع علاقات خارجية متوازنة، على الصعيد الإقليمي والدولي، بفضل سياسات دولة الإمارات المتوازنة وتعاملها مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية انطلاقًا من مرتكزات ثابتة تقوم على الانتماء الخليجي والعربي والإسلامي.

لقد ظلت التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية دائمًا في صدارة اهتمامات حكومة دولة الإمارات واستراتيجياتها. فالإنسان هو غاية الاستراتيجية والخطة، وهو أيضًا الوسيلة الرئيسة لتحقيقها؛ ولذلك حرصت الدولة على تطوير الإنسان وبالتركيز على وعاء الثقافة والتاريخ الوطنيين، وذلك حماية للهوية الوطنية.

وفي خضم الإنجازات المتسارعة التي تحققت في دولة الإمارات، لم تغفل القيادة الواعية عن جانب هام من تكوين الأمة، وهو المحافظة على موروثاتها وجذورها الحضارية والثقافية ونسيجها الاجتماعي. إن فهم روح العصر واحتضان التطور التقني والمعارف واستغلالها لأغراض التنمية المستدامة لم يؤثر على الهوية الوطنية وسيادة الدولة، والتي تحرص وتنجح في المحافظة على عناصرها العربية والإسلامية وأصالة ثقافاتها المحلية وتراثها وتقاليدها المحافظة. ولم يكن هذا التزاوج ممكنًا بدون التخطيط والاستراتيجيات السليمة.

إن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التوحد واستدامته لجديرة بالتمثيل. وحري بنا في السودان - ونحن نتطلع إلى تحقيق وحدة راسخة - أن نتدارس تجربة الإمارات في التوحد. كما يتوجب علينا تدارس التطور الاقتصادي في دولة الإمارات ونجاحها في تنويع مصادر الدخل واستغلالها لمواردها النفطية وتسخيرها لتحقيق الطفرة الاقتصادية والتنموية المستدامة. وقد استطاعت دولة الإمارات تحقيق ذلك مع محافظتها على نسيجها الاجتماعي وموروثاتها، وهذا جانب مهم نسعى لتحقيق التوازن فيه، لنؤسس للتمازج والتكامل بين الأصالة والمعاصرة في مجتمع السودان في (٢٠٢٥م).

- **النموذج الرابع: التجربة الهندية:**

الدور الريادي لصناعة المعلومات في الاقتصاد الحديث:

تعتبر الهند أكثر البلدان النامية استفادة من الثورة الرقمية، فقد تضاعفت صناعة

البرمجيات الحاسوبية فيها إلى ثمانية أضعاف في عام (٢٠٠٨م)، بلغت قيمتها (٨٥) بليون دولار أمريكي.

حققت الهند، التي كانت تعرف بجوهرة التاج البريطاني، استقلالها في الأربعينيات من القرن الماضي. وتعد ثاني دولة في العالم من حيث عدد السكان؛ حيث وصل عدد سكانها إلى مليارٍ و (٢٦٠) مليون نسمة تقريبًا، وسابع دولة في العالم من حيث المساحة، فهي أقرب لقارة منها لدولة، ومجتمع الهند متعدد الأديان واللغات والطوائف، وأكبر ديمقراطية في العالم من حيث عدد السكان.

شهدت الفترة التي أعقبت استقلال الهند في عام (١٩٤٧م) تحولات مهمة، أبرزها إقرار دستور جديد للبلاد، وبدأت مرحلة جديدة لتجسيد مبادئ الاستقلال والحرية بقيادة جواهر لال نهرو، الذي وضع الأسس الثابتة للتجربة الديمقراطية في الهند. وجاءت رؤيته للتنمية في الهند شاملة المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصولًا لاحترام المواطن وصون حقوقه وتوفير احتياجاته. شهدت تلك الفترة عددًا من المشاكل المستعصية؛ منها تقسيم ولايتي البنغال والبنجاب والتنافس الحزبي الداخلي، ثم هزيمتها العسكرية في حربها مع الصين في عام (١٩٦٢م) والتي أفرزت تصاعدًا في المعارضة لسياسات نهرو وتزايد حدة الأزمة الاقتصادية. وانتهت هذه المرحلة بوفاة نهرو في عام (١٩٦٤م). كانت وفاته تحديًا كبيرًا لاستدامة الاستقرار السياسي في الهند.

ثم انتُخبت أنديرا غاندي رئيسة للوزراء في عام (١٩٦٦م) وحكمت في فترة ازدادت فيها حدة البطالة والاضطرابات السياسية والتضخم الاقتصادي، وحكمت المعارضة خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٩٧م) ثم عادت أنديرا غاندي مرة أخرى لرئاسة الوزراء في عام (١٩٨٠م) ولكن برؤية جديدة، مكنت الهند من تجاوز حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

إلا أن المشكلة الطائفية في البنجاب تفاقمت بدءًا من عام (١٩٨٣م)، وأدت إلى تدخل الجيش لأول مرة في عام (١٩٨٤م). وتفاقمت أعمال العنف لتؤدي إلى اغتيال السيدة غاندي في عام (١٩٨٤م). وبالرغم من الفوز الانتخابي الساحق في عام (١٩٨٤م) إلا أن زعيم حزب المؤتمر راجيف غاندي لم يتمكن عند توليه رئاسة الوزراء من معالجة

المشكلات التي تواجه البلاد، وتكاثر عدد الأحزاب السياسية ليبلغ ٢٤ حزبًا مما أدخل البلاد في سلسلة من حكومات التحالفات الحزبية المتعاقبة وحكومات الأقلية. ولكنها رسخت الاعتماد على ديمقراطية الانتخابات، كما رسخت مبدأ التداول السلمي للسلطة بين الحكومة والمعارضة.

السمة الأبرز في تاريخ الهند المعاصر هي الدور المهم للقيادة التاريخية، والتي تمثلت في جواهر لال نهرو الذي نجح في إرساء دعائم التجربة الديمقراطية والأخذ بالنهج الديمقراطي نظامًا وفلسفة للحياة السياسية في ذلك البلد. وأهم مميزات النهج الديمقراطي في الهند هو الدستور، وهو الوثيقة الأطول من نوعها في العالم؛ إذ يتألف من (٢٢) جزءًا وعدد مواده (٣٩٥) مادة. ويرتكز ذلك النهج الديمقراطي في الهند على الدور الهام الذي تقوم به الأحزاب السياسية، ودور القضاء في الدفاع عن الحريات والحقوق الأساسية عامة. ومن أهم السمات الديمقراطية في الهند أنها جمهورية اتحادية فيدرالية، مع وجود بعض السمات الخاصة بها. وفي هذا الصدد يقول ج.ن. جوستي وهو حجة في الدستور الهندي: « إن الاتحاد ليس دولة فيدرالية بالمعني الدقيق، بل هو دولة شبه فيدرالية مع بعض العناصر المهمة الحيوية التي تميز الدولة الموحدة. قد صُمم لا لكي يعمل كحكومة فيدرالية في الأوقات العادية، ولكن كحكومة موحدة في حالة الطوارئ.

ومن جانب آخر تعتبر علمانية الدولة من أهم ملامح برنامج نهرو السياسي، والدستور الهندي لا ينص على دين محدد للدولة، ولا يتيح هيمنة دين غالبية السكان أو تمتعهم بأي امتيازات واعتماد المساواة الكاملة للحقوق الدينية بين الجميع. كما استندت الممارسة الديمقراطية إلى المشاركة السياسية الفاعلة من مؤسسات المجتمع المدني في إطار مؤسسات تتيح التعامل بين الأفراد والجماعات، وفي ظل تشريعات قانونية تنظم نشاطات تلك المؤسسات وآليات عملها.

لقد استمرت الهند دولة مستقرة، بسبب النهج الديمقراطي، وحافظت الهند على وحدتها الوطنية، بفضل النهج الديمقراطي والتزام الحكومة والمعارضة بأساليب العمل السياسي الديمقراطي. وكذلك التزام الجيش الهندي الحياد التام إزاء التطورات السياسية المختلفة في الساحة السياسية، وفق ما ينص عليه الدستور من خضوع المؤسسة العسكرية لإمرة القيادة السياسية المركزية.

وغني عن القول أن ترسيخ التجربة الديمقراطية في الهند لم يكن ممكنًا دون ربطه ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد كانت الهند، قبل نحو ثلاث عقود، تعاني من الانفجار السكاني؛ حيث تجاوز عدد السكان المليار و (٢٦٠) مليون نسمة، وتصاعدت تكلفة مشروعات البنى التحتية والصناعات، وتفاقمت أزمة التفاوت الطبقي، وبات خطر المجاعة يهدد الملايين. كل ذلك دفع القيادة إلى التفكير في استنباط نهج جديد في التنمية ذات العائد السريع، والتي تقوم على استغلال الموارد المحلية وبصورة فعالة. وتمثَّل الحل في استشراف المستقبل اعتمادًا وارتكازًا على العلم والمعرفة، واستثمار العنصر البشري ذي الكثافة الهائلة، عبر التدريب والتأهيل في مجال صناعة المعلومات. وبذلك تبلورت ملامح صناعة المعلوماتية الهندية، والمعجزة الرقمية الهندية كأبرز الإنجازات الاقتصادية في القرن العشرين، حتى صارت الهند اليوم أكثر بلدان العالم حركةً في التطور والنمو الاقتصادي، واستعاد الاقتصاد الهندي عافيته؛ حيث بلغت نسبة النمو (٨٪) وزاد إقبال المؤسسات العالمية على الاستثمار في الهند، مستغلة مقومات الاقتصاد الهندي وتوفر القوى العاملة. وتطورت الصناعة الهندية فصارت المنتجات الهندية أكثر منافسة في الأسواق العالمية، وتنامت الصادرات الهندية وتحسن مستوى الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، كما تحسن مستوى الأداء المالي. ويساهم قطاع الخدمات حاليًّا بنحو (٥١٪) من الدخل القومي.

وتطور الإنتاج الزراعي الهندي، والصناعات الهندية القائمة على الزراعة لتسهم بحوالي (٢٥٪) من الناتج الإجمالي المحلي للبلاد. ولأنديرا غاندي مقولة مشهورة في هذا الصدد: « استيراد الغذاء هو استيراد البطالة »؛ ولهذا أنشأت الهند مراكز الدراسات والبحوث الزراعية، وبفضلها فاق إنتاج الهند من القمح (١٠٠) مليون طن مقابل (١٢) مليون طن في الستينيات. وبينما تضاعف سكان الهند ثلاث مرات، تضاعف أيضًا إنتاجها من القمح أربع مرات، حتى بلغ مخزون الهند من الحبوب الغذائية ربع مخزون العالم الغذائي. كما أن تحرير التجارة في المنتجات الزراعية على مستوى الأسواق العالمية وفر فرصًا طيبة لانفتاح المنتجات الزراعية الهندية على الأسواق العالمية. هذا بالإضافة إلى سياسات الدولة في مجالات إعادة الهيكلة والاتجاه نحو الخصخصة ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تمكنت الهند من الصعود إلى مرتبة متقدمة من النمو الاقتصادي بفضل مكونات خطط واستراتيجيات نافذة وأهمها على الإطلاق الصناعة المعلوماتية الهندية، والتي ارتكزت أولًا على تدريب أبناء الهند، وترقية العلوم في المنظومة التربوية حتى صارت الجامعات الهندية تُخرج أكثر من ثلاثمائة ألف من المهندسين في العام الواحد. وركزت الخطة المعلوماتية الهندية على إنشاء شركات ومدن تكنولوجية متكاملة في عدد من المدن الهندية؛ وأهمها في بنغالور وحيدرأباد وكلكتا ومومباي، وانتشرت تلك المؤسسات التعليمية سريعًا، فأنشأت ولاية اندرابرديست وحدها (٣٠٠) كلية لعلوم المعلوماتية تقوم بتخريج (٦٥) ألف مبرمج ومختص في تقنيات الحاسب الآلي والاتصالات، واستكملت حكومة الولاية هذا عام إنشاء المدينة التكنولوجية والتي تستوعب كل الخبرات المؤهلة بالولاية وتضم في داخلها مكاتب لأكثر من (٥٢) شركة من كبريات شركات البرمجة في العالم؛ منها « مايكروسوفت » و « آي بي أم » و« كومباك » و « أوراكل » و « هيوليت باركارد ».

وتتركز الصناعة المعلوماتية الهندية في إنتاج الرقائق الإلكترونية والتجهيزات والهواتف النقالة وإنتاج البرمجيات وتطويرها، ومجالها الأساسي هو التصدير باتباع « أسلوب التعهد » (outsourcing)، وعمليات المكاتب الخلفية (Back Office Operations)، والتي قفزت بعائد صناعة البرمجيات إلى أكثر من (١٩٢) مليار دولار في العام الحالي، بالإضافة إلى تصدير البرمجيات؛ حيث تقوم الشركات والمراكز الهندية بتقديم خدمة المعلومات المتقدمة عن بعد وإدخال البيانات الخاصة وإعداد التقارير والحسابات الخاصة بشركات التأمين والمحاسبة وخطوط الطيران والمصارف ومكاتب المحاماة.

ومن جانب آخر دخلت الصناعة المعلوماتية الهندية مرحلة جديدة تتمثل في تصنيع البرمجيات وتطويرها حسب الطلب ووفق المواصفات المقدمة من الأسواق العالمية. ولهذا الغرض أقامت الهند سلسلة من ساحات تكنولوجيا البرمجيات Software Technology Parks:STP) موزعة في مدن الهند الرئيسة (بنقلور وحيدر أباد ونيودلهي). وصارت المدينة العلمية في بنقلور واحدة من أكبر مراكز البرمجيات للحاسوب في آسيا؛ إذ يعمل فيها (١٠٠,٠٠٠) مبرمج يوفرون الخدمات لما يزيد على ثلاثمائة شركة عالمية، من بينها كبريات الشركات والمصارف الأمريكية واليابانية. وقد وفرت الحكومة الهندية لهذه المراكز عناصر البنى التحتية اللازمة وربطت بينها بشبكات

اتصال متطورة عبر الأقمار الصناعية، وعززت الهند كل ذلك بإرساء تشريعات وقوانين مستقرة لحماية الملكية الفكرية، وتحرير الاقتصاد واجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

ويعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات الهندي حوالي (٢,٢) مليون شخص. ويشهد قطاع تصدير البرمجيات نموًّا سنويًّا يتجاوز (٥٠٪)، وتتضاعف صناعة تكنولوجيا المعلومات الهندية كل (١٨) شهرًا، ونصيبها من السوق العالمية للبرمجيات يصل إلى نحو (٢٠٪). وأصبحت الهند اليوم منافسًا لكثير من الدول الصناعية في مجال التقنيات وصناعة البرمجة والحاسبات الآلية؛ حيث طورت مؤخرًا حاسبًا آليًّا للإنسان العادي باسم (Simputer) رخيص الثمن وسهل الاستخدام ويباع بأقل من (٢٠٠) دولار أمريكي لضمان توسيع الدائرة التسويقية.

لقد احتلت الشركات الهندية مركز الصدارة، على الصعيد العالمي، في مجال تصميم المداخل والتطبيقات التي تستند على الشبكة، وأنشأت نظمًا خاصة بها للاتصالات السلكية واللاسلكية. وكان من أسباب هذا النجاح تخفيف الصعوبات البيروقراطية وإلغاء الضوابط التنظيمية المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاعات تكنولوجيا المعلومات.

وتتطلع الهند في استراتيجيتها إلى استنساخ النجاح الباهر في قطاع البرمجيات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ودفع عجلة النمو. لقد أسست الهند نهضتها العلمية التكنولوجية الحديثة بالنهوض بالتعليم وتطوير مراكز البحث، والتي يرجع الفضل فيها إلى إنجازات الهند المتقدمة في مجال التكنولوجيا النووية والحيوية والعسكرية، وصناعة الصواريخ والأقمار الصناعية. وجميعها مقومات تؤهل الهند لتكون لاعبًا رئيسًا في عالم اقتصاد المعرفة، والمعلوماتية الحديثة، على مستوى العالم.

لقد أثبتت التجربة الهندية التأثير الملحوظ لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تحريك الإنتاج وتشكُّل الثروة ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث أصبح نجاحها يعتمد إلى حد كبير على البنية التحتية للمعلومات. كل ذلك بفضل التحول الجذري الذي شهدته منذ بداية التسعينيات في مسار استراتيجيتها التنموية بتطوير سياسة الاعتماد على الذات التي انتهجتها في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم إلى سياسة الانفتاح والسعي الحثيث للاندماج الكامل في الاقتصاد العولمي، وهو النهج

الذي طبقته لتأكيد ريادتها في فضاء المعلوماتية الحديثة، فقد أسهم الاستثمار الأجنبي في الهند بتعجيل ثورة البرمجيات الحاسوبية في الهند.

ولعل الدرس الأهم الذي أثبتته التجربة الهندية هو أن الفقر ليس قدرًا محتومًا، وأن الديمقراطية ليست حكرًا للغرب، وأن رياح التغيير والطفرة الهائلة تهب في سماء التعليم وفضاء المعلوماتية.

وعلى ذلك، فإن التجربة الهندية جديرة بأن نتدارس عوامل نجاحها ومصادر قوتها، ونحاول استنباط بعض مفاهيمها التي تتناسب مع ظروف بلادنا وخصوصيتها، وإمكاناتها لتطوير مشروعات البنية التحتية للاتصالات والمعلومات، وزيادة الاستثمار في هذا المجال، بل ومحاولة جسر الهوة الرقمية بين السودان والدول المتقدمة، واستخدام تقنية الاتصالات والمعلوماتية لدعم تطبيقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب ألا يقتصر الأمر على الدولة في جهازها الرسمي؛ إذ إن على القطاع الخاص التوسع في ارتياد مجالات التعليم الحديثة وتقنية المعلومات.

وعلينا في ذات الوقت أن نتدارس معيبات ونواقص التجربة الهندية؛ وأهمها عدم ترجمة النجاح الاقتصادي المباشر على التنمية البشرية؛ إذ لم ينعكس النمو المتسارع في الدخل على تخفيض الفقر بصورة متساوية وعادلة في جميع أرجاء القارة الهندية. وما زال الفقر يتركز، ونسبة البطالة تزداد في المناطق الريفية التي ما زالت تفتقر إلى الخدمات العامة وبصفة خاصة فرص التعليم والصحة. وقد ذكر رئيس جمهورية الهند في خطابه عشية الذكرى الخمسين لإنشاء الهند كجمهورية دستورية: « إن الهند تمتلك أحد أكبر الأرصدة من الأفراد التقنيين في العالم، إلا أن لديها أكبر عدد من الأميين في العالم، وأكبر عدد من البشر الذين يعيشون تحت خط الفقر، وأكبر عدد من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ».

إذًا علينا أن نتدارس التجربة الهندية وأن نبحث في كيف يمكن للثورة الرقمية أن تحفز النمو والتنمية الاقتصاديين، وفي ذات الوقت علينا أن نمعن النظر في كيفية تفادي فشل الهند في جسر الفجوة الرقمية والتنموية.

إن المعرفة والإنتاجية والثقافة والجهد الفكري أضحت جزءًا جوهريًّا من النظام

الاقتصادي، وأصبحت المعرفة عاملًا ثالثًا في الإنتاج الاقتصادي إلى جانب رأس المال والقوى العاملة. كما أصبح التوازن بين المعرفة والمصادر الاقتصادية يميل لصالح المعرفة التي أضحت المعيار الأهم في رفع ودعم مستوى معيشة الإنسان. إن تركيزنا على هذا الجانب المهم نابعٌ من قناعة راسخة بأن النهضة التي نصبو إليها لن تقوم إلا على العلم، والطفرة المرتقبة لن تتأتى إلا بالانتقال التدريجي لبلوغ مجتمع المعرفة وتحويل الاقتصاد من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد معرفة في السودان (٢٠٢٥م).

● **النموذج الخامس: معجزة النهضة اليابانية الحديثة:**

تحديث الأصالة وتأصيل الحداثة:

اليابان وحتى القرن السابع عشر لم تكن دولة بالمعنى المعروف، بل كانت مجرد إقطاعيات بلغ عددها (٥٢) إقطاعية، وعاشت في عزلة تامة انتهت بوصول الأسطول البحري الأمريكي إلى سواحل اليابان في عام (١٨٥٢م)، وعقد معها عدة اتفاقيات. أدى الانفتاح المفاجئ على العالم إلى توحد صفوف الأمة في مقاومة الخطر الخارجي بل والمطالبة بإحياء النظام الإمبراطوري. وفي عام (١٨٦٨م) تشكلت حكومة ثورية جديدة بزعامة الإمبراطور الشاب موتسوهيتو والمعروف بلقب « الميجي » وتعني الحاكم المستبد. وأعيدت له الصلاحيات والسلطات التنفيذية، ويعود إليه الفضل الأكبر في تحقيق النهضة اليابانية. فقد أدرك أهمية التفوق التكنولوجي في المجالين العسكري والاقتصادي حتى تتمكن بلاده من الصمود في وجه الغرب، ورفع الإمبراطور شعارًا جديدًا من أربع كلمات « بلد غني وجيش قوي »، وشرع في إلغاء الامتيازات الإقطاعية لطبقة الساموراي، وتوحيد كيانات المجتمع الياباني، وإدخال إصلاحات في مجال التعليم بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وبث الروح القومية في المجتمع. ثم انفتحت اليابان على العالم الخارجي، وأخذت تنهل من الحضارة والمعارف والتكنولوجيا الغربية، وركزت على تطوير صناعاتها، ونجحت بالفعل في أقل من خمسين عامًا في تنمية أول اقتصاد رأسمالي صناعي غير غربي وأول قوة إمبريالية غير غربية. وتمكنت اليابان من ردم الهوة التي كانت تفصلها عن الغرب، ثم واصلت تقدمها بذات الدرجة المتسارعة لتحقيق نهضة متميزة في التحديث وتحويل اليابان إلى دولة صناعية متقدمة في بدايات القرن العشرين.

ولكن النزعة العسكرية التوسعية أدت إلى دخول اليابان في حرب مع الصين أولًا ثم مع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين انتهت بهزيمة اليابان العسكرية في الحرب العالمية الثانية واحتلال أمريكا لأراضيها.

وخلال مرحلة ما بعد الحرب فاجأت اليابان العالم بتحقيق معجزة اقتصادية، وتحولت خلال ثلاثة عقود من الزمان من دولة مهزومة ومحطمة إلى قوة اقتصادية عظمى، ودولة صناعية كبرى ورائدة على مستوى العالم في مجال الصناعات التقنية بعد جهود متواصلة وبشركة قوية بين القطاع العام والخاص، بل وبتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبحلول العقد الأخير من القرن التاسع عشر باتت اليابان في عداد الدول المتطورة، يحكمها دستور عصري مستمدٌّ من النماذج الغربية ويسمح ببناء أحزاب وتنظيمات سياسية على النمط الغربي، ولكن دون الإخلال بمقومات المجتمع الياباني وتقاليده وهويته الحضارية والثقافية.

لقد شكلت النهضة اليابانية تجربة رائدة في إقامة التوازن بين التراث والمعاصرة، فقد استفادت اليابان من العلوم العصرية المتطورة والتكنولوجيا الغربية، وبالقدر الذي يحقق أهدافها ويتلاءم مع مكونات مجتمعها وتراثها الثقافي وموروثاته.

إن مفتاح المعجزة اليابانية، الذي يتعين علينا تدارسه مليًّا، هو الكيفية التي تجاوزت بها اليابان إشكالية الأصالة والحداثة. بحيث صارت اليابان الأكثر أصالة هي اليابان الأكثر حداثة. وتمكنت اليابان من استيعاب التقنية الغربية، بجسر الهوة من دولة قليلة النمو إلى دولة صناعية متقدمة، ولكنها بقيت محافظة على الخصوصية اليابانية، وهذا ما أكده برتراند رسل عندما قال: « كانت اليابان دولة متخلفة اقتصاديًّا، إلا أنها لم تشعر أبدًا بأنها دولة متخلفة ثقافيًّا ». وينبغي علينا فهم النهضة اليابانية والاستفادة منها لتدلنا على النهج الذي يمكن أن نحقق من خلاله نهضة علمية وتكنولوجية، وفي ظل التمسك بخصوصيتنا وبموروثاتنا الثقافية.

إن مشروع التنمية في اليابان اعتمد على خمسة عناصر رئيسة هي: القومية، والانسجام، والتجانس، والقبول بهرمية السلطة والاحترام المقدس للعمل الجاد، والإنتاجية العالية للعمالة اليابانية. وتوصف اليابان بأنها « الدولة التنموية »؛ لأن الأولوية القصوى لديها كانت وما زالت هي التنمية الاقتصادية وليست التنظيم، كما هو في الولايات المتحدة، أو الرفاه كما في أوربا أو الثورة كما في الصين.

إن أهم أسرار المعجزة اليابانية هو اعتمادها على الإنسان عمودًا فقريًّا في النهضة والتنمية. فقد وعت السلطات أهمية تنمية العنصر البشري اعتمادًا على التعليم المهني والعملي السريع، وركزت عليه برامج التنمية الاقتصادية. لقد اعتمدت اليابان سياسة علمية طويلة الأمد تهدف إلى خلق بيئة ملائمة لتطور البحث العلمي، وقدمت أنموذجًا لدور الجامعات ومراكز البحث في تطوير الاقتصاد ومقوماته.

وبدوره قدّم المواطن الياباني نموذجًا في الترابط والتماسك على نطاق الأسرة ومحيط العمل والانسجام الجماعي القائم على مفهوم الحصة العادلة وتقديس قيمة العمل وقيمة الوقت وإعلائهما. فالمعدل السنوي لساعات العمل في اليابان يبلغ أعلى نسبة له في العالم كله، مع أهمية إتقان العمل والاهتمام بالجودة، والتحلي بالروح الجماعية وانصهار الجميع في بوتقة واحدة تغلب فيها المصلحة العامة على مصلحة الفرد.

إن الحداثة التي نهضت باليابان اتخذت عدة أبعاد متكاملة: فالحداثة الاقتصادية تمثلت في تطوير قوى الإنتاج (بالتعليم والتدريب) وتوسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال الصناعة والتكنولوجيا. وتطلبت **الحداثة السياسية** إقامة دولة المؤسسات وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات.

أما **الحداثة الاجتماعية** فقد تبلورت في انطلاقة المجتمع المدني بمؤسساته وتشكيلاته وتكويناته المستقلة، ونبذ الممارسات التمييزية.

وركزت **الحداثة الثقافية** على تطوير العملية التعليمية والتربوية وإطلاق مكامن البحث العلمي والأكاديمي والفكري والإعلامي واحترام التنوع والانفتاح والتسامح وقبول الآخر دون إقصاء أو استثناء.

إن الأسباب الحقيقية وراء نجاح تجربة اليابان تكمن في خصائصهم الوطنية وتجانسهم وهويتهم الثقافية المتماسكة وقيمهم الثقافية فضلًا عن تميزهم ووعيهم بإمكانات الاستفادة والتعليم من الخارج ونقل التكنولوجيا الغربية بكثافة، وثقافة قدسية العمل، وفق خطط مدروسة نفذت بدقة. فقامت المعجزة اليابانية على التوفيق بين منجزات الحضارة الغربية وتراث الأمة اليابانية، والاعتماد على سواعد أبنائها، والتركيز على إذكاء الروح القومية، وتبني قدر كبير من الممارسات الديمقراطية وتدشينها لمشروع النهضة التي شارك فيها المجددون والمحافظون - الشيب والشباب - وكان هاجسهم جميعًا هو نهضة اليابان.

اليابان تجربة راسخة لأنها استطاعت، رغم افتقارها للموارد الطبيعية، أن تتبنى موقفًا مهمًّا، وهو أن الإنسان هو أغلى ما نملك في التنمية، فانتقلت من دولة فقيرة نامية إلى دولة صناعية من أقوى اقتصاديات العالم، وينبغي أن نتمثل تلك التجربة ونحن نؤسس للسودان (٢٠٢٥م).

● **النموذج السادس: سويسرا:**

نظام الحكم الاتحادي والديمقراطية المباشرة:

مصطلح « الفيدرالية » مشتق من الكلمة اللاتينية (feudus) ويعني الاتحاد، ويرمز إلى الاتحاد بين كيانات مستقلة من خلال مؤسسات دستورية من أجل أهداف مشتركة، وهو اتحاد بالرغم من الخلاف. والفيدرالية التي تهدف إلى بلوغ التنوع والوحدة في آنٍ واحد، نظام للحكم يقوم على الاتحاد الطوعي والاختيار الحر بين الكيانات السياسية المكونة لأي شعب، فيكون هناك برلمان فيدرالي وحكومة فيدرالية لها السلطة على كامل البلاد، على نحو ما يحدده الدستور. وهناك حكومات محلية أو إقليمية في مناطق جغرافية محددة ذات صلاحيات تنفيذية وإدارية واسعة، تساعدها مجالس برلمانية محلية لها صلاحيات محددة في الدستور. ومن أهم مستلزمات نظام الحكم الاتحادي وجود محكمة اتحادية دستورية عليا تُعْنى بمراقبة أداء السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم، وتفصل في الخلافات التي قد تنشأ. وتسهم هذه المحكمة في تعزيز النظام السياسي وصيانة الدستور، وتعزز من استقلال السلطة القضائية. هنالك نماذج وصور معاصرة مختلفة لنظام الحكم الاتحادي نجدها علي سبيل المثال في المانيا والسويد والمملكة المتحدة وسويسرا والهند.

والمعروف أن نظام الحكم الاتحادي يوفق بين هدفين أساسيين: **الأول**: هو تكوين حكومة مركزية قوية وفاعلة، **والثاني**: هو المحافظة على استقلالية (أو شبه استقلالية) حكومات الولايات. أي أن النظام الفيدرالي يقوم على أساس توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات الأخرى في الدولة. ويعطي الحق للولايات أو الأقاليم بأن تكون لها سياساتها الخاصة بها بما لا يتعارض مع الدستور الفيدرالي أو سياسات الدولة الاتحادية.

وتعتبر سويسرا من أهم نماذج الحكم الفيدرالي، فهي تسمى « الاتحاد الفيدرالي السويسري » لأنها تضم عددًا من الكانتونات ذات الاستقلالية الذاتية والمرتبطة في ذات الوقت بالدولة الفيدرالية. وبالتالي فالفيدرالية تعريفًا هي عبارة عن مشروع سياسي يحاول التوفيق داخل الدولة الواحدة بين فئتين أو عدة فئات متمايزة عن بعضها البعض لغويًّا، أو دينيًّا، أو مذهبيًّا. والفيدرالية تحاول أن تقنع هذه الفئات بالتعايش السلمي مع بعضها البعض في الوقت الذي تكون منفصلة أيضًا عن بعضها البعض، لكيلا تعتدي إحداها على الأخرى. بمعنى آخر: إن الفيدرالية هي عبارة عن تسوية صعبة تتم بين عدة فئات متصارعة أو متنافسة على السلطة والنفوذ والثروة داخل البلد الواحد.

والنظام الفيدرالي هو آخر ما توصل إليه علماء أوربا وفلاسفتها لوضع حد للحروب الأهلية وتحكم فئة واحدة بقية فئات الشعب واضطهادها من خلال احتكار السلطة. ويعد النموذج الفيدرالي تحولًا في المفهوم التقليدي للدولة وإعادة صياغتها على أساس توزيع أركانها المكونة لها (الإقليم، الشعب، السيادة).

قام الاتحاد السويسري في القرن الثالث عشر في المقاطعات الناطقة بالألمانية، وتوسع بمرور الزمن ليضم المناطق الأخرى الناطقة بالفرنسية والإيطالية. واندلعت الحروب الطائفية في القرن السادس عشر، ولكن الكاثوليك والبروتستانت أدركوا خطر الخلافات الطائفية فاتفقوا على أن التعايش هو السبيل الوحيد، وبذلك فتح الطريق نحو إعادة الهيكل السياسي الكونفيدرالي وإقرار دستور جديد في عام (١٨٤٨م) يؤكد وحدة سويسرا، دون المساس بمبدأ الحكم الذاتي للمقاطعات. فسويسرا منقسمة على نفسها تاريخيًّا من الناحيتين الدينية واللغوية، فهي مؤلفة من مذهبين كبيرين متعادلين تقريبًا من حيث العدد: المذهب البروتستانتي (٣,٣٥٪) والمذهب الكاثوليكي (٨,٤١٪). ويعد احترام التعددية القومية والدينية من أهم مبررات إقامة الاتحاد الفيدرالي السويسري. ورغم أن سويسرا بلد علماني بطبيعته، ولكن دستورها الفيدرالي ما زال مستهلًّا بعبارة « باسم الرب ».

وتوجد في سويسرا أربع لغات رسمية؛ فالغالبية ناطقة بالألمانية (حوالي ٧٤٪)، ثم اللغة الفرنسية (حوالي ٢٠٪) ثم الإيطالية (حوالي ٥٪) بالإضافة إلى مجموعة من الناطقين بالرومانش (حوالى ١٪).

إذن فشعب سويسرا يتكون من مجموعات مختلفة عرقيًّا ودينيًّا وثقافيًّا وتاريخيًّا اتحدت في دولة صغيرة قوية وتمكنت بطموح أبنائها من إنتاج حضارة ونظام سياسي واجتماعي متميز وديمقراطية قائمة على المبادئ الأساسية، وهي الحرية والمساواة والعدل وحكم القانون وتداول السلطة واحترام الوطن وحقوق المواطن وتحقيق الرفاه الاجتماعي في إطار دستوري.

وفي سويسرا برلمان يتألف من مجلسين: المجلس الوطني وعدد أعضائه (٢٠٠) عضو ينتخبون حسب نسبة عدد سكان كل مقاطعة وخمس كانتونات، ثم مجلس الدولة والذي تمثل فيه كل مقاطعة بنائبين، بصرف النظر عن حجمها، ويضم (٤٦) عضوًا، ومن مجموع هذين المجلسين يتألف المجلس الاتحادي، وهو يقوم بانتخاب أعضاء الحكومة من بين أعضائه، مراعيًا التنوع الحزبي وتمثيل المقاطعات المختلفة. ويملك المجلس الاتحادي حق إسقاط الحكومة التي ينتخبها لمدة أربع سنوات، ووزراؤها سبعة فقط، ويكون رئيس الدولة من أعضاء الحكومة ويعين بصفة دورية ولمدة سنة واحدة.

ويرتكز الدستور الاتحادي على مبادئ أساسية ثلاث: المبدأ الديمقراطي، والذي بموجبه يصبح الشعب صاحب السلطة العليا في البلاد، **والمبدأ الليبرالي**: الذي يضمن حريات وحقوق الفرد في المجتمع، **والمبدأ الاتحادي**: الذي يكرس الكونفيدرالية التي تتألف من مقاطعات ذات سيادة وتتمتع بحكم ذاتي.

ومن أهم خصائص النموذج السويسري: قيامه على نظام الكوميون، ثم الكانتون، ثم الاتحاد السويسري. والكوميون هو أصغر وحدة سياسية اجتماعية في سويسرا، لا تتجاوز عادة حدود المدينة الواحدة، ولها طابع المشاركة العمومية في الحكم، ويختار أهل القرية أو المدينة برلمانًا مصغرًا. والكانتون هو عبارة من مجموعة من الكميونات وله استقلاله وبرلمانه وحكومته ودوائره وشرطته وبلديته وانتخاباته واستفتاءاته واستقلاله عن الاتحاد في كل ما يتعلق بالأمور الداخلية، أي أن الكانتونات، وهي صاحبة السيادة الأولى، تتمتع بكافة الحقوق والصلاحيات التي لم يعهد بها إلى الحكومة الفيدرالية.

ومن الخصائص المميزة للنظام السويسري: ممارسة الديمقراطية الحقيقية المباشرة. فسويسرا تقدم نموذجًا فريدًا في نظام الحكم الاتحادي الديمقراطي المستند على المشاركة الشعبية الحقيقية القائمة على الانتخابات، وعلى استفتاء المواطن في كل

شؤون حياته ودولته، وعلى مختلف مستويات الحكم الاتحادي.

والمواطن السويسري يملك حق التدخل المباشر في شؤون الدولة واقتراح تعديلات على القوانين المحلية والإقليمية والاتحادية، بل إدخال تعديلات على الدستور ذاته أو سن تشريعات جديدة في أي شأن من الشؤون. ولكن، وحتى لا تتحول ممارسة الديمقراطية إلى فوضى، فإن الدستور يلزم المواطن مقدم الاقتراح بالتعديل، أو باستحداث تشريعات جديدة، يلزمه بجمع توقيعات بعدد موصوف من المواطنين لكل مستوًى من مستويات التشريع. وهكذا تخضع القوانين والقرارات الاتحادية ذات الأهمية عامة للتصويت الشعبي، إذا طلب ذلك عدد من المواطنين يصل عددهم إلى خمسين ألف مواطن. كذلك يأخذ الشعب المبادرة في أن يطالب بتعديل دستوري بشرط توقيع المبادرة من قبل مائة ألف مواطن. وبموجب هذا النظام المتميز من الديمقراطية المباشرة يستطيع المواطن إبداء رأيه كاملًا في كل شؤون الدولة. وبذلك يعتبر الشعب السويسري أكثر شعب يمارس حقه في حكم نفسه. والشعب في سويسرا هو مصدر السلطات الحقيقي، بينما ممثلوه هم مستشارون تحت الرقابة الشعبية وليسوا حكامًا بالمعنى التقليدي للكلمة.

وبالرغم من صغر إقليم الدولة وانقطاعها عن المنافذ البحرية، وندرة الموارد الطبيعية، فقد استطاعت سويسرا أن تتخير عددًا من السلالات الزراعية والحيوانية، وتحسين نوعياتها وإنتاجيتها. وأن تتخير كذلك عددًا من الصناعات الدقيقة، وتتميز في صنعها، وتبلغ بها مستوًى رفيعًا في الجودة، وتغزو بها الأسواق العالمية. كما تمكنت من إنشاء أنظمة مصرفية وخدمية متميزة ومأمونة تمكنت من اجتذاب الودائع كبيرة القيمة من الأفراد والدول. وتمكنت سويسرا بكل ذلك من تحقيق نمو اقتصادي مشهود.

إذًا فسويسرا أنموذج قد حقق الاستقرار الاجتماعي والطفرة الاقتصادية، في ظل نظام اتحادي متفرد، مزج بين الديمقراطية والتعددية والتراضي والتعايش.

على الرغم من وجود الفارق الاقتصادي والثقافي والحضاري، إلا أن المعطيات السويسرية تتشابه مع نظيراتها في السودان، من حيث التركيبة السكانية والتنوع في الأعراق والقوميات واللغات والمعتقدات الدينية. وإن هذا التشابه النسبي مدعاة لنا لنتمثل التجربة السويسرية بتعمق ونتدارسها بتأمل، مسترشدين بها في حل إشكالية السلطة والثروة في المجتمعات ذات التنوع الديني والعرقي والثقافي كمجتمعنا السوداني.

إن أهداف النظام الفيدرالي الذي نحن بصدد دراسة نموذجه السويسري، للاسترشاد به في نظامنا السياسي في السودان، يهدف إلى الحفاظ على وحدة الدولة وتيسير إدارتها وحسن إدارة التنوع وتقريب مؤسسات الدولة إلى احتياجات المواطن من خلال توسيع مشاركته في عملية صنع القرار. كما أن النظام الفيدرالي - إذا أحسنت إدارته - يكون بديلًا لممارسة حق تقرير المصير بمفهومها المعاصر، أي أن تكون لكل قومية دولتها الإقليمية الذاتية، داخل الإطار الاتحادي.

ومن هذا المنطلق يكون نظام الحكم الفيدرالي هو الأصلح لواقعنا السوداني؛ لأنه يحفظ خصوصية كل ثقافة ومجموعة عرقية عن طريق الدستور والقانون، ولأن الفيدرالية تحفظ التوازن بين المصلحة الذاتية لكل مجموعة والمصلحة المشتركة للدولة، وتضمن عدم طغيان وتحكم الأغلبية واحتكارها للسلطة والثروة، وتهميش الأقلية واضطهادها. إن من شأن تطبيق الفيدرالية تطبيقًا سليمًا يمكن أن يكون الوسيلة الأنجع لحماية وحدتنا الوطنية وتكريس جهودنا للبناء والنماء. فالحل الفيدرالي هو الذي يرتكز على المواطنة ويصون الحقوق لكل فرد ومجموعة، بل ويحترم خصوصية العقيدة واللغه والانتماء الإثني والجهوي. ويضمن القسمة العادلة للثروة والسلطة، كما نصبو لتحقيقه في السودان (٢٠٢٥م).

● **النموذج السابع: كنــدا:**

الملاءمة بين التعددية واستقرار الحكم:

كان أول من اكتشف الأراضي الكندية المكتشف جاك كاريتيه، الفرنسي الأصل في عام (١٥٤٠م)، وأصبحت مستعمرة فرنسية تحمل اسم فرنسا الجديدة. ثم بدأ استقرار الأوربيين بها في مستهل القرن السادس عشر الميلادي، وتنافس حولها الفرنسيون والبريطانيون، وأخضعت في نهاية الأمر للنفوذ البريطاني. ونالت كندا استقلالها الذاتي وتوحدت في عام (١٨٦٧م). وفي عام (١٩٨٢م) أخضعت كندا لدستور الدولة، والذي يعطي الحكومة الكندية السلطة الكاملة على أراضيها.

تضم كندا عشر مقاطعات وثلاثة أقاليم، وتبلغ نسبة السكان من أصول بريطانية (٢٨٪) ومن أصول فرنسية (٢٣٪) وباقي السكان يعودون لأصول أوربية شرقية وآسيوية وأفريقية. ويدين (٥٠٪) من مجموع السكان بالكاثوليكية يعقبهم الإنجليكية ثم

البروتستانت، بينما يدين (٢٪) بالإسلام واليهودية. ويكفل الدستور حرية الأديان.

نظام الحكم في كندا اتحاد كونفيدرالي ديمقراطي، وبرلماني حزبي تعددي تتوزع فيها السلطات بين الحكومة الفيدرالية والسلطات المحلية.

تتمتع كندا بعضوية رابطة الكومنولث، وهي ملكية دستورية والملكة إليزابيث الثانية حاكمة بريطانيا هي التي تترأَّس الدولة منذ فبراير (١٩٥٢م)، ويمثلها الحاكم العام، والذي يتم تعيينه لمدة خمس سنوات بقرار من الملكة.

البرلمان مؤلف من مجلس عموم ومجلس شيوخ، ويتولى سلطة التشريع في المسائل المتعلقة بالمصلحة القومية (كالضرائب والدفاع الوطني) في حين تحتفظ المقاطعات بسلطات التشريع في المسائل ذات الشأن الخاص (كالملكية والحقوق المدنية والتعليم).

ويعبر أحد البنود الرئيسة في الدستور الكندي عن اعتزاز كندا بأنه بلد متعدد الأعراق والثقافات والأصول، ويؤكد الدستور على حماية هذا التقليد ومنع أي صور من التمييز أو التفرقة بسبب اللون أو الجنس أو الدين. ولعل هذا هو أهم ما يميز ملامح الدولة الكندية: روح الاعتدال والتسامح. وما يحافظ على ديمومة هذا الكيان هو حرص الكنديين على الوحدة مع التنوع. وهذا هو مثلهم الأعلى الذي يفخرون به ويسعون لترويجه في العالم.

وتعتبر الوحدة الوطنية من أهم الإنجازات في التاريخ الكندي الحديث؛ وذلك لطبيعة التنافس الحاد بين الغالبية الفرنسية في إقليم كويبيك، والغالبية الإنجليزية في المقاطعات الكندية الأخرى. ولم يكن بمقدور الحكومة الكندية الفيدرالية منع مقاطعة كويبيك من إجراء استفتاء للانفصال والسعي لتكوين دولة مستقلة، باعتبار أن ذلك حق يكفله الدستور والممارسة الديمقراطية. وقد أجري الاستفتاء بالفعل في كويبيك، المرة الأولى في عام (١٩٨٠م)؛ حيث صوت (٤٠٪) من سكان كويبيك لصالح استقلاله، بينما صوت (٦٠٪) منهم لصالح البقاء ضمن دولة كندا. وأجري الاستفتاء للمرة الثانية في عام (١٩٩٥م)؛ حيث صوت (٤٩,٦٪) من سكان كويبيك لصالح الاستقلال بينما صوت (٥٠,٤٪) منهم لصالح البقاء ضمن دولة كندا. كما رفضت المحكمة العليا طلبًا تقدم به رئيس الوزراء في مقاطعة كويبيك حول إمكانية إعلان الاستقلال من جانب واحد في الإقليم، استنادًا للقانون الكندي ووفقًا لقواعد القانون الدولي. وقد استند

رئيس وزراء جاك جان كريستيان، في طلبه إلى أن هامش فوز مؤيدي البقاء ضمن الدولة الكندية كان ضئيلًا.

لقد استطاعت كندا أن توفق بين التعدد العرقي واللغوي، على قاعدة الملاءمة والتوافق والتراضي بين الأقاليم المختلفة، في إطار دولة اتحادية تتمتع فيها الأقاليم بنظام حكم ذاتي واسع الصلاحيات، لا تتدخل السلطة الاتحادية في شؤونه.

هذا شكل آخر من أشكال النجاح في الملاءمة بين التعددية، واستقرار الحكم، وفن إدارة التنوع مصحوبًا بالنمو الاقتصادي جدير بالتفكر والتفاكر في صياغة نظام الحكم الفيدرالي في السودان.

ومن المعينات الّتي يمكن أن تساهم مباشرةً في إنفاذ هذه الرؤية، وتحقيق ذلك الحلم، هي الأخذ بالحوار كمبدأ للوصول للغايات الوطنية المبتغاة، والحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها. هكذا تتسع مائدة الحوار لتضحى قومية جامعة بكل استحقاقاتها. ولكي تُضمن فعالية الحوار، فإن المؤلف قد بادر، مع جهاتٍ حكومية ومُعارضة، بوضع خارطة طريق كالآتي:

حتّى يكون الحوار الوطني جامعًا، لا يستثني أحدًا ولا يهيمن عليه أحد، نابذًا للعنف، هادفًا لتحقيق الأهداف الوطنية المُتمثلة في السلام العادل الشامل، وإقامة الحكم على المشاركة، والمساءلة، والشفافية، وسيادة حكم القانون، والعلاقة الفيدرالية بين المركز والأقاليم، فإنه يتوجب على الأطراف المشاركة ما يلي

١ - يُمهّد للحوار الوطني بلقاءٍ يُعقد بلا شروطٍ مُسبقة، يهدف لبناء إجراءات الثقة المطلوبة من كُلِّ الأطراف.

٢ - قيام منبر لإنهاء حالة الاحتراب الّتي تسود أجزاء كبيرة من البلاد، ومراقبة ذلك.

٣ - تحديد أجندة الحوار الجامع وهوية شاملة لأطرافه.

٤ - تُسند ترتيبات الحوار التمهيدي لآلية محايدة.

٥ - يُعقد الحوار الجامع داخل الوطن، ويدار بطريقة حيادية، ويصدر قراراته بالتراضي.

٦ - تتوافر للمشاركين فيه وللرأي العام المتابع له الحريات العامة.

٧ - يصحب الحوار الوطني المنشود ضمانات تنفيذ مخرجاته وأوقاتها، ويُرجى أن يجد دعمًا تامًّا من الأسرة الدولية، وأن يكون مدخلًا لإعفاء دَيْن البلاد الخارجي، ورفع العقوبات الاقتصادية، والوصول إلى حلٍّ واقعيٍّ ومقبول لمسألة المحكمة الجنائية الدولية.

يتضح مما تقدم في هذا الباب أن القراءة المتأنية لهذه التجارب، والاستئناس بها في تحديد الرؤية الاستراتيجية لبناء المستقبل أمر بالغ الأهمية في سعي السودان للتفتح على العالم واستصحاب الدروس والتجارب الناجحة في كلياتها أو في جزئياتها. تلك التي تتناسب شكلًا ومضمونًا مع واقع السودان، أو تلك التي يمكن تكييفها مع واقع المستقبل الذي نريد التأسيس عليه وفق رؤيتنا للسودان (٢٠٢٥م)

* * *
* *
*



الْبَابُ الْعَاشِرُ

الضرورةُ الواجبة لنقلة السودان
إلى مصاف الدول المتقدمة

بصفةٍ عامة يُمكن أن تُصنف الدول النامية بأنها الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض، وذات القاعدة الصناعية المتواضعة. الأهمّ أن الدول النامية والدول الأقل نموًّا تحتل درجةً منخفضةً في مؤشرات التنمية البشرية، مقارنةً بالدول الصناعية المتقدمة. غير أن الواقع والتجربة يؤكدان عدم وجود معيار عالمي أو مقياس منضبط متفق عليه حول ما يجعل دولة ما متقدمة وأخرى نامية، ولكن هناك مؤشرات عامة يمكن القياس عليها مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

البلدان النامية، وفقًا لما ذكره بعض المختصين؛ مثل كولت ويتمان روستو Walt Whitman Rostow، هي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أساليب الحياة التقليدية المتعددة نحو أسلوب الحياة الحديث، منذ الثورة الصناعية في إنجلترا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادية.

بعض الباحثين في اقتصاد التنمية؛ مثل ثيودر شولتز Theodore W. Schultz الحاصل على جائزة نوبل في عام (١٩٧٩م)، وجدوا أن المزارعين المتعلمين في البلدان النامية هم أكثر إنتاجية من المزارعين الأميين، كما يوصي بالاستثمار في اقتصاد الموارد البشرية؛ مثل التعليم والصحة كأداة فعالة للتنمية الاقتصادية. باحثون آخرون توصلوا إلى أن التنمية الاقتصادية قابلةٌ للقياس عالميًّا بمعيار مستوى التعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية؛ إذ إنه أينما وُجد مستوى التعليم عاليًا، وُجد مستوى التنمية مرتفعًا. وبهذا الفهم يستنتج أن معدل التعليم يتناسب طرديًّا مع معدل التنمية الاقتصادية وعكسيًّا مع معدل النمو السكاني. بالتالي يمكن قياس التنمية الاقتصادية من خلال نسبة العمل في القطاعات الحديثة ومتوسط العمر. بالإضافة إلى ذلك فإن التطور والتنمية عاملان مساعدان متى ما كانت الدولة مهيأة بمستوى مرتفع من التعليم العلمي المتنوع.

استعمل الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومن عام (١٩٤٩م)، ولأول مرة مصطلح «الدول النامية» عندما خاطب المجتمع الدولي لمساعدة هذه الدول للخروج من التخلف والفقر، وحينها تفرع من العلوم الاقتصادية فرع جديد يُسمى اقتصاد التنمية.

أما الدول المتقدمة فهي مجموعة الدول التي حققت تقدمًا ملموسًا في المجال الاقتصادي، وانتعشت صناعيًّا. العامل الأساسي الذي يميز هذه الدول هُو ارتفاع مستوى معيشة المواطن وارتفاع الناتج القومي الإجمالي على عكس الدول النامية.

كما تتميز الدول المتقدمة بالنمو البطيء للسكان، تهرم السكان، درجات التحضر المرتفعة، ارتفاع نسبة الحضر، المدن المليونية، ضخامة الإنتاج وارتفاع الاستهلاك، مكانة متميزة في التجارة العالمية مع وفرة الإنتاج وتنوع تكوين مؤسسات ضخمة، تشجيع البحث العلمي، دخل فردي مرتفع، درجة تجهيز عالية للأسرة، الاستجابة المؤسسية للاحتياجات الأساسية للسكان في مجالات الصحة والتعليم والتغذية.

تساهم الدول المتقدمة بنِسَب عالية من مجموع الإنتاج العالمي؛ فمثلًا في الغاز الطبيعي تنتج الدول المتقدمة (٧٨٪) من مجموع الإنتاج العالمي للغاز. وفي قطاع صناعة السيارات تنتج أكثر من (٨٧٪) من مجموع الإنتاج العالمي للسيارات، بالإضافة إلى التقدم التقني الكبير. تحتكر الدول المتقدمة (٨٣٪) من مجموع الدخل العالمي رغم انخفاض نصيبه إلى (٢٣٪) من مجموع سكان العالم، وذلك نتيجة النمو الاقتصادي. تجاوزت نسبة المسجلين في كل مراحل التعليم (٩٠٪)، مع انخفاض كبير لنسبة الأمية لدى الكهول، وقد تطورت أساليب التدريس بهدف تكوين يد عاملة مختصة تساير التقدم التقني.

هذه التجارب والخطوات العلمية والعملية هي الشروط التي تُحدث النُّقلة لعبور الدولة النامية إلى مصاف الدول المتقدمة عبر التنمية المستدامة القابلة للاستدامة. وفي الحالة السودانية فإن هذا العبور ممكن بتبني فلسفة الخُطة وليس فلسفة الصدفة، آخذين في الاعتبار الإمكانات الهائلة للسودان خاصةً في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة وإنتاج السلع والخدمات وجذب رؤوس الأموال عبر فرص الاستثمارات الأجنبية، والتي هي في أمس الحاجة لبلدٍ غنيٍّ بموارده كالسودان.

مما لا شك فيه أن معظم بلدان العالم اليوم على قناعة تامة بأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصةً أنه علاجٌ ناجعٌ لتغطية العجز في الادخار المحلي، وأحد وسائل نقل وتوطين التكنولوجيا.

ولكي تنداح أمام السودان فرص الاستثمارات الأجنبية، كان لزامًا أن تتوقف الحروب والنزاعات وتستقر الأحوال السياسية والأمنية؛ لأن تركيبة وبنية هذه الاستثمارات تتوقف كليًّا على الاستقرار السياسي والأمني. الأمر الأهمّ هُو تحسين صورة السودان الخارجية، وتفاعله مع الأسرة الدولية وإسقاط العقوبات الدولية المفروضة على السودان.وفي هذا الصدد يمكن القول بأن اتفاقية السلام الشامل للعام (٢٠٠٥م)، وتعاون السودان مع المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب قد ساعدا نسبيًّا في انفتاح السودان نحو الأسرة الدولية إلا أن الحروب والنزاعات الدائرة وخروقات حقوق الإنسان المرصودة عوامل سالبة تعيق من تدفق الاستثمارات الأجنبية الجادة نحو الوطن.

يملك السودان إمكانات ضخمة للاستثمار في قطاع الزراعة، وفي مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، تُقدر بحوالى (٢٠٠) مليون فدان. كما أن هناك مساحات مماثلة قابلة للإصلاح الزراعي، بالإضافة إلى الغابات.

من المعلوم أن للسودان كميات ضخمة من الموارد المائية المتمثلة في نهر النيل وروافده ونهر القاش والوديان ومياه الأمطار والمياه الجوفية بما يؤهله أن يكون مصدرًا رئيسًا للغذاء في العالم متى ما توفرت الخطة السليمة والاستقرار السياسي المستدام، وفرص الاستثمار المساعدة، والتي تتمثل في مشروعات زراعية مروية على ضفاف النيل الأبيض والأزرق، وهى أراضٍ خصبه تصلح لزراعة القطن والفول السوداني والقمح وقصب السكر والخضروات والفاكهة والبقوليات والبصل والتوابل، خدمات الري كشركات حفر الآبار الجوفية وصيانة الحفائر وموارد المياه، مشروعات زراعية مروية بالمياه الجوفية في الولاية الشمالية وشمال كردفان وشمال دارفور لزراعة القمح والإنتاج الحيواني، وإدخال تربية الحيوان في الدورة الزراعية. يُضاف إلى ذلك فرص الاستثمار في المجالات المساعدة للزراعة المروية؛ كتصنيع مواسير تغليف الآبار الجوفية وتصنيع مضخات الآبار الجوفية ومحركاتها وقطع غيارها وصيانتها، فضلًا عن الاستثمار في الإنتاج البستاني خاصةً في فصل الشتاء.

إن التنوع المناخي للسودان يمكنه من إنتاج الخضروات والفواكه في غير موسم إنتاجها في أوربا، كما أن هناك أنواعًا من الخضر والفاكهة السودانية قد أثبتت جودتها في الأسواق العالمية، كالجريب فروت والمانجو والليمون والفلفل الأخضر والبصل والباذنجان والشمام.

غير أن هناك ضرورة قصوى للتوسع في المشاريع الزراعية المطرية القائمة بتأهيلها أو إعادة تنظيمها، وإدخال أو إعادة الإنتاج الحيواني مع توفير المياه اللازمة والاستفادة من المخلفات الزراعية كعلف الحيوان.

كما أن التوسع أيضًا مرغوب في إنشاء مشروعات جديدة في زراعة المحاصيل النقدية؛ كالحبوب الزيتية والقطن والذرة وتسويق الماشية واللحوم الحمراء والتوسع في إنتاج اللحوم البيضاء وإنتاج الألبان خاصة في السهول الوسطى للسودان وصيد الأسماك وتسويقها.

تتوفر في السودان العديد من فرص الاستثمار في مجال الصناعة..

حيث توجد مدخلات لتصنيع المنتجات الزراعية؛ مثل صناعة السكر، وصناعة الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية، والتي تشمل صناعات التعبئة والتعليب ومطاحن الغلال ومعاصر الزيوت وغيرها.

أما فرص الاستثمار في صناعة الأسمنت فهي كثيرة؛ حيث تتوفر الخامات الجيدة من الحجر الجيري لهذه الصناعات. كما توجد فرص للاستثمار في صناعة مواد البناء، والصناعات الكيماوية والدوائية، وصناعة التغليف والتعبئة من الزجاج والبلاستيك والمواد المختلفة.

من أهم مجالات الاستثمار الاستراتيجي في السودان هُو قطاع التعدين والبترول والصناعات البترولية:

وذلك من خلال إنشاء مصافي البترول وصناعة الغاز والصناعات البتروكيماوية بالإضافة إلى الصناعات المعدنية وصناعة تجميع السيارات.

تشمل فرص الاستثمار في قطاع البترول، الاستثمار في مجال عمليات الاستكشاف وإنتاج النفط والاستثمار في مجال البتروكيماويات، خطوط الأنابيب، مصافي البترول وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية.

أما في قطاع التعدين فهناك فرص للاستثمار في مجال إنتاج الذهب والحديد والرخام والجبس وملح الطعام فضلًا عن الاستثمار في مجال الغاز الطبيعي.

أما حول مجالات الاستثمار في قطاع البنية الأساسية والمرافق الخدمية فهي متنوعة ومتعددة:

منها السكك الحديدية، الطرق البرية، الكباري العلوية والأنفاق، الطرق المائية الداخلية، الطيران المدني والنقل الجوي، الموانئ والملاحة البحرية والنقل البري.

ويشمل ذلك قطاعات حيوية أُخرى. مثل قطاع الاتصالات والخدمات التعليمية والصحية.

هناك أفكار ومشاريع وأنشطة ذات عائد كبير، ويمكن أن تساهم مباشرةً في إحداث النُّقلة الاقتصادية المرتقبة لعبور السودان إلى مصاف الدول المتقدمة. من ضمن هذه المشاريع الممكنة نذكر الآتي:

- إقامة شركات اتصالات تُعنى بالهاتف الثابت أو الجوال؛ حيث إن هناك مناطق واسعة لم تشملها خدمات الاتصالات. الجدير بالذكر أن فوائد الاستثمار في قطاع الاتصالات مرتفعة ومُجزية.

- إقامة شركات لتوليد وتوزيع الكهرباء سواء كانت في الطاقة المائية أو الحرارية أو الشمسية.

- تكوين شركات معنية بتنقية مياه الشرب.

- تأسيس شركات طرق ومشروعات عقارية، وفي مجال الطرق والجسور والعقارات التجارية والسكنية.

رابعًا: فرص الاستثمار في قطاع الخدمات:

- تأسيس المصارف التجارية التي تعمل على تقديم الخدمات المصرفية المتطورة.
- تأسيس شركات متخصصة في قطاع التأمين.
- تأسيس شركات مختصة في نقل الصادرات من محاصيل زراعية وحيوانية.
- تكوين ورش للصيانة مع توفير قطع الغيار.
- تأسيس شركات نقل للركاب بين المدن وداخلها.

- دعم وتنشيط وإحياء قطاعات النقل النهري والجوي والبري.

- دعم وتنشيط صناعة السياحة والاستفادة من التراث الحضاري والتنوع الثقافي والمُناخي والحظائر البرية والشواطئ الدافئة على ضفاف نهر النيل والبحر الأحمر. أضف إلى ذلك إقامة المعسكرات والقرى السياحية والطرق السياحية، وإنشاء مراكز الصيد والغطس البحري ومنشآت السياحة النيلية.

- التركيز على الصناعات الثقافية التي يُمكن أن تؤثر تأثيرًا إيجابيًّا على الاقتصاد وتدعم الناتج الإجمالي المحلي.

هكذا، وعبر الخُطط والمشاريع الصائبة والتعامل مع الاستقرار والاستثمار كوجهين لعملةٍ واحدة، والتراضي على مشروعٍ وطني قويم يمكن للنُّقلة المرتقبة والطفرة المستقبلية أن تعبر بالسودان من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة.

ولن يتأتّى ذلك إلّا بتقويم المسار وتحقيق حُلم المستقبل.

* * *
* *
*

خَاتِمَة

الحمدُ للَّه الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

قلتُ لكم يا أهلي ما أردتُ أن أقوله لتحقيق الحُلم الذي يستحقه السودان وأهله. كلماتي قد جاءت وبياناتي قد تواترت بِكُل ما أملك من جهدٍ وتواضعٍ محبةً لهذا الوطن العظيم، وانحناءة لتلك الحضارة السامقة الشامخة، وشوقًا لأن نرى السودان في مقدمة الأمم.

قضايا السودان متعددة ومتشعبة وجديرة بالرؤية الثاقبة والعلاج الناجع والبحث المضني والإهتمام المتواصل. إن الوطن يمر بمرحلةٍ فيها الكثير من التحديات والفرص والمخاطر، وكما قلت فإنه واجبٌ علّي وحقٌّ لي في التأمل بقوةٍ وثقة في حلمنا لمستقبل السودان.

لقد عشت مع هذه الدراسة بكل أفكاري وجوارحي إلى أن يسّر اللَّه ﷻ إنجازها في هذا الإصدار، إلا أنني كنت أشعر طيلة سنوات بحثي بصعوبة الخوض في محتوياته لأهمية القضايا المصيرية الكُبرى التي تنتظر الوطن، وأهمية طرح الحلول الناجعة لها.

وهنا تجدر الإشارة للمبادرات العديدة التي تقدمتُ بها وسعيتُ لإنجاحها، سواء طرح التسويات للقضايا العالقة، واللقاءات المتتابعة مع فرقاء السياسة داخل وخارج الوطن، أو المساعي المُضنية والمجهدة والمتكررة لإطفاء الحرائق والفتن قبل انفصال جنوب السودان، ثم المداخلات المتعددة لإيقاف نزيف الحرب في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان. كما جاء نُصحي متكررًا لدرء المخاطر الناجمة عن التفلتات والمواقف الخاطئة والتعثرات غير المبررة. أضف إلى ذلك مواقفي الوطنية داخل الأسرة الدولية لوقف الهجمات المتصاعدة ضد الوطن والاعتراض اليقظ على وجود القوات الدولية، داخل حدود الوطن، فضلًا عن التحذير والاعتراض المستمر على العقوبات المفروضة على السودان ومخاطرها على إنسانه. لقد وضعت كُلَّ ما أملك من خبراتٍ تنفيذية وإدارية ومهاراتٍ دولية لخدمة الوطن وأهله.

وحسبي ها هنا أن أكون قد فتحت بابًا واسعًا حيًّا متجددًا للمزيد من الدراسات السودانية الجادة، خاصةً للباحثين والمتخصصين في هذا المجال ولصالح المشروع الوطني المنشود القادر على استيعاب كافة التطورات الحياتية المشروعة لإنسان

السودان، لا سيما أنها خلصت إلى عدة استنتاجات علمية وعملية هامة، وفتحت المجال أمام المزيد من الأفكار والرؤى الجديرة بالبحث العلمي.

وتجدر الإشارة إلى أن أبواب الكتاب وفروعه وعناصره مكملة لبعضها البعض؛ ولذلك فقد جاء تسلسل الأفكار بعضها يفضي إلى بعض.

أسأل اللَّه العلي القدير أن يجعل هذا العمل موفقًا مباركًا لخدمة السودان وأهله، وأن يجعله خطوةً ناجعةً ونافعة تؤثر في إيقاظ الهمم وبعث الوعي في ضوء معطيات حُلم السودان ونهضته المستقبلية.

واللَّه ولي التوفيق والهادي إلى سواء السبيل.

أ.د. كامل إدريس

مراجع منتقاة

- اتفاقية الحكم الثنائي (١٨٩٩م).

- مسودة كرومر الأهلية للوفاق الإنجليزي المصري (١٨٩٩م).

- الوفاق الإنجليزي المصري بشأن إدارة السودان، القاهرة (١٨٩٩م).

- ملحق وفاق إدارة السودان، القاهرة (١٨٩٩م).

- مذكرة كتشنر الأولى إلى المدراء.

- مرسوم مجلس الحاكم العام (١٩١٠م).

- وثائق سياسات الإخلاء البريطاني للسودان.

- مذكرة السكرتير المدني حول السياسة الجنوبية (١٩٣٠م).

- السودان في المعاهدة الإنجليزية المصرية (١٩٣٦م).

- مذكرة السكرتير المدني حول تنقيح السياسة الجنوبية (١٩٤٦م).

- الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، القاهرة (١٩٥٣م).

- حوادث التمرد الأول (١٩٥٥م)، الأستاذ بشير محمد سعيد.

- الدستور المؤقت للسودان (١٩٥٦م).

- اتفاقية أديس أبابا لعام (١٩٧٢م).

- قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية لسنة (١٩٧٢م).

- إعلان كوكادام (١٩٨٦م).

- مذكرة القوات المسلحة السودانية (١٩٨٩م).

- البيانات العسكرية السودانية.

- إعلان أسمرا (١٩٩٥م).

- الباب الأول من دستور السودان لعام (١٩٩٨م).

- منفستو الحركة الشعبية لتحرير السودان.

- اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المحاربة في جنوب السودان (١٩٧٧م).

- اتفاقية وقف إطلاق النار في جبال النوبة، سويسرا (٢٠٠٢م).

- بروتوكول مشاكوس (٢٠٠٢م).

- بروتوكول تقسيم السلطة، نيفاشا (٢٠٠٤م).

- اتفاق السلام الشامل، نيروبي (٢٠٠٥م).

- اتفاقية تسوية نزاع أبيي.
- اتفاق سلام دارفور، أبوجا (٢٠٠٦م).
- اتفاق سلام الشرق، أسمرا (٢٠٠٦م).
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨م).
- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (٢٠٠٠م).
- جداول مؤشرات التنمية البشرية.
- إعلان الأمم المتحدة للألفية.
- كامل إدريس: السودان (٢٠٢٠م) تقويم المسار ورؤية المستقبل

Kamil Idris: Sudan From a Developing to a Developed Country:

- إعلان باريس، أغسطس (٢٠١٤م).
- وثيقة نداء السودان، أديس أبابا، ديسمبر (٢٠١٤م).
- نداء برلين، فبراير (٢٠١٥م).



نُبْذَةٌ عَنِ ٱلْمُؤَلِّف

* تخرج الأستاذ الدكتور كامل إدريس في جامعة الخرطوم حائزًا على إجازته الجامعية في القانون (مرتبة الشرف) وتخرج في الوقت ذاته في جامعة القاهرة حائزًا على إجازةٍ جامعيةٍ أُخرى في الفلسفة والعلوم السياسية (مرتبة الشرف).

* ثم حصل على درجة الماجستير في القانون الدولي والشؤون الدولية من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم حاز على دكتوراه فلسفة القانون في القانون الدولي في جامعة جنيف، سويسرا.

* أعان تنوع حياض العلم والمعرفة والفكر التي نهل منها الأستاذ الدكتور كامل إدريس، من حيث موضوعات العلوم، ومن حيث المكانة السامية للجامعات العالمية التي درَس ودرّس وأجرى الأبحاث فيها، ونوعية العلماء والمفكرين والفلاسفة الذين خالطهم وعمل معهم، ومجموعات أهل الاختصاص والفكر الذين زاملهم من أبناء قارات الدنيا كلها، ومن حيث حضارة المجتمعات التي نشأت فيها تلك المراكز العلمية وثقافاتها وتجاربها التاريخية المعاصرة، في بلوغ التميز والتفرد والقيادة في كُلِّ موقع عمل فيه محاميًا ومحاضرًا وباحثًا عالمًا وكاتبًا ومُفكرًا فيلسوفًا وقائدًا ودبلوماسيًّا سفيرًا، وعضوًا بارزًا في لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي، منتخبًا من قِبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

* في عام (١٩٩٧م) انتُخب مديرًا عامًّا للمنظمة العالمية للمِلْكِيَّة الفكرية، وأمينًا عامًّا للاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة، فكان ذلك انتصارًا تاريخيًّا للدول النامية وتأكيدًا لثقة الدول المتقدمة.

* جاء إلى مواقعه العالمية الرفيعة هذه برؤية جديدة وتوجهات استراتيجية شاملة لدور المنظمتين اللتين يقودهما في صون حقوق الملكية الفكرية، ودفع آفاق العلم والتقانة، وتحقيق التنمية في الدول النامية. وتمكنت المنظمتان المتميزتان من تعزيز مكانتهما الدولية بفعل الرؤية الصائبة والتميز في العطاء، والإدارة عالية الكفاية، والقيادة الرشيدة.

* وجراء ذلك كله جددت دول العالم أجمع ثقتها في شخص الأستاذ الدكتور كامل إدريس وصفاته القيادية، بانتخابه في عام (٢٠٠٣م) مديرًا عامًّا للمنظمة، وأمينًا عامًّا للاتحاد الدولي، لدورة ثانية تمتد ست سنوات أخرى.

* من مجالات تخصصه أيضًا الاقتصاد الدولي والعلوم الفلسفية وعلم النفس.

* يتحدث الأستاذ الدكتور كامل إدريس اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

* أصدر المؤلف كمًّا هائلًا من الكتب والإصدارات والأبحاث والمقالات العلمية والتي اعتمدتها الكثير من الجامعات ومراكز البحث المرموقة والدول مراجع أساسية وحيوية في التدريس والبحث والتنمية من بينها:

- المنظور والتوجه الاستراتيجي للمنظمة العلمية للمِلْكِيَّة الفكرية.
- إصلاح الأمم المتحدة في الألفية الجديدة.
- الملكية الفكرية أداة فاعلة في النمو الاقتصادي.
- السودان (٢٠٢٠م) تقويم المسار ورؤية المستقبل.
- مسؤولية الدولة في القانون الدولي.
- نظرية الفعل الإنساني، فلسفة الحديث والسنة في القانون الإسلامي.
- نظرية الاختصاص في القانون الدولي.
- النظام القانوني لنهر النيل.
- قضايا متعلقة بنقل وتوطين وتطوير التكنولوجيا.
- الصندوق المشترك للسلع الأساسية.
- الأبعاد القانونية للتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية.

* الأستاذ الدكتور كامل إدريس شخصيةٌ عالمية وقومية سودانية فاعلة في الحياة العامة، وصاحب مبادرات عديدة في مجالات الوفاق الوطني وإحلال السلام والتنمية والاستقرار في السودان؛ وشخصية دولية مرموقة.

* ليس غريبًا أو مستغربًا أن تتجه إليه - وبحقها - أرفع الدرجات العلمية والفخرية وشارات التكريم والأوسمة من أعدادٍ غير مسبوقة من الجامعات والمراكز العلمية والدول من كُلِّ قارات العلم، والتي أجمعت على منحه لقب العالِم والمفكر والفيلسوف وحامِل مشعل التنوير.

* الأستاذ الدكتور كامل إدريس عضوٌ نشط في مجموعةٍ دولية حازت على براءات اختراع في مجالاتٍ إنسانيةٍ حيوية.

الدرجات العلمية والشرفية:

* دكتوراه فخرية في القانون:

- جامعة الدولة، مولدوفا.
- مركز فرانكلين بيرس للدراسات القانونية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- جامعة فودان، الصين.
- جامعة شانغهاي، الصين.
- جامعة الخرطوم، السودان.
- جامعة الجزيرة، السودان.
- جامعة الإمام المهدي، السودان.
- جامعة الاقتصاد الوطني والعالمي، بلغاريا.
- جامعة بوخارست، رومانيا.
- جامعة هنام ديجون، جمهورية كوريا.
- جامعة منغوليا للعلوم والتكنولوجيا.
- جامعة ماتج بل، سلوفاكيا.
- جامعة أوكرانيا الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، أوكرانيا.
- جامعة أنديرا غاندي الوطنية المفتوحة، الهند.
- جامعة أذربيجان، أذربيجان.

- أكاديمية لاتفيا للعلوم، لاتفيا.

- جامعة الدولة في بيلاروسيا، بيلاروسيا.

- جامعة القديسين سيريلوس وماتيديوس، سكوبيه، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.

- جامعة الدولة القيرغيزية، بيشكيك، قيرغيزستان.

* أستاذ شرفي في القانون، جامعة بكين، الصين.

* أستاذ شرفي في القانون، الجامعة القومية للعلوم، أوكرانيا.

* أستاذ شرفي في القانون، جامعة الدولة في بيلاروسيا، روسيا البيضاء.

شارات التكريم والأوسمة:

* السودان (١٩٨٣م) و(٢٠٠٢م).

* مصر (١٩٨٥م) و(٢٠٠٠م) و(٢٠٠١م).

* السنغال (١٩٩٨م).

* الاتحاد الروسي (١٩٩٩م) و(٢٠٠٠م).

* المملكة العربية السعودية (١٩٩٩م).

* سلوفاكيا (١٩٩٩م) و(١٩٩٩م).

* سوريا (٢٠٠٠م).

* البرتغال (٢٠٠١م).

* رومانيا (٢٠٠١م) و(٢٠٠١م).

* المكسيك (٢٠٠١م) و(٢٠٠٣م).

* جمهورية مولدوفا (٢٠٠١م).

* كوت ديفوار (٢٠٠٢م).

* بولندا (٢٠٠٢م).

* قيرغيزستان (٢٠٠٣م).

* بلغاريا (٢٠٠٣م).

* المنظمة الإسلامية العالمية للمحامين إستانبول (٢٠١٥م).

* * *
* *
*

رقم الإيداع ٢٠٧٣٨/ ٢٠١٥ الترقيم الدولي I. S. B. N 978 - 977 - 717 - 273 - 8



(من أجل تواصلٍ بنَّاء بيـن الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم.. السلام عليكم ورحمة اللَّـه وبركاته..

نشكر لك اقتنائك كتابنا: « السودان ٢٠٢٥م: تقويم المسار وحلم المستقبل » ورغبة منا في تواصل بنَّاء بين الناشر والقارئ، وباعتبار أن رأيك مهمٌّ بالنسبة لنا، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائمًـا بملاحظاتك؛ لكي ندفع بمسيرتنا سويًّا إلى الأمام.

*** فهيَّا مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية:**

الاســـم كاملًا: .... **الوظيفة:** ....

المؤهل الدراسي: .... **السن:** .... **الـدولة:** ....

المدينة: .... **حي:** .... **شارع:** .... **ص.ب:** ....

هاتف: ☐☐☐☐☐☐☐ / ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐ e-mail:

- من أين عرفت هذا الكتاب؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

- من أين اشتريت الكتاب؟

اسم المكتبة أو المعرض: .... المدينة: .... العنوان: ....

- ما رأيك في الكتاب؟

☐ ممتاز ☐ جيد ☐ عادي (لطفًا وضِّح لِـمَ؟) ....

- ما رأيك في إخراج الكتاب؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضِّح لِـمَ؟) ....

- ما رأيك في سعر الكتاب؟ ☐ رخيص ☐ معقول ☐ مرتفع

(لطفًا اذكر سعر الشراء) .... العملة ....

عزيزي، انطلاقًا من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطـوير وباعتـبارك من قرائنا فنحن نُرحِّب بملاحظاتك النافعة... فلا تتوانَ ودَوِّن ما يجول في خاطرك:

....

....

....

....

دعوة: نحن نرحب بكل عمل جادّ يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرّع منه، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسة منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال.

عزيـزي القـارئ أعـد إلينا هـذا الحوار المكتوب على e-mail:info@dar-alsalam.com

أو: ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

لنراسلك ونزوِّدك ببيان الجديد من إصداراتنا

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم:

نشكرك على اقتنائك كتابنا هذا، الذي بذلنا فيه جهدًا نحسبه ممتازًا، كي نخرجه على الصورة التي نرضاها لكتبنا؛ فدائمًا نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن، وفي مراجعة الكتاب مراجعة دقيقة على ثلاث مراجعات قبل دفعه للطباعة. ويشاء العلي القدير الكامل أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرته مهما أوتي الإنسان من العلم والخبرة والدقة تصديقًا لقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨].

فأخي العزيز إن ظهر لك خطأ طباعي أثناء قراءتك للكتاب فلا تتوانَ في أن تسجله في هذا النموذج وترسله لنا فنتداركه في الطبعات اللاحقة، وبهذا تكون قد شاركت معنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا جميعًا في سيرنا نحو الأفضل.

الخطأ	رقم الصفحة	السطر
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....

شاكرين لكم حسن تعاونكم . . ،